



فتاویٰ العلامة سیدی عبدالله بن الحاج ابراهیم

وَمَعَهَا نَظْمُ كُلِّ مِنَ الشَّيْخَيْنِ

الشيخ
أحمد بن الشيخ محمد الحافظ

والشيخ
محمد العاقب بن مایابی
للفتاوی المذکورة

جمع و تحقیق
محمد الامین بن محمد نبیب

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة للمحقق



مقدمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، الذي خلق لعبادته الثقلين فقال: «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون»، وبيّن لهم فضلاً منه كيف يعملون إذا واجههم ما يجهلون فقال: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣) وأكمل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد أفضل رسله وأنبيائه أجمعين المبعوث رحمة للعالمين القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١) والقائل أيضاً: «ألا سألوأ إذ لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال»^(٢) وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فلا يخفى ما لموضوع النوازل الفقهية والفتاوى الشرعية من أهمية دينية بلغت الغاية القصوى ولذلك اعتنى بهذا الموضوع كثير من علماء الإسلام في كل عصر وفي كل مكان وبذلوا في سبيل دراسة الفتاوى وبحوثها وتمحيصها جهداً كبيراً ووهبوا لذلك الأمر من ثمين أوقاتهم قدراً كثيراً وحرصوا على جمعها وتدوينها وتبويبها ليسهل ويعم الانتفاع بها وانتهجوا في تحقيق هذا

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ والإمام أحمد في المسند والبخاري ومسلم في صحيحيهما والترمذي وابن ماجه كلاهما في سننه وغيرهم من رواية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه والبيهقي في سننه الصغرى وسننه الكبرى من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وهو طرف من حديث فيه قصة مشهورة.

الهدف منهجاً سهلاً يتمثل في عرض السؤال وبسط الجواب عقبه، فصانوا بذلك ثروة علمية هائلة - هي هذه الأجوبة المستمدة من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح من خيار علماء الأمة والنقول المنقولة عن الكتب المعتمدة المعمول عليها بين أهل العلم - من الضياع وضمنوا به أيضاً للعلماء الذين صدرت عنهم الفتاوى استمرار جريان الأجر والثواب عليهم بقدر ما عم انتفاع الناس بثمره جهدهم الذي بذلوه في إعداد وتحرير وتحقيق هذه الفتاوى ومكنوا البشرية من الاستفادة بكنوز من المعرفة لا تقدر بثمن وخلفوا بجهدهم هذا تراثاً إسلامياً عظيماً وإنتاجاً فكرياً رائعاً وعطاءً علمياً وافراً فجزاهم الله عن الأمة الإسلامية خير الجزاء.

وفي هذا المجال تعتبر فتاوى العلامة النحرير والعلم الشهير سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي في مقدمة كتب النوازل وذلك لمكانة صاحبها الرفيعة علماً وديناً وهي المكانة التي جعلت جميع مؤلفاته محل قبول من الناس لا في بلاده فقط بل وفي بلاد إسلامية أخرى مختلفة ونالت هذه الفتاوى من ذلك القبول قسطاً وافراً فمنذ أن دونت بعد وفاة صاحبها رحمه الله أقبل عليها الناس دراسة وتظماً وعملاً فهذا ينظمها وهذا يدرسها بوصفها متناً من المتون المعتمدة في مناهج مختلف المحاضر «المدارس الدينية» وذلك يفتي بها ويعتمد عليها فيما يصدره من أحكام، ومن أجل تسهيل حفظ مضمونها والإحاطة به عكف جماعة من كبار العلماء على نظمها كلاً أو بعضاً فنظم العلامة اجدود بن اكتوشن العلوي باب البيع منها ونظم العلامة عثمان بن محمد يحيى بن سليمة اليونسي بعضها ونظم العلامة محمد العاقب بن مأيابى جُلّها ونظم العلامة الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ معظمها ولم يترك منها إلا القليل وتعتبر أرجوزته هي أشمل الأرجوزات التي نظمت بها هذه الفتاوى فقد كاد أن يستوعبها كلها مع أنه ينظم السؤال والجواب والدليل الذي وقع الاستدلال به في الجواب ولهذا جاء نظمه طويلاً يبلغ ٢٤٥١ بيتاً، أما نظم الشيخ محمد العاقب فإنه وإن

كان ترك بعض الأجوبة واقتصر فيما نظمه على نظم الجواب دون السؤال إلا أن لنظمه ميزة خاصة هي حسن النظم وجمال الأسلوب كما أنه وشاه من الأمثلة العربية والمحسنات البديعية بما زاد من روعته وحلاوة سماعه وسهولة حفظه لكن عدد أبياته لا يتجاوز ٦٣٠ بيتاً أي نحو ربع نظم الشيخ أحمد ويعتبر هذان النظامان: نظم الشيخ أحمد ونظم الشيخ محمد العاقب أكثر الأرجوزات التي نظمت بها هذه الفتاوى رواجاً بين العلماء وطلبة العلم في مختلف المدارس الدينية التي تدرس فتاوى سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، ورغم ما لهذه الفتاوى من أهمية وما تمثله من مرجعية في حدود ما ورد فيها من الأجوبة فإنها لم تزل حتى الآن ما تستحقه من الخدمة فلم تحقق ولم يطبع أصلها حسب علمي وإنما طبع نظم ابن مايابى لها ممزوجاً مع شرح أبي القاسم بن محمد التواتي الليبي له، وهذا بعض الدوافع التي دفعتني إلى محاولة خدمة هذا الكتاب خدمة قد لا تكون في المستوى اللائق بالكتاب لأنها جهد المقل لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله وسوف أحاول إن شاء الله أن أنشر هذا الكتاب النفيس وفي سبيل إعداده للنشر في ثوب أكثر فائدة أقوم بجمع الأصل مع نظمي الشيخ أحمد والشيخ محمد العاقب وأحققه تحقيقاً سريعاً يقتصر على الحظوات التالية:

أولاً: المقارنة بين النسخ التي بيدي من كل واحد من النصوص الثلاثة التي هي نص الفتاوى الأصلية ونص نظم الشيخ أحمد لها ونص نظم الشيخ محمد العاقب لها وذلك بهدف الحصول على نسخة صحيحة أو قريبة من الصحة من كل واحد من النصوص الثلاثة. فأما أصل الفتاوى فحصلت على خمس نسخ منها إحداها نسخة بخط السيد الفاضل بن الأفاضل: المرابط بن محمد فال بن الطالب محمد العلوي وهي بخط قي منتهى الجودة والوضوح ولكنها ناقصة لأنها قاصرة على الفتاوى التي نظمها الشيخ أحمد وممزوجة بنظمه لها وفيها بعض الأخطاء القليلة، والثانية نسخة بخط الأستاذ أحمد بن

ممنون الذي هو أحد حفدة صاحب الفتاوى وخطها جيد وواضح وهي أكثر النسخ شمولاً لأنها استوعبت جميع الفتاوى تقريباً ولم يفتها منها إلا التزر القليل لكن فيها بعض الأخطاء ظهرت لي بمقارنتها بباقي النسخ، والثالثة بخط الفقيه النحوي اللغوي بداه بن محمد بن بو المالكي تغمده الله برحمته الواسعة وهي بخطه الجميل الواضح وهي قليلة الأخطاء جداً لكنها ناقصة لأنها مقتصرة على الفتاوى التي نظمها الشيخ محمد العاقب وممزوجة بنظمه وليس فيها من الفتاوى الأصلية ما تركه الشيخ محمد العاقب وهو كثير وإن كان أقل مما نظم، والرابعة نسخة السيد الحضرامي بن خطري الذي هو أحد حفدة صاحب الفتاوى وهي بخط واضح لا يُعرف صاحبه لأن الورقات الأخيرة منها غير موجودة وفيها كثير من الأخطاء ولكنها شملت معظم الفتاوى، والخامسة نسخة فضيلة الشيخ محمد عبد الله بن الصديق وهي نسخة جيدة خطها واضح وأخطاؤها قليلة جداً وشملت تقريباً كل الفتاوى ويبدو من مراجعة هذه الفتاوى أنها جمعت بعد وفاة صاحبها بدليل أنك تجد فيها لفظ: - ووجد بخطه قدس الله روحه ونور ضريحه - ونحو ذلك من العبارات والظاهر أن جمعها تم على مراحل وهذا هو السبب في أنك تجد بعض الفتاوى في نسخة لا تجدها في أخرى، وأما نظم الشيخ أحمد بن محمد الحافظ فقد حصلت على نسختين منه إحداهما بخط السيد الفاضل المرابط بن محمد فال بن الطالب محمد وهي ممزوجة بنسخة من الفتاوى التي شملها نظمه كما سبقت إليه الإشارة ولم تستوعب هذه النسخة النظم كله بل سقط منها ما قدره سبعة وثلاثون بيتاً منها عدد ثلاث وعشرين بيتاً لصاحب الفتاوى نظم بها فروعاً فقهية معينة وأثبتها النسخة الأخرى تحت عنوان خاص بها وبأقي ما سقط من هذه النسخة من نظم الشيخ أحمد نفسه والثانية نسخة بخط الأستاذ أحمد بن ممنون أحد حفدة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وهي بخطه الجميل الواضح ولم تستوعب هي الأخرى أيضاً النظم بل سقط منها ثمانية وعشرون بيتاً من نظم الشيخ أحمد نفسه ولكن لحسن الحظ

فإن ما سقط من كل من النسختين أثبتته الأخرى وأما نظم الشيخ محمد العاقب بن مايابى فقد حصلت على ثلاث نسخ منه إحداها بخط الفقيه بداه بن محمد بن بو رحمه الله ممزوجاً فيها النظم بالفتاوى التي شملها وهي بخط واضح وجميل ولا أخطاء ولا نقص فيها والثانية نسخة مطبوعة ضمن شرح أبي القاسم ابن محمد التواتي لهذا النظم نشرتها مكتبة النجاح وهي نسخة صحيحة لا نقص فيها أيضاً والثالثة نسخة مطبوعة من هذا الشرح طبعت من جديد بإشراف جهة مجهولة وهي ناقصة سقط منها أكثر من ثلاثين بيتاً من النظم المشروح وبالمقارنة بين نسخ كل واحد من النصوص الثلاثة حصلت على نسخة قريبة من الصحة ومن الكمال من كل من الفتاوى الأصلية ونظم الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ وعلى نسخة صحيحة كاملة من نظم الشيخ محمد العاقب وقد رتب النصوص الثلاثة بحسب تسلسلها التاريخي فقدمت الأصل المثلثون ثم أتبعته بنظم الشيخ أحمد ثم بنظم الشيخ محمد العاقب وسوف أحرص إن شاء الله في الطباعة على أن يكون لكل من النصوص الثلاثة لون خبر يميزه عن غيره حتى لا يقع أي لبس.

ثانياً: إعادة ترتيب الفتاوى حسب أبواب الفقه بحيث توضع كل مسألة في بابها المناسب لها وجمعت المسائل التي لا تدخل في باب من الأبواب المذكورة في الكتاب تحت عنوان: مسائل ليست على منوال وجعلتها قبل فتاوى الإرث التي ختمت بها الكتاب، وقد أدى هذا إلى إعادة ترتيب كل واحد من النظمين ليوجد نظم كل فتوى إلى جانبها في المكان الذي وضعت فيه ولو كان موجوداً في الترتيب الأصلي للنظم في مكان آخر وكل هذا من أجل تسهيل الانتفاع بمحتوى الكتاب على وجه أكمل.

ثالثاً: التعريف بصورة موجزة بكل واحد من أصحاب النصوص الثلاثة وهم سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم والشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ والشيخ محمد العاقب بن مايابى.

رابعاً: عزو الآيات القرآنية إلى محل وجودها في المصحف وذلك بتحديد السورة التي توجد فيها الآية ورقمها العددي فيها.

خامساً: تخريج الأحاديث الواردة في الكتاب بيان من خرجها من المحدثين ومكان وجودها ودرجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف إن دعت لذلك الحاجة.

سادساً: ترجمة الأعلام الموجودين في الكتاب ترجمة موجزة تقتصر في الغالب على ذكر اسم ولقب المعني وبعض ممن أخذ عنهم أو أخذوا عنه وأهم مؤلفاته وتاريخ وفاته وتاريخ ميلاده إن كان معروفاً وقد أترك الترجمة لعلم معين إما لعدم أهمية التعريف به في نظري، وإما لعدم اطلاعي على ترجمته وسيكون إن شاء الله عدد من لم يترجم لهم قليلاً وأذكر غالباً ترجمة العلم المترجم له عند أول ذكر لاسمه يرد في الفتاوى دون أن أعيد ذكر ترجمته إذا تكرر ذكر اسمه بعد ذلك.

سابعاً: التعليق على شيء ورد في أي واحد من النصوص الثلاثة إما لتوضيح ما هو محتاج إلى التبيين والتوضيح وإما لتصويب ما هو بحاجة إلى ذلك في نظري وإما لإكمال الفائدة وستكون التعليقات إن شاء الله قليلة جداً وذلك خوفاً من أن يكبر حجم الكتاب فيمله ذووا الهمم القاصرة والعزائم الفاترة وهم أكثر أهل زماننا.

ورغبة مني في عدم التطويل لنفس السبب أعرضت عن التعليق على الشواهد الشعرية وعن بيان أماكن وجود النصوص التي تنقل في الفتاوى بالصفحة والجزء من الكتب المنقولة منها إذ لو تتبعنا ذلك لعظم حجم الكتاب بدون كبير فائدة ولم أنبه على ذلك إلا في النادر عندما يتعلق به غرض واضح لا بد من الوفاء به.

ثامناً: إعداد الفهارس اللازمة للكتاب.

وأعتذر للقارئ الكريم عما سوف يلاحظه من نواقص في هذا العمل المتواضع ناجمة عن كون وقتي ضيقاً وبضاعتي العلمية مزجاةً فلا أنا في العير ولا في النفير ولولا أنني خفت من ضياع هذه النصوص النفيسة بفعل الإهمال والنسيان إن لم تطبع لما تعرضت لهذا الشأن الذي لست من رجاله ولا ممن يمكنه الجري في مجاله ولكنني أقول كما قال الشاعر :

أسير خلف ركاب النجب ذا عرج مؤملاً جبر ما لاقيت من عرج
فإن لحقت بهم من بعدما ظعنوا فكم لرب الورى في الناس من فرج
وإن بقيت بقعر الأرض منقطعاً فما على عرج في ذاك من حرج

والله العلي القدير أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد الضعيف وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم - وصلى الله وسلم - على أفضل خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون .

وكتبه في مدينة أبي ظبي يوم الخميس الثالث عشر من جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/٨/٢ م أسير ذنبه الفقير إلى عفو ربه المعترف بسوء كسبه محمد الأمين بن محمد ييب بن سيدي أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد المقرئ .

نبذة عن صاحب الفتاوى

هو العلامة النحرير والعلم الشهير طود العلوم الشامخ وصاحب القدم الراسخ سليل دوحة العلم والصلاح سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم بن الإمام عبد الرحمن بن الإمام محمد أحمد بن يعقوب بن اندموك بن يحيى بن أحمد بن يحيى بن علي الذي هو الجد الجامع لمعظم قبيلة العلويين الموجودة في بلاد شنقيط واسم والد صاحب الفتاوى إبراهيم ولقب بالحاج إبراهيم . وكان الحاج إبراهيم هذا عالماً عابداً زاهداً أخذ عن العلامة ابن رازكة وغيره وتوفي رحمه الله في أرض مصر قافلاً من الحج عام ١١٥٧ هـ كما في حوليات تجكج وجدّه الإمام عبد الرحمن كان أيضاً عالماً صالحاً بارعاً في علم السر وكان زعيم قومه في زمنه وكان كثير البركات والخير مشهوداً له بذلك وكذلك كان الإمام محمد أحمد رحمه الله جميعاً .

وقد اتفق المؤرخون والنسابون الذين تناولوا بالذكر نسب قبيلة العلويين الشنقيطين التي ينتمي إليها صاحب الترجمة على أن نسب هذه القبيلة يرتفع إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولكن هل عن طريق ولده محمد المعروف بمحمد ابن الحنفية نسبة إلى أمه خولة بنت جعفر الحنفية أو عن طريق ولده الحسن السبط الذي أمه فاطمة الزهراء بنت النبي ﷺ؟

”في ذلك رأيان وقد اضطرب رأي صاحب الترجمة في هذه المسألة فجزم في مقدمة كتابه «نيل النجاح» بالرأي الأول وتبعه في ذلك العالم الكبير السيد باب بن سيد محمد بن الشيخ سيدي في كتابه «حول تاريخ إمارتي مشظوف وادوعيش» العلامة محمد الخضر بن مايبي الجكني كما نقله عنه كل من

(3) صاحب الوسيط وصاحب رفع الأستار وكذلك تبعه أبو القاسم التواتي الليبي في
 مقدمة شرحه لنظم الشيخ محمد العاقب بن مايبي لهذه الفتاوى، وذكر صاحب
 الترجمة في رسالته المسماة «صحيحة النقل في علوية ادوعل وبكرية محمد قل»
 كلاً من الرأيين فنسب الرأي الأول إلى الطالب عبد الرحمن الملقب إمام
 العلوي وإلى العلامة المرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس وغيره من المؤلفات
 المشهورة ونسب الرأي الثاني إلى العالم الصالح والزاهد السائح لحبيب بن
 المختار بن ألقع عبيد بن القاضي بن الطالب محمد العلوي وقال: إنه رأى ذلك
 في ورقة فيها نسب اداتفع. وبعد أن نقل في «صحيحة النقل» الرأيين عن من
 ذكر حاول أن يوفق بينهما فقال: ^{لكن} الذي ظهر لي وبرق وبه يجتمع ما تفرق
 أنهم أولاد محمد المذكور - يعني ابن الحنفية - من جهة الأب وأولاد فاطمة -
 يعني الزهراء رضي الله عنها - من جهة الأم اهـ. وصرح العلامة النحرير والعلم
 الشهير وحيد زمانه وفائق أقرانه ومالك أوانه محمد عبد الرحمن بن السالك بن
 باب بن أحمد بيب بن عثمان بن سيد امحمد بن عبد الرحمن بن الطالب محمد
 العلوي في الجزء الذي كتبه من كتابه «ترصيع اللثال في مناقب محمد فال»
 برجوع سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم إلى الرأي الثاني، فقال - أي محمد
 عبد الرحمن بن السالك -: وما قاله الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم -
 رضي الله عنه - في «صحيحة النقل» من أننا أبناء محمد بن الحنفية من جهة
 الأب... إلخ قال الأشياخ الذين أدركناهم كمحمد فال بن باب ومحمد
 المختار بن أحمد فال إنه رجع عنه إلى أننا أبناء الحسن السبط من الجهتين
 وهذا هو ما حققه علماؤنا المؤرخون المهرة في تتبع كتب الأنساب منا ورأوا له
 كثيراً رفع الريب في ذلك اهـ.

ثم قال العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك بعد ذلك: وما قاله شيخنا
 وشيخ أشياخنا سيدي عبد الله - رضي الله عنه - من أنهم أبناء محمد بن الحنفية
 من جهة الأب لم يصح ولم يذكره مؤلف - يعني قبله - ممن ألف في هذا من

وجه سقيم فيحتاج إلى الرد فكيف من وجه غير سقيم، ولذلك قال الأشياخ المبرزون في كل ميدان إن الشيخ رضي الله عنه رجع عنه إلى أنهم حسنيون أباً وأماً وهو الحق الذي لا عوج فيه ولا أمتا والشيخ سيدي عبد الله - رضي الله عنه - محقق محق لا يرجع إلا للحق، والقول المرجوع عنه قال فيه أبو إسحاق الشاطبي في (موافقاته): إن رجوع الإمام عنه ترك له بالكلية وقيل فيه إنه كالممسوخ وإنه لا يعد من الشريعة اهـ المقصود من كلام العلامة محمد عبد الرحمن بن ^{النسابة} السالك رحمه الله.

فتحصل أن للعلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في هذه المسألة ثلاثة آراء: أحدها أن قومه أبناء محمد بن الحنفية وهو الذي رجحه في «نيل النجاح»، والرأي الثاني أنهم أبناء محمد بن الحنفية من جهة الأب وأبناء الحسن السبط من جهة الأم وهو الذي رجحه في «صحيحة النقل» والرأي الثالث أنهم أبناء الحسن السبط من جهتي الأب والأم وهو الذي جزم العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك بأنه رجع إليه، ويبدو أنه استقر رحمه الله على هذا الرأي حتى مات، وبهذا الرأي جازمت جماعة من العلماء منهم العلامة النسابة والد بن المصطفى بن خالنا الديماني المتوفى عام ١٢١٢ هـ - وهو معاصر لصاحب الترجمة ومات قبله - فقد قال في أنسابه: نسب ادوعل هم أولاد محمد بن سليمان بن عبد الله الكامل اهـ ومنهم العلامة الطالب محمد بن حبيب بن محمد بن أبيج - كما نقله عنه، وعن حفيده لحبيب بن المختار ابن ألفغ عبيد، العلامة الكبير محمدي الملقب (بدي) بن سيدي عبد الله الملقب (سدينا) بن ألفغ سيد أحمد بن عبد الله الملقب (القاضي) بن الطالب محمد في كتابه (نزهة المستمع واللافظ في مناقب الشيخ محمد الحافظ) فقد قال فيه - بعد أن نقل عن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم قوله في (صحيحة النقل): «وقد أخبرني الثقة من حجاج ادوعل أنه لقي سيدي لحبيب من ذرية القاضي فأوصى الحاج المذكور بأن قال له: إذا كنت في ضيقة فقل: يا جدي يا رسول الله فإنكم

أولاده فقال له الحاج المذكور: من أين لك أنا أولاده قال: رأيت ذلك في كتاب بمصر القاهرة - ما نصه: قلت والثقة الذي حدث عنه سيدي عبد الله هو ابن عمه الحاج محمد بن أطويل بن محمد بن الإمام وقد سمعت منه مثل ما سمع منه سيدي عبد الله وذلك أنني حضرته يقص على والدي في بعض محادثة بينهما وكان مما قص عليه أنه لما قدم مكة وبها إذ ذاك لحبيب وهو في غاية المرتبة والشهرة عند أهلها وكذلك عند أهل مصر حتى أنه اعترف له فيها العالم الشهير الشيخ المرتضى بالفضل وقال فيه إنه أدرك القطبانية قال إنه وجده في بعض سياحاته، فلما كان ليلة قدومه - أي الحاج محمد بن أطويل - أو قريباً منها شكاً مني بينما هو في مجلس إذا بلحبيب يتخلل الناس يسأل عن حجاج قدموا ولم يخبره أحد بذلك حتى جلس إلى جانبه وكان مما قال لي: أما علمت أن العلويين شرفاء ولكن لا تخبرهم بذلك قال: فقلت في نفسي وما عليّ إذا أخبرتهم؟ ثم قال لي: إن شئت فأخبرهم قال: فقلت له: من أين لك بذلك؟ فقال: ثبت عندي من طريق الكشف والنقل. أما من طريق الكشف فأخبرني بذلك رسول الله ﷺ وعلي رضي الله عنه، وأما من جهة النقل فنسيت أنا ما قال له ولكن أظن أنه هو ما نقل عنه سيدي عبد الله من أنه رأى ذلك في كتاب بمصر القاهرة كما تقدم قال: ثم رجع إلى سياحته فلما كان أو أن متصرفهم من مكة لقيه فودّعه وأخرج له دراهم من جيبه فقال له الحاج محمد: أمسكها عليك فقال له: خذها ما أنا إلا كالطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً، وقال له: إذا وقعت في ضيقة فقل: يا جدي يا رسول الله والله لا يطعن أحد في نسبكم فيفلح اهـ ما قصه علي والدي بحضرتي فقال له والدي: وأنا أيضاً بلغني أن سائلاً سأل جدنا محم بن القاضي عن شرف العلويين فقال له: حدثني أبي أنه وجد ذلك بخط أبيه اهـ، ثم قال بدي بن سدينا بعد ذلك: وقد وردت كتب من لحبيب على العلويين وهو بمكة بمثل ما نقل عنه الحاج محمد كتب في بعضها وأنا عند قبر جدتي خديجة بنت خويلد ولحبيب هذا هو ابن المختار

ابن عمنا ألعع عبفء بن القاضف وكان من أكابر الصالحف والعلماء ظهر فف صغر سنه وكان ضعف الجسم قوف الهمة استعظم من يعرفه حجه لما فعلم ففه من الضعف وكان من أولفاء الله تعالى؁ بلغف أن من أءءل رأسه ءء إبطه فسمع الصلاة على النبف ﷺ من قلبه وقال الشفخ المرءضف إنه أءرك القطباففة كما ءءم وأءء قبل رحلفه إلى الحج عن حرم بن عبء البفلل وكان فحبه حبباف شءفءاف وفضره على جمفع أصحابه وءلامءفه وكان حافظاف مفسراف له العلم؁ سمعت حرم فقول ما غاب عنف غفبة واجءمعت به إلا أفاءنف من محفوظافه وأملف على من مروفافه وففه فقول حرم:

الله ءرك فف ففب من ففف سن الفللم فف ءكاء الأشفب
لست الصفر إذا ءنء شرفءة وإذا ءءاكر فففة فف مكءب
إن الكواكب فف العفون صفره والأرض ءصفر عن فساط الكوكب

اه المرء من كلام العلامة بءف بن سءفنا.

﴿ ومنهم العلامة محمد العربف بن السافح الشرقف العمرف فف كتابه «بغفة المسءفء على منفة المرفء» وهو شرح له على نظم العلامة ءءانف بن باب بن أءمء ففب العلوف المسمف «منفة المرفء» فقد حكف نفس الراففن ءم رجح الرافف ءانف ونقل الجزم به عن صاحب النظم المشروح ءءانف عن والده العلامة المشهور باب بن أءمء ففب العلوف ومنهم العلامة حسن محمد المشاط الأستاذ المدرس بالمسءء الحرام؁ فقد قال فف كتابه «رفع الأستار» وهو شرح له على نظم «طلعة الأنوار» لابن الحاج إبراهم بعء أن نقل عن محمد الخضر بن مافافف الرافف الأول: وما ذكره شفخنا المذكور - فعنف محمد الخضر بن مافافف - عفا الله عنا وعنه من الاقتصار على الجزم بنسبة الناظم إلى غير مولافنا فافمة رضف الله عنها معقب كما أفاءنفه صءفقنا حففء الناظم محمد المصطفف ابن الإمام العلوف رحمه الله تعالى بأن هذا أء قوففن ذكرهما الناظم فف نقلفه: صءففة النقل وكذلك ذكرهما فف شرحه على منظومفه «غرة الصباح» ومعقب بما ذكره

العالم الرباني سيدي محمد العربي بن السايخ الشرقي المغربي الرباطي في شرحه المسمى «بغية المستفيد على منية المريد» نقلاً عن الناظم العلامة التجاني بن باب العلوي من ترجيح القول بنسبتهم إلى سيدتنا فاطمة رضي الله عنها ومتعقب بما قاله الشيخ والد الديماني في أنسابه من الجزم بنسبتهم للحسن بن علي رضي الله عنه من غير خلاف وكذلك ما في «روضة الأزهار في ذكر آل النبي المختار» هذا مع ما بأيدي عامتهم من سلاسلهم المتوارثة خلفاً عن سلف عند عامة فروعهم، فإنها سلسلة إلى سيدنا الحسن رضي الله عنه، وقد أراتنا حفيد المترجم له - يعني سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - صديقنا المذكور - يعني محمد المصطفى ابن الإمام - سلسلة فرعه وفرع الشيخ جده المترجم له المتصلة إلى سيدنا الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما اهـ. كلام صاحب رفع الأستار وما نسبته إلى محمد المصطفى ابن الإمام رحمه الله من الجزم بهذا الرأي أثبتته محمد المصطفى نفسه في كتابه المسمى «تنوير قلوب المسلمين بتاريخ أمهات المؤمنين» وهو شرح له على نظم العلامة غالي بن المختار فال البصادي لأمهات المؤمنين، ومنهم العلامة النحرير محمد عبد الرحمن بن السالك بن باب بن أحمد ييب فقد قال في الجزء الذي كتبه من كتابه (ترصيع اللئال في مناقب محمد فال) - بعدما ذكر نسب محمد فال الملقب أباه بن ياب بن أحمد ييب العلوي - ما نصه: [وهذا النسب نرفعه إلى سليمان بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم والأم فاطمة البضعة الزهراء رضي الله عنها وأرضاهما] ووثائق النسب عندنا مأخوذة عن الأسلاف والتي بأيدينا منها موجودة عندنا بخط محمد المختار الملقب (فتى) بن سيدي عبد الله بن ألفع سيد أحمد وكفى به ثقة اهـ، ثم قال العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك بعدما نقل كلام والد الديماني في أنسابه الذي سبقت الإشارة إليه ما نصه: [وما ذكره والد هو الذي في (روضة الأزهار في آل النبي المختار) ونصها: (وفي شنيط أولاد مولاي اعلي الزين الشريف

السليمانيين وبنو يعقوب بن يحيى بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن عيسى بن إدريس بن محمد بن سليمان بن عبد الله الكامل (الحسني) اهـ. ومثل ما فيها في كتاب معزو للجلال السيوطي - رضي الله تعالى عنه - اهـ المراد من كلام محمد عبد الرحمن بن السالك، ثم قال بعدما جلب نقولاً كثيرة وتكلم بكلام في غاية التحرير أجاد فيه وأفاد ولم يدع لأي منتقد شبهة انتقاد ما نصه: فتحصل من جميع ما تقدم أن العلويين لا يمتري في صحة نسبهم للحسن السبط رضي الله عنه من جهة سليمان بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ وعلى آله الطيبين الطاهرين وهذا هو الذي تضافرت عليه أئمة التاريخ وهو الذي قال المحققون المعتمد عليهم في هذا ولم تختلف كلمة علماء القدماء من العلويين في هذا وقد حازوه قديماً وهم أدري من غيرهم لعلمهم وتقواهم ومعرفتهم بهذا وأمثاله، وقد اتفقت كلمة أهل العلم على أن الناس مصدقون في أنسابهم التي حازوها هذا إذا كانت ليس عندها إلى الدعوى فقط وأما إذا حققها العلماء النقاد المحققون في تأليفهم المحررة وتداولتها كثيراً أنظار العلماء من القرون الخيرية إلى الآن فالطعن فيما هو في هذه المثابة يقال فيه:

كناطح صخرة يوماً لبوئنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

اهـ. ثم قال محمد عبد الرحمن بن السالك بعد ذلك: قال والدنا: باب وهو فارس هذا الميدان ولذلك يقول له شيخنا بدّي أعجوبة الدهر ومؤرخ العصر:

علويون قد نماهم علي ونماهم مجمع بن كلاب

وهذا وإن كان ليس فيه تصريح بأنهم حسنيون فالناس الذين أدركوه وشركوه في معرفة ذلك ويعرفون مذهبه في هذا لا يقولون إلا إنهم حسنيون أباً وئماً وقد تقدم أن الناس مصدقون في أنسابهم المحوزة عندهم قديماً وحديثاً

بمجرد الدعوى لا سيما إذا شيدوها بشهادة المبرزين في العدالة الذين هم القادة المتبوعون في الفن وقد قال الإمام المجدد سلطان العلماء وعالم العالم بلا مدافع الشيخ سيدياً كما قيل إنه لم يثبت عنده شرف أحد من أهل هذه البلاد غير العلويين وقيل إن سيدي مولود فال سئل عند قدومه من الحج أثبت عنده شرف أحد؟ فقال لهم: لم يثبت عندي شرفه إلا الذي كان ثابتاً عندي، يعني العلويين وقيل إن الشيخ العالم الورع محمد فال بن أحمد فال يقول: إنه يعرف أن تندغ ليسوا بشرفاء وأن العلويين شرفاء ولو تتبعنا ما قال أكابرهم وعلمائهم في ذلك لطلال علينا أهـ محل الحاجة من كلام العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك هنا.

ومنهم البحاث المؤرخ المختار بن حامد الديماني رحمه الله فقد جزم في موسوعته حول تاريخ موريتانيا بهذا الرأي ولم يعرج على غيره، وأظن أن من جزم بالرأي الأول قائلاً إنه تبع في ذلك صاحب الترجمة كالعلامتين باب بن الشيخ سيدي ومحمد الخضر بن مايبي لم يطلع على الاضطراب الحاصل في رأيه حول هذه المسألة ولا على أنه رجع قبل وفاته إلى أنهم حسنيون من جهة الأب إذ لو اطلع على ذلك لما ساغ له الجزم بذلك الرأي بدعوى أنه يتبع في ذلك سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، ويكفيك من الدليل على رجحان الرأي الثاني أنه هو رأي العالمين الجليلين والد الديماني ولحبيب بن المختار بن ألفغ عبيد العلوي وهما معاصران لسيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم كما أنه هو رأي معظم من كتب في المسألة من المتأخرين عنه، وأنه هو الموجود في شجرات النسب الموجودة الآن بأيدي أبناء هذه القبيلة، ومع كثرة ما اطلعت عليه من هذه الشجرات فلم أقف على أية شجرة تنسبهم لمحمد ابن الحنفية والناس مصدقون في أنسابهم ما حازوها حيازة الأملاك كما نص عليه الزرقاني في شرحه على مختصر خليل عند قوله: إنما يستلحق الأب مجهول النسب ١٠٥/٦. وقد قال العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك فيما كتبه من كتابه

(ترصيع اللئال في مناقب محمد قال) ما نص المراد منه : وقد قال صاحب السر الظاهر ما نصه : ثم المنتسب إلى نسب من الأنساب والمتمسك فيه بسبب من الأسباب إن كان حائزاً لما يدعيه منها بالصراحة والفحوى ومعروفاً به صدق فيه بمجرد الدعوى ، قال الإمام مالك رضي الله عنه الناس في أنسابهم على ما حازوا وعلى ما عرفوا به كحيازة الأملاك ومن ادعى خلاف ذلك كلف إقامة البيّنة وإلا حدّ.

وقال القاضي أبو الوليد ابن رشد النسب يثبت بمجرد الدعوى مع الحيازة اهـ، ثم قال العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك نقلاً عن أبي عبد الله بن أحمد بردلة : ومعنى أن الناس مصدقون في أنسابهم أن أنسابهم التي يحوزونها ويعرفون بها بين الناس لا ينازعون فيها بمجرد الدعوى ولا يطالبون بإقامة البيّنة عليها إذ يكفيهم حوز ذلك ومعرفتهم عند الناس بها من غير إنكار لها عليهم ، لا أن ما يدعونه من الأنساب يصدقون فيه وإن كانوا يعرفون عند الناس بغيره وعلة منعه أدأؤه إلى اختلاط الأنساب لأن ما يثبت بمجرد الدعوى لا ضابط له فيعسر أو يتعذر التمييز المطلوب في الأنساب اهـ إلى أن قال : والحائز للنسب المشتهر به يجب أن يعتد في نسبه أنه قطعي لا ظني لقوله تعالى : ﴿ أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام : «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ، فكون فلان هو ابن فلان لمن عرف الأب والأم وصحة النكاح بينهما هو أمر مقطوع به بحيث لا سبيل إلى توهم خلافه ولا إلى الشك فيه بحال وكذا كون فلان من نسل فلان لمن ثبت له ذلك واشتهر به وهذا هو الحكم الشرعي الجاري على الحكم المرعي الذي يجب القطع بحجّيته ولا يمكن إلا التسليم لأدلته والإيمان به شرعاً لمن أراد أن يدفع عن نفسه ضرراً ويجلب لها نفعاً ولا مجال فيه للعقل إذ ليس من الأحكام العقلية وإنما طريقه النقل وكان القطع فيه باعتبار الأحكام الشرعية وأما التجويز الذي يتوهمه العقل وينفرد به في جهة عن النقل فهو من الطعن وسوء الظن وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك

وأعظم من التحذير من الوقوع في تلك المهالك ففي صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية الفخر بالأحساب والطعن في الأنساب والنياحة والاستسقاء بالأنواء»، وفي صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينال شفاعتي طعان ولا لعان ولا نمام» اهـ المقصود من كلام العلامة محمد عبد الرحمن بن السالك ملففاً من عدة أماكن من الجزء الذي كتبه من كتابه (ترصيع اللئال في مناقب محمد فال) الذي توفي رحمه الله قبل أن يكمله، ولمزيد من البحث حول نسب العلويين في بلاد شنيط يمكن الرجوع إلى الجزء المذكور أو إلى رسالتنا (فتح الصمد في بيان أجداد وأولاد الطالب محمد).

وقد ولد العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم عام ١١٥٢ هـ وقيل عام ١١٥٣ هـ ويقال إن أمه رأت في ليلة حملها به كأن عمود نور خرج من سرتها وصعد إلى السماء ففزعت فزعاً شديداً وأخبرت بذلك زوجها والده فقال لها: لقد حملت بولد صالح، وأخذ رحمه الله العلم عن علماء كبار من أهل بلده ومن غيرهم منهم العلامة المختار بن بون الجكني والعلامة سيدي عبد الله بن الفاضل بن برك الله اليعقوبي والعلامة محمد بن الحسن البناني الفاسي صاحب حاشية شرح الزرقاني على مختصر خليل، والظاهر أنه أخذ أيضاً عن العلامة محمد بن محمد الطالب التاودي الفاسي المتوفى عام ١٢٠٩ هـ بدليل قوله في فتواه التي سماها مطية النجح لسامع النصيح ما لفظه: انظر حواشي شيخنا التاودي عند قول خليل: إلّا المسكر اهـ. وهذا هو النعت الذي يصف به دائماً شيخه البناني الذي لا شك في أنه أخذ عنه فيقول كثيراً في فتاويه انظر حواشي شيخنا البناني. ولم أطلع على أسماء من أخذ عنهم من قومه وعشيرته في مسقط رأسه تيجكج مع أنه أخذ بدون شك ولو في صغره عن بعضهم لأن والده توفي وهو صغير وقومه كانوا من أهل العلم ويدلك على ذلك أن ابنه محمد محمود نقل في «الدر الخالد» عنه أنه قال: إن الجاهل من

قومه من لا يعرف في الفقه غير مختصر خليل ولا في النحو غير ألفية ابن مالك يعني من مطولات الكتب، وذكر صاحب الوسيط في ترجمته أنه مكث في طلب العلم مدة أربعين سنة ولعله يقصد مدة طلبه للعلم عموماً سواء في وطنه أو خارجه لأن ولده محمد محمود قال في «الدر الخالد»: إن مدة رحلته خارج وطنه - وهي الرحلة التي شملت بالإضافة إلى طلب العلم الحج - هي سبع سنين وقال صاحب الوسيط عن المترجم له: ولم يشبع منه - أي العلم - يأخذ عن كل من وجد عنده زيادة حتى انتهى إلى الغاية القصوى جمع أولاً ما في الصحراء ثم أقام بفاس مدة طويلة للنظر والتحرير وحج ولقي من يشار إليه من علماء مصر وذاكرهم وأفادهم واستفاد منهم وبلغ خبره أمير مصر ولعله محمد باشا فأكرمه ومن جملة ما أتحفه به فرس من عتاق خيل مصر المعروفة بالكحيلات فسئل عنها فقال: جعلتها خطاباً - أي بعثها بشرح الخطاب على مختصر خليل - ولما اشتهر ذكره بفاس أرسل إليه السلطان سيدي محمد بن عبد الله فامتنع من الذهاب إليه فأمر المخازنية - أي أعوان السلطان - بحمله إليه على الهيئة التي يجدونه بها فوجدوه على فراشه يطالع - أي يقرأ كتاباً - فأدخلوه عليه على تلك الهيئة وكان السلطان عالماً ويُجل العلماء فلما ذكره أعجب به وصار لا يصبر عن مذاكرته اهـ.

ونقل صاحب الوسيط عن العلامة محمد الخضر بن مايابى أنه قال عن المترجم له: فريد دهره وعالم عصره باديه ومصره أعطته العلوم بأزمتهافصار من علماء أئمتها حارو جميع الفنون كثير الشروح والمتون ألف النظم المسمى بمراقبي السعود وشرحه نشر البنود على أصول الإمام مالك رضي الله عنه لم يأت الزمان بمثله ولا جاد فيما مضى بشكله وألف في علم البيان نظمه نور الأقاع وشرحه فيض الفتاح جمع من الفنون الثلاثة الدرّ الثمين وألغى الغث وأخذ السمين ونظمه طلعة الأنوار في مصطلح الحديث وشرحه كذلك إلى غير هذا من التآليف العديدة التي لم تبق للطالب بعدها فائدة مفيدة مآثره لا ترام

بالحصر لما نشر الله به في ذلك القطر اهـ باختصار . وقال عنه العلامة بدّي بن
 سدينا في كتابه (نزهة المستمع واللافظ في مناقب الشيخ محمد الحافظ) أثناء
 عده لأشياخ الشيخ محمد الحافظ ما نصه : ومن أشياخه في رحلته خاتمة
 المجتهدين وأحد المجددين ذو المحاسن الأثيرة والتصانيف الكثيرة من سار
 ذكره في الآفاق سير المثل وزان علمه بزيينة العمل وعمت أنواره جميع الخليقة
 وجمع بين الشريعة والحقيقة وكان في العلم ذا منصب عظيم سيدي عبد الله بن
 الحاج إبراهيم وسيدي عبد الله هذا هو ابن الحاج إبراهيم بن محمد بن الإمام
 العلوي التججكاوي كان رحمه الله تعالى من العلماء العاملين وأولياء الله
 العارفين كان في ظلمة الجهل سراجاً منيراً ، وانتفع به الخلق انتفاعاً كثيراً ،
 قدمت مرة في سفر لي على أهل بلدته فرأيتهم على غاية الانتفاع به كأنما بعث
 فيهم نبي ما بين مكث من الانتفاع ومقل إن لم يصبها وابل فطل ، سمعت شيخنا
 - رضي الله تعالى عنه يعني الشيخ محمد الحافظ - يقول ما رأيت مثل سيدي
 عبد الله في إرشاد الخلق وتدريجهم إلى الخير لا يزال يقدم الرجل إلى الخير
 حتى يستحي من الشر وسمعت سيدي مولود بن محمد بن الشيخ الجكني
 يقول : ما رأيت مثل سيدي عبد الله في التربية يربي بمسائل الفقه ، وسمعت من
 بعض أهل العلم ممن هو حاقد على سيدي عبد الله لعداوة دنيوية يقول : من هنا
 إلى الحرمين ما رأيت مثل سيدي عبد الله في العلم ، وقد حج هذا القائل ولقي
 أكابر العلماء مثل الشيخ المرتضى وسيدي الجلالي السباعي وغيرهما ، وسمعت
 شيخنا يقول فيه : سيدي عبد الله لا تراه إلا في آخرة يترقى دائماً ولا يجذب من
 كان معه ، أوقاته كلها معمورة بوظائف العبادات بين تصنيف وتعليم وتذكير
 وتلاوة قرآن وتفسير وقراءة حديث وإنشاد شيء من أمداح النبي ﷺ وله وظيفة
 من الذكر مائة من الهيلة يذكرها بعد صلاة العشاء وصلاة الصبح ، بلغني أن
 ذلك بأمر من النبي ﷺ في رؤيا رآه على ما عنده من العلم بفضيلة الاجتماع
 للذكر ، وسمعت شيخنا - رضي الله عنه - يقول : علماء غربنا هذا ثلاثة اثنان

دوتا علمهما وهما محمد اليدالي وسيد عبد الله بن الحاج إبراهيم والثالث لم يدون علمه وهو ابن عمنا سيدي عبد الله بن محم بن القاضي، وبلغني أن الحاج إبراهيم كان تلميذاً لسيدي عبد الله بن محم فسمى ابنه هذا باسم شيخه تبركاً بذلك فنالته بركة الاسم فأورثه الله علومه وسمعت من شيخنا - رضي الله عنه - سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم بلغ مرتبة الاجتهاد وأن حد الاجتهاد حاصل فيه اه المقصود من كلام بدي بن سدينا هنا مع بعض الحذف .

وللاطلاع على سعة علم سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم نستمع إلى ما يقوله واحد من أكثر الناس به صلة وأشدهم منه قرباً هو تلميذه وابنه محمد محمود الذي يقول في الدر الخالد: كان رحمه الله لا يبارى ولا يجارى ولا يشق غباره في الفروع والأصول والقواعد والنحو والتصريف والمعاني والبيان والبديع والتفسير والروايات والتجويد والرسم والحديث بتفسيره ومصطلحه والمنطق والتوحيد والحساب والعروض والسير والتاريخ وغيرها من كلما قدمته العامة والخاصة في ذلك كله من أهل الغرب - أي المغرب - كله وقال من له دراية: إنه في درجة الاجتهاد وقال فيه بعض العلماء العارفين: إنه أعلم من مالك. وقال فيه بعض العلماء الحجاج: إنه ما رأى من بلاد المغفرة إلى المدينة المنورة مثله مع ما رزقه الله من جودة القريحة فكان إذا سئل لا يجيب حتى يتدبر مدلولات الألفاظ والقواعد والأصول والفصول والأعراف والعمل، وقال فيه بعض أكابر الصالحين إنه أبلغ في الباطن من الظاهر ولذلك لا يراه ولي ولو جلّ إلا اعترف له بالفضل وسكن تحت لوائه وكان رحمه الله تعالى يفسّر في الفقه خليلاً وتحفة ابن عاصم ورسالة ابن أبي زيد وابن عاشر والأخضري مع اطلاعه على الأمهات كالمدونة والواضحة والموازية وابن الحاجب ومختصر ابن عرفة والبيان والتحصيل لابن رشد ومقدماته وذخيرة القرافي وفروقه وغير ذلك. وكان رحمه الله يفسر في العربية الآجرومية ولامية الأفعال والفريدة والألفية والتسهيل مع اطلاعه على غير ذلك من مطولاتها

ومختصراتها وكان رحمه الله يفسر في الأصول ابن السبكي ونظمه هو مراقي
السعود مع اطلاعه على جميع مطولات الفن ومختصراته وكان رحمه الله يفسر
في البيان تلخيص المفتاح ونظمه هو نور الأفاح مع اطلاعه على مطولاته
ومختصراته وكان رحمه الله يفسر في المنطق السلم ومختصر السنوسي مع
اطلاعه على مطولاته ومختصراته وكان رحمه الله يفسر في القواعد المنهج
والتكميل وفي مصطلح الحديث ألفية العراقي ونظمه هو طلعة الأنوار وغرة
الصباح وفي الروايات الشاطبية والدرر اللوامع والتفصيل لابن غازي في العشر
الصغير ونظمه هو الذي نظم فيه قراءة الثلاثة الذين تركت الشاطبية من العشر
الكبير وفي الحديث: البخاري ومسلماً والموطأ والشافا والجامع الصغير وفي
العروض: الخزرجية ونظم ابن غازي على المتدارك والدوية وفي التصوف
حكم ابن عطاء الله وفي الوعظ العلوم الفاخرة في أهوال الآخرة وبالجملة فلا
يعلم ما يعلم من العلوم إلا الله سبحانه وتعالى ولا يعبر عنه من يعرفه إلا
بذلك، كان إليه المفزع في كل فن جامعاً بين غزارة الرواية وجودة الدراية وبين
الشريعة والحقيقة تضرب به الأمثال في ذلك كله يخاله من يعرفه يحفظ كل
شيء، وكان يتقن المذاهب الأربعة على حدّ السواء وكان كثيراً ما يقول: ليس
كذا في المذهب الفلاني أو ليس إلا فيه أو اختلفوا في آية كذا أو حديث كذا
ففهم فلان كذا، ولكنه مالكي وكان يعتمد في التوحيد على مصنفات السنوسي:
الكبرى والوسطى اهـ المقصود من كلام محمد محمود في الدر الخالد. وقال
في صاحب الترجمة البحاث المختار بن حامد في موسوعته الجزء الثقافي
ص ٢٠٧: العلامة المتفنن الفقيه الأصولي المحدث المفتي المؤلف وهو أحد
أربعة يقال إنهم أعلم أهل القطر وهم محمد اليدالي الديماني وعبد الله بن
محمد بن القاضي العلوي الشهير بابن رازكة والمجيد ريّ اليعقوبي وهو - أي
المترجم له - اهـ.

وأما من أخذوا عنه فلا سبيل إلى حصرهم لكثرتهم وقد عدّ ابنه محمد

محمود في الدرّ الخالد منهم نحو أربعة وأربعين رجلاً من مختلف القبائل والنواحي ومن أشهرهم من الجكنين: سيدي مولود بن محمد بن الشيخ وأحمد بن المختار وأخوه سيدي أحمد الحبيب والأمين بن سيدي أحمد بن سيدي الهادي وعمر بن أحمد مولود بن الشيخ سيد الأمين وسيد أحمد باب بن محمد ومن أشهرهم من العلويين الشيخ محمد الحافظ بن المختار بن حبيب والطالب بن حنكوش والسالك بن عمار وسيد بن مولود وعبد الرحمن بن الطويلب والإمام أحمد بن الإمام ومن أشهرهم من الحاجيين العالم الصالح عبد الله ابن الولي العارف سيدي محمود والطالب أحمد بن أطوير الجنة الذي لازمه أكثر من عشرين سنة وقرأ عليه ما لم يقرأه عليه غيره وكان المترجم له يحبه محبة خاصة وانتفع به انتفاعاً خاصاً وكذلك أخوه التقي بن أطوير الجنة ومن أشهرهم من غير تلك القبائل سيد امحمد بن محمد بن الحبيب التتواجيوي وسيدي محمد بن علي بن المختار العلوشي وسيدي بن عبد الرحمن التكاطي وبوب بن أحمد مولود المحجوبي وعبد الوهاب بن الطالب اعلى الفلالي وسيدي إبراهيم بن الطالب جذور بن امختير الغلاوي وقواد بن الشيخ المختار بن اخليف الغلاوي وغيرهم وكان الناس في أخذهم عنه - كما قاله محمد محمود في الدرّ الخالد - على فرقتين: فرقة يرببها أحسن التربية وفرقة يقتصر على تعليمها وإرشادها إلى أوجه الخير ولم يصاحبه أحد إلا وبان عليه الخير ورغب في الآخرة وزهد في الدنيا، وأما مؤلفاته فهي متعددة ومتنوعة وقد ألقى الله عليها من القبول ما برهن على إخلاص نيته في تأليفها وأنه لم يقصد بها إلا وجه الله تعالى فأقبل عليها الناس إقبالاً منقطع النظير في حياته وبعد مماته وسارت بها الركبان وخلد ذكرها عبر الزمان وتنافس في تحصيلها الأقران وهي بذلك جديرة منها في أصول الفقه مراقي السعود وشرحه: نشر البنود وفي مصطلح الحديث نظمه: طلعة الأنوار، وشرحه هدى الأبرار، ونظمه غرة الصباح وشرحه نيل النجاح وفي علوم البلاغة: نظمه نور الأقاح، وشرحه

فيض الفتاح وفي أحكام الصلاة على النبي ﷺ نظمه روضة النسرین وشرحه يسرُ
 الناظرين، وفي الفقه: نظمه رشد الغافل وشرحه، وطرده الضوال والهمل عن الكروع
 في حياض مسائل العمل، ومجموعة من الرسائل كلها في موضوع فقهي معين نحو
 تحرير المقالة في تحريم ونكالة، ومطية النجح لسامع النصيح إلخ. وهذه الرسائل
 موجودة ضمن فتاويه هذه، ومجموعة من أبيات الرجز نظم بها بعض المسائل وقد
 ضمن الشيخ أحمد في نظمه للفتاوى بعضها وهي موجودة ضمن هذه النسخة من
 الفتاوى ومن مؤلفاته نظم في القراءات الثلاث، ونظم في مكفرات الذنوب،
 وشرحه ورسالته «صحيحة النقل في علوية ايدوعلى وبكرية محمد قل» ولم يثبت
 نسبه إليه من المؤلفات حسب رأي غير هذه الكتب المذكورة اللهم إلا ما ورد في
 هذه الفتاوى من الأجوبة التي تعالج كثيراً من المسائل المختلفة وقد كان رحمه الله
 قوياً في الحق دائراً مع السنة حيث دارت لا تأخذه في الله لومة لائم ولا يسكت
 على باطل مهما بلغت منزلة فاعله وكان سخياً منفقاً لا يكاد يملك شيئاً إلا أنفقه
 في أوجه الخير زاهداً في الدنيا معرضاً عن أهلها إعراضاً كلياً ورعاً لا يقرب
 الشبهات ولا يقبل من أهلها أي هدية ولا يخالطهم ولا يجاملهم وكان رحمه الله
 قامعاً لسلطان النفس لا يركن إلى شيء من زخرف الدنيا ولا يأكل إلا القليل ولا
 يلبس إلا المعتاد ولا يقبل من أحد أن يعظمه مع أنه يستحق على كل الناس غاية
 التعظيم وكان يوزع غالب وقته بين أنواع الطاعة من تدريس للعلم وتأليف فيه
 وصلاة وقراءة للقرآن ومطالعة لكتب الدين وذكر الله تعالى وكان لا ينام من الليل
 إلا قليلاً ويكثر قراءة القرآن ويوصي بالإكثار منها وكان رحمه الله محباً للنبي ﷺ
 معظماً لجنابه الكريم يرغب في مدحه ويكرم مادحيه وخصوصاً في ذكرى مولده
 عليه الصلاة والسلام فقد كان يجمع في هذه الذكرى مادحي النبي ﷺ ويهيم لهم
 ولغيرهم ما قدر عليه من أنواع الإكرام من أكل وشرب ونحو ذلك وينحر غالباً في
 تلك المناسبة رأساً من البقر أو الإبل ويلقي في ذلك اليوم جميع أنشطته المعتادة
 ويتفرغ لمدح النبي ﷺ وإكرام مادحيه ويحث على ذلك.

ويستفاد من كلام محمد محمود في الدر الخالد أن صاحب الترجمة كانت له نزعة صوفية ويدل على ذلك قوله عنه: وتلامذته على فريقين فرقة يربيهما أحسن تربية وفرقة يعلمها ويرشدها إلى أفعال الخير من غير تربية اهـ. فما هذه التربية الزائدة على التعليم والإرشاد التي يخص بها بعض تلامذته إن لم تكن تربية صوفية؟ وكذلك قوله عنه: وقال فيه بعض أكابر الصالحين إنه أبلغ في الباطن من الظاهر اهـ. وقوله عنه: وكان جامعاً بين الشريعة والحقيقة اهـ. وقوله عنه: ولذلك لا يراه وليٌّ ولو جلَّ إلا اعترف له بالفضل وسكن تحت لوائه اهـ. وقوله عنه: وكان يواظب أيضاً على ورده المشهور الذي أمر به الخ. ويستفاد ذلك أيضاً من كلام العلامة بدي بن سيدنا في كتابه (نزهة المستمع واللافظ في مناقب الشيخ محمد الحافظ) وهو الكلام الذي قال فيه بعدما سبق نقله عنه ما نصه: لقي شيخنا - يعني الشيخ محمد الحافظ رضي الله تعالى عنه - شيخه هذا سيدي عبد الله بتكانت وكان من أجل أشياخه عنده وأعظمهم منه عليه يقول: ما بعد شيخي سيدي أحمد التجاني - رضي الله تعالى عنه - من أشياخي مثل شيخي سيدي عبد الله عندي وكانا كالعدلين عندي لا أرجح أحداً منهما على الآخر فما رجح الشيخ - يعني الشيخ سيدي أحمد التجاني - به إلا بعد مدة وكنت أعجب في نفسي من كلامه هذا، لأن الشيخ سيدي أحمد التجاني شيخ تربية له وشيخ التربية لا يعدل به غيره ظاناً أن سيدي عبد الله إنما هو شيخ تعليم فقط حتى فهمت من كلامه وما يذكر مما وقع له من الانتفاع على يد سيدي عبد الله أنه هو أيضاً شيخ تربية له، فقلت له يوماً مستفهماً سيدي عبد الله شيخ تربية لكم؟ فقال لي: نعم ونعم، فقلت له: لعل سيدي عبد الله شيخ تربية لكم وسيدي أحمد التجاني شيخ ترقية لكم؟ فسكت فعلمت أن الأمر كذلك اهـ المقصود من كلام بدي بن سيدنا. وإذا كان في كلام محمد محمود في الدر الخالد وبدي بن سيدنا في (نزهة المستمع واللافظ) ما يدل على أن المترجم له أضاف إلى العلم الظاهر والعمل به ونشره عن طريق التدريس

والتأليف والإفتاء والقضاء شيئاً آخر هو التحلي بالتصوف الصحيح الصادق والحصول على ثمرة ذلك التحلي فمن هو الشيخ الذي أخذ عنه صاحب الترجمة هذا التصوف؟ يمكن أن نجد الجواب على هذا السؤال في كلام بدّي بن سدينا الذي يقول في (نزهة المستمع واللافظ...): حجّ سيدي عبد الله ولقي شيخه السمان بالمدينة وأخذ عنه والشيخ السمان هو أحد أشياخ الشيخ سيدي أحمد التجاني - رضي الله عنه في الطريقة - اهـ المقصود من كلام بدّي بن سدينا، ويقول العلامة محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني في كتابه (سلوة الأنفاس ومحاذئة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس) - أثناء كلامه على ترجمته للشيخ سيدي أحمد التجاني - ما نصه: ثم لما كان بالمدينة لقي بها القطب الشهير والعالم الكبير أبا عبد الله سيدي محمد ابن عبد الكريم الشهير بالسمان أحد تلاميذ سيدي مصطفى البكري الصديقي فأخذ عنه وتبرك به اهـ المقصود من كلام الكتاني، فنستفيد من كلام بدّي بن سدينا أن صاحب الترجمة أخذ عن السمان ومن كلام الكتاني أن السمان هذا هو محمد بن عبد الكريم تلميذ مصطفى البكري الصديقي ومعروف أن كلاً من السمان هذا وشيخه البكري كان علماً من أعلام الطريقة الخلوتية التي هي فرع من فروع الطريقة الشاذلية المعروفة، ومن تتبع كلام الشيخ مصطفى البكري الصديقي في كتبه وخاصة كتابه (السيوف الحداد في أعناق أهل الزندقة والإلحاد) الذي رد به على من يزعم أنه صوفي دون أن يتقيد بالأحكام الشرعية على الوجه الأكمل يجد تطابقاً تاماً بينما ينادي به من ضرورة التقيد الصارم بالأحكام الشرعية ومحاربة البدع السيئة وبينما كان عليه صاحب الترجمة رحمه الله من التمسك القوي بالأحكام الشرعية وإعلان الدعوة إلى الله عن طريق التقيد الدقيق بهذه الأحكام، ويمكن أن يستفاد من هذا كله أن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم رحمه الله كان صوفياً على الطريقة الخلوتية التي أخذها إما عن شيخه السمان الذي أخذها هو الآخر عن شيخه مصطفى البكري الصديقي الذي هو أحد أعظم من انتشرت على أيديهم هذه الطريقة وإما عن شيخه البناني الذي ذكر

الكتاني «في سلوة الأنفاس» - أثناء كلامه على ترجمته - أنه أخذ في رحلته إلى الحج عن شيخ آخر من كبار أشياخ الطريقة الخلوتية وهو الشيخ الحفناوي تلميذ الشيخ مصطفى البكري، ولا ينافي هذا ما ذكره العلامة بدي بن سيدنا وغيره من أن صاحب الترجمة كانت له وظيفة من الذكر هي مائة من الهيلة بعد كل من صلاتي الصبح والعشاء أمره النبي ﷺ في رؤيا رآه فيها بها لأن وجود هذه الوظيفة عنده لا يمنع وجود غيرها من وظائف الذكر الأخرى والله تعالى أعلم. وكانت لصاحب الترجمة كرامات كثيرة خصّه الله بها وقد ذكر ابنه محمد محمود في الدر الخالد بعضها من ذلك اطلاعه على ما لم يخبر به من مكنون الضمائر ووقائع الأمور، قال محمد محمود: وضع يوماً بين يديه لبن فوضع أصبعه فوق الإناء الذي فيه اللبن وجعل يحرك شفثيه فقلت في نفسي: ما الفائدة من ذلك؟ فالتفت إليّ وقال: من لم ير عوداً يضعه فوق الإناء فليقرأ آية الكرسي فإنها تقوم مقامه وقد همّ تلميذه الحبيب بن الطالب إبراهيم الجماني بأمر وكان شرع في سفر من عند محله - أي محل شيخه صاحب الترجمة - فناده وقال له: لا تفعل ذلك حتى تأتينا، وقد سحرت امرأة بتججك تلميذه الطالب بن حنكوش فبعث إلى أهل قرية تججك وهو يومئذ بالبادية ولم يأت أحد بالخبر ومن معه من الناس لم يعلم بالأمر - أن اقتلوا قلانة الساحرة وإلا عاقبتكم عقاباً شديداً فقتلوا ويرى المسحور من حينه - قلت: ولعل المقصود أنه أمرهم بالتحقيق معها فأقرت بالسحر فقتلوا اعتماداً على اعترافها، إذ لا يليق غير هذا بمكانة المترجم له رحمه الله - وأصبح ذات يوم وهو غضبان على أهل قرية تججك فقبل له: لم ذلك؟ فقال: اجتمع البارحة أقوام منهم، وسماهم وقالوا في كذا وكذا وهو يومئذ على مسيرة يوم منهم، وكان كثيراً ما يقول لمن معه - ولا قرعة في السماء -: تهبطوا للمطر فيتم الأمر على ما قال، ومن ذلك طي الأرض. قال محمد محمود: حدثنا المختار بن أحمد شين أن عينه أصابها عود وانكسر فيها بحيث لا يستطيع قلعه إلا إذا فقتت العين فدخل بيته وقال: يا عباد الله الصالحين والصالحات من الجن والإنس فرجوا عني ما أشكوه، فلما أتم كلامه إذا هو بالوالد - أي المترجم له - بين

يديه وأخذ العود من عينه بسبابته وإبهامه وجذ به ولم يدر أين انصرف، فنادى أخته وأخبرها بذلك، فقالت له: خذ عقلك كيف يأتيك الشيخ وهو بأرض اركيب وأنت بتججك؟ فحلف لها على ذلك وقال لها: انظري عيني فنظرتها، فإذا العود ذهب وإذا هي كالأخرى في الصحة. ثم سار في تلك الأيام بعض تلامذته الموجودين بتججك إليه فلما أتاه وسلم عليه قال له الوالد: كيف عين المختار بن أحمد شين؟

ومن ذلك زيارة الصالحين له كل ليلة جمعة آخر الليل وكان تلميذه الطالب أحمد بن اطوير الجنة الحاجي يقعد كل ليلة جمعة بمؤخر خباء الشيخ لينال من بركة الصالحين الذين يزورونه، ومن ذلك شدة مهابة جميع الناس له القريب والبعيد والمحب والمبغض والمجافي والمتأدب حتى إنهم ربّما يهابون أن يسألوه عن الأحكام، ولذلك لا يضحك أحد في مجلسه ولا يرفع صوته ولا يتكلم ولا يتحدث بما لا ينبغي، ترى الناس حوله مطرقين كأنما على رؤوسهم الطير، مع أنه كان رحمه الله لا ييالي بالكرامات وإن جلّت وإنما المدار عنده على اتباع المحمدية البيضاء. ومن ذلك أنه كوشف لما قرب موته بذلك وصدرت منه إشارات تشير إلى موته، منها قوله بعد آخر قضاء قضى به:

ما كنت أحسب أن الشمس قد غربت حتى رأيت الدجى ملقى على القمر
ناشدتك الله في حفظ الوداد فقد بانست سليمى وهذا آخر الخير

وتوفى رحمه الله ليلة الجمعة عند المغرب من يوم ثمانية وعشرين من ربيع الثاني عام ١٢٣٣ هـ عن عمر بلغ ثمانين عاماً، ودفن بالمكان المعروف الآن بالقبة شرقي مدينة تججك على بعد نحو ستين كيلومتر وبُني على قبره بعد موته بيت ودفن في هذا البيت بعد ذلك إلى جنب قبره ثلاثة من أخصّ تلامذته وهم عبد الله بن سيدي محمود والتقي بن اطوير الجنة الحاجيان والطالب بن حنكوش العلوي كما دفن في البيت أيضاً أربعة من ذريته وهم ابنه محمد المختار بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وحفيده الحسين بن عبد الله بن سيد

محمد بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وحفيده الثاني سيدي محمد بن محمد
الأمين بن محمد أحمد بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وحفيده الثالث محمد
الأمين بن محمد بن سيدي محمود بن محمد المختار بن سيدي عبد الله بن الحاج
إبراهيم ورثاه ابنه محمد محمود بقصيدة طويلة يقول في مطلعها:

أفاض على جأشي وشاك جنائي دماء شجونني أعظم الحدثان
إلى أن قال:

وأرهقني أمر مما ليس لي به ولا للجبال الراسيات يدان
وجسمي أضناه وقل له الضنا وضمت من الإصفا له الأذنان

الخ. وهي مذكورة في كتابه الذي خصصه لترجمة والده رحمه الله وسماه
«الدر الخالد في معرفة الوالد» وكذلك رثاه العلامة الكبير سيدي محمد بن
محمد الصغير بن امبوجه العلوي بقصيدة قال فيها:

أفض يا إلهي صيب الرحمات قريع المعالي غاية المجد والعلی
سمت عمد الأبرار قبل انضوائه وأوضح أعلام الشريعة فانجلت
رژئنا ولمّا نرر قطّ بمثله فيا لك من مجد تقوّض ركنه
ويا سمرات الواد كن كمثله ما سقتكن ما دمتن واهية العرى
ولو أن حيّا كان يفدى من الردى عليك مني السلام مشيعاً
على عدد الأنفاس واللحظات

اهد

لمحة سريعة عن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الحافظ

هو العلامة الشهير الجامع بين الشريعة والحقيقة شيخ المشايخ الشيخ أحمد الملقب من ابن الشيخ محمد الحافظ بن المختار بن حبيب العلوي ينتمي إلى قبيلة العلويين التي سبق الكلام على نسبها في ترجمة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم والده الشيخ محمد الحافظ عالم جليل وشيخ تربية كبير جمع بين العلم والتصوف وأخذ العلم عن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم وغيره وذهب حاجاً فمرّ بمدينة فاس المغربية ولقي بها الشيخ سيدي أحمد التجاني وأخذ عنه ورد الطريقة التجانية وأذن له في إعطائه للناس ورجع من حجّته عام ١٢٢٠ هـ، فأقبل عليه الناس يأخذون عنه الطريقة التجانية ويتربون على يده تربية صوفية وعن طريقه ثم عن طريق أتباعه بعده انتشرت الطريقة التجانية في كثير من نواحي شمال وغرب إفريقيا وتوفى رحمه الله عام ١٢٤٧ هـ وألف تلميذه وخليفته بعده حامل لواء الطريقة التجانية وحسانها المدافع عنها بالشعر والنثر محمدي الملقب بد بن سيدي عبد الله بن ألفع سيد أحمد بن محمد الملقب محم بن القاضي المتوفى عام ١٢٦٤ هـ كتاباً حافلاً في مناقبه سماه «نزهة المستمع واللافظ في مناقب الشيخ محمد الحافظ» لكنه توفى قبل إكماله، ووالدة الشيخ أحمد هي فاطمة الملقبة (حتوت) بنت العالم العامل سيدي عبد الله الملقب سدينا بن ألفع سيد أحمد بن محم بن القاضي العلوي. تلقت العلوم على يدي أبيها وإخوتها ثم أخذت ورد الطريقة التجانية على زوجها الشيخ محمد الحافظ ولازمته حتى توفى، وكانت عابدة فاضلة، لها مشاركة في

علوم كثيرة وكانت رحمها الله سخية ذات شأن في العلم الظاهر والتصوف والعبادة
قال عنها العلامة الكبير باب بن أحمدبيب داعياً لها ومثيلاً عليها بعد وفاتها :

واجعل لفاطمة نوراً تمشي به وأظللها بظلّ العرش
لأنها كانت من اللّواء فضلن بالعلم على النساء

ورثاها أخوها العالم الشاعر محمدي بن سيدي عبد الله بقصيدتين رائعتين
طويلتين قال في إحداهما :

قف بالمليحة غير ما مستعجل نقضي بساحتها حقوق النزل
إلى أن قال :

عهدي بفاطمة بها قد زانها ما شئت من دين ودنيا عندها
فلمتبغ الدنيا موافق جسمه ولمتبغ الأخرى إذا ما جاءها
إحياؤها تنويرها حكم بها قد عوضت بعوارض ومعارف
الخ. وقال في الأخرى :

ابكوا بفاطمة تقشع مزنة ابكوا بفاطمة تهلل وجنة
كرم أصاب جميع من يعتامها بشقيقتي وصديقتي وحبيبتني
فإذا ذكرت نعيمها أسلو به شوقاً لمن ساوت نساء زمانها
فلرب هاجرة تصوم ليلة ولرب عين أسهرت في طاعة
كانت على أيتامكم تنصب في وجه من قد جاء منكم يرغب
سيان فيه بعيدهم والأقرب وحليلة الأستاذ ضاق المذهب
وإذا ذكرت فراقها أتنحب ورجاله فلها عليهم منصب
قامت إذا انتصفت ونام الموكب ويد وعين في المهارق تنعب

الخ. وقال عنها العالم الكبير محمد عالي بن فتي العلوي:

قد بلغت في الكمال مبلغ الرجال وزاحمتهم في المقامات والأعمال ولو كانت القطبانية في النساء لئالتها لما جبلت عليه من كرم الأخلاق وحسن السياسة مع الخاص والعام وبما اكتسبت من أبيها وإخوتها من العلم والعمل وما ارتضعت من زوجها من المعارف والأسرار اهـ.

وترجمت لزوجها وشيخها الشيخ محمد الحافظ في قصيدة من الشعر الزجلي ذكرت فيها شيوخه ورحلته إلى الحج وأخلاقه وشمائله وغير ذلك مما يتعلق به، وتوفيت رحمها الله عام ١٢٦١ هـ، وجدُّ الشيخ أحمد الذي هو محمد المختار بن حبيب كان رجلاً صالحاً عابداً سخيّاً تالياً للقرآن، لا يفتر عن تلاوته حسن الخط جداً وقد توفى رحمه الله عام ١٢٢١ هـ. وقال في شأنه العلامة باب بن أحمد بيب العلوي في نظمه لوفيات الأعيان:

وابن حبيب ذو الخطوط الحسنة	ألقى إلى الموت الجريء رسنه
بعام عشرين وعام واحد	من ثالث القرون دون زائد
أحرف جدّه بنزع الياء	وموته من أعظم الأنباء
إذ كان من أكابر العباد	بدر دجى يجلو دجى الدءاد
العلم والسخاء والأمانة	وحب أهل الله والحنانه
وكان في الطاعة ذا تعمير	يتلو كتاب الله بالتحبير
فاق عبادة وفاق أدبا	وبنيه النجباء أنجبا

وقد ولد الشيخ أحمد عام ١٢٣٤ هـ، ونشأ في جو علم وصلاح في حضانة أبوين يهتمان بغذائه الروحي قبل اهتمامهما بغذائه البدني ويحرصان على نموه العلمي والأخلاقي أكثر من حرصهما على نموه الجسمي ويبدلان قصارى جهدهما من أجل ضمان صحة دينه قبل ضمان صحة بدنه، وكان يرعاه بالإضافة إلى والديه أخواله الذين هم من كبار العلماء العاملين يقول له خاله العلامة محمدي بن سيدي عبد الله في وصية يوصيه وهو صغير بها:

إن السيادة في اثنتين فلا تكن يا ابن المشايخ فيهما بالزاهد
 حمل المشقة واحتمال أذى الوري ليس المشمّر للعلی كالقاعد
 قل للذي طلب العلی بسواهما هيهات تضرب في حديد بارد
 لا تغضبني وألن مقالاً واحتمل بذلول حِلْمِكَ عبء جهل الحاسد

وبعد وفاة والد الشيخ أحمدُ باشرت أمه الإشراف على إرشاده وتوجيهه
 الوجهة الصحيحة وحثه على اكتساب معالي الأمور وكان رحمه الله برّاً بها لا
 يخالف أي إشارة منها. وترك هذا المحيط الديني الذي ترعرع فيه الشيخ أحمدُ
 أثره المباشر على نشأته فشب على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور لم يدنس
 شبابه شيء ولم تحفظ له في فترة الشباب هفوة ولا عرفت عنه كبوة يسعى دائماً
 من أجل منافع المسلمين الدينية والدنيوية ويتحلى دائماً بغاية الحلم والصبر على
 أذى الناس ولا يعرف إلى الراحة سبيلاً ويقول دائماً: طلب الراحة في الدنيا
 فضيحة، وقد بدأ في تحصيل العلم منذ نعومة أظافره فأخذ عن كبار علماء قومه
 مثل خاله محمدي الملقب بدّين سيدي عبد الله وخاله الثاني محمد المختار
 الملقب فتي بن سيدي عبد الله والعلامة المختار بن عبد الجليل وغيرهم من
 علماء قبيلته وواصل أخذ العلم حتى صار من كبار علماء زمنه وكان متواضعاً
 مجتهداً في العمل الصالح لم يظهر عليه ما يتصف به عادة أمثاله من أبناء العظماء
 من الغرور والشعور بالرفعة على الناس رغم ما توفر له من أسباب ذلك كما
 يشير إليه ابن خاله الهادي بن محمدي الملقب بدّ في قصيدته الزجلية الرائعة
 التي يمدحه بها ويقول في مقطع منها:

وَمَا لَكَ مَا ابْعُودَ كَاذِبَ اغْلِيكَ اللَّعِينُ
 ارْبِيتُ مَا اتَنَكَّرَ عَنْ ارْكَابِ ارْجَالِ
 وَاحِدَ أَبُوكَ شَيْخَ وَامَّكَ بَنْتُ شَيْخَيْنِ
 وَاخْوَالَكَ سَبْعَ وَافْطَنُ كَيْفَ لَخْوَالِ

ولما استكمل رحمه الله شروط التصدر لتربية المريدين سلّمه خاله وشيخه وخليفة أبيه من بعده محمدي الملقب بدّ بن سيدي عبد الله العمامة وقال له : ها نحن نرد الخير إلى محلّه الذي جاء منه ، مشيراً بذلك إلى أن خلافة الشيخ محمد الحافظ التي آلت إليه هو بعد موته عادت الآن إلى نجل الشيخ محمد الحافظ الوحيد الشيخ أحمد الذي ورث علوم وسرّ أبيه وتأهل لأن يقوم بتلك الأعباء ، ورغم أن محمدي الملقب بدّ خلف ابنه العالم الجليل والشيخ المربي أحمد بن بدّ إلا أنه أي بدّ حرص على أن يعيد خلافة الشيخ محمد الحافظ إلى ابنه الشيخ أحمد الذي ظل يتبادل مع ابن خاله وشيخه أحمد بن بدّ أروع أنواع الاحترام والتقدير والتعظيم والتبجيل فكان كلّ منهما يشير إلى الآخر بلقب شيخنا وكل منهما يتفانى في التواضع للآخر وفي إظهار فضل الآخر للناس حتى صار المراقب لسلوكهما إذا اجتمعا لا يعرف أيّهما الفاضل وأيّهما المفضول فكلّ منهما يرى نفسه مفضولاً ويرى الآخر قاضلاً وهذا رغم ما تقتضيه عادة المعاصرة والمساكنة من تغاير وتنافس واحتكاك يترك أثره على العلاقة بين المتعاصرين ، ولكن إذا كان المتعاصران من أهل الله - كما هو الحال في الشيخين الشيخ أحمد والشيخ أحمد بن بدّ - كانت العلاقة من نوع آخر وخلت من الشعور بالنفس ومن رؤية الفضل على الغير وسادتها المحبة وروح التواضع والتعظيم للطرف الثاني فهذا الإمام الشافعي يقول عن تلميذه أحمد بن حنبل :

قالوا يزورك أحمد وتزوره قلت الفضيلة لا تفارق منزله
إن زارني فلفضله أو زرته فلفد ضله فالفضل في الحالين له

وهذا السبكي يقول لما تولى التدريس في دار الحديث التي كان يدرس بها ويسكن فيها النووي :

وفي دار الحديث لطيف معني إلى بسط لها أصبوا وآوي
لعلّي أن أمس بحرّ وجهي تراباً مسه قدم النواوي

وإنما يعرف الفضل من الناس ذروه، وظلّت علاقة الشيخين الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ والشيخ أحمد بن بدّ حميمة طيلة حياتهما وشاء الله أن يدفنا جنباً إلى جنب في مقبرة اجراريّ حيث توفّي الشيخ أحمد بن بدّ عام ١٣٢٢ هـ وعاش بعده الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ مدّة ثلاث سنين وقال مرّة مخاطباً الشيخ أحمد بن بدّ عندما زار قبره:

يا صاحبي ويا حبيبي والخليل من خصّكم عنّا إلّها الجليل
بالعلم والعمل والسيادة ويقام الليل والعبادة

الخ. وكان الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ رحمه الله عالماً سنياً ورعاً يفرّ من المكروه فراره من الحرام ويحافظ على المندوب محافظته على الواجب زاهداً في الدنيا معرضاً عن زخرفها مجتهداً في العبادة وخدمة الناس بعيداً عن الدعاوي والرضا عن النفس لا يدعي لنفسه مقاماً ولا مالاً ولا منزلة ولا كرامة ولا كسفاً ولا شيئاً من ذلك القليل سالكاً نهج السلف الصالح شديد الحبّ للنبيّ عليه الصلاة والسلام. كثير التعلّق به واللّهج بالصلاة عليه في كلّ أوقاته وكان من شدّة تواضعه يزاول جميع الأعمال المألوفة في زمنه بيده ويخدم بنفسه أهله وتلامذته وكلّ من صحبه أو رافقه في حلّه أو ترحاله، وكان سخياً لا يمسك من الدنيا شيئاً وإذا أهدي إليه أيّ مال دفعه لأول من يقع بصره عليه، وكان لا يضيع أي وقت بل يُعمرُ وقته كلّهُ بأنواع الطاعات، فلا يرى إلّا في صلاة أو ذكر أو تلاوة قرآن أو تدريس علم أو مطالعة كتاب من كتب الدين أو خدمة أحد من المسلمين وفي ذلك يقول تلميذه أحمد بن دهاه في نظمه لشمائله:

أودع كلّ نفس مرّ به ما يستحق من حقوق ربّه
لست تراه الدهر إلا مرشداً أو منشأً في المصطفى أو منشداً
أو ذاكراً أو تالياً مرتلاً أو راكعاً أو ساجداً تبتلاً
أو هادياً إلى سبيل المصطفى أو مقتفياً فعله أو مقتفى

الخ. وكان رحمه الله مجتهداً في العبادة يختم القرآن في كل شهر عشر مرات على الأقل ويختمه في صلاة التهجد كل أسبوع وفي ذلك يقول أحمد بن دهاه في نظمه المشار إليه قريباً:

ويختم القرآن كل شهر
فختمه الأسبوع طول الأبد
عشراً وهكذا ممر الدهر
تدوم وهي ختمة التهجد
إلى أن قال:

أحيا بورد شيخنا المروي
مجلسه يعرف بالوقار
معمراً أوقاته بالطاعة
مخلّداً العشي والإبكار
كانه ومن عليه أحداً
تاقت به الأرض على بدر السما
لا يفتر الدهر عن الصلاة
عن النبي سنة النبي
ما بين صامت به وقاري
قد خصّ كل لحظة وساعة
بخلق الذكر والاستغفار
بدر دجى بهالة قد طوقا
وضاء نور الدين منه وسما
على النبي سائر الأوقات
إلى أن قال:

لا ينثني عن اتباع السنه
فكل فرض بالسواك أولى
فرب يوم أيوم يصومه
كم رتل القرآن بالصلاة
لو كان دونه شبا الأسنه
لديه لم يأت خلاف الأولى
وربّ ليل أليل يقومه
ورثب الصلاة بالأوقات

الخ. وأخذ عنه رحمه الله خلق لا يحصى وتخرّج على يديه من كبار المشايخ جم غفير منهم ابنه العلامة محمد سعيد الملقب «الدّاه» المتوفى عام ١٣٥٢ هـ، وابنه الثاني محمد المتوفى عام ١٣٧٦ هـ، وغيرهما من بقية أبنائه وغيرهم. وراسله بعض كبار علماء عصره منوهين به في رسائلهم منهم العلامة

سيدي محمد بن محمد الصغير بن ابوجه العلوي التيشيتي الذي قال في رسالة
أرسلها إليه :

سلام على وجه أغر كريم	يوافيه من رب أبر رحيم
على أحمد بن الشيخ حافظ عصرنا	وملجئنا في دفع كل رجم
سلام يُحيي بالكرامة مجده	ويقصر عن رَّاه كل نسيم
على قدر ما يهواه حتى يحلّه	مبوا صدق في أتم نعيم
ويشمل من في حوزة وجنابه	ويشفي من الأمراض كل سقيم
سلام عليكم ما تخلص لائذ	يبابكم من هول كل عظيم
وما قبلت من باسط العذر عذره	فجلّي عنه الهم نفس كريم

ومنهم الوليُّ الشهير بحب النبي ﷺ الشيخ أحمد بنَّبَّ السينغالي الذي
أرسل إليه رسالة يبلغه فيها السلام من النبي ﷺ ويقول فيها :

عليك سلّم الذي قد قدمك	على قبيلك وأعلى قدمك
عليك سلّم الذي لا يتتهي	رقبته لما إليه يشتهي

إلخ. وقد أطبق معظم علماء عصره في بلده على الثناء عليه والتنويه
بعلمه وزهده وعبادته وورعه وشدة تواضعه وتقانيه في خدمة المسلمين وإبتعاده
عن الدعاوى وعن تعظيم النفس طول عمره، وله مؤلفات نافعة، منها: نظمه
لفتاوى سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، ونظمه المسمى المفيد من مفيد العباد
وهو نظم له لخصه من مفيد العباد الذي هو شرح للعلامة أحمد بن البشير
الغلاوي وضعه على المرشد المعين لابن عاشر، ونظم في غريب القرآن،
ونظمه لحكم ابن عطاء الله، ونظم في الشمائل المحمدية على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام، ونظم في أسماء الله الحسنى، ونظم في قواعد الإملاء، ونظم
في كرامات الشيخ عمر الفتوي، وشرح على المرشد المعين لابن عاشر وغير
ذلك، وقد ذكر الهادي بن بدّ في قصيدته الرجزية التي مدحه بها أن تصانيفه

تزيد على العشرين وكان رحمه الله نظاماً لا يكاد يقف على فائدة إلا نظمها ويمتاز نظمه لما ينظمه بالشمول فإذا نظم مسألة ما أتى في نظمه بكل ما فيها ويحافظ في نظمه غالباً على ألفاظ الكلام الذي ينظمه وهي ميزة لا يقدر عليها إلا النادر من الناطمين وتوفى رحمه الله في شهر ذي القعدة عام ١٣٢٥ هـ عن عمر بلغ واحداً وتسعين سنة ودفن بمقبرة اجراري كما سبق ذكره، وأشار إلى تاريخ وفاته محمد الأمين بن بد رحمه الله بقوله:

قد سار شيخنا إلى الرحمن من بعد عشر قد مضى يومان
من شهر ذي القعدة عام خمس من بعد عشرين بغير لبس
وعمره إحدى وتسعون سنة فيه القلوب أوقظت من السنة

وقد اعتمدت في جُلِّ المعلومات المتعلقة بترجمة الشيخ أحمد رحمه الله على ترجمة له كتبها أحد حفدته وهو محمد محمود بن لمابط في مقدمة تحقيقه لنظم الشيخ أحمد المسمى المفيد من مفيد العباد، وذلك في بحث قدّمه لنيل شهادة المتريز من المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية في السنة الجامعية (١٩٨٨ م - ١٩٨٩ م).

كلمة موجزة

عن الشيخ محمد العاقب بن مايابى

هو العلامة الكبير الأديب الشاعر حريرى زمانه وفائق أقرانه الشيخ محمد العاقب بن الشيخ سيدي عبد الله بن أحمد الملقب ما يابى لقب بهذا اللقب لسخائه إذ كان لا يردُّ سائلاً ولا يابى عن إعطاء أي شيء سئله، فلُقِّب لذلك ما يابى الجكني ثم اليوسفي. كان والده الشيخ سيدي عبد الله قد توجه بعدما صار عالماً إلى شيخ المشايخ في زمنه العارف بالله تعالى الشيخ محمد فاضل بن مامين القلقمي القادري طريقة وأخذ عنه الطريقة القادرية ولازمه حتى أذن له وذهب بعد ذلك إلى قرية تكبة وهي قرية لقومه الجكنيين يقع مكانها على نحو أربعين كيلومتر شمال شرقي مدينة تامشكط الحالية ولم يبق من مدينة تكبة الآن إلا أطلالها وقد سكنها الجكنيون زماناً ثم نزحوا عنها إلى البوادي تدريجياً حتى لم يبق منهم حينما وصلها الشيخ سيدي عبد الله بن مايابى إلا القليل منهم. ولما قدم عليها بايعه الذين بقوا فيها على إقامة شرع الله وجعلوه إماماً لهم، فأقام بينهم حكماً شرعياً صارماً لا تأخذ صاحبه في الله لومة لائم وازدهرت القرية على يديه ورزقه الله من الأبناء الذكور ثمانية عشر ابناً ومن البنات نحو تسع بنات وكان من أبنائه الشيخ محمد العاقب صاحب الترجمة الذي نشأ في بيئة علمية ودينية صافية، فأبوه عالم صالح وإخوته فيهم علماء كبار كمحمد فاضل وسيد أحمد ومحمد الكرامى ومحمد الخضر ومحمد حبيب الله ومحمد محمود، ومن المرجح أن يكون أخذ العلم في بداية أمره عن أبيه أو بعض إخوته كما هو العادة في مثل حالته، وقد درس القرآن على أحد العلماء البارزين

في علومه وهو محمد الأمين بن محمود بن الحبيب حتى أجازته في قراءة نافع ونقل فضيلة الشيخ محمد عبد الله بن الصديق حفظه الله عن أخت لصاحب الترجمة اسمها فالة بنت الشيخ سيد عبد الله ابن مايابى كانت من أهل العلم والدين أنه أي صاحب الترجمة قرأ ألفية ابن مالك في النحو على والده وأكمل دراستها عليه في مدة أسبوع واحد، وهذا يدل على أنه رحمه الله كان يتمتع بموهبة في الفهم والحفظ خارقة للعادة، وأخذ رحمه الله ورد الطريقة القادرية على العالم العارف بالله تعالى الشيخ مصطفى الملقب ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل بن مامين القلقمي وكان الشيخ محمد العاقب رحمه الله متبحراً في علم اللغة العربية والفقه وغير ذلك، وله مؤلفات نفيسة من أشهرها: كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين وهو أرجوزة بديعة في رسم القرآن وضبطه وشرح عليها سماه: رشف اللّمي على كشف العمى ونظم في الردّ على من يقرأ بالهاء الخالصة مكان بين بين، وشرح عليه، ونظمه لفتاوى سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، وتعليق عليه، ونظمه للترجمات الخطاب، وشرح عليه ونظم على أحكام الشرف قال في مقدمته:

وبعد فالقصد بهذا نشر طرف مما طوى الجهل من أحكام الشرف

وشرح عليه، ونظم قواعد مذهب مالك، ونظم في إعراب الجمل، وأرجوزة طنانة في الحث على الجهاد في سبيل الله، ورسالة أخرى في ذلك أيضاً، ومجمع البحرين في مناقب الشيخ ماء العينين وغير ذلك. وكان رحمه الله شاعراً مجيداً وقد ذكر له صاحب النفحة الأحمدية نحواً من ست عشرة مقولة شعرية معظمها في مدح شيخه الشيخ ماء العينين ومن جيد شعره قوله عندما سمع إبريق شيخه الشيخ ماء العينين يُسَبِّح:

فمالك لا تسبح يا فؤادي وقد عاينت تسبيح الجماد
قد انتبه الجماد وأنت لاه فمالك لا تهب من الرقاد

إذا كان الجماد له سمو
بصحبة ذا الولي أصاب حظاً
وليُّ الله ما العينين حامي
عسى من قرب الإبريق يقضي
ويرزقنا بصحبته وداداً

ومن شعره قوله مشيراً إلى ردِّ قول من أنكر الذكر باسم الجلالة المفرد:

عسى الوزر عني إذا ما يُخط
جعلت مراتع ذكر اسمه
فإن شئتُ فُهِتُ به جهرة
وإن شئتُ في النفس أو في الخلا
وإن شئتُ زدت على اسم الجلال
دعائي الإله إلى ذكره
وقال في نفس المعنى أيضاً:

وأفضل الذكر لدى من يتمي
نص عليه العارفون وقضى
وعن أبي حنيفة تنعقد
وما روت حاشية الخطاب
لأنها تزعم أن العلـه
وليس ذا مسلماً إذ يحتمل
فالأصل أدعو الله أو أذكره
كذا هو الله والإبتدا حذف
أو ربِّي الله وأسقط الخبر

ولما اطلع رحمه الله على سؤال وجَّهه العلامة الأديب محمد بن حنبل

الحسني الشنقيطي إلى علماء عصره يسألهم فيه عن اشتغال الشباب عن تحصيل العلوم بالأوراد هل هو نعمة في الدين تشكر أم هو مصيبة في الدين ونص أبياته التي فيها السؤال:

يا خائضين بحور العلم مسألة عنها أجيئوا بأفهام ذكيات
عن اشتغال شباب العصر قاطبة عن العلوم بأوراد سنيات
أهذه نعمة في الدين تشكرها أم هي في ديننا إحدى المصيبات؟

أجاب على السؤال بقصيدة قال فيها:

العلم نور وقلب الجبر مطلقه والورد للقلب مرآة ومصقلة
فمن تكن صلحت بالروض مضافته وإن تكن فسدت فالورد مرهمها
قال الغزالي في إحيائه وكفى أولى وظائف من رام التعلم أن
والفقه فحاً تقسي القلب كثرت ومن يحاشي إلى الفقه التصوف لم
والعلم للخير هادٍ وهو للغرض المقصود والذات
فالجَن والإنس جلَّ اللهُ عن غرض وللمقامات بالأوراد - فاسع لها -
ومن يكن عاملاً بالعلم ورثه العلم قال السمرقندي للأعمال طائفة
والمرء يدأب في تحصيل منفعة ويلٌ لذي الجهل قالوا مرةً ولذي
قد ريء طيف ابن قاسم بيرزخه ومن معاصره ليمَ الإمام على
والقلب في الصدر مصباح بمشكاة وذم قلب بلا صقل ومرآة
فالعلم في حقّه أحرى المهمات وكم شفا الورد من داء وعلات
به أختا ثقة سباق غايات يُطهر القلب من رجس الرعونات
وتلك في القلب من أدهى المصيبات يجد لنهج الفسوق من محاشاة
صود والعمل المقصود بالذات لم يخلقها قبل إلا للعبادات
كسب وما الدرس من كسب المقامات عليم سبحانه علم الخفيات
مالت وأخرى إلى علم الروايات لتفسيه قبل جلب النفع للنات
علم بغير اهتداء سبع مرات فقال ما النفع إلّا من ركيعات
تضييعه العمر في حلّ العويصات

فقال كلُّ على هدى وموعدنا
ثم انتهى نادماً وقال يا أسفى
وقولهم قد أبى العلم المراد لغيره
مزينة قصرت على الحديث وما
فالوحي قول ثقيل والحديث له
كنون: ربَّ غبيٍّ من بلادته
فهل على مثل ذا المسكين معتبة
وفي نوازله أجاب إذ سئل
نعم يجوز له دخول سلسله الأشـ
أما التبتل قبل سد جوعته
لا تحسب العلم والأوراد جمعهما
فالحزم أن يقسم المرید بينهما
لا يترك الورد قال التاج نجعل عطـ
علام لا يترك الجنيد سبحته
هذا وما كان ورد القوم ترهه
لنا مشايخ في الأوراد كلهم
توارثوا الورد كل عن أخي ثقة
عن جلة في العلوم عن جهابذة
إلى الجنيد وليس من يسير على
فهاك في البحر والروي مسألة
نعوذ بالله من ادحاض حجتنا

رضى الإله وكان وعده مآتي
على تولي الفتاوى والحكومات
الله إله من أوهى المقالات
أوحى الإله من آي الكريمات
صدع وجذب لقلب المغشم العاني
للعلم تدرسه تضييع أوقات
إذا تحلَّى بأوراد سنيات
الـكتي عن جاهل علم الضرورات
ياخ إذ هي مفتاح الفتوحات
من العلوم فمن أصل الضلالات
كالضبَّ والنون لكن جمع ضرات
مسافة العمر من يوم وليلات
الله إلا جهول ذو خرافات
وقد أناخ بحضرة المصافاة
عوجا وما كان عن هوى بمفتات
أبَّ ونحن له أبناء عللات
ثبت وما احتاج حالق لمرساة
في الدين عن قادة للخير أثبات
قصد السبيل كمن يفري البنيات
عنها أجنبنا بأفهام ذكيات
غداً ومن فتن الدنيا المضلات

اهد. وقوله: قبل جلب النفع للنات، يعني قبل جلب النفع للناس، لأن
قلب السين تاء لغة لبعض العرب قال في القاموس: وللنات الناس، وقال
علياء بن أرقم:

يا قبح الله بني السعلات عمرو بن يربع شرار الناث

أي شرار الناس، وقوله: وما احتاج حائق لمرساة أي ما احتاج جبل عظيم لمرساة تثبته، لأن الحائق هو الجبل المرتفع المنيف كما في القاموس وغيره. وقوله: والفقہ قُحًا تقسي القلب كثرته. الخ، يشير به إلى ما نقله كنون - في حاشيته على مختصر خليل بعد قوله: وزيارة القبور بلا حد ٢٢١/١ - عن كل من أبي زيد والسنوسي والغزالي في الإحياء وعن زروق عن سيدي عبد الرحمن بن أحمد ونص كلام كنون في حاشيته: فائدة: قال ابن عرفة: زيارة القبور محمودة، وكان بعضهم يقول: إذا رأيت الطالب في ابتداء أمره يستكثر من زيارتها ومن نظر رسالة القشيري فأعلم أنه لا يفلح لا شغاله عن طلب العلم بما لا يجدي شيئاً أهـ. واعترضه أبو زيد الفاسي بأن ما ذمّه أنفع للقلب وفي الآخرة من التجرد لما ذكره وإنما العلم الخشية لله لا مجرد الطلب بل التماذي فيه قسوة للقلب، ثم نقل عن الشيخ زروق أنه قال: كتب سيدي عبد الرحمن بن أحمد لزوجة أبي العباس بن الفضل: اقلل من العلم الظاهر فإنه يقسي القلب. قلت: لما يعرض له لا لذاته أهـ. وقال في القواعد من كان استماعه بالنفس استفاد سوء الحال فمن ثم لا يزداد طالب العلم للدنيا مسألة إلا ازداد ادباراً عن الحق أهـ. وكان الشيخ السنوسي يقول: إياك أن تستغرق جميع أوقاتك في التدريس، لأن ذلك يقسي القلب بسبب مخالطة الناس، وفي الإحياء: التجرد لمسائل الفقه على الدوام يقسي القلب وينزع الخشية منه كما هو مشاهد من المتجربين له أهـ. قلت: ولعل ما قاله بعضهم محمول على ما قبل تحصيل فرض العين من العلم كما يفيد قوله: في ابتداء أمره أو على من يتعاطى العلم الكفائي بنية حسنة فلا يخالف ما قاله أبو زيد وغيره أهـ. كلام كنون.

وقال رحمه الله يمدح العلامة محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني:

سما نورك الجالي دجى كل قاتم فما لك في علم الهدى من مزاحم

فأنت فقيه العصر والعالم الذي
حميت حمى القضاء لما وليته
ورثت تراث الأنبياء فسالمت
إذا أنت لم تسلم وأنت مبرؤ
إذ الله لم يعصم من الطعن رسله
وجودك جود تعلم الناس أنه
ثناؤك لا يحصيه اظناب نائر
به رفع التقليد عن كل عالم
وقد كان أضحى مستباح المحارم
يمينك كل فاتك ومسالمة
فكم من نقي العرض ليس بسالم
فليس لمخلوق سواهم بمعاصم
تقاصر عن جدواه أمثال حاتم
ومدحك لا يفني به قول ناظم

اهـ. ولما احتل الفرنسيون بلده في حدود عام ١٣٢١ هـ، هاجر هو
وثلاثة من إخوته ضمن جماعة من عشيرته قارين بدينهم تاركين وراءهم ما
يصعب عادة تركه من الوطن والأهل والولد والأحبة رغبة في الحفاظ على
الدين ولو أدى ذلك إلى ترك كل شيء في الدنيا ووصلوا المغرب الأقصى في
طريقهم إلى بلاد الحرمين الشريفين وكان وصولهم إلى فاس في زمن سلطان
المغرب مولاي عبد الحفيظ رحمه الله وتوفي صاحب الترجمة أثناء إقامتهم
بفاس يوم الأحد الثامن والعشرين من شهر رمضان عام ١٣٢٧ هـ، وقد ذكر
صاحب «النفحة الأحمدية في بيان الأوقات المحمدية» تاريخ وفاته ونظمه فضيلة
الشيخ محمد عبد الله بن الصديق بقوله :

إمامنا الشيخ ابن مايابى الأجل
وهو بفاس عام «ركز كُشفنا»
أي عام سبعة وعشرين تلي
في رمضان لثمان عشره
وذاك بعد العصر يوم الأحد
نص على ذا العالم التقى
وذاك في كتابه المسمى
قال وكنت حاضراً وفاته
محمد العاقب وافاء الأجل
وكل باد صائر إلى خفا
سيناً وشيناً بحساب الجمل
خلت وكان غرة ودره
عليه رحمة الرحيم الأحد
أحمد نجل شمس الحاجي
بالنفحة التي إليه تنمى
وهو بخير عامراً أوقاته

رحمه وأهله وأهلي من خصّه بما حوى من فضل

اهـ. وقد اعتمدت في معظم ما ذكرته في ترجمته على ما أفادنيه فضيلة الشيخ محمد عبد الله بن الصديق الجكني حفظه الله الذي سألته عنه، لأن له به أكثر من صلة منها، إنه أي الشيخ محمد العاقب عمّ والدّة الشيخ محمد عبد الله فكتب لي مشكوراً ورقة فيها جل هذه المعلومات الواردة هنا.

ونسأل الله العليّ القدير أن يمنّ علينا وعليه وعلى أهلنا ومشايخنا وأحبابنا وعلى العلماء الأجلاء الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم والشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ والشيخ محمد العاقب بن مايبي بوافر الرحمة وجزيل العفو وجميل السرّ وخفي اللطف وسابغ النعماء في الدنيا والآخرة، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.



مقدمة

نظم العلامة الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الحافظ

الحمد لله مجيب السائل وفاتح الأفهام للمسائل
ثم صلاة الله والسلام على الذي أرسله السلام
ما احتاج سائل إلى جواب من عالم يجيب بالصواب
وبعد فالمقصود بالنظام عقد مسائل من الأحكام
أجاب فيها سيدي عبد الإله والحاج إبراهيم قد كان أباه
وهو للتعريف لا يحتاج وقوله فيه لنا احتجاج
وحسبنا ما قال فيه القاضل باب^(١) بن أحمد بيب وهو القائل

(١) هو العلامة النحرير والعلم الشهير العالم والد العلماء باب بن أحمد بيب بن عثمان بن سيدي امحمد بن عبد الرحمن بن الطالب محمد العلوي قال عنه صاحب الوسيط: كان يناظر العلماء وعمره ثلاث عشرة سنة وكان الناس يتعجبون منه، ثم قال: وكان باب هذا من أعاجيب الدهر في العلم والإنفاق في سبيل الله والرجوع إلى الحق وقد سمعت من بعض الشيوخ أنه ذكره في مسألة فشدد صاحب الترجمة في التكير عليه فلما أمعن النظر في المسألة علم أنه مخطئ فترك الناس حتى فرغوا من الصلاة في المسجد فقال لهم: لا يخرج أحد فجعل يشرح لهم غلطه وإصابة من خالفه، أما الأنساب فإنه كان دغفل زمانه فيها قال محمد محمود بن أكتوش من قصيدة يرثيه فيها:

سل الآي والخبر الصحيح كليهما والفقه والتاريخ والأنسابا

وكان إذا ألقى كلكله على مسألة لا يقدر أحد أن يفوقه فيها، ثم قال صاحب الوسيط، وكان يعني باب بن أحمد بيب أعجوبة في تعبير الرؤيا، أخبره شخص بأنه رأى أنه يؤذن فقال: ستحج، وكان الأمر كذلك وأخبره آخر بأنه رأى مثله، فقال له: ستبث عليك سرقة، وكان الأمر كذلك ام.

في نظمه تاريخ موت العلما
 والشيخ عبد الله نجل إيرا
 عام ثلاث وثلاثين سنة
 أحيى علوم الشرع حتى ظهرت
 طود علوم ماله نظير
 قد كاد أن يوصف بالترجيح
 فهو الإمام الحجة العريف
 علم الحديث فيه لا يبارى
 حين على تاريخه تكلما:
 هيم أجل العلماء قدرا
 القبة الزهراء صارت مدفنه
 وأهلك البدعة حتى دثرت
 يزول وهو لم يزول ثبير
 لفهمه ونقله الصحيح
 له الفتاوى وله التصنيف
 كأنما نشأ في بخارى



= وقد توفي باب رحمه الله عام ١٢٧٦ هـ والأبيات التي ضمنها الشيخ أحمد ابن الشيخ
 محمد الحافظ هنا من نظم لباب رحمه الله حول تواريخ وفيات طائفة من الأعلام.

مقدمة

نظم العلامة الشيخ محمد العاقب بن مايابي

محمد خادم فقه مالك
طويى له وأحسن المآب
في الدين من لولاه ما تُفقه
بعلم ما جلّ من الشرع وقل
وكل ناسج على منواله
تزهر ازدهاء الدرّ بالنظام
نظم أوابدّ من الأحكام
يُجاوب اليوم بمرعاها الصّدي
من كان ذا فهم وفيض مولوي
ولم أبال بخلاف من عدل
إليه أو مسألة لم تُتج
إلا إذا للفعل بان فاعل
نظماً على مصطلح البيان

يقول مضطراً لعون المالك
من يتمي للعنصر الميابي
الحمد لله الذي قد فقه
صلى وسلم على من استقل
محمد وصحبه وآله
وبعد فالفروع بالنظام
ونستعين الله في إحكام
تحسبها مرعية وهي سُدي
مما به أفتى الفقيه العلوي
قلدت عزوه ومما به استدل
وربما أهملت ما لم يحتج
وحيث قلت قال فهو القائل
وربما ضمننت للبيان

فتاوى التوحيد

قال رحمه الله تعالى ما أفتى به بعض الطلبة من أن من نطق بكلمة التوحيد ممن ولد في بلاد الكفر لا تجري عليه أحكام الشرع حتى يعلم أنه يعرف معناها اغتراراً بكلام أهل الكلام غير صواب، لأن كلام أهل الكلام إنما هو في ما ينجي من الخلود في النار، لأن ذلك نظر مذهبهم، وأما إجراء الأحكام الشرعية المتعلقة بالظواهر فنظر الفقيه وحظه، والفقه والكلام فنان متغايران، فالجواب الذي تساعده القول أن من نطق بها غير فاهم معناها الذي هو انفراد الله تعالى بالألوهية تجري عليه أحكام الإسلام الدنيوية ولا ينتفع بها في الآخرة، قاله بحر الحقيقة والشرعية سيدي الحسن اليوسي^(١) في مناهج الإخلاص في كلمتي الإخلاص ويؤيده قوله رحمته : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(٢)،

(١) هو العلامة نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي شيخ مشايخ المغرب الذي اتفق على علمه وصلاحه، أخذ عن جماعة منهم الشيخ محمد بن ناصر والشيخ عبد الملك التجمعوني والشيخ عبد القادر الفاسي وغيرهم وأخذ عنه خلق لا يحصى منهم أبو العباس بن مبارك وأبو سالم العياشي وأبو الحسن النوري وأبو عبد الله التازي وغيرهم، وله مؤلفات حسان منها زهر الأكم في الأمثال والحكم، وحاشية على مختصر السنوسي، وأخرى على كبرى السنوسي، ومنها شرف العام والإخلاص في كلمة الإخلاص، والكوكب الساطع شرح على جمع الجوامع، ولم يكمله، ورسالة سماها: القول الفصل في تمييز الخاصة عن الفصل، وله غير ذلك من المؤلفات المفيدة، كما له ديوان شعر وفهرسة، وتوفي رحمه الله عام ١١١١ هـ.

(٢) حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، الخ. . أخرجه البخاري في =

أو كما قال: نعم، إن من نطق بها - فاهماً معناها أولاً - ولم يلتزم الفروع كالصلاة والزكاة والصوم مثلاً يعني صرح بالامتناع لا إن سكت فهو كافر إذ الإسلام كما قال ابن عرفة^(١): إسلام تقرر بالشهادتين مع التزام أحكامهما.

= صحيحه في كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة الحديث رقم ١٣٩٩ فتح الباري ٣/٢٦١ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ واستخلف أبو بكر رضي الله عنه بعده وكفر من كفر من العرب قال عمر بن الخطاب لأبي بكر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فقال عمر بن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق. وأخرجه أيضاً البخاري في باب أخذ العتاق في الصدقة فتح الباري ٣/٣٢١ وفي استتابة المرتدين باب قتل من أبي قبول الفرائض فتح الباري ١٢/٢٧٥ وفي الاعتصام باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ فتح الباري ١٣/٢٥٠ كما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله الخ... الحديث رقم ٣٢ إكمال المعلم لعياض ١/٤٢٤ وأخرجه أبو داود في كتاب الزكاة من سننه الحديث رقم ١٥٤١ عون المعبود ٤/٤١٤ والترمذي في كتاب الإيمان من سننه الحديث رقم ٢٧٣٣ تحفة الأحوذى ٧/٢٨٠ والنسائي في سننه الصغرى باب مانع الزكاة شرح السيوطي ٤/١٤ وفي سننه الكبرى ٨/١٧٦ والبيهقي في سننه الصغرى الحديث رقم ٣١٤٧ ج ٣/٢٧١ وفي سننه الكبرى ٨/١٧٦.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي إمام تونس وخطيب جامعها الأعظم مدة نحو ثلاثين عاماً شيخ الشيوخ وعمدة أهل التحقيق والرسوخ حافظ المذهب المالكي وقُدوة أهل هذا المذهب بلا منازع أخذ عن جماعة من العلماء الكبار منهم ابن عبد السلام التونسي ومحمد بن هارون والسطّي وابن الحباب وابن قدام والشريف التلمساني وغيرهم، وأخذ عنه من لا يعدّ كثرة منهم البرزلي والأبّي وابن ناجي وابن الخطيب القسطيني وابن مرزوق الحفيد وابن فرحون والدمايني وغيرهم وله مؤلفات بديعة في فنون مختلفة منها في الفقه: مختصره، وحدوده التي شرحها الرصاع ومنها في الأصول كتاب عارض به طوالع البضاوي ومنها في المنطق: مختصره، إلى غير ذلك من مؤلفاته النافعة، وقد تولى إمامة جامع الزيتونة عام ٧٥٦ هـ ثم تولى الخطابة فيه عام ٧٧٢ هـ وتولى الفتيا عام ٧٧٣ هـ وبقي يشغل هذه الوظائف إلى أن مات وكان مولده عام ٧١٦ هـ وتوفي رحمه الله عام ٨٠٣ هـ.

قال خليل^(١): وأدب من تشهد ولم يوقف على الدعائم، وكذا يحكم بإسلام من صلى ولم ينطق بالشهادتين.

وما ذكر عبد الباقي^(٢) من أنه لا يحكم بإسلامه تعقبه شيخنا البتاني^(٣) بما في العتبية ونصها: سئل مالك^(٤) عن الأعجمي يقال له: صل فيصلي ثم يموت

(١) هو ضياء الدين أبو المودة خليل بن إسحاق الجندي أحد شيوخ الإسلام، وأحد الأئمة الأعلام المجمع على فضله وبراعته في المذهب المالكي، وفقه الله للجمع بين العلم والعمل به، أخذ عن علماء منهم ابن الحاج صاحب المدخل وأبو عيد الله المنوفي وأخذ عنه جماعة منهم بهرام والأفهسي ويوسف اليساطي وغيرهم ترك مؤلفات وضع الله عليها من القبول ما قل نظيره في مؤلفات العهود المتأخرة، منها شرحه لمختصر ابن الحاجب الأصلي، وشرحه لمختصر ابن الحاجب الفرعي وهو الشرح المسمى بالتوضيح، ومنها مختصره الذي أقبل عليه الناس منذ أن ألفه وتركوا غيره من دواوين مذهب مالك ومنها منسكه ومنها شرح على المدونة لم يكمل، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة ٧٦٧ هـ وقيل سنة ٧٦٩ هـ وقيل سنة ٧٧٦ هـ رحمه الله.

(٢) هو أبو محمد عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني الفقيه النظار أخذ عن نور الدين الأجهوري ولازمه وشهد له بالعلم وأخذ أيضاً عن البرهان اللقاني وشمس الدين البابلي وغيرهم وأخذ عنه ابنه محمد شارح الموطأ ومحمد الصفار القيرواني وغيرهما، وله مؤلفات مفيدة منها شرحه على مختصر خليل وشرح على مختصر العزّي ومنسك، ولد بمصر عام ١٠٢٠ هـ وتوفي عام ١٠٩٩ هـ.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن البتاني العالم المحقق النحرير والفهامة الدراكة الشهير أخذ عن أعلام كبار منهم الشيخ أحمد بن مبارك والشيخ محمد جسوس والشيخ محمد بن عبد السلام البتاني صاحب شرح لامية الزرقاني واختصار شرح الشهاب للشفا وشرح صلاة الشيخ بن مشيش، وشرح خطبة مختصر خليل وغير ذلك وأخذ عنه علماء منهم: عبد الرحمن الحائك والعليب بن كيران وحمدون بن الحاج والرهوني وأحمد ابن الشيخ التاودي وغيرهم وله مؤلفات في غاية التحرير والاتقان منها حاشيته على شرح عبد الباقي ابن يوسف الزرقاني لمختصر خليل ومنها حاشيته على مختصر السنوسي في المنطق وشرح على سلم الأخضر في المنطق وغير ذلك، ولد عام ١١٣٣ هـ وتوفي عام ١١٩٤ هـ.

(٤) هو أحد الأئمة الأعلام فقيه الأمة وإمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ينتهي نسبه إلى عمرو بن ذي أصبح الحارث الأصبحي نسبة إلى أصبح قبيلة من يعرب بن يشجب بن قحطان من أكرم قبائل اليمن وأول من أسلم من أجداد مالك أبو =

هل يُصلى عليه؟ قال: نعم، قال في العتبية: لأن من صلى فقد أسلم، قال رسول الله ﷺ: «من^(١) صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة

= عامر واختلف في صحبته، وأما جد مالك الذي هو مالك بن أبي عامر فتابعي بلا خلاف واختلف في تاريخ ولادة الإمام مالك فقيل عام ٩٤ هـ وقيل عام ٩٥ هـ وقيل عام ٩٠ هـ وقيل عام ٩٣ هـ كما اختلف في مدة حمل أمه به فقيل حملت به عامين وقيل حملت به ثلاث سنين وهو المشهور ومناقبه رحمه الله أكثر من أن يحتملها المقام وقد أفردت ترجمته بالتأليف، توفي رحمه الله بالمدينة المنورة ودفن بالبقيع عام ١٧٩ هـ.

(١) حديث: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا»، الخ. . أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلاة باب فضل استقبال القبلة فتح الباري ١/٥٩٢ الحديث رقم ٣٩١ من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته». وأخرج معناه أيضاً من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه الحديث رقم ٣٩٢ بلفظ قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله».

واللفظ الأول عند البخاري أخرجه أيضاً النسائي في كتاب الإيمان من سننه الصغرى شرح السيوطي في باب صفة المؤمن ٦/١٠٥ وفي كتاب الإيمان من سننه الكبرى ٦/٥٣٠ الحديث رقم ١١٧٢٨ من رواية أنس بلفظ «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم» كما أخرج النسائي اللفظ الثاني عند البخاري في كتاب الإيمان أيضاً من سننه الصغرى شرح السيوطي ٦/١٠٩ وفي سننه الكبرى الحديث رقم ١١٧٣٤ من رواية أنس بلفظ قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإذا شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلاتنا فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم».

واللفظ الأول عند البخاري أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ٤/٤٥ الحديث رقم ٥٦٢٩ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا وصام شهرنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله».

الله ورسوله ومن أبى فهو كافر وعليه الجزية». ونقل إسحاق: الإجماع على إيمان من ريء يصلي، وأما من لم ينطق بكلمتي الإخلاص عمره حتى مات، فإن يكن عجزاً يكن كمن نطق بها وإن يكن إباءً فكافر، وإن يكن غفلة فمذهب عياض^(١) كفره، ومذهب الجمهور إسلامه، وأشار إلى هذا في المراصد بقوله:

وإن يكن ذا النطق منه ما اتفق فإن يكن عجزاً يكن كمن نطق
وإن يكن ذلك عن إباء فحكمه الكفر بلا امتراء
وإن يكن لغفلة فكالإبـا وذا الذي حكى عياض مذهبـا
وقيل كالنطق وللجمهور نسب والشيخ أبي^(٢) منصور

(١) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي قاضي الأئمة وشيخ الإسلام في وقته عمدة الأعلام وقدوة أصحاب المحابر والأقلام صاحب الصيت الشائع والفضل الذائع المتبحر في مختلف العلوم حامل لواء المنثور والمنظوم خست ترجمته بالتأليف واستغنى بشهرته عن التعريف أخذ عن مشايخ كبار منهم أبو الحسن سراج والقاضي أبو عبد الله عيسى وأبو الحسن شريح بن محمد وابن رشد وابن الحاج والمازري وابن العربي وغيرهم، بلغ عدد شيوخه نحو مائة وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم ابنه محمد وابن غازي وابن زرقون والقاضي أبو عبد الله بن عطية وأبو عبد الله التادلي وغيرهم وله مؤلفات في غاية الجودة والإفادة منها إكمال المعلم شرح على صحيح مسلم، والشفـا في التعريف بحقوق المصطفى ﷺ، ومشارك الأنوار وهو تفسير لغريب كل من الموطأ وصحيح البخاري ومسلم وكتاب التنبيهات على الكتب المدونة، وترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وكتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام وكتاب الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع، وكتاب العيون الستة في أخبار سبعة، وكتاب الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، وله غير ذلك، ولد رحمه الله عام ٤٧٦ هـ وتوفي عام ٥٤٤ هـ ودفن بمراكش.

(٢) هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الحاتريدي، أحد أعلام علم الكلام البارزين وأحد أئمة المتبوعين أخذ عن أبي بكر أحمد الجوزجاني وغيره وعنه أخذ إسحاق بن محمد السمرقندي وعبد الكريم بن موسى البزدوي وغيرهما وألف مؤلفات جليلة في علم الكلام وغيره منها كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب أوهام المعتزلة، ومنها =

قال المسناوي^(١) هذا التفصيل في الكافر وأما من ولد في بلاد الإسلام فهو على الفطرة الإسلامية، وإنما يجب عليه النطق وجوب الفروع، فإذا تركه مع الإمكان كان عاصياً لا كافراً، ولا يجرى فيه التفصيل المذكور وهذا هو التحقيق خلافاً لما في شرح المراصداه، نقله شيخنا البناني عند قوله ويجب^(٢) غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر.

قال الشيخ أحمد:

وناطق بكلمة الشهادة من غير فهمه لما أراد
من انفراد الله بالألوهية فحكم الإسلام عليه أجريه
في دار دنياه ولم يتنفع بها في الأخرى دون فهم فاسمع
قال الشيخ محمد العاقب:

إن جاهل بأرض كفر خلقاً بكلمة الإخلاص جهراً نطقاً
أحكام الإسلام عليه الظاهرة تجري ولا تنفصه في الأخرى
وشطرت فهمه لهذا الكلام يُنبذ فهو مذهب كلامي
ومناسع الفروع إن بها نطق بغير فهم أو به الكفر استحق

= في أصول الفقه كتاب الجدل، ومنها في الفقه مأخذ الشرائع وله غير ذلك. وقد توفي رحمه الله عام ٣٣٣ هـ وهو منسوب إلى ماتريد بفتح الميم الممدودة بالالف وضم التاء وكسر الراء وتبدل الدال التي في آخره تاء اسم محلة بسمرقند.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد المسناوي الدلائي، كان رحمه الله من كبار الصالحين ومن مشاهير العلماء العاملين وقد أخذ عن والده وأعمامه وأخذ عنه جماعة من كبار العلماء منهم ابنه محمد وكانت وفاته رحمه الله عام ١١١٧ هـ.

(٢) قول المفتي عند قوله: يعني عند قول خليل بن إسحاق في مختصره، وأعاد إليه الضمير وإن لم يسبق له ذكره قريباً لأنه مفهوم من سياق الكلام إذ من المعروف أن حاشية البناني هي على شرح عبد الباقي لمختصر خليل وإعادة الضمير على خليل بن إسحاق دون ذكره لكونه مفهوماً من السياق وردت كثيراً في كلام صاحب الفتاوى فانتبه لذلك.

ومن بلا نطق عماد الدين
وعدم الحكم به إذ ذهبوا
ولا يتم نظر الزرقاني
فإن يمت من قبل ما تشهدا
فإن يكن ذا النطق منه ما اتفق
وإن يكن ذلك عن إباء
وإن يكن لغفلة فكلاهما
وقيل كالنطق وللجمهور
قال وما مر من التفصيل
أما الذي بأرض الإسلام خلق
ذكره المسنأوي والبناني

أقام يحكم له بالدين
إليه عيد الباقي قد تعقبا
إلا مع التودي أو البناني^(١)
ففي المراسد لذاك أنشدا:
فإن يكن عجزاً يكن كمن نطق
فحكمه الكفر بلا امتراء
وذا الذي حكى عياض مذهبا
نسب والشيخ أبي منصور
محلّه في الكافر الأصيلي
فمسلم في حقه النطق يحق
نقله في فتحه الرباني

وسئل عما يوسوس به الشيطان في قلب المؤمن من المحال في حقه
تعالى والمؤمن يتعاضم أن يتكلم بتلك الوسوسة لفسادها عنده، فأجاب: بما
أجاب به رسول الله ﷺ لما سئل عن ذلك فقال: «ذلك محض الإيمان»^(٢)

(١) قوله: ولا يتم نظر الزرقاني... البيت، هذا البيت من نظم النابغة الغلاوي الذي عقد
فيه ما نثره الهلالي في نور البصر عند قول خليل مينا لما به الفتوى وأتى الشيخ محمد
العاقب بهذا البيت على وجه التضمن.

(٢) حديث: «ذلك محض الإيمان» أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان
الوسوسة إكمال المعلم بفوائد مسلم لعياض ٤٢٨/١ الحديث رقم ٢٠٩ من رواية أبي
هريرة رضي الله عنه قال: جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه: إنا نجد في أنفسنا
ما يتعاضم أحدا أن يتكلم به قال: «وقد وجدتموه؟» قالوا: نعم، قال: «ذاك صريح
الإيمان». وأخرجه الطبراني في معجمه الصغير من رواية ابن عباس بلفظ: «ذلك صريح
الإيمان» وفي معجمه الكبير من رواية ابن مسعود بلفظ: «ذاك محض الإيمان» مجمع
الزوائد ٣٤/١، وأخرجه مسلم عقب الحديث الأول من رواية عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه بلفظ: سئل النبي ﷺ عن الوسوسة قال: «تلك محض الإيمان» وحديث أبي =

أخرجه مسلم^(١) ومعنى محض الإيمان خلوصه. قال الصنفاني: لأن من كان إيمانه مشوباً لا يتعاضم أن يتكلم بما وقع في قلبه من وسوسة الشيطان وفي رواية لمسلم أيضاً ذلك صريح الإيمان وقد رأيت في بعض الكتب أنه يقول عند تلك الوسوسة آمنت بالله، ولا يشتغل بإقامة الحجة على تبطيلها، فإنه يزيد الشيطان تمكيناً، قال الشيخ زروق^(٢) في تأسيس القواعد، قاعدة ما نصه نفى الخواطر بإقامة الحجة على تبطيلها يزيد لها تمكيناً في النفس لسبقها وقيام

= هريرة أخرجه أيضاً أبو داود في سننه عون المعبود ١٤/١٤ الحديث رقم ٥٠٨٩ بنحو لفظه عند مسلم وأخرجه أحمد في مسنده بلوغ الأمان ١١١/١ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ ذلك صريح الإيمان.

(١) هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الحافظ الحجة أحد أعلام المحدثين رحل في طلب الحديث إلى الحجاز والعراق والشام ومصر وأخذ عن أحمد بن حنبل ويحيى بن يحيى النيسابوري وإسحاق بن راهويه وابن مسلمة القعني وغيرهم وأخذ عنه الترمذي صاحب السنن وغيره، له مؤلفات من أنفعها وأشهرها صحيحه الذي نال عند المسلمين المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري. ولد رحمه الله عام ٢٠٦ هـ وتوفي عام ٢٦١ هـ.

(٢) هو العلم الشهير والعلامة التحرير عالم الصلحاء وصالح العلماء أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي المعروف بزروق الذي وفقه الله للجمع بين العلم والعمل على نحو قل أن حصل عليه غيره في زمنه أو بعده، فاق أهل زمنه علماً وصلاحاً وأخذ عن علماء كبار منهم حلولو والمثدالي والرصاع والسنوسي والجزولي والقوري ونور الدين السهوري وابن زكري وغيرهم وأخذ عنه خلق لا يحصى منهم الخطاب الكبير والناصر اللقاني والولي الشعراني والقطب أبو الحسن البكري، وكفاه شرفاً أن هذين من تلاميذه ألف مؤلفات نافعة بلغت الغاية في التحرير منها تسعة وعشرون شرحاً على حكم ابن عطاء الله وشرحان على حزب البحر للإمام أبي الحسن الشاذلي وشرح على أسماء الله الحسنى، ومنها النصيحة الكافية، وقواعد التصوف، وعدة المرید الصادق، وتعليق على صحيح البخاري، وشرحان على رسالة ابن أبي زيد، وشرح على إرشاد ابن عسكر، وشرح على مختصر خليل وشرح على العقيدة القدسية للغزالي، وشرح على كتاب الحقائق والدقائق للمقري، والنصح الأنفع والجنة للمعتصم من البدع بالسنة، وغير ذلك، وقد ولد رحمه الله عام ٨٤٦ هـ وتوفي عام ٨٩٩ هـ ودفن بمسراطة التابعة لطرابلس.

صورتها في الخيال، فظهر أن دفعها إنما هو بتسليمها والتلاهي عنها في أي باب كانت، قال ومن ثم قال سفيان^(١) فزده طولاً، وقال عليه الصلاة والسلام: «ليقل الحمد لله الذي ردّ كيده إلى وسوسة»^(٢). ويقال الشيطان كالكلب إذا

(١) هو الإمام المجتهد المحدث العابد الورع أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبي عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان بن ثور الثوري نسبة إلى جده ثور ينتهي نسبه إلى إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، كان رحمه الله إماماً بارزاً في علوم الحديث والفقه والتفسير وغير ذلك من علوم الشرع وقد أجمع الناس على قوة دينه وورعه وزهده وهو أحد الأئمة المتبوعين، وقال فيه ابن عينة: ما رأى سفيان - يعني الثوري - مثله وما رأيت أعلم بالحلال والحرام منه، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت أعلم بالحديث من سفيان الثوري وقال سفيان الثوري: ما استودعت قلبي شيئاً فخانني، يعني أنه ما نسي شيئاً حفظه قط وقال له رجل يا أبا عبد الله أوصني، فقال: اعمل لدينك بقدر بقائك فيها واعمل للآخرة بقدر دوامك فيها. وأخذ عن أبي إسحاق السبيعي والأعمش ومن في طبقتهم وأخذ عنه الأوزاعي وابن جريج ومحمد بن إسحاق ومالك بن أنس وغيرهم واختلف في سنة ولادته فقول سنة ٩٥ هـ وقيل في سنة ٩٦ هـ وقيل في سنة ٩٧ هـ، وتوفي رحمه الله عام ١٦١ هـ.

(٢) حديث: «ليقل الحمد لله»، الخ. أخرجه أبو داود في سننه عون المعبود ١٥/١٤ الحديث رقم ٥٠٩٠ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أحدنا يجد في نفسه - يعرض بالشئ - لأن يكون حُممة أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: الله أكبر الله أكبر الله أكبر الحمد لله الذي ردّ كيده إلى الوسوسة». وأخرج مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه في باب الوسوسة إكمال المعلم ٤٢٨/١ الحديث رقم ٢١٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا: خَلَقَ اللهُ الخلقَ فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمَنَ بالله».

وأخرج مسلم أيضاً عن أبي هريرة بعد الحديث السابق قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا؟ حتى يقول له من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله وليسته».

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير مجمع الزوائد ٣٢/١ من رواية خزيمة بن ثابت

اشتغلت بمقاومته مزق الإهاب وقطع الثياب وإن رجعت إلى ربه صرفه عنك برفق وقد جاءني ليلة في الصلاة وقال: إنك مرءٍ فعارضته بوجوه فلم يرجع حتى فتح الله عليّ بتسليم دعواه وطردها في كل أعمالي بحيث قلت إثبات الرياء في هذه إثبات للإخلاص في غيرها وكل أعمالي معيبة وهذا غاية المقدور فانصرف عني في ذلك الوقت والله الحمد. اهـ. بلفظه.

قوله ومن ثم: قال سفيان فزده طولاً إشارة لقول سفيان الثوري رحمه الله تعالى في القاعدة قبلها: إذا جاءك الشيطان في الصلاة وقال: إنك مرءٍ فزده طولاً.

قال الشيخ أحمد:

وما يراه مومن بقلبه	مما الشياطين توسوس به
من المحال عنده في ربه	ويتعاضم عن التطوق به
فمثل الذي به فيه يقول	من الجواب مثل ما قال الرسول
لسائل عن مثل هذا الشأن	بأن ذاك خالص الإيمان
لأن من إيمانه كان مشوب	لم يتعاضم ما يمر بالقلوب

= رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يأتي الشيطان الإنسان فيقول من خلق السموات؟ فيقول: الله، فيقول: من خلق الأرض؟ فيقول: الله، حتى يقول: من خلق الله؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل: آمنت بالله ورسله». وأخرج أبو يعلى والبخاري بسند رجاله ثقات كما في مجمع الزوائد ١/٣٣ عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم يأتيه الشيطان فيقول: من خلقتك؟ فيقول: الله، فيقول: من خلق الله؟ فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل: آمنت بالله ورسوله، فإن ذلك يذهب عنه».

وأخرج أبو داود في سننه عون المعبود ١٣/١٤ الحديث ٥٠٨٨ عن أبي زميل قال: سألت ابن عباس فقلت: ما شيء أجده في صدري؟ قال: ما هو؟ قلت: والله لا أتكلم به، قال: فقال لي: أشيء من شك؟ قال: وضحك وقال: ما نجا أحد من ذلك حتى أنزل الله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ﴾ الآية، قال: فقال لي: إذا وجدت في نفسك شيئاً فقل: «هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم».

عليه من وساوس الشيطان
ومن به نزل ذا فليقل
بحجج يقيمها بما لديه
لسبقها وفي الخيال قد جرى
أن اندفاعها بتسليم يصاب
وقال خير الخلق في هذا المقام
الحمد لله الذي عن أمي
وقيل إنه كجروم^(١) الكلاب
وقطع الثياب ثم إن تدع
وذا الكلام هاهنا قد أورده
وفي الصلاة مرة قد مرّ بي
وبوجوه ثم قد عارضته
حتى عليّ فتح الإله
وطردها في كل أعمال ليا
في هذه يثبت لي الإخلاصا
وكل أعمالني معية وتني
فانصرف الشيطان عن مرامه
وزدت ألفاظاً عن الضرورة

قال الشيخ محمد العاقب:

وما به يوسوس الشيطان
فلا تحتاجج عنده اللعينا
قواعد أسسها زروق

أن يتكلم بذاك الشان
أمنت بالله ولم يشتغل
فذا يزيد تمكناً عليه
قيام صورة لها فظهرا
وبالتلاهي دائماً بأي باب
عليه أفضل الصلاة والسلام
ردّ قوى الشيطان للوسوسة
فحيثما قاومته شق الإهاب
لربه الأمر برفق اندفع
زروق في تأسيسه قواعده
وقال إنك مرأى فاذهب
في ذا الذي ادعى وما رددته
فيه بتسليمي له دعواه
بحيث قلت إن إثبات الريا
في غيرها أبغي به الخلاصا
غاية مقدوري وتمت حجتني
والحمد لله على إنعامه
بذا الكلام لم تكن مذكورة

والقلب يأبأ هو الإيمان
فإنه يزيد تمكيناً
ولم تنزل أقواله تروق

(١) قوله: كجروم الكلاب: أي كجروم من الكلاب، وحذف نون (من) الواقعة قبل الألف واللام جائز لغة لالتقاء الساكنين وهي لغة استخدمها الناظم في هذا النظم كثيراً.

فتاوى الردة أعاذنا الله منها

وسئل عن قول البناني في الردة أعاذنا الله تعالى منها إن من بلّ أوراق المصحف بالريق لقصد تقليبها أنه ليس بردة وعن قول الأجهوري^(١) في نوازل الردة إن من مرّ بورقة مكتوب فيها شيء من القرآن توطأ في الطريق، ولم يعلم ما فيها، هل هو قرآن أم لا وتركها، أنه ليس بردة، فأجاب فقال: ما في حواشي شيخنا البناني عن شيخه المسناوي ولفظه عند قوله: كالقاء مصحف بقدر: القدر ما يستقدر ولو طاهراً كالבصاق هذا إذا لم يفعل ذلك للضرورة، أما إن بلّ أصابعه لقصد قلب أوراقه فهو - وإن كان محرماً - لا ينبغي أن يتجاسر على القول بكفره وردته، لأنه لم يقصد التحقير الذي هو موجب الكفر في هذه الأمور ومثله من رأى ورقة مكتوبة في الطريق ولم يعلم ما فيها، فإنه يحرم عليه تركها في الطريق توطأ بالأقدام، وأما إن علم أن فيها آية أو حديثاً وتركها، فإن ذلك ردة اهـ.

(١) هو العلامة نور الدين علي بن زين العابدين بن محمد بن زين العابدين بن الشيخ عبد الرحمن الأجهوري شيخ المالكية في عصره وصدر العلماء في عصره جمع بين العلم والعمل ورزقه الله طول العمر وطار صيته وعم النفع به أخذ عن علماء كبار منهم البدر القرافي والشمس الرملي والشهاب العجمي والبدر الكرخي وغيرهم، وأخذ عنه من لا يحصى كثرة منهم عبد الباقي الزرقاني والخرشي وأبو سالم العياشي والشبرخيتي وغيرهم، له مؤلفات مفيدة منها: ثلاثة شروح على مختصر خليل ابن إسحاق: كبير ووسيط وصغير، وحاشية على شرح التائي على الرسالة وشرح على ألفية العراقي في السيرة، وشرح على ألفية ابن مالك في النحو، وعقيدة منظومة وشرحها، ومنسك وغير ذلك. ولد عام ٩٦٧ هـ، وتوفي رحمه الله عام ١٠٦٦ هـ.

لكن في تلك الحواشي عند قول خليل: ومس مصحف ما لفظه: وقد
اشد نكير ابن العربي^(١) على من يقلب أوراق المصحف وغيره بالبصاق وقال:
إنا لله وإنا إليه راجعون على غلبة الجهل المؤدي إلى الكفر، اهـ. وكلامه
يحتمل عندي أن يكون معناه غلبة الجهل بحرمة القرآن وعظمته الحامل على
مسه بالريق لمشقة تقليب أوراقه بلا ريق فيكون موافقاً لكلام المسناوي السابق
ويحتمل أن يكون غلبة الجهل بعظمته المؤدي إلى الكفر بمس أوراقه بالريق
وهذا أرى للحرمة وهو مخالف لكلام المسناوي، لكن المعتبر عند الخلاف
كلام ابن العربي بلا شك، فإن قلت من رأى ورقة.. الخ من جهل السبب
الذي هو قرآنية الورقة وقد عذروه فيه، فالجواب: أن احتمال قرآنية الورقة بعيد
لا احتمال كونها فقهاً أو نحواً أو أدباً أو أصولاً أو وثيقة حق أو غير ذلك من
الاحتمالات الكثيرة، والاستقذار سبب ظاهر لموافقته لعرف الناس فهو مكذب
بالعرف في دعوى عدم استقذاره، فإن قلت: إذا كتب اسمه مع اسم الله كعبد
الله مثلاً لم لا يكون ككتب الفقه ونحوها تكون فيها الآية والأحاديث ووضعها
بالقدر ليس ردة بل هو حرام فقط؟ فالجواب: أن ذلك الإلقاء تابع إذ ما فيها
من القرآن والحديث قليل بالنسبة لغيره، فالملقي لها بالقدر لم يظهر منه قصد
الإهانة لما فيها من القرآن والحديث وما ذكرته عن الأجهوري، فإن نقله فهو

(١) هو العلامة أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي
المعافري الحافظ المتبحر أحد أعلام الأندلس البارزين وآخر حفاظها المتقنين، أخذ في
بلده إشبيلية عن أبي عبد الله بن منظور وأبي محمد بن خزرج وبقرطبة عن أبي عبد الله
محمد بن عتاب وابن سراج وسافر إلى المشرق قسماً من كثير من أجلاء الشيوخ في
مكة ومصر وبغداد ثم عاد إلى بلده بعلم وافر ألف مؤلفات نفيسة خلدت ذكره بين
عظماء المؤلفين منها: أحكام القرآن، والمسالك، والقبس وهما شرحان له على
الموطأ، وعارضة الأحوذى شرح له على سنن الترمذي، والقواصم والعواصم،
والمحصول في أصول الفقه، وسراج المريدين، وسراج المهتدين، وغير ذلك. تولى
القضاء في بلده فحمدت سيرته ونفع الله به الناس لقوته وصرامته في الحق وكانت
ولادته سنة ٤٦٨ هـ، وتوفي رحمه الله سنة ٥٤٣ هـ.

مسلم لديانته، وإلا فمبحوث معه، لأن العلماء أمناء فيما نقلوا لدياناتهم ومبحوث معهم فيما قالوا لأنه نتيجة عقولهم، وأما ما يكتب على الماشية من أسماء الله مع ما يلحقه من الدم والقيح فجائز للنص الصريح في ذلك فقد كان ﷺ يكتب في الإبل لله^(١).

وقال الشيخ أحمد:

من بلّ أصبعاً للقلب المصحف	بريقه برودة لم يوصف
لأنه لم يقصد التحقير به	وفعله يحرم فافهم وانته
وتركك الرق من الحرام	بموضع يوطأ بالأقدام
إن كان مكتوباً إذا لم يكتب	فيه كلام ربنا أو النبي
وترك ما به القرآن والأثر	عليه يوطأ بذلك كفر
ما لم يك القرآن والحديث في	متن سواء من جميع الصحف
لأنه صار هنالك تبع	وليس يكفر بما به صنع
وجعلنا الكتب على البهائم	وهو من الأثذار غير سالم
يجوز إذ كان رسول الله	ميسمه في إبل لله

وقال الشيخ محمد العاقب:

ولا يكفر بتقليب السورق من مصحف بالريق من عليه شق

(١) أما كون النبي ﷺ كان يسم إبل الصدقة فهو أمر ثابت فقد أخرج البخاري في باب وسم الإمام إبل الصدقة بيده من كتاب الزكاة من صحيحه فتح الباري ٤٢٩/٣ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «غدوت إلى رسول الله ﷺ بعد الله بن أبي طلحة ليحنكه فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة»، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند كلامه على هذا الحديث: ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي ﷺ إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه كتب في ميسم الزكاة «زكاة» أو «صدقة» اهـ. المراد من كلام ابن حجر، وأما كونه عليه الصلاة والسلام كان يكتب على إبل الصدقة لله فلم أقف عليه في شيء من كتب الحديث وظاهر كلام الحافظ ابن حجر الذي مرّ ثقله أن ذلك لم يثبت والله تعالى أعلم.

كما به أبو علي قد قضى وفيه بحث برقعه قد أومضا
وتارك ورقعة لا يعلم مكتوبها وسط الطريق بأثم
وإن دراه خبـراً أو آية فتركه للكفر أي آية
وكتب اسم ربه بالميسم على المواشي لم يبؤ بمأثم
إذ كان يكتب رسول الله فيها وفيه أسوة للآهي

وسئل عن كتب بالزبل اسمه مضافاً لاسم الله تعالى يريد العلامة أو كتب اسم الله تعالى يريد التبرك أو حفظ المتاع ومع ذلك لم يخطر بباله استقذاره أو معتقداً أنه غير مستقذر فهل يعذر بذلك ويكون من جهل السبب، كمن وضع مصحفاً على زبل معتقداً أنه حجر أو لا يعذر ويكون من جهل الحكم الذي لا يعذر به على المشهور؟ وعليه ما الفرق بين هذا وجهل السبب؟ فأجاب والله تعالى أعلم: إن كتب اسم الله أو شيء من القرآن أو الحديث بالزبل ردة، ولو اعتقد أنه غير مستقذر لكنه مؤمن فيما بينه وبين الله إذا اعتقد عدم استقذاره، ولا يسلم من الإثم لإقدامه على ما لم يعلم حكم الله فيه وأما عند خلو الذهن فمرتد قطعاً وليس بجاهل حتى يكون من جهل الحكم أو السبب إذ الجهل انتفاء العلم بالمقصود وقيل تصور العلم على غير هيأته بل إنما هو غافل عما يعلم وأما إذا اعتقد عدم استقذاره فهو جاهل بالسبب إذ الحكم حرمة الإلقاء والسبب كون الشيء مستقذراً لأن السبب ما يترتب عليه غيره، والحرمة مترتبة على الاستقذار، وإنما يعذر بجهل السبب في غير الردة كما في المواق^(١)، واستقذار الفضلة الطاهرة من بقر إبل أو غنم أو زبل البقر إنما هو

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمواق عالم جليل وإمام متفنن من أكبر علماء الأندلس أخذ عن أبي القاسم بن سراج ومحمد بن عاصم والمتوري وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم أبو الحسن الزقاقى وأحمد بن داود وغيرهما وله من المؤلفات شرحان على مختصر خليل في غاية التحرير والدقة في النقل وله سنن المهتدين وغير ذلك. وقد توفى رحمه الله عام ٨٩٧ هـ.

إذا كان مبلولاً لما فيه غالباً من الرائحة الكريهة بخلاف الريق المنفصل عن الفم، فإنه يستقدر بكل حال غير ريق الأنبياء اهـ.

وأجاب بأن المرأة القائلة: إن الله تعالى لا يقدر عليها مرتدة بلا شك، لأن من نفى إحدى المعنويات كافر إجماعاً، وهذه المرأة نفت كونه قادراً عليها، وإنما الخلاف فيمن نفى عنه تعالى إحدى المعاني هل هو كافر أو لا، كالمعتزلة القائلين إنه تعالى قادر بذاته لا بقدرة قائمة به قال في التكميل^(١):

هل لازم القول يعد قولاً عليه كُفر ذي هوى تجلى
كمثبت الأحكام للصفات مع إنكاره لها فبئس ما ابتدع

وقال الشيخ أحمد:

وكاتب اسم الله بالزبل أو شيء من القرآن أو ما قد روى
عن النبي ولو مع اعتقاد عدم الاستقذار ذو ارتداد
في ظاهر الشرع وفي الباطن قد يسلم من الآثام
أما خلو ذهنه لما صنع والزبل يستقدر عن تصحيح
وقائل في قوله لا يقدر لجهله الحكم مع الإقدام
فارتداده بذلك قطع ما دام مبلولاً لتن الريح
إلهنّا جل عليه يكفر

وقال الشيخ محمد العاقب:

وكاتب القرآن والأحاديث واسمه بالزبل ذو ارتداد
وهو يباطن على اليقين إن يعتقد نظافة السارقين^(٢)

(١) قوله: قال في التكميل يعني قال ميارة في تكميل المنهج وهو نظم له أكمل به نظم المنهج للزقاقى.

(٢) قول الشيخ محمد العاقب: إن يعتقد نظافة السارقين، السارقين المراد به فضلات الحيوان =

وجاهل السبب عذره يخص بغير ردة كما المواق نص

وسئل عن امرأتين تلعبان سيك^(١) وكان لإحدهما على الأخرى ضرب وقالت من لها الضرب: إن حرمت إبراهيم^(٢) ابن الرسول ﷺ وضربت تحته لم أضربك، فحرمة وضربت تحته حاشاه، فهل مرتدتان أو عليهما الأدب؟ وعلى أنهما مرتدتان فهل يرتد من أفتى لهما بغير الردة أو عليه الأدب أو ليس عليه شيء؟ وعمن يفتي في الردة من غير اختبار بالعربية والأحاديث والأصول مع معرفته لمختصر خليل هل يجوز له أم لا؟ وعمن قال يحرق أم النبي ﷺ؟ فأجاب: بأن الأولين كافرتان وحدهما القتل ولا تقبل توبتهما، لأن ذلك سب للنبي ﷺ مع أنهما كانتا مسرتين بالكفر وذلك زندقة يجب فيها القتل ولا تقبل فيها التوبة أيضاً، إذ «ما فيك ظهر على فيك» وكفرهما أمر ضروري لا يستدل عليه عند أهل الأصول، لكن لما غطت غشاوة الجهل قلوب العوام احتاجوا الاستدلال عليه، فأقول: نص عياض في الشفاء على أن من عبث في جهته العزيزة بسخف من الكلام أي قبيح لا يليق بمنصبه، ومنكر من القول حكمه حكم الساب يقتل لأنه زندقة وكفر إلا إذا تاب، ولا يمترى عاقل ولا صبي له أدنى تمييز في قبح قولهما ونكارتة أعاذنا الله من ذلك فلا تُضطر تحت صبي ابن ثلاث سنين إلا بكى وتغير، وكل ما يؤذي أولاده يؤذيه لحديث: «فاطمة بضعة مني»^(٣)، ثم قال: وهذا كله إجماع من العلماء وأئمة الفتوى من لدن

= من زبل ونحوه قال ابن منظور في لسان العرب: والسرقي ما تُدمل به الأرض اهـ.

(١) قوله في السؤال: تلعبان سيك، يعني اللعبة المعروفة عند أهل بلده بهذا الاسم وهي لعبة يلعبها النساء ويستخدمن فيها عيداناً مخصوصة تُعد لها.

(٢) هو سيدنا إبراهيم ابن النبي ﷺ - وهو أصغر أولاده أمه مارية بنت شمعون القبطية التي أهداها إلى النبي ﷺ - المقوقس القبطي صاحب مصر وقد ولد إبراهيم رضي الله عنه في شهر ذي الحجة سنة ٨ هـ ومات صغيراً واختلف في قدر عمره فقيل سبعون يوماً وقيل ستة عشر شهراً وثمانية أيام، وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام اهـ.

(٣) حديث: «فاطمة بضعة مني» أخرجه البخاري في باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ من =

الصحابة رضوان الله عليهم إلى هلم جراً، ثم قال: أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المتنقص له كافر والوعيد جار عليه بعذاب الله اه: أعني قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١) الآية، وفعل تلك القبيحتين قبيح وتنقيص ضرورة.

= كتاب فضائل الصحابة من صحيحه فتح الباري ٩٧/٧ الحديث رقم ٣٧١٤ من رواية المسور بن مخرمة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني» وأخرجه البخاري أيضاً في باب ذكر أصهار النبي ﷺ من كتاب فضائل الصحابة فتح الباري ١٠٧/٧ الحديث رقم ٣٧٢٩ عن المسور أيضاً قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل فسمعت بذلك فاطمة فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك وهذا علي ناكح بنت أبي جهل فقام رسول الله ﷺ فسمعتني حين تشهد يقول: «أما بعد، أنكحْتُ أبا العاص بن الربيع فحدثني وصدقني وإن فاطمة بضعة مني وإنني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد» فترك علي الخطبة.

وأخرجه مسلم في باب فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ من كتاب فضائل الصحابة من صحيحه إكمال المعلم ٤٧٢/٧ الحديث رقم ٢٤٤٩ من رواية المسور أيضاً: أنه سمع رسول الله على المنبر وهو يقول: «إن بني هشام بن المغيرة استأذنونني أن يُكحوا ابتهم علي بن أبي طالب فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم ثم لا آذن لهم إلا أن يحب ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابتهم، فإنما ابنتي بضعة مني يريني ما رابها ويؤذي ما أذاها». وفي رواية أخرى عنه عند مسلم: «إن فاطمة مني وإنني أتخوف أن تفتن في دينها ثم ذكر صهرأ له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه فأحسن، قال: حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي وإنني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً». وأخرجه البيهقي في سننه الصغير ١٧٢/٤ الحديث رقم ٤٢٥٨ وفي سننه الكبرى ٦٤/٧ وأخرجه غيرهم وقال عياض في شرحه على صحيح مسلم ٤٧٣/٧ ما نصه: وقد أعلم عليه الصلاة والسلام بإباحة هذا لعلي لكنه منع جمعهما لعلتين: إحداهما أن ذلك يؤدي إلى أذى فاطمة فيتأذى النبي ﷺ بأذاها كما قال، والأخرى كراهة فتنها في دينها لفرط ما تحملها الغيرة عليه وعداوة بنت عدو أبيها ومشاركتها لها وفيه أن الشيء وإن لم يكن محرماً في نفسه ولكن يخشى أن يكون ذريعة إلى ما لا يجوز فينبغي اجتنابه وترك الوقوع فيه ومنعه اه. المقصود من كلامه.

(١) الآية ٥٧ من سورة الأحزاب.

وأفتى فقهاء الأندلس بقتل ابن حاتم وصلبه بما شهد عليه به من استخفافه بحق النبي ﷺ وكثيراً ما يحرقون أهل ذلك الاستخفاف بالنار بعد القتل وكون سب آل النبي يؤدب إنما هو حيث لم يجز على جهته العزيرة استخفافاً بها، وقولهما المذكور في غاية الاستخفاف به مع أن السيوطي^(١) قال: من سب آل النبي ﷺ فهو عدو كافر بالله، ولعله سبهم من حيث إنهم آل له فيلتقي مع ما ذكرنا، وأما من قال: يحرق أم النبي ﷺ فهو كافر يقتل ولا تقبل توبته، ويحرق بالنار لما قدمنا، وقد أفتى أبو بكر بن العربي فيمن قال: إن أبا النبي ﷺ في النار بأنه ملعون، لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢) الآية، وأي إيذاء أعظم من أن يقال أبوه في النار اهـ.

قلت: بل أعظم في الإيذاء والجسارة الدعاء عليه بذلك إذ الردة تدور على انتهاك حرمة الربوبية والنبوة والملكية فكل من أضاف نقصاً إلى أم النبي ﷺ بهذا اللفظ أو إلى أبيه أو إلى بنته أي بلفظ ابنة النبي أو بلفظ ابن النبي

(١) هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر ابن محمد بن سابق الخضيري السيوطي بيت آبائه بيت علم ورياسة وأبوه فقيه من فقهاء المذهب الشافعي وقد ظهرت على السيوطي علامات النبوغ وهو صغير فحفظ القرآن وعمره ثمان سنين وانكب على تحصيل العلم منذ نعومة أظفاره وأخذ عن سراج الدين البلقيني والشارمساحي ويحيى بن محمد المناوي جد صاحب فيض القدير وغيرهم وذكر في كتابه حسن المحاضرة أنه رزق التبحر في علوم الفقه والتفسير والحديث والنحو والبلاغة وأنه يحفظ مائتي ألف حديث، وادعى الاجتهاد كما ذكره عن نفسه في كتابه «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» وفي شرحه على نظمه في الأصول «الكوكب الساطع» وفي كتابه «حسن المحاضرة» وفي «مسالك الحنفية» وبلغت مؤلفاته كما ذكره هو في حسن المحاضرة «٣٥٥» كتاباً وذكر تلميذه الداودي أنها زادت على (٥٠٠) كتاب وكان رحمه الله متواضعاً عابداً زاهداً لا يقبل جوائز الأمراء. وكانت ولادته في رجب عام ٨٤٩ هـ، وتوفي ليلة الجمعة ١٩ من جمادى الأولى عام ٩١١ هـ، ودفن بالقاهرة.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأحزاب.

فهو كافر حلال الدم والشاك في كفره أقرب للكفر من الإيمان لما تقدم عن ابن العربي وغيره، ولحديث: «فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها»^(١) وكل من آذى النبي ﷺ فهو كافر بنص الشفاء، وأما حديث: «أبي وأبوك في النار»^(٢)

(١) حديث: «فاطمة بضعة مني» تقدم تخريجه.

(٢) حديث: «أبي وأبوك في النار» أخرجه مسلم في باب بيان أن من مات على الكفر فهو

في النار من كتاب الإيمان شرح النووي ٨١/٢ الحديث رقم ٣٤٧ من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار»، فلما قفى دعاه فقال: «إن أبي وأباك في النار». وأخرجه أبو داود في كتاب السنة من سننه عون المعبود ٤٩٤/١٢ الحديث رقم ٤٦٩٢ من رواية أنس بن مالك أيضاً بنحو لفظه عند مسلم ورواه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ١١٧/١ من رواية عمران بن الحصين رضي الله عنه: أن أباه الحصين أتى النبي ﷺ فقال: أرأيت رجلاً كان يقرئ الضيف ويصل الرحم مات قبلك وهو أبوك فقال: «إن أبي وأباك وأنت في النار» فمات حصين مشركاً أه، لكن هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده: كشف الأستار ٦٥/١ والطبراني في كبيره مجمع الزوائد ١١٨/١ من رواية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار، قال: فأين أبوك؟ قال: حيثما مررت بقبر كافر فبشره بالنار» وزاد الطبراني: فأسلم الأعرابي، فقال: لقد كلفني رسول الله ﷺ بعناء: ما مررت بقبر كافر إلا بشرته بالنار أه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله رجال الصحيح أه.

والحديث حسب رواية سعد بن أبي وقاص ليس فيه التصريح بأن أباه في النار وإنما فيه تورية لملاطفة الرجل الذي استاء من كون أبيه في النار، وهذه الرواية أولى من الرواية المذكورة قبلها لسلامتها من الشذوذ. أما الرواية الأولى فإن الحديث - حسبها - شاذ لمعارضته القطعي من القرآن وذلك لأن والد النبي ﷺ من أهل الفترة الذين لم يرسل إليهم أي رسول بدليل قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير﴾ وقوله: ﴿ولتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك﴾ وهؤلاء قد دلّ الدليل القطعي على أنهم غير معذبين وهو قوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ وقوله: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون﴾ وهذا الحديث خبر آحاد فدلالته ظنية فلا يصح أن نقدم الظني على القطعي ولهذا طعن بعض العلماء في الحديث حسب رواية مسلم وأبي داود بالشذوذ لمعارضته - وهو ظني - القطعي وإلى هذا ذهب العلامة المحدث الكبير =

فمحمول على محامل عند أهل الحديث صارفة عن ظاهرة، بل المقصود من كلام هؤلاء السفلة نفس النبي ﷺ العلية إذ لولا ذلك لما أضافوا إليه من أضافوه من ابن وأم، يعلم ذلك من علم مقاصد الكلام، ولا يعترض على هذا بقول خليل: وفي قبيح لأحد من ذريته، فإنه إنما فيه الأدب الشديد لأن محل الأدب إذا قصده في نفسه كما يدل عليه كلام الشبرخيتي^(١) اهـ. أما إذا قصد الجهة الشريفة كما هو مقصود هؤلاء الشياطين ضرورة فكفر وزندقة كما يدل عليه كلام الشفاء وكلام ابن العربي المتقدم، ولا يقال إنهم يلعبون، لأننا نقول لهم: قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾^(٢) . . إلى

= عبد الله بن الصديق الغماري كما بينه في كتابه: الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة وطعن فيه بعضهم بالاضطراب لاختلاف رواية أنس وعمران عن رواية سعد بن أبي وقاص اختلافاً لا يسلم معه الحديث من الاضطراب وقد علمت أن سند كل من الروایتين صحيح وجمع بعضهم بين الروایتين بتأويل رواية أنس وعمران رضي الله عنهما بأن المراد بالأب فيها العم عملاً بما هو شائع عند العرب من تسمية العم أباً وورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَانُكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُاً وَاحِداً وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾. ومعروف أن إسماعيل عم يعقوب عليهما الصلاة والسلام وليس أباً له وعلى ذلك فلا إشكال، لأن عم النبي ﷺ أباً لهب في النار وإلى هذا مال الحافظ السيوطي في كتابه: رسالة التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله ﷺ في الجنة، أما أن تطرح رواية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مع صحة سندها وسلامتها من الشذوذ وي طرح معها تأويل رواية أنس وتأخذ على ظاهرها وكأنها الرواية الوحيدة للحديث كما يروق للبعض فهذا مسلك يؤدي إلى تقديم ما يعتبره الجمهور ظنياً وهو خبر الآحاد على القطعي من القرآن الكريم وفي ذلك ما فيه.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي العالم الكبير المعروف بالدقة والتحرير أخذ عن الأجهوري ويوسف القيشي ومحمد البابلي وغيرهم وأخذ عنه علي النوري وعلي بن خليفة المساكني وحمد المكني وغيرهم من العلماء. له مؤلفات منها: شرحه على مختصر خليل، وشرحه على العشماوية، وشرح على الأربعين حديثاً للنووي، وشرح على ألفية العراقي في السيرة، وقد توفي رحمه الله غريقاً في نيل مصر عام ١١٠٦ هـ.

(٢) الآية ٦٥ من سورة التوبة.

قوله: ﴿كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ اهـ. قال أهل التفسير كفرتم بقولكم في رسول الله ﷺ، وأما من أفتى بعدم الردة فيخاف عليه منها بناء على أن لازم المذهب يعدّ مذهباً لا على خلافه، وعليه فيلزم الأدب الشديد فيه فإنّا لله وإنا إليه راجعون على تزلزل قواعد الدين المترتب عليه قيام الساعة وعدم مجتهد قائم بالحق، وقد ذكرنا ذلك في مراقي السعود في قولنا:

والأرض لا عن قائم مجتهد تخلو إلى تزلزل القواعد

وأما من يفتي في الردة وغيرها لمجرد مختصر خليل دون تضلع من سائر الفنون فيجوز في مسألة صريحة واستوفائها خليل، لا بالمفاهيم والكنيات والمجازات ولا بالظواهر ولا بكلام لخليل غير مستوف للمسألة، وقد أشبعنا الكلام على ذلك في ورقاتنا طرد الضوال والهمل فانظره.

وسئل عمن سب الرعد جاهلاً ملكيته، فأجاب: بأنه ليس بمرتد، لأن الجهل بالسبب عذر اتفاقاً، وإنما الخلاف في الجهل بالحكم هل يعذر به أو لا يعذر به أو إن كان لا يخفى فلا يعذر به قال في التكميل:

الجهل بالسبب عذر ثم في الجهل بالحكم خلاف فاعرف
ثالثها إن كان لا يخفى فلا يعذر كالزنا وشرب اجتلا

وفي شرح المنهج للمنجور^(١): إن الجهل بالسبب عذر عازياً له
للمقري^(٢) صاحب القواعد ولم يذكر الخلاف إلا في الجهل بالحكم فما ترى

(١) هو العلامة أبو العباس أحمد بن علي المنجور الفاسي المتبحر المحقق أخذ عن علماء كبار منهم ابن هارون وعبد الواحد الونشريسي وابن جلال وغيرهم وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم عبد الواحد الرجراجي وابن أبي نعيم وإبراهيم الشاوي وابن عرضون وغيرهم. وله مؤلفات نفيسة منها: شرح على عقيدة ابن زكري، وشرح على المنهج المنتخب في قواعد المذهب للزقاق، وشرح على كبرى السنوسي وله غير ذلك، ولد رحمه الله عام ٩٢٦ هـ، وتوفي عام ٩٩٥ هـ.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني الشهير بالمقري قاضي =

من قولهم إن الردة لا يعتد فيها بالجهل على المشهور فاحمله على الجهل بالحكم لا على الجهل بالسبب وإلا وقعت في شبكة الغلط وهذا التفصيل يلجئنا إليه إذا قلنا: إن الردة مجمع على ملكيته وإلا فأكثر ما على سايه التعزير كما هو معلوم اهـ.

وقال الشيخ أحمد:

وامرأة قالت لأخرى حرمني	نجل النبي وضرطي كي تسلم
مما من الضرب عليك لي استقر	في لعب السيك الذي قد اشتهر
وفعلت الأخرى الذي قد أمرت	بقوله كلتاها قد كفرت
وحُذِّتا بالقتل والتوبة لا	تقبل منهما لما تأصلا
وقد يخاف صاحب الإفتاء	بعدم الردة للنساء
منها وإن لم يك مرتداً لزم	أديبه الشديد فيما قد علم
ومن يحرق على أم النبي	فذاك يقتل ولم يستتب
والرعد من يجهل أنه ملك	فسبّه لم يرتدد بما انتهك

وقال الشيخ محمد العاقب:

يرتد عن إسلامه من انتهك حرمة ذي العرش ورسلك

= الجماعة وأحد أبرز علماء المذهب المالكي في زمنه كان مفتناً محققاً ثباً ذا باع واسع حجج ولقي أعلاماً كباراً وأخذ عنهم كأبي عبد الله البلوي والأبلي والمشدالي والمجاصي وابن عبد السلام وابن هارون وعبد الله المنوفي وغيرهم ممن هو كثير وأخذ عنه علماء كبار منهم الشاطبي ولسان الدين بن الخطيب وابن خلدون وابن عباد وعبد الله بن جزري وغيرهم كثير، ألف مؤلفات أجاد فيها وأفاد، منها: كتاب قواعد مذهب مالك اشتمل على (١٢٠٠) قاعدة وحاشية على مختصر ابن الحاجب القرعي، والحقائق والرفائق وهو في التصوف وكتاب التحف والطرف وله غير ذلك وهو جدّ شهاب الدين أحمد المقرئ صاحب نفع الطيب وغيره، وقد تولى أبو عبد الله القضاء فحمدت سيرته فيه وأشاع بين الناس العدل والقوة في الحق. وتوفي رحمه الله عام ٧٥٦ هـ.

وشرط قصد الكفر من ينتهك
من قال في دعاه رب يحرق
ومن يقل في النار والدُّ النبي
وسبَّ نجله من استخفَّا
وشددوا تأديب مفت أخبرا
بل ذا من الكفر عليه يرهبُ
مع الصريح مذهب لا يُسلك
أم النبي كافر يُحرقُ
فهو لعين قاله ابنُ العربي
بحقه زندقة لا تخفى
بعدم الكفر لمن قد كفر
إذ لازم المذهب قيل مذهب

وسئل عن شخص تنازع مع آخر فقال: كلمة الله هي العليا فقال: كذبت
مريداً في استدلاله بكلمة الله هي العليا التي هي الحق على كلامه الذي هو
الكذب لا تكذيباً للآية في معناها، فأجاب: بما نصه الظاهر عدم لزوم الردة
له، لأن ما ادعاه أنه قصد بقوله كذبت هو الظاهر لنا ولو لم يفسر كلمته،
ووجوب حمل اللفظ على ظاهره مقرر في الفروع والأصول.

قال الشيخ أحمد بن محمد الحافظ:

ومن ينازع ذا خصامه فقال
إلى الجواب بكذبت قاصداً
من قوله الذي به تكلمنا
كلمة الله هي العليا فمال
تكذيبه فيما عليه استشهدا
فذا من الردة أيضاً سلما

وسئل عن نساء نظرن لوحاً به بول صبي ولم يمس نفس الحروف وأمرت
كل واحدة منهن الأخرى بالمبادرة إلى غسله وأخذته إحداهن فناولته صبيّاً
فغسله هل هذا توان يوجب الردة أم لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن لا ردة فيه
إذ لم يحصل في ذلك توان بين يظهر منه الاستخفاف بحرمة القرآن العزيز بل
إما أن يكون لا تواني في ذلك أصلاً أو توان غير بين وإذا احتمل الأمر كونه
ردة أو لا لم تكن فيه ردة كما في الشفا للقاضي عياض.

قال الشيخ أحمد:

كذا جماعة رأَت بول صبي
قد مس بعض لوحه في المكتب

ولم يمس أحرف القرآن فقال كل واحد للثاني
بادر لغسل بوله فناولوه أحد ذي القوم الصبي فغسله

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن رأى بولاً بلوح فأمر بغسله سواء وهو ما ائتمر
فأمره سواء بالغسل يخف ما لم يئن منه تواني المستخف

وسئل عن صبية حكّت تصحيف كلمة من كتاب الله العزيز هل ذلك ردة
أو لا؟ فأجاب: بأن ذلك ليس بردة وإن كان حراماً، إذ ليس حكاية الكفر كفراً
إلا من ارتضى ذلك قال:

وليس اعتقاد المرء ما خط كفه كما أن حاكي الكفر ليس بكافر

وكذلك فيما فعلت الصبية من وضع لوح فيه قرآن على حصير جديد غير
مستقذر، لكنه متنجس كما لأئمتنا على الصحيح وإن كان الوضع حراماً أيضاً،
وقيل ردة، لكن العمل بالراجع واجب إجماعاً كما هو مقرر في محله، وإذا
تقرر ذلك، فإذا عقد زوج تلك الصبية عليها جهلاً أو ظناً أنه يلزمه لم يلزمه
ذلك العقد، إذ لا يعد ما ذكر طلاقاً فلا يلزمه صداق اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن حكى تصحيف كلمة من كتاب ربنا العلي المهيمن
ليس بردة وإن كان امتنع كذلك لا يرتد أيضاً من وضع
ما فيه قرآن بشيء نجس من غير ما استقذاره في الأنفس

قال الشيخ محمد العاقب:

ويأثم الحاكي عن اللحن تصحيف كلمة من القرآن
ولا يكفر به إذ من حكى الإشراك لا يدعى بذاك مشركاً

ووضع لوح فيه قرآن حظر على حصير نجس غير قذر
وليس ردة على ما اشتهرا وإنما الردة فيما استقذرا

وسئل عن قول امرأة مات لها ولد مسلم كل شيء يموت جواباً لمن
سألها عن الله تعالى هل يموت أم لا؟ هل ذلك القول ردة أم لا؟ فأجاب: بأنه
ردة لأنها لم تزل محكوماً عليها بالإسلام منذ نطقت بكلمة التوحيد وصلت
صلاتنا واستقبلت قبلتنا لقوله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك
المسلم الذي له ذمة الله ورسوله ومن أبى فهو كافر وعليه الجزية»^(١)، أو كما
قال ﷺ ولقول مالك: من صلى فقد أسلم، وإذا كان إسلامها ثابتاً قبل كان ما
صدر منها ردة لأن الردة كما لابن عرفة وغيره كفر بعد إسلام تقرر بالنطق
بالشهادتين مع التزام أحكامهما، فإذا تابت هذه المرأة المذكورة كان لها ميراثها
من ابنها لقوله: وإن تاب فما له له وهو كان مالاً لها تقرر عليه ملكها عند موت
الابن لأنها إذ ذاك مسلمة ولا يقال إنها كانت مستسرة بالكفر لأن المستسر من
كان يتحقق إخفاؤه الكفر مع إظهاره للإسلام، وهذه لم تكن بهذه المثابة وأيضاً
لو كانت مستسرة للزم أن يكون كل مرتد بقول كقدم العالم أو بقاءه مستسراً
واللازم باطل فالملزوم مثله اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة مات لها ابن مسلم وسئلت هل رينا المنتقم
مما يموت فأجابت كل شيء يموت فالكفر بهذا غير خفي
لكنها ترثه إن تابت من ردة من قولها آذ قالت

وأجاب بأن من قال: إن الله غافل عن الناس في هذا العام، فإن ادعى أن
مراده تأخير المطر عن الناس صدق ولا ردة عليه وإلا فردة لنسبته الجهل إلى
الباري اهـ.

(١) حديث: «من صلى صلاتنا... الخ» سبق تخريجه.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل إن الإله قد غفل عن العباد عامه لما نزل
بهم فإن أراد بالمقال تأخر المطر في ذا الحال
فذاك غير كافر وإلا فحلية الكفر بها تحلى

وأجاب: بأن من قالت: إن الله ما خالك^(١) كافرة مرتدة نعوذ بالله تعالى
فهي طالق بائن على المشهور ولو كانت متصفة إذ ذاك بالإساءة عملاً بالظاهر
الجلي الذي لا يعارضه ظاهر غير جلي عند المالكية وأخرى غير ظاهر وأما
امتناعها عن عقد جديد فلا يعدّ تهمة، إذ كم مطلقة من غير ردة تمتنع من عقد
جديد ولو كانت متهمة فلا تطلق حينئذٍ معاملة لها بنقيض القصد لقول صاحب
المنهج^(٢) وينقيض القصد عامل إن فسد، وفي الحديث: «من أبدى لنا صفحته
أقمنا عليه الحد»^(٣) وهذه أبدت لنا صفحتها بما تلفظت به والسلام اهـ.

(١) قوله: «ما خالك» كلمة دارجية معناها غير موجود.

(٢) هو أبو الحسن علي بن قاسم التجيبي نسبة إلى قبيلة تجيب من قبائل اليمن يعرف
بالزقاني عالم جليل أخذ عن أبي عبد الله القوري والمواق وغيرهما وأخذ عنه ابنه أحمد
واليسيني وغيرهما ألف قصيدته في فقه المعاملات المعروفة بلامية الزقاني ونظمه في
قواعد مذهب مالك الذي سماه المنهج المنتخب وغير ذلك. وقد توفي رحمه الله عام
٩١٢ هـ.

(٣) حديث: «من أبدى لنا صفحته» الخ... أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الحدود باب
ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا شرح الزرقاني على الموطأ ١٩٦/٤ الحديث رقم
١٦٠٤ والبيهقي في سننه الصغير ٣٤٥/٣ الحديث رقم ٣٤٠٦ كلاهما من طريق
زيد بن أسلم مرسلاً: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا
له رسول الله ﷺ بسوط فأتي بسوط مكسور قال: فوق هذا فأتي بسوط جديد لم تقطع
ثمرته فقال: دون هذا فأتي بسوط قد ركب به ولان فأمر به فجلد ثم قال: «أيها الناس
قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله فمن أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر
الله، فإنه من يبدي لنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل».

وأخرجه عبد الرزاق في كتاب الحدود من المصنف ٣٦٩/٧ الحديث رقم ١٣٥١٥ عن =

وقال الشيخ أحمد:

وامرأة مومنة ثم نفثت وجود ربنا بذاك كفرت
وإن أبت تجديد عقد لا يساق ذاك لتهمة لقصد الافتراق

وأجاب بأن من تمنى تبديل الأحكام بأنها لم تشرع أصلاً أو بأخف منها
فهو جائز نص عليه ابن حجر^(١) في أول فتح الباري.

= طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً أيضاً أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنني أصبت حداً فأقمه عليّ فدعا رسول الله ﷺ بسوط جديد عليه ثمرته، فقال: لا، سوط دون هذا فأتي بسوط مكسور العجز، فقال: لا، سوط فوق هذا، فأتي بسوط بين السوطين فأمر به فجلده، ثم صعد المنبر والغضب يعرف في وجهه فقال: «أيها الناس إن الله تعالى حرم عليكم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فمن أصاب منها شيئاً فليستر بستر الله، فإنه من يرفع إلينا من ذلك شيئاً نقمه» لكن أخرجه الحاكم في كتاب الحدود من المستدرک ٤/٢٥٥ الحديث رقم ٨١٥٨ متصلاً من طريق عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال بعد أن رجم الأسلمي فقال: «اجتنبوا هذه القاذورة التي نهى الله عنها، فمن ألم فليستر بستر الله وليتب إلى الله، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله عز وجل» وقال الذهبي في التلخيص: إنه على شرط البخاري ومسلم.

(١) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكنانى العسقلانى المصرى المعروف بابن حجر الحافظ الحجة الحبر الفهامة أمير المؤمنين فى الحديث وحامل لواء الشريعة فى زمنه ظهرت عليه علامات النبوغ فى صغره فحفظ القرآن وعمره تسع سنوات وأقبل على التعلم منذ نعومة أظفاره وأخذ عن الصدر الأبشيطى والشمس ابن القطان والنور الأدمى والابناسى والبلقنى وعز الدين بن جماعة والشهاب البوصيرى والفيروزابادى وغيرهم وحبب الله إليه الحديث وأقبل عليه يكلته فلازم الزين العراقى وغيره من كبار المحدثين فى عصره فوهب الله له النبوغ فى علوم الحديث رواية ودراية حتى فاق أهل عصره فيها وفى غيرها ورزقه الله التبحر وسعة العلم وزادت مؤلفاته - كما قال تلميذه شمس الدين السخاوى فى الضوء اللامع - على مائة وخمسين مصنفًا، ووضع الله القبول على مؤلفاته التى امتاز معظمها بالتحريير والشمول فتلققها الناس شرقاً وغرباً وبذلوا فى تحصيلها النفوس والنفائس لنفاستها، وأخذ عنه خلق من العلماء =

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل لحكم شيء عرفا في الشرع ليت ذاك عنا خففا
أوليته في شرعنا لم يشرع فقول ذاك جائز لم يمنع

قال الشيخ محمد العاقب:

وبتمنى المرء إذ يود تبذل الأحكام لا يرتد
بل ليس عند الفقهاء ما حجر ذاك كما نص عليه ابن حجر

وسئل عن رجل سئل عن رجل أيعرفه فقال: هذا لا يعرفه الله مبالغة في
حقارته وعدم معرفة أحد له هل مرتد أم لا؟

فأجاب: بأنه غير مرتد إن قصد المبالغة في حقارته وعليه الأدب الشديد
ولا فمرتد نعوذ بالله اهـ.

وقال الشيخ أحمد:

وإن سألت رجلاً عن رجل فقال لا يعرفه ربي العلي
إن كان قصده احتقار صاحبه فليس ذاك ردة في جانبه
لكن عليه الأدب الشديد مع كونه احتقاره يريد

وأجاب بما لفظه وعن الحنابلة^(١) أن تصغير لفظ مصحف كفر وهو ظاهر
في المستهزئ لا الجاهل اهـ.

= الأجلاء ومنهم بعض شيوخه وتولي القضاء مدة إحدى وعشرين عاماً ثم تركه تورعاً منه
وألف تلميذه السخاوي كتاباً حافلاً في ترجمته سماه الجواهر والدرر وهو مجلدان.
وكانت ولادته رحمه الله في الثاني عشر من شعبان عام ٧٧٣ هـ، توفي في أواخر ذي
الحجة عام ٨٥٢ هـ.

(١) قال ابن قدامة الحنبلي في المعني ١٠٤/٨ ما نصه: ومن سب الله تعالى كفر سواء كان
مازحاً أو جاداً، وكذلك من استهزأ بالله تعالى أو بآياته أو برسله أو كتبه قال الله تعالى:
﴿ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا
تعذبوا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾ اهـ. المراد من كلامه.

وسئل عن رجل قال لو جاءني محمد ﷺ ومالك والشافعي^(١) ما قبلت كلام الطالب.

فأجاب: بأن ذلك ردة لعدم قبول حكم النبي ﷺ والله يقول: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢) وهذا القائل لم يسلم ولم يرض، ولقول الشيخ عبد الباقي عند قول خليل: ولو سبني ملك لسببته، إن من قال لو جئتني بالنبي ﷺ على كتفك ما قبلت يقتل.
قال الشيخ أحمد:

تصغير مصحف لنجل حنبل كفر وذا في جاهل غير جلي

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلب بن الشافعي، يجتمع مع النبي ﷺ في عبد مناف الإمام الحجة الذي رزقه الله من حدة الذكاء وقوة الهمّة وسابق التوفيق ما أهله لما أكرمه الله به من سعة العلم بكتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام وكلام الصحابة وآثارهم رضي الله عنهم ولغات العرب وأشعارهم حتى فاق أقرانه وشهد له بذلك معاصروه، فقال أبو عبيد بن سلام: ما رأيت رجلاً قط أكمل من الشافعي، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أي رجل كان الشافعي فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟ فقال: يا بني كان الشافعي كالشمس للدين والعالفة للبدن هل لهذين من خلف أو عنهما من عوض؟ وقال يحيى بن معين: كان أحمد بن حنبل ينهانا عن الشافعي ثم استقبلته يوماً والشافعي راكب بغلة وهو يمشي خلفه فقلت: يا أبا عبد الله تنهانا عنه وتمشي خلفه؟ فقال: اسكت لو لزمتم البغلة انتفعت.

وقال الشافعي: قدمت على مالك بن أنس وقد حفظت الموطأ فقال لي: أحضر من يقرأ لك، فقلت: أنا قارئ فقرأت عليه الموطأ حفظاً فقال: إن بك أحد يفلح فهذا الغلام، إلى غير ذلك من ثناء العلماء عليه وقد اتفق العلماء على ثقته وأمانته وعدالته وزهده وورعه وحسن سيرته وهو أول من ألف في أصول الفقه وله أشعار حسنة. ولد رحمه الله عام ١٥٠ هـ، وتوفي بمصر عام ٢٠٤ هـ عن عمر حافل بالعبادة والنشاط العلمي.

(٢) الآية ٦٥ من سورة النساء.

ومن يقل لو جاءني خير نبي ومالك والشافعي ذو المذهب
لما قبلت فيه قول طالب فقول ذاك ردة في جانب
بيننا صلى عليه العالي ما اختلف الإيما والليال

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل لا يرتضي قول أحد لو جاءه النبي بالسيف يُحدِّ

وسئل عن قال: أحقر من يصلي فأجاب: بأن ذلك القول ردة، أعاذنا
الله تعالى منها، لأن احتقار الصلاة ردة كذلك احتقار ما عظم الله شرعاً اهـ.

وأجاب: بأن قول المرأة الجاهلة بحقيقة الردة هي كافرة بعدما أغضبها
زوجها بقوله أنت كافرة فليس بردة، لأن عرف العوام اليوم في الكفار مطلقاً
العصاة ألا ترى أنهم يقولون في المغفرة^(١) كفار وفي الزوايا مسلمون وما ذلك
إلا للعرف المذكور مع مقام البساط الدال على أنها لم ترد حقيقة الكفر وهو
قول الزوج أولاً أنت كافرة، لأن أكثرهم مجبول على الخلاف والشقاق وسوء
الأخلاق والبساط والعرف القولي مخصصان ومقيدان كما قال خليل في العوام
لعرفهم ما لم يقل كافر بالله فذلك صريح لا يصرف عن الردة ومن قال: أنا هو
الله وأنت هو الله فهو ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَاكِرٍ فَأَنهَارٍ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

قال الشيخ أحمد:

(١) المغفرة اسم يطلق على قبائل يرجعها أهل النسب إلى مغفر بن أودي بن حسان «من
قبائل بني معقل» وقد قدمت قبائل المغفرة إلى بلاد شنيق قادمة من جنوب المغرب
الاقصى ابتداءً من القرن الثامن الهجري على شكل موجات متتالية واستولوا بالقوة على
السلطة في أغلب نواحي هذه البلاد وأسسوا إمارات من أهمها إمارات الترازة والبراكنة
وأولاد يحيى بن عثمان وأولاد انبارك.

(٢) الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

وقائل أحقر من يصلي فردة كحافر لكل
ما عظم الإله شرعاً والتي قالت لنا مع جهلها بالردة
لما استشاطت غضباً هي كافرة فليست الردة فيها ظاهرة

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل أحقر من يصلي فهو لملّة الهدى مُصَلٌّ
كذلك كل حافر ما عظمًا شرعاً ففي سلك ارتداد نظماً

وأجاب: بأن من قيل له يا فاسق فأجاب على غضب، هو فاسق كافر وهو لا يميز بين معنى الفسق والكفر إلا أنه يعلم أن كلاً منهما غاية في الشر ولم يقصد الخروج عن الإسلام، إنه مرتد لأن الكفر هو غاية الشر ولا يشترط في ردة المتلفظ بكلمة الردة أن يقصد الخروج بها عن الإسلام لأن الردة هي انتهاك حرمة الربوبية أو النبوة أو الملكية قصد بذلك الخروج عن الإسلام أم لا إلا أنا نفتي كثيراً من العوام في قول أحدهم كافر بعدم الردة لعلمنا أن مرادهم بذلك جرأة قبيح أنفسهم بل ربما يقصد به بعضهم ترويع المخاطب بذلك وأما إن علمنا أنه قصد به ما ذكر فهو ردة ولا يجوز لأحد أن يعتمد على الفتوى بأن الصريح لا يحكم به لهذه الأمة إلا مع قطع القلب عن الإيمان، وأجاب: بأن من ارتدت زوجته وهو يعلم أنها زلة لسان حلت له فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس إذا علموا الغلط من القرينة، ولذلك يقولون لا يقبل في الردة دعوى الغلط وما كان معه قرينه ليس بدعوى، ومن أصول مالك إذا صحت المقاصد فالعوارض لا تضر إذا علمت ذلك فمن أراد أن يقول رسول الله مرسل للإنس والجن فقال الله مرسل لهما بفتح السين ليس بمرتد لظهور الغلط في كلامه.

قال الشيخ أحمد:

ومن يخاطب رجلاً بفاسق فزاد في جواب قول السابق
مع الفسوق كافر وهو لا يعرف ما بينهما تحصلاً

لكنه يعلم منهما الوقوع في غاية الشر ولم يقصد رجوع
عن ملة الإسلام فهي ردة والزواج إن علم هو وحدة
من ردة الزوجة زلة لسان فحل زوجه له قد استبان
في باطن الشرع وفي الظاهر لا إن كان ذاك عن قرينة خلا

قال الشيخ محمد العاقب :

وإن تقم قرينة على الغلط فالقول بارتداد غلط غلط
فمن يزلة من الأهل فظن في ردة حلت له فيما بطن

وسئل عن امرأة عامية سئلت : عن رمضان فقالت : إنه سنة وهي تحت
رجل من أهل الخير منذ سنين هل هي مرتدة لأنها جحدت مجمعا عليه معلوماً
من الدين ضرورة أو تعذر بالجهل ؟ فأجاب : بأنها مرتدة ولا تعذر بالجهل إلا
إذا كانت قريبة عهد بالإسلام كتصراية أسلمت لم يمر عليها زمان تعلم ذلك فيه
والله تعالى أعلم .

وسئل عمن قال يعطيك يا رب غارة هل فيه ردة أم لا ؟ فأجاب : بأنها
غير ردة ففي الشفا وغيره أنه لا يحل لمسلم أن يحمل كلمة من مسلم على
الشر وهو يرى لها طريقاً في الخير والخطأ في إدخال ألف كافر في الإسلام
أولى من الخطأ في إخراج مسلم واحد من الإسلام ، وإذا كان الأمر كذلك فلا
أتحقق ردة في الكلمة المذكورة فالظاهر عندي عدم الردة اهـ . وأما من عبث
نحو الرب بسخف من الكلام يكون عيباً أو نقصاً أو ضحكاً فلا يؤول كلامه
لأن كلامه كلام أهل المعتزلة فيكون مرتداً على القول المشهور لقوله تعالى :
﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ... ﴾^(١) إلى قوله تعالى : ﴿ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ،
ولأجل ما قلنا في مراقبي السعود :

(١) الآية ٦٥ من سورة التوبة .

سد الذرائع إلى المحرم

الخ. . . وكذلك من يفسر القرآن من غير اجتهاد واختبار باللغة العربية أو من غير نظر في شروحه كذلك لأننا قلنا في مراقي السعود:

من لم يكن مجتهدا فالعمل
قال الشيخ أحمد:

وكل من ولد في الإسلام
شهر الصيام ردة لا يعذر
ممن له القدم في الإسلام
ومن يقل يعطيك غار يا إله

وقال بالسنة في صيام
لأن ذاك جهله لا يصدر
عكس الذي أسلم في ذا العام
فكفره بمثل ذاك لا أراه

قال الشيخ محمد العاقب:

والارتداد لا عليه يحمل
ومدخل ألفا من الملاحدة

لفظ له على سواء محمل
أقرب من مخرج نفس واحدة

فتاوى الطهارة

قال رحمه الله تعالى: الحمد لله محب التوابين والمتطهرين والجاعل بالليل والنهار منيرين، وبعد فيقول عبد الله بن إبراهيم العلوي جعله الله من ناصري الطريق النبوي هذه رسالة تسمى مطالع التنوير في آفاق التطهير:

اعلم أن الغدير الذي ترده الماشية فتروث فيه وتبول حتى يتغير أحد أوصافه بذلك أفتي فيه مالك بعدم الطهورية بناء على انفكاكه عن ذلك غالباً وفي المجموعة عنه لا ينبغي الوضوء به ولا أحرمه قال الباقي^(١)، لأنه مما لا ينفك عنه غالباً فاختلف قوله فيه لتردده هل يمكن الاحتراز منه فيضر أو لا؟ فلا يضر، إذا تقرر هذا فإن غدران البادية الغالب فيها عسر الاحتراز عن ذلك جزماً بما تردد فيه الإمام لأنه سمع - لكونه حضرياً - ونحن رأينا، ومن رأى ليس كمن سمع، فالواجب التطهير به إن لم يجد غيره إلا إذا أمكن الاحتراز منه بأن

(١) هو أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الباقي الحافظ النظار المتقن المتفق على رسوخ قدمه علماً ودينياً أخذ عن ابن شاکر وابن مغيث وأبي ذر الهروي وأبي بكر الخطيب وغيرهم وأخذ عنه الحافظان أبو بكر الخطيب الذي هو شيخه وابن عبد البر وكفاه شرفاً أخذهما عنه رغم أنهما أكبر سناً منه كما أخذ عنه أبو بكر الطرطوشي وأبو القاسم المغافري وابن بشير وغيرهم وحصلت بينه وبين معاصره ابن حزم خلاقات ومناظرات وكان ابن حزم يقول: لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عبد الوهاب والباقي لكفاهم ذلك وألف الباقي كتباً كثيرة نافعة منها التسديد إلى معرفة التوحيد، وإحكام الفصول في أحكام الأصول، ومنها شرحان له على الموطأ، وكتاب الإشارة في أصول الفقه، وكتاب سنن الصالحين وبلغت مؤلفاته - كما قاله مخلوف في شجرة النور - ثلاثين مؤلفاً وقد ولد عام ٤٠٣ هـ وتوفي عام ٤٧٤ هـ.

سبق الناس الماشية إلى الماء وأمكن التحصين عليه وإلا فلا يضر لمفهوم قوله بما يفارقه غالباً وقد بلغنا عن بعض^(١) أنه لم يسلم عسر الاحتراز فيه وما درى أنه بحث عن حثفه بظلفه وأقام الحجة على نفسه إلا أن يقال يجمع الماء واليتمم كما قال به بعض أهل المذهب بناء على ضعف وهو أن نزاء المخالط إذا كانت أقل من الماء لا تضر فهذا عندي أحوط وقد حدثني من لا أتهمه عن سيدي عبد الله^(٢) بن محم بن القاضي العلوي أنه

(١) في مجموع النوازل للعلامة عبد الرحمن بن أحمد بن باب المحجوبي (امبوي) ما نصه : وسئل شمس عن مسألة تعرف من جوابها فأجاب بما نصه : فأما الماء المتغير بأرواث الدواب وأبوالها إذا خالطته نجاسة ، فإنه يصير نجساً كله على المشهور ، وقيل لا يتنجس وهذا القول أرفق بأهل البادية ، وسئل حم عن الخليج اليابس فيه أرواث الدواب وأبوالها ونزل المطر عليها وتغير الماء تغيراً بيناً هل يسلب أم لا ؟ فأجاب : أن ذلك يسلب الطهورية وليس من باب التغير بالقراراه . وفي فتاوى العلامة الطالب محمد بن المختار بن الأعمش ما نصه : وسئل عن البئر الذي ترفع إليه أبوال الماشية وأرواثها حتى تغير ماؤها منها ؟ فأجاب بأن قال : قد نسب لسيدي علي الأجهوري جواز استعمال مائها للطهر والذي وقفت عليه في بعض أجوبته في بئر حفر في أرض تكرر فيه المعطن حتى ساخ فيها طعم العرسة في الأرض وتغير الماء أن ذلك من باب التغير بالمجاورة وأنه لا يضر إذا عدم غيره فانظره في نفسه وانظره مع ما هو معروف في الماء يتغير بأرواث الماشية أنه يسلب الطهورية على المعروف من الروايتين والرواية الأخرى يتوضأ به ويتمم إن لم يجد غيره وإن وجد غيره استحسنت تركه ومنشأ الخلاف التردد : هل هو مما يمكن الاحتراز منه أم لا وانظره أيضاً مع ما في شرحه من أن البئر ونحوها إذا تغير ماؤها فإن تحقق أو ظن أن الذي غير ماءها مما يسلب الطهورية أو الطاهرية لقربها من المراحيض ورخاوية أرضها ، فإنه يضر وإن تحقق أو شك أنه مما لا يسلب الطهورية فالماء طهور اهـ .

(٢) هو العلامة النحرير والشاعر الشهير عبد الله المعروف بابن رازكة نسبة إلى رازكة بنت أحمد بن أبيج العلوية التي هي أمه وأبوه العلامة محمد ويعرف بمحم بن علامة زمانه وفائق أقرانه عبد الله الملقب بالقاضي ابن الطالب محمد بن حبيب بن محمد بن أبيج ينتهي نسبه إلى يحيى العلوي الجد الجامع لكثير من قبيلة العلويين في بلاد شنقيط قال فيه صاحب الوسيط : كل عن مداه كل جواد يعترف بذلك الحاضر والباد وانتشر صيته في تلك الصحاري والآقطار حتى صار كالشمس في رابعة النهار وضرب بفهمه المثل ، =

وجده يتوضاً من قلعة القدي^(١) وهي كعقيد البول ويتمم رحمه الله والسلام اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما من الغدير يورد	تبول الأنعام به فيوجد
غير منه أحد الأوصاف	قطهرنا به على خلاف
مبناه هل يعسر الاحتراز أو	لا يعسر احترازه فيما رأوا
والعسر في البوادي هو الأكثر	لذلك الوجوب فيه أشهر
والأحوط استعمال ذاك الماء	مع التيمم بلا خفاء

قال الشيخ محمد العاقب:

إذا من المواشي في الغدير حل	بول وروث والتغير حصل
بعدم التطهير أفتى مالك	بالماء لانفكاكه عن ذلك
وعنه في مجموعة لا ينبغي	بـه ولا أمنعه لمبتغ
الباجي أي لأنه مما غلب	لذا قول مالك فيه اضطرب
قال إذا عسر حفظ البادية	لما فحالة الوجوب بادية
وباحث في أرضنا بخلفه	كباحث عن خفيه بظلفه
واضطرب الإمام إذ لم يشهد	هذا وما السماع مثل المشهد
وذو تطهر به تيمم	من بعده للاحتياط يَمَم

= واستوى في معرفته السهل والجبل. طمحت نفسه إلى العلوم فاشتغل بها حتى تضلع وكان ذلك عن طريق خرق العادة إذ مدة طلبه لما نال ليست معتادة اهـ. وقد اتصل بسلطان المغرب: مولاي إسماعيل ونشأت بينه وبين محمد بن مولاي إسماعيل صداقة قوية وله في مدحه شعر في غاية الروعة كما هو شأنه في كل أشعاره التي فاقت روعة وجمالاً أشعار من قبله فضلاً عما في زمنه أخذ عن والده وعن الشاب الشاطر وغيرهما وأخذ عنه سيد أحمد بن سيد محمد بن موسى الزيدي وأحمد بن خليفة العلوي وأحمد بن الحاج حمى الله الغلاوي، كما ذكره المختار بن حامد في موسوعته. وقد توفي رحمه الله عام ١١٤٤ هـ وقيل عام ١١٤٣ هـ، ودفن في مقبرة مدينة شنقيط.

(١) اسم لبلدة تقع جنوب مدينة تجكج على بعد نحو ١٠٠ كلم وتقع بها الآن قرية.

وأما ما تُلقِيه الريح من البول والبر في البئر فيغيران أحد أوصافه، فإنه كما يلقي من ورق الشجر، إذ المدار كما هو معلوم ومنصوص على عسر الاحتراز منه وقد قال خليل: بما يفارقه غالباً، والمفهوم مُعتبر لا سيما إن ساخت المغيرات في الأرض لصيرورتها حيثثد قراراً كما أفتى به الأجهوري لكن الأحوط عندي جمع الماء والتميم. ومن المعفو عنه لعسر الاحتراز أو اني البادية وكذا غيرها كما للحطاب^(١) إذا كان التغير بطعم يسير أو رائحة يسيرة لقيد: بعد المبالغة في غسلها، وإلا ضرر عند إمكان الاحتراز منه انظر الحطاب عند قوله: لا بمتغير لونا أهـ. وأما عروق الشجر تغير الماء فلا تضر قاله يوسف^(٢) بن عمر عن ابن رشد^(٣)، وقال

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب المكي الفقيه المحرر النظار أحد كبراء العلماء المحققين والمؤلفين المجيدين أخذ عن أبيه محمد بن عبد الرحمن الرعيني المعروف بالحطاب الكبير الأندلسي الأصل المكي الدار، وأخذ أيضاً عن محمد بن عبد الغفار وعن قاضي المدينة محمد بن أحمد السخاوي وعبد الحق السباطي وغيرهم وأخذ عنه ابنه يحيى وعبد الرحمن التاجوري ومحمد القيسي وغيرهم وله مؤلفات برهنت على سعة علمه وجودة نظره، استدرك فيها على أعلام كبار من أئمة الفقه والحديث كابن عرفة وابن عبد السلام وابن حجر وغيرهم، ومن مؤلفاته شرحه على مختصر خليل الذي هو في شروح مختصر خليل: كفتح الباري في شروح صحيح البخاري وشرحه على متسك خليل، وشرحه على رسالة ابن أبي زيد، وشرحه على قرة العين لإمام الحرمين في الأصول، وتحرير الكلام في مسائل الالتزام الذي نظمته الشيخ محمد العاقب بن مايي نظماً رائعاً. ومن مؤلفاته أيضاً: تفريج الكروب بالخصال المكفرة لما تقدم وتأخر من الذنوب، والقول المبين في أن الطاعون لا يدخل البلد الأمين، وله غير ذلك ولد رحمه الله عام ٩٠٢ هـ وتوفي عام ٩٥٤ هـ.

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن عمر القاسي المشهور بالعلم والصلاح والزهد أخذ عن عبد الرحمن بن عفان الجزولي وغيره، وأخذ عنه ابنه أبو الربيع سليمان وغيره، له شرح على الرسالة يقال إن الطلبة قيدوه عنه، وقد توفي رحمه الله عام ٧٦١ هـ.

(٣) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الإمام الذائع الصيت المحقق، المعترف له بسعة العلم وصحة النظر، كان في وقته زعيم علماء المذهب بلا منازع، يرجع إليه في حل مشكلات أحكام هذا المذهب، وكان متفتناً في العلوم حاذقاً في الأصول =

الزهري^(١): إن فيه قولين إن كانت مشمرة أي رطبة، وجزم بأنه لا يضر إن كانت يابسة، قال الحطاب: الظاهر أن ذلك لا يضر لأنه مما يعسر الاحتراز منه اهـ.

قلت: وعسر الاحتراز أصل عند مالك يجلب العفو في الماء والنجاسة، وهو من الأصول الأربعة التي عليها مدار الفقه كما في جمع الجوامع للسبكي.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما تلقى الرياح من بحر
ليس عن الغدير ذو امتياز
والطعم والريح اليسير في إنا
بعد المبالغة في غسل الإناء
وما من الخلاف عنهم قد دري
في البير أو بول كذا ورق الشجر
إذ المدار عسر الاحتراز
أهل البوادي لا يضر عندنا
وحيث لا فلاحتراز أمكننا
أجراه أيضاً في عروق الشجر

قال الشيخ محمد العاقب:

والفروع، فاضلاً في الدين، أخذ عن ابن رزق وابن أبي العافية الجوهري وابن سراج وأبي عبد الله بن فرج وغيرهم، وأخذ عنه ابنه أحمد، وعياض وأبو بكر بن محمد الإشبيلي، وأبو الوليد بن خيرة، وغيرهم وله مؤلفات نافعة، منها البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات، واختصار الكتب المبسوطة، وتهذيب مشكل الآثار للطحاوي، وغير ذلك. ولد رحمه الله عام ٤٥٥ هـ وتوفي عام ٥٢٠ هـ.

(١) هذه النسبة تطلق على اثنين من علماء المذهب أحدهما أبو مصعب أحمد بن القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عوف الزهري عالم المدينة المنورة وقاضيهاء أخذ عن الإمام مالك وابن دينار، له مختصر في قول مالك المشهور وتوفي عام ٢٤٢ هـ. وثانيهما أبو إسحاق أحمد بن أبي جعفر وقيل اسمه إبراهيم بن جعفر الزهري الأشبيري، وهو من أهل سرقسطة عالم بارز أخذ عن طاهر بن غلبون وغيره وأخذ عنه طاهر المذكور. وقد ولد عام ٣٩١ هـ وتوفي عام ٤٣٥ هـ.

وبعد غسلك الإناء لا يضرُ تغييره طعماً وريحاً إن نرز

وأما ما تغير من ماء القرب بالدهن المجعول فيها لإصلاحها، ومثله كل مفارق للماء غالباً لكن فيه مصلحة للماء ففيه ثلاثة أقوال: ابن زرقون^(١) طهور مطلقاً، ابن الحاج^(٢) ليس بطهور مطلقاً، ولابن رشد التفصيل بين التغير

(١) هو أبو الحسن محمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن زرقون العالم المتفنن، القائم على مذهب الإمام مالك، أخذ عن أبيه، وعن أبي بكر بن الجَدّ وأبي جعفر بن مضاء، وغيرهم وأخذ عنه أبو الربيع بن سالم، وابن الأنباري، وغيرهما، له مؤلفات منها المعلى في الرد على المحلى لابن حزم، وقطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين، وتهذيب المسالك في تحصيل مذهب مالك ولم يكمله. ولد عام ٥٣٩ هـ وتوفي عام ٦٢١ هـ.

(٢) ابن الحاج يطلق على جماعة منهم أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي العالم الكبير المشهور بالورع والزهد والصلاح، الجامع بين العمل والعلم، أخذ عن علماء كبار منهم أبو إسحاق المطاطي، وأبو محمد بن أبي جمرة وغيرهما، وأخذ عنه الشيخ عبد الله المنوفي، وخليل بن إسحاق صاحب المختصر وغيرهما، ومن أشهر مؤلفاته كتاب المدخل الذي ذاع بسببه صيته، توفي عام ٧٣٧ هـ، ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري الغرناطي العالم المشهور بسعة العلم وقوة التفرد في الأحكام، أخذ عن أبي بكر بن غالب وابن عتاب وابن رشد وابن مغيث وغيرهم، وقد تولى القضاء فحمدت سيرته فيه، وتصدر للإفتاء والإفتاء، فأخذ عنه الناس وانتفعوا بعلمه، ولد عام ٤٩٥ هـ وتوفي عام ٥٧٩ هـ، ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج العالم الفاضل والشاعر الكامل، أخذ عن ابن زكري وغيره وأخذ عنه عبد الرحمن يعقوبي وغيره، ومن مؤلفاته نظم عقيدة السنوسي الصغرى، وشرح على بركة البوصيري، وغير ذلك توفي في حدود عام ٩٣٠ هـ. ومنهم أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون الشهير بابن الحاج، العلامة المحقق الصالح المدقق، إليه انتهت رئاسة علوم الشريعة في زمنه أخذ عن الطيب بن كيران والتاودي والبناني واليازغي، وغيرهم له مؤلفات في غاية الحسن، منها حاشية على تفسير أبي السعود، وحاشية على مختصر السعد، ومنظومة في السيرة اشتملت على نحو أربعة آلاف بيت وشرحها، ومنظومة في المنطق، وأخرى في التوحيد، ونظم لحكم ابن عطاء=

الفاحش فيضر وإلا فلا يضر، وهو الراجح الذي مشى عليه خليل في حبل السانية، والأولى أن يقول بكحل سانية، ولا فرق في ذلك المصلح بين الدباغ وغيره، فما أفتى به فقهاء تشيت^(١) من عدم طهورية ماء القرب المتغير بالسمن مطلقاً فأحد أقوال، لكن المشهور التفصيل كما في شرح الحطاب وحواشي شيخنا البتاني عند قوله: ويضر بين التغير بحبل سانية، وأنا أقلد التفصيل في الحضر، وعدم السلب مطلقاً في البادية.

قال الشيخ أحمد:

وما من الماء بدهن القرب تغييره فحكمه في المذهب
 قيل طهور مطلقاً وقيل لا وثالث الأقوال فيه فصلاً
 إن كان فاحشاً تغير وإن لم يك فاحشاً فطهره فمن

قال الشيخ محمد العاقب:

ومصلح الماء إذا ما غيره نفى ابن زرقون بذاك ضرره

= الله، ونظم لمقدمة ابن حجر العسقلاني وشرح له، وله غير ذلك، ولد عام ١١٧٤ هـ وتوفي عام ١٢٣٢ هـ.

(١) تشيت مدينة تاريخية تقع في الجنوب الشرقي من بلاد شنقيط (موريتانيا حالياً) تبعد نحو ٢٥٠ كلم إلى الشرق من مدينة تجكج عاصمة ولاية تكانت الراهنة أسسها الشريف عبد المؤمن بن صالح أحد تلامذة القاضي عياض، وذلك في القرن السادس الهجري، ولعبت هذه المدينة دوراً تاريخياً هاماً حيث كانت محطة تجارية على الطريق التجاري الرابط بين السودان وشمال أفريقيا، خلال القرون الوسطى وأنجبت كوكبة من كبار العلماء الذين طار صيتهم، وانتشرت آثارهم العلمية في شتى النواحي، وما عزاها صاحب الفتاوى لفقهاء تشيت يشير به إلى أن بعض هؤلاء الفقهاء أفتى بذلك وهو ثابت، ففي مجموع النوازل للعلامة المحجوبي ما نصه: وسئل حم: «أي الشريف حماء الله التشيتي» عن ماء القربة إذا تغير بالدهن للإصلاح؟ فأجاب: إنه يضر ولو للإصلاح لنقل عبد الحق: ما استسقي بدلو دهن بزيت غير طهور، إذ يبعد أن يكون الدلو دهن لغير الإصلاح اهـ.

وعكسه ابن الحاج وابن رشد فصل سالکاً سبيل الرشـد:
إن كان ذا التغير فيه بينا ضر وإلا فيعد هينا

ومن المعفو عنه لبن الحمير للتداوي قاله مالك رحمه الله تعالى مراعاة
للخلاف في جواز أكلها، وروي إباحة التداوي^(١) به عنه عليه السلام، وقال
الجزولي^(٢): وكذا البغال والخيول اهـ.

انظر قوله: البغال مع قولهم إنها لا تلد إلا أن يقال إن وجود لبنها
يحصل دون أن تلد، ومن المعفو عنه رد السن الساقطة والصلاة بها إذا التحمت

(١) إباحة التداوي بلبن الحمير لم أقف فيها على حديث مرفوع إلى النبي عليه السلام لا في كتب
الحديث ولا في كتب الطب النبوي، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في كتاب الطب من
مصنفه ٥٤/٥ آثاراً موقوفة تتعلق بحكم التداوي بلبن الحمير، بعضها فيه النهي عن
ذلك وبعضها فيه الإذن فيه، أما الآثار المتعلقة بالنهي عن ذلك فقد أخرج بسنده إلى
عبد الله بن المختار أنه قال: سئل الحسن - يعني البصري - عن ألبان الأتن فقال: حرم
رسول الله عليه السلام لحومها وألبانها، وأخرج بسنده إلى هشام أن الحسن ومحمداً - يعني ابن
سبرين - كانا يكرهان أن يتداوى بألبان الأتن وقالوا: هي محرمة.

وأخرج بسنده إلى عثمان بن الأسود أنه سأل مجاهداً عن شرب ألبان الأتن فكرهه،
وأخرج بسنده إلى مجزأة بن زاهر عن أبيه أنه اشتكى ركبته فئعت له أن يستنقع في ألبان
الأتين فكره ذلك.

وأما الآثار التي تفيد جواز ذلك فقد أخرج بسنده إلى إسماعيل بن أمية أن عطاء كان لا
يرى بألبان الأتن بأساً أن يتداوى بها، وأخرج بسنده إلى حجاج - يعني ابن أرقطاة - أن
عطاء كان لا يرى بشرب ألبان الأتن بأساً. والله أعلم.

(٢) هو أبو زيد عبد الرحمن بن عفان الجزولي الفقيه الورع الصالح المتبحر في مذهب
مالك، أخذ عن أبي الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، وأبي زيد الرجراجي
وغيرهما، وأخذ عنه جماعة منهم: يوسف بن عمر، وكان يحضر مجلس درسه من
الفقهاء من لا يحصى كثرة، ورزقه الله طول العمر فبلغ عمره أكثر من مائة وعشرين
عاماً ومع ذلك لم يترك التدريس وقيدت عنه على الرسالة ثلاثة تقايد كبير ومتوسط
وصغير، وقد توفي عام ٧٤١ هـ وقيل ٧٤٤ هـ.

للضرورة كما للبرزلي^(١) وهو مقتضى مذهب ابن وهب^(٢) وابن المواز^(٣) واستظهر سند^(٤): عدم الجواز هذا كله على القول بنجاسة ميتة الآدمي غير الأنبياء، وأما على القول بطهارتها فيجوز بلا خلاف لطهارة كل ما أبين منه، والقول بطهارة ميتته هو الراجح اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ولبن الحمير للدواء فالعفو فيه في النصوص جاء
ورد ما سقط من أسنان يدخل في المعفو للإنسان

(١) هو أبو القاسم بن أحمد البرزلي البلوي القيرواني عالم تونس ومفتيها وإمام جامعها الأعظم، شيخ الشيوخ المشهود له بالتحقيق والرسوخ، أخذ عن علماء مشهورين منهم: ابن عرفة الذي لازمه نحواً من أربعين عاماً، ومنهم ابن مرزوق الجدة، وابن أبي حاجة، وأبو الحسن البطرني، وغيرهم وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم ابن ناجي، وحلولو والرصاع، وابن مرزوق الحفيد، وغيرهم له الحاوي في النوازل، وله ديوان كبير في الفقه وله غير ذلك واختلف في سنة وفاته فقبل سنة ٨٤٣ هـ وقبل سنة ٨٤٤ هـ وزاد عمره على مائة سنة.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي الإمام الجامع بين الفقه والحديث، الحجة الثبت أخذ عن أربعمائة شيخ منهم الليث، وابن أبي ذئب، والسفيانان، وابن جريج، ومالك ولازمه عشرين عاماً، وعلى يديه تفقه، ألف مؤلفات نافعة منها: سماعه من مالك، وموطأه الكبير وموطأه الصغير وغير ذلك وقد أخذ عنه جماعة من كبار العلماء منهم سحنون، وابن عبد الحكم، وأبو مصعب الزهري، وأصبغ وغيرهم. ولد عام ١٢٥ هـ وتوفي رحمه الله عام ١٩٧ هـ.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بابن المواز القرطبي الفقيه في مذهب مالك وله في هذا المذهب تأليف مشهور ولم أعثر على تاريخ وفاته بالتحديد.

(٤) هو أبو علي سند بن عثان بن إبراهيم الأسدي المصري، الفقيه الفاضل، العالم الكامل، أخذ عن أبي بكر الطرطوشي، وأبي طاهر السلفي، وأبي الحسن بن شرف، وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم إسماعيل بن عوف وغيره، وله مؤلفات من أشهرها: كتابه في الفقه المالكي الطراز الذي شرح به المدونة، وتوفي قبل إكماله. وقد توفي عام ٥٤١ هـ.

قال الشيخ محمد العاقب:

ولبن الحمير للدواء أجازة الإمام ذو اللواء
ومثله في لبن الخيول مع البنال قاله الجزولي
ومن يردُّ سنه وتلتحم بردها وبالصلاة ما أثم
وسند نفى الجواز استظهِرا إلا على ما لابن رشد ظهرا

ومن المعفو عنه الفقار المتنفس بنجس غواص أي كثير النفوذ فيه بالنسبة إلى الطعام يوضع فيه فيؤكل أو الماء فيشرب، إذا لم تبق فيه أجزاء النجاسة، قاله سيدي الحسن^(١) بن رَحَال بتشديد الحاء المهملة، ومثله في شرح أبي الحسن^(٢) الصُّغَيْر على المدونة، والصغير تصغير صغير، أما بالنسبة للصلاة فخليل أطلق في عدم قبول التطهير، وشيخنا البناني استظهر ما في نوازل

(١) هو أبو علي الحسن بن رَحَال المعداني العالم الكبير والقاضي المشهور بالعدل والاستقامة، أخذ عن الشيخ محمد بن عبد القادر القاسي، وابن سودة، والمجاصي، وغيرهم، وأخذ عنه التادلي، وابن عبد الصادق وغيرهما، له مؤلفات نفيسة، منها شرح على مختصر خليل من أوعب شروحه وأكثرها نفعاً، وحاشية على شرح ميارة على تحفة ابن عاصم، والإرفاق في مسائل الاستحقاق، وبيضة العقدين في منافع البدين، وغير ذلك. وتوفي عام ١١٤٠ هـ.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي المعروف بالصُّغَيْر بضم الصاد وفتح الغين وكسر الياء المشددة، كان عالماً بفقهِ مذهب مالك، ماهراً باختصار البرادعي للمدونة حفظاً وتفقهاً، له مشاركة في أصول الفقه وكان متكياً على التدريس يحضر مجلس درسه أكثر من مائة شخص وكان أحد من تدور عليه الفتوى في زمنه، وتولى قضاء فاس فحمدت سيرته، وأظهر من القوة في الحق والصرامة في الأحكام ما لم يقدر عليه غيره من أهل زمنه، أخذ عن الفقيه راشد بن أبي راشد الوليدي، وأبي عمران الحوراني وغيرهما، وقيد عنه تقييد على اختصار البرادعي للمدونة، وتقييد على الرسالة قيد ذلك عنه تلاميذه ثم أبرزوا كلاً من التقيدين تأليفاً منسوباً إلى صاحب الترجمة، وكانت وفاته رحمه الله عام ٧١٩ هـ.

سيدي عبد القادر الفاسي^(١) : أن الفخار العتيق يقبله بخلاف الجديد، والفخار
بتشديد الخاء المعجمة جمع فخارة وهو ما يُصنع من الطين وهو الخزف وهو
ما شوي من الطين اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والعفو في الفخار بالغواص	بنسبة الطعام ذو انتصاص
والماء بعد غسله بالمطلق	وذاك في الصلاة غير مطلق
لأنه في حقها لن يقبل	طهارة وبعضهم قد فصلا
بين الجديد والعتيق فالعتيق	بنسبة الصلاة واجد طريق

قال الشيخ محمد العاقب:

ونجس الفخار إذا لا يقبلُ طهارة في عادة يستعمل
ذكره في شرحه أبو الحسن وهو لدى الشيخ ابن رحال حسن
ومن المعفو عنه الماء المطلق الذي أصابته نجاسة لم تغير أحد أوصافه
ثم صار مضافاً بخلاف ما إذا تقدمت الإضافة على النجاسة التي لم تغيره فإنه
يكون نجساً، والفرق أن المطلق له قوة يدفع بها عن نفسه، هذا هو المنصوص

(١) هو أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي، والفاسي هنا اسم لا نسبة إلى
فاس، ينتمي إلى بيت علم وصلاح، انحدر منه العديد من كبار العلماء منهم أبوه وأخوه
وعم أبيه وغيرهم، وكان صاحب الترجمة إماماً عالماً متبحراً في الفقه والحديث
والتفسير والتصوف، وغير ذلك، وكان معظماً لدى العامة والخاصة مشهوداً له بالتحقيق
والرسوخ ذائع الصيت في الشرق والغرب مُجمعاً على فضله وصلاحه وقد أخذ عن
والده وعن أخيه أحمد، وعن عم أبيه العارف الفاسي الذي أخذ عنه الطريقة، وأخذ عن
عمه العربي الفاسي، ومحمد الزيات، وابن عاشر، وأبي الحسن المرّي وغيرهم، وأخذ
عنه من لا يحصى كثرة، منهم أبو سالم العياشي، ومحمد العربي بردلة، ومحمد ميارة
الصغير، وعبد السلام جتوس وغيرهم، له أجوبة جمعها بعض أصحابه في كتاب،
وكانت ولادته عام ١٠٠٧ هـ، وتوفي عام ١٠٩١ هـ.

في الفروع، أما بالنظر إلى الأصول فهو من قاعدة: الأقل هل له حكم نفسه أو حكم متبوعه؟ فعلى أن له حكم متبوعه لا بأس بشربه وكذلك على أن انقلاب الأعيان له تأثير في الأحكام، لكن القول المخرج ضعيف إذا وجد منصوص، والضعيف يرتكب للضرورة، وهذا كثيراً ما تدعو الضرورة لشربه أو الطبخ به، وأولى في الضرورة ثبوت مورد المواشي إذا عسر الاحتراز منه، والذي يظهر لي أن المطلق الذي لم يتغير أحد أوصافه أصلاً أو ما تغير بما يصعب الاحتراز منه من يول أو يعر أو نحوهما سواء في عدم تنجيسهما بالنجس الذي لم يغير أحد أوصافهما، إذ يظهر لي أن قوة المطلق التي يدفع بها عن نفسه معنى أودعه الله فيه، وذلك المعنى هو جعل الحكم له لا لتابعه حيث لم يغيره لحياته باستباحة العبادة به، بخلاف المضاف شرعاً فهو كالمت لا أنها قوة حسية لأننا نشاهد ما وقع في المطلق من النجاسة التي لم تغيره، يستهلك فيه استهلاك الماء في اللبن ولو كانت حسية لبقيت النجاسة متميزة، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وإن تقدمت على الإضافه	نجاسة ما غيرت أوصافه
ثم أضيف الماء بعد ذلك	فالعفو فيه ظاهر هنالك
وحيثما انضاف قُبيلها فلا	يجوز للشراب أن يُستعمل
وفي الفروع ذا من المعقول	أما إذا نظرت للأصول
جرى على قاعدة الأقل هل	في حكم نفسه أو الحكم انتقل
عنه إلى متبوعه وذاك لا	بأس به للشرب أن يُستعمل
كذا على أن انقلاب العين له	في الحكم تأثير كما قد نقله
لكنما القول المخرج ضعيف	إن ريء منصوص وذلك الضعيف
تُلجىء لارتكابه الضرورة	لا سيما الوقوع في ذي الصورة

قال الشيخ محمد العاقب:

وغير مطلق به تلبسُ نجاسة ما غيرته نجسُ وإن بها التبس وهو مطلقُ حكم النجاسة به لا يغلُق ويستحب عند مالك غسل بول المباح ورجيعه خروجاً من خلاف الشافعي القائل بنجاسة كل بول ورجيع، قلت: ما لم يكن في غسله مشقة فلا يستحب، إذ المشقة تجلب التيسير في الواجبات، وأخرى المندوبات. قال القرافي: كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به، وكل منهي عنه يشق عليهم اجتنابه سقط النهي عنه، والمشاق ثلاث: مشقة تعتبر إجماعاً كما لو كانت طهارة الحدث والخبث تذهب النفس، أو بعض الأعضاء، ومشقة لا يعفى عنها إجماعاً، وهو أقل ما يطلق عليه اسم المشقة كالطهارتين بالماء البارد في الشتاء، ومشقة بين المشقتين، واختلفوا في إلحاقها بالعليا أو السفلى، ومن فروع هذه الثلاثة ما سرّده خليل من المعقولات بعد قوله: وعفي عما يعسر الاحتراز منه، انظر الخطاب هنا.

قال الشيخ أحمد:

<p>أُبَيِّحَ والرجيع حيث سلما عن أمة النبي، والغسلُ خَرَجُ في غسله وهو قول الشافعي إلى ثلاث فاستمع كلامي إنْ خاف في استعماله الضياع لم يعتبر كالماء في الشتاء أيهما تلحق فيما وصفوا</p>	<p>ومالك استحب غسل بول ما في الغسل من مشقة وانف الحرج بندبه عن الخلاف الواقع وفصلوا مشقة الأتنام مشقة اعتبارها إجماعاً وعكسها مثل برود الماء ثالثة بينهما واختلفوا</p>
---	--

قال الشيخ محمد العاقب:

<p>لأنْ خُلف الشافعي يُجْتَنَبُ إذ المشقة الأخف تجلب</p>	<p>وغسل فضلة المباح يستحب قال وإذا إن شق ليس يندب</p>
--	---

ومُذهِبٌ نفس الفتى أو إربيه مما يشق جالبٌ لإربه
والغيت خفيفة كبرد ماء الطهارة أوان البرد
وما توسطت كزيد المرض مختلف في جلبها للغرض
والأخذ بالأولى تحتم وحل أخذ بندي لقوله «وما جعل»

ومن أعاجيب الأغاليط تفضيل أهل هذه البلاد الماء البارد على المسخن من جهة صحة الجسم ويقولون: إن المسخن يدخل في الجسم، والبارد يعتقد دونه إذ لو دخل الجسم لاحترق، بل إنما تدخل الحرارة والبرودة، والثانية هي المضرة غالباً لا سيما زمن البرد، وكم ممن يقدر على المسخن دون البارد فيجب عليه تسخينه.

قال الأخضري^(١): ولا يجوز لمن لا يقدر على مس الماء البارد أن يأتي زوجته حتى يُعدَّ الآلة، إلا أن يحتلم فلا شيء عليه، ويقول أهل المغرب من يريد الدين الدائم فليحتم الماء ولو في السمائم، نعم يكره التطهير بشديدي السخونة والبرودة لمنافاتهما الخشوع ولمنعهما الإسباغ نقله الخطاب عند قوله: كمشمس، ولأن عمر^(٢) بن الخطاب يسخن الماء في قُمقم ويغتسل منه صححه

(١) هو أبو زيد عبد الرحمن بن الشيخ محمد الصغير الأخضري ينسب إلى بيت علم وصلاح، علامة متفنن له اليد الطولى في الفقه والبلاغة والمنطق وغير ذلك، له مؤلفات مشهورة، سارت بها الركبان، وخلدت له الذكر الحسن عبر الزمان منها مختصره في فقه مذهب مالك، ومنظومة في السلوك تسمى القدسية، والجواهر المكنون في صَدَفِ الثلاثة فنون، وهو في علم البلاغة وشرحه عليه، والدرة البيضاء في الفرائض والحساب، وشرحه عليها، والسلم المنورق في علم المنطق، وشرحه عليه، وتوفي رحمه الله عام ٩٨٣ هـ.

(٢) هو أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصحاب رسول الله ﷺ وأحد المقربين منه من الصحابة، أبو حفص عمر بن الخطاب ابن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط ابن رزاح بن عدي بن كعب القرشي العدوي، كان رضي الله عنه من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام، أعز الله الإسلام =

الدارقطني^(١)، كما في سيرة الشامي^(٢)، وكان مالك يسخره كثيراً، وتفضيل

بإسلامه استجابة لدعاء النبي ﷺ، وهاجر إلى المدينة بعد هجرة النبي ﷺ إليها، وشهد مع النبي ﷺ بدرأً وبيعة الرضوان وجميع المشاهد التي شهدها النبي ﷺ، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عنه راض، وتولى الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه باستخلافه له سنة ١٣ هـ فصار فيها أحسن سيرة، وأنزل نفسه من مال بيت المال منزلة رجل من الناس عادي، وفتح الله له الفتوح ففتحت في زمنه الشام والعراق ومصر وهو الذي جمع الناس في صلاة التراويح وأرخ بالتاريخ الهجري ودون الناس في دواوين ليضبط عطاؤهم من بيت المال وكان قوياً في الحق لا يخاف في الله لومة لائم وكان نقش خاتمه: كفى بالموت واعظاً يا عمر، ونزل القرآن بموافقة رأيه في أسرى بدر، وفي الحجاب، وفي تحريم الخمر، وفي مقام إبراهيم الخ... وشهد له النبي ﷺ بالخير في أحاديث متعددة، وقد ولد رضي الله عنه بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة وتوفي رضي الله عنه عام ٢٣ هـ وهو في الواقع غني عن التعريف.

(١) هو الحافظ الحجة والعلم الشامخ شيخ الإسلام علي بن عمر الدارقطني المعروف بين الأوساط العلمية بسعة الاطلاع، وطول الباع، والحفظ المنقطع النظير في الحديث، ونفاذ البصيرة في معرفة علل الحديث، وأسماء رجاله حتى صار نجماً وقادراً، ورائداً كبيراً من الرواد الأوائل، ضربت إليه أكباد الإبل من كل حذب وصوب، وحاز في علوم الحديث قصب السبق، وفاز فيه بالقدح المعلن، شهد له بذلك فحول الحفاظ وجهابذة النقد وعظماء رجال الجرح والتعديل، وألف في علوم الحديث مؤلفات كثيرة انتفع بها الناس وطار ذكرها بين الخافقين في شتى أقطار الإسلام منها كتاب السنن، وغيره وقد ولد الدارقطني رحمه الله عام ٣٠٦ هـ وتوفي عام ٣٨٥ هـ، والأثر الذي أشير إليه في الفتوى أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة من سننه باب الماء المسخن التعليق المغني ٣٧/١ من طريق زيد بن أسلم عن أسلم مولى عمر بن الخطاب: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسخن له ماء في قمقمة ويغتسل به اهـ. وقال الدارقطني بعدما أورد الأثر بسنده إلى زيد بن أسلم: هذا إسناد صحيح اهـ.

(٢) هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشامي، محدث، مؤرخ، ولد في صالحيه دمشق، وسكن بصحراء القاهرة، له مؤلفات نافعة منها سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، في أربعة أجزاء وهو الكتاب المعروف بسيرة الشامي، وعقود الجمان في مناقب الإمام أبي حنيفة، ومطلع النور في فضل الطور، وغير ذلك توفي عام ٩٤٢ هـ.

البارد على المسخن علله ابن عبد السلام^(١) بكونه يشدّ الأعضاء وينشط النفس بعده، وحمله على إقليم الحجاز لحرارة البلاد، فيفهم منه أنه ليس بأفضل وقت الشتاء، بل يكون النشاط وشدة الأعضاء في المسخن، كما هو مشاهد، وليس البارد بأعظم أجراً إلا إذا لم تمكن الطهارة إلا به كما هو التحقيق، فانظر الخطاب، وأعظم من هذا ترك أهل مدينة تشيت الطهارة المائية معتمدين على قول قائل: إن ماءهم يضر، وإن ذلك الترك يؤاخذونه به إن أخذهم الله به، ﴿وَمَا هُمْ بِمَحْمِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢) لبطلان قوله رواية ودراية، أما الرواية فإن كتب الطب لم يذكر فيها أن ماء من مياه البلاد يضر كل من استعمله، فإن كان لعله الملوحة لزم أن يضر كل مالح - كماء سائر البلدان المجاورة للبحر المالح - وهي لا تعدّ كثرة وذلك باطل في كلها بالمشاهدة والتواتر، وقد قال ﷺ في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»^(٣)،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي، علامة تونس وقاضي القضاة بها الفقيه المتبحر في العلوم النقلية والعقلية، ذو الصيت الشائع والعلم الواسع، أخذ عن أبي العباس البطرني وأبي عبد الله بن هارون، وابن جماعة وغيرهم، وأخذ عنه علماء أجيال منهم ابن عرفة وابن خلدون والبلوي وغيرهم، وله شرح بديع على مختصر ابن الحاجب الفرعي، وقد توفي رحمه الله عام ٧٤٩ هـ.

(٢) الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) حديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الطهارة باب الطهور للوضوء، الحديث رقم ٤٠ شرح الزرقاني على الموطأ ١/١٠٥ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنا نركب في البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا أفئتوضأ به؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وأخرجه أيضاً من روايته الإمام أحمد في مسنده ٢/٣٦١ وأبو داود في سننه في كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر الحديث رقم ٨٣ عون المعبود ١/١٥٢ والنسائي في سننه الصغير في كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر شرح السيوطي ١/١٧٦ وفي سننه الكبرى في كتاب الطهارة ج ١/٧٥ الحديث رقم ٥٨، والترمذي في سننه في أبواب الطهارة: باب ما =

ولو كانت فيه مضرة لبينها لامتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة، وأما الدواية فاستعمال كل من يرد المدينة من سائر البلدان ويتطهر به فلا يضره، والعادة أن وخم الماء ألحق بالبادي منه بأهل النادي، قالوا جب عليهم استعمال الماء المرة بعد المرة، فمن لحقه ضرر تيمم حتى يصح ثم يعاود للماء، والغالب على ملازم الطهارة موافقة الماء في جلّ الأوقات، كما هو مشاهد، ولا شك أن قائل ذلك لهم إن لم يكن شيطانياً تصور في صورة الإنس فهو شيطان إنسي، وشيطان الإنس أشد من شيطان الجن: ﴿وَأَنقُضْ اللَّهُ لَعْنَكُمْ نَفْلَهُمْ﴾ (١).

قال الشيخ أحمد:

ومن أعاجيب الأغاليط مَنْ	يزعم أن الماء غير السخن
أصح في الجسم لدى استعماله	وذاك قد كذب في مقاله
ويكره الشديد من وصفه	فاحفظ ما قاله ودم عليه
ومن يقل بعض البلاد تُجتنب	مياهه لضرر فقد كذب
رواية لأن كتب الطب لم	يذكر بها ضرر ماء التزم
إن كان قوله لملح الماء	فكذبه يظهر من أشياء
فالبحر ثابت به انتفاؤه	لقول أحمد الطهور ماؤه
تجريبنا المالح منه أظهر	أيضاً في الاستعمال مما يُنكر
كذاك كذبتهم الدراية	تكذيبها لهم عليه آية

= جاء في ماء البحر الحديث رقم ٦٩ تحفة الأحوزي ١/١٨٨ وابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر الحديث رقم ٣٨٦ ج ١/١٣٦ والبيهقي في سننه الصغرى في باب الحيتان وميتة البحر ٤/٥٢ الحديث رقم ٣٨٥١ وفي سننه الكبرى ٩/٢٥٢ وقال فيه الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

(١) الآية ١٣٠ من سورة آل عمران.

مجيء كل حاضر وبادي لطيفة من سائر البلاد
وكلهم يستعمل الماء بها فكُن لذاك يا أخي متبهاً
فالواجب استعمال كل الماء في زمن الحرّ وفي الشتاء
إلا إذا لحقه الضرر منه تركه حتى يزول الضرر عنه
ثم إلى استعماله يعودُ وذاك في النصوص هو موجود
وقائل لغير ذا شيطان وقوله ذلك هو البهتان

قال الشيخ محمد العاقب :

وترك ماء بلدة لقائل بضره من الضلال الباطل

وسئل عمن برأسه مواضع لا شعر عليها ويطول شعر ما حولها أو عليها شعر أقل من خلقة غيرها إما لقرع أو لشرطات أو لقروح متقدمة بقيت مواضعها بيضاء، ما حدّ العدد الذي يُعفى عنه من ذلك، فأجاب والله تعالى أعلم: إن الغائر خلقة أو عرضاً بحيث لا يظهر قعره يُعفى عن إيصال الماء إليه، إذا كان فيه مشقة فإن أمكن إيصاله إليه دون مشقة وجب إيصاله إليه مع وجوب الدلك إن لم تكن فيه مشقة، وإلا سقط وجوب الدلك أيضاً، وكذلك يجب مسحه في الرأس إذا لم تكن فيه مشقة فإن تعددت الجراح وكان في غسلها كلها أو مسحها مشقة وإن لم تكن في كل واحد بانفراده عفي عنها، فالمدار على المشقة لا على عدد مخصوص إذ قد تحصل لزيد في غسل أو مسح اثنين ولا تحصل لعمره في أكثر، وقد تحصل للشخص الواحد في حين، ولا تحصل له في حين آخراه.

وأما ما عسر من تتبع خطوط باطن الرجل أو شقوقه، فإنه يعفى عن غسله إذا كان فيه مشقة فادحة إذ لا حرج في الدين قاله أبو الحسن^(١) عند قول

(١) العلماء الذين شرحوا رسالة ابن أبي زيد كثيرين وفيهم اثنان يكتي كل منهما بأبي الحسن أحدهما أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن يخلف المنوفي المصري =

الرسالة: ويعرك عقبيه وعرقوبيه وما لا يكاد يُداخله الماء بسرعة من جساوة أو شقوق، والمشقة الفادحة هي التي يحصل منها مطلق مرض أو زيادته أو تأخر براء أو تكررت تكراراً يساوي ذلك، أي يقوم مقام المرض كما في مسائل: وعفي عما يعسر، إذا تقرر هذا، فقد قال القرافي^(١): كل مأمر... الخ. لا

= المعروف بالشاذلي العالم العامل المحقق الفاضل أخذ عن نور الدين السهري وعمر الثاني والسيوطي والكمال ابن أبي شريف وغيرهم وألف مؤلفات نافعة جداً منها: عمدة السالك على مذهب مالك، وتحفة المحلى وشرحها، وستة شروح على الرسالة من أكثرها انتشاراً: كفاية الطالب الرباني، وشرح على مختصر خليل، وشرحان على صحيح البخاري، وشرح على صحيح مسلم، وحاشية على عقائد التفتازاني، وشرح على ترغيب المنذري، وشرح على عقيدة السنوسي، وغير ذلك مما هو كثير وقد ولد عام ٨٥٧ هـ وتوفي عام ٩٣٩ هـ.

وثانيهما أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي العلامة شيخ مشايخ زمانه وعلم الأعلام في أوانه أخذ عن علماء كبار منهم عبد الوهاب العلوي وإبراهيم الفيومي، ومحمد بن زكري وغيرهم وأخذ عنه أعلام كبار منهم البناني والدرديري والبيلي والسباعي والدسوقي وغيرهم، له مؤلفات شاهدة له بسعة العلم والتحقيق منها حاشية على كفاية الطالب الرباني المذكور في مؤلفات أبي الحسن المذكور قبله، ومن مؤلفاته أيضاً حاشية على شرح الزرقاني على العزية، وحاشية على كل واحد من شرحي الزرقاني، والخرشي على مختصر خليل وحاشيتان على شرح عبد السلام اللقاني على الجوهرة وغير ذلك وقد ولد عام ١١١٢ هـ وتوفي رحمه الله عام ١١٨٩ هـ، لكنني لم أعثر عند النص المشار إليه على الحكم الذي نسب في الفتوى إلى أبي الحسن لا في شرح الأول ولا في حاشية الثاني عليه، وإنما ذكره العلامة زروق في شرحه على الرسالة عند النص المذكور في الفتوى والله أعلم.

(١) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري الإمام العلامة الفهامة وحيد دهره وفريد عصره بلا منازع المتفنن عمدة أهل التحقيق، أخذ عن ابن الحاجب وعز الدين بن عبد السلام وشرف الدين الفاكهاني، وأبي عبد الله البقوري وغيرهم، وترك للمكتبة الإسلامية مؤلفات في غاية الروعة والاعتقان منها التفتيح في أصول الفقه، والذخيرة، والفروق وهو كتاب لم يسبقه أحد بمثله، والعقد المنظوم في الخصوص والعصوم، وشرح على التهذيب، وشرح على الجلاب، وشرح على محصول الرازي، والأمنية في إدراك النية، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والإحكام =

مجرد ألم يذهب عن صاحبه في الحين كبرودة الماء في الشتاء فهذه المشقة غير
معتبرة إجماعاً في سائر الأحكام.

قال الشيخ أحمد:

والرأس في القرع مهمى ما عري	أو القروح من كثير الشعر
إن شق وصل مائه إليه	مسحاً وغسلاً لم يجب عليه
ولم يجيء بعدد مخصوص	فيما رأيناه من التصوص
بل المدار عندهم على الحرج	فاعمل لما رأيتَه عنه خرج

قال الشيخ محمد العاقب:

ومع مشقة عن الغائر في	مسح وغسل وتدلُّك عفي
وما يرى في الرجل من خط وشق	يجب غسله ويُعفى حيث شق

وأما وسخ الأظفار يكون تحتها أو فوقها أو في جوانب ظهورها، فما كان
تحتها وهي طويلة طويلاً غير معتاد فلا يُعفى عما قلَّ منه أو كثر وما كان معتاداً
فما يعفى عنه منه هو ما لا يمنع من وصول الماء للبشرة ولا يعفى عما يمنعه،
وبهذا يُقيد إطلاق من أطلق العفو في وسخ الأظفار كقوله:

ووسخ الأظفار إن تركته فما عليك حرج أو زلتَه

قاله الحطاب وانظره مع قول القلشاني^(١): ويجب القص إذا طالت
الأظفار عن المعتاد وحصل تحتها الوسخ المانع من وصول الماء إلى البشرة،

= في الفرق بين الفتاوى والأحكام، وكتاب الانتقاد في الاعتقاد وغير ذلك، وكانت وفاته
عام ٦٨٤ هـ.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني العلامة الحافظ لمذهب مالك، أخذ
عن أبيه، وعن ابن عرفة والغبريني وغيرهم، وتولى قضاء تونس والخطابة بجامعها
الأعظم وله مؤلفات منها شرحه على الرسالة، وشرحه على مختصر ابن الحاجب
الفرعي، وشرحه على المدونة وغير ذلك، وتوفي رحمه الله عام ٨٦٣ هـ.

فإن الظاهر منه أن الواجب إنما هو خوف إبطال الوضوء وقد رتبته على مجموع الأمرين فيكون مخالفاً لما فعله الخطاب من ترتيبه على أحدهما، ما لم تجعل الواو في قوله: وحصل، بمعنى (أو) فيتوافقان، والأظهر عندي جعل الواو بمعنى أو، وأما حدّ طول الظفر غير المعتاد فالذي يظهر لي أنه ما زاد على مقابلة رأس الإصبع بحيث يقبع في نظر متبع السنة وذلك موافق لعرف الناس شرقاً وغرباً غير أهل هذه البلاد المتزيتين بطولها بل لنا أن نقول: الحالة التي عليها الناس اليوم غير أهل هذه البلاد هي الحالة الموجودة في زمنه ﷺ عملاً بالاستصحاب المقلوب المشار إليه بقول السبكي^(١): أما ثبوته في الأول لثبوته في الثاني فمقلوب، وبقولنا في مراقي السعود:

وما بماضٍ مُثَبَّتٍ للحال فسَمَّه مقلوب الاستدلال

وأما ما في ظهور الأظفار وجوانبها، فإن كان كثيراً لم يعف عنه اتفاقاً وما كان يسيراً من طعام أو غيره بالأظفار أو غيرها من الأعضاء كالعمش الذي يكون بالعين، فالذي يفتى به عدم العفو عنه، لأنه قول ابن القاسم^(٢) في

(١) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي المذهب، العلامة المتفنن، الذي تغني شهرته عن التعريف به، أخذ عن والده تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، وعن المزي والذهبي وغيرهم، وله مؤلفات سارت بها الركبان وتنافس في تحصيلها الأعيان، منها جمع الجوامع، وشرحه منع الموانع، ورفع الحاجب عن ابن الحاجب، وكلها في أصول الفقه، ومنها الأشباه والنظائر وغير ذلك، ولد عام ٧٢٧ هـ وتوفي رحمه الله عام ٧٧١ هـ.

(٢) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري العالم الجليل الحجة الحافظ لمذهب مالك الفقيه أثبت الناس في مالك بن أنس رحمه الله، وأعلمهم بأقواله صحبه عشرين سنة وروى عنه وعن الليث وابن الماجشون ومسلم بن خالد وغيرهم، وأخذ عنه جماعة من كبار أصحاب مالك منهم أصبغ بن الفرّج ويحيى بن دينار والحرث بن مسكين ويحيى بن يحيى الأندلسي وابن عبد الحكم وأسد بن الفرات وسحنون وغيرهم. وعلى روايته عن مالك في المدونة التعويل عند المالكية، وعلى يديه هو وسحنون وأسد بن القرات ولدت المدونة التي هي أهم مرجع لرأي مالك بعد موطنه، كما أنها مقدمة لدى أتباع مذهب مالك على جميع ما سواها من مصنفات هذا =

المدونة وهو المذهب والمشهور، وقيل يعنى عنه، والخلاف إنما هو بعد الوقوع، وأما ابتداء فلا بد من إزالته اتفاقاً واليسير ما كان قدر الخيط الرقيق من العجين، قاله ابن ناجي^(١) وغيره، والخيط عندهم هو السلك عندنا بالكسر، ومثله اللمعة اليسيرة لا حائل عليها وبه تعلم أن قول من قال: يسير الحائل لغو، ضعيف مقابل للمشهور، وقولهم: كالخيط، التشبيه في مجرد الغلظ دون الطول.

قال الشيخ أحمد:

وفصلت أئمة الأشياخ	فيما على الأظفار من أوساخ
بأنه إن كان ذا الظفر طويل	لم يُعَف عما تحته ولو قليل
أما إذا اعتاد فيعضى عنه ما	لم يمنع البشرة من وصول ما
معتادها ما لم تجاوز أصبعها	وإن تطل فواجب أن تُقَطَّعَا
أما الذي في الظهر والجوانب	فغسل ما كثر منه أوجب
والخلف في يسيره وشهرا	وجوب غسله إذا ما ظهرا
وذلك الخلاف يعد أن تقع	أما ابتداء فالخلاف يرتفع
وحدها قدر اليسير يستبين	لك من الخيط الرقيق في العجين

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل ما بظاهر الظفر بدا من وسخ يجب غسله ابتداء

= المذهب. وكان ابن القاسم رحمه الله صالحاً ورعاً ترك حصته من تركة أبيه، لأنه أي الأب كان يمارس التجارة وعنده نقص في العلم المتعلق ببعض أبواب البيع فخاف ابن القاسم أن يكون والده باع يبيعاً غير صحيح شرعاً وأدى ذلك إلى شبهة في ماله. وولد ابن القاسم سنة ١٣٣ هـ وقيل سنة ١٢٨ هـ ومات سنة ١٩١ هـ بمصر.

(١) هو أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني العالم النظار العمدة القاضي المشهور بالعدل أخذ عن علماء مشهورين منهم ابن عرفة والبرزلي والأبي والغبريني وغيرهم وتولى القضاء بجهات كثيرة منها باجة والقيروان والأريس الخ وله مؤلفات نافعة منها شرحه على الرسالة، وشرحان على المدونة، وشرح على مختصر الجلاب وغير ذلك. وتوفي رحمه الله سنة ٨٣٨ هـ بالقيروان.

وما بقي فليس يعفى إن نزر على الصحيح واتفاقاً إن كثر
وكل حائل كما قد وُصِفَا وقولهم يلغى اليسير ضُعفاً
وليس فيما تحت ظفر من حرج إلا إذا عن رأس أُصْبِعَ حرج
أو حالٌ ذا الوسخ دون المطلق وذا به قُبِدَ قولُ المطلقِ:
ووسخ الأظفار إن تركته فما عليك حرج أو زلتَه

وأجاب: بأن من تيمم لفرض وهو جنب فقرأ قبل الدخول في الفرض شيئاً من القرآن ولو كآية بطل تيممه بالنسبة للفرض، انظر عبد الباقي عند قوله: إن تأخرت، وأما ما يجري على اللسان من غير قصد التلاوة أو كان يسيراً لتعوذ أو رقية أو استدلال على حكم فهذا إذا قرأه الجنب بعد التيمم للفرض وقبل الدخول فيه لم يكن مانعاً من الدخول في الفرض لأن المشرط تأخيرهُ عن الفرض المتيمم له إنما هو القراءة المتوقفة على طهارة وما ذُكر يقرأه الجنب دون تيمم لقوله: إلا كآية لتعوذ ونحوه، ولأجل ذلك لا يعدّ قارئاً للقرآن اهـ.

وسئل عمن أحرم وهو متيمم وقطع للشك هل يحرم بذلك التيمم إن لم يطل أو يستأنف تيمماً آخر كما زعمه بعض الطلبة محتجاً بقوله: لا فرض آخر؟ فأجاب: بأنه لا يعيد التيمم لما نقله الحطاب عند قول خليل: ولزم موالاته، ونصه: سئل السيوري^(١) عمن تيمم ثم دخل في الفريضة ثم حصل له شك في الإحرام فقطع هل يعيد التيمم، فأجاب: بأنه لا يلزمه إعادة التيمم اهـ. وما احتج به بعض الطلبة فقلّب: وهو عند الأصوليين أن يكون دليل المستدل حجة عليه لا له إذ ليس هذا فرض آخر بل الفرض الذي تيمم له أولاً.

قال الشيخ أحمد:

(١) هو أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري أحد كبار علماء القيروان كان حافظاً لمذهب مالك قائماً عليه وكان أديباً فاضلاً زاهداً أخذ عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي وغيرهما وأخذ عنه عبد الحميد الصايغ واللخمي وعبد الحق الصقلي وابن سعدون وغيرهم، كان يحفظ المدونة وله عليها تعليق مفيد وقد توفي بالقيروان عام ٤٦٠هـ.

وجنب قام إلى الصلاة
بعد التيمم فإذا إن قصدا
لا ما جرى على اللسان وهو لم
كذلك من أحرم ثم قطعاً
قال الشيخ محمد العاقب :

ومن تيمم لفرض وقطع
لم يتيمم بعد إن لم يُطل
وإن قرا الجنب بالتيمم
لغير ما حل لهذا التالي

وسئل عمن رأى بعد أن صلى في بعض أعضاء تيممه حائلاً يسيراً كخيطة
العجين هل يبطل تيممه أم لا؟ وهل يفرق بين الوجه واليدين أو لا؟ فأجاب :
بأنه يبطل إذا كان كثيراً باتفاق وكذا إذا كان يسيراً على المشهور كما يدل عليه
قول خليل : وتعميم وجهه الخ .

قال في التوضيح : ولو ترك شيئاً من الوجه أو اليدين إلى الكوعين لم
يجزه على المشهور، وقال ابن مسلمة^(١) : إذا كان يسيراً أجزأه اهـ . وبما ذكر
عرف أنه لا فرق بين الوجه والكفين .
قال الشيخ أحمد :

وجاء في الحائل في أعضاء تيمم مثل الذي في الماء
وأجاب عن دم الجنين إذا تعطب الجنين في البطن ولم يسقط أو سقط ،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل الثقة الثبت الجامع بين
العلم والعمل وهو أفقه فقهاء المدينة بعد مالك أخذ عن مالك وغيره وأخذ عنه
أحمد بن المعذل وغيره وكان جده هشاماً أميراً بالمدينة وينسب إليه مد هشام ، وتوفي
أبو عبد الله هذا عام ٢٠٦ هـ .

أما إذا سقط، فإن ذلك نفاس، قال ابن عرفة: النفاس دم إلقاء حمل فيدخل إلقاء الدم المجتمع على المشهور اهـ.

قال ابن شاس^(١) في كتاب العدة: ولا يعتبر كمال الخلقة والتخطيط بل تنقضي العدة بإسقاط العلقة والمُضْغَة، وكل ما يقول النساء أنه ولد كما في الاستيلاد، فإذا تقرر هذا فالدم الخارج في تلك الحالة لا يخلو إما أن يكون بعد السقوط أو معه أو قبله لأجله، أو لا لأجله، فإن كان بعد السقوط فهو دم نفاس باتفاق فتجري عليه أحكام الدم أي دم النفاس، وإن كان معه أو قبله لأجله قال عياض في التنبهات على المدونة فقد قيل ليس بنفاس حتى يكون بعده وهو ظاهر قول عبد الوهاب^(٢): والنفاس ما كان عقب الولادة، وقيل هو

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن شاس بن نزار الجذامي السعدي ينسب إلى بيت إمارة وأصالة فقيه محقق وعالم مطلع وله مؤلفات من أشهرها الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ومات رحمه الله بدمياط مجاهداً في سبيل الله عام ٦١٠ هـ.

(٢) هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي الفقيه الحجة الحافظ النظار المتفنن الأديب الشاعر أحد نجوم مذهب مالك وأحد من برع في نشره والدفاع عنه أخذ عن أبي بكر الأبهري وابن القصار وابن الجلاب والباقلاني وغيرهم وأخذ عنه ابن عمروس وأبو الفضل مسلم الدمشقي وغيرهما، وروى عنه أبو بكر الخطيب وابن الشماع الغافني وغيرهما وقد تولى القضاء بجهات من العراق ثم بمصر فحمل لواءها وملا أرضها وسماها ومن جيد شعره قوله:

متى تصل العطاش إلى ارتواء	إذا استفتت البحار من الركاب
ومن يُبْنِ الأصاغر عن مراد	وقد جلس الأكابر في الزوايا
وإن ترفع الوضعاء يوماً	على الرفعاء من إحدى الزوايا
إذا استوت الأسافل والأعالي	فقد طابت منادمة المنايا

اهـ. وقوله:

طلبت المستقر بكل أرض	فلم أر لي بأرض مُستقراً
ونلت من الزمان ونال مني	فكان مناله حلوا ومرأ
أظلت مطامعي فاستعبدتني	فلو أني قنعت لكنت حراً

وله مؤلفات كثيرة مفيدة منها: النصر لمذهب مالك، والمعونة، والتلقين وشرح عليه =

دم نفاس إلى أن قال: وهو ظاهر قول كثير من أصحابنا هـ. المراد منه، فمقدار كلامه أن الراجح كونه نفاساً، لأنه عزاه للكثير، وعلى قول عبد الوهاب أنه ليس بدم نفاس فالقول فيه مثل القول فيما إذا لم يسقط، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وأما إن كان قبل السقوط لا لأجله فليس دم نفاس ولم أر من ذكر فيه خلافاً وما يعطيه كلام عبد الباقي فليس بموافق، وإذا لم يكن دم نفاس فهو إما حيض أو استحاضة، كما إذا لم يسقط، والقسم الثاني وهو ما إذا لم يسقط الجنين وأظنه رُبْعُ عزة، فإما أن يبقى حياً أو ميتاً، فإن مات في البطن فالدم الخارج ليس دم نفاس وأولى إن كان حياً، لأنه خرج قبل الولادة لا لأجلها كما تقرر بدليل أن العدة لا تنقضي بموته بل بوضعه وإلقائه إذ النفاس هو الوضع أو الإلقاء كما تقدم في حدّه، ونقل الحطاب عند قوله: واستمر إن مات: أن الفقيه أبا محمد بن الشقاق^(١) أفتى في امرأة مات الجنين في بطنها أن النفقة تسقط بموته، وكذا ابن دحون^(٢) في امرأة بقرطبة وقع بها ذلك، وزاد ابن الشقاق إن انقضاء عدتها منه بالوضع وقال المشذلي^(٣) في حواشيه على

= لم يكمل، وأوائل الأدلة في مسائل الخلاف، والإشراف في مسائل الخلاف، والبروق في مسائل الفقه وشرحان على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحدهما لم يكمل، وشرح على المدونة، والإفادة، والتلخيص، وهما في أصول الفقه، وغير ذلك وقد ولد عام ٣٦٣ هـ وتوفي رحمه الله عام ٤٢٢ هـ.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن عبد الله القرطبي المعروف بابن الشقاق، الفقيه المبرز المقرئ العالم المتفنن أخذ عن ابن المكوي وأبي محمد عبد الله القليعي وأبي عمر الإشبيلي وأخذ عنه ابن رزق ومحمد بن فرج وغيرهما، ولد عام ٣٦٤ هـ، ومات رحمه الله عام ٤٢٦ هـ.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن يحيى بن دحون الإمام الفقيه أحد كبار شيوخ قرطبة أخذ عن ابن المكوي وأبي بكر بن زرب، وأبي عمر الإشبيلي، وأخذ عنه ابن رزق وابن فرج وابن القطان وغيرهم، وتوفي رحمه الله عام ٤٣١ هـ.

(٣) هو أبو عني منصور بن أحمد بن عبد الحق الزواوي المشذلي العالم المتفنن، رحل مع أبيه إلى المشرق ولقي الأفاضل وأخذ عنهم، منهم عز الدين بن عبد السلام وابن =

المدونة: لو مات في بطنها لم تنقض عدتها إلا بالوضع وهو ظاهر القرآن العظيم وصريح في بعض نوازل بعضهم اهـ. وإذا قلنا لا تحل إلا بوضعه ومضى أقصى أمد الحمل حلت إن كان الحمل مشكوكاً فيه، وإن كان محققاً فلا تحل أبداً حتى تضعه قاله اللخمي^(١)، وإذا قلنا إن الدم في هذه الصورة ليس بدم نفاس وكذا ما كان قبل تمام الولادة لكنه لأجلها على قول عبد الوهاب إنه ليس بدم نفاس وكذا ما وقع قبل السقوط لا لأجله في الصورة الأولى فهو في الثلاث إما حيض أو استحاضة أو نفاس، بشهادة حصرهم الدم الخارج من قبل المرأة في الثلاث: النفاس والحيض والاستحاضة، قال الحفيد^(٢) في بداية المجتهد: اتفق المسلمون على أن الدماء التي تخرج من الرحم ثلاثة دم حيض وهو الخارج على جهة الصحة ودم استحاضة وهو الخارج على جهة المرض وأنه غير دم الحيض لقوله عليه الصلاة والسلام إنما

= الحاجب وهو أول من أدخل مختصر شيخه ابن الحاجب الفرعي إلى بلاد المغرب وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم أبو منصور الزواوي وابن مرزوق الجدي، وأبو علي البجائي وغيرهم وله شرح على الرسالة لم يكمله. وقد ولد عام ٦٣١ هـ ومات عام ٧٣١ هـ.

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي عالم مشهور أخذ عن ابن محرز وأبي الطيب والسيوري وغيرهم، وأخذ عنه أبو عبد الله المازري وأبو علي الكلاعي وعبد الحميد الصفاقسي وابن مقفوز وغيرهم، وله تعليق على المدونة سماه التبصرة وله اختيارات ربما خرج فيها عن المذهب المالكي. وقد توفي رحمه الله عام ٤٧٨ هـ.

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الشهير بابن رشد الحفيد الغرناطي العالم المتبحر المؤلف المتقن يحكي عنه أنه لم يدع مطالعة الكتب منذ عقل إلا في ليلتين: ليلة موت أبيه وليلة بنائه بزوجه، أخذ عن أبيه وعن ابن بشكوال وابن مسرة والإمام المازري وأخذ عنه ابنه أحمد وسهل بن مالك وأبو الربيع بن سالم وأبو بكر بن جهور وغيرهم نال وجاهة عظيمة عند ملوك زمنه ثم امتحن في آخر عمره بالنفي وإحراق الكتب حين وشى به بعض الناس إلى السلطان يعقوب المنصور الذي عفى عنه بعد ذلك وبلغت مؤلفاته أكثر من ستين تأليفاً منها بداية المجتهد، والكتليات في الطب وغير ذلك وقد ولد عام ٥٢٠ هـ ومات عام ٥٩٥ هـ رحمه الله.

ذلك عرق وليست بالحیضة^(١)، ودم النفاس وهو الخارج مع الولد، وكذا قسمه ابن رشد في المقدمات إلى دم حیض ودم استحاضة ويسمونه دم علة وفساد ودم نفاس اهـ.

فالدم المذكور فإن كان على وجه الصحة والعادة فهو حیض وإن كان على وجه العلة والفساد فهو استحاضة وفي المقدمات دم الحیض أسود غليظ ودم الاستحاضة أحمر رقيق اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والدم في الحمل إذا ما انعقدا وسقط الحمل به أو فسدا

(١) حديث: «إنما ذلك عرق» الخ. . أخرجه البخاري في كتاب الوضوء من صحيحه في باب غسل الدم الحديث رقم ٢٢٨ فتح الباري ١/٣٩٦ من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا، إنما ذلك عرق وليس بحیض، فإذا أقبلت حیضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي» وفي رواية أخرى: «ثم توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت» وأخرجه البخاري أيضاً في باب الاستحاضة من كتاب الحیض الحديث رقم ٣٠٦ فتح الباري ١/٤٨٧ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ بلفظ: «إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحیضة فاتركي الصلاة، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي» وأخرجه مسلم في باب المستحاضة وغسلها وصلاتها من كتاب الحیض من صحيحه الحديث رقم ٣٣٣ إكمال المعلم ٢/١٧٤ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ بنحو اللفظ الأول عند البخاري، وأخرجه من رواية عائشة رضي الله عنها أيضاً أبو داود في كتاب الطهارة من سننه الحديث رقم ٢٧٩ عون المعبود ١/٤٦٦ والنسائي في سننه الصغرى في باب ذكر الاغتسال من الحیض شرح السيوطي ١/١١٦ وفي سننه الكبرى في باب الفرق بين دم الحیض والاستحاضة الحديث رقم ٢٢٢ ج ١/١١٣ والترمذي في أبواب الطهارة من سننه باب ما جاء في المستحاضة تحفة الأحوذى ١/٣٣٠ الحديث رقم ١٢٥ وابن ماجه في الطهارة من سننه باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرانها قبل أن يستمر بها الدم شرح السندي ١/٣٤٥ الحديث رقم ٦٢٤ والبيهقي في سننه الصغرى ١/٧٢ الحديث رقم ١٥٩ وفي سننه الكبرى ١/٣٢٣ ولهذا الحديث روايات متعددة وردت من طرق أخرى.

أما السقوط فنفس إن وجد
والدم لا يخلو من أن يكون مع
لأجله أو لا وحيثما أتى
فالأولان بهما الخلاف
إلى النفس ذاك هو الأشهر
أما الذي من قبله فلا يقاس
بل هو حيض ثانياً لها عرض
أما فساده يبطن أمته
حياته وموته فيها سوا
عن بعضهم من أنها قد تذهب
قال الشيخ محمد العاقب :

وإن تأخر عن الوضع الدم
وهو نفس إن جرى مع الولد
ولا نفس دون وضع الولد
فهو نفس عكس ما يستقدم
أو قبله لأجله في المعتمد
ولو أتى عليه عُمر بُد^(١)

وسئل هل يجوز لمن تغيرت رائحة فمه أن يقرأ القرآن أو لا إلا أن
يستاك أو يغسله، وماذا يفعل إذا لم تزل بهما؟ وما حكم شارب تبغ تتعلق به
الرائحة فلا تزول أبداً، وما حكم من في فمه دم أو قيح؟ فأجاب: بأن من
تغيرت رائحة فمه لا يجوز له أن يقرأ القرآن حتى يزول الرائحة، لكنه إن قرأ في
هذه الحالة لا يكون مرتداً، وكذلك إن تعلق به دم أو قيح، ومن أقبح ذلك من

(١) بُد آخر نسور لقمان قال صاحب القاموس: لُبْدٌ كَصُرِدٍ آخر نسور لقمان بعثه عاد إلى
الحرم يستقي لها فلما أهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات سُفَرٍ من أَظْفِرٍ غُفَرٍ في
جبل وَغَرٍ لا يمسه القطر، أو بقاء سبعة أنسر كلما هلك نسر خلف بعده نسر، فاختار
النسور، فكان آخرها بُدأ أمه. وفي المثل: طال الأبد على لبد. وقال النابغة:

أضحت خلأً وأضحى أهلها احتملوا
أخنى عليها الذي أخنى على بُد

قرأ وفي فمه رائحة تبغ لأنه أنتن فمه اختياراً بفعل حرام، ولأن الملائكة لا تقرب أحداً فيه رائحتها، فإن لم تُمكن له إزالتها جازت له قراءة القرآن، ويشهد له حديث: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من رائحة المسك»^(١) ومن قرأ وبفمه دم فعل حراماً كما نص عليه النووي^(٢) في الأذكار، وأجاب: بأن ردّ

(١) حديث: «الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» أخرجه الإمام مالك في باب جامع الصيام من كتاب الصيام من الموطأ شرح الزرقاني ٢٧٧/٢ الحديث رقم ٦٩٧ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذو شهوته وطعامه من أجلي فالصيام لي وأنا أجزي به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به»، وأخرجه من رواية أبي هريرة أيضاً الإمام أحمد في المسند: كتاب الصيام بلوغ الأماني ٢٠٨/٩ والبخاري في باب فضل الصوم من كتاب الصيام من صحيحه فتح الباري ١٢٥/٤ الحديث رقم ١٨٩٤ ومسلم في باب فضل الصيام من كتاب الصيام من صحيحه إكمال المعلم ١١٠/٤ الحديث رقم ١٦١ إلى رقم ١٦٥ والنسائي في كتاب الصيام من سننه الكبرى ٢٤١/٢ الحديث رقم ٣٢٦١ والحديث رقم ٣٢٦٢ وأخرجه أي النسائي قبل ذلك من رواية عائشة رضي الله عنها الحديث رقم ٣٢٥٨ وأخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه الترمذي في أبواب الصوم من سننه تحفة الأحوذى ٣٩٣/٣ الحديث رقم ٧٦١ وابن ماجه في كتاب الصيام من سننه شرح السندي ٢٩٤/٢ الحديث رقم ١٦٣٨ والبيهقي في باب فضيلة الصوم من سننه الصغرى ١١٦/٢ الحديث رقم ١٤٠٦ وفي سننه الكبرى ٢٧٣/٤ والدارمي في باب فضل الصيام من سننه ٢٤/٢ وفي رواياته بعض الاختلاف بالتقديم والتأخير وبعضها مختصر.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، العلامة الحافظ الزاهد الورع المتقن المتبحر في شتى العلوم، الذي دوت شهرته في كل أنحاء العالم الإسلامي منذ أن بزغ نجمه حتى الآن أخذ عن كمال الدين إسحاق المغربي وأبي البقاء النابلسي، وأبي إسحاق المرادي، والقاضي أبي الفتح التفليسي وغيرهم ومكث من مدة طلبه للعلم عامين لم يضع جنبه على الفراش وكان يأخذ في اليوم الواحد اثني عشر درساً في علوم مختلفة، وأخذ عنه خلق لا يحصى، ووهب حياته كلها للعبادة والعلم تعلماً ثم تعليماً وتالياً، وكان ورعاً غاية الورع زاهداً في الدنيا وأثرى المكتبة الإسلامية بروائع من المؤلفات لم يستطع أحد أن يجاريه فيها =

السلام وقراءة شيء من القرآن لمن في فمه دم أو قيح من أثر السواك ونحوه حرام، وعزاه للأذكار النووية^(١) اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقارىء القرآن مع تنن الفم	أو قيحه أو ما به من الدم
فغير ردة ولكن يحظر	حتى يزول عنه ذاك القذر
أقبح ذاك شارب الدخان	يجمع ريحه مع القرآن
لأنه هو الذي تسيب	لذلك التن وما قد شربا
محرم لا تقرب الملائك	من فيه رائحته كذلك
وحيثما تعذرت إزالته	جازت بذى الحال له قراءته

= من حيث الشمول والتحرير والتحقيق، منها: شرحه على صحيح مسلم، وشرحه على المذهب الذي وصل فيه إلى باب الربا، وهو المسمى بالمجموع، وكتاب الأذكار، ورياض الصالحين، وأيضاً المناسك، وروضة الطالبين، والخلاصة الذي لخص فيه الأحاديث الواردة في شرح المذهب، وكتاب الإرشاد، والبيان، وغير ذلك من كتبه الكثيرة النافعة التي وضع الله عليها القبول وكان رحمه الله يصوم دائماً ولا يأكل في اليوم واللييلة إلا مرة واحدة، وقد ولد عام ٦٣١ هـ، وتوفي رحمه الله عام ٦٧٧ هـ عن عمر قصير لكنه حافل بالعطاء والعمل الصالح وقد أفرد تلميذه العطار لترجمته كتاباً مستقلاً.

(١) نص كلام النووي في كتاب الأذكار له كما في الصفحة ٣٩ منه: وينبغي أن يكون الموضوع الذي يذكر فيه خالياً نظيفاً، فإنه أعظم في احترام الذكر والمذكور ولهذا مدح الذكر في المساجد والمواضع الشريفة، وجاء عن الإمام الجليل أبي ميسرة رضي الله عنه قال: لا يذكر الله تعالى إلا في مكان طيب.

وينبغي أيضاً أن يكون فمه نظيفاً، فإن كان فيه تغير أزاله بالسواك وإن كان فيه نجاسة أزالها بالغسل بالماء فلو ذكر ولم يغسلها فهو مكروه ولا يحرم ولو قرأ القرآن وفمه نجس كره وفي تحريمه وجهان لأصحابنا أصحهما لا يحرم اهـ. وقال بعد ذلك في ص ١٣٨: أما إذا كان فمه نجساً بدم أو غيره فإنه يكره له قراءة القرآن قبل غسله وهل يحرم؟ فيه وجهان أصحهما لا يحرم اهـ. فانظر مدى مطابقة كلام النووي هذا لما نسب إليه في الفتوى.

قال الشيخ محمد العاقب :

من غير ردّة أتى بمأثم
لأنه أثنى بغير حق
يُمنع ردّه على من حيا
من القراءة به يمكن

من قرأ القرآن متن القم
وشارب الدخان بالإثم أحق
ومن يفيه الدم إذ يُحيّا
ومن زوال تنه لا يمكن

فتاوى ستر العورة

قال رحمه الله تعالى: العورة عورتان: عورة بالنسبة إلى الصلاة وهي مغلظة ومخففة وعورة بالنسبة إلى الستر وهي من: رجل وأمة بالنسبة إليهما سواء كان الناظر رجلاً أو امرأة ما بين سرّة وركبة، فمن قال: إن عورة الرجل مع الأجنبية ما عدا الوجه والكفين، فقد خالف الصواب، كما حققه شيخنا البناني قدس الله تعالى ضريحه، وتُعبد الأمة دون الرجل بكشف العورة المخففة وهي الفخذان لقوله: ككشف أمة فخذاً لا رجل، قال الحطاب: والذي تقتضيه نصوص أهل المذهب أنه يجب على الرجل أن يستر ما بين سرّته وركبته قلت. يدلّ عليه قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معمر غطّ عليك فخذيك، فإن الفخذين عورة»^(١)، رجاله رجال الصحيح غير واحد لم يقف

(١) حديث: «يا معمر غطّ عليك فخذيك» الخ.. أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلوغ الأمانى ٨٤/٣ الحديث رقم ٣٦٧ من رواية محمد بن عبد الله بن جحش رضي الله عنه أن النبي ﷺ مرّ على معمر بفناء المسجد محتبياً كاشفاً عن طرف فخذة فقال له النبي ﷺ: «خمر فخذك يا معمر فإن الفخذ عورة» وفي رواية عند الإمام أحمد عن محمد بن عبد الله بن جحش رضي الله عنه قال: مرّ النبي ﷺ وأنا معه على معمر وفخذه مكشوفتان فقال: «يا معمر غطّ فخذيك فإن الفخذين عورة» وأخرجه أيضاً من رواية محمد بن عبد الله بن جحش الحاكم في المستدرک ٢٠٠/٤ الحديث رقم ٧٣٦١ والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ٥٢/٣ والبيهقي في سننه الكبرى ٢٢٨/٢، وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً فتح الباري ٥٧٠/١ وقال فيه الحافظ بن حجر في فتح الباري: رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بالتعديل اهـ. وقال العلامة الهيثمي في مجمع الزوائد معلقاً على هذا الحديث: رجال أحمد ثقات اهـ. وقال البيهقي في سننه الكبرى بعد أن ساقه مع أحاديث أخرى: =

الحافظ^(١) على تعديله، وما روي من انكشاف فخذ^(٢) عليه الصلاة والسلام

وهذه أسانيد صحيحة يحتاج بها أهـ. وسكت عنه الذهبي في التلخيص، ووردت بمعناه أحاديث أخرى منها: حديث جرهد بن رزاح الأسلمي رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ٨٣/٣ من ثلاث طرق إحداها عن زرعة بن مسلم عن جرهد رضي الله عنه أن النبي لله رأى جرهداً في المسجد وعليه بردة قد انكشف فخذ فقال: «الفخذ عورة» والثانية عن عبد الله بن جرهد الأسلمي، أنه سمع أباه جرهداً يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فخذ المرء المسلم عورة» والثالثة عنه عن أبيه جرهد قال: مر بي رسول الله ﷺ وأنا كاشف فخذني فقال النبي ﷺ: «غطها فإنها من العورة» وحديث جرهد أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير: القسم الثاني من الجزء الأول: الترجمة رقم ٢٣٥٤ ص ٢٤٧ وأبو داود الطيالسي في مسنده في مسند جرهد الأسلمي ١٦٢ الحديث رقم ١١٧٦ والترمذي في سننه: تحفة الأحوذ ٦٤/٨ الحديث رقم ٢٩٤٧ والحديث رقم ٢٩٤٨ والحديث رقم ٢٩٤٩ وأبو داود في سننه عون المعبود ٥٢/١١ الحديث رقم ٣٩٩٥ والبيهقي في سننه الكبرى ٢٢٨/٢ والدارمي في سننه ٢٨١/٢ وذكره البخاري تعليقاً فتح الباري ٥٧٠/١ وهو عند أبي داود والدارمي في سننهما بلفظ: «أما علمت أن الفخذ عورة» وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک ٢٠٠/٤ بلفظ: «إن الفخذ من العورة» وابن حبان في صحيحه موارد الظمان ١٦٩/١ وصححه الحاكم في المستدرک والذهبي في التلخيص وابن حبان في صحيحه وحسنه الترمذي في سننه لكن ضعفه البخاري في التاريخ ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ٨٣/٣ عنه قال: مر رسول الله ﷺ على رجل وفخذه خارجة فقال: «غط فخذك فإن فخذ الرجل من عورته» وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه تحفة الأحوذ ٦٥/٨ الحديث رقم ٢٩٥٠ عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «الفخذ عورة» وأخرجه بهذا اللفظ البيهقي في سننه الكبرى ٢٢٨/٢ وحسنه الترمذي في سننه، ومنها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت» أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ٨٣/٣ وأبو داود في سننه عون المعبود ٥٣/١١ الحديث رقم ٣٩٩٦ والبيهقي في سننه الكبرى ٢٢٨/٢ والحاكم في المستدرک ٢٠٠/٤ الحديث رقم ٧٣٦٢ وفي سند كل من حديثي ابن عباس وعلي كلام.

(١) هو الحافظ بن حجر العسقلاني وقد تقدمت ترجمته.

(٢) يشير إلى أحاديث وردت في ذلك منها: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه وهو: «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس فركب نبي الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة فأجرى نبي الله ﷺ في رُقاق خيبر وإن ركبتني لتمس فخذ =

محمول على أنه حصل من غير اختيار، وفي المدخل^(١) أن إظهار بعض الفخذ

= نبي الله ﷺ ثم حسر الإزار عن فخذيه حتى أني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ إلى آخر الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ٨٥/٣ والبخاري في صحيحه في كتاب الصلاة فتح الباري ٥٧٢/١ الحديث رقم ٣٧١ ومسلم في كتاب الجهاد من صحيحه باب غزوة خيبر إكمال المعلم ١٧٩/٦ الحديث رقم ١٣٦٥ وهو عند الإمام أحمد ومسلم بلفظ: «وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ» ومنها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذيه - أو ساقيه - فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحال فتحدث ثم استأذن عمر فأذن له وهو كذلك فتحدث ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه فدخل فتحدث فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتس له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتس له ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة» أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه باب من فضائل عثمان إكمال المعلم ٤٠٥/٧ الحديث رقم ٢٤٠١ وقولها في الحديث تهتس له قال القاضي عياض في إكمال المعلم: أي تنشط وتتحرك وتحفل له وتستبشر يقال هش إذا استبشر والنشاط كذلك يقال منه هَشَّ يَهَشُّ بالفتح اهـ. ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: جلس رسول الله ﷺ في بيت وعليه إزار فطرحه بين رجليه وفخذه خارجتان فجاء أبو بكر يستأذن عليه فأذن له، ثم جاء عمر فأذن له فدخل، ثم جاء عثمان فأذن له، فلما رآه النبي ﷺ قام مسرعاً حتى دخل البيت فشق ذلك على عائشة، فلما خرج القوم قالت: يا رسول الله دخل أبو بكر وعمر فلم تغير عن حالك فلما دخل عثمان قمت؟ فقال: «يا عائشة ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة إن الملائكة لتستحي من عثمان» قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨٢/٩: رواه الطبراني والبخاري باختصار وفيه التضر أبو عمر وهو متروك اهـ. ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «وقف رسول الله ﷺ بالأسواق وبلال معه فدلى رجله في البئر وكشف عن فخذيه فجاء أبو بكر يستأذن فقال: يا بلال ائذن له وبشره بالجنة، فدخل أبو بكر فجلس عن يمين رسول الله ﷺ ودلى رجله في البئر وكشف عن فخذيه ثم جاء عمر يستأذن فقال: يا بلال ائذن له وبشره بالجنة، فدخل فجلس عن يسار رسول الله ﷺ ودلى رجله في البئر وكشف عن فخذيه ثم جاء عثمان يستأذن، فقال: ائذن له وبشره بالجنة على بلوي تصيبه فدخل عثمان فجلس قبالة رسول الله ﷺ ودلى رجله في البئر وكشف عن فخذيه». قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٣/٢ رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون اهـ.

(١) هو المدخل لابن الحاج الذي سبقت ترجمته.

مكروه على المشهور وقيل حرام، وهذا حكم الستر، أما نظر الرجل إلى فخذ الرجل والمرأة إلى فخذ المرأة ولو أمة فاختر ابن القطان^(١) تحريمه، ويكره النظر إلى ما تحت ثياب الأمة وتأمل ثدييها وصدرها وما يؤدي إلى الفتنة منها، قال في الكافي: والظاهر أن الكراهة بمعنى التحريم لأن وسيلة الحرام حرام، ويستحب لها كشف رأسها ويكره لها كشف جسدها كما في الكافي لابن عبد البر^(٢) أيضاً.

والعورة المغلظة في الرجل الذكر والأنثيان وما بين الإليتين، ويحرم أن يمكن الرجل من ذلك غيره، والضرب عليه جائز كما في الحطاب، وعورة المرأة الحرة بالنسبة إلى الصلاة ما عدا الوجه والكفين اتفاقاً، وعورة الصلاة لا

(١) قد يكون أبا عمر أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال القطان القرطبي العلامة الفقيه الحجة أخذ عن ابن دحون وابن الشقاق وابن مغيث وغيرهم وأخذ عنه ابن الطلاع وابن حمديس وابن رزق وغيرهم وكان أحد من تدور عليهم الفتوى في قرطبة ولد عام ٣٩٥ هـ وتوفي عام ٤٦٠ هـ.

وقد يكون أبا الحسن علياً بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان العالم الكبير الفقيه المحدث أخذ عن ابن الفخار وأبي ذر الخشني وأبي عبد الله التجيبي وغيرهم وله شرح على أحكام عبيد الحق الإشبيلي وتوفي عام ٦٢٨ هـ.

(٢) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الإمام الحافظ الحجة الثبت شيخ علماء الأندلس وزعيم محدثيها الذائع الصيت في جميع البلاد الإسلامية بلغت شهرته حدّاً أغنى عن التعريف به أخذ عن ابن المكوي وابن الفرضي وأحمد بن عبد الملك بن هشام وغيرهم وسمع من كثيرين وأخذ عنه خلق لا يحصى منهم أبو العباس الدلائي وأبو عبد الله الحميدي وأبو علي الغساني وغيرهم، وخدم موطأ مالك بن أنس بما لم يخدم به أحد كتاباً من كتب الحديث فألف فيه: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وهو في ستة وعشرين مجلداً، والاستذكار بمذاهب علماء الأمصار وهو في ثمانية وعشرين مجلداً كما ألف كتاباً أخرى نفيسة منها الاستيعاب في أسماء الصحابة، والكافي في فقه مذهب مالك، والدرر في المغازي والسير، وكتاب العقل والعقلاء، وكتاب فضائل مالك وأبي حنيفة والشافعي، وجامع بيان العلم وفضله، وجمهرة الأنساب في قبائل العرب وأسابيهم، وبهجة المجالس وأنس المجالس وغير ذلك، وقد ولد عام ٣٦٨ هـ وتوفي رحمه الله عام ٤٦٣ هـ.

يختلف حالها مع الرجال ولا مع النساء ولا في الخلوة، قاله الشيخ مصطفى^(١) وغيره، وأعادت لكشف صدرها أو شعرها أو قدميها أو ذراعيها إلى المرفقين، وكشف بعض ذلك في العشاءين الليل كله وفي الظهرين إلى الاصفرار كما في المدونة، وعورتها بالنسبة إلى الستر هي ما أشار له بقوله: ومع أجنبي غير الوجه والكفين، قيل والقدمين، وهل يجب عليها ستر الوجه واليدين إذا خافت أن تفتن الناظر إليهما أو قصد هو اللذة وهو المشهور أو لا: قولان ولا خلاف أنه يحرم على الرجل حينئذ النظر إليهما، وأما إذا لم تخش الفتنة فالمشهور جواز النظر إليهما وقيل إن ذلك في المتجالة دون الشابة، وعورتها مع المحرم: غير الوجه والأطراف وهي: الذراعان والقدمان، وما فوق المنحر، ولا ينظر إلى معصم ولا ساق ولا غير ذلك من الجسد كما في الخطاب، وغيره^(٢) خطأ، وفي الخطاب أن كل ما أبيح نظره إنما هو لغير شهوة أما لها فحرام، وكذلك كل ما منع إنما هو لغير حاجة أما لحاجة فجائز كالشهادة، لكن من غير لذة، وأما حكم نظر المرأة حرة كانت أو أمة إلى الغير فهو ما أشار له بقوله: وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه: وهو الأطراف بخلاف ما عداها قال الشيخ مصطفى ولا يلزم أن يكون ذلك عورة منه لأنه لا يجب عليه ستره، قال شيخنا البناي وهذا هو المتعين، ومن المحرم كرجل مع مثله وقد دعاني إلى هذه الرسالة ما أهمله الشيخ خليل نفعا الله تعالى به من بيان العورة بالنسبة إلى الصلاة من العورة بالنسبة إلى النظر والستر، لكن دعاه إلى إدماج بعضهما في بعض إرادة الاختصار مع أن من تأمل كلامه يرشده إلى الفرق بينهما مع بيان

(١) هو أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله بن موسى الرماصي العلامة الفقيه المحقق أخذ عن شيوخ مازونة القريبة من بلدته وعن شيوخ مصر كالخرشي والزرقاني وغيرهما وله حاشية على شرح التائي على مختصر خليل وقد توفي رحمه الله عام ١١٣٦ هـ عن عمر زاد على التسعين سنة.

(٢) قوله: وغيره خطأ أي هذا القول الذي في الخطاب هو الصواب وغيره من الآراء في المسألة خطأ.

أحكامهما والله تعالى أعلم. وقال في فتاوى الأنكحة ما نصه: ويجوز من
المحرم من ما يجوز النظر إليه بالقياس الأدون وقال: ولا يجوز له أي الأجنبي
النظر إلى ما لا يحل له النظر إليه وإن كان لا شهوة له فيه، ابن هلال: وهذا
في البدوية وأخرى في الحضرية.

قال الشيخ أحمد:

إظهار بعض الفخذ مكروه على
وقيل يحرم وأما النظر
كذلك النظر يكره لما
كذا تأمل صدور هنا
به وبالتحريم في ذا حكما
ويستحب سترهن للجسد
مغلظ العورة عندي في الذكر
مشهور ما عن الإمام نقلا
إليه فالتحريم فيه أشهر
ستر بالثوب من أجساد إلا ما
والثدي منهن وما يفتنا
إذ ما يؤدي للحرام حرما
وسترهن الرأس بالكره انفراد
دبره وأنشاه والذكر

قال الشيخ محمد العاقب:

ونظر المثل من المثل الفخذ
وهو في عورة ستر مدخل
وكشف رأس أمة ندب وما
وكرهوا نظر كاللبان
ونظر اليدين والوجه يحل
وحيث تخشى فتنة من النظر
وجب ستر الوجه واليدين
وليس يلزم الرجال ستر ما
وكل ما له أبيع النظر
وكل ما نظره قد حُظلا
تحريمه عن ابن قطان أخذ
وكشف بعضه قلاه المدخل
عداه يكره سوى ما حرما
منها وما يفضي للافتان
من حُرّة وقيل في الصغرى حُظل
أو قصد اللذة منها من نظر
على المرجح من القولين
نظره على النساء حرما
فمع قصد لذة ينحظر
فإنه لحاجة قد حُل

واللّمس بين كل محرّمين يجوز حيث جاز رأي العين
قال وذلك القياس الأدون لأن رأي العين منه أهون
ولا يبيح نظر المحظور عدم شهوة لذا المنظور

وسئل هل يجب الوسع في العفو أو يغلب اليسر في الدين فأجاب: بأنه إن كان مرادك الوسع في المشقة بحيث لا تعتبر إلا بعد بلوغها المرتبة العليا وهي ما كان فيها ذهاب النفس أو بعض الأعضاء أو ما يقرب من ذلك فتلك المشقة معتبرة إجماعاً وما كان دون ذلك مما فيه مرض أو زيادته أو تأخر بُرءٍ فذلك فيه خلاف لكن الغالب اعتبار هذه المرتبة فتكون سبباً للعفو ولا يطلب الوسع في هذه حتى تصل إلى التي فوقها إلا لمن أراد المتفق عليها، نعم الأخذ بهذه جائز لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١) والأخذ بتلك واجب لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٣)، وأما المرتبة الثالثة التي هي مطلق مشقة فلا يعفى عنها إجماعاً فيجب الانتقال عنها إلى ما فوقها إذ لا اعتبار بها إجماعاً، وإن كان مرادك الوسع في التحفظ واجتناب ما أصله التحريم مثلاً فذلك واجب كما يدل عليه قوله: وعفى عما يعسر الانفكاك عنه، أي بعد وجود سببه الذي هو المشقة. وسئل عن الضرورة هل تبيح جميع المحظورات أو لا تبيح إلا بعضها؟ فأجاب: بأن الضرورة عند الفقهاء هي المشقة والمشقة ثلاثة أقسام: مشقة في المرتبة العليا فيعفى عنها إجماعاً كما لو كان فيها هلاك أو شديد أذى وهو ما يقرب من الهلاك كالمرض الشديد وزوال بعض الأعضاء وهذه تجب إزالتها قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٤) ومما اتفقت عليه جميع الأمم وجوب حفظ النفس قال خليل:

(١) الآية ٧٨ من سورة الحج.

(٢) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

ووجب إن خاف هلاكاً أو شديد أذى، ومشقة في المرتبة السفلى لا يعفى عنها إجماعاً وهي ما كان مطلق مشقة كمشقة الماء البارد في الشتاء، ومشقة بين المشقتين فاختلفوا في إلحاقها بالأولى أو بالثانية، وهي ما كان فيها مرض أو زيادته أو تأخر برىء أو تكرار يقوم مقام المرض كما في مسائل: وعفى عما يعسر.

إذا تقرر هذا فقد قال القرافي: كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به وكل منهي عنه يشق على العباد اجتنابه سقط النهي عنه، والضرورة تبيح بعض المحظورات وهو ما كان ارتكابه أخف منها كخمر لغصة وما كان مساوياً ففيه خلاف فالمكلف مخير فيه كالساقط على جريح يقتله إن استمر عليه ويقتل كفاؤه إن لم يستمر أما ما كان ارتكابه أشدّ ضرراً فلا تبيحه الضرورة كأكل المضطر لجسم نبيّ ولذا يقيدون قاعدة الضرر يزال أي بغير ضرر أكبر منه. قال في المنهج:

تبيح محظوراً ضرورة كما	لدى اضطرار وخلاف علما
في كسفاتج ربا وسائس	بسالم وأخضر يبابس
في سنة ونجس كعك	الخ

السنة المجاعة قال خليل: كسفتجة إلا أن يعمّ الخوف، وقال المنجوري: وفي بيع النجاسة: ثالثها المشهور، يجوز بيع ما اختلف في نجاسته لا ما أجمع عليها. فما رأيت من التعميم في إياحة الضرورة للمحظور فاحمله على ما رأيت من التفصيل وذلك كقول القرافي كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به وكل منهي عنه يشق على العباد اجتنابه سقط النهي عنه، لكن العمل بالقواعد إنما يكون بعد إمعان النظر في الفروع وعدم دليل فيها على النازلة وإلا قدّم في العمل ما في الفروع.

واعلم أن الضرورة عند الفقهاء تشمل الضروريات والحاجيات عند الأصوليين دون التّمات، وبين القرافي رحمه الله ما يعفى عنه من المشاق وما لا يعفى عنه بقوله: المشاق قسمان: قسم لا تنفك العبادة عنه كالوضوء في

البرد والصوم في النهار الحار والمخاطرة بالنفوس في الجهاد ونحو ذلك، فهذا لا يوجب تخفيفاً في العبادة لأنها قررت معه، والثاني ما تنفك عنه العبادة، فإن كان في مرتبة الضروريات عني عنه إجماعاً كما لو كانت طهارة الحدث والخبث تذهب النفس أو الأعضاء، وإن كان في مرتبة التتمات لم يعف عنه إجماعاً كالطهارة بالماء البارد، وما كان في الوسطى وهي الحاجيات فمحلّ خلاف، والضروري عند الأصوليين ما تصل الحاجة إليه إلى حدّ الضرورة، والضروريات ست نظمها الناظم بقوله:

قد أجمع الأنبياء والرسل قاطبة على الديانة بالتوحيد في الملل
وحفظ نفس ومال معهما نسب وحفظ عقل وعرض غير مبتذل

والحاجي ما تدعو الحاجة إليه ولم يصل إلى حدّ الضرورة كالبيع والإجارة إذا لم يفت بفواتهما شيء من الضروريات السابقة والتميّ ويسمى التحسيني ما لا تدعو إليه ضرورة ولا حاجة لكن فيه حث على مكارم الأخلاق واتباع أحسن المناهج في العبادات والمعاملات كخصال الفطرة واجتناب النجاسات وسلب العبيد ولاية القضاء والشهادة^(١).

قال الشيخ محمد العاقب:

ولم تبح ضرورة ما انحظرا إن كان ما ارتكب منها أكبرا
وإن يكن أخف منها ما ارتكب جاز كمسكر لغصة شرب
وإن مساوياً ففيه اختلفوا لذاك فيه خير المكلف
كساقط إذ استمر قتلا شخصاً ومثله إذا تحولاً

(١) نظم الشيخ أحمد كلام سيدي عبدالله هنا: في تقسيم المشقة إلى ثلاث بآيات سبق ذكرها في الطهارة وهي قوله:

وفصلوا مشقة الأنام إلى ثلاث فاستمع كلامي

الخ...

فتاوى الصلاة

حدُّ القبلة: حدُّ القبلة تسعون درجاً والدرج عشرون فرسخاً اهـ. من كلامه رحمه الله تعالى آمين.

قال الشيخ أحمد:

وحده القبلة في كل بلد تسعون درجاً قدرها بهذا وحد والدرج عشرون تحداً فرسخاً يعلم ذا من في العلوم رسخا وأجاب بعدم قبول صلاة الناشئ لحديث الترمذي^(١): «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الآبق وامرأة باتت وزوجها ساخط عليها وإمام قوم هم له كارهون»^(٢).

(١) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الضرير الترمذي الحافظ المشهور أحد أئمة الحديث المقتدى بهم فيه أخذ عن محمد بن إسماعيل البخاري وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر وابن بشار وغيرهم وألف كتاب الجامع والعلل وأبدى فيه من الاتقان والبراعة ما صار يضرب به المثل والترمذي نسبة إلى مدينة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون واختلف هل النسبة إليها بفتح التاء أو بضمها أو بكسرهما وقد توفي رحمه الله عام ٢٧٥ هـ بقرية تسمى بونغ.

(٢) هذا الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة من سننه باب ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون: تحفة الأحوذى ٢/ ٢٩٠ الحديث رقم ٣٥٧ من رواية أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم: العبد الآبق حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون» وقال الترمذي بعدما أورده: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه اهـ. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصلاة من سننه: باب من أمّ قوماً وهم له كارهون، شرح السندي ٥١٦/١ الحديث =

قال الشيخ أحمد:

صلاة ناشز عن القبول حادث لما جاء عن الرسول
قال الشيخ محمد العاقب:

إمام كره أبق وناشز صلاتهم للأذن لا تجاوز
وأجاب بأن جواز حك الجسد في الصلاة مقيد بثلاث حكات إذا لم
تلجئ الضرورة كالجرب فما زاد على الثلاث يعفى عنه، لأن حكمه حيثئذ
بالأولى من حكم السلس لأن طهارة الحدث شرط اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والحك في الصلاة حدّه استقر ثلاث إن لم يك يلجئ الضرر
كجرب عفي عنه مطلقاً لأنه كسلس لا يتقى
وسئل عن قول عبد الباقي عند قول خليل: إلا لمن له حزب فمته:
والمعتمد قراءة سورهما، ومثله في الشبرخيتي هل هو المشهور أو قول خليل؟
فأجاب: بأن المشهور قراءة سورهما في حق من له حزب وغيره وهو الذي
جرى به العمل في المغرب لكن المصلحة تقتضي ما قال خليل للإمام في
التراويح لما فيه من التخفيف على من وراءه، وقد قال ﷺ: «من صلى بالناس
فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة»^(١).

= رقم ٩٧١ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا ترتفع
صلاتهم فوق رؤوسهم شبراً: رجل أمّ قوماً وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها
عليها ساخط، وأخوان متصارمان» وقال فيه الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا
إسناد صحيح رجاله ثقات اهـ.

(١) حديث: «من صلى بالناس فليخفف» الخ... أخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه
الإمام مالك في الموطأ في كتاب صلاة الجماعة: باب العمل في صلاة الجماعة
الحديث رقم ٢٩٩ شرح الزرقاني ٤١٢/١ والإمام أحمد في مسنده في باب ما يؤمر به
الإمام من التخفيف: بلوغ الأمان ٢٣٥/٥ والبخاري في كتاب الأذان من صحيحه: باب=

وقال محمد^(١) بن عبد الباقي في شرح الموطأ إنه يجب على الأئمة في هذه الأزمنة التخفيف لضعف أهلها بالنسبة لمن قبلهم.

= إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء، الحديث رقم ٧٠٣ فتح الباري ٢/٢٣٣ ومسلم في كتاب الصلاة من صحيحه: باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، الحديث رقم ٤٦٧: إكمال المعلم ٢/٣٨٣ والنسائي في سننه الصغرى في كتاب الإمامة باب ما على الإمام من التخفيف: شرح السيوطي ٢/٩٤ وفي سننه الكبرى في كتاب الإمامة: باب ما على الإمام من التخفيف ١/٢٩٠ الحديث رقم ٨٩٧ وأبو داود في باب تخفيف الصلاة من سننه الحديث رقم ٧٨٠ عون المعبود ٣/١١، والترمذي في أبواب الصلاة من سننه: باب ما جاء إذا أم أحدكم الناس الحديث رقم ٢٣٦ تحفة الأحوذى ٢/٣١ والبيهقي في سننه الصغرى ١/٢٠٢ الحديث رقم ٥١٥ وفي سننه الكبرى ٣/١١٧ ولفظه عند مالك والبخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم بالناس - وعند البخاري للناس - فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء» وهو عند الآخرين يمثل هذا اللفظ أو قريب منه وأخرجه أيضاً ابن ماجه في سننه في باب من أم قوماً فليخفف الحديث رقم ٩٨٧ شرح السندي ١/٥٢٤ لكن من رواية عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه قال: كان آخر ما عهد إلي النبي ﷺ حين أمرني على الطائف قال لي: «يا عثمان تجاوز في الصلاة واقدر الناس بأضعفهم فإن فيهم الكبير والصغير والسقيم والبعيد وذا الحاجة».

وأخرج البخاري في كتاب العلم من صحيحه باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره: الحديث رقم ٩٠ فتح الباري ١/٢٢٤ وفي كتاب الأذان منه باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود: الحديث رقم ٧٠٢ فتح الباري ٢/٢٣١ ومسلم في كتاب الصلاة من صحيحه باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، الحديث رقم ٤٦٦: إكمال المعلم ٢/٣٨٢ وابن ماجه في باب من أم قوماً فليخفف، من سننه: الحديث رقم ٩٨٤ شرح السندي ١/٥٢٣ والدارمي في سننه في باب ما أمر الإمام من التخفيف في الصلاة ١/٢٨٨ والبيهقي في سننه الصغرى في باب صفة صلاة الأئمة ١/٢٠١ الحديث رقم ٥١٤ وفي سننه الكبرى ٣/١١٥ كلهم نحوه من رواية أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان. فما رأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضباً من يومئذ فقال: «أيها الناس إن منكم منفرين - وفي رواية: إنكم منفرون - فمن صلى بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة».

(١) هو أبو عبد الله محمد بن الشيخ عبد الباقي الزرقاني العلامة الفقيه المحدث المؤلف =

قال الشيخ أحمد:

ومن له حزب يصلية فلا
مشهور قولهم بل الأفضل له
إلا إذا كان إماماً يأتي
ممثلاً بذلك ما ورد في
وقيل الأمر واجب في دهرنا
بدخل فيه الوتر والشفع على
هناك سُورُهما المفصلة
بذین فی الحزب مع الصلاة
حديثه الكريم: فليخفف
لضعفنا عن أتى من قبلنا

وسئل عما يفعله بعض الناس في قيام رمضان من عدم اعتبار المواقف
الحجاجة هل له وجه؟ فأجاب: بأن وجهه أن الشارع لم يحدّ فيه حدّاً حين
قال: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾^(١) الآية، إلى غير ذلك مما هو في
ذلك المعنى، وإنما المندوب الختم وسورة تجزىء، والمتطوع أمير نفسه، إن
شاء كثر وإن شاء قلّ، وإن شاء اتبع المواقف، وإن شاء اخترع مواقف معلومة
لا سيما الإمام لما في ذلك من الضبط وتنشيط من خلقه إذا علم قرب الموقف
سواء كانت مواقف الحجاج أو غيرها، ويتبع في ذلك ما اعتاده أهل بلده من
المواقف، وقد جرى عمل المسلمين على تحديد مجالس الخير حتى جعلوا

= المتقن أحد كبار العلماء العاملين أخذ عن والده وعن الأجهوري والخرشي وغيرهم
وأخذ عنه ابن زيتونة وابن خليفة وأبو الحسن السقاط وغيرهم وله مؤلفات نفيسة من
أهمها شرحه على موطأ مالك بن أنس رحمه الله، وشرحه على المواهب اللدنية
للقسطلاني وهو اثنا عشر مجلداً وله غيرهما وولد عام ١٠٥٥ هـ، وتوفي رحمه الله
عام ١١٢٢ هـ، ونص كلام محمد بن عبد الباقي المشار إليه في الفتوى في الجزء
٤١٢/١ هو: «قال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يخفف جهده لأمره ﷺ بالتخفيف
وإن علم الإمام قوة من خلفه فإنه لا يدري ما يحدث عليهم من حادث وشغل وعارض
حاجة وحدث بول وغيره، وقال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة
فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً وهذا كما شرع القصر في السفر وعلل بالمشقة وهي مع
ذلك تشرع ولو لم يشق عملاً بالغالب، لأنه لا يدري ما يطراً عليه وهنا كذلك اهـ...»

(١) الآية ٦ من سورة المزمل.

القرآن أحزاباً وأثماناً وأرباعاً، وما ذاك إلا لما فيه من الضبط حتى أن النبي ﷺ له مواقف في القرآن نظمها بعضهم بقوله:

بكر عقود يونس سبحاناً وظلّة يقطين قّ باتاً

وقد صنع أهل مصر في مختصر خليل من المواقف ما علمت، وقد جعله أهل فاس أربعين حزباً بالتقدير أي تقديرهم له بأربعين حزباً من القرآن، وكل حزب فيه ثمانية أثمان، والثنان عندهم قريب من الموقف المصري يزيد قليلاً وقد يتفق معه وقد ينقص قليلاً كالسطر ونحوه، وكذلك صنعوا في صحيح البخاري جعلوه أربعاً وثمانين موقفاً لمن يقرأه في رمضان وسابقه حتى لا يخلو كتاب تداوله الناس من تجزئة ولو بالأرباع كالبردة والرسالة وغير ذلك من الضبط والأسرار الذوقية، وشد العقدة مع الله تعالى ولذلك جعل الصالحون عبادتهم أوراداً محدودة.

وقد قال صاحب الحكم^(١): لا يترك الأوراد إلا جهول، وأما رؤوس المواقف الحجاجية فهي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا﴾^(٢)، ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ﴾^(٣)، ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤)، ﴿أَفَلَا

(١) هو تاج الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري الشاذلي طريقة، الإمام العالم الجامع لأنواع العلوم من تفسير وأصول وفقه وغير ذلك، الولي العارف بالله تعالى المتفق على رسوخ قدمه في العلم والتصوف أخذ عن أبي العباس المرسي وعن الشيخ ياقوت العرشي وأخذ عنه من لا يعد ولا يحصى كثرة منهم الشيخ داود بن عمر الشاذلي وغيره وألف مؤلفات أبدى فيها من سعة العلم والتوفيق في العبارة ما فاق به كل الناس في زمنه وبعد زمنه منها كتاب التنوير في إسقاط التدبير، ولطائف المنن في مناقب شيخه أبي العباس المرسي، والحكم الذي جعله علماء التصوف ورداً وعكفوا على تدريسه وحفظه وشرحه وانتفع به الناس انتفاعاً عجيباً وقد توفي رحمه الله عام ٧٠٩ هـ.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة.

(٤) الآية ١٤٩ من سورة آل عمران.

يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴿١﴾، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ ﴿٢﴾، ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ ﴿٣﴾، ﴿إِن رَّبَّكُمْ اللَّهُ ﴿٤﴾، ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴿٥﴾، ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُمُ ﴿٦﴾، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴿٧﴾، ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي ﴿٨﴾، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴿٩﴾، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴿١٠﴾، ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي النَّارِ ﴿١١﴾، ﴿لَن يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا ﴿١٢﴾، ﴿وَالْفَوَاحِشُ ﴿١٣﴾، ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴿١٤﴾، ﴿يَسْتَعْجِلُونَكَ ﴿١٥﴾، ﴿يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا مَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴿١٦﴾، ﴿وَيَقُولُونَ أَيُّنَا لَنَارِكُوا ءَالَهُنَا ﴿١٧﴾، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴿١٨﴾، ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا ﴿١٩﴾،

(١) الآية ٨٢ من سورة النساء.

(٢) الآية ٣٧ من سورة المائدة.

(٣) الآية ٦٣ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ٥٤ من سورة الأعراف.

(٥) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٦) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

(٧) الآية ٣٣ من سورة هود.

(٨) الآية ١٠١ من سورة يوسف.

(٩) الآية ٣٠ من سورة النحل.

(١٠) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(١١) الآية ٣٩ من سورة طه.

(١٢) الآية ٣٧ من سورة الحج.

(١٣) الآية ٦٠ من سورة التور.

(١٤) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(١٥) الآية ٥٤ من سورة العنكبوت.

(١٦) الآية ٥٣ من سورة الأحزاب.

(١٧) الآية ٣٦ من سورة الصافات.

(١٨) الآية ٢٢ من سورة غافر.

(١٩) الآية ٣٨ من سورة الزخرف.

﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾^(١)، ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيْتُمُ الضَّالُّونَ﴾^(٢)، ﴿يَأْتِيهَا الذَّبَابُ﴾^(٣)، ﴿إِنَّا أَغْتَدْنَا﴾^(٤).

قال الشيخ أحمد:

وليس لازماً بختم رمضان إن شاء كثر وإن شا قلا موافقاً لا سيما الإمام في لأنه أنشط للمأموم وجعل النبي موافقاً كما بكر عقود يونس سبحانه

تبع المصلي أفاف القرآن لكنهم قد فضلوا أن يجملا ذلك كي يضبط كل موقف كون المواقف من المعلوم جمعها بيت لمن تقدما: وظلة يقطين ق بانا

قال الشيخ محمد العاقب:

وذو التراويح بما شايختم وموقف الحجاج ليس يلزم

وسئل عمن تنفل في المسجد بحيث يسمع قراءة القرآن والحديث، فأجاب: بأنه لا بأس به من جهة عدم إنصاته، لأنه منعت معنى وإن لم ينصت، إذ المراد من سماعه العمل بما فيه ومن يستمع ولم يعمل فليس بمستمع نظير قولنا:

متبع السنة حقاً اطلق مصلياً عليه بالتحقق وغيره ليس به إذ الثمر لم يجنه لو عمره طراً عمراً

فلاشتغال بطاعة عن طاعة ليست أهم منها لا بأس به، وأما من جهة

(١) الآية ٢٤ من سورة الفتح.

(٢) الآية ٥١ من سورة الواقعة.

(٣) الآية ١٤ من سورة التغابن.

(٤) الآية ٤ من سورة الإنسان.

التشويش المؤدي إلى التخليط عليه فالمطلوب منه التباعد حتى لا يسمع، فإن لم يمكن فالظاهر لي أن المطلوب أن لا يصلي حتى يتم الحزب، لأن المقصود من الصلاة الخشوع له تعالى، فما علم منه عدم ذلك لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لم يشرع، ومن أدلة ذلك حديث: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبدأوا بالعشاء»^(١)، أو كما قال فإن علة التقديم خوف التشويش في تقديم الصلاة.

(١) حديث: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبدأوا بالعشاء» أخرجه الإمام أحمد في مسنده: كتاب الصلاة من بلوغ الأمانى ٩٤/٤ الحديث رقم ٨٣٣ والبخاري في كتاب الأذان من صحيحه: باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة فتح الباري ١٨٦/٢ الحديث رقم ٦٧١ وابن ماجه في سننه في باب إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء: شرح السندي ٥٠١/١ الحديث رقم ٥٣٥ والدارمي في سننه ٢٩٣/١ كلهم من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا وضع العشاء وأقيمت الصلوات فأبدأوا بالعشاء» وأخرجه الإمام أحمد في مسنده بلوغ الأمانى ٩٣/٤ الحديث رقم ٨٣٢ ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله الحديث رقم ٥٦٠ إكمال المعلم ٤٩٣/٢، والبيهقي في سننه الصغير ١٩٣/١ الحديث رقم ٤٨٨ وفي سننه الكبرى ٧٣/٣ وأبو داود في سننه في باب يصلي الرجل وهو حاقن من كتاب الطهارة الحديث رقم ٨٩ عون المعبود ٦١٠/١ عن عائشة قالت إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة - وفي رواية: لا يصلى - بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان» وأخرجه أيضاً البخاري في كتاب الأذان باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة فتح الباري ١٨٧/٢ الحديث رقم ٦٧٢ ومسلم في صحيحه في باب كراهية الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله الحديث رقم ٥٥٧ إكمال المعلم ٤٩٢/٢ والترمذي في أبواب الصلاة من سننه باب ما جاء إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة الحديث رقم ٣٥١ تحفة الأحوذى ٢٨٠/٢ وابن ماجه في سننه في باب إذا حضرت الصلاة ووضع العشاء الحديث رقم ٩٣٣ شرح السندي ٥٠١/١ والبيهقي في سننه الصغير ١٩٣/١ الحديث رقم ٤٨٩ وفي سننه الكبرى ٧٢/٣ كلهم من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قدم العشاء فأبدأوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم».

وأخرجه أيضاً البخاري في نفس المحل من صحيحه فتح الباري ١٨٧/٢ الحديث رقم =

قال الشيخ أحمد:

ومن يصلي النفل وهو دان
أو أثر مع كونه بقلبه
إذ المراد بسماعه العمل
فهو سامع وإن لم يتبع
نظير ذا ما قاله في نظمه
متبع السنة حقاً أطلق
وغيره ليس به إذ الثمر
قلت ولا بأس بالاشتغال
أما إذا خاف به التشويش لا
عن الخشوع للإله إذ عدم
وتلك علّة لتقديم الطعام

إذ ذاك من قراءة القرآن
لم يستمع لذا فلا بأس به
بكل ما فيه فذاك إن حصل
فيسماعه لذا لم ينتفع
لبعض ما يشته من علمه:
مصلياً عليه بالتحقق
لم يجنبه لو عُثِرَ طُراً عمر
بطاعة عن مثلها في الحال
يصلي معه خوف أن يشتغلا
خشوعه به يصير كالعدم
على الصلاة إن رأى به اهتمام

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن تنفل حذاء التالي
إلا فقال ترك ذا النفل ظهر
فليتبع خوف شغل البال
وتركه الإنصات ما منه ضرر

وسئل عن قول خليل: كجماعة هل هو ضعيف أو مشهور جرى العمل
بخلافه، فأجاب: بأنه مشهور جرى العمل بخلافه وما به العمل مقدم على

= ٦٧٣ ومسلم في المحل المشار إليه سابقاً من صحيحه إكمال المعلم ٤٩٢/٢ الحديث
رقم ٥٥٩ والترمذي في نفس المحل من سننه تحفة الأحوذى ٢٨٢/٢ وابن ماجه في
سننه في الباب المذكور سابقاً شرح السندي ٥٠١/١ الحديث رقم ٩٣٤ كلهم من رواية
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وضع عشاء أحدكم
وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه» زاد البخاري في صحيحه عن
نافع: وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وإنه ليسمع
قراءة الإمام اهـ.

المشهور كقول خليل: **إلا يتيمة خيف فسادها، فإنه ضعيف مقدم على المشهور**
الذي هو عدم تزويج غير البالغ ولو يتيمة، قال في العمليات:

وما به العمل غير المشهور مقدم في الأخذ غير مهجور

وإنما يعمل بالضعيف لمصلحة اقتضت في نظر مجتهد المذهب ترجيحه
على المشهور والمصلحة سماع العامي والخاص كلام الله فيلين القلب القاسي،
ويتذكر الغافل والناسي مع ما فيه من وفور الأجر وانحطاط الوزر.

وعبرني الواشون أنني أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

وقد عمرت بقراءة الحزب المساجد في المشارق والمغارب ووقفت عليها
الأوقاف وأجريت عليها الخراجات والأمة^(١) لا تجتمع على ضلالة.

(١) قوله: والأمة لا تجتمع على ضلالة، يشير إلى حديث ورد في ذلك أخرجه الإمام أحمد
في مسنده: بلوغ الأمان ٤٧/٢٣ الحديث رقم ١٠٥ من كتاب الخلافة والإمارة من
رواية أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «اثنان خير من واحد وثلاثة خير من
اثنين وأربعة خير من ثلاثة فعليكم بالجماعة فإن الله عز وجل لن يجمع أمتي إلا على
هدى» وفي سننه البحري بن عبيد وهو ضعيف كما قاله الهيثمي في مجمع الزوائد
وأورده السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ١٤٩/١ وعزاه إلى الإمام أحمد في
المسند وهو عنده برقم ١٦٣ وأشار إلى صحته وتعقبه المناوي في فيض القدير بكلام
الحافظ الهيثمي في البحري المذكور وبأن في سننه أيضاً ابن عياش وقد أورده الذهبي في
الضعفاء وقال عنه: مختلف فيه وليس بالقوي اهـ. وأخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن من
سننه باب السواد الأعظم شرح السندي ٣٢٧/٤ الحديث رقم ٣٩٥٠ من رواية أبي خلف
الأعمى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي لا
تجتمع على ضلالة فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم» وقال فيه الحافظ البوصيري
في مصباح الزجاجة: هذا إسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى واسمه حازم بن
عطار اهـ. وأخرجه الترمذي في أبواب الفتن من سننه باب في لزوم الجماعة تحفة
الأحوذى ٣٢٢/٦ الحديث رقم ٢٢٥٥ والطبراني كما في مجمع الزوائد ٢١٨/٥ كلاهما
من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: إن الله لا يجمع أمتي
- أو قال أمة محمد - على ضلالة ويد الله على الجماعة من شد شد في النار» هذا لفظ =

الترمذي ولفظ الطبراني: «لن تجتمع أمتي على ضلالة فعليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة» وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٨/٥ معلقاً على حديث ابن عمر هذا عند الطبراني: رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة اهـ.

وأخرجه الحاكم في كتاب الفتن والملاحم من المستدرک ٥٥٢/٤ الحديث رقم ٨٥٤٦ من رواية قدامة بن عبد الله بن عمّار الكلابي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عليكم باتقاء الله والجماعة فإن الله تعالى لا يجمع هذه الأمة على الضلالة وعليكم بالصبر حتى يستريح برٌّ ويستراح من فاجر». وسكت عنه الذهبي في التلخيص وأخرجه الحاكم في المستدرک أيضاً في نفس الصفحة الحديث رقم ٨٥٤٥ والطبراني كما في مجمع الزوائد ٢١٨/٥ كلاهما موقوفاً على أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: «عليكم بتقوى الله ولزوم جماعة محمد ﷺ فإن الله تعالى لن يجمع جماعة محمد ﷺ على ضلالة...» هذا لفظه عند الحاكم ولفظه عند الطبراني في إحدى روايته: «عليك بالجماعة فإن الله لم يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة واصبر حتى يستريح برٌّ ويستراح من فاجر». وفي روايته الأخرى: «عليك بتقوى الله والجماعة وإياك والفرقة فإنها هي الضلالة وإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة» وقال الحافظ الهيثمي في حديث أبي مسعود هذا: رواه كله الطبراني ورجال هذه الطريقة الثانية ثقات اهـ. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تلخيص الحبير ١٤١/٢ بعدما أورد حديث أبي مسعود هذا من طريق ابن أبي شيبه: إسناده صحيح ومثله لا يقال من قبل الرأي اهـ. وتكلم الحافظ ابن حجر العسقلاني على حديث: «أمتي لا تجتمع على ضلالة» في تلخيص الحبير ١٤٤/٢ فقال: هذا حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال اهـ. ثم قال بعد أن استعرض بعض طرقه مبيناً عللها: ويمكن الاستدلال له بحديث معاوية مرفوعاً: «لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله» أخرجه الشيخان وفي الباب عن سعد وثوبان في مسلم وعن قرّة بن إياس في الترمذي وابن ماجه وعن أبي هريرة في ابن ماجه وعن عمران في أبي داود وعن زيد بن أرقم عند أحمد.

ووجه الاستدلال منه: أن بوجود هذه الطائفة القائمة بالحق إلى يوم القيامة لا يحصل الاجتماع على الضلالة اهـ. المقصود من كلام الحافظ ابن حجر وتكلم السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٥٣٨ على هذا الحديث فأورد جملة من طرقه مبيناً من أخرجها ثم =

قال الشيخ أحمد:

وإن يصاحب الضعيف العمل صار بذلك من سواء أجمل
مثل اجتماع الناس للقرآن أي حزبهم في سائر البلدان
كذلك تزويج يتيمة إذا خيف فسادها لمن ذا أخذ
وسئل عن تذكر بعد السجدة الثانية أنه لم تَمَسَّ جبهته الأرض في
الأولى فهل يأتي بها فقط أو يأتي بهما لترتيب الأداء؟ فأجاب والله تعالى أعلم:
بأنه يأتي بهما على ما يفهم من كلام أهل المذهب في غير ما موضع.

قال الشيخ أحمد:

من بطلت عليه أولى السجدين أتى بسجدين مجتمعتين
ولم يكن بالأولى ذا اكتفاء لعدم الترتيب في الأداء
وأجاب: في مسجد بني في قرية لها مسجد قبله قصد بانيه الإضرار وتفريق
الجماعة، بأنه يهدم ويحرق ويبقى مطرح الزبل كما فعل رسول الله ﷺ في مسجد
الضرار الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾^(١) الآية، وإن
ثبت أن المسجد مضر بأهل المسجد الأول ولم يثبت أن بانيه قصد به الإضرار لم
يهدم ولا يُلقى فيه الزبل ولكن لا يُصلى فيه إلا إذا كثر الناس على المسجد الأول
أو عدم الأول أو حصل مثل ذلك من الأعذار وانظر المعيار.

قال الشيخ أحمد:

قال: وبالجمله فهو حديث مشهور المتن ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع
وغیره فمن الأول «أنتم شهداء الله في الأرض» ومن الثاني قول ابن مسعود: إذا سئل
أحدكم فليُنظر في كتاب الله فإن لم يجده ففي سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجده فيها
فليُنظر فيما اجتمع عليه المسلمون وإلا فليجتهد اهـ. كلام السخاوي وكذلك تكلم على
الحديث العجلوني في كشف الخفا ٢/ ٤٧٠ فذكر من أخرجه من أهل الحديث وختم
كلامه عليه بنقل كلام السخاوي المارّ قريباً دون عزوه إليه.

(١) الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

ومسجد بني في مصر له
قصد بانيه به الإضرار أو
يهدم ذا الثاني ويحرق وقد
أن رسول الله قبل فعلا
فيمن بنائه وله أشارا
أما إذا ثبت ضر الثاني
بذاك لم يثبت فلم يهدم ولا
لكن ذا الأخير لا تُصلى
إن كثر الناس على الأول أو
ونحو ذلك من الأعذار

قال الشيخ محمد العاقب:

وأمرُوا بالهدم والتحريق
إذ كل ما بني للإضرار
لمسجد بُني للتفريق
فحكمه كمسجد الضرار

وسئل عن جماعة لم تصل الجمعة من غير مانع طلباً لرضا إمامهم لما
امتنع من إقامة الجمعة لغضب غضبه هل يطالبون بإعادتها ظهراً بعد خروج
وقتها وجوباً أم لا؟ فأجاب: بأن صلاتهم الجمعة ظهراً من غير عذر غير
صحيحة، إذ الصحة عند الأصوليين موافقة ذي الوجهين للشرع، وهذه الصلاة
قد خالفت ما أمر به الشرع ضرورة ويقابل الصحة البطلان كما نص عليه في
جمع الجوامع^(١)، وإذا بطلت وجب عليهم قضاؤها بعد خروج وقتها.

قال الشيخ أحمد:

وأهل مصر تركوا الجمعة مع
منها إمامهم فصلّوا ظهراً
قضاؤها ظهراً عليهم وجبا
عدم مانع سوى أن امتنع
عنها لخاطر الإمام جبرا
إن كل وقتها هناك ذهباً

(١) هو كتاب في أصول الفقه للسبكي الذي تقدمت ترجمته.

وسئل عن حكم الدوام على السجود البعدي، لكن كلما سجدته يظن أنه ثانية سجدي الفرض ثم يسجدته، ثم يطرأ عليه الشك إلى مرتين أو ثلاث وهو يسجد هل يسجد حتى يحصل له اليقين أو يلهي عنه كالفرض.

فأجاب: بأن من كثر منه الشك في سجوده آخر الصلاة هل هو سجود الفرض أو البعدي أنه يلغي الفرض ويجعله بعدياً لقوله: ولهي عنه، قال الحطاب: ولو شك في الفرض قال في النوادر والعتيبة: من شك في قراءة أم القرآن وإن كثر هذا عليه لهي عنه وكذا سائر ما شك فيه اهـ. وقال الحطاب عن يوسف بن عمر: الاستنكاح محنة وبلية ودواؤه الإلهاء عنه وإذا قال له صليت ثلاثاً أو أربعاً فليقل له صليت أربعاً وهكذا، وهذا الجواب جلي على ما فهمت من السؤال، وإن كانت ألفاظه متناقضة إذ لا مشاحة في الألفاظ عند المحققين إذا فهمت المعاني والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

دائماً أو في أكثر الأوقات	من اعتراه الشك في الصلاة
جعل له البعدي يا أخي	بين سجود الفرض والبعدي
وعنه الإلهاء هو الدواء	لأن الاستنكاح هو ^(١) البلاء

قال الشيخ محمد العاقب:

صلاة أو بعديها المستأخر	والشك في السجود هل من آخر
إن كان ذا الشك عليه استحوزا	يجب أن يجعل بعدياً وذا

وأجاب: بأن من أتى إلى كاهن أو عراف وهو الذي يُخبر بالضالة وموضع السرقة لم تقبل صلاته أربعين يوماً^(٢).

(١) قول الشيخ أحمد: هو البلاء تقرأ كلمة: هو، دون إظهار الواو للوزن.

(٢) لهذا أصل فيما ورد عن النبي ﷺ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده: بلوغ الأمان

كتاب الحدود باب ما جاء في الكهانة ١٦/١٣٣ ومسلم في صحيحه: كتاب السلام:

باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان شرح النووي ٧/٤٨٤ الحديث رقم ٢٢٣٠ كلاهما من =

قال الشيخ أحمد:

ومن أتى لكاهن أو عارف يريد أن يخبره بما خفي في أربعين يوماً الصلاة لا يُقبل من ذلك لما قد فعلا

وسئل عن نزلت به نازلة في صلاة أو غيرها هل يجب عليه السعي إلى من يفتي له وإن كان عليه في ذلك مشقة أو لا؟ فأجاب: عليه السعي إلى من يفتي له لقوله تعالى: ﴿فَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، إن لم يكن في السعي مشقة لقوله:

وضابط المعفو من جهل عرا ما شق الاحتراز أو تعذراً^(٢) فيستمسك بالأحوط.

قال الشيخ أحمد:

ومن به نازلة نزلت وجب سعيه بلا مشقة لمن يجيبه وإلا فعلا الأحوط في الذي به قد نزل

= رواية نافع عن صفية - وهي بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفية زوجة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - عن بعض أزواج النبي ﷺ - هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة» وقال النووي في شرحه على مسلم: العراف هو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق ومكان الضالة اهـ. وأخرج الإمام أحمد في مسنده في المحل المشار إليه سابقاً والحاكم في المستدرک في کتاب الإیمان ٥٠/١ الحديث رقم ١٥ كلاهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد»، وقال الحاكم في حديث أبي هريرة: هذا حديث على شرطهما اهـ. يعني البخاري ومسلم، ووافقه على ذلك الذهبي في التلخيص وأشار السيوطي في الجامع الصغير إلى حسنه، وقال المناوي في فيض القدير ٢٣/٦: قال الحافظ العراقي في أماليه: حديث صحيح اهـ. وقال المناوي في تفسير معنى الكاهن: هو من يخبر عما يحدث أو عن شيء غائب أو عن طالع أحد بسعد أو نحس أو محنة أو منحة اهـ.

(١) الآية ٤٣ من سورة النحل.

(٢) هذا البيت من نظم تكميل المنهج لميارة.

لأن ما يشقّ عنه عفا لما بيت رجز قد روي
وضابط المعفو من جهل عرا ما شقّ الاحتراز أو تعذر

مسألة: ومن حاشية المواق من نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس
فروى ابن وهب عن مالك: لا يصلي الفجر حتى يصلي الفريضة، ودليله
قوله عليه السلام: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(١) وقال أشهب^(٢)
وابن زياد^(٣): يركع ركعتي الفجر ثم يصلي الفريضة.

(١) حديث: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، أخرجه الإمام أحمد في المسند:
بلوغ الأماني ٣٠١/٢ في كتاب الصلاة، الحديث رقم ٢٠٤ والبخاري في صحيحه في
كتاب مواقيت الصلاة: باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها الحديث رقم ٥٩٧ فتح الباري
٨٤/٢ ومسلم في كتاب المساجد من صحيحه باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل
قضاؤها، الحديث رقم ٦٨٤ إكمال المعلم ٦٨١/٢ والنسائي في كتاب مواقيت الصلاة باب
من نسي صلاة من سنته الصغرى: شرح السيوطي ٢٩٣/١ ومن سنته الكبرى ٤٩٤/١
الحديث رقم ١٥٨٦ وأبو داود في كتاب الصلاة من سنته: باب من نام عن صلاة أو نسيها
الحديث رقم ٤٣٨ عون المعبود ١١٣/٢، والترمذي في أبواب الصلاة من سنته باب في
الرجل ينسى الصلاة الحديث رقم ١٧٨ تحفة الأحوذني ٤٥٠/١ وابن ماجه في كتاب الصلاة
من سنته باب من نام عن الصلاة أو نسيها الحديث رقم ٦٩٦ شرح السندي ٣٨٢/١
والدارمي في كتاب الصلاة من سنته باب من نام عن صلاة أو نسيها ٢٨٠/١ والبيهقي في
سنته الصغرى ٣٢٨/١ الحديث رقم ٩٢٧، وفي سنته الكبرى ٢٨٠/١ كلهم من رواية
أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا
كفارة لها إلا ذلك» هذا لفظه عند مسلم وفي رواية عنده أيضاً: «من نسي صلاة أو نام عنها
فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها» وفي رواية ثالثة عنه عنده: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو
غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿أقم الصلاة لذكري﴾».

(٢) هو أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري العلامة الثبت الجامع
بين العلم والصدق والورع، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي في مصر بعد موت ابن
القاسم، وأخذ عن الإمام مالك بن أنس وعن الليث بن سعد والفضيل بن عياض
 وغيرهم، وأخذ عنه ابن عبد الحكم وسحنون والحارث بن مسكين وغيرهم، وخرج له
 أصحاب السنن وقد ولد عام ١٤٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٢٠٤ هـ بعد موت الإمام
 الشافعي بثمانية عشر يوماً.

(٣) هو أبو القاسم بن زياد بن يونس اليحصبي العالم العارف بتقد الرجال أخذ عن موسى =

ووجهه عن أبي هريرة^(١): عرسنا مع رسول الله ﷺ فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي ﷺ: «ليأخذ كل رجل راحلته، فإن هذا منزل

= القطان والسوسي ومحمد بن عباد وغيرهم، وأخذ عنه القاسبي وغيره وتوفي رحمه الله تعالى عام ٣٦١ هـ.

(١) أبو هريرة رضي الله عنه اختلف في اسمه وفي اسم أبيه، واسمه عبد الرحمن على الأصح من ثلاثين قولاً كما قال النووي وجمع الحاكم في كتابه: الكنى في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعين قولاً والأصح في اسم أبيه أنه عامر بن ذي الشرى بن طريف بن عتاب بن أبي صععب بن منه بن سعد بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس الدوسي وسبب تكنيته بأبي هريرة ما أخرجه الترمذي عن عبيد الله بن أبي رافع قال: قلت لأبي هريرة: لما كنت بأبي هريرة؟ قال: كنت أرعى غنم أهلي وكانت لي هرة صغيرة فكنت أضعها في الليل في شجرة وإذا كان النهار ذهبت بها معي فلعبت بها فكنوني أبا هريرة هـ. وقد أسلم رضي الله عنه بين الحديبية وخيبر وقيل في خيبر وقدم إلى المدينة مهاجراً وسكن الصفة ولازم النبي ﷺ رغبة في العلم مكتفياً بالحصول على غذائه اليومي فقط وكان يحضر من مجالس النبي ﷺ ما لا يحضره غيره من المهاجرين المشغولين بالتجارة والأنصار المشغولين بمزارعهم النخيلية، وبلغ في قوة الحفظ ما لم يبلغه غيره ببركة النبي ﷺ واختلف في سبب ذلك فقيل إنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً وأنا أخشى أن أنسى فقال له: «بسط رداءك» قال: فبسطته فغرف بيده فيه ثم قال: «ضمه» قال فضمته فما نسيت شيئاً بعد، والأصح في ذلك ما ورد في الصحيح عن الأعرج عنه أنه قال: إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعد، إني كنت امرأة مسكيناً أصحب رسول الله ﷺ على مليء بطني وكان المهاجرون تشغلهم الصفق في الأسواق وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فحضرت من النبي ﷺ مجلساً فقال: «من ييسر رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه إليه فلن ينسى شيئاً سمعه مني» فبسطت بردة عليّ حتى قضى حديثه ثم قبضتها إليّ فوالذي نفسي بيده ما نسيت شيئاً سمعته منه بعد هـ. وهو أكثر المكثرين من الحديث عن النبي ﷺ حديثاً، روى عنه (٥٣٧٤) حديثاً اتفق الشيخان منها على (٣٣٥) حديثاً ومع هذا العدد الهائل الذي حدث به عن النبي ﷺ فلم يحدث بكل ما سمع منه، فقد أخرج البخاري في صحيحه عنه أنه قال: حفظت من رسول الله ﷺ وعائش، فأما أحدهما فبشئته، وأما الآخر فلو بشئته لقطع هذا البلعوم. وتوفي رضي الله عنه عام ٥٧ هـ على أصح الأقوال في ذلك.

حضرنا فيه شيطان»^(١)، قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء، فتوضأ ثم صلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة اهـ. باختصار.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأماني: كتاب الصلاة: باب من نام عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس ٣٠٧/٢ الحديث رقم ٢١٣ ومسلم في كتاب المساجد من صحيحه باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها الحديث رقم ٣١٠ إكمال المعلم ٦٧٠/٢ ومالك في الموطأ: كتاب وقوت الصلاة: باب النوم عن الصلاة شرح الزرقاني ٧٧/١ الحديث رقم ٢٤ وأبو داود في كتاب الصلاة من سننه باب من نام عن صلاة أو نسيها الحديث رقم ٤٣١ عون المعبود ١٠٣/٢ والنسائي في سننه الكبرى في كتاب مواقيت الصلاة باب كيف يقضى الفائت من الصلاة ٤٩٥/١ الحديث رقم ١٥٨٨ وابن ماجه في كتاب الصلاة من سننه باب من نام عن الصلاة أو نسيها شرح السندي ٣٨٣/١ الحديث رقم ٦٩٧ كلهم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ موصولاً إلا مالك بن أنس فمن رواية سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا ولفظه عند مسلم: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: عرسنا مع نبي الله ﷺ فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي ﷺ: «ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه شيطان» قال: ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين - وفي رواية: ثم صلى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة اهـ. ولم يذكر كل من مالك وأبي داود وابن ماجه في رواياتهم للحديث عن أبي هريرة صلاته ﷺ لركعتي الفجر قبل أن يصلي صلاة الصبح، والحديث أخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأماني ٣٠٣/٢ الحديث رقم ٢٠٨ ومسلم في كتاب المساجد من صحيحه: باب قضاء الصلاة الفائتة الحديث رقم ٣١١ إكمال المعلم ٦٧٢/٢ وأبو داود في كتاب الصلاة من سننه: باب من نام عن صلاة أو نسيها الحديث رقم ٤٣٣ عون المعبود ١٠٧/٢ كلهم من رواية أبي قتادة رضي الله عنه ولفظه عند أحمد عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ في سفر وقد أدركهم من التعب ما أدركهم من السير في الليل قال: فقال رسول الله ﷺ: لو عرسنا، فمال إلى شجرة فنزل، فقال: انظر هل ترى أحداً؟ قلت: هذا راكب، هذان راكبان، حتى بلغ سبعة فقال: احفظوا علينا صلاتنا فمنا فما أيقظنا إلا حرّ الشمس فانتبهنا فركب رسول الله ﷺ قسار وسرنا هنيهة ثم نزل فقال: أمعكم ماء؟ قال: قلت: نعم معي مية فيهما شيء من ماء. قال: انت بها فقال: مسوا منها مسوا منها، فتوضأ القوم وبقيت جرة فقال: ازدهر بها يا أبا قتادة، فإنه سيكون لها نأ، ثم أذن بلال وصلوا الركعتين قبل الفجر =

قال الشيخ أحمد:

من غلبته عينه عن فجره إلى طلوع الشمس جافي أمره
قولان في ركوعه للفجر وتركه وكلهم ذو أثر

قال الشيخ محمد العاقب:

ونائم عن صبحه لم يفق حتى بدت له ذكاً^(١) في الأفق
روى ابن وهب عن إمام طيبة يقدم الفجر على الرغبة

= ثم صلوا الفجر ثم ركب وركبنا فقال بعضهم لبعض: فرطنا في صلاتنا فقال رسول الله ﷺ: ما تقولون إن كان أمر دنياكم فشأنكم وإن كان أمر دينكم فإلي؟ قلنا: يا رسول الله فرطنا في صلاتنا فقال: لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلوها ومن الغد وقتها اهـ. وقصة نوم النبي ﷺ هو وأصحابه في سفر ولم يستيقظوا حتى طلعت الشمس فصلوا ركعتي الفجر قبل أن يصلوا صلاة الفجر أخرجها من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحمد والطبراني والبخاري ومن رواية أبي مخير الحبشي رضي الله عنه أحمد والطبراني، ومن رواية ابن عباس رضي الله عنهما أحمد والطبراني والبخاري وأبو يعلى ومن رواية عمران بن حصين رضي الله عنه أحمد والطبراني ومن رواية بلال رضي الله عنه الطبراني والبخاري ومن رواية عمرو بن أمية وجبير بن مطعم رضي الله عنهما الإمام أحمد انظر رواياتهم في بلوغ الأمان ٣٠٢/٢ فما بعدها ومجمع الزوائد ٣١٩/١ فما بعدها. وقوله في الحديث: ازدهر بها، يعني: احفظها أي بقية الماء.

(١) قول الشيخ محمد العاقب في النظم: حتى بدت له ذكاً في الأفق. ذكاً اسم الشمس قال ابن منظور في لسان العرب ٥١/٥: ذكاء بالضم اسم الشمس معرفة لا ينصرف ولا تدخلها الألف واللام، تقول هذه ذكاء طالعة وهي مشتقة من ذكّت النار تذكو ويقال للصبح ابن ذكاء، لأنه من ضوئها وأنشد:

فوردت قبل انبلاج الفجر وابن ذكاء كامن في كفر
وقال ثعلبة بن ضَعْبَر المازني يصف ظليماً ونعامة:

فتذكراً ثَقُلْاً رشيداً بعدما أَلَقْتَ ذكاءً يمينها في كافر

اهـ. وفي بعض نسخ النظم: حتى بدت له الذكاء بتعريف. كلمة ذكا وهو خطأ من الناسخين.

وعكس ذا الحكم رواه أشهب وابن زياد وكل مذهب

فرع: قال في الروضة: إذا سافر العبد بسفر سيده والمرأة بسفر زوجها والجنود بسفر أميره، ولم يعلموا قصدهم لم يرخص لهم في قصر الصلاة، فإن علموا أنهم ترووا القصر قصرُوا.

قال الشيخ أحمد:

والعبد والزوجة والجندي إن لم يعلموا قصد أميرهم إذن مسافة القصر لدى الرحيل لكنهم إن علموا قصر الأمير قال الشيخ محمد العاقب:

وسفر الجنود مع الأمير والجنود لا يدرون بالضمير لم يبح القصر لهم ومن درى بنية الأمير قصرأ قصرأ وذلك السبيل أيضاً يسلك بزوجة وما اليمين تملك

ومنها أيضاً قال في النوادر: قال سحنون^(١) في رجلين شك أحدهما في

(١) هو أبو سعيد عبد السلام الملقب سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني الفقيه الجليل العابد الورع الزاهد المتفق على فضله وإمامته، أخذ عن البهلول بن راشد وعلي بن زياد وأسد بن الفرات وابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وابن الماجشون ومطرف وأشهب وغيرهم من كبار أصحاب الإمام مالك كما أخذ عن سفيان بن عيينة وابن مهدي ومعن وغيرهم، وأخذ عنه علماء كبار منهم ابنه محمد وابن عبدوس وابن غالب وغيرهم كثير، انتهت إليه رئاسة العلم في زمنه ومدونته عليها المعول في المذهب، وكانت مؤلفة أصلاً على مذهب أبي حنيفة فنسخ أسد بن الفرات المسائل منها وقدم بها إلى المدينة ليسأل عنها الإمام مالك فألفاه قد توفي فأتى ابن القاسم وطلب منه ذلك فأعرض عنه أولاً فلم يزل يه حتى شرح الله صدره لما سأله فصار يسأله مسألة مسألة فما عنده فيه سماع من الإمام مالك قال: سمعته يقول كذا وكذا وما لم يكن عنده من مالك فيه سماع قال: لم أسمع منه فيه شيئاً وبلغني أنه =

ظُهر أمس وتحققه الآخر إن اقتدى الموقن بالشاك أعاد الموقن وبالعكس
أجزأهما اهـ. باختصار.

قال الشيخ أحمد:

وقاضيان لكهظر سبقا أحدهم شك وثان حققا
إن اقتدى الموقن منهما بمن شك أعاد ظهره مدى الزمن
والعكس صحت لهما عليه وذا النوادر عُزى إليه

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن تردد بظهر أمس زيد وعمرو عنده كالشمس
إن أم ذو اليقين ذا التزلزل صحت وإلا بطلت لأول

وعن ابن العربي هل تبطل الصلاة بإشارة الأبكم لأنها كالكلام أو لا؟
خلاف، وقال البرزلي: إذا قال العاطس الحمد لله فشمته مصلى آخر صحت
لهما لأنه ذكر.

قال فيه كذا وكذا حتى أكمل أسد بن قرات الأسدية على هذا النحو ثم ذهب بها إلى
بلادته تونس فطلبها منه سحنون فأبى لكنه استطاع الحصول على نسخة منها فنسخها
وذهب بها إلى ابن القاسم فقرأها عليه فرجع عن مسائل منها وكتب ابن القاسم إلى
أسد بن الفرات أن يصلح كتابه على ما في كتاب سحنون فلم يفعل فبلغ ذلك ابن
القاسم فدعا الله أن لا يبارك في كتاب أسد وكان ابن القاسم مجاب الدعوة فأجبت
دعوته تلك فلم يلتفت أحد إلى الأسدية وانكب الناس على مدونة سحنون وقام هو
أي سحنون بترتيبها على أبواب الفقه فرتبها إلا جزءاً واحداً مات قبل أن يرتبه، وقد
راوده ابن الأغلب عاماً كاملاً على أن يقبل القضاء فرفض أولاً وبعد إلحاحه عليه قبل
أن يتولاه لكنه اشترط أن لا يأخذ عليه أجراً وأن يمكنه الأمير ابن الأغلب من إنفاذ مَرَّ
القضاء عليه وعلى أهل بيته فقبل ابن الأغلب منه ما اشترطه وتولى القضاء فحمدت
سيرته فيه وقد توفي رحمه الله عام ٢٤٠ هـ ودفن بالقيروان.

وقال القرطبي^(١) في شرح مسلم: إن التشميت مفسد للصلاة اهـ.
باختصار من الحاشية أيضاً.

قال الشيخ أحمد:

والخلف في إشارة الأبكم هل تُبطل ما من الصلاة قد فعل
إن حمد العاطس في الصلاة صحت صلاته وخُلف يأتي
فيمن بها شمت من قد عطسا والقول بالصحة معه قد رسا

وسئل عن معنى البلد عند أهل البادية ما هو؟ فأجاب: بأن البلد عند البدوي موضع إقامته حقيقةً أو حكماً كمكان زوجة دخل بها، وإن كان المراد ما هو الفرق بين البلد والوطن في قول خليل فالجواب: أن لا فرق بينهما في المعنى وإنما يفرقون بين كلاميه خوف التكرار، لأن المراد بالدخول في قوله: ودخول بلده: دخوله راجعاً بدليل قوله: ورجع، وإن كان فيه التكرار مع قوله إلى محل البدء والمراد بالدخول في قوله: ودخول وطنه، حيث كان ماراً سواء كان المرور اختياراً أو بريح غالبية كما استظهره البناني تبعاً للحطاب وابن غازي^(٢) والسنهوري^(٣).

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي المعروف بابن المزين فقيه جليل من كبار علماء المالكية الذين برزوا في علوم الفقه والحديث والعربية وغير ذلك، أخذ عن مشايخ كبار منهم ابن ملجوم الأزدي ومحمد بن عبد الرحمن التجيبي، وعبد الله بن سليمان بن حوط الله وغيرهم، وأخذ عنه الحافظ أبو الحسن بن يحيى القرشي، وابن الأبار وأبو محمد الدماطي وغيرهم، له مؤلفات من أشهرها شرحه على صحيح مسلم المسمى المفهم، واختصاره للصحيحين، وولد عام ٥٧٨ هـ وتوفي رحمه الله عام ٦٢٦ هـ.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن حسن بن عطية السبتي المعروف بابن غازي عالم متفنن محقق متقن أخذ عن علماء أجلاء منهم القاضي عياض وابن سهل الخشني وغيرهما وأخذ عنه جماعة منهم أبو الحسن العزفي وابن محرز وغيرهما، وتوفي رحمه الله في نيف وستين وخمسمائة اهـ.

(٣) هو إما أبو الحسن علي بن عبد الله السنهوري العالم الكامل الفقيه المحدث الفاضل =

قال الشيخ أحمد:

والبلد الزوجة في البوادي أو موضع السكون في البلاد
وليس بينه وبين الوطن فرق يرى بل اتباً للمسكن
فرع مسألة: قال ابن رشد: في الطراز: إذا علم^(١) من إمامه أمراً لا
يرضى به يجوز له أن يأثم به ويقتدى برفعه وخفضه إلا أنه ينوي أن يصلي
لنفسه دون الإمام ويقرأ السورة من القصار لئلا يسبقه الإمام وتصح صلاته
ويحصل له فضل الجماعة، لأن المقصود باجتماعهم تزيين الإسلام اهـ.

= شيخ علماء المالكية في زمنه أخذ عن طاهر النويري والبساطي وأحمد البجاني
والسنياطي وغيرهم وأخذ عنه علماء أجلاء منهم أحمد زروق وأبو الحسن الشاذلي
والمنوفي والحطاب الكبير والتائي وغيرهم وله مؤلفات منها شرح على مختصر خليل،
وتعليق على التلقين لعبد الوهاب، وقد ولد عام ٨١٤ وتوفي رحمه الله عام ٨٨٩ هـ.
وإما أبو النجاة سالم بن محمد السهوري الإمام الكبير عالم مصر ومفتيها ومحدثها
خاتمة الحفاظ بها جمع الله له ما تفرق عند غيره أخذ عن شمس الدين البنوفري وناصر
الدين اللقاني ونجم الدين الغبطيني وغيرهم وأخذ عنه علماء كبار منهم برهان الدين
اللقاني ونور الدين الأجهوري، وشمس الدين البابلي وغيرهم، وله مؤلفات نافعة منها
شرح على مختصر خليل ورسالة في ليلة النصف من شعبان وتوفي رحمه الله عام
١٠١٥ هـ.

(١) هذه الفتوى لم ينظمها أي من الناظمين رغم أن الحاجة ماسة إليها في هذا الزمن الذي
ساءت فيه أحوال كثير من أئمة المساجد واحتاج الناس فيه إلى الحكم المذكور في هذه
الفتوى.

فتاوى الزكاة

وسئل قدس الله روحه عن عدم سقوط زكاة الفطر هل بمضي زمنها أو مطلقاً؟ فأجاب: بما نصه أما عدم سقوط زكاة الفطر فمداره على وجوبها وترتيبها في الذمة بأن كان واجداً لها وقت الوجوب وأما غير الواجد لها وقت الوجوب فهي ساقطة عنه حالاً ومالاً، لكن يندب له الإخراج إذا زال الفقر يومها لا بعده، ومن عنده يومها ما يشتريها به لكن لم يجد ما يخرج فيها من معشر أو غيره من المقتات فكالفقير بناء على أن المعدوم حساً كالمعدوم شرعاً.

قال خليل: ودفعها لزوال فقر أو رق يومه مفهومه أنه لا يندب بعد زوال المانع بعد يومه، ومنطوقة أنه مندوب يومه لا واجب، قال في المدونة، وإن أخرها الواجد فعليه قضاؤها لماضي السنين اهـ.

ظاهرها الذي هو كالنص الصريح أن غير الواجد لا يطلب منه قضاؤها وسواء أخر الواجد عمداً أو سهواً، ويدل على ما سمعت كلام مختصر الوقار: ومن فرط فيها سنين وهو واجد لها أخرجها عما فرط فيه من السنين الخ. وقوله: وهو واجد لها تفسير للتفريط بدليل اقتصار المدونة عليه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما زكاة الفطر فالتقضا يجب	على الذي في يومها بها طلب
لكنه فرط في الإخراج	مع وجودها وذي احتياج
وغير ذا تسقط عنه مطلقاً	كمن بها في يومها لن يرزقا

ولو ملّا لم يجد معشرا أو غيره ممّا اقتبأته جرى
لكنه إن زال فقره ندب إخراجها في يومها ولم يجب

وأجاب: عن التوكيل على قبض الزكاة بأنه جائز إذا كان المدفوع له دون
مسافة القصر، لأن ما دونها في حكم البلد الواحد، فإن كان على مسافته
فالظاهر إجراؤه على التفاصيل الخيلية، فإن كان أعدم فأكثرها له أو دون في
الاحتياج لم تجزيء أو مثلهم فإنه غير جائز ابتداء لكن يجزىء بعد الوقوع ولا
فرق في الحالات الثلاث بين نقلها بوكيل أم لا، لعدم تفريق خليل وغيره في
النقل بين أن يكون بوكيل من الدافع أو القابض أم لا، وإسقاط القيد يوزن
بالعموم، ولوجوب حمل اللفظ على إطلاقه دون البحث عن القيد لكن إن ظهر
قيد عمل به، وكذلك كل مخالف للظاهر لا يلتفت عليه حتى يظهر، وفي
مراقي السعود:

كذلك ما قابل ذا اعتلال من التأصل والاستقلال

وقد ذكر الشريف^(١) حمى الله التيشيتي أن أخذ الوكيل لها لمؤكل على

(١) هو الشريف الحاج حمى الله بن أحمد بن الإمام أحمد التيشيتي العالم الشهير المعروف
بالإتقان والتحرير أخذ عن خاله الشريفين العالمين الفاضلين أحمد ومحمد ابني فاضل
وغيرهما وأخذ عنه خلق لا يحصى وقد رد هو وابن اغبد على الخرشبي مسائل كثيرة
في شرحه على مختصر خليل انظر الجزء الثقافي من موسوعة المختار بن حامد
ص ١٢ فقد ذكر بعض تلك المسائل، وترجم له البرتيلي في فتح الشكور وأثنى عليه.
وقد ولد عام ١١٠٧ هـ وتوفي رحمه الله عام ١١٦٩ هـ.

ونص فتوى الشريف حمى الله المشار إليها هنا - كما في مجموع النوازل للعلامة عبد
الرحمن بن باب بن أحمد المحجوبي الولاتي هو: وسئل عن جمع زكاته حباً أو
غيره لفقير غائب خارج عن محل الزكاة مسافة القصر مع حضور غيره من مصرفها هل
هذا كنقلها أم لا؟

فأجاب: إن احتال في إيصالها للفقير المذكور من غير أن يأتي لمحل الزكاة كان ناقلاً
لها فإن كان دون مساكين البلد في الاحتياج لم تجزه وإلا أجزأته وإن كان إنما أتاه =

مسافة القصر من باب النقل فلا يجزىء كما للسيوري، ويجزىء عند البرزلي اهـ. ومقتضى القاعدة وهي: هل يد الوكيل كيد الموكل أم لا؟ عدم إجزاء أخذ الوكيل لموكل على مسافة القصر إذا كان أدون في الاحتياج، لأننا إن جعلنا يد الوكيل كيد الموكل كان مقتضاه عدم الإجزاء لأن يد الموكل لا تأخذها والحالة هذه، وإن قلنا ليست كهي فأحرى لأن يد الوكيل حينئذ فضولي.

قال الشيخ أحمد:

ومن على قبض زكاة وكلا	سواء فالحكم أتى مفصلاً
إن كان من له الزكاة تدفع	دون مسافة فإذا لا يمنع
منها وإن على مسافة يرى	جرت هنالك على ما ظهرا
من التفاصيل لشيخنا خليل	ولم يفرق هاهنا بين الوكيل
من دافع أو قابض أم لا وإذا	يؤذن بالعموم فافهمه إذا

قال الشيخ محمد العاقب:

الغائب من بلده ودفعها إليه فكنقلها على ما أفتى به السيوري والغبريني وليس من نقلها على ما أفتى به البرزلي. ومثل عن حكم توكيل الفقير وكيلًا يحوز له الزكاة من ربها في غير بلد الفقير هل حكمه النقل فينظر فيما بين الفقير والمال وره فإن بلغ مسافة القصر فأكثر لا تجزىء إن كان دونه المنقول عنه في الاحتياج وإن نقص أجزاء، أم لا؟ فأجاب: التوكيل عليها لا يخرجها عن حكم النقل وما زعمه بعض الطلبة من كون إعطائها لوكيل الفقير ليس من باب النقل غير صحيح والذي اختلف فيه: إذا أتى الفقير بنفسه إلى رب المال من مسافة القصر فأكثر ودفعها إليه اهـ.

ولا يخفى عليك أن ما نسبته العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في هذه الفتوى إلى الشريف حمى الله من كون الخلاف بين السيوري والبرزلي يجري في دفع الزكاة لوكيل الفقير البعيد على مسافة القصر فأكثر مخالف لفتوى الشريف حمى الله التي مرت بك لأن الشريف حمى الله جزم في فتواه بأن الخلاف بين السيوري والبرزلي إنما يجري في إتيان الفقير من مسافة القصر إلى رب المال ليدفع له الزكاة لا في دفعها لوكيله ويشهد لذلك كلام الرهوني في المسألة فانظره في ٣٢٣/٢.

ومن له نقل الزكاة يحظر حسب ما ذكره المختصر
توكيله ومشيه بالقدم لأخذها كنفها المحرم
والبرزلي ذو الذكا والعقل أخرجه من حكم باب النقل

وسئل هل يعد في البلغة الكافية في العام العقار والعبيد، فأجاب بما
نصه: إن العبد والمسكن والمركوب المحتاج إليها لا تعد في البلغة الكافية إذا
لم يكن في ثمنها فضل، فإن كان فيه فضل بأن تباع ويشتري من ثمنها دار أو
عبد أو فرس يليق به ويفضل شيء حسب الفاضل من الكافية، فإن كان لا
يحتاج إليها حسبت من الكافية، انظر بسط ذلك في شرح الحطاب عند قوله:
وملك نصاباً، ومحل عد العقار والعبيد من الكافية إذا كان فيهما نفقته ونفقة
عياله وكسوتهم بيع أو إجارة أو اغتلال أما إذا كانت قيمة ما ذكر كفاية سنة
لكن تعذر الإنفاق منه والكسوة بوجه من الوجوه فلا يعدان في كفاية سنة كما
يرشد إليه قوله، وعدم كفاية بقليل أو إنفاق أو صنعة، إذ المدار على كفاية سنة
وما ذكر ضرب مثل، مع أن خيلاً يحافظ كثيراً على رسوم المدونة أي
الفاظها، وألفاظها واردة على طبق السؤال، وأما الكتب فعلى القول بمنع بيعها
وكذا على الكراهة لا تحسب من الكافية، أعني كتب الفقه، وعلى الجواز فإن
كانت كتبه على قدر فهمه وقابليته لم تحسب وإلا حسبت، وتحسب كتب
التاريخ دون تفصيل وكذا كتب الطب، إن كان في البلد طبيب غيره وإلا لم
تحسب، انظر الحطاب أيضاً في الموضع المذكور فقد نقل الإطلاق في عد
كتب النحو والأدب في كفاية السنة دون تفصيل وفصل في كتب الطب كما
رأيت وكتب الأدب: النحو واللغة والبيان في الاصطلاح القديم. والأدب اليوم
عند أهل المغرب الشعر وما يتعلق به ففي كلامه على الاصطلاح القديم عطف
العام على الخاص وعلى الأخير من عطف المبين، إلا أن إطلاقه في كتب
النحو واللغة والبيان مع تفصيله في كتب الطب مشكل لأن معرفة علم الطب
وعلم النحو واللغة والبيان والعروض وغيرها من علوم الشرع فرض كفاية لقول

خليل كالقيام بعلوم الشرع، وقال السنوسي^(١) إن الجهل بلسان العربية وقواعد البيان والمنطق من أصول الكفر، وكل فرض للكفاية يصير فرض عين إذا انفرد من يصلح للقيام به كما ذكرناه في نشر البنود على مراقبي السعود بل الصواب عندي تسوية سائر فروض الكفاية عند الانفراد لتعينها حيثنذر بل علوم الأدب أولى من علوم الطب لأنها لإصلاح الدين، إذ لا يفهم كلام الله تعالى وكلام رسوله إلا بها، وعلى قدر رسوخ المرء فيها رسوخه في الفقه وكذا عند تعدد من يقوم بها لتصريح قوم من الأصوليين بتفضيل ذي الكفاية فرضاً كان أو ندباً على ذي العين كذلك ولم يصرح أحد بالعكس بل إنما يفهم من كلام الشافعي تفضيل ذي العين على ذي الكفاية أو تساويهما، وكلامه هو قوله: إن قطع طواف الفرض لصلاة الجنابة مكروه لأنه لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية، وهذا التعليل يصدق بتفضيل ذي العين عليه أو تساويهما إذ لا يحسن قطع الشيء لمساويه إذ لا مزية له عليه قاله العبادي^(٢) في الآيات البيّنات، فالصواب عندي أن يقال في سائر كتب

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف الحسني السنوسي التلمساني العالم العامل الصالح الزاهد الفقيه المتكلم شيخ العباد والزهاد عالم الصلحاء وصالح العلماء أخذ عن أئمة كبار منهم أبوه وأخوه لأمه علي التالوتي والولي ابركان وأبو زيد الثعالبي والولي إبراهيم التازي والقلصادي وغيرهم وأخذ عنه خلق لا يحصى كثرة منهم الماللي وأبو القاسم الزواوي وابن أبي مدين والشيخ زروق وغيرهم، وله مؤلفات كثيرة تشهد له بسعة العلم وحسن التحرير والتحقيق وخصوصاً في علم الكلام الذي بلغ فيه الغاية القصوى ومن مؤلفاته فيه العقيدة الكبرى وشرحها، والعقيدة الصغرى وشرحها ومن مؤلفاته: شرح على لامية الجزيري، وشرح على الحوفية، والمقدمات، وشرحها، وشرح أسماء الله الحسنى، ومختصر في المنطق وشرحه، وشرح على صحيح البخاري لم يكمل وتعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي، وغير ذلك. وألف تلميذه الماللي كتاباً خاصاً في ترجمته. وقد توفي رحمه الله عام ٨٩٥ هـ.

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري الشافعي الأزهري العالم الفقيه الأصولي من مؤلفاته الآيات البيّنات وهو حاشية على شرح المحلى لجمع الجوامع للسبكي وشرح على ورقات إمام الحرمين، وحاشية على شرح المنهج وغير ذلك، وكانت وفاته رحمه الله عام ٩٩٢ هـ وقبل عام ٩٩٤ هـ.

علوم فروض الكفاية ما قيل في كتب الفقه من التقييد بكون كتبه على قدر فهمه وقابليته وقد أشرنا إلى العلوم التي معرفتها فرض كفاية في مراقبي السعود بقولنا:

حفظ علوم الشرع مثل الأدب والطب والمنطق في المنتخب

وعلم الشرع: هي ما زاد على فرض العين من تفسير وحديث وفقه وما كان وسيلة لها كعلوم الأدب وهي اللغة والنحو والتصريف والبيان والعروض والطب وكذا المنطق عند بعضهم وحفظها يكون بتعلمها وتعليمها والتأليف فيها ونسخ دواوينها اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والعبد والمسكن والمركوب إن	كان لها يحتاج في ذاك الزمن
فهي لا تعد في الكفاية	لما بهذي من وجود الغاية
لكن إذا وجد فضل في الثمن	بأن يبيعهم ويشتري من
ثمتهم من ذاك ما يحتاج له	مما به يليق عُدَّ فضله
أما العقار والعييد فمحل	عدهما من الكفاية مثل
إن كان فيهما انتفاع للعيال	بيع أو إجارة أو اغتلال
وحيث لا فلا لعهدها سبيل	وذلك يرشد له نص خليل
وبيع كتب الفقه قيل يمنع	وقيل يكره وقيل يشرع
لذا لا تعد في الكفاية	إن قيل بالمنع أو الكراهة
وحيث قيل بجوازه فلا	تدخل في ذلك إن كانت على
مقدار فهمه وقابليته	وحيث لا أدخلها في عدته
كذا سواها في جميع الكتب	ككتب النحو وكتب الأدب
وكتب الطب كذا إن وجد	من يعرف الطب سواه في البلد
لكن ذا القيد يعلم الطب لا	يختص عند من له تأملا
بل ذاك جار في جميع ذي الكتب	لأنها على الكفاية تجب

ولكن الصواب أن تجرى على ما كان في الفقه له تحصلاً

قال الشيخ محمد العاقب:

وفاضل عن مسكن وما رُكب وخادم في بُلغة العام حسب
وغير محتاج إليه يُحسب ومن سوى الفقه تعدّ الكتب

وسئل عمن إبله كلها جُرب هل يدفع الزكاة من الجرب أو من القيمة إذا
تعذر عليه شراء سن الزكاة؟ فأجاب: بأن الجرب الخفيف لا يمنع من الإجزاء
في الزكاة إذا قلنا إن عيوب الزكاة هي التي تمنع من الإجزاء في الضحية
والجرب الخفيف لا يمنع في الضحية لمفهوم قول خليل: ويُن مرض وجرب،
وإذا قلنا إن العيب الذي يمنع من الإجزاء في الزكاة هو عيب البيع المشار إليه
بقوله: وبما العادة السلامة منه، كان الجرب مانعاً من الإجزاء فيها، وكذلك ما
كان جرباً بيناً أي كثيراً وحينئذ لا فرق بين دفع الجرب والقيمة لأن دفعها حينئذ
من باب القيمة والقيمة لا فرق فيها بين العين وغيرها وما ذكر فيها الأجهوري
من التفصيل قال ابن فرحون^(١): إنه لم يجده لغيره، وأقره البناي فليدفع
المتصدق أي ذلك شاء عند التعذر.

قال الشيخ أحمد:

والجرب الخفيف ليس يمنع الإجزاء في الزكاة حيث تدفع

(١) قوله: قال ابن فرحون إنه لم يجده كذا في جميع النسخ التي في يدي وأظنه من تصحيف
الناسخين لأن علياً الأجهوري الذي وقع الاعتراض على كلامه مولود عام ٩٢٧ هـ وقد
ترقى عام ١٠٦٦ هـ وهو متأخر عن عصر كل من علي بن محمد بن القاسم بن فرحون
المتوفى عام ٧٤٩ هـ وابنه برهان الدين إبراهيم المتوفى عام ٧٩٩ هـ وأخيه عبد الله بن
محمد بن القاسم المتوفى عام ٧٦٩ هـ وحفيد الأول محمد بن إبراهيم صاحب المسائل
الملقوطة، ولأن البناي إنما نسب اعتراض الكلام على الأجهوري إلى أبي علي وظاهر
كلام عيش في شرحه على مختصر خليل أنه أي علي هذا هو المسناوي.

إن كان عيها كعيب الأضحية وحيث كان كالمبيع فهيها
لم تجزّه إلا إذا ما انعدما ما كان من عيب المبيع سلما
فعند ذا تدخل في الإجزاء ما كان في القيمة فيها جاء

قال الشيخ محمد العاقب:

ويمنع الإجزاء من داء الجرب بينه وحكم ما خفّ اضطرب
فإن بالأضحى قسته لن يمنعا إجزاءها وبالمبيع منعاً

وسئل عن فقير طلب من شخص أن يؤدي عنه زكاة فطره، فأخذ
الشخص زكاة نفسه ونوى دفعها للفقير غائباً، ثم دفعها عن الفقير هل توكيله
على الدفع توكيلٌ على الأخذ فتجزئهما أو لا تجزىء إلا الفقير؟ فأجاب: بأن
الظاهر إجزاءها عنهما لأن المدفوع عنه حصل منه القبول أولاً مع وجود نية
النيابة ولذلك أجزأت الدافع.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل له فقير أد عني زكاة الفطر ليست عندي
فأخرج المأمور عن من أمره فطرة نفسه بها قد فطره
تجزئهما معاً على ما ذكرنا إذ القبول من فقير صدرا

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل أد زكاة الفطر عني فإنني آخذ بالفقر
فساعد الثاني بدفع فطرته لذاك ثمّ عنه لا يحضرته
قال ولكن قاله مستظهِرا تجزىء من غاب ومن قد حضرا

وسئل عمن وجد زرعاً أو ثمرأ نبت بفلاة من الأرض لم يحرثه أحد بل
سقط من الناس عند الكيل أو غيره فتبت أو حرثه إنسان لكن تركه بالكلية
بحيث ساغ لمن وجده أخذه لأن كلّ ما تركه صاحبه بالكلية حلّ لواجده، قال
صاحب العمليات: وكلّ ما خلّي عنه هكذا...

هل الزكاة واجبة فيه أم لا؟ فأجاب: بأن الزكاة واجبة فيه إن حازه واجده قبل وجوب الزكاة فيه بإفراك أو طيب وإن حازه وتملكه بعد الوجوب فلا زكاة فيه قال ابن الحاجب^(١): ولا زكاة في العنب الجميلي قال شارحه يعني الذي لا ملك لأحد عليه، فإذا جمع منه رجل خمسة أوسق فلا زكاة عليه لأن وقت الوجوب - وهو حين طيبه - لم يكن على ملك أحد فمضى وقت الوجوب ولم يجب على أحد فيه شيء اهـ. ثم قال ابن الحاجب: إلا أن يكون محروزاً فتجب فيه الزكاة في المستقبل لأنه إذ ذاك ملكه ومن التقط زرعاً أو سنبلًا بقي بعد حصاد الزرع أو درسه فهو حلال عليه، ولا زكاة عليه فيه إن تركه ربه بنية عدم الرجوع، وإلا فهو لثاركة وزكى ما ينوبه بالثحري قاله في الدرر المكنون.

قال الشيخ أحمد:

وكان لم يزرع لدى النبات	والزرع إن وجد في فلاة
فجاءه آخر ثم ملكه	أو كان من زرعه قد تركه
فما به من الزكاة تركا	إن كان ملكه له قد أفركا
أفرك فالواجب فيه لزما	وإن يكن أخذه من قبل ما
مكان درس الزرع أو ما حُصدا	وكل من لقط زرعاً وجدا
بعدم العود له قد تركه	حل له إن كان من قد ملكه

(١) هو أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المصري الدمشقي العالم الجليل الفقيه الأصولي المتكلم النظار أحد كبار العلماء المتبحرين المشهورين بالتحريرو وسعة العلم المقرون بالعمل أخذ عن أبي الحسن الأبياري والشاطبي والشاذلي وغيرهم وأخذ عنه علماء أجلاء منهم شهاب الدين القرافي وناصر الدين بن المنير وأبو علي الزواوي وغيرهم وله مؤلفات انتشر صيتها في بلاد الإسلام وأقبل عليها الخاص والعام منها مختصره الفرعي ومختصره الأصلي والأول في علمي الأصول، والكافية في النحو والشافية في التصريف، والأمال في النحو وجمال العرب في علم الأدب وغير ذلك. وكانت ولادته عام ٥٧٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٦٤٦ هـ.

ولم تجب فيه الزكاة إن حصل
لكن على الأول إن كان ذهب
مقدارها على الذي له انتقل
بنية الرجوع ما فيه وجب

قال الشيخ محمد العاقب:

وواجب زرعاً بغير حرث
إن حازه قبل الوجوب وجبت
ولا يزكى ساقط الحصاد
وما بنية المعاد زكياً
وكل ما ترك بالكلية
أو كان متروكاً كتارك الإرث
زكاته وبَعْدُ عنه وجبت
إن لم يكن بنية المعاد
بقدر ما ينوبه تحريماً
فحكمه للواجد الحلية

وسئل هل يجوز تأخير الزكاة عن وقتها أم لا؟ فأجاب: بأن تأخيرها لا
يجوز لمن يتمكن من إخراجها عند وقت الوجوب الذي هو الحول بأكثر من
يومين بناء على أن إمكان الإخراج شرط وجوب فلا تجب ما لم يتمكن من
أدائها أو شرط أداء فتجب بحلول الحول ولو لم يتمكن، ويدل على عدم جواز
تأخيرها قول خليل: وقدم ليصل عند الحول.

قال الشيخ أحمد:

تأخيرك الزكاة مع إمكان
لكنه مع عدم الإمكان
وذاك مبني على ما وردا
إخراجها أكثره يومان
قد جاء في تأخيرها قولان
من كونه شرط وجوب أو أدا

وسئل عمن لم تكن عنده سن الزكاة ولم يجدها إلا بالغلاء الذي يجحف
به هل يجوز تأخيرها إن لم يجدها بثمن المثل أو يجب شراؤها ولو بأضعاف
القيمة؟ فأجاب: بأن المسألة مقيسة على شراء الماء للوضوء فلا يلزم إلا بالثمن
المعتاد أو ما يزيد عليه بالثلث وإلا كانت معدومة شرعاً والمعدوم شرعاً
كالمعدوم حساً والأولى عندي أن يتنقل للقيمة إن لم يرها في نحو ثلاثة أيام.

قال الشيخ أحمد:

وإن يزد ثمنها أكثر من
فذاك في الأصح عندي حكمه
إن لم يجد ما كان ذا انعدام
قال الشيخ محمد العاقب:

ويأخذ الواجب في الزكاة من
فإن بدا لم يلف عين الواجب
فقلده بزيده ثلث الثمن
فما سوى القيمة غير واجب

وسئل عمن وجبت عليه شاة في زكاة الإبل هل المعتبر في قولهم من
جل غنم أهل البلد غنم المزكي ولو خالف ما قاربه من أهل البلدان كأهل
تشت الذين جل غنمهم المعز وغنم ما سواهم من البادية ضأن أو المعتبر غنم
ما قاربهم لأنهم في حكم التبعة؟ فأجاب: بأن المعتبر جل غنم بلد المزكي
نفسه، إلا أن تعدل الغنم به فيعتبر جل غنم أقرب بلد إليه وكتب المذهب
طافحة أي مملوءة بذلك ومصرحة به اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن تجب عليه شاة في الإبل
ما كان م الغنم في المكان
إلا إذا لم تك ثم فنظر
قال الشيخ محمد العاقب:

واعتبروا في الشاة مهما تكن
وإن تك الغنم في ذا البلد
زكاة إبل جل ما في الموطن
معدومة فما بأدنى بلد

وسئل عن الصغيرة في قول خليل لا الصغيرة هل المراد بالصغيرة صغيرة

السن أو القدر أو هما معاً؟ فأجاب: بأن مراده صغيرة السن فقط، كما يفهم من كلام الشروح ومن قوله: ولزم الوسط ولو انفرد الخيار أو الشرار لأنها إذا كانت صغيرة الحجم مع بلوغها السن كانت رديئة من الشرار والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وبالغ السن بلا مقدار فذاك قد عدّ من الشرار

وأجاب: عن حي أتاها الفطر وقوتهم اللبن إلا أنه لا يفضل عن قوت يومهم شيء ولا يوجد شيء من المعشرات بيع ولا غيره بأنه لا تجب عليهم يومهم زكاة الفطر من اللحم في الحال، لأنه ليس غالب قوتهم في رمضان أو في العام كله على القولين، ولا يجب عليهم قضاؤها في المستقبل لعدم وجوبها عليهم في يوم الفطر بل الواجب عليهم أن يذبحوا أو ينحروا من مواشيهم ويخرجوا الفطرة من اللبن وقد فعلناه مراراً.

قال الشيخ أحمد:

ومن يكن جميع قوته اللبن	وجاءه الفطر بذلك الزمن
ولم يجد معشراً يشرى ولن	يفضل ما منه تخرج إذن
فحكمه النحر للاقتيات	ويخرج اللبن في الزكاة
ولم يخرجها من اللحوم	إذ اقتياتها من المعدوم

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن لديهم لبن لا يفضل	عن قوتهم وما لديهم مأكّل
تعيّن اللبن للإعطاء	في فطرهم والنحر للغذاء

وأجاب: بأن ما يخرج في زكاة الفطر على ثلاثة أقسام قسم يخرج سواء كان جل عيش البلد أم لا، بأن كان نادراً في العيش أو لم يكن عيشاً أصلاً مع وجوده أو عدمه أصلاً وهو القمح والشعير والسلت فهذه فيما بينها يجزىء

الأعلى عن الأدنى ولا عكس وقسم لا يخرج إلا عن نفسه وهو باقي المعشرات إذا كان جل عيش أهل البلد في رمضان وقسم المشهور فيه أنه يخرج عن نفسه فقط وهو غير المعشرات وعلى المشهور. قال الشيباني: إنه يخرج مقدار عيش الصاع واستظهره الخطاب، وقال البرزلي: يخرج كيل الصاع واستبعده ابن ناجي معللاً بأن اللحم واللبن ونحوهما لا يعرف فيهما كيل، قلت: الصواب ما للبرزلي لأنه ظاهر كلام خليل لأنه قال: يجب بالسنة صاع ثم قال: إلا أن يُقتات غيره فيجب فيه الصاع إذ الأصل إبقاء ما كان على ما كان عليه ولأن النبي ﷺ فرض^(١) صاعاً فمن قال بمسد الصاع في غير المعشرات حاملاً الصاع في كلام الشارع على مجازه قلنا له: المجاز لا بدّ فيه من قرينة تصرف عن الحقيقة إليه، ولا قرينة هنا، فيجب حمله على حقيقته كما هو مقرر في

(١) قوله: ولأن النبي ﷺ فرض صاعاً يشير بذلك إلى حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمانى ١٣٤/٩ الحديث رقم ١٨٣ والبخاري في كتاب الزكاة من صحيحه: باب فرض صدقة الفطر الحديث رقم ١٥٠٣ فتح الباري ٣/٤٣٠ ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة: باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير الحديث رقم ٩٨٤ إكمال المعلم ٤٧٦/٣ ومالك في الموطأ في كتاب الزكاة: باب مكيلة زكاة الفطر الحديث رقم ٦٣٢ شرح الزرقاني ٢/٢٠٧ وأبو داود في كتاب الزكاة من سننه: باب كم يؤدي في صدقة الفطر الحديث رقم ١٥٩٦ عون المعبود ٥/٥ والنسائي في سننه الصغرى في كتاب الزكاة: باب فرض زكاة رمضان شرح السيوطي ٣/٤٧ وفي سننه الكبرى: كتاب الزكاة: باب فرض زكاة رمضان والأبواب التي بعده ٢/٢٤ فما بعدها الحديث رقم ٢٢٧٩ فما بعده والترمذي في أبواب الزكاة من سننه: باب ما جاء في صدقة الفطر الحديث رقم ٦٧٠ تحفة الأحوذى ٣/٢٨٢ وابن ماجه في كتاب الزكاة من سننه: باب صدقة الفطر الحديث رقم ١٨٢٦ شرح السندي ٢/٣٩٤ والدارمي في سننه في كتاب الزكاة ٢/٣٩٢ والبيهقي في كتاب الزكاة من سننه الصغرى: باب زكاة الفطر ٢/٦٣ الحديث رقم ١٢٢٥ وفي سننه الكبرى ٤/١٦١ كلهم من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة» هذا لفظه عند البخاري وهو عند الآخرين ينحوه.

الأصول. ويؤيد أيضاً قول البرزلي قياس الاستقراء فتقول استقرأنا ما تخرج منه
زكاة الفطر في عصر رسول الله ﷺ فوجدناه مكيال الصاع، فتقيس عليه غيره
والاستقراء حجة وقد قلت في مراقي السعود:

فإن يعم غير ذي الشقاق فهو حجة بالاتفاق
وهو في البعض إلى الظن انتسب يسمى لحوق الفرد بالذي غلب

وترجح المصالح المرسله أيضاً ما قاله البرزلي لأن مسد الصاع من غير
المعشرات يشق إخراجه أو يعسر على كثير من الناس والضرورة يعمل من
أجلها بالقول الضعيف فضلاً عن المشهور، وكيفية إخراج الصاع من اللبن: أن
يكال صاع بالقمح ويجعل في إناء ويصب اللبن فيه إلى حيث بلغ القمح مثلاً
وكون غير الثلاثة من المعشرات لا يخرج عن نفسه إذا كان غالب العيش، إنما
هو فيما بين بقية المعشرات، أما إذا كان غالب القوت في رمضان غير
المعشرات كاللبن مثلاً، فإن أخرج من المعشرات أجزاء بل قال الحطاب: إنه
يجب الإخراج من المعشرات إذا وجدت، وإن كان غالب قوته من غير
المعشرات ومحل إعطاء غير المعشرات عنده إذا لم يوجد المعشر، لكن ما قاله
الحطاب تبع فيه التوضيح والتوضيح قاله بحثاً لا نقلاً، وهو خلاف المنقول بل
الموجود في النقل أجزاء غير المعشرات إذا غلب اقتياته ولو وجد المعشر كما
هو ظاهر قول خليل: إلا أن يقتات غيره.

قال الشيخ أحمد:

وما تخرج الزكاة منه	إلى ثلاثة فقسمه
قسم يؤدي منه من وجده	جل معيشة له أم لا وهو
القمح والشعير والسلت ولا	يجزى الأدنى منه عما قد علا
والثاني منه تخرج الزكاة	إن كان جُل ما به يُقتات
وهو باقي العشرة المعهودة	وحيث كانت عندهم موجودة

وغالب القوت سواها اختلفوا
 أو لا وحيث لم يكن قوتا فلا
 وقيل يعتبر قوت رمضان
 واللحم واللبن إن يقتاتا
 مقدار صاع للشبيبي والمكيل
 كون اللحوم لا تكال والصواب
 واستصوب المفتي مقال البرزلي
 وذلك من قول الرسول قد ظهر
 وحمله على الحقيقة أحق
 وهي لا تصرف أيضاً للمجاز
 وذا الذي في البرزلي جاء
 وهو حجة وفي ذاك يقول
 فإن يعم غير ذي الشقاق
 وهو في البعض إلى الظن انتسب
 وقال أيضاً إن ما قد رجَّحه
 لأن إخراج مسدَّه عسير
 وما رأينا من ضعيف في الضرر
 وإن ترد كيفية المكيل
 فكله بالزرع وضعه في إنا
 حتى تراه لمكان الزرع

قال الشيخ محمد العاقب:

والصاع من لحمٍ ورِشْلٍ ينجلي
 وللشبيبي هنا المسدُّ
 فيفرغ الحبُّ لدى من قال به

هل تخرجن منه على ما وصفوا
 يجرىء قولاً واحداً قد نقلا
 دون اقتبائه بسائر الزمان
 فمنهما إن تخرج الزكاة
 للبرزلي واستبعده من قبيل
 قول الشبيبي كما قال الخطاب
 إذ هو من قول خليل الجلي
 يجب بالسنة صاع الخبر
 منه على المجاز في الذي سبق
 من غير ما قرينة بها تحاز
 أيده قياس الاستقراء
 بيتين من نظامه على الأصول
 فهو حجة بالاتفاق
 يسمى لحوق الفرد بالذي غلب
 البرزلي أي دنة المصلحة
 مع المشقة على خلق كثير
 نتبعه لا سيما إن اشتهر
 لصاعنا من ذلك القبيل
 ثان وأفرغه وصُبَّ اللبن
 بلغ فالصاع كذا في الشرع

فيه اعتبار الكيل عند البرزلي
 معتبر والأول الأسدُّ
 في قدح ولبن في قالبه

وسئل عمن وجبت عليه زكاة أو يمين وتأخر أدائها حتى صار الغني حين الوجوب فقيراً هل يعطى منها أم لا؟ فأجاب: بأنه يعطى منها لأنه حين الأخذ فقير وهو المعتبر كما هو ظاهر إطلاقات النصوص.

قال الشيخ أحمد:

من آخر الزكاة حتى افتقرا من كان عند الحول من أهل الثرا
جاز له الأخذ ولا يبالي بماله كان من الأموال

قال الشيخ محمد العاقب:

من مدَّ للزكاة بالفقر يدا ففقره معتبر يوم الأدا

وأجاب: بأن الغنى المحرَّم لأخذ الزكاة، فالقول فيه ما قاله السنيهوري وغيره بأنه كفاية السنة وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس من كثرة عيال ورفعة وخصب وضدها، وكثير من مسائل المذهب يظن تحويلها عن الجهالة وهيئات وكلاء، بل هي مبنية على العرف الذي هو أحد الأصول الأربعة التي مدار الفقه عليها قال السيكي: والعادة محكمة، وقد قلت في مراقي السعود:

قد أسس الفقه على رفع الضرر وأن ما يشق يجلب الوطر
ونفي رفع القطع بالشك وأن يحكم العرف وزاد من فطن
كون الأمور تبع المقاصد مع تكلف يعض وارد

لكن الأقرب عندي فيمن عنده أربعون ناقة ثمينة أنه غني إذ في حديثه ﷺ: «إن المال من الأربعين إلى الستين وويل لأهل المئين إلا من أفقر ظهرها ومنح درهما وأطعم لحمها»^(١) أو كما قال ذكره الشامي في سيرته، ولم

(١) هذا الحديث رواه البزار في مسنده من رواية الحسن مرسلًا كما في مجمع الزوائد للهيتمي ٢٤٢/١٠، ولفظه: «وعن الحسن أن قيس بن عاصم لما قدم على رسول الله ﷺ قال: هذا سيد أهل الوبر، فقلت: يا رسول الله ما المال الذي لا يكون علي فيه =

يقيد بكثرة العيال من غيره، لكن يحتمل عندي ذلك لكثرة البركة في ذلك الزمان بكثرة العدل والصلاح، إذ كل زمان قبل زمان أكثر بركة لكثرة العدل والصلاح.

قال الشيخ أحمد:

أما الغنى المانع من أخذ الزكاة	فما عن السنهوري في ذاك رواه
وغيره وهو كفاية السنة	وكثرة اختلاف ذاك بينه
بكثرة العيال والرفعة مع	خصب مكانه وضد ذا جمع
وذا الغنى رام لنا تبينه	بأربعين ناقة ثمينه

تبعة من ضيف أو عيال وإن كثروا؟ قال: نعم المال الأربعون وإن كثرت فستون ويل لأصحاب المئين يقول ذلك ثلاثاً إلا من أعطى في رسلها ونجدتها وأفقر ظهرها وأطرق فعلها ونحر سمينها ومنح غزيرتها وأطعم القانع والمعتز. قال: قلت: يا رسول الله ما أكرم هذه الأخلاق وأحسنها؟ قال: كيف تصنع بالمنيحة؟ قال: قلت: لأمنح كل سنة مائة قال: كيف تصنع بالإفقار؟ قال: إني لا أفقر البكر الضرع ولا الناب المدبرة، قال: كيف تصنع بالطروقة؟ قلت: تغدوا الإبل ويغدوا الناس فمن شاء أخذ برأس بعير فذهب، قال: مالك أحب إليك أم مال مواليك؟ قلت: لا، بل مالي قال: ما لك من مالك إلا ما أكلت فأفئيت أو لبست فألبيت أو أعطيت فأمضيت، قال: قلت: يا رسول الله هكذا؟ قال: نعم، قال: أما والله لئن بقيت لأقلن عددها. وقوله في الحديث: «إلا من أعطى في رسلها ونجدتها» يعني إلا من أعطى في الشدة والرخاء. وقوله: ولا الناب المدبرة يعني الهرمة التي صارت مسنة، والأحاديث الواردة في الترهيب من الإكثار من المال والترغيب في الإقلال منه كثيرة معروفة.

فتاوى الصوم

وأجاب رحمه الله تعالى وأرضاه وحمد مسعانا ومسعاه بأن من اشتد عليه العطش وهو في حصاد الزرع أو درسه أبيع له الفطر إذا كان هو رب الزرع. احتاج إلى ذلك أم لا وأما الأجراء فلا يباح لهم الحصاد والدرس المؤديان إلى الفطر وقال البرزلي: إنه مكروه ولا يجوز لهم أن يبيتوا الفطر ربّ الزرع كان أو أجيراً. ومثلهم صاحب الصيد، وراعي الماشية وأما الإمساك بقية اليوم ممن أفطر مضطراً ففيه خلاف، أجازة سحنون، ومنعه ابن حبيب^(١).

قال الشيخ أحمد:

ومن به العطش ذو اشتداد	في درس زرعه أو الحصاد
باح له الفطر ولو لم يحتج	لذلك الزرع وعكسه يجي
في الأجر إذ لا يباح لهم	ما كان يقطع به صومهم
وقبل يكره لهم من ذلك ما	أدى لفطرهم ولن يُحرّم

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي العالم الجليل الثقة المتفطن الفقيه المحدث اللغوي انتهت إليه رئاسة العلم بالأندلس بعد موت يحيى بن يحيى أخذ عن الغازي بن قيس وزياد بن عبد الرحمن وابن الماجشون ومطرف وابن عبد الحكم وأصبع وغيرهم وأخذ عنه ابنه محمد وعبد الله وابن مخلد وابن وضاح وغيرهم وله مؤلفات كثيرة خصوصاً في الفقه والأدب والتاريخ منها: الواضحة، وكتاب في غريب الحديث، وشرح على الموطأ، وكتاب حروب الإسلام، وكتاب طبقة الفقهاء والتابعين، وكتاب في فضل الصحابة وكتاب مكارم الأخلاق، وغير ذلك وكانت وفاته رحمه الله عام ٢٣٨ هـ.

ولم يجرز لأحد ممن ذكر
وجاء في الرَّعي والاصطياد
والخلف في إمساك باقي اليوم
قال الشيخ محمد العاقب:

إن حاصد لاقى اللّهم^(١) الأربى
ولا يبيت بشهر الصوم
وعند غير البرزلي يُحْظَلُ
والبرزلي بالكراهة قضى
من صومه قضى بذاك الأربى
صاحبُ زرع أو أجيرُ قوم
ما يوجب الفطر لمنْ يَسْتَعْمِلُ
والراعي والصائدُ مثل من مضى

(١) قول الشيخ محمد العاقب: إن حاصد لاقى اللّهم الأربى: اللّهم الداهية وكذلك الأربى اسم للداهية. قال ابن منظور في لسان العرب ١٢/٣٤٠: اللّهم الداهية. وقال أيضاً: ١١٠/١ الأربى بضم الهمزة: الداهية قال ابن أحمر:

فلما غسى ليلي وأيقنت أنها هي الأربى جاءت بأم جَبَوَكَري
اهـ

فتاوى الذكاة

وسئل عن ناقة مكسور عضو منها ولم يخرج منها دم فلما سلخت وُجد في العظم المكسور ولحمه دم هل هو مسفوح أو لا؟ فأجاب: بأنه ليس بمسفوح بدليل تعليلهم نجاسة دم الجوف أن ليس في الجوف جرح يخرج منه ذلك الدم مفهومه أن لو كان في الجوف جرح يخرج منه ذلك لكان طاهراً وهو كذلك اهـ.

وسئل عن ناقة دمغت وبقيت يسيل ما في خريطتها زماناً ثم برئت هل ذلك نثر فلا تؤكل أم لا؟ وعلى أنه نثر فما حكم ذريتها هل تؤكل أم لا؟ كجنين ما لا يؤكل؟ فأجاب: بأنها تؤكل وأن ذلك ليس بنثر بل خرق الخريطة الذي جعلوه مفهوم مخالفة لقوله: ونثر دماغ بل نثر الدماغ: أن تتفرق أجزأؤه لا إن بقيت مجموعة ولو سال منها شيء بدليل قول القاموس: نثر الشيء رماه متفرقاً وبدليل بقاء المسؤول عنها زماناً طويلاً، وكثيراً ما سمعنا أن سيلان الدماغ يقع وتبرأ معه المدموغة ومنفوعة المقاتل لا تعيش أكثر من ساعة كما نص عليه ابن رشد في المقدمات وفي المواق في مثقوبة المصير الأعلى، ولا فرق بين المصير وغيره في جميع إنقاذ المقاتل وقد قال الطبيب لعمر رضي الله تعالى عنه وأرضاه لما رأى اللبن يسيل من جرحه أراك لا تمسي فافعل ما أنت فاعله، وكل ما أقبل وأدبر وتصرف فليس بمنقوذ المقاتل، وقال ابن غازي عند قوله وقطع نخاع... الخ: يعني أن خرق المصير حيث الرجيع لا يسيل منه غير مقتل لبقائه به زماناً فدل على أن ما تبقى زماناً ليست بمنقوذة المقاتل والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وما من الدم يرى في اللحم	وأصله من انكسار العظم
فغير مسفوح يجوز أكله	ولم يجب لدى الصلاة غسله
إن دمغت بهيمة فسالا	ما في الخريطة زماناً طالا
فبرئت من بعد ذا وولدت	فهذه تؤكل مهما وجدت
مذبوحة والابن بالأكل حري	لأنه سال ولم يتشر
والانتشار في الدماغ المقتل	فليس هو السيلان الأول
ولم تعش منقوذة المقاتل	ما فوق ساعة بدهر قابل

قال الشيخ محمد العاقب:

إن دمغت بهيمة بكحجر	حتى من الخريطة المنخ انفجر
وبعد لأي برؤها أبحا	فأكلها ونسلها أبحا
ومنقذ المقتل فيما أوما	له ابن رشد لا يعيش يوما

وأجاب: بأكل ذكاة العبيد ونحوهم مع كراهة التنزيه لأنها ذكاة فاسق، وقد نص أهل المذهب على كراهتها ولا يعسر الاحتراز منه لأننا لا نفعله أبداً لتيسر غيرهم ومن جدّ وجدّ فمن قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ جرت عليه أحكام الإسلام الظاهرة، قال اليوسي في مناهج الإخلاص في كلمتي الإخلاص: ولم لم يعرف معناها لا أنكره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وما يذكي فاسق فأكله	يكره تنزيهاً لمن يأكله
وذاك لا يعسر الاحتراز	منه بهذا عن غيره يمتاز

فتاوى اليمين

وأجاب بأن حلف الغضب لازم إلا إذا كان الحالف كالمجنون احمرت عيناه ووجهه وصار لا يميز بين الرجل والمرأة قاله مالك رحمه الله تعالى ولا يقضى ولا يقضى بغيره.

قال الشيخ أحمد:

وإن يك الحالف كالمجنون من	غضبه وذاك يعرف بأن
تحمراً عيناه ووجهه ولا	يُميّز المرأة ذا والرجلا
فهو إذن ليس له يمين	وغيره تُلزمه اليمين

قال الشيخ محمد العاقب:

في قول مالك يمين الغضب يلزم ممن عقله لم يذهب وما على الغضبان ما منه صدر بحيث لا يعرف أنثى من ذكر وسئل عن رجل ذبح بقرة وهو مجاور أخاه ولم يرسل له شيئاً فغاضه ذلك فقامت أمة صاحب البقرة فأرسلت إلى زوجة الحالف شيئاً فوجده عند زوجته فحلف لها بالحرام لتردينه فقالت: هذا من عند الأمة قال: وإن كان من عند الأمة فأكلت منه شيئاً وردت شيئاً فهل يحنث عملاً بقول خليل: وبالبعض عكس البر ويقولوه وبداية عبده في دابته أو لا يحنث؟ فأجاب: بأن الحالف حانث لقولي خليل المذكورين: فإن كان عالماً بأن الحرام فيه ثلاث لزمته الثلاث بناء على ما تجب به الفتوى في المسألة من اعتبار اللفظ الذي هو مذهب المدونة، ومن اعتبار القصد الذي جرى العمل باعتباره ولا يجوز

الالتفات إلى غيرهما لضعفه إذ الضعيف الذي لم يجر العمل به لم يجز العمل به .
قال الشيخ أحمد :

وذابح بقرة فأحرما	أخاه من ذاك الذي قد أطمعا
فوجد المحروم عند زوجته	لحمأأناها من قبيل أمته
فحلف الأخ يميناً بالطلاق	بأن ترد اللحم من غير مذاق
فقلت إنما أنا من قبيل	أمته ليس له فيه سبيل
فأكلت بعضاً وردت بعضاً	فذاك بالحنث عليه يقضى

وسئل عن حلف لا يطأ امرأة بين الفخذين إلا وطء حلال فوطئ زوجته معتقداً أنها طاهر ثم بعد الفراغ رأى شيئاً من الدم في ذكره هل يحنث أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم : أنه لا يحنث لأن إقدامه على ذلك الوطء ليس بحرام ، لأنه جهل سبب الحرمة الذي هو الحيض والجهل بالسبب يعذر به اتفاقاً وفي الجهل بالحكم خلاف ، ولأنه من الجهل بالمحكوم فيه وذلك يعذر فيه أيضاً إذا شق الاحتراز منه وتعذر ، ومن فائدة أنه يعذر بالجهل أنه لا يأثم ، وهذا مما يشق الاحتراز منه ، إذ يشق على المرأة تفتيش نفسها كلما أراد الزوج وطأها وقد وثبت^(١) عائشة رضي الله عنها وثبة شديدة لما حاضت وكانت مع رسول

(١) قوله : وقد وثبت عائشة رضي الله عنها . يشير إلى حديث أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الطهارة : باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض الحديث رقم ١٢٣ شرح الزرقاني ١٩١/١ رسلاً من رواية ربيعة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ كانت مضطجعة مع رسول الله ﷺ في ثوب واحد وأنها قد وثبت وثبة شديدة فقال لها رسول الله ﷺ : « ما لك لعلك نفست ؟ » يعني : الحيضة ، فقالت : نعم . قال : « شدي على نفسك إزارك ثم عودي إلى مضجعك » . قال ابن عبد البر : ولا أعلم أنه روي بهذا اللفظ من حديث عائشة البتة اهـ . وأخرجه الإمام أحمد في المسند : بلوغ الأماني ١٦١/٢ في كتاب الحيض والنفاس : باب جواز مباشرة الزوجة وهي حائض فيما فوق الإزار الحديث رقم ٢٠ من أرقام أحاديث كتاب الحيض واليهيقي في سنته الكبرى في كتاب الحيض : باب مباشرة الحائض فيما فوق الإزار وما يحل وما يحرم =

الله ﷺ، ومما وجه به ذلك أنها خافت أن يطلب منها ﷺ الاستمتاع، ولو كان مطلوباً سؤالها لثبتت فإذا أراد ذلك سألها ودليل العذر بجهل السبب قول المقرئ: قاعدة الجهل بالسبب عذر كتمكين المعتقد جاهلة بالعتق وبالحكم قولان، وقال ميارة^(١) في التكميل:

الجهل بالسبب عذر ثم في الجهل بالحكم خلاف فاعرف

ودليل عذر الجاهل بالمحكوم فيه إذا شق الاحتراز أو تعذر قول ميارة في التكميل:

وضابط المعفو من جهل عرا ما شق الاحتراز أو تعذراً

= ٣١١/١ كلاهما موصولاً من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «حضت مع رسول الله ﷺ على فراشه، فأنسلت، فقال لي: أحضت؟ فقلت: نعم، قال: فشدي عليك إزارك ثم عودي» هذا لفظه عند الإمام أحمد ولفظه عند البيهقي: «كنت مع رسول الله ﷺ في لحاف واحد، فأنسلت فقال: ما شأنك؟ فقلت: حضت، فقال: شدي عليك إزارك ثم ادخلي» وأصل الحديث ثابت في الصحيحين لكن من رواية أم سلمة رضي الله عنها.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ميارة العلامة المتبحر في كثير من العلوم المشهور بالورع والقوة في الدين أخذ عن أبيه محمد بن أحمد ميارة وعن محمد المجاصي وغيرهما، وله مؤلفات نافعة منها شرحان على نظم المرشد المعين لابن عاشر، وشرح على تحفة ابن عاصم، وشرح على لامية الزقاقى وشروح على مختصر خليل، ونظم تكميل منهج الزقاقى وشرح عليه وحاشية على صحيح البخاري سماها معين القاري ونصيحة المغترين في الرد على ذوي التفرقة بين المسلمين وغير ذلك، وكانت ولادته عام ٩٩٩ هـ ووفاته عام ١٠٧٢ هـ وله حفيد هو أبو عبد الله محمد بن محمد وقيل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ميارة ويعرف هذا الحفيد بميارة الصغير وهو عالم كبير مشارك في العلوم العقلية والنقلية يرجع إليه في حل المشكلات وفهم العويصات وكان ذا مهابة ووجاهة وكان ورعاً زاهداً محباً للنبي ﷺ، وقد توفي عام ١١٤٤ هـ.

كأكل أو شرب لنجس وجهل وطء لأجنبية كذا فعل
وشرب خمر جاهلاً ثم بدا وقتل مسلم بصف للعدا
وحكم قاضي بشهود الزور لا إثم في الجميع في المأثور

وهذه خمسة أمثلة يقاس عليها غيرها كما صرح به القرافي وغيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وحالف لا يطأ الزوجة في زمن تحريم عليه فخفي
عليه حيضها فلما فعلاً وجد في ذكره دمًا فلا
يحدث بالوطء الذي قد فعله إذ سبب الحرمة فيها جهله
وقال ميارة في التكميل في الجهل بالسبب يا خليلي
الجهل بالسبب عذر ثم في الجهل بالحكم خلاف فاعرف

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن عن الوطء الحرام أقسما ثم بنى بأهله على الدما
لم يحدث إن بحيضها لم يعلم لجهله بالسبب المحرم

فتاوى الأنكة

قال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي أعلننا الله وإياه في الدارين في رجل تزوج امرأة وهو مريض مرض السعلة أن تلك الزوجة ترثه إن كان حين العقد يقبل ويدبر ويدخل ويخرج ويتصرف، إذ المرض المخوف ما أقعد صاحبه ولازم الفراش ويدل على هذا ما نقله ابن الناطم عن مالك عند قول ابن عاصم^(١):

وينفذ الواقع من سكران مختلط كالعتق والإيمان

وفي نوازل ابن هلال^(٢) ما نصه: المرض الخفيف الذي لم يلزم صاحبه

(١) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن محمد مكرراً أربعاً بن عاصم البغرناطي العالم الكبير الفقيه الأصولي المحدث المتفنن في كثير من العلوم أخذ عن علماء كبار منهم أبو إسحاق الشاطبي وأبو عبد الله الشريف التلمساني وأبو إسحاق ابن الحاج وابن علاء وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم ابنه القاضي أبو يحيى محمد بن أبي بكر العلامة الكبير صاحب كتاب جنة الرضا في التسليم لما قدر ومضى وكتاب الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض وغير ذلك ولأبي بكر بن عاصم أخ اسمه أيضاً محمد ويكنى بأبي يحيى وهو أيضاً عالم جليل له تأليف حافل في الانتصار للدعاء بعد الصلاة وقد توفي أبو يحيى هذا عام ٨١٣ هـ مجاهداً. وقد ألف أبو بكر بن عاصم مؤلفات نافعة وضع الله عليها القبول منها في الفقه تحفة الحكام، ونظم في القرائض، وفي الأصول: مرتقى الوصول، واختصار موافقات الشاطبي ومنها نظم في النحو ونظم في القراءات، وحقائق الأزهار، وغير ذلك وكانت ولادته عام ٧٦٠ هـ وقد توفي رحمه الله عام ٨٢٩ هـ.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن هلال السجلماسي العالم المتفنن النظار أخذ عن القوري وغيره وله مؤلفات قيمة منها نوازله المشهورة، والدر الثير على أجوبة أبي الحسن =

الفراش ولا يمنع من التصرف على القدمين لا يحجر على المريض بسببه فتصح تبرعات المتصرف به وهبته وعطاياه، وذكره رواية عن مالك قال: وقد وجد في المدونة: المرض الحاجر أنه ما ألزم الفراش وأقعد، وبهذا أفتى غير واحد اهـ.

وليس كل مسعول مسلولاً لأن السل إنما سمي سلاً لأنه يسل صاحبه شيئاً فشيئاً، ومن لازمه قطع التصرف على القدمين، والمسعول قد يطول عمره ويكثر تصرفه وقد يصح من ذلك المرض وقد يتطور بالمرض والصحة، ومن كان هكذا فليس مرضه مخوفاً والمصاب بالطاعون له حكم المرض المخوف وإن كان يتصرف على قدميه، وأما الملجج في البحر حال هَوْلِهِ وحاضر صف القتال ونحو ذلك فقد أنزلوا الصحيح فيه منزلة المريض المرض المخوف، والحكم في الناس زمن الوباء أن من لم يصبه المرض على حكم الصحة حتى يصيبه المرض كما أفتى به القباب^(١) وأبو

= الصغير، وشرح على مختصر خليل، وشرح على صحيح البخاري وغير ذلك. وتوفي رحمه الله عام ٩٠٣ هـ، وهناك أيضاً عبد العزيز بن هلال وهو ولد إبراهيم المذكور وتوفي عبد العزيز عام ٩١٠ هـ وابن عبد العزيز هذا هو أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن هلال السجلماسي العالم المتبحر في مختلف العلوم عقلية ونقلية الفقيه المحدث أخذ عن الشيخ محمد بن عبد السلام البناني وأبي عبد الله المسناوي وأحمد العماري المصري وغيرهم وله نور البصر شرح على مختصر خليل يوجد منه جزء على ترجمة هذا المختصر أظهر فيه من سعة العلم والتحرير ما يكلُّ دونه الوصف وهو الذي نظم النابغة الغلاوي بعض كلامه فيه في نظمه المسمى (بو طليحي). وهناك رابع هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن هلال أخذ عن سراج الدين بن عمر المراكشي وشمس الدين الأصبهاني وابن حيان وغيرهم وله مؤلفات منها شرحان على مختصر ابن الحاجب الأصلي وشرح على مختصره الفرعي وشرح على كافيته وغير ذلك، وقد توفي رحمه الله تعالى عام ٧٩٥ هـ.

(١) هو أبو العباس أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن المشهور بالقباب العالم الكبير الزاهد المعروف بسعة العلم وقوة الدين والصلاح أخذ عن أبي الحسن بن فرحون والسطي والفشتالي وغيرهم وأخذ عنه الإمام الشاطبي وابن الخطيب القسنطيني وعمر الرجرجاني =

مهدي^(١) الغبريني وأفتى البرزلي بأن حكمه حكم حاضر الزحف أو أشد إذا بلغ الوباء ثلث الناس أو أكثر وإلا فحكمه حكم الصحيح وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ أحمد:

وذو السعال إن تزوج به وهو يقبل ويدبر تراه فهذه ثرثه بلا خلاف وليس ذا كصاحب السل فذاك وقد يعيش صاحب السعال وصاحب الطاعون حكمه وفي كراكب البحر بحال شدته ونحو ذا تنزل الصحيح فيه والحكم في الناس إذا حلّ الوباء وقيل بل كحاضر الزحوف إن بلغ الوباء ثلث الناس

وبعد مدة مضى لريه وذلك السعال ربما اعتراه ما دام عن فراشه له انصراف ملازم قطع التصرف هناك دهرأ من الأيام والليال حكم المخوف ذا وإن تصرفا وحاضر القتال عند صولته منزلة المريض إن خيف عليه من لم يصب حكم الصحيح استصحبا وذلك قاسوه على المخوف وحيث لا ليس به من باس

قال الشيخ محمد العاقب:

والمرض الحاجر ما تمادى وألزم الفراش والوساد

= وغيرهم وله مؤلفات منها شرح على أحكام النظر لابن القطان وشرح على قواعد عياض، وشرح على بيوع ابن جماعة، وله فتاوى نقل بعضها البرزلي والونشيري في المعيار وتوفي رحمه الله عام ٧٧٨ هـ.

(١) هو القاضي أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني التونسي عالم تونس وصالحها وخطيب جامعها الأعظم بعد ابن عرفة فاق أهل عصره علماً وديناً أخذ عن ابن عرفة وغيره وأخذ عنه جماعة منهم ابن ناجي وأحمد القلشاني وأبو الحسن ابن عصفور وغيرهم، وقد توفي عام ٨١٣ هـ وقيل عام ٨١٥ هـ.

وغيره كنادر السُّعال لا يوجب الحَجْرَ لدى الهلالي

وأجاب: بأن أقل الواجب عندنا في نفقة الزوجة والطلاق الحامل ابن لبون في شهرين وجذع لكل سنة في الكسوة: وفي فتوى أخرى له ما نصه: وأجاب بأن نفقة الزوجة على أهل الزرع ثلاثون مداً من (متر) لكل شهر وخماران للعام (ملحفتان من الخنط) وثنو^(١) واحد إن كانت من أهله.

قال الشيخ أحمد:

أقل ما في النفقات حقُّه في زوجة وحامل مطلقة
ابن لبون كل شهرين أتى وجذع كسوة كل سنة
ثوبان كل مع خمار وردا واحد إن كانت من أهل الارتداء
وسئل عن امرأة نشزت سبع سنين وهي فقيرة امتنع زوجها من طلاقها
هل تطلق عليه أم لا؟ فأجاب: بأنها تطلق عليه جبراً^(٢) بخلع مثلها وهو ما

(١) في هامش إحدى النسخ: الثنو: هو رداء تلبسه ذوات القدر فوق ثيابهن.

(٢) ما أفتى به العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم هنا من طلاق الناشز جبراً على زوجها الذي لا يريد طلاقها عن طريق الخلع وافقه فيه بعض العلماء وخالفه بعضهم ففي فتاوى ابن الأعمش ما نصه: وسئل عن امرأة نشزت وكرهت، وزوجها يحبها وبذل لها مقدوره في مرضاتها فلم ترجع وطلب أهلها أن يفدوها من الزوج فلم يفعل؟ فأجاب: بأن المرأة ظالمة فيما فعلت وعليها أن تتوب إلى الله من نشوزها وعلى المسلمين الإصلاح بينهما فيما قدروا فإن تعذر الإصلاح وأيس من الاجتماع بينهما فلا يحل للمسلمين أن يتركوها على هذه المعصية وفساد الدين فيجب على الزوج قبول الفداء لكن بما أحب وأمكن ويطلقها، فإن لم يفعل فليطلق عليه جماعة المسلمين اهـ. وفي مجموع النوازل للمحجوبي الولائي - بعد أن نقل جواب ابن الأعمش المذكور آنفاً - ما نصه: قلت أجاب: محمد بن أبي بكر ابن الهاشم العلوي عن هذه المسألة بما حاصله: أنا لا نسلم أن الزوج إذا لم يشأ الفراق يطلق عليه أحب أم كره بل إنما معني قولهم: أو خالعا له بنظرهما أي إذا أحب هو الفراق قاله اللخمي وابن رشد في المقدمات ونص اللخمي في أثناء تقسيم حال الزوجين على الأقسام التي في المختصر: =

أعطي لها إن كانت تقدر عليه وإلا طلقت عليه بلا شيء إن كانت مظلومة وإلا رجعت وبقيت كذلك، لأن الظالم أحق أن يحمل عليه.

وأجاب بما نصه: اعلم أن الناشز المانعة لما أوجب الله عليها للزوج من طاعة فيما تجب طاعته فيه من استمتاع وصيانة نفسها عن الأجانب لا نفقة لها ولا كسوة ولا صداق ولا ميراث كما للتوضيح والأجهوري في الصداق وعلى كونها لا نفقة لها نص خليل في قوله: أو منعت الوطاء أو الاستمتاع أو خرجت بلا إذن وإذا حصلت حقيقة النشوز فلا فرق بين كونها معه في البيت أو لا.

= إن تبين الحق من جهة الزوج ائتمناه عليها فإن نشزت ولم تسكن تحته وأحب الفراق فرقاً بينهما اهـ. من كتاب الصلح وقال في كتاب الخلع: فإن كان الظلم من جهتها وكان لا يتجاوز الحق فيها ولا يظلمها ائتمناه عليها إلا أن يحب الفراق فيفرق بينهما ولا شيء لها من الصداق ولو حكما بأكثر من الصداق جاز إذا كان ذلك سداداً. وقال في المقدمات: إذا كان النشوز من قبلها وعظها وإلا هجرها وإلا ضربها فإن هي بذلت شيئاً حل له أن يقبله إذا لم يتعد أمر الله فيها. ثم قال في الحكمين وحيث الإشكال: وإن تبين لهما أن الضرر من قبل المرأة أقرها عنده وائتمناه على عينها وأذنا له في تأديبه إياها. وقال ابن أبي زيد: إن تبين لهما أن الضرر والنشوز من قبل المرأة جاز للزوج ما أخذ منها على الفراق وإن كان أكثر من صداقها قاله ابن الماجشون في المبسوط. ظاهره أحب أو كرهت إذا أحب هو الفراق ومعنى ذلك ما في المدونة إن طاعت به والله أعلم اهـ. باختصار وحذف ما لم يتعلق بما نحن فيه فانظر قول ابن الماجشون هو ما أشار إليه خليل بقوله: أو خالعا له بنظرهما وقد قيده ابن رشد واللخمي بما إذا أحب الزوج ذلك وزاد ابن رشد: أن تحب هي أيضاً فإين ذلك من فتوى بعض الطلبة بلزوم ذلك مطلقاً أحب الزوج أو كره فيما إذا نشزت المرأة؟ والله أعلم. وسئل عنها الحاج الحسن بن اغيد فأجاب: أن الطلاق الذي أوقعه الحكمان لازم للزوجين سواء أحب الزوج ذلك أم كرهه على مذهب مالك خلافاً للشافعي وأبي حنيفة القائلين بأن الفراق لا يقع إلا بإذن الزوج. وما وقع في عبارة اللخمي على ما نقله أبو الحسن ونقله أيضاً علي الأجهوري من أن الفراق لا يقع إلا إذا أحبه الزوج فهو مخالف لمذهب مالك وموافق لمذهب الشافعي وأبي حنيفة والله أعلم اهـ. المقصود من كلام صاحب مجموع النوازل.

مسألة: بيان حكم الأمة الناشز قال ابن الحاجب: لو قتلها السيد لم يسقط الصداق بنى أو لم يبن التوضيح هذا في الموازية ووجهه أنه لا يتهم السيد في قتل أمته ليأخذ الصداق، اللخمي: ويلزم لو كانت حرة وقتلت نفسها أن لا يسقط عن الزوج والقياس في جميع هذا أن لا شيء على الزوج، لأن البائع إذا منع المبيع فلا يستحق الثمن بمنزلة أن لو كانت حية فمُنعت نفسها اهـ. ابن الحاجب وعليهما أن يصلحا وإن لم يقدر، فإن كان المسيء الزوج فرّق بينهما، وإن كانت الزوجة ائتمناه عليها أو خالعا بنظرهما، وإن كانت منهما خالعا له بما يحق بنظرهما، التوضيح: يعني أنه إنما ينظران أولاً في الإصلاح والألفة وحسن العشرة، وإن لم يمكنهما ذلك انتقلا إلى الفراق، قال جماعة: ولا يعذر الحكمان قبل حكمهما ابن بشير^(١)، لأنهما لم يحكما في ذلك بالشهادة القاطعة، وإنما يحكما بما خلص لهما بعد النظر، قوله: وإن كان المسيء الزوج فرّق بينهما، يريد من غير أن يسقطا شيئاً من الصداق، قاله اللخمي وغيره، وفي الكافي ليس لهما أن يأخذا من الزوج على أن يطلقها، وقد قيل ذلك جائز، قوله: وإن كانت الزوجة أي وإن كان المسيء الزوجة فقط ائتمناه عليها وتقرّ عنده اللخمي إلا أن يحب هو الفراق فيفترقا، ولا شيء لها من الصداق اهـ. وفي التوضيح قبل هذا بيسير عياض والنشوز: الامتناع من الزوج والاستعصاء، والنشز أصله الارتفاع، والنشز هو ما ارتفع من الأرض، والنشز يطلق على الرجل والمرأة قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾^(٢) الآية اهـ. منه. ففي الخطاب عند قول خليل:

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي كان عالماً أديباً شاعراً وتوفي عام ٥٢٠ هـ. أو هو أخوه أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد العالم الجليل أخذ عن اللخمي ورد عليه في كثير من اختياراته التي خرج فيها عن مذهب مالك وأخذ أيضاً عن السيوري وغيرهما وله مؤلفات منها كتاب التنبية، وكتاب جامع الأمهات، وكتاب التهذيب على التهذيب، وكتاب المختصر وغير ذلك، ولم أقف على تاريخ وفاته.

(٢) الآية ١٢٨ من سورة النساء.

كطلاقه، ما نصه لا يصح أن يُفارق بين الميراث والصداق، فيجب أحدهما ويسقط الآخر، إذ لا مزية لأحدهما على صاحبه، لأن الله تعالى نص على وجوب الصداق للزوجة، كما نص على وجوب الميراث اهـ. من خط سيدي عبد الله بواسطة .

قال الشيخ أحمد:

وإن تخالف طاعة الزوج بأن	منعت استمتاعه بها زمن
أو لم تصن نفساً عن الأجانب	سقط ما كان لها من واجب
من كسوة تكسى ومن إنفاق	وفرض ميراث ومن صداق
وناشز دهنراً طويلاً ذهباً	والزوج من طلاقها فيه أبى
وهي فقيرة عليه أجبراً	بمالها أعطاه لا بأكثرها
إن قدرت عليه ثم إن لم	تقدر فدون شيء إن لم تظلم
ورجعت لزوجها هناك	إن ظلمت وبقيت كذلك

قال الشيخ محمد العاقب:

من نشزت سبعا من السنين	والزوج لم يزل بها ضنينا
فارقها جبراً بخلع المثل	في السر والعسر بغير عدل
وإن يك النشوز ظلماً وجفاً	فلتبق ولتغض على وخز السفا

وأجاب: بأن من منعه أحد والديه من نكاح امرأة وجبت طاعته ما لم يخش الوقوع معها في معصية قاله ابن هلال، وقال: التزم بعض شيوخ التونسيين فساد الأنكحة عندهم بسبب أن العادة لديهم أن المهر لا يؤخذ من الزوج إلا عند موت أو فراق اهـ. وذلك أجل مجهول، وتأجيلهم الصداق بثمانى حجج مثلاً إنما هو حيلة لصحة العقد، وجلّ أهل العلم يمنع الحيل كما قال ابن عاصم في منظومته الأصولية فليحذر من ذلك، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وأوجبوا طاعة والد صرف عن كنيح امرأة ما لم يخف
من الوقوع مع تلك في الحرام وإن يخف خالفه في ذا المرام^(١)
وبلد عاداته أن الصداق لم يؤخذ إلا عند موت أو طلاق
فذلك يفسد به النكاح لجهله وذلك لا يباح

قال الشيخ محمد العاقب:

لابن هلال طوع والد وجب إن منع ابنه نكاح من خطب
ما لم يخف عصيانه للمولى بها فطاعة الإله أولى

وأجاب: بأن امرأة أساءت على زوجها بعد إساءته هو عليها بمثل ذلك
أو أشد، لا يعد ذلك إساءة منها عليه لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ
أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) الآية. إن الاعتداء الثاني ليس باعتداء لكونه في مقابلة الاعتداء
الأول، وإنما سمي اعتداءً مشاكلة وهي تسمية الشيء باسم غيره لمصاحبه له.

قال الشيخ أحمد:

ومن تكافىء زوجها بأكثرها أو مثل ما من الإساءة جرى
منه لها فهي بذلك الجواب ليست مسيئة لما جا في الكتاب

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا إساءة إذا الزوج ابتدا بمثلها لقوله «من اعتدى»
وسئل عن رجل مقطوع البيضة اليسرى تسرى بأمة، وقال: إنه استبرأها

(١) ورد هذا البيت في إحدى نسختي النظم التي في يدي على النحو التالي:

من الوقوع مع نيك في الحرام وإن يخف خالفه ولا ملام
(٢) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

بحيضة ثم باعها بعد الاستبراء فتقایل مع المشتري وادعى أنه لم يطأها بعد الإقالة، فلما أقامت عنده مدة ظهر بها حمل، فلما وضعت حدها، ثم بعد ذلك دبرها هي والولد ثم بعد سنين كثيرة استلحق الولد، وهو لا ولد له غيره، وهو قبل قطع بيضته ادعت نساؤه أنه لا يتأتى منه الوطء، وكان ذلك سبباً لفراقه منهن، ويصدق ذلك أنه لم يتزوج بعد ذلك إلى موته، هل يصح استلحاقه من الولد أم لا؟ فأجاب بما نصه: أذكر أولاً ما في المسألة من النقول ثم أتصدى للجواب إن شاء الله تعالى، فالمعتمد الذي مشى عليه خليل موافقاً للمدونة وعباض أن المجهوب وهو مقطوع الذكر كله والأنثيين لا لعان عليه، قال عاطفاً على ما لا لعان فيه أو هو صبي حين الحمل أو مجهوب نفى عنه اللعان لعدم لحوق الولد به، وكذلك لا عدة على زوجته لقوله: بخلوه بالغ غير مجهوب وأن الخصي: وهو مقطوع الذكر كله أو بعضه دون الأنثيين أو مقطوعهما معاً دون الذكر يسأل عنه النساء العارفات، قال: وفي أن المقطوع ذكره وأنثياه يولد له فتعتد زوجته أو لا، وفي كتاب طلاق السنة من المدونة ما نصه: والخصي لا يلزمه ولد إن أتت به امرأته إلا أن يعلم أنه يولد لمثله اهـ. فلا تغتر بمن قال: ليس في المدونة شيء يوافق ما ذكره خليل وابن الحاجب، وكذلك يسأل أهل المعرفة إذا قطعت إحداهما دون ذكره، قاله عباض عن المدونة وعلى كلامه اقتصر ابن عرفة وأبو الحسن الصغير، القول الثاني لابن القاسم: إن زوجة الخصي سواء كان مقطوع الذكر دون الأنثيين أو الأنثيين معاً دونه لا لعان عليه فيها إذ لا يلحق به الولد، ومشى عليه الجلاب، وإذا انتفى اللحق انتفى الاستلحاق للزوج للزوم انتفاء الفرع بانتفاء أصله، القول الثالث لابن حبيب: وهو مثل قول ابن القاسم إلا أنه زاد على ابن القاسم نفى اللعان ونفى الولد عن ذهبت بيضته اليسرى، للطب والتشريح، إلا أن عباضاً اعترضه بأن رجوعه في ذلك للطب والتشريح خلاف مذهب الكتاب:

والطب حفظ صحة برء مرض من سبب في بدن عنه عرض

والتشريح علم يبحث فيه عن أعضاء الإنسان وكيفية تراكيبها، ولا بد للطبيب من معرفته، القول الرابع للقرافي، وهو استواء الخصي والمجبوب في أنهما يلاعنان إذا كانا يُتَزَلَّان ويلحق بهما الولد، وإن لم يتزلا فلا، الخامس: قول صاحب النكت: إذا كان مجبوب الذكر والخصيتين لا يلزمه ولد ولا تعد زوجته ومجبوبهما قائم الذكر تعد زوجته لأنه يظاً بذكره وتعد زوجته أيضاً إن كان مجبوب الذكر قائم الأنثيين إن كان هذا الأخير يولد لمثله وإلا فلا اهـ. قال شيخنا البناني: وكأن الحطاب لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق^(١) اهـ.

وصاحب النكت هو عبد الحق الصقلي، إذا تقرر هذا علمت أن جزم ابن حبيب ومن تبعه كالتائي^(٢) والسملالي^(٣)، مقابل للمذهب وما ذكر في نص السؤال من نص التوضيح في باب الدماء على أن النسل من اليسرى خاصة متدافع مع نقل شيخنا البناني عنه، ونصه وكلامه في التوضيح يدل على أنه

(١) هو أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي العالم الكبير المتفنن أخذ عن كثيرين منهم أبو بكر ابن عبد الرحمن وأبو عمران القاسي وأبو بكر بن أبي العباس وحج ولقي في الحج القاضي عبد الوهاب وأبا ذر الهروي وإمام الحرمين، وله مؤلفات منها: النكت والفروق لمسائل المدونة، وتهذيب الطالب وغير ذلك وتوفي عام ٤٦٦ هـ.

(٢) هو القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم التائي الفقيه القرشي العالم العامل أخذ عن نور الدين السنهوري وبرهان الدين اللقاني وأحمد بن يونس القسطنطيني وغيرهم، وأخذ عنه الفيشي وغيره، وله مؤلفات منها: شرحان على مختصر خليل، وشرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي، وشرح على الإرشاد لابن عسكرو، وشرح على مختصر ابن الجلاب، وشرح على ألفية العراقي، وحاشية على شرح المحلى على جمع الجوامع، وشرح على الرسالة، وغير ذلك. وتوفي رحمه الله عام ٩٤٢ هـ.

(٣) قد يكون هو أبو عبد الله سيدي محمد السملالي، قال عنه صاحب سلوة الأنفاس: كان رحمه الله من أهل الخير والصلاح والبركة والنجاح موسوماً عند الناس بذلك مشاراً إليه بما هنالك وظهرت له كرامات وخوارق عادات، وتوفي سنة ١٢١٣ هـ، اهـ. باختصار.

اعتمد كلام عياض إلا أن يقال إنه ذكر كون النسل من اليسرى خاصة على سبيل حكاية الأقوال وهي عند الجدلين لا تُعترض، قال السبكي: ثم المنع لا يعترض الحكاية، ولنا في نظمنا مراقي السعود:

والاعتراض يلحق الدليلا دون الحكاية فلا سيلا

وبقي الالتفات إلى المعتمد من الأقوال وهو ما لصاحب النكت وما هو أقوى منه وهو ما لعياض عنها، أما كلام صاحب النكت فيؤخذ منه من باب أولى أن موطأة صاحب النازلة تعتد، وإذا اعتدت لحق الولد، لأن الاعتداد شرع لبراءة الرحم، لأنه قال: إن محبوب الخصيتين قائم الذكر تعتد زوجته وأخرى محبوب إحداهما، وأما كلام عياض عن المدونة فقال: تسأل النساء العارفات، وكلام عياض هو الراجح في المسألة عند أهل التحقيق فيها وعليه إذا تحيرت النساء أو اختلفن لم يلحق به لقول المدونة: والخصي لا يلزمه ولد إن أتت به امرأته إلا أن يعلم أنه يولد لمثله، ومقطوع الواحدة، جعل عياض حكمه حكم الخصي في السؤال عنه، فمن لم يحصل العلم بأنه يولد له لم يلحق به الولد، وهذا لم يحصل العلم بأنه يولد له، وأيضاً فإن الشك من موانع الإرث، وأما حده الأمة فلا ينتفي به الولد مع أنه كذب نفسه باستلحاق الولد، وكذلك تدبيره للولد لقول المدونة كما نقله المواق عند قوله: إنما يستلحق الأب مجهول النسب ونصه: ومن ولد عنده صبي فأعتقه ثم استلحقه بعد طول الزمن لحق وإن كذبه الولد اهـ. أعني المواق الكبير، وكذا بيع الصبي وأخرى أمه، قال المواق عند قوله: ولم يكن رقاً لمكذبه: ومن المدونة أيضاً قال مالك: من باع صبياً ولد عنده ثم أقر بعد ذلك أنه ابنه لحق به وردّ الشراء، إلا أن يتبين كذبه اهـ.

وقال خليل: أو باعه ونقض... الخ، وأما قول نسائه إنه لا يتأتى منه الوطء، فإن نفين الإنزال وكن ذوات عدل عادلات، ولم تكن ريبة كخوفهن تقليل ميراث من ترث منهن قبل فكان من أقطع الحجج وأبينها لأنهن إذا كن يُسألن عن العادة فما بالك بالمشاهدة، ومثل هذا تكفي فيه امرأتان، لأنه لا

يطلع عليه إلا الزوجات خصوصاً، ولم يظهر لي ما قال العلوي^(١)

(١) هو أبو عبد الله محمد - ويقال له: الطالب محمد - بن المختار بن الأعمش العلوي الشنقيطي، عالم جليل ذائع الصيت أخذ عن علماء كبار من عشيرته وغيرهم منهم: القاضي عبد الله بن محمد بن حبيب المتوفى عام ١١٠٣ هـ، وأحمد بن الخليفة بن أحمد بن أكد الحاج العلوي الشنقيطي المتوفى عام ١١٨٨ هـ والحاج عبد الله بن محمد بن أحمد بن عيسى البوحسني، الذي يقول ضمن رسالة أرسلها إلى ابن الأعمش:

أسبدنا إن عاق عما أريده وأنويه من تجديد عهدك عائق
وحالت صروف الدهر دون إرادتي فإن اعتقادي في المحبة صادق
فأجابه ابن الأعمش بقوله:

بنا ضعف ما تشكو من الحب دائماً وإن حال عن وصل صروف طوارق
عسى طول هذا البعد يعقب راحة من الوصل أو تنفى لدينا عوائق

وأخذ عن غيرهم، وأخذ عنه خلق لا يحصى منهم العلامة محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاري والخليفة بن أحمد بن الخليفة بن أحمد بن أكد الحاج العلوي وسيدي عبد الله بن محم بن القاضي المعروف بابن رازكة العلوي ومحمد بن الحاج عثمان الجماني وغيرهم، وله مؤلفات نفيسة منها: شرح على إضاءة الدجنة للمقري، وشرح على ألفية السيوطي في النحو، وقصيدة في علم الفلك سماها روضة الأزهار في معرفة الليل والنهار، وشرح عليها، ونظم في المنطق ونظم في البيان، ونظم في النحو، وأجوبة كثيرة منها نوازل المجموعة في كتاب مستقل وكان رحمه الله ذا باع واسع في علوم الحديث والقرآن والفقه والنحو وغيرها، قوياً في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم سخياً ورعاً عابداً، وعارض حركة الإمام ناصر الدين كما عارض دعوى محمد بن أحمد بن حسين الشمسدي المعروف بالمجذوب كل ذلك من منطلق تمكسه بظواهر النصوص الشرعية وابتعاده عن الاعتماد على الإلهام والكشف، وقد أثنى عليه كثير من العلماء منهم العلامة ابن رازكة ومحمد بن أحمد الصغير المسلمي الشنقيطي وغيرهما، وقد ولد عام ١٠٣٦ هـ وتوفي رحمه الله عام ١١٠٧ هـ، وترجم له ابن رازكة في مقدمة شرحه للإضاءة وابن أحمد الصغير المسلمي في كتابه: قرة عين ذي النظر السديد في مناقب علماء التجديد، وترجم له بتوسع الأستاذ محمد الأمين بن الشيخ محمد الحافظ العلوي في مقدمة تحقيقه للجزء الأول من نوازله.

والزبيدي^(١) من اعتدادهما لأنه يطاءً بذكره مع عدم لحوق الولد، وهما متلازمان، ولم أظفر بنقل يساعده، وإن كانا مطلعين فتطلبه والسلام عليكم وعلى من بكم وإليكم.

قال الشيخ أحمد:

ورجل بأمة تسرى	قد قُطعت من بيضيه اليسرى
وباعها من رجل وقال	استبرئت بحيضة أقالا
أمته وقال ما وطئتها	بعد الإقالة متى أخذتها
وبعد مدة أنت بولد	فحدها وبعد ذا يأمـد
كتب تدبيرهما في ورقه	وبعد ما مضت سنون استلحقه
ولم يكن له سوى ذاك الولد	ولا تزوج بعيد ذا أحد
فما تحصل من الأنقال	لحوق ذاك الابن في ذا الحال

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي انقطاع النسل ممن تُقطع	بيضته قول النساء يُتبع
ومثله الخصي في السؤال	عنه وقيل الحكم للإنزال
وقيل لا عدة بالإطلاق	وقيل بالعدة والإلحاق

وأجاب: بإثبات الرضاع بالمرأة الواحدة إذا عم وشاع قبل إرادة النكاح

(١) هو العلامة الحاج الحسن بن أغبدي الزبيدي التشيتي أخذ عن أحمد الولي بن أبي بكر المحجوبي والفقاري وغيرهما وحج ولقي الخرشي بمصر وردّ عليه في أربعين مسألة من شرحه أي الخرشي على المختصر، وجمع هذه المسائل تلميذه الشريف حمى الله، ذكر ذلك صالح بن عبد الوهاب في الحسوة البيسانية في الأنساب الحسانية، ونال الحاج الحسن في زمته رئاسة العلم في بلده ودارت عليه الفتوى. وله مؤلفات منها: نظم أم البراهين للسنوسي، ونظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ونظم في ضبط المشته من رجال الصحيحين وفتاوى مشهورة، وقد ولد عام ١٠٦٥ هـ وتوفي رحمه الله عام ١١٢٣ هـ.

وإن أريد فلا يثبت الحرمة إن حصلت الريبة والتهمة، ويثبت بها ولو لم يوجد إلا العادة بناء على أنها كالشاهدين، ولا التفات هنا إلى أنها كالشاهد الواحد، وإن قال به بعضهم لترجيح الأول بالمصلحة التي كثيراً ما يرجح بها الضعيف فضلاً عن المشهور والعادة محكمة كما هو أحد الأربعة الأصول التي تتفرع منها القروع والفصول والمصلحة هي أنا إذا لم تثبت الرضاع إلا بشهادة امرأتين تزوج قطعاً كثير من المراضع محارمهم لقلّة مبالتهن بالإشهاد مع أنه كثيراً ما يتعذر الإشهاد لو أرادته مع قلة كذبهن في ذلك قبل إرادة النكاح بشرط أن تكون المرأة غير معروفة بالكذب ولا تهمة تلحقها في ذلك والجمود على النصوص أبداً ضلال وإضلال، كما لابن فرحون^(١) في تبصرته. وقال عمر بن عبد العزيز^(٢): تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور وذلك كما

(١) هو القاضي برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمري المدني، عالم جليل أخذ عن أبيه وجده وعن أبي عبد الله الهواري والحافظ جمال الدين المطري، وجمال الدين الدمنهوري وغيرهم، وله مؤلفات في غاية الجودة والتحرير، أقبل الناس عليها شرقاً وغرباً، منها: إرشاد السالك إلى أفعال المناسك، وتبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، وشرح على مختصر ابن الحاجب القرعي، والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب وكشف النقاب عن مصطلح ابن الحاجب، ودرة الفواص في محادثة الخواص، والمنتخب من مفردات ابن البيطار، وهو في الطب، وله غير ذلك، وتوفي رحمه الله عام ٧٩٩ هـ.

(٢) هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي أمير المؤمنين وخامس الخلفاء الراشدين وأمه ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو من أجلاء التابعين، روى عن أنس بن مالك والسائب بن يزيد رضي الله عنهما وروى عنه من لا يحصى من التابعين وغيرهم وقال فيه أحمد بن حنبل: لا أدري قول أحد من التابعين حجة إلا قول عمر بن عبد العزيز هـ. وظهرت علامات الخير عليه وهو صغير لما أراد أبوه إخراجه وهو صغير إلى مصر التي كان أبوه والياً عليها قال عمر لأبيه: يا أبت أو غير ذلك لعله يكون أنفع لي ولك؟ قال: وما هو؟ قال: تبعثني إلى المدينة فأقعد =

للأجهوري فيما لم يرد فيه نص إذا لم توجد أسبابه في عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين فتعين فعله لتجدد سببه في زمننا لما علم من القواعد الشرعية أن هذه الأسباب لو وجدت في زمنهم لكانت مسبباتها من فعلهم وصنيعهم، ومن أصول مالك اعتبار المصالح المرسلة، وإثبات الرضاع بالمرأة

= إلى فقهاءها وأتأدب بآدابهم فعند ذلك أرسله أبوه إلى المدينة فقعده مع مشايخ قريش، وتجنب مجالس الشبان وما زال ذلك دأبه حتى اشتهر ذكره ولما مات أبوه أخذه عمه أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان وقدمه على كثير من أولاده وزوجه بابنته فاطمة، وولاه الوليد بن عبد الملك في زمن خلافته أمانة المدينة ومكة والطائف من سنة ست وثمانين إلى سنة ثلاث وتسعين وحج بالناس عام تسعين هجرية، وأيضاً سنة ثلاث وتسعين هجرية، وكان في زمن إمارته على المدينة لا يقطع أمراً دون أخذ رأي فقهاءها السبعة المعروفين وكان سعيد بن المسيب لا يأتي إلى أحد من الخلفاء ويأتي إلى عمر وهو أمير المدينة، وكان يوماً مع أمير المؤمنين سليمان بن عبد الملك فنزل المطر وفيه الرعد والبرق ففرغ سليمان من ذلك وضحك عمر فقال له سليمان: أتضحك في هذه الحال؟ فقال له: نعم هذه آثار رحمته ونحن في هذه الحال فكيف بآثار تقمته وغضبه ونحن في تلك الحال؟ ولما حضرت وفاة سليمان عهد بالخلافة إلى عمر دون علم منه وكتب ذلك في كتاب وأمر بأن لا يفتح الكتاب إلا بعد موته، وكان ذلك متظراً، فقد أخرج البيهقي بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: إن من ولدي رجلاً بوجهه شجان يلي فيملاً الأرض عدلاً، وساق أبو بكر المقرئ: بسنده إلى رباح بن عبيدة قال: خرج عمر بن عبد العزيز إلى الصلاة وشيخ متوكئ على يده فقلت في نفسي: إن هذا الشيخ جاف - يعني أنه يتكىء على عمر وهو وقتها أمير المدينة - فلما صلى عمر ودخل بيته لحقته فقلت: أصلح الله الأمير من هذا الشيخ الذي اتكأ عليك؟ فقال: يا رباح أرايته؟ قلت: نعم، قال: ما أحسبك يا رباح إلا رجلاً صالحاً ذاك أخي الخضر أتاني فأعلمني أنني سألي أمر هذه الأمة وأنا ساعدل فيها اهـ. وكان الأمر كذلك فقد ضرب رضي الله عنه أروع الأمثلة - منذ أن ولي الخلافة - في الزهد في الدنيا والإعراض عنها والاجتهاد في العبادة والعدل بين الناس وأنزل الله البركة على الناس في زمنه فعم الخير وفاض المال واتسعت الأحوال وكانت مدة خلافته ستين وستة أشهر كخلافة الصديق رضي الله عنه، وتوفي بدير سمعان عام ١٠١ هـ عن عمر لم يجاوز أربعين عاماً.

الواحدة منها لما ذكرنا وإثباته بها هو مذهب شريح^(١) القاضي وزرارة^(٢) والإمام أحمد^(٣) لكن عند أحمد مع اليمين، هذا ونصوص المذهب المشهورة مصرحة

(١) هو أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي، ولاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضاء الكوفة فبقي بها قاضياً بقية خلافة عمر ومدة خلافة عثمان وأوائل خلافة علي بن أبي طالب الذي عزله ثم أعاده معاوية بن أبي سفيان رضي الله عن جميعهم، ومكث شريح في قضاء الكوفة مدة (٦٥) سنة وكان عالماً عادلاً كثير الخير حسن الأخلاق واختلف في سنة وفاته على أقوال أرجحها أنه توفي عام ٨٧ هـ.

(٢) هو أبو حاجب زرارة بن أوفى بن حاجب العامري عالم البصرة وقاضيهما كان من كبار العلماء الصلحاء وكان سبب وفاته رحمه الله أنه دخل في صلاة الصبح فقرأ فيها سورة المدثر، فلما بلغ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَقَرُ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمُنَا يَوْمَ عَسِيرٍ﴾ خر ميتاً وذلك في سنة ٩٣ هـ.

(٣) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة وأحد من فاقوا الناس في الورع والزهد وسعة العلم بالحديث والفقہ رحل في طلب العلم إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام وسمع من كثيرين منهم سفيان بن عيينة والشافعي وإبراهيم بن سعد ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، وروى عنه كثيرون منهم عبد الرزاق بن همام ويحيى بن آدم وهشام بن عبد الملك الطيالسي وصاحب الصحيحين البخاري ومسلم وأبو داود الذي أكثر في كتاب السنن من الرواية عنه، وروى عنه كل من النسائي والترمذي وابن ماجه بواسطة، وقال إبراهيم الحربي: أدركت ثلاثة يعجز النساء أن يلدن مثلهم: رأيت أبا عبيدة القاسم بن سلام ما أمثله إلا بجبل نفخ فيه روح، ورأيت بشر بن الحارث ما شبهته إلا برجل عجن من قرنه إلى قدمه عقلاً، ورأيت أحمد بن حنبل كان الله عز وجل جمع له علم الأولين من كل صنف، يقول ما شاء ويمسك ما شاء. وحزرت كتبه في اليوم الذي مات فيه فبلغت اثني عشر حملاً وكل ذلك كان يحفظه عن ظهر قلبه، ونقل ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ٩٨/١ عن ابن الأهدل قال: كان أحمد بن حنبل من خواص أصحاب الشافعي وكان الشافعي يأتيه إلى منزله فعبث في ذلك فأنشد:

قالوا يزورك أحمد وتزوره قلت الفضيلة لا تفارق منزله

إن زارني فلفضله أو زرت فلفضله فالفضل في الحالين له

وكان أحمد يحفظ ألف ألف حديث قال الربيع: كتب إليه الشافعي من مصر فلما قرأ =

بإثباته بها إذا كانت مرضية، ولو كانت عادتهم أن يشهدن لأنهم لم يقيدوا بذلك، وإسقاط القيد يؤذن بالعموم فقد ذكر المواق عند قول خليل بخلاف أم أحدهما فالتزّه ما نصه ابن عرفة في كون هذا نهى تحريم أو تنزيه ثلاثة أقوال. وذكر أيضاً عند قوله: لا بامرأة عن ابن عرفة في قبول شهادة الواحدة مع الفسوّ قولان: الأول سماع ابن القاسم وظاهر المدونة في ثاني نكاحها، والثاني هو

= الكتاب بكى فسأله عن ذلك فقال: إنه يذكر أنه رأى النبي ﷺ وقال: اكتب إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل وأقرأ عليه مني السلام وقل له إنك ستمتحن على القول بخلق القرآن فلا تجبههم نرفع لك علماً إلى يوم القيامة. قال الربيع: فقلت له: البشارة فخلع علي قميصه وأخذت جرابه فلما قدمت على الشافعي وأخبرته بالقميص قال: لا نفجعك به ولكن بلّّه وادفع لي ماء حتى أكون شريكاً لك فيه، وحكي عن إبراهيم الحربي قال: رأيت بشر الحافي في النوم كأنه خارج من مسجد الرصافة وفي كفه شيء يتحرك فقلت: ما هذا الذي في كمالك فقال: نثر علينا لقدوم روح أحمد الدرّ والياقوت فهذا ما التقطته اهـ. وقد فعل رحمه الله ما أوصاه النبي ﷺ به في رسالة شيخه الشافعي فصمد عند الابتلاء كأنه جبل ولم يردّه ما تعرض له من صنوف التعذيب الجسدي والنفسي إلّا ثباتاً على الحق وبقي كذلك حتى كتب له الفرج، وله رحمه الله في أمور الورع والزهد في الدنيا من المناقب والحكايات العجيبة ما لو أفرد بالتأليف لكان كتاباً كبيراً، وله رحمه الله كتاب المسند وغيره وتوفي سنة ٢٤١ هـ. ومذهب الحنابلة في ثبوت الرضاع بشهادة المرأة الواحدة ذكره ابن قدامة في كتابه المغني الذي عليه الاعتماد عند الحنابلة فقال في ج ٩/٢٢٢: وجملة ذلك أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة في الرضاع إذا كانت مرضية وبهذا قال طاووس والزهري والأوزاعي وابن أبي ذؤيب وسعيد بن عبد العزيز وعن أحمد رواية أخرى: لا يقبل إلا شهادة امرأتين وهو قول الحكم، لأن الرجال أكمل من النساء، ولا يقبل إلا شهادة رجلين، فالنساء أولى، وعن أحمد رواية ثالثة أن شهادة المرأة الواحدة مقبولة وتستحلف مع شهادتها وهو قول ابن عباس وإسحق اهـ. المقصود منه، ومذهب الشافعية في ذلك ذكره النووي في روضة الطالبين ٦/٤٤٤ فقال: يثبت الرضاع بشهادة رجلين ورجل وامرأتين وبأربع نسوة كالولادة ولا يثبت بدون أربع نسوة اهـ. المقصود منه، ومذهب الحنفية أنه لا يثبت إلا بشهادة عدلين أو عدل وعدلتين كما في رد المحتار على الدر المختار ٢/٤١٣.

قول المدونة، ومثله في جواهر ابن شاس ونصّه: وإن فشا: يعني بالمرأة الواحدة فهل تنتشر أو لا فيه خلاف اهـ.

وذكر ابن فرحون ثبوته بالواحدة، وأنه أجاز ابن القاسم في النكاح الثاني من المدونة وأجازه مالك في الموازية إذا فشا عند الأهل والمعارف، وفي الحديث^(١) أنه ﷺ أمر بالفراق بقول امرأة أنها أرضعت ولم يعرف ذلك من قولها قبل ذلك اهـ، ولم يذكر القول الآخر، وابن عرفة ذكر في كلامه المتقدمين ثبوت الرضاع بشهادة الواحدة وابن شاس ساوى ورجح ثبوت الرضاع وفسخ النكاح، قال ابن عاصم:

ورجل وامرأة كذا وفي واحدة خلف وفي الأولى اقضى
أي اقتصى الفسخ في القول الأولى بفتح اللام أي الأحق.

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشهادات من صحيحه: باب شهادة الإمام والعبيد، وباب شهادة المرضعة الحديث رقم ٢٦٥٩ ورقم ٢٦٦٠ فتح الباري ٣١٦/٥ و٣١٧ وأخرجه أيضاً في كتاب النكاح: باب شهادة المرضع الحديث رقم ٥١٠٤ فتح الباري ٥٦/٩ من رواية عبد الله بن أبي مليكة قال: حدثني عقبة بن الحارث أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب قال: فجاءت أمة سوداء فقالت: قد أرضعتكما فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني قال: فتتحيث فذكرت ذلك له فقال: «وكيف وقد زعمت أنها أرضعتكما؟ فنهاه عنها»، وفي رواية أخرى للبخاري: فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءت امرأة سوداء فقالت لي: إني قد أرضعتكما وهي كاذبة، فأعرض عني فأتيته من قبل وجهه فقلت: إنها كاذبة قال: «كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما دعها عنك» وأخرجه أيضاً من نفس الطريق الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ١٦/١٨٨ في باب من تجوز شهادته في الرضاع وأبو داود في الشهادات من سننه باب الشهادة على الرضاع الحديث رقم ٣٥٨٦ عون المعبود ١١/١٠ ولفظه عنده: «فقلت: يا رسول الله إنها لكاذبة فقال: وما يدريك وقد قالت ما قالت؟ دعها عنك» وأخرجه من الطريق نفسها النسائي في سننه الكبرى في كتاب النكاح: أبواب الرضاع ٣/٣٠٦ الحديث رقم ٥٤٨٤ والترمذي في كتاب النكاح من سننه: باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة على الرضاع الحديث رقم ١١٦١ تحفة الأحوذى ٤/٢٦١ والدارمي في كتاب النكاح من سننه باب شهادة المرأة الواحدة على الرضاع ٢/١٥٧ والبيهقي في سننه الصغير ٣/١٧٩ الحديث رقم ٢٨٧٠.

قال الشيخ أحمد:

بامرأة واحدة صحّ الرضاع قبل إرادة نكاحها وإن حصل اتهامها في الحال كذاك لو لم نجد إلا العادة كالشاهدين لا سوى ذلك ولو من المصالح برأي الأول وهي إن لم تثبت الرضاها فرع من الشرع بذئ البلاد فيتزوج كثير من الرجال أما ثبوته بمرأة فقط زارة ثم شريح القاضي

وذا مع الفشو إن عم وشاع كان أريد في الإلغاء فمن أو ربة تلحق في المقال بناء أن تيك في الشهادة قال به البعض فراع ما راعوا لا الثاني وهو شاهد لم يقبل إلا بمرأتين عدل ضاعا وغيرها لقلّة الإشهاد بأخواتهن وذا عين الضلال فهو الذي قال به ممن فرط وأحمد مع اليمين قاض

قال الشيخ محمد العاقب:

ويثبت الرضاع قول امرأة ويعدها مع تهمة لا تسمع واحدة إن شاع قبل الخطبة كمن على كذب الحديث تطبع

وأجاب: بأن من قال لامرأة في عصمته أم لا (أمين تحلي تحرمي) حرمت عليه أبداً ولو بعد زوج، وكذا لو قال: متى تحلي تحرمي لأن متى في العرف اليوم للتكرار ككلماء، وإنما تحرم عليه أبداً ولو بعد زوج إذا أراد الحالف حلية الوطء بعد حصول العقد، ولا تجوز له مراجعتها، فإن عقد عليها حرمت عليه ساعتئذ، وإن أراد حلية التزويج أو المراجعة كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ﴾^(١) لم تحرم عليه مراجعتها بعد زوج لأنه إنما

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة.

حرم التزويج المستأنف، وهو لا يحرم بإجماع، قال هذا كله ابن لب^(١)

(١) هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الثعلبي الأندلسي، شيخ شيوخ غرناطة، وانفرد برئاسة العلم فيها وإليه كان المقزع في الفتوى، وكان إماماً بارزاً في أصول الدين وأصول الفقه والتفسير واللغة العربية، والقراءات والأدب وغير ذلك، أخذ عن أبي الحسن القيجاطي وابن الفخار وأبي جعفر بن الزيات وغيرهم، وأخذ عنه علماء كبار منهم الشاطبي والحفار وابن بقي وابن الخطيب التلمساني وأبي محمد بن جزى وابن علاف والقاضي أبو بكر بن عاصم وابن سراج وغيرهم، وله مؤلفات مفيدة منها: شرح على جمل الزجاجي، وشرح على تصريف التسهيل لابن مالك، وجزء في مسألة الدعاء بعد الصلاة على الهيئة المعروفة رد به على الشاطبي، وينبوع العين الثرة في مسألة الإمامة بالأجرة، والقول الممتاز في مسألة ابن المواز، والرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة وغير ذلك، ومن جيد شعره قوله:

وهبك وجدت العفو عن كل زلة فأين مقام العفو من مقعد الرضى
وكيف بثوب حالك اللون رُمّت أن يصبر كشوب لم يزل قط أبيضاً
أهـ. وقال ابن فرحون في الدياج: وله نظم حسن في الرد على القائلين بخلق الأفعال - يعني بخلق العبد أفعاله - من جملته:

قضى الرب كفر الكافرين ولم يكن	ليرضاه تكليفاً لدى كل ملة
نهى خلقه عما أراد وقوعه	وإنفاذه والملك أبلغ حجة
فترضى قضاء الرب حكماً وإنما	كراهتنا مصروفة للخطيئة
فلا ترض فعلاً قد نهى عنه شرعه	وسلم لتدبير وحكم مشيئة
دعا الكل تكليفاً ووفق بعضهم	فخص بتوفيق وعم بدعوة
فنعصى إذا لم تنتهج طرق شرعه	وإن كنت تمشي في طريق المشيئة
إليك اختيار الكسب والله خالق	يريد بتدبير له في الخليفة
وما لم يرد الله ليس بكائن	تعالى وجل الله رب البرية
فهذا جواب عن مسائل سائل	جهول بنادي وهو أعمى البصيرة

ثم استشهد على كل بيت منها بآيات من القرآن، فاليث الأول مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ولو شاء الله ما أشركوا﴾ وقوله: ﴿ولو شاء ربك ما فعلوه﴾ وقوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ والبيت الثاني مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فلله الحجة البالغة﴾، وسأل =

والعبدوسي^(١)، وزاد العبدوسي أن الجاهل بمعنى التعليق لا يلزمه التعليق، انظر

عمران بن حصين رضي الله عنه أبا الأسود فقال له: ما يكدح الناس كدحاً شيء قدر عليهم ومضى فيهم أو شيء يستقبلونه؟ فقال: بل شيء قدر عليهم ومضى فيهم فقال له عمران: أفلا يكون ظلماً؟ فقال له أبو الأسود: كل شيء حق الله وملكه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فقال عمران: أحسنت إنما أردت أن أختبر عقلك، والبيتان الثالث والرابع معناهما مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ وقوله: ﴿وَكُرْهُ إِلَى كُفْرٍ وَفَسْقٍ وَالْعَصِيانِ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ والبيت الخامس مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فعمّ بالدعاء إلى الجنة وخص بالهداية، والبيت السادس مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مع قوله: ﴿مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ وقوله: ﴿وَمَنْ يَضِلْ فَلَمْ لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ والبيتان السابع والثامن مأخوذ معناهما من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وقوله: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يَضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ اهـ. كلام ابن فرحون. والسؤال الذي يرد عليه ابن لب رحمه الله ورد في أبيات نظمها معتزلي على لسان ذمي وهي:

أيا علماء الدين ذمي دينكم	تجير دلو به بأوضح حجة
إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم	ولم يرضه مني فما وجه حيلتي
قضى بضلالي ثم قال أرض بالقضا	فهل أنا راض بالذي فيه شقوة
دعاني وسد الباب دوني فهل إلى	دخولي سبيل بينوا لي قضيتي
إذا شاء ربي الكفر مني مشيئة	فهل أنا عاص باتباع المشيئة
وهل لي رضا ما ليس برضاه سيدي	وقد حرت دلوني على كشف حيرتي
وهل لي اختيار أن أخالف حكمه	فبالله فتأشفوا بالبراهين علتي

اهـ. وقد ولد ابن لب عام ٧٠١ هـ وتوفي رحمه الله عام ٧٨٢ هـ.

(١) هو أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي عالم فاس ومفتيها العلامة المتبحر في مذهب مالك الذي أقر له معاصروه بالتقدم في العلم والفهم، وكان فقيهاً وصلحاً بلده يحضرون مجلس درسه إقراراً منهم بثقافته عليهم، وكانت له خبرة خاصة بالمدونة وعكف على تدريسها نحواً من أربعين عاماً، أخذ عن علماء كبار منهم عبد العزيز =

هذا كله في شرح العمليات للبيت الآتي وقد أطلق صاحب العمليات في أنها
تحل بعد زوج حيث قال:

وإن يقل متى تحلي تحرمي فبعد زوج برجوعها احكم

ظاهره ولو أراد حلية الوطاء لكن لم يوافق النقل كما رأيت فالواجب
الاتباع اهـ. فإن لم تكن له نية فلا نقل فيما علمت إذا لم يكن لبلد الحالف
عرف، وإلا حمل عليه كما هو متداول عند أهل المذهب لكن مقتضى قولهم:
الفروج يُحتاط لها تأييد التحريم، ومقتضى أن الأصل البراءة حليتها بعد زوج
وهل لها نصف الصداق إذا عقد عليها حيث لا يجوز له العقد، ولم يحصل
دخول جوابه والله تعالى أعلم، أن طلاق النكاح الفاسد لعقده المختلف فيه إذا
أثر خللاً في الصداق ثبت، وفي لزوم النصف فيه بالطلاق قبل البناء قولان:
كما في شرح الحطاب عند قوله: وسقط بالفسخ قبله إلى قوله: كطلاقه وعند
قوله: وهو طلاق إن اختلف فيه كمحرم وشغار وفي ذلك الشرح أن صحيح
المذهب عدم لزوم النصف في الفاسد لصداقه إذا طلق فيه قبل البناء، والمجمع
على فساده من الفاسد لعقده لا شيء فيه اتفاقاً، وقد نظمت ذلك بقولي:

وإن يك الطلاق قبل الابتنا في فاسد فنفي نصف بينا
إن يك للصداق فيما قد شهر وباتفاق إن لعقد ينحظر
وفقا وفي الغير لهم قولان لدى المواهب ميان

= القوري وأبو حفص الرجراجي وأبو عبد الله الهواري، وناهيك بهؤلاء علماً وصلاحاً،
ومن مؤلفاته: تقييدان على المدونة، وتقييد على الرسالة، وقد توفي رحمه الله عام
٧٧٦ هـ، وابنه أبو عبد الله محمد بن موسى العبدوسي عالم كبير أيضاً قال أحمد بابا
في كفاية المحتاج: كان حياً عام ٧٩٠ هـ وخفيده عبد الله بن محمد بن موسى بن معطي
العبدوسي علامة فاس ومحدثها ومفتيها وصالحها، تولى فيها الفتوى وإمامة جامع
القرويين بها، وقال عنه زروق: كان شيخ الفقهاء والصوفية عالماً مفتياً اهـ. وكان غاية
في السخاء والزهد في الدنيا، وقد توفي وهو في الصلاة عام ٧٤٩ هـ.

أي مواهب الجليل للحطاب، إذا علمت هذا علمت أن الصواب في قول خليل كطلاقه وفي قوله وعليه النصف إلا بعد ثلاث على الأصوب التفصيل المذكور ليوافق النقل، قاله الحطاب عند قوله: كطلاقه والسلام.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل لامرأة متى تحل
واجر على ذلك في القياس
وإنما يحرم وطؤها ولم
وذاك للتأبيد حيثما نوى
وإن يك القائل لا نية له
بحيث لم يك بذلك البلد
وإن يك الطلاق قبل الابتنا
إن يك للصادق فيما قد شهر
وفقا وفي الغير لهم قولان
وهذه الأبيات في الصادق

تحرمني فالتأبيد في ذاك حصل
ما يقتضي ذا من لغات الناس
يحرم عليه عقدها بما التزم
تحریم ما عليه عقدها انطوى
فلا أرى نصاً لذك نقله
عرف وإلا فله قد يستند
في فاسد فتفي نصف بينا
وباتفاق أن لعقد ينحظر
لدى المواهب مبینان
لصاحب الجواب بالإطلاق

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل متى أبيحت حرمت
صهاؤها^(١) له ستسحيل

وقصده التزويج إن تأيمنت
إن مسها من بعده حليل

(١) قول الشيخ محمد العاقب: صهاؤها له ستسحيل، الصهااء اسم من أسماء الخمر وكنى بها عن لذة الجماع المحرم يعني أنه: كما أن الخمر المعرمة إذا استحالت خلا صار شربها مباحاً فكذلك جماع هذه المرأة المحرم عليه سيكون مباحاً له إذا تزوجها بعدما تزوجت وطلقها زوجها، وقوله في البيت الثاني انقذ في البطن السلى، يعني: تأبد تحريمها عليه، وهذا مثل عند العرب، قال الميداني في مجمع الأمثال ٤٧٦/٢: انقطع السلى في البطن: السلى: جلدة رقيقة يكون فيها الولد من المواشي إن نزعت عن وجه الفصيل ساعة يولد وإلا قتله، وكذلك إذا انقطع السلى في البطن فإذا خرج السلى سلمت الناقة وسلم الولد وإلا هلكت وهلك الولد يقال: ناقة سلياء إذا انقطع سلاها. =

وإن نوى بذلك أن لا يدخلاً تأبدت وانقذ في البطن السلى

وأجاب: بفساد هذا النكاح وتحثم فسخه: يعني نكاح امرأة مالكة أمر نفسها زوجت نفسها دون مطلق ولي لقوله ﷺ: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، باطل، باطل»^(١) وقوله أيضاً: «لا نكاح إلا بولي

= ويضرب - أي هذا المثل - في قوات الأمر وانقضائه اهـ.

(١) حديث: «أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها». الخ، أخرجه من رواية عائشة رضي الله عنها عبد الرزاق في مصنفه ١٩٥/٦ الحديث رقم ١٠٤٧٢ وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٤٠/٣ الحديث رقم ١٥٩١٣ والإمام أحمد في مسنده: بلوغ الأماني ١٥٤/١٦ وأبو داود في سننه: كتاب النكاح باب في الولي الحديث رقم ٢٠٦٩ عون المعبود ٩٨/٦ والترمذي في سننه في أبواب النكاح: باب ما جاء: لا نكاح إلا بولي الحديث رقم ١١٠٨ تحفة الأحوذى ١٩٢/٤ وابن ماجه في سننه: كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي الحديث رقم ١٨٧٩ شرح السندي ٤٢٧/٢ والدارمي في سننه: كتاب النكاح: باب النهي عن النكاح بغير ولي ١٣٧/٢ والبيهقي في سننه الصغرى ١٦/٣ وكتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي الحديث رقم ٢٣٦٦ وفي سننه الكبرى ١٠٥/٧ والشافعي في مسنده ١١/٢ وابن حبان في صحيحه: موارد الظمان: كتاب النكاح: باب ما جاء في الولي والشهود ٥٣٩/١ الحديث رقم ١٢٤٨ والحاكم في المستدرک ١٨٢/٢ في كتاب النكاح الحديث رقم ٣٥/٢٧٠٦ والدارقطني في سننه: التعليق المغني ٢٢١/٣ وابن عبد البر في التمهيد ٨٥/١٩ ولفظه عند أغلبهم «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» وهو عند جميعهم من رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً وسكت عنه أبو داود وذلك يدل على أنه مقبول عنده، وقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن ثم قال الترمذي بعد ذلك: وقد تكلم بعض أهل الحديث في حديث الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا.

وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم. قال يحيى بن معين: وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذلك =

إنما صحح كُتبه على كُتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد وما سمع من ابن جريج، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج اهـ. كلام الترمذي وقوله: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج، يعني قوله: ثم لقيت الزهري فسألته الخ، وقال البيهقي في سننه الصغرى ١٦/٣: وأما حكاية ابن عليه - يعني إسماعيل بن إبراهيم - عن ابن جريج أن الزهري أنكر معرفة حديث سليمان بن موسى فقد ضعف أحمد بن حنبل ويحيى بن معين حكاية ابن عليه وقال يحيى إنما سمع ابن عليه عن ابن جريج سماعاً ليس بذلك اهـ. كلام البيهقي. وقال ابن عبد البر في التمهيد ٨٦/١٩: روى هذا الحديث إسماعيل بن عليه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة، كما رواه غيره وزاد عن ابن جريج قال: فسألت عنه الزهري فلم يعرفه. ولم يقل هذا أحد عن ابن جريج غير ابن عليه وقد رواه عنه جماعة لم يذكروا ذلك. ولو ثبت هذا عن الزهري لم يكن في ذلك حجة لأنه قد نقله عنه ثقات منهم سليمان بن موسى وهو فقيه ثقة إمام، وجعفر بن ربيعة والحجاج بن أرطاة، فلو نسيه الزهري لم يضره ذلك بشيء لأن النسيان لا يعضم منه إنسان قال رسول الله ﷺ: «نسي آدم فسيت ذريته» وإذا كان رسول الله ﷺ ينسى فمن سواه أخرى أن ينسى، ومن حفظ حجة على من نسي فإذا روى الخبر ثقة فلا يضره نسيان من نسيه، هذا لو صح ما حكى ابن عليه عن ابن جريج، فكيف وقد أنكر أهل العلم ذلك من حكايته ولم يعرجوا عليه؟ اهـ. كلام ابن عبد البر، وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٥٧/٣: وعد أبو القاسم بن منده: عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً وذكر أن معمرأ وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان بن موسى، وأن قره وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري، قال: ورواه أبو مالك الجني ونوح بن دراج ومنديل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ثم قال الحافظ ابن حجر: وأعل ابن حبان وابن عدي وابن عبد البر والحاكم وغيرهم الحكاية عن ابن جريج وأجابوا عنها على تقدير الصحة بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهَم فيه وقد تكلم عليه أيضاً الدارقطني في جزء: من حدث قنسى، والخطيب بعده اهـ. المقصود من كلام الحافظ وقال - أي الحافظ ابن حجر - في فتح الباري: ٩٨/٩ في حديث عائشة هذا: وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم اهـ. وقال أيضاً في فتح الباري ١٠١/٩: وتعبه بحديث عائشة: «أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» وهو حديث صحيح كما تقدم اهـ. كلام الحافظ ابن حجر، وقال الذهبي في التلخيص معلقاً على حديث عائشة =

وصداق وشاهدي عدل»^(١) وقوله: «لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها،

= هذا عند الحاكم: سمعه أبو عاصم وعبد الرزاق ويحيى بن أيوب وحجاج بن محمد من ابن جريج مصرّحين بالسماع عن الزهري فلا يعلل هذا فقد ينسى الثقة اهـ، وذكر السيوطي حديث عائشة هذا في الجامع الصغير: فيض القدير ١٤٣/٣ وأشار إلى صحته وأقره المناوي على ذلك فظهر لك أن الطعن في حديث عائشة هذا بحكاية ابن عليّة عن ابن جريج أمر غير وارد ولذلك التفت عنها محدثون كبار فصححوه منهم: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وابن عبد البر والحافظ ابن حجر العسقلاني والسيوطي وغيرهم.

والحديث أخرجه أيضاً من رواية ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم الطبراني كما في مجمع الزوائد ٢٨٥/٤ في كتاب النكاح: باب ما جاء في الولي والشهود، وقال الهيثمي في رواية ابن عباس: في سندها يعقوب غير مسمى، فإن كان هو التوم فقد وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين وإن كان غيره فلم أعرفه اهـ. وقال في رواية ابن عمر: في سندها حمزة بن أبي حمزة وهو متروك اهـ.

(١) حديث: «لا نكاح إلا بولي وصداق وشاهدي عدل» أخرجه بلفظ قريب من اللفظ المذكور في الفتوى: الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما قل أو كثر» وفي الأوسط عنه أيضاً مرفوعاً بلفظ: «البيغايا اللاتي يزوجن أنفسهن لا يجوز نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما قل أو كثر» وفي سند كل منهما - كما قال الهيثمي - الربيع بن بدر وهو متروك وورد الحديث بصيغ أخرى منها: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل» أخرجه من رواية عمران بن حصين رضي الله عنه عبد الرزاق في المصنف ١٩٦/٦ الحديث رقم ١٠٤٧٣ والطبراني كما في مجمع الزوائد ٢٨٧/٤ والدارقطني في سننه التعليق المعني ٢٢٥/٣ وفي سننه عندهم كلهم عبد الله بن محرز وهو متروك، ومن رواية عائشة رضي الله عنها الدارقطني في السنن التعليق المعني ٢٢٦/٣ و٢٢٧ وابن حبان: موارد الظمان ٥٣٩/١ الحديث رقم ١٢٤٧ والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤، والبيهقي في السنن الصغرى ٢٠/٣ الحديث رقم ٢٣٨٢ وصححه السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ٤٣٨/٦ الحديث رقم ٩٩٢٦، ولفظه عند ابن حبان: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» وعند البيهقي: «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدين عدل فنكاحها باطل» وقال ابن حبان بعدما ساق هذه الرواية: لم يقل فيه: وشاهدي عدل إلا ثلاثة أنفس: سعيد بن يحيى بن الأموي عن حفص بن غياث - يعني =

عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة - وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي عن عيسى بن يونس، ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر اهـ. كلام ابن حبان وفي سنده عند الدارقطني وابن حبان سليمان بن موسى قال فيه النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: تفرد بأحاديث وهو عندي ثبت صدوق، وقال أبو حاتم: محله الصدق، في بعض حديثه الاضطراب، ووثقه دحيم وابن معين وقال سعيد بن عبد العزيز: لو قيل من أفضل الناس لأخذت بيده، وقال البخاري: عنده مناكبر اهـ. من التعليق المغني وفي سنده عند الطبراني عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك كما قال الهيثمي، ومن رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ والديلمي في مسند الفردوس ٢٩١/٥ الحديث رقم ٧٩٢٧ وذكره السيوطي في الجامع الصغير: فيض القدير ٤٣٧/٦ وأشار إلى حسنه لكن في سنده أبو بلال الأشعري وهو ضعيف، ومن رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الدارقطني في السنن ٢٢٥/٣ وفي سنده ثابت بن زهير قال الزيلعي في نصب الراية: قال ابن عدي: قال البخاري فيه: منكر الحديث اهـ، ومن رواية أبي هريرة رضي الله عنه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ قال الهيثمي: وفي سنده سليمان بن أرقم وهو متروك اهـ. ومن رواية ابن عباس رضي الله عنهما البيهقي في سننه الصغير ١٩/٣ الحديث رقم ٢٣٧٥ والحديث رقم ٢٣٧٦ وفي سننه الكبرى ١١٢/٧ و١٢٤ ومن رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ وفي سنده أبو الزبير قال الهيثمي: إن كان هو الواسطي الكبير فهو ثقة وإلا فلم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات اهـ. وأخرجه البيهقي في سننه الصغير ٢١/٣ الحديث رقم ٢٣٨٣ وفي الكبرى ١١١/٧ وابن حزم في المحلى ٤٥٤/٩ كلاهما موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومن الصيغ التي ورد بها الحديث: «لا نكاح إلا بولي» فقد أورده البخاري في صحيحه ترجمة بلفظ: باب من قال: «لا نكاح إلا بولي» فتح الباري ٨٨/٩ ولم يسنده لأنه - كما قال الحافظ ابن حجر - ليس على شرطه، وأخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ١٥٥/١٦ وعبد الوزاق في المصنف ١٩٦/٦ الحديث رقم ١٠٤٧٥ وابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٢/٣ الحديث رقم ١٥٩٣١ والحديث رقم ١٥٩٣٣ وأبو داود في سننه في كتاب النكاح باب الولي الحديث رقم ٢٠٧١ عون المعبود ١٠٠/٦ والترمذي في أبواب النكاح من سننه: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي الحديث رقم ١١٠٧ تحفة الأحوذني ١٩١/٤ وابن ماجه في كتاب النكاح من سننه: باب لا نكاح إلا =

=
بولي الحديث رقم ١٨٨١ شرح السندي ٤٢٨/٢ والدارقطني في سننه في كتاب النكاح:
التعليق المغني ٢١٩/٣ والدارمي في سننه في كتاب النكاح باب النهي عن النكاح بغير
ولي ١٣٧/٢ والحاكم في المستدرک في كتاب النكاح ١٨٤/٢ وما بعدها الحديث رقم
٢٧١٠ إلى ٢٧١٧ والبيهقي في سننه الصغرى في كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي
١٧/٣ الحديث رقم ٢٣٦٨ ورقم ٢٣٦٩ وفي سننه الكبرى ١٠٧/٧ وابن حبان في
صحيحه: موارد الظمان ٥٣٨/١ الحديث رقم ١٢٤٣ ورقم ١٢٤٤ ورقم ١٢٤٥ وابن
عبد البر في التمهيد ٨٥/١٩ و٨٦، والحديث عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة من رواية
أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ مرسلًا وعند الباقرين من
رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ
موصولًا وقال الترمذي في حديث أبي موسى هذا: وحديث أبي موسى حديث فيه
اختلاف: رواه إسرائيل وشريك بن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع
عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ ورواه أسباط بن محمد
وزيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى
عن النبي ﷺ وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي
موسى عن النبي ﷺ نحوه ولم يذكر فيه: عن أبي إسحاق، وقد روي عن يونس بن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ. وروى شعبة والثوري عن أبي إسحاق عن أبي موسى
عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى، ولا يصح. ورواية هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي
إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» عندي أصح لأن
سماعهم من أبي إسحاق في أوقات مختلفة وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من
جميع هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق هذا الحديث فإن رواية هؤلاء عندي أشبه وأصح
لأن شعبة والثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحاق في مجلس واحد ومما يدل على
ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان: أخبرنا أبو داود: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان
الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعتم أبا بردة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا
بولي»؟ فقال: نعم، فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في
وقت واحد وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق وسمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت
عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق إلا
لما اتكلت فيه على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم اهـ. كلام الترمذي، وقال الدارقطني
في سننه بعد أن ساق حديث أبي موسى من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة=

عن أبي موسى عن النبي ﷺ: حدثنا دعلج بن أحمد عن ابن خزيمة قال: سمعت أبا موسى يقول كان عبد الرحمن بن مهدي يثبت حديث إسرائيل عن أبي إسحاق ويقول: إنما فاتني من حديث سفيان عن أبي إسحاق ما فاتني انكالا مني على حديث إسرائيل، وحدثنا عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي حدثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان حدثنا محمد بن مخلد السعدي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل مثل قول ابن سنان قال محمد بن محمد: فليل لعبد الرحمن: إن شعبة وسفيان يوقفانه على أبي بردة فقال: إسرائيل عن أبي إسحاق أحب إلي من سفيان وشعبة. وحدثنا دعلج بن أحمد حدثنا أحمد بن محمد بن مهدي أبو علي حدثنا صالح جزرة حدثنا علي بن عبد الله المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد. قال صالح: إسرائيل أتقن في أبي إسحاق خاصة اهـ. كلام الدارقطني، وقال الحاكم في المستدرک ١٨٤/٢: فأما إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الثقة الحجة في حديث جده أبي إسحاق فلم يختلف عنه في وصل هذا الحديث اهـ. ثم ساق الحديث بعدة أسانيد عن إسرائيل ثم قال: هذه الأسانيد كلها صحيحة وقد علونا فيه عن إسرائيل وقد وصله الأئمة المتقدمون الذين ينزلون في رواياتهم عن إسرائيل مثل عبد الرحمن بن مهدي ووكيع ويحيى بن آدم ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وغيرهم، وقد حكموا لهذا الحديث بالصحة، ثم أورد الحاكم جملة من روايات حديث أبي موسى هذا ثم قال: فقد استدللنا بالروايات الصحيحة، وبأقوال أئمة هذا العلم على صحة حديث أبي موسى بما فيه غنية، وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمر والمسور بن مخرمة وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأكثرها صحيحة، وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش رضي الله عنهن اهـ المقصود من كلام الحاكم ببعض الحذف.

وأقر الذهبي في التلخيص الحاكم على تصحيح حديث أبي موسى وقال الخافظ ابن حجر في فتح الباري ٨٩/٩ بعد أن ذكر كلام الترمذي والحاكم المارين حول حديث أبي موسى ملخصاً: ومن تأمل ما ذكرت عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره اهـ. وأورد السيوطي حديث أبي موسى في الجامع الصغير فيض القدير ٤٣٧/٦ الحديث رقم ٩٩٢٤ وأشار إلى صحته، قال المناوي: قال السيوطي: وهو متواتر، =

فإن الزانية هي التي تزوج نفسها^(١)، ولا أرى في المذهب قولاً يامضائه إلا ما

= وأخرجه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً الإمام أحمد في المستند: بلوغ الأمانى ١٥٥/١٦ وابن ماجه في كتاب النكاح من سننه باب لا نكاح إلا بولي، الحديث رقم ١٨٨٠ شرح السندي ٤٢٨/٢ والطبراني كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ وهو عند أحمد والطبراني - دون ابن ماجه - بزيادة: والسلطان ولي من لا ولي له. وفي سننه عند الثلاثة الحجاج بن أرطاة وهو مدلس وقد عنعن ولم يصرح بالسماع مع أنه هنا روى عن عكرمة عن ابن عباس وهذه علة أخرى لأن حجاجاً لم يسمع - كما قال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة - من عكرمة وإنما تحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة فيكون الحديث منقطعاً. وأخرجه من رواية أبي أمامة وجابر بن عبد الله وأبي هريرة رضي الله عنهم الطبراني كما في مجمع الزوائد ٢٨٦/٤ وفي سند رواية أبي أمامة: عمر بن صهبان وهو متروك وفي سند رواية جابر: عمرو بن عثمان الرقي وهو متروك، وفي سند رواية أبي هريرة: عمر بن قيس المكي وهو متروك قال ذلك كله الهيثمي في مجمع الزوائد لكن أخرج الطبراني في الأوسط الحديث من رواية ثانية عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «لا نكاح إلا بإذن ولي مرشد أو سلطان» قال الهيثمي: ورجال سننه رجال الصحيح اهـ.

وأخرجه بهذا اللفظ عن ابن عباس مرفوعاً البيهقي في سننه الصغيرى ١٩/٣ الحديث رقم ٢٣٧٥ ورقم ٢٣٧٦ وفي سننه الكبرى ١١٢/٧، وذكره مالك في الموطأ موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: «لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان» شرح الزرقاني ١٧٧/٣.

(١) حديث: «لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها» الخ. أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب النكاح: التعليق المغني ٢٢٧/٣ وابن ماجه في سننه في كتاب النكاح: باب لا نكاح إلا بولي شرح السندي ٤٢٩/٢، الحديث رقم ١٨٨٢ كلاهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها» وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٤/٣ الحديث رقم ١٥٩٥٤، وعبد الرزاق في المصنف ٢١٠/٦ الحديث رقم ١٠٤٩٤ والبيهقي في سننه الصغيرى ١٨/٣ الحديث رقم ٢٣٧٣ كلهم موقوفاً على أبي هريرة ولفظه عند البيهقي: كللفظ المرفوع عند ابن ماجه والدارقطني، ولفظه عند ابن أبي شيبة: «لا تزوج المرأة المرأة» وعند عبد الرزاق: «لا تنكح المرأة نفسها، فإن الزانية تنكح نفسها» وقال فيه =

روي عن ابن القاسم من أن الولاية في النكاح سنة لا فرض وهو شاذ لا التفات إليه عند أهل المذهب، وإذا فسخ عُدَّ طلاقاً للخلاف فيه.

قال الشيخ أحمد:

وأوجبوا فسخ نكاح عقدا لما أتى في ذاك عن خير نبي إلا ابن قاسم فعنده يباح سنت له وما مشى عليه وفسخه بطلقة رعيّاً لما

بغير مطلق ولي وجدا ولم يصححه من أهل المذهب لقوله إن ولاية النكاح شذبه لم يلتفت إليه من الخلاف لابن قاسم انتهى

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن تزوج نفسها من رُشدت إن لم يل العقد عليها أبعد والعُتْقِي عنه فيه تُسمع

حُلّ بأيدي الحُكم ما قد عقدت وهو بظاهر الحديث أسعد رواية يُستك منها المسمع

وسئل عن قصد الوطء بين الفخذين من أجنبية وشك هل وطئها في الفرج هل يلزمها الاستبراء بثلاث حيض وهل إذا تزوجها ذلك الفاعل في أمد الاستبراء يفسخ أبداً، وهل يلحق فيه الولد أم لا؟ فأجاب: بأن الاستبراء لازم بالنسبة للرجل وكذا بالنسبة للمرأة إذا شكت فيما شك فيه الرجل وإلا فلا يلزمها، ودليل لزوم الاستبراء فيما ذكر قول خليل: إن لم توقن البراءة، وقوله: أو ساء الظن، وقاعدة وجوب الاحتياط في القروج، وقوله: أمكن شغلها منه، وقوله: ولا وطء بين الفخذين إن أنزل، لأن الماء يسبق فلم توقن البراءة، وأحرى إذا شك فيما وراء ذلك، ويفسخ النكاح إذا تزوجها قبل الاستبراء بثلاث حيض، نقله الحطاب عند قوله: كمستبرأة من زنى: وذكر هنا أن الولد

= الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد مختلف فيه تارة يروى مرفوعاً، وطورا يروى موقوفاً.

لا حق إذا أتت به لسته أشهر فأكثر من يوم عقد النكاح ولا يلحق إن أتت به لأقل .

قال الشيخ أحمد :

والوطء بين الفخذين إن حصل	من أجنبية وشك من فعل
هل وطئ الفرج فالاستبراء	ثلاث حيضات إذا يشاء
نكاحها وإن لها زوجا	في أمد استبرائها وأولجا
فُسخ فرضاً مع لحوق الولد	إن ولدته في أقل الأمد

قال الشيخ محمد العاقب :

والوطء في الفخذين مهما يعتري	من فعلة الشك في وطء الحر
وجب الاستبراء وألحق الولد	به إذا عقدها قبل الأمد

وأجاب : بأن الشك في الرضاع أو الإرضاع لا يحرم على المشهور ، لأن الرضاع مانع والشك في المانع لا يؤثر ، قال في المدونة : وإذا حلب من ثدي المرأة لبن في حياتها أو بعد مماتها فوجر به صبي أو دب فرضعها وهي ميتة وعلم أن في ثديها لبناً فالحرمة تقع بذلك ، وقال ابن رشد : إنما يحرم إذا كان هناك لبن محقق وإلا فلا ، وقال ابن فرحون تبعاً لابن عبد السلام في قول ابن الحاجب : إن علم : هذا شرط في العلم بوجوده في الثدي بعد الموت وبوصوله إلى جوف الرضيع ، إذ ربما يمتص من ثدي الميتة ولا يكون فيه لبن فيُظن أنه خرج منه شيء ، فألغى ظن خروج شيء منه خلافاً لابن ناجي القائل عند قول المدونة المتقدم : وكذا يُحرّم إذا شك هل هو لبن أو لا ، وإذا قلنا إن الشك لا يثبت حرمة الرضاع فيندب التنزه فيما يظهر ، لأن من أصولنا رعي الخلاف ، قال في التكميل :

وهل يُراعى كل خلف قد وُجد أو المراعى هو مشهور عهد

وقول ابن ناجي ظاهر الخطاب شهرته فيراعى على اعتبار المشهور فقط .

قال الشيخ أحمد:

والشك في الرضاع والإرضاع ليس به النكاح إذا امتناع
على الذي شهر بل يندب له تنزه عن فعل إذا إن فعله

قال الشيخ محمد العاقب:

والشك في الرضاع غير مانع لأنه شك بنفس المانع
ومطلقاً ندب التنزه ظهر قال مُراعاة لقول من حظر

وأجاب فيمن قال في عقده على امرأة إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها
بيدها ففعل إحدى الخصلتين بأن لها أن تطلق نفسها ثلاثاً ولا منكرة للزوج في
ذلك بأن يقول: إنما أردت أن تطلقني نفسك واحدة، قال خليل: ولم يشترط
في العقد: يعني أن التخيير أو التمليك المشترطين في عقد النكاح لا منكرة له
في واحد منهما إذا طلقت نفسها ثلاثاً، ولا فرق بين المدخول بها وغيرها،
وقاله شراحه وشراح العمليات عند قوله:

والشرط في النكاح محمول على أنه في أصل العقود حصلاً

فإذا طلقت نفسها بعد البناء واحدة فله الرجعة على ما صدر به الخطاب،
وقال سحنون وغيره: لا رجعة له ابن عات لأنه راجع إلى الخلع لأنها أسقطت
من صداقها لشرطها اهـ. ولا يلتفت إلى قول بعض طلبة هذه البلاد بعدم لزوم
الشرط المسمى عندهم بأجمع لمخالفته ما في دواوين المذهب من المدونة،
وجامع ابن يونس ومختصر خليل، وما لا يعد كثرة من لزومه فما أقل حيائهم،
وما أكثر جهلهم، بل عدم لزوم الشرط سمعت من بعض الطلبة أنه قول
ضعيف، لكن لم أظفر أنا به فيما طالعت وعلى صحة وجوده لا يجوز الاعتماد
عليه لأنه على شفى جرف هار، وقول الداودي^(١): إنه يجوز العمل بالضعيف

(١) هو أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي، كان فقيهاً فاضلاً مثقناً ومؤلفاً مجيداً من =

في الطلاق والزكاة والحج ضعيف أيضاً لا يعتمد عليه، أما ترى خليل حيث يقول مبيناً لما به الفتوى ثم ذكر كثيراً من موجبات الطلاق التي فيها قول أو قولان أو أكثر بعدم الطلاق، أما الإقدام عليه ابتداء ففي المدونة منعه، فإن وقع جاز النكاح ولزم الشرط، وقال ابن القاسم: يكره العقد على ذلك، وقال اللخمي: أجازته سحنون ابتداء وزوج - يعني سحنون - غلامه من أمته على أنه إن سرق زيتونة كان أمر أمته بيده.

قال الشيخ أحمد:

وجاعل لزوجته في عقدها	شرطاً يكون أمرها بيدها
عند الزوج أو السري له	وما عليه الشرط أيضاً فعله
وفيه تدخل التي قد طلقت	من قبل عقد هذه وارتجعت
كذلك إن تقدمت عليها	لأن قصدها فيما لديها
عدم الاجتماع مع سواها	هذا الذي صحت به فتواها
وتأخذ الثلاث إن شاءت ولا	ينكر الزوج إكث في ذا على
أن الذي في عقده لها شرط	تطبيقها واحدة به فقط
ولم يفرق بين مدخول بها	في ذا وغيرها فكن متبها
وإن تطلق نفسها بعد البتة	واحدة فخلفه تبيناً
قيل له ارتجاعها وقيل لا	والقول بالرجعة جاء أو لا
وقول من قال بأن ما شرط	لها هنا ليس يلزم غلط
ولم أجد قولاً به مع طلبي	له بما دون أهل المذهب

قال الشيخ محمد العاقب:

= مؤلفاته: النامي، وهو شرح على موطأ مالك، والواعي وهو في الفقه، والنصيحة وهو شرح على صحيح البخاري، والإيضاح في الرد على القدريّة، وغير ذلك وتوفي رحمه الله عام ٤٠٢ هـ ودفن بتلمسان.

ولم يناكر في لزوم البتة ذو الشرط إن ملكها وبتت
وهي إذا فارقت الزوجية بطلقة بعد البناء رجعية
ولا يرى سحنون أن يرتجعا لأن شرطها لخلع رجعا

وأجاب: كما في المعيار عن قاسم^(١) العقباني بأن كثرة الحلف بالطلاق عيب يوجب للزوجة ولمن قام لها فسخ النكاح لأن الزوجة تكون معه في زنى وأما فاسق الجوارح بغير الإيمان فلا يفسخ نكاحه إن لم يضر بها، وكان بعضهم يهرب من الفتوى بالفسخ لأنه يؤدي إلى فسخ كثير من الأنكحة اهـ.
قال الشيخ أحمد:

وأوجبوا للزوجة الخيار في زوج إذا بدا كثير الحلف
بما من الإيمان للفساق كجامع الإيمان والطلاق
أما الفسوق بالجوارح فلا يفسخ عقد لها به إن حصل
إلا إذا لحقها منه الضرر في نفسها فذاك أيضاً يُعتبر
قال الشيخ محمد العاقب:

وكثرة الحلف بالطلاق فسق وعيبٌ موجب الفراق

وأجاب: بأن شهود النكاح والبيع إذا لم يسموا قدر الصداق أو الثمن، فإن الزوج لا بد أن يسمي صداقاً ولا بد للمبتاع أن يسمي ثمناً، فإن أيا حلف الطالب وقبل قوله إن أشبه ولزمه النكاح والبيع مثله اهـ.

(١) هو القاضي أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني العلامة أحد كبار العلماء المشهورين والنقاد الراسخين، أخذ عن أبيه وغيره وأخذ عنه خلق كثير منهم: ابنه أبو سالم وحفيده ويحيى المازوني، والتنسي، والقلصادي والرصاع وابن زكري والونشريسي وغيرهم، ومن مؤلفاته تعليق على مختصر ابن الحاجب الفرعي، وأرجوزة تتعلق باجتماع الصوفية على الذكر، ورزقه الله طول العمر وتوفي عام ٨٥٤ هـ.

قال الشيخ أحمد:

وشاهد النكاح والبيوع إن
فإن للزوج أو المبتاع أن
فإن أبى التمين كل منهما
عليهما النكاح والبيع معا

لم يذكر قدر الصداق والتمن
يحد قدر المهر أو قدر الثمن
حلف طالهما ولزما
إن أشبه الحالف في الذي ادعى

قال الشيخ محمد العاقب:

وحيث يُلقي شاهد بالتمن
فالمشتري والزوج حتماً ستميا

والمهر والمقدار لم يُبين
ويحلف الطالب مهما أيا

وأجاب: في من زوجها ذو القهر وأخذ مهرها ولم يعطها منه شيئاً بأنها
لا ترجع على الزوج به، لأن الغاصب إنما غصبه منها اهـ. من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة زوجها ذو القهر
لكنه لم يعطها من ذلك
أيضاً على الزوج به إذ عاصبه

وأخذ الذي لها من مهر
شيئاً فلم ترجع به هنالك
غصبه منها به تطالبه

قال الشيخ محمد العاقب:

وامرأة زوجها ذو القهر
ليس لها في الشرع من سبيل

ثم استبدَّ وحده بالمهر
إلى رجوعها على الحليل

وأجاب: في امرأة تزوجت بشهادة الأشرار مع وجود أهل العدل في ذلك
البلد بأن النكاح يفسخ على كل حال إلا أن يُستدرك قبل الدخول بإشهاد عدلين
عليه، ذكره في المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة حضر عقدها شهود
غير عدول شهدوا مع وجود

عدي بن يشهدان م الرجال
إلا إذا استدرك من قبل الدخول

فُسِّخ عقدهما بكل حال
فعضدوه يشهادة العدول

قال الشيخ محمد العاقب:

ويفسخ النكاح إن لم يشهد
إلا إذا استدرك بالعدول
فيه سوى شرار أهل البلد
من قبل أن تزف للدخول

وسئل عمن أقام مع زوجته سنين بعد البناء ثم قُسخ نكاحها لثبوت
الرضاع بينهما بيينة وتصادقا على عدم الوطء في تلك المدة هل يتكمل لها
الصداق لأن إقامة سنة كالوطء، والحال أنه بالغ وهي مطيقة أو لا شيء لها إلا
عوض التلذذ والإقامة المذكورة لا تنزل منزلة الوطء إلا في النكاح الصحيح لا
في الفاسد؟ جوابه والله تعالى أعلم: أن النكاح المذكور صحيح إذا لم يثبت
علمهما أو أحدهما بالرضاع قبل العقد لقول عبد الباقي عند قول خليل إلا نكاح
الدرهمين فنصفهما، بعدما ذكر مسألة الرضاع ومسألة المثلاعتين ما نصه:
ويمكن أن يجاب عن مسألة الرضاع بأن الغالب طرر دعواه على الصحيح اهـ.

يعني ولو ادعى بعد العقد علمه حيثئذ لاتهامه على رفع الصداق من أصله
فهو غير مصدق في علمه، وإنما كان النكاح المذكور صحيحاً لأن الصحة
موافقة ذي الوجهين إذن الشرع كما للسبكي وغيره وهما مأذون لهما عند عدم
علمهما، وإلا كلفا بما لم يعلما، وهو غير واقع شرعاً، وإن جاز عقلاً كما في
صريح قولنا في مراقي السعود:

والعلم والوسع على المعروف شرط يعم كل ذي تكليف

وإذا كان صحيحاً تكمل فيه الصداق بإقامة سنة، ولو علما حين العقد
لكان فاسداً لعقده مع تأثير الخلل في الصداق لأنهما يتساهلان في تكثير
الصداق لكونه مرجو الفسخ عند العثور على الرضاع وما فسد لصداقه أو لعقده
مع تأثير الخلل في الصداق لا يتكمل بموت أحدهما كما نص عليه عبد الباقي

عند قول خليل كطلاقه، وما لا يتكمل بالموت لا يتكمل بالإقامة، كما أن ما يتكمل بالموت يتكمل بالإقامة بجامع عدم الفارق بينهما دليله تسوية خليل بينهما وما يتكمل بالموت هو الصحيح، والفساد لعقده إذا لم يؤثر خللاً في الصداق قاله عبد الباقي وسلمه محشيه بالسكوت عنه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن أقامت مع زوجها زمان	بعد البناء بمكانه فإن
فسخ النكاح بشهادة العدول	على الرضاع ونقت معه الدخول
مع بلوغ الزوج والإطاقة	كان لها المهر بتي الإقامة
إذ سنة قد جعلت للطول	يغني مقامها عن الدخول
لأن ذا النكاح إن لم يعلمها	في العقد بالرضاع صح مبرما
أما إذا عن عقده تقدما	علمهما فللفساد يُتَمَى
لعقده ومعه تأثير الخل	فيما عليه من صداق اشتمل
إذ يتساهلان في تكثير	مهر بفسخه لدى العثور
وكل ما لمهره قد فسد	أو خلل فيه مع العقد بدا
لا يتكمل بموت إن نزل	بأحد الزوجين إن حان الأجل
وما جرى في الموت جار في المقام	بغير وطء من ثبوت وانعدام

وسئل عن قول ابن القاسم من أباحت فرجها لغير زوجها فلا صداق لها هل ذلك قبل البناء أو مطلقاً، فأجاب والله تعالى أعلم: أني لم أر ذلك لابن القاسم، فإن صح كونه له فلا فرق بين كونه قبل البناء أو بعده لكن المعروف في المذهب أن الزانية لها صداقها وتندب مفارقتها قال الشبرخيتي عند قوله ورد المال بشهادة سماع على الضرر ما نصه: وإذا علم الإنسان من امرأته الزنى فليس له أن يضارها حتى تفتدي منه، رواه ابن القاسم عن مالك ومثله للمواق عن مالك عند قوله: وتزويج زانية قلو كانت لا صداق لها لم يحتج إلى

إضرارها لتفتدي منه، وللخرشي^(١) في كبيره عند قوله: جاز الخلع أن الخلع
يستحب من غير ذات الصون وقد نظمت ذلك فقلت:

وهو مباح إن أضاعت ما وجب وغير ذات الصون منها يستحب
لكن اعرف في بعض الطرر أن المضیعة لحق الزوج لا صداق لها ولعله
ضعيف لمخالفته ظواهر المذهب اهـ.

قال الشيخ أحمد:

من مكنت مِ الفرج غير بعلمها	لحمقها وفسقها وجهلها
ليس له إضرارها كي تفتدي	منه بمالها على المعتمد
وما إلى ابن قاسم يساق	من أنها ليس لها صداق
لم أره من قوله والمذهب	أن لها صداقها ويندب
له فراقها ولو بالافتدا	وفيه عید الله نظماً عقداً
قد كرهوا الخلع إذا ما أدى	كل لما يجب أن يؤدي
وهو مباح إن أضاعت ما وجب	وغير ذات الصون منها يستحب
ومنعه إن خافت أن يرتكبا	كبيرة بعد الوقوع جلباً
عند فساد الأمر مع خوف على	دين وجوبه لديهم انجلي

قال الشيخ محمد العائب:

ومن أباحت فرجها تُطلق	تدباً ولازم لها ما يصدق
ولم يجز عند فساد حالها	إضرارها لتفتدي بمالها
قال وما يذكر في بعض الطرر	من عدم الصداق ظاهر الخور

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي العلامة الفهامة، شيخ المالكية في زمنه
أحد أبرز العلماء العاملين، أخذ عن أبيه وعن البرهان اللقاني ونور الدين الأجهوري
وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم علي النوري والصفافسي وشمس الدين اللقاني وعلي
اللقاني والشبرخيتي، ومحمد النفراوي ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني وغيرهم، له
مؤلفات منها شرحان على مختصر خليل كبير وصغير، وتوفي رحمه الله عام ١١٠١ هـ.

وأجاب: بأني لم أر نهياً عن تزوج زوجة العالم بل خيرة الصحابة فعله، فإن علياً^(١)

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ وزوج أفضل بناته وأحد العشرة المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين ووالد ريحانتي النبي ﷺ الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، واسم أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة بن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الهاشمي الأبوين، أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، وهي أول هاشمية ولدت هاشمياً، وكان علي رضي الله عنه أحد من توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض وأحد أصحاب الشورى الستة، وأسلم قبل بلوغه، وهو أول من أسلم من الغلمان وكان في كفالة رسول الله ﷺ الذي أخذه تخفيفاً على أبي طالب لما أصابته المجاعة، وبقي في بيت رسول الله ﷺ حتى بعثه الله بالحق فأسلم في أول البعثة وهو صبي وخلفه رسول الله ﷺ - لما هاجر - ليتولى نيابة عنه ردّ الودائع إلى ذويها، وقضاء الديون، فلما أتم ذلك هاجر إلى النبي ﷺ بالمدينة وشهد مع النبي ﷺ بدرأ فأبلى فيها بلاءً حسناً وفيه وفي عمه حمزة وابن عمه عبيدة بن الحارث رضي الله عنهم مع خصومهم من الكفار: عتبة وشيبة والوليد نزل قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾ الآية. وشهد يوم أحد فثبت مع رسول الله ﷺ ويوم الخندق وقتل فيه فارس العرب المغوار عمرو بن عبدود العامري، وشهد بيعة الرضوان بالحديبية، كما شهد فتح خيبر حين قال رسول الله ﷺ: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» فبات الصحابة كلهم يتمنى أن يكون ذلك الرجل فدعا النبي ﷺ علياً وكان به رمد فبصق في عينيه ودعا له فبرأ ولم يرمد بعدها وأعطاه الراية ففتح الله على يديه وقتل يومها مرحباً، وشهد مع رسول الله ﷺ فتح مكة وحنيناً والطائف، وأبلى في كل ذلك بلاءً حسناً، ولما خرج رسول الله ﷺ إلى تبوك استخلفه على المدينة فقال له: يا رسول الله أتخلقني مع النساء والصبيان؟ فقال له النبي ﷺ: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي» وبعثه رسول الله ﷺ أميراً وقاضياً إلى اليمن ومعه خالد بن الوليد وغيره وقال في شأنه النبي ﷺ يوم غدير خم: «من كنت مولاه فعلي مولاه» وفي رواية أخرى بزيادة: «اللهم والي من والاه وعادي من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله» وقال له مرة أخرى كما رواه الإمام أحمد في المسند: «أنت ولي في الدنيا والآخرة» وقال =

تزوج زوجة أبي بكر^(١) أسماء^(٢) بنت عميس، وتزوج

أيضاً في شأنه كما رواه أيضاً الإمام أحمد في المسند: «دعوا علياً دعوا علياً دعوا علياً فإن علياً مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي» وقال كما رواه أبو يعلى: «من آذى علياً فقد آذاني» وقال له كما رواه عبد الرزاق في المصنف: «إنه لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق» والأحاديث في فضله كثيرة يخرجنا استقصاؤها إلى الطول الممل، وزوجه النبي ﷺ بأفضل بناته وأحبهن إليه ﷺ وجعل الله في ذريته نسل النبي ﷺ الباقي، ولما مات عثمان بن عفان رضي الله عنه ببيع له بالخلافة سنة ٣٥ هـ بعد أن رفضها وأغلق عليه حائط بني عمرو فراراً من الخلافة فجاءه طلحة والزبير رضي الله عنهما ومعهما الناس ولم يزالوا به حتى قبل ذلك وقام بأعباء الخلافة خير قيام حتى توفي عام ٤٠ هـ بضربة من سيف أشقى الآخرين عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المصري الخارجي، ومناقبه رضي الله عنه وأخباره خصوصاً في الزهد في الدنيا والشجاعة وسعة العلم ونفاذ البصيرة كثيرة جداً لا يسعها المقام.

(١) هو أفضل الأمة بعد النبي ﷺ بإجماع أهل السنة حب رسول الله ﷺ وصاحبه في الغار ورفيقه في الهجرة وأول خلفائه وأجل أصحابه قدراً أبو بكر الصديق، عبد الله بن عثمان ابن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي التيمي، وأمه أم الخير سلمى بنت صخر بن عامر وهي بنت عم أبيه ولد رضي الله عنه بعد واقعة الفيل بعامين ونصف العام وصحب النبي ﷺ قبل البعثة وسبق إلى الإيمان فور مبعث النبي ﷺ ولازم رسول الله ﷺ قبل الهجرة وبعدها وشهد معه المشاهد كلها ولم يفارقه حتى دفنه وبشره النبي ﷺ بالجنة وشهد له بالخير في أحاديث عديدة وخلفه على الصلاة بالناس نيابة عنه إشارة منه ﷺ إلى خلافته بعده وحج بالناس عام ٩ للهجرة بأمر من النبي ﷺ وبايعه المسلمون بعد وفاة النبي ﷺ فقاتل أهل الردة ومانعي الزكاة وأمر بكتابة القرآن وقام بأعباء الخلافة أحسن قيام حتى توفاه الله في جمادى الأولى عام ١٣ هـ عن عمر بلغ ٦٣ عاماً.

(٢) هي أسماء بنت عميس بن معد بن الحارث بن تيم بن كعب بن مالك بن قحافة بن عامر بن ربيعة بن غانم بن معاوية بن زيد الخثعمية وهي أخت ميمونة بنت الحارث زوجة النبي ﷺ لأُمها وكانت من السابقات إلى الإسلام وتزوجها جعفر بن أبي طالب وهاجرت معه إلى الحبشة وولدت له في الحبشة عبد الله ومحمد وعوناً ولما مات زوجها جعفر تزوجها أبو بكر رضي الله عنهم وولدت له ابنه محمداً ولما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب فولدت له عوناً ويحيى، وروت عن النبي ﷺ وروى عنها ابنتها عبد الله بن جعفر وحفيدها القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وابن أختها من الأم: لبابة بنت الحارث وهو عبد الله بن عباس وغيرهم، وكان عمر يسألها عن تعبير =

الزبير^(١) عاتكة^(٢) بعد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين، وتزوج

= الرؤيا في النوم فتجيبه، وتفاخر يوماً - بعدما تزوجها علي - ابناها عبد الله بن جعفر ومحمد بن أبي بكر فقال كل منهما للآخر: أنا خير منك وأبي خير من أبيك فقال لها علي: اقضي بينهما فقالت: ما رأيت شاباً خيراً من جعفر ولا كهلاً خيراً من أبي بكر فقال لها علي: فما أبقيت لنا؟ رضي الله عنهم جميعاً.

(١) هو أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي حواري رسول الله ﷺ وابن عمته: صفية بنت عبد المطلب وأحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد السنة أصحاب الشورى أسلم وعمره اثنا عشر عاماً فقط وهاجر الهجرتين ولما قتل لعثمان بن عفان: استخلف الزبير قال: أما إنه لأخيرهم وأحبهم إلى رسول الله ﷺ وكانت عليه يوم بدر عمامة صفراء معتجراً بها فقال النبي ﷺ: «إن الملائكة نزلت على سيما الزبير» وقال النبي ﷺ يوم بني قريظة: «من يأتيني بخبر القوم؟» فانتدب الزبير، فقال النبي ﷺ: «إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير» وقيل لعلي بن أبي طالب: إن قاتل الزبير بالياب: قال: ليدخلن قاتل بن صفية النار، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن لكل نبي حوارياً وإن حوارياً الزبير» ومات رضي الله عنه عام ٣٦ هـ قتيلاً غدر به عمرو بن جرموز بعدما انصرف عن القتال واعتزله.

(٢) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية أخت سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة وأمها أم كريز بنت عبد الله بن عمار بن مالك الحضرمي، كانت رضي الله عنها من المهاجرات تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق وكانت حسناء ذات خلق بارع فأولع بها وشغلته عن المغازي، فأمره أبوه بطلاقها لذلك فقال:

يقولون طلقها وخيم مكانها	مقيماً تمنى النفس أحلام نائم
وإن فراقني أهل بيت جمعتهم	على كثرة مني لإحدى العظائم
أراني وأهلي كالعجول تروحت	إلى بوها قبل العشار التمايم

وبعدما عزم عليه أن يطلقها طلقها وسمعه أبوه يوماً يقول في شأنها:

أعاتك لا أنساك ما ذر شارق	وما ناح قمرني الحمام المطوق
أعاتك قلبي كل يوم ولبلة	إليك بما تخفي النفوس معلق
ولم أر مثلي طلبك اليوم مثلها	ولا مثلها في غير جرم تطلق
لها خلق جزل ورأي ومنصب	وخلق سوي في الحياء ومصداق

فرق له وأذن له في ارتجاعها فارتجعها وقال في ذلك:

أعانتك قد طلقت في غير ربة
كذلك أمر الله غادٍ ورائح
وما زال قلبي للتفرق طائراً
ليهنك أني لا أرى فيه سخطه
وأنك ممن زين الله وجهه
وروجعت للأمر الذي هو كائن
على الناس فيه ألفة وتباين
وقلبي لما قد قرب الله ساكن
وأنك قد تمت عليك المحاسن
وليس لوجه زاته الله شائن

فلما مات عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما بسبب سهم أصابه في الطائف رثته
عائكة فقالت :

رزئت بخير الناس بعد نبهم
فأليت لا تنفك عيني حزينه
فلله عينا من رأى مثله فنى
إذا شُرعت فيه الأسنة خاضها
وبعد أبي بكر وما كان قصراً
عليك ولا ينفك جلدي أغبراً
أكرّ وأحمى في الهياج وأصبراً
إلى الموت حتى يترك الرمح أحمرأ

ثم تزوجها عمر بن الخطاب سنة اثني عشرة للهجرة ولما قتل رضي الله عنه رثته بشعر

منه :

منع الرقاد فعاد عيني عائد
قد كان يسهرني خذارك مرة
أبكى أمير المؤمنين ودونه
مما تضمن قلبي المعنود
فاليوم حق لعيني التسهيد
للزائر من صفائح وصعيد

ثم تزوجها بعده الزبير بن العوام وشرطت عليه أن لا يمنعها من المسجد، وكانت
امرأة خليقة فكانت إذا أرادت الخروج إلى المسجد للصلاة قال لها: والله إنك
لتخرجين وإني لكاره، فتقول له: فامنعني فأجلس، فيقول: كيف وقد شرطت لك أن
لا أفعل؟ فاحتال ذات مرة فجلس لها على الطريق وقت الغلس، فلما مرت به وضع
يده على كفها فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون ثم انصرفت إلى منزلها، فلما حان
الوقت الذي كانت تخرج فيه إلى المسجد لم تخرج فقال لها الزبير: ما لك لا
تخرجين إلى الصلاة؟ فقالت: فسد الناس، والله لا أخرج من منزلي، فعلم أنها ستفي
بما قالت، فأخبرها بالقصة، ولما قتل الزبير بن العوام، رثته بشعر منه قولها:

غدر ابن جرموز بقارس بؤمة
يوم اللقاء وكان غير مُعَرَّد =

عبد الله^(١) بن جعفر زوجة^(٢) عمر رضي الله عنهم أجمعين، ويستثنى من ذلك

يا عمرو لو نبيته لوجدته
كم غمرة قد خاضها لم يشه
ثكلتك أمك إن ظفرت بمثله
والله ربك إن قتلت لمسلماً
لا طائشاً رعى الجنان ولا اليد
عنها طرادك يا بن ققع القرد
فيمن مضى ممن يروح ويغتدي
حلت عليك عقوبة المتعمد

وتزوجها بعد الزبير الحسن بن علي وتوفي وهي عنده رضي الله عنهم جميعاً.

(١) هو أبو جعفر وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم

الهاشمي وأمه أسماء بنت عميس وهو أول من ولد بالحبشة من أولاد المسلمين

المهاجرين إليها وروى عن النبي ﷺ وعن أبيه وعن عمه علي بن أبي طالب وعن أبي

بكر الصديق وعثمان بن عفان وعمار بن ياسر وروى عنه أولاده: إسماعيل وإسحاق

ومعاوية وأبو جعفر الباقر والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وغيرهم، وأخرج

الإمام أحمد بسنده عن عبد الله بن جعفر قال: مسح رسول الله ﷺ رأسي وقال: «اللهم

اخلف جعفرأ في ولده» وكان عبد الله بن جعفر آية من آيات الله في السخاء وله في ذلك

أخبار غريبة وتوفي رضي الله عنه بمكة عام ٨٠ هـ على أرجح الأقوال في ذلك.

(٢) يعني بزوجة عمر أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب وأُمها فاطمة بنت النبي ﷺ وذلك

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب أم كلثوم عند أبيها علي فذكر له أنها صغيرة

ثم عاوده مرة أخرى بالخطبة فقال له علي: ابعث بها إليك، فإن رضيت فهي امرأتك،

فأرسلها إليه فكشف عمر عن ساقها فقالت: مَهْ لولا أنك أمير المؤمنين للطمت

عينك، وفي رواية أخرى: أن عمر لما خطبها من علي قال له علي: إنما حبستُ بناتي

على بني جعفر فقال له عمر: زوجنيها، فوالله ما على ظهر الأرض رجل يرصد من

حرامتها ما أرصد، فقال علي: قد فعلتُ فجاء عمر إلى المهاجرين فقال لهم: رفثوني

- أي هتوني - فرفأوه وقالوا: بمن تزوجت؟ فقال: بنت علي، إن النبي ﷺ قال: «كل

نسب وسبب منقطع يوم القيامة إلا نسبي وسبي» وكنت قد صاهرته فأحببت هذا

أيضاً، وولدت له زيدا ورقية ولم يعقبا، ثم تزوجها أي أم كلثوم بنت علي بن أبي

طالب بعد موت عمر بن الخطاب رضي الله عنهم جميعاً ابن عمها: عون بن جعفر بن

أبي طالب، ومات عنها ثم تزوجت بعده بأخيه محمد بن جعفر بن أبي طالب ومات

أيضاً عنها وتزوجها بعده أخوهما عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ومات رضي الله

عنها عنده ولم تلد من واحد من أبناء جعفر الثلاثة الذين تزوجوها إلا محمد بن جعفر =

زوجة الشيخ فقد قال في العهود المحمدية: ينبغي له أن لا يتزوج امرأة شيخه
كانت مطلقة في حياته أو بعد موته اهـ.

الذي ولدت له بنتاً ماتت صغيرة فلا يوجد لأم كلثوم هذه عقب باق وبعد أن ماتت أم
كلثوم بنت علي رضي الله عنها تزوج عبد الله بن جعفر بن أبي طالب شقيقته زينب
بنت علي بن أبي طالب التي أمها فاطمة بنت رسول الله ﷺ وأنجبت منه أولاداً هم:
علي وعون وعباس ومحمد وأم كلثوم، وتزوج أم كلثوم بنت عبد الله بن جعفر ابن
عمها القاسم بن محمد بن جعفر بن أبي طالب فولدت له عدة أولاد، ومن علي بن
عبد الله بن جعفر وأخته الشقيقة أم كلثوم انتشر نسل زينب بنت علي بن أبي طالب التي
أمها فاطمة الزهراء ويقال لهذا الفرع من نسل النبي ﷺ الزينبيون نسبة إلى زينب بنت
علي بن أبي طالب وهذا الفرع هو الثالث من فروع نسل النبي ﷺ الباقي والفرعان
الآخران هما نسل الحسن ونسل الحسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم،
والفروع الثلاثة مشتركة في كون كل منها من ولد النبي ﷺ من الشرفاء بالمعنى العام
ويستحقون سهم ذوي القربى وتحرم عليهم الصدقة لكن يختص أولاد الحسن وأولاد
الحسين تعصياً بجواز الانتساب إلى النبي ﷺ مباشرة فيقال لأحدهم فلان ابن
النبي ﷺ ويخرجون بذلك من عموم قوله تعالى: ﴿ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند
الله﴾ وذلك للحديث الذي يعتبر مخصصاً لعموم الآية وهو قوله عليه الصلاة والسلام:
«الكل بني أم عصبه إلا ابني فاطمة فأنا وليهما وعصيتهما» أخرجه الحاكم في المستدرک
من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه وأخرجه أبو يعلى في المسند من رواية فاطمة
الزهراء رضي الله عنها ولا يجوز مثل هذا الانتساب أي فلان بن النبي ﷺ في أولاد
زينب بنت علي بن أبي طالب من ابن عمها عبد الله بن جعفر بل ينسبون إلى أبيهم
عبد الله بن جعفر وإن كانوا من أولاد النبي ﷺ لكن لا ينسبون إليه عملاً بعموم الآية:
﴿ادعوهم لآبائهم﴾ وعلى هذا يكون الشرف شرفين أخص وهو خاص بأولاد السبطين
تعصياً وأعم وهو يشمل الفروع الثلاثة الموجودة من نسل النبي ﷺ وهذا هو رأي من
يقول ابن الشريفة ليس شريفاً - أي ليس شريفاً بالمعنى الأخص وأما من يقول ابن
الشريفة شريف فلا فرق عنده بين الفروع الثلاثة وعلى كل من الرايين علماء أجلاء
ولكل من الفريقين أدلته التي لا يتسع المقام لإيرادها وبقي بيان أن لعبد الله بن
جعفر بن أبي طالب نسلاً من غير زينب بنت علي بن أبي طالب ويقال لأحدهم:
جعفري وعليه فهناك جعفري زيني وهو من نسل النبي ﷺ وهناك جعفري غير زيني
وعليه فكل زيني جعفري ولا عكس.

قال الشيخ أحمد:

وزوجة العالم قال سيدي عبد الإله أنه لم يجد
فيما رأى نهياً عن أن تزوجا بل نهج الأصحاب عليه انتهجا
فكم تزوج من أصحاب النبي زوجة آخر كزوجة أبي
بكر تزوج بها علي ومثل ذلك فيهم مرثي
لكنما الغزالي^(١) في عهده خرج من ذا الشيخ مع مريده

قال الشيخ محمد العاقب:

وزوجة العالم لا تجتنب إن لم يكن شيخاً لمن قد يخطب
وزوجة الشيخ الذي قد طلقا أو مات عنها دون حظر تتقى
ذكره الشعراني في العهود وفعله ليس من المعهود

وسئل عن أخذ أمة ولده ثم تزوجها هل يمضي ذلك وهل يفرق بين
الغني والفقير، وبين تملك الابن لها من جهة أبيه أو لا؟ فأجاب: بأنها إن
كانت من عنده واعتصرها بلفظ الاعتصار أو غيره كرددتها صح الاعتصار
وتخصيصه بلفظ الاعتصار غير صحيح ولا بد من الإشهاد عليه إلا أنه لا
يتزوجها بالعقد بل يطؤها بعد الاستبراء إذا وجب، وإن لم يصح الاعتصار أو
لم يملكها الابن من عند أبيه فإن تلذذ بها دون عقد ملكها بمجرد التلذذ كما

(١) قول الشيخ أحمد: لكنما الغزالي في عهده، هكذا في النسختين اللتين بيدي وهو
تصحيف من النسخ أو سبق قلم من الناظم رحمه الله لأن الحكم عزري في الفتوى إلى
العهود المحمدية وهو كتاب لواقع الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للعلامة
الصوفي عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المذهب المولود عام ٨٩٨ هـ
والمتوفى عام ٩٧٣ هـ بالقاهرة والعزو إليه صحيح فقد قال في معرض كلامه على
إجلال العلماء وتوقيرهم صفحة ٣٢ من هذا الكتاب: وكذلك ينبغي له أن لا يتزوج
امراً شيخه سواء كانت مطلقة في حياته أو بعد مماته اهـ. وليس للغزالي كتاب بهذا
الاسم. وقد سلم الشيخ محمد العاقب من الوقوع في هذا الوهم كما ترى في آياته.

قال خليل، ولا فرق بين الغني والفقير كما قال الحطاب فإن كان فقيراً بيعت عليه إن لم تحمل وإن أعطى قيمتها لم يطأها حتى يستبرئها من مائه الفاسد، قاله في التوضيح ويعاقب الأب إن لم يعذر بالجهل قاله ابن يونس^(١) في الوطء واستظهره الحطاب فيما دون الوطء لأنه ارتكب محرماً فإن تزوجها الأب أي عقد عليها فسخ النكاح وجوباً لعدم إذن سيدها فإن تلذذ بها ملكها ويجب الاستبراء والأدب كما مر والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

والأب إن أخذ خادماً ابنه	ونكح الخدام دون إذنـه
فذلك يفسخ وجوباً إذ نكح	بغير إذن مالك ليس يباح
لكن إذا ملكها الأب وقد	ملكها من قبل ذاك للولد
وأشهد الأب بأنه اعتصر	ولو بغير لفظه منه صدر
جاز له الوطء لأن الملك تم	من بعد الاستبراء إن وجب ثم
وحيث منه الاعتصار لا يباح	فإن تلذذ بها دون نكاح
ملكها ولم أجد في المذهب	مفرقاً بفقر أو غنى الأب
لكنها تباع إلا إن ظهر	حمل بها من وطنه إن افتقر
ولم يطأ من بعدما إعطاء	قيمتها إلا بالاستبراء
من مائه الفاسد والأدب قر	عليه إن لم يك بالجهل اعتذر
وقيل بالتأديب أيضاً إن فعل	سوى الدخول لارتكاب ما انحظر

وسئل عن امرأة غاب عنها زوجها فنطقت بكلام لا تدري أنه ردة فلما

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي العالم الجليل أحد كبار العلماء المشهود لهم بسعة العلم وخصوصاً في الفقه ولا سيما الفرائض أخذ عن أبي الحسن الحصائري وابن الفرض وأبي بكر بن عباس وغيرهم وله مؤلفات منها كتاب في الفرائض وكتاب حافل حول المدونة أضاف إليها فيه بعض الأمهات الأخرى وتوفي رحمه الله عام ٤٥١ هـ.

قدم الزوج واقعها وحملت وقصت عليه الكلام المتقدم فإذا هو ردة فعقد عليها، هل عليها عدة قبل العقد أو لا؟ وعلى أنها عليها هل يتأبد التحريم أو لا؟ جوابه والله تعالى أعلم: أن لا عدة عليها إن لم تحقق حين الوطء كون الكلام الصادر منها ردة نظراً للظاهر، وإذا كان الخلاف في فسخ الولي بعد الدخول هل يجب فيه الاستبراء فأحرى في هذه المسألة لثبوت الزوجية ولزومها قبل وإذا لم يكن تحريم فلا تأييد، وهذا ظاهر متداول في دواوين الفقه والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

ومن تقل في غيبة الزوج مقال	لم تدرك أن فيه ردة بحال
وقدم الزوج ولما ظهرا	حمل بها قصت عليه الخبرا
فبان أن في مقالها ارتداد	فجدد العقد لها دون اعتداد
هل ذا به يؤبد التحريم	أم لا وفي جوابه تسليم
لصحة العقد بدون الاعتداد	إذ لم تحقق وقت وطئها ارتداد
وحيث صحَّ عقدها فلا حرام	فضلاً عن التأييد فيه بالدوام

قال الشيخ محمد العاقب:

وواطىء زوجاً بلفظ نطق	وهي به الردة ما تحققت
يحظى بعقدها بدون عدّه	إن بان كون ذا الكلام رده

وسئل عن قال لزوجته (فَتَرَكْنِ) ^(١) (يَتَرَكْنِ) بالحسانية، فإن قلنا يفركن دعاء فقد أتبعه للماضي وليس هنا دعاء وهل إن سئل بعد فقال: لم أرد طلاقاً يُدين أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أنه طلاق إن نظرنا إلى أول الكلام وهو رأي بعض الأصوليين وإن نظرنا إلى قوله (يَتَرَكْنِ) احتمل الطلاق وعدمه لأن الدعاء يطلب فيه حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل والذي يقتضيه الاحتياط للفروج الطلاق ولا يدين في قوله إنه لم يرد به طلاقاً ما لم يدل بساط

(١) قوله: «افترقنا يفرقنا» هذه كلمة باللهجة المحلية ومعناها: افترقنا ونرجو الله أن يفرقنا.

عليه لقوله ودين في نفيه إن دل بساط عليه وإنما لم يصدق في عدم إرادة لفظ الطلاق لأن لفظ الفراق كناية ظاهرة قال ميارة وهي كالصریح في أنه لا يقبل منه أنه لم يرد به طلاقاً أهـ. والذي أفتي به في المسألة هو طلقة واحدة إن لم يدل بساط على عدم الطلاق والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل لزوجه افترکنا وزاد أيضاً معها يفترکنا
فذا طلاق لا يُدینُ به إن ادَّعى عدمه بقلبه

وسئل عن قال لزوجه إن استحق شيء مما تريدین أن تخالعیني به رجعت للعصمة وقبلت ذلك وأحرى إن لم تقبله، فأجاب: بأنها لا ترجع للعصمة وإنما له قيمة ما استحق من يده أو مثله والشرط باطل، لأنه يناقض المقصود الذي هو راحتها منه؛ أي من الزوج ولذلك كان الخلع طلاقاً بائناً والذي هو إرادتها أن تتزوج من أحبب ولو لزم الشرط لزم أن لا تتزوج خوف استحقاق شيء من الخلع أو تتزوج ولكن يفسخ نكاحها إذا استحق شيء منه وذلك باطل لتعلق حق الثاني العاقد عقداً صحيحاً أهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل لزوجة حين اختلع منها فما أعطيتنيه إن وقع
في كُله أو يعضه استحقاق من بعد ذا لم يلزم الطلاق
فذاك لا يصح بل له الرجوع بالمثل أو قيمته بعد الوقوع

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يخالع قائلاً سترجع إن استحق ما به تختلع
فإن طرا استحقاقه منه وجب رجوعه بعوض الذي ذهب
وما لعصمة إليه ردُّ حتى يؤوب القارضان^(١) بعد

(١) قول الشيخ محمد العاقب: حتى يؤوب القارضان، هذا مثل عند العرب يضرب لطول =

وسئل عن رجل صافح امرأة غير ما مرة ثم رجع وبحث فلم يجد موجباً للمصافحة ولا للمحرمة ثم رام تزوّج من أوضعها المصافحة القائلة له قبل إنها محرم له، فأجاب: بأنه إن كان يتهم في رجوعه عن المصافحة أنه إنما رجع لأجل إرادة التزويج فلا يجوز له تزويجها لقوله كقيام بينة على إقرار أحدهما الخ، ولأن من أعقب الإقرار بما يرفعه يعد ندماً كما هو قاعدة مشهورة وإن علم أنه رجع عن المصافحة وكونها محرماً قبل إرادة التزويج بل استبرأ لدينه ثم بدا له التزويج كان له تزويجها لأن أقصى ما يكون أن يكون رجع من شك إلى ظن أو يقين فكم رجع كل مجتهد مستند لدليل لما هو أقوى منه في الفتاوى والأحكام في حق نفسه وأخرى حق غيره.

قال الشيخ أحمد:

ورجل صافح امرأة زمن	فكف عن ذلك بعد البحث عن
ما كان أولاً إليه استندا	فلم يجد وبعد ذلك بدا
له نكاح ابتهأ يحل له	إن كان ما من الرجوع فعله
لم يتهم عليه أنه أراد	نكاحها إن كان من أهل الفساد
وإنما رجع قبل الاتهام	مستبرئاً لدينه من الحرام

قال الشيخ محمد العاقب:

الزمن والقرظ ورق شجر السلم وأصل المثل أن خزيمة بن نهد عشق فاطمة بنت يذكّر بن عفرة فخرج يذكر وخزيمة يطلبان القرظ قمرا بهوة من الأرض فيها نحل فنزل يذكر في الهوة ليستخرج منها العسل فلما فرغ من جمع العسل قال لخزيمة: امدد لي حبلاً أصعد به فقال له خزيمة: لا، حتى تزوجني ابتك فاطمة فقال يذكر: أعلى هذه الحال أزوجك؟ لا يكون ذلك. فتركه خزيمة هناك وذهب عنه فمات في الهوة. وهو أحد القارظين العنزيين، والثاني منهما هو رهم بن عامر بن عذرة وهو ابن أخ الأول وكان من أمره أنه خرج أيضاً يطلب القرظ فلم يعد ولم يعرف عن مصيره شيء فصارت العرب تضرب بهما المثل فتقول لا يقع كذا حتى يؤوب القارظان العنزيان، انظر مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩.

ومن يصفح امرأة ثم رجع إذ لم يجد موجب ما منه وقع
حلت له إن لم يكن متهما وإن يكن كان الرجوع ندما

وأجاب: بأن من تزوج امرأة ومكث معها من الزمان ما يمكن حملها منه
فيه، ثم طلقها وبعد ذلك بمدة استيقظت ليلة فإذا برجل يجامعها ثم أتت بولد
لدون أقصى أمد الحمل من الطلاق فادعى أولياء الزوج أنه لا يولد له والزوج
مستلحق له، وادعت الزوجة أنها طلقت وهي مرتابة فالولد للفراش^(١) وللعاهر

(١) قوله: «فالولد للفراش وللعاهر الحجر»، يشير إلى حديث أخرجه الإمام أحمد في
المسند: بلوغ الأماني ٣٥/١٧، ومالك في الموطأ: الاستذكار ١٦٤/١٢، وعبد
الرزاق في المصنف في كتاب النكاح: باب الرجلان بدعيان الولد ٤٤٢/٧ وابن أبي
شيبه في المصنف ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٧٨ والبخاري في صحيحه في كتاب
اليبوع: باب تفسير الشبهات الحديث رقم ٢٠٥٣ فتح الباري ٣٤٢/٤ وفي باب شراء
المملوك من الحربي وهبته وعتقه الحديث رقم ٢٢١٨ فتح الباري ٤/٨٠ كما أخرجه
البخاري أيضاً في كتاب الخصومات في باب دعوى الوصي للميت، وفي أبواب العتق
في باب أم الولد، وفي كتاب الوصايا: في باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي،
وفي كتاب المغازي بعد باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح، وفي كتاب الفرائض في
باب الولد للفراش وفي باب إثم من انتفى من ولده، وفي كتاب المحاربين من أهل
الكفر والردة في باب للعاهر الحجر، وفي كتاب الأحكام في باب من قُضي له بحق
أخيه فلا يأخذه، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع باب الولد للفراش
وتوفي الشبهات الحديث رقم ١٤٥٧ شرح النووي ٢٩٣/٥ وأبو داود في سننه في
كتاب النكاح: باب الولد للفراش: الحديث رقم ٢٢٥٦ عون المعبود ٣٦٥/٦،
والنسائي في سننه الصغرى في كتاب النكاح في باب إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينه
صاحب الفراش: شرح السيوطي ١٨١/٤ المجلد الثالث وفي سننه الكبرى في كتاب
النكاح في باب إلحاق الولد بالفراش الخ ٣٧٨/٣ الحديث رقم ٦٥٧٨ وابن ماجه في
كتاب النكاح من سننه في باب الولد للفراش وللعاهر الحجر، شرح السندي ٤٩٣/٢
الحديث رقم ٢٠٠٤ والدارمي في سننه في كتاب النكاح في باب الولد للفراش ١٥٢/٢
والبيهقي في سننه الصغرى ٣٠٩/٢ في باب إقرار الوارث بوارث وثبوت الفراش
بالوطء بملك اليمين الحديث رقم ٢١١١ كلهم من رواية عائشة رضي الله عنها عن =

= النبي ﷺ ولفظه عند البخاري في باب تفسير الشبهات من كتاب البيوع عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص: أن ابن وليدة زمعة مني فأقبضه. قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال: ابن أخي قد عهد إليّ فيه، فقام عبد بن زمعة فقال: أخي وابن وليدة أبي وُلد على فراشه. فتساوفا إلى رسول الله ﷺ. فقال سعد: يا رسول الله ابن أخي كان قد عهد إليّ فيه فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي وُلد على فراشه، فقال النبي ﷺ: هو لك يا عبد بن زمعة» ثم قال النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»، ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ: احتجبي منه يا سودة، لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله» وهو عند بعضهم بنحو هذا اللفظ وعند بعضهم مختصراً بلفظ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» وأخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» عبد الرزاق في المصنف ٤٤٣/٧ الحديث رقم ١٣٨٢١ وابن أبي شيبة في المصنف ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٨٤ والإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ٣٥/١٧ والنسائي في سننه الصغرى شرح السيوطي ١٨٠/٤ وفي سننه الكبرى ٣٧٨/٣ الحديث رقم ٥٦٧٦ ورقم ٥٦٧٧ والترمذي في كتاب الرضاع من سننه تحفة الأحوذى ٢٦٩/٤ الحديث رقم ١١٦٧ وابن ماجه في سننه شرح السندي ٤٩٤/٢ الحديث رقم ٢٠٠٦ والدارمي في سننه ١٥٢/٢ والبيهقي في سننه الصغرى ١٤٨/٣ الحديث رقم ٢٧٦٤ وأخرجه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: ابن أبي شيبة في المصنف ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٨١ وأبو داود في سننه عون المعبود ٣٦٩/٦ الحديث رقم ٢٢٥٧ ولفظه عند أبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي هو جد عمرو بن شعيب: «قام رجل فقال: يا رسول الله إن فلاناً ابني عاهرت بأمه في الجاهلية فقال رسول الله ﷺ: لا دعوة في الإسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر» وأخرجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «الولد للفراش» الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ٣٥/١٧ وابن أبي شيبة في المصنف ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٧٩ وابن ماجه في سننه شرح السندي ٤٩٤/٢ الحديث رقم ٢٠٠٥ وأخرجه من رواية أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي ﷺ بلفظ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ابن أبي شيبة في المصنف ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٨٢ وابن ماجه في سننه شرح السندي ٤٩٤/٢ الحديث رقم ٢٠٠٧ وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ «الولد للفراش» وأخرجه من رواية أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً: ابن أبي شيبة في المصنف =

الحجر ولا يُعتبر شبهه لغير الأب في عدم الإلحاق كما في الحديث الصحيح
ولا عبرة بكون الزوج لا يولد له، إذ متى أمكن لحوق الولد للزوج لحق.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة مكث معها بعلمها م^(١) الدهر ما يمكن معه حملها
وطلقت وبعد ذاك استيقظت في ليلة من نومها فوجدت
مجامعاً ثم أتت بولد من الطلاق دون أقصى الأمد
واستلحق الزوج الفلام لحقاً به لوطئه الذي قد سبقا

وسئل عمن اشترطت عليه زوجته إن دخل الدار الفلانية فأمرها بيدها
وبعد ذلك دخلها وعلمت بدخوله ومكنته عالمة بالدخول هل لها القيام أم لا؟
فأجاب: بأنها لا قيام لها إن مكنته طائعة عالمة ويدل عليه قول خليل: كتمكينها
طائعة عالمة وقال عبد الباقي في هذا ومثله إذا قال إن تزوجت عليك فأمرك

= ٥٢/٤ الحديث رقم ١٧٦٨٦ والنسائي في سننه الكبرى ٣٧٩/٣ الحديث رقم ٥٦٨٠
وهو عند النسائي بلفظ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» وعند ابن أبي شيبة بلفظ: «الولد
للفراش».

(١) قول الشيخ أحمد: م الدهر إلخ. أي من الدهر وحذف النون من كلمة من الواقعة قبل
الآلف واللام جائز لالتقاء الساكنين قال ابن منظور في لسان العرب ٢٠١/١٣: ويجوز
حذف النون من: مِنْ وَعَنْ عند الألف واللام للالتقاء الساكنين وحذفها من: مِنْ أَكْثَرِ مِنْ
حذفها من: عَنْ لَأَن دَخَلَ: مِنْ فِي الْكَلَامِ أَكْثَرُ مِنْ دَخَلَ: عَنْ وَأَنْشَدَ:

أبلغ أبا دختنوس مألوكه غير الذي قد يقال م الكذب
قال ابن بري: أبو دختنوس: لقيط بن زرارة ودختنوس ابنته، ابن الأعرابي: يقال: من
الآن وم الآن، يحذفون وأنشد:

ألا أبلغ بني عوف رسولا فمام الآن في الطير اعتذار
اهد. وهذه اللغة في من استخدمها الناظم رحمه الله في هذا النظم كثيراً وقد سبق
التنبيه على ذلك.

بيدك فتزوج ثم مكته طائعة عالمة أي مثله في أنه يسقط حقها في القيام بحقها اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والزوج إن شرط للزوجة إن	دخل دار مَعْمَرٍ أو الحسن
فأمرها بيدها فدخل	فعلمت هي بما قد فعلا
ومكنت من نفسها طوعاً فلا	لها القيام بعدما تحصلا

قال الشيخ محمد العاقب:

وبعد فعل الشرط لن تنازعه من مكته بعد علم طائعة
وسئل عمن حلف بجامع الأيمان وحنث فأجاب بأنه لا يخلو من أن
يكون عارفاً ما فيه مما ذكر خليل أوليس عارفاً به، فإن كان عارفاً به حين يمينه
لزمه ما فيه سواء اعتبر اللفظ أو القصد، وإن جهل ما فيه لزمه طلاق رجعي بناء
على اعتبار القصد ولزمه ما قال بناء على اعتبار اللفظ.

قال الشيخ أحمد:

وحالف بجامع الأيمان	وحصل الحنث لذا الإنسان
إن كان عارفاً بما فيه أتى	مما له الشيخ خليل أثبتا
لزمه جميع ذاك باعتبار	لفظ وقصد إذ عليهما المدار
وإن يك المقصد هو المرعي	مع جهله فهو طلاق رجعي
وحيث ما اعتبر لفظه لزم	جميع ما فيه كمن به علم

وسئل عن رجل معه بنت أخته مجبرة وأبوها موجود هل يزوجه أو لا؟
فأجاب: بأنه يفسخ إذا كان الأب على مسيرة عشرة أيام فأقل لقوله: وفسخ
تزويج حاكم أو غيره ابنته في كعشر، هذا إذا كان الأب ينفق عليها وإلا وجب
الرفع للقاضي لا إلى خالها.

قال الشيخ أحمد:

والخال إن زوج من في حجره مع وجود أبيها وجبره
إن كان في مسافة العشر فلا يثبت بل يفسخ ما قد فعلا
إن كان ينفق عليها ذاك الأب وحيث لا فالرفع للقاضي وجب

وأجاب: بأن من أساءت على زوجها بملاقات الأجانب بعد إساءته هو
عليها بمثل ذلك أو أشد لا يعد ذلك إساءة منها عليه لقول المفسرين في قوله
تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾^(١) الآية، إن الاعتداء الثاني ليس باعتداء لكونه في
مقابلة الاعتداء الأول، وإنما سمي اعتداء للمشاكلة وهي تسمية الشيء باسم
غيره لمصاحبته له.

قال الشيخ أحمد:

ومن أساءت بملاقات الأجا نب على زوج بها تزوجا
جزاء ما كان عليها صنعا من ذا ففي إساءة لن تقعا
وأجاب: بأن من حلف أن لا يلتقي مع زوجته أكثر من أربعة أشهر لزمه
الإيلاء.

وسئل عن وصف الصداق هل لا بد منه أو إن كان عند قوم عرف فلا
يشترط التعيين؟ فأجاب: بأنه لا يشترط التنصيص على شيء علم عادة لأن
المدار في الصداق على المعرفة لأنه كالثمن ويدل على ذلك قوله: وإلى
الدخول إن علم أو الميسرة وقوله وجاز بشورة أي معلومة وصداق مثل.

قال الشيخ أحمد:

وحالف لا يلتقي مع زوجته دهرأ طويلاً زاده في مدته
مما حد للإيلاء فذاك في الإيلاء أيضاً جاء
وفي الصداق يلزم التعيين إلا إذا العرف به يبين

(١) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

قال الشيخ محمد العاقب :

ولم يجب في المهر أن تبينا صفاته إذا بعرف عينا
إذ قصدهم فيه انتفاء الجهل كشورة وكصداق المثل
وسئل عمن طلق زوجته ثلاثاً فأفتاه مفت بما لم يوجد في المذهب أن
إحدى الثلاث لا تعد طليقة فراجعها وظهر بها حمل هل هذا نكاح فاسد فيلحق به
الولد، لأن النكاح الفاسد يثبت به النسب ولو كان الزوجان لا يقران عليه بحال أو
غير نكاح، لأن الرجعة لم تصادف محلاً فينتفي عنه الولد وهل يدرأ الحد؟ وهل
الصداق يرجع به الزوج على المفتي؟ فأجاب: إذا كان الزوج عالماً عند الارتجاع
حرمته فرجعت كالعدم ودخوله صريح زنى لا يلحق به الولد لتحريم الكتاب مع
علمه قال ابن عرفة: غير عالم عاقدتها حرمتها إن حرمها الكتاب على المشهور،
وهو حرمة الكتاب بقوله: ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(١) وإن لم يعلم
الحرمة فرجعت نكاح فاسد والنكاح الفاسد يدرأ الحد كهذا ويلحق الولد، ومن
الفاسد ما لا يدرأ الحد، فلا يلحق به الولد، قال ابن عاصم.

وحيث درء الحد يلحق الولد في كل ما من النكاح قد فسد
فلا يجتمع الحد ولحوق الولد إلا في خمس ذكرها في المنهج فقال:

ونسب والحد لن يجتمعا إلا بزوجات ثلاث فاسمعا
مبتوتة خامسة ومحرم وأمتين حرتين فاعلم
بشرط علم في جميع ما ذكر ونفى تسويغ بيت فادكر،

فالحاصل أن الولد في النازلة لاحق على كل حال^(٢).

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة.

(٢) انظر قوله في نهاية الجواب: إن الولد في النازلة لاحق على كل حال، مع قوله في
صدر الجواب: إذا كان الزوج عالماً عند الارتجاع حرمته فرجعت كالعدم ودخوله صريح
زنا لا يلحق به الولد. فقد خص في صدر الجواب لحوق الولد بحال عدم علم
المرتجع حرمة الرجعة وعمم في آخر الجواب لحوق الولد على كل حال.

قال الشيخ أحمد:

مرتجع زوجته بعد الثلاث
به من الفتاوى بالباطل إذ
إن كان وقت وطئه قد علما
فذا زنى لا يدرأ الحد ولا
علم له فكنكاح قد فسد
معتمداً فيها على ما لا اكتراث
لم نر من بذلك القول أخذ
بأن ذا الوطء عليه حرماً
يلحق فيه ولد وحيث لا
يدرأ حدّه ويلحق الولد

قال الشيخ محمد العاقب:

من يرتجع من بعد بثّ وإبنا
وإن يكن في الارتجاع ما درى
وحيث درء الحد يلحق الولد
مع علمه حرمتها فهو زنا
حرمتها فقال حدّه اندرا
في كل ما من النكاح قد فسد

وسئل عن امرأة طلقت وهي مرتابة ثم شكّت في زوال الرية فزنى بها
رجل وهي في تلك الحالة ثم أتت بولد لعشرة أشهر هل يلحق الولد بالزوج أو
هو ولد زنى لا يلحق بواحد منهما؟ فأجاب والله تعالى أعلم: بأن الولد لاحق
بالزوج لأن المرأة الشاكة في زوال الحمل كالمحققة لعدم ذهابه واليقين لا يرفع
بالشك ولذلك ألزموها التبرص على التفصيل المعروف، وماذا إلا لذلك، وإذا
كان الحمل محققاً شرعاً أو كالمحقق ألغى له ما عارضه مما لا أثر له شرعاً من
زنى محقق وأحرى المشكوك فيه إذ بصحة العقد ترتب أثره، فالعقد الفاسد لا
أثر له فكيف ولا عقد أصلاً: ويدل على إلحاقه بالزوج قوله ﷺ: «الولد
للفراش»^(١) وللعاهر الحجر والعاهر الزاني وقولهم عند قوله: ووجب إن وطئت
بزنى... الخ: وقائدة الاستبراء في الحرّة المتزوجة مع أن الولد للفراش عدم حد
من رمى من ولده بعد ستة أشهر بأنه ابن شبهة وقول من قال: إنه ابن زنى ليس
بصواب لأنه يحد حيثنذ كما ذكره البناني، فمدار العلة كون الولد للفراش سواء

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

كانت متزوجة حين الزنى بها أو مطلقة، وإذا تحققت المذكورة زوال الحمل وتحققت الزنى أو شكت فيه فالولد لاحق أيضاً بالزوج للحديث، ولما هو ظاهر من كلام الفقهاء حيث أطلقوا في إلحاقه بالزوج، فإن قيل كيف يلحق بالزوج والحالة هذه؟ قلنا: كإلحاقه في عدم الزنى، إذ وجود الزنى كلا وجود، إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حسناً، ولا يجري هنا خلاف القاعدة للحديث، ولتعلم أن قوله ﷺ: «الولد...» الحديث جملتان كل واحدة منهما متصفة بعموم موضوعها ومحمولها، وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع.

قال الشيخ أحمد:

مرتابة زنى بها بعض الرجال	مع شكها بأن الارتباب زال
وبعد ما زنى بها بأمد	عشرة أشهر أتت بولد
يخلق بالزوج بهذا الحال	وبالذي طراً لا تبالي

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن زنت بعد طلاق أعلننا	فولدت لعشرة من الزنا
لحوق نجلها بالأول استقر	كالثور ^(١) يضرب إذا عاف البقر

(١) قول الشيخ محمد العاقب: كالثور يضرب إذا عاف البقر هذا مثل من أمثال العرب يقولون فيه: كالثور يضرب لما عافت البقر. وهو مثل يضرب في عقوبة الإنسان بذنب غيره قال الميداني في مجمع الأمثال ٢٢/٣: كانت العرب إذا أوردوا البقر فلم تشرب لكدر الماء أو لأنه لا عطش بها ضربوا الثور ليقتحم البقر الماء قال نهشل بن حرّي:

أتترك دارم وبنو عدي	وتغرم عامر وهم يراء
كذاك الثور يضرب بالهراوي	إذا ما عافت البقر الظماء

وقال أنس بن مدرّك:

إنني وقتلي سليكاً ثم اعقله	كالثور بضرب لما عافت البقر
----------------------------	----------------------------

اهـ

وسئل عمن طلبت من زوجها أن يطلقها وليس أحدهما مبغضاً للآخر فامتنع ثم كررت عليه وقال لها ذلك حاجتك؟ فقالت: نعم! فقال لها: خذي ما شئت من الطلاق فأخذت ثلاثاً فسكت حتى خرجت من دار سكنها ثم قال: لم أرد بذلك طلاقاً، هل يلزمه ما قضت به ولا مناكرة له في ذلك أو لا يلزمه شيء؟ فأجاب: بأنه يلزمه الثلاث ولا مناكرة له في ذلك لأن ما فيه الطاء واللام والقاف صريح في الطلاق، والصريح لا يصرف في غير الطلاق بالنية قال خليل، وعُمل بجوابها الصريح في الطلاق، وقال: ولا نكرة له إن دخل في تخيير مطلق. إذا لم يقيد بعدد فأحرى ما عمم فيه، لأن قول ما شئت صيغة عموم أبداً، وأما (مخليه) و(خليتك) فهي اليوم في عرفنا واحدة بمنزلة أنت طالق والأعراف تنقل الصرائح كنيات والكنيات صرائح، ذكره ابن فرحون في تبصرته، وأما (مجليه) و(جليتك)، فالظاهر من عرف الناس أن ذلك كمادة التخلية فذلك واحدة أيضاً، وأما من قال لزوجته (امخلي ومجلي) لزمه طلقتان لأن اللفظتين صارتا صريحتين في الطلاق بمنزلة طالق طالق.

قال الشيخ أحمد:

ومن تسل من زوجها الطلاقا	فكررت سؤاله اتساقا
لا عن تباعض ومن ذاك امتنع	حتى يرى الإلحاح منها قد وقع
قال لها خذي الذي من ذاك	أردته فأخذت هناك
منه الثلاث وهو ساكت ولم	يبلى فيما أخذت رأس قلم
وبعد ذاك قال لا أريد	طلاقها فقول له بعيد

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل بالمنطق الحساني خليت جليت فطلقتان

وسئل عن رجل تزوج أمة ثم بعد شهر طلب من سيد الأمة عتق ما ولدت منه أي من الزوج فقال رب الأمة: أعتقت ما ولدت منك؟ فأجاب: بأن

عتق كل من ولدت منه لازم، وليس للسيد الرجوع عن ذلك لقول خليل: وهو في خصوصه وعمومه كالطلاق، فمن قال كل من ولدت، فلانة طالق أو حرام، لزمه فيه على جهة التعليق فكذلك العتق، فقد فسر بعض شراح خليل الصحة في قوله: إنما يصح إعتاق مكلف بالزوم، ومن أصول مالك كما في التزامات الحطاب: أن من التزم معروفًا لزمه، وفي هذا الكتاب ما نصه من المدونة: من قال لأمته في صحته كل ولد تلدينه فهو حر لزمه عتق من ولدت وكره مالك بيعها وأجازه ابن القاسم اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ورجل طلب من رب أمه	عتق الذي ولد منه لزمه
عتق الذي تلده إن قبلا	له لدى سؤاله ما سأل
كذاك لو قال لأخرى كلما	ولدت له عليّ حر لزمها
ومالك كره بيعها وقد	أجازه ابن قاسم بلا فند

قال الشيخ محمد العاقب:

ومعتق من سيكون من عقب	وليده تنفيذ عتقه ليرب
فلا رجوع بعد لاستعباد	ما ولدت له أبد الآباد
والأم لا يكره بيع المالك	لها لدى ابن قاسم لا مالك

وأجاب: بأن توكيل المرأة أو الرجل المرأة على نكاح امرأة فلا بأس به لكن لا تعقد بل تختار الزوج وتعينُ الصداق وتأمر من يباشر العقد كما كانت عائشة^(١) رضي الله عنها تفعله، وقول عبد الباقي: إن عائشة رضي الله عنها لا

(١) هي أم المؤمنين أحب نساء النبي ﷺ إليه عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما وأما أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية ولدت بعد بعثة النبي ﷺ بخمس سنين وقيل بست سنين وتزوجها النبي ﷺ وهي بنت ست سنين وقيل وهي بنت سبع سنين ودخل بها وهي بنت تسع سنين وتوفي النبي ﷺ وعمرها ثمان عشرة سنة ولم يتزوج =

يصح أن تكون وكيلة من جهة أخيها عبد الرحمن في ابنته فقد كتب عليه شيخنا
البناني ما نصه : يعني لا تكون وكيلة على أن تعقد وأما على أن توكل من يعقد
كالمرأة الموصاة فيجوز ولا إشكال، وما قال البناني مثله في شرح ابن عبد
الباقي على الموطأ، فقول السنهوري إن المرأة لا توكل على نكاحها إلا مثل
الولي مراده على عقد نكاحها وبه تفهم ما أشكل، قال خليل : ووكلت مالكة
ووصية وأي فرق بين الوكالة والوصية : لأن الوصية وكالة.

قال الشيخ أحمد :

توكيل امرأة على النكاح لا بأس به على الذي قد نُقل
لكنها لا تعقد النكاح بل توكل الذي يليه من رجل

= النبي ﷺ بكرة غيرها وهي من المكثرين الذين هم أكثر الصحابة حديثاً عن النبي ﷺ فقد
روت عنه ٢٢١٠ من الأحاديث وهي أيضاً من أفقه الصحابة وأكثرهم علماً بالطب
وبأشعار العرب وقد روت رضي الله عنها بالإضافة إلى ما سمعته من النبي ﷺ عن أبيها
وعمر بن الخطاب وفاطمة بنت النبي ﷺ وأسيد بن حضير وجذامة بنت وهب وحزمة
بنت عمرو رضي الله عنهم وروى عنها خلق كثير منهم عمر بن الخطاب وابنه عبد الله
وأبو هريرة وابن عباس والسائب بن يزيد رضي الله عنهم وغيرهم وتوفيت رضي الله
عنها بالمدينة سنة ٥٨ هـ وقيل سنة ٥٧ هـ ودفنت بالقيع والأثر المشار إليه في الفتوى
عن عائشة رضي الله عنها أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٠١/٦ الحديث رقم
١٠٤٩٩ من طريق ابن جريج قال : كانت عائشة إذا أرادت نكاح امرأة من نساها دعت
رهطاً من أهلها فتشهدت حتى إذا لم يبق إلا النكاح قالت : يا فلان أنكح فإن النساء لا
ينكحن اهـ. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤٤/٣ الحديث رقم ١٥٩٥٣
من طريق ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم : قال لا أعلمه إلا عن أبيه عن عائشة :
كان الفتى من بني أختها إذا هوى الفتاة من بني أخيها ضربت بينهما سترًا وتكلمت فإذا
لم يبق إلا النكاح قالت : يا فلان أنكح فإن النساء لا ينكحن اهـ. وأخرج عبد الرزاق
في المصنف ٢٠٠/٦ الحديث رقم ١٠٤٩٥ عن عبد الله بن عمر عن نافع قال : ولي
عمر بن الخطاب ابنته حفصة ماله وبناته : نكاحهن فكانت حفصة إذا أرادت أن تزوج
امرأة أمرت أختها عبد الله فزوج اهـ.

قال الشيخ محمد العاقب:

ولم يجز للمرأة المباشرة
وإنما تأمر حراً ذكراً
والمرأة الوصي ليست تعقد
إلا بتقديم امرئ يعتمد

وسئل عن امرأة شرطت على زوجها أن أمرها بيدها إن غاب عنها أكثر
من شهرين فغاب عنها ستة أشهر فحكم من رفعت له بعد إثبات شرطها بتنفيذ
طلاقها نفسها بعدما أخبره شاهد أنه لم يفارقه ليلاً ولا نهاراً حتى تم الشهران
فاعتدت وتزوجت، فأجاب: بأن الحكم منقوض ومفسوخ ما تبعه من النكاح.

فإن لازم^(١) المقدمات بحسب المقدمات آت

ووجه نقضه أن مثل ذلك لا يثبت بشاهد واحد مع أنه لو شهد به أهل
الموسم يبقى على الزوجة ما لا يصح الحكم بدونه وهو حلفها في الجامع أنها
ما أذنت له فيما زاد، وأنها ما أسقطت شرطها وما علمت بانقطاع عصمتها، قاله
ابن فرحون في تبصرته فأنت تراه جعل أخذها بشرطها مشروطاً بما ذكر والشرط
يلزم من عدمه العدم اهـ.

قال الشيخ أحمد:

من شرطت لزوجها في عقدتها
فغاب عنها مدة زادت على
فأخذت بشرطها وحكما
أثبت شرطها مع الإخبار
من الزمان وهو معه لم تره
فالحكم منقوض ويفسخ النكاح
أما ثبوت ذاك بشاهد فلا
قدرا يكون أمرها بيدها
مقدار مالها بشرط جعلها
من رفعت الأمر له من بعدما
من شاهد بحد ذا المقدار
فأنكحت بعد اعتداد المرة
ونقض ذاك الحكم من شيتين لاح
يصح والثبوت مهما حصل

(١) هذا البيت من نظم الأخضري في المنطق المسمى بالسلم المنورق.

لا يمكن الحكم بدون الحلف بجامع على الذي عتأ خفى
من إذنها في الزيد أو إسقاط ما كان لها من شرطها قد علما
وبانقطاع عصمة لم تعلم فهو بذاً من خلل لم يسلم

وسئل عن فقيه رفعت إليه امرأة أمرها فقال إنها ادعت دعاوى كل واحدة منها توجب لها الطلاق إن شاءت فأذن لها فطلقت نفسها وحكم بإنفاذ الطلاق وفسر الدعاوى بعدم قبضها حال صداقها وعدم النفقة والكسوة وسوء العشرة بمخالطة الأجنيات وبالضرر لها بطول الغيبة الذي يلزم منه ترك الوطء، فأجاب: بعدم صحة الطلاق والحكم لأن حال الصداق لا تطلق به إذا حصل الدخول وما استدل به الحاكم للطلاق من قول خليل: وإن لم يجده أجل لإثبات عسره الخ. فغير صحيح إذ قول خليل ذلك مقيد بقوله لا بعد الوطء فانظر شراحه، وأما الطلاق بالنفقة والكسوة فيقيود وهي أن الشهود ما علموه ترك لها نفقة، ولا بعث إليها شيئاً فوصلها ولا أحالها بها ولا بشيء منها فاستحالت ولا أحالت عليه أحداً بها ولا بشيء منها ولا وكلت أحداً على قبضها منه ولا تطوع أحد بالإنفاق عليها بسببه ولا رضيت بالمقام معه دون نفقة ولا مال للزوج ينفق عليها منه فإذا ثبتت هذه الفصول عند الحاكم نظر، فإن كان قريب الغيبة أعذر إليه وإن كان بعيداً أو مجهول الحال أجل له بالاجتهاد وبعد الأجل تحلف هي على ما ذكر بحضرة عدلين ثم يطلقها عليه قاله كله في تبصرته ابن فرحون، وأما دخول الزوج على الأجنيات فلم أر من ذكر أنه يطلق به على الزوج، بل جزاؤه الأدب لمن بسط الله يده في الأرض وأما جعله ترك الوطء ضرراً واستدل له بقول خليل: أو ترك الوطء ضرراً فحجة عليه لا له، وذلك يسمى عند الأصوليين بالقلب إذ لم يتركه ضرراً لها بل لعذر من الأعذار المبيحة له، وذلك لا يطلق به كما هو مفهوم المخالفة في كلام خليل، وصرح به المواق وغيره، وأما ما ذكره من الخلاف في يمين القضاء هل هي للاحتياط أو الوجوب فصحيح دون ما قرعه عليه من صحة الحكم بدونها بناء على أنها للاحتياط إذ ظواهر ما طالعت من كتب المذهب توقفت الحكم عليها سواء قلنا للوجوب أو للاحتياط ومن المعلوم أن الظواهر إذا

كثرت أفادت القطع فإن كان التفريع من عنده فلا إشكال في بطلانه، وإن كان للوداني^(١) حملناه على يمين القضاء في الديون ونحوها من الماليات، أما في إرادة المرأة الطلاق لغية زوج أو قيام بشرط ونحو ذلك فلا، ويدل على ذلك أنهم يذكرون الشروط المذكورة التي منها اليمين، ولم يقولوا بناء على أنها للوجوب، ولو قدرنا وجود الخلاف لكان القول بصحة الحكم بدونها ضعيفاً والضعيف ينقض حكم من حكم به من زمن ابن عرفة إلى هلم جرا، كما قاله شارح العمليات عند قول الناظم:

حكم قضاة الوقت بالشذوذ ينقض لا يتم للنقض

وقول خليل: ورفع الخلاف، يعني حكم المجتهد المطلق أو المقيد وهو مجتهد الترجيح أو الفتيا انظر ورقاتنا طرد الضوال تشفي الغليل في شرح كلام خليل: ورفع الخلاف... الخ، ومجتهد المذهب في هذا الزمان أعز من الكبريت الأحمر قاله شارح العمليات، والكبريت الأحمر: هو ما يدبر به الكيمياء التي هي تدبير الذهب والفضة من تراكيب معروفة عند أهل علم التدبير، والكيمياء لا يجوز استعمالها، لأنها ترجع إلى أصلها وإن بعد أمرها قاله ابن ناجي على الرسالة قلت: ذلك هو الغالب فيها وما لا يرجع إلى أصله فلا بأس به، ووجب بيانه لمن يكرهه، وعلى هذا يحمل ما وجد من الكبريت الأحمر في تركة أبي عمران^(٢) الفاسي، فاشتره المعز^(٣) بن باديس وجعله في

(١) أظن أن المقصود به هو العلامة حبيب الله بن المختار الكتاوي بن محمد بن سيد أحمد المتغمبر الكتتي الوداني المتوفى سنة ١١٥٥ هـ صاحب النوازل المشهورة والله أعلم.

(٢) هو أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حاج الفاسي القيرواني العلامة الكبير الفقيه المحدث المقرئ انتهت إليه رئاسة العلم بالقيروان في زمنه أخذ عن أبي الحسن القاسبي وأبي بكر الباقلائي وأبي ذر الهروي وغيرهم وأخذ عنه كثير من الناس منهم ابن محرز وأبو القاسم السيوري وعتيق السوسي وغيرهم وله كتاب: التعليق على المدونة ولم يكمله وتوفي رحمه الله بالقيروان عام ٤٣٠ هـ.

(٣) هو المعز بن باديس بن المنصور بن بلكين بن زير بن مناد الحميري الصنهاجي رابع =

بيت المال، وقد وجد أيضاً في تركة ابن أبي زيد^(١) قلت: ولعل ما صنع بالكبريت الأحمر لا يتغير، وأما ما صنع بغيره فالغالب فيه التغيير ولو بعد زمان والحديث ذو شجون، ومما يدل على أن يمين القضاء لا بد منها ولو في المالية قول الخرشي عند قول خليل يمين القضاء ما نصه: التي لا يتم الحكم إلا بها، ثم قال: وهل هي واجبة أو استبراء قولان، قال في التبصرة ولا يحكم على الغائب إلا بيمين القضاء ومثله لابن سلمون^(٢)، ولا يلزم من كونها

= أمراء الزيريين الذين حكموا إفريقيا - تونس - وما والاها وكان هو واسطة عقدهم وأفضل أمرائهم فضلاً خيراً محباً للعلم وأهله متمسكاً بالسنة قطع الخطبة للعبيدين بمصر وأعاد الاعتبار إلى مذهب مالك في المغرب العربي ووضع حداً لتسلط الشيعة على أهل السنة وقد ولد عام ٣٩٨ هـ وتولى الحكم بعد موت أبيه عام ٤٠٦ هـ وعمره وقتها ثمان سنوات وتولت عمته أم ملال إدارة الأمور باسمه حتى كبر وعظم شأنه وطالت مدة إمارته وتوفي عام ٤٥٤ هـ.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني العالم الحجة النظار إمام المالكية في وقته بلا منازع كان واسع العلم كثير الرواية شديد الورع ظاهر الصلاح مشهوراً بالعفة والزهد تولى في زمنه نشر مذهب مالك والدفاع عنه أخذ عن ابن اللباد وابن مسرور العسال والابيان وغيرهم كثير وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الرحمن والبرادعي والليدي وأبو عبد الله الخواص وابن موهب المقبري ومن لا يعد كثرة وله مؤلفات وضع الله عليها القبول منها كتاب النوادر والزيادات على المدونة، ومختصر المدونة، وتهذيب العتبية، وكتاب الاقتداء بأهل المدينة، وكتاب الذب عن مذهب مالك، وكتاب الرسالة التي ألفها وعمره سبعة عشر عاماً وهي أول مؤلفاته، وكتاب الثقة بالله والتوكل عليه، وكتاب المعرفة واليقين، وكتاب المضمون من الرزق، وكتاب المناسك، وغير ذلك من مؤلفاته الكثيرة وقد توفي رحمه الله عام ٣٨٦ هـ عن عمر يبلغ ٧٦ عاماً.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله ثلاثاً بن عبد العزيز بن سلمون الكتاني الغرناطي وحيد عصره وفريد دهره علماً وفضلاً عالم متفتن أخذ عن أبي الحسن بن فضيلة وأبي الحسن البلوطي وغيرهما وله: الشافي فيما وقع من الخلاف بين التبصرة والكافي وقد ولد عام ٦٦٩ هـ ومات رحمه الله شهيداً في واقعة طريف عام ٧٤١ هـ وأخوه القاضي أبو القاسم سلمون بن علي بن عبد الله ثلاثاً بن سلمون عالم جليل له باع=

للاستظهار صحة الحكم بدونها، فاليمين مع الشاهد تختلف فيها، هل ثبوت الحق بالشاهد فقط وهي استظهار واحتياط أو بها مع الشاهد، ومع ذلك لا نقول بمضي حكم من حكم يشاهد فقط دون اليمين بناء على أنهار للاستظهار ثم إذا تقرر ما رأيت من نقض الحكم علمت أن المرأة في عصمة زوجها الأول وتكاح الثاني مفسوخ ولا شيء على الثاني إن لم يدخل لقوله: وسقط بالفسخ قبله.
قال الشيخ أحمد:

من رفعت لعالم أشياء قد	فعلها الزوج فقال ذا العدد
لها طلاق نفسها بكل	فرد من الأشياء مستقل
فأنفذ الطلاق بعد أن وقع	بإذنه وفسر الأشياء جمع
بأن ما حلّ من الصّدق	لم يأتها به ولا إنفاق
وكسوة وطول غيبة وقد	نشأ عنها ترك وطنها أمد
وذا تضرّر به في الغالب	وبالمخالطة للأجانب
فذا الطلاق باطل والحكم به	أبطل من ذاك لدى من يتبّه
أما الذي من الصّدق ذا حلول	فلا يُطلق به بعد الدخول
ونفقة وكسوة فبقيةود	لا بد أن تأتي عليها بشهود
ما علموا نفقة قد تُركت	ولا بأخرى يعثت فوصلت
ولا أحالها بها ولا بشيء	من ذاك طرا فاستحالت يا أخي
ولا أحالت بهما عليه	وذا الذي تطلبه لديه
ما وكلت لقبضه منه وكيل	ولا تطوع به عنه خليل
وبالمقام دونه ما رضيت	ولم يدع مالا فذا حيث ثبت

= طويل في معرفة الشروط والأحكام أخذ عن ابن الزبير وابن هارون وابن الغماز وأبي إسحاق التلمساني وغيرهم وهو صاحب كتاب العقد المتظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام وقد نسه البعض على وجه الخطأ للأول وإنما هو للثاني وقد توفي أبو القاسم هذا رحمه الله عام ٧٦٧ هـ بغيرناطة.

لديه في الغيبة أيضاً نظراً
وذو البعيدة أو حال يُجهل
وبعد ذا بمسجد قد تحلف
ثم تطلق على ذا الغائب
فلم أجد من ذكر الطلاق
مع عدم الوطء لطول الغيبة
إذ تركه لم يك للإضرار
بل هو للعذر والاضطرار

وسئل عن زوج ادعى بعد الطلاق أنه شرط على زوجته أن إبل صداقها
قيمة وأنه عين تلك القيمة، وادعى أبوها أنه لم يبلغه ذلك الشرط ففزعاً إلى من
حضر العقد فإذا هم ثلاثة شهود فشهد اثنان على دعوى الزوج من تعيين القيمة
والثالث شهد على القيمة المعتادة وأنه ذكرها للأب والأولان قالا نسينا هل
ذكرنا ذلك للأب أم لا، وأما الزوج فذلك الذي أقر به فبلغ الأمر من كتب أن
اللازم في ذلك ذات الإبل وأبطل شهادة الشهود الثلاثة، بأن كلاً منهم دافع عن
نفسه الغرم بسبب التعدي، لأن أحد الثلاثة وكيل والآخران شاهدان، ولم يُقر
أحد بالوكالة، هل يكون القول قول الزوج؟ لأن الشهود على دعواه ولو كان
أحدهم وكيلًا فغيره شاهد قطعاً ودعوى الأب لم يشهد بها واحد، فالثلاثة
متفقون على القيمة، وإنما نسي اثنان منهم هل بلغا ذلك من الأب أم لا فمن
أين تعيين الإبل وإذا قلنا بالبطلان، هل يكون من الاختلاف في الجنس الذي
اللازم فيه صداق المثل أو من الاختلاف في الصفة الذي القول فيه للزوج ولو
لم يشبه؟ وإذا قلنا بصداق المثل ما هو؟ فأجاب: بأن قول الأب والشاهد الذي
شهد بالقيمة المعتادة متفقان لأن عادة ذلك البلد أن يعقدوا أنكحتهم على لفظ
الإبل، ومرادهم قيمة معروفة من غير الإبل دائماً وأبداً وعلى كل حال فاللازم
تلك القيمة لأن لكل أحد أن يصطلح بما شاء وهم قد اصطَلَحُوا بتلك لتلك إلا
أنه خالف شاهده شاهدي الزوج الاثنان، وهما مقدمان لقول خليل وبشاهدين

على شاهد ويمين وأخرى إذا لم تكن يمين وهما محمولان على أنهما بلغا أبا الزوجة لأنه الأصل، والغالب إذا كان في طرف ترجح والأصل في عقود المسلمين الصحة، قال: والقول لمدعي الصحة إلا ما استثنى مما ليس هذا منه فتحصل أن اللازم ما شهد به موافق الزوج وحكم الحاكم باطل لما ذكرنا ولعدم الاعتذار الذي لا بد منه ولعدم إحضار العلماء ومشاورتهم على أنه في هذه الأخيرة واجب وهو ظاهر تعبير خليل: بصيغة الفعل وتصدير البنائي به في موضعين، وأيضاً فإن الأب حُكِمَ له من غير شهود ولا يمين، وقال عليه السلام: «لو يعطى الناس بدعواهم لاستحق رجال دماء قوم وأموالهم»^(١)، وقال زهير^(٢):

(١) هذا الحديث أخرجه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأماني ٢١٥/١٥ وعبد الرزاق في المصنف في كتاب البيوع: باب البيعان يختلفان وعلى من اليمين؟ ٢٧٣/٨ الحديث رقم ١٥١٩٣ والخاري في كتاب التفسير من صحيحه: باب «إن الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً أولئك لا خلاق لهم» الحديث رقم ٤٥٥٢ فتح الباري ٦١/٨ ومسلم في كتاب الأقضية من صحيحه: باب اليمين على المدعى عليه الحديث رقم ١٧١١ شرح النووي ٢٤٣/٦ والنسائي في كتاب آداب القاضي من سننه الصغرى باب عظة الحاكم على اليمين شرح السيوطي ٢٤٨/٨ وفي كتاب القضاء: باب على من اليمين؟ من سننه الكبرى ٤٨٦/٣ الحديث رقم ٥٩٩٤ وابن ماجه في الأحكام من سننه: باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه الحديث رقم ٢٣٢١ شرح السندي ٩٦/٣ والبيهقي في كتاب الدعوى والبيانات من سننه الصغرى ١٨٨/٤ الحديث رقم ٤٣٢٨ وفي سننه الكبرى ٢٥٢/١٠ ولفظه عندهم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» وأخرجه البيهقي في سننه الصغرى ١٨٨/٤ الحديث رقم ٤٣٢٩ وفي سننه الكبرى ٢٥٢/١٠ عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر» وصحح الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: سبل السلام ٢٥٥/٤ سند حديث البيهقي هذا فقال: «للبيهقي بإسناد صحيح» البينة على المدعى واليمين على من أنكر» اهـ. وقال المناوي في فيض القدير ٣٣٤/٥ لخبر البيهقي بإسناد جيد: البينة على المدعى واليمين على من أنكر» اهـ.

(٢) هو زهير بن ربيعة أبي سلمى بن رباح بن قرة بن الحارث المزني المضري شاعر جاهلي =

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو شهود أو جلاء

وقال عمر رضي الله عنه: لو أدركته لوليته القضاء، وهذا بخلاف إبل الدية وقيمتها إن تعذرت عينها، والفرق أن هذه من وضع الله تعالى وتلك من وضع الناس كما هو الفرق في التعرف دار قدامه؟

وأجاب: بأن الزوجة إذا كانت مشهورة بالفسق والزواج لم يعلم حين العقد أو علم وظن زواله بعده، لكنها استمرت عليه فلا صداق لها البتة^(١)، وإن استمر على إمساكها فهي جرحه منفوذة المقتل في شهادته وإمامته.
قال الشيخ أحمد:

إن ادعى الزوج على إبل الصداق	تعيين قيمة بُعيد الافتراق
والأب ذا الذي ادعاه أنكرا	بلوغه له فجا من حضرا
عقدهما وهو ثلاثة عدول	فشهد اثنان لزواج بحصول
قيمته وواحد قد انفرد	في ذاك عنهما بقيمة البلد
وذاك للأب على دعواه	يشهد في الحال لما نراه
من عقدهم بإبل موصوفه	وقصدهم قيمتها الموصوفه
مع ادعائه بلوغ ذاك	لأب من جهته هناكا
والآخران نسيًا هل ذكر	ذاك له في الحال أو لم يذكر
فالقول قول الزوج في دعواه	شهادة اثنين بها قواه

= ولد في بلاد مزينة بنواحي المدينة وكان يقيم بالحجاز وتوفي قبل بعثة النبي ﷺ بعام أي عام ٦٠٩ م.

(١) ما ذكره في هذه الفتوى من عدم استحقاق الزوجة إذا زنت للمهر على زوجها ومن أن إمساكها لها جرحه في حقه مخالف لما ذكره في فتوى له أخرى قد سبقت في ص ٢١١ من استحقاقها للمهر وأن فراقها مندوب فقط ومعروف أن ترك المندوب لا يكون جرحه في حق تاركه. فانظر ذلك.

وأجاب: بأن الزوجين إذا تراضيا على الخلع فلهما تركه قبل وقوعه بخلاف أحدهما كما في جواهر ابن شاس اهـ.
قال الشيخ أحمد:

وإن تراضيا على اختلاع زوجان فالترك بلا نزاع
قبل الوقوع لهما إن حصلا لا واحد من ذين وحده فلا
قال الشيخ محمد العاقب:

وإن كلا الزوجين بالخلع رضي فلهما الترك معاً قبل المضي
ولم يجز لواحد بلا رضا صاحبه كما ابن شاس ارتضى
وأجاب: بأن الزوج إذا علق طلاق زوجته على قبول أبيها فله وطؤها قبل قبوله كما في جواهر ابن شاس، وليس لهما أن يتراضيا دونه كما في التزامات الحطاب.

قال الشيخ أحمد:

والزوج إن علق في حصول طلاق زوجته على قبول
والدها جاز له أن يظأ قبل قبوله بهذا قد أنبأ
وليس للزوجين من تراض لتركه إن كان غير راض
قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يعلق على رضي الأب طلاقها فالوطء قبل ما أبي
والأمر موكل لما به قضي وليس للزوجين دونه الرضا
وفي الالتزامات: أن من التزم نفقة شخص لزمته كسوته.

قال الشيخ أحمد:

ملتزم نفقة لآخر تلزمه الكسوة من غير امترا

وأجاب: بما أجاب به الشيخ أبو علي ناصر الدين^(١): أن من كانت له زوجة تخرج وتتصرف في حوائجها بادية الأطراف والوجه كما جرت بذلك عادة أهل البوادي لا تجوز إمامته ولا تقبل شهادته، ولا يحل أن يُعطى له من الزكاة إن احتاج إليها، وأنه لم يزل في غضب الله تعالى ما دام مصراً على ذلك، وأجاب: أبو عبد الله الزواوي^(٢): إن كان قادراً على منعها ولم يفعل فما ذكره أبو علي صحيح اهـ.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الشهير بناصر الدين اللقاني العلامة النظاري المحقق الورع الزاهد الصالح والقاضي العادل رزقه الله الجمع بين العلم والعمل أخذ عن نور الدين السهوري والعلامة ملا علي العجمي وغيرهما وأخذ عنه أعلام منهم البرموني وأحمد الجيزي ويحيى القرافي وسالم السهوري وعلي بن المرحل وأبو عبد الله الفيشي وعبد الرحمن الأجهوري وغيرهم كثير جداً واستمر يدرس الناس العلم نحو ستين عاماً لا يفتر عن ذلك ليلاً ولا نهاراً وإليه انتهت رئاسة العلم بمصر بعد موت أخيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن اللقاني الفقيه الحافظ للمذهب العالم العامل صاحب المكاشفات والكرامات المتوفى عام ٩٣٥ هـ وتجرد ناصر الدين اللقاني آخر عمره للعبادة واعتزل الدنيا وأهلها وفرق ماله بيده على طلبة العلم، وقال أحمد باب التنبكي في كفاية المحتاج ٢/ ٢٣٠: ولم يصنف شيئاً سوى ما كتب من الطرر على التوضيح فجمعت بعد موته في مجلد فعم نفعها ونسب له تقييد على شرح المحلى لجمع الجوامع للسبكي وآخر على شرح السعد التفتازاني للعقائد وآخر على شرح السعد التفتازاني أيضاً لتصريف العزي وشرح خطبة المختصر اهـ. وقد ولد عام ٨٧٣ هـ وتوفي رحمه الله عام ٩٥٨ هـ عن عمر طويل ولم أقف على أنه يكنى بأبي علي كما ورد في الفتوى ولا يوجد في علماء أسرة اللقاني من يكنى بأبي علي حسب علمي والله أعلم.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف المنجلاتي الزواوي المعروف بالزواوي نسبة إلى زواوة بفتح الزاء وكسرهما قبيلة من البربر، الفقيه الواسع العلم والقاضي العادل المتبحر في علم الفروع أخذ عن أبيه وعن الشيخ أبي محمد عبد العزيز بن مخلوف وغيرهما ولما عزل عن القضاء لقيه صديقه العلامة ناصر الدين المشدالي فقال له: لقد شق علينا صرفك عن القضاء ثم أنشده قائلاً:

يعز علينا أن نرى ربكم يلى وكانت به آيات حسنكم تتلى
وتوفى رحمه الله عام ٧٣٠ هـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن تكن بادية الأطراف
فزوج هاتي لم تجز إمامته
ولم يكن يُعطى إذا ما افتقرا
قال الشيخ محمد العاقب:

من ترك الزوجة عمداً تخرج
فلا إمامة ولا شهادة
ولا له قسط من الزكاة
بادية أطرافها تبرج
له وإن جرت بذلك العادة
ولو فقيراً مظهر الشكاة

وله في فتوى أخرى ما نصه: وأما (الزقاريت) إذا أمرت المرأة بها
وسكت الزوج مع علمه بها حتى انقضت عدتها، فتكون طلاقاً بائناً إلا إذا كانت
الزوجة هي الظالمة، فلا طلاق لها، وأما [الزقاريت] إذا يئس من وفاقها وكان
لها مال أو أكل أهلها صداقها فالفداء فيها أو فيهم وإلا بأن كانت ظالمة - فلا
تجور (ازقاريت) لأنه تعاون على الظلم وإن كانت مظلومة ولم تقدر على
الخلاص إلا به فالظاهر عندي جوازه، لكن يجب عليها في الضرر إثباته إن
قدرت إلا إذا عفى عنه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة قد يئست من الفراق
ليس لها أن تأخذ المال له
أو مالها وحيث لا مال لها
ظلم ولم تقدر بذلك الحال
جاز لها السؤال فيما ظهرا
منها فلا يجوز إذ فيه إعا
إلا بردها لزوجها الصداق
من غير مَنْ مِنْ أَهْلِهَا أَكَلَهُ
فإن يكن من زوجها قد نالها
على الخلاص دون رد المال
وإن يك الظلم هناك صدرا
نة على معصية إن وقعا

وردها إن قدرت لمن وهب قدر الذي وهبها مما وجب

وأجاب: بأن المرأة يجب عليها أن ترحل مع زوجها ولو بلا جهاز إن أحب الزوج ذلك، ولا تمتنع لما بقي من حال صداقها لكن يعطيها ضامناً يضمنه، فإن امتنعت من الرحيل معه مع إعطاء الضامن، لم تلزمه نفقتها مدة بته لامتناعها مما له عليها من الحق،

قال الشيخ أحمد:

أما ارتحال زوجة فقد وجب	مع زوجها دون جهاز إن أحب
ذاك ولا يمنعها من القبول	ما من صداقها عليه ذا حلول
لكن عليه ضامناً في الحال	يضمن ما حل لها من مال
فإن أبته مع ضامن فلا	يلزمه الإنفاق حيث انتقلا
عنها لمنعها الذي أعطاه	من الحقوق نحوها مولاه

قال الشيخ محمد العاقب:

وزوجة تأبى الرحيل إلا	أن يُسلم المهر الذي قد حلاً
ليس لها التأخير للتسليم	إذا أتاهما الزوج بالزعيم
فإن أبت بعد مجيء الضامن	فالزوج للإنفاق غير ضامن

وسئل عن رجل خطب امرأة وقال لها: إن العقد يندب بربع دينار وذلك لا يضر صداقها، فقبلت ذلك، فلما وقع العقد علمت أن الزوج غير معطيها إلا ربع دينار، فلم تقبل ذلك وقالت: لا أقبل إلا صداقي المعروف، وإنما قبلت العقد لقوله لي إنه يندب العقد على ربع دينار وإنه لا يضرني ذلك، هل ذلك غرور ينفعها أو لا؟ فأجاب: بأن قوله يندب العقد على ربع دينار، زور ومحض كذب وفجور، ومن قال ذلك عالماً بعدم صحته فقد غير حكماً من أحكام الله تعالى، ومن فعل ذلك فهل هو مرتد أو مرتكب كبيرة؟ قولان في

ذلك، والعقد فاسد لفقد صداق متراض عليه منهما معاً، وهذا الرجل ممن ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾^(١)، ويتعدد عليه الصداق بتعدد وطئه لها لقول خليل: وإلا تعدد كالزنى بها أو بالمكرهة.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل لامرأة إذ يخطب	ربيع دينار عليه ينذب
عقد النكاح وصداقك عليّ	ولم أرد نقص صداقك بشيء
فوقع العقد وبعد امتنعا	من غير ما العقد عليه وقعا
قامتنعت هي ولم تقبل له	من غير أن يعطى الصداق كُله
فالعقد فاسد لفقده صداق	تراضيا عليه من غير شقاق
وقوله ذلك محض الزور	والإفك والكذب والفجور
وفيه تغيير لحكم الله	وفاعل ذاك مع انتباه
قد قيل مرتدٌ وقيل مرتكبٌ	كبيرة وكل ذا منه تجب
توبته ويتعدد الدخول	تعدّد الصداق فاحفظ النقول

وسئل عن رجل ابتلي بحب امرأة لها زوج حتى صار يُغمى عليه ولا يفيق حتى يشم رائحتها، هل تطلق له أم لا؟ وهل إن لم يفيق بالشمّ يمكن من غيره أم لا؟ وعلى أنه لا يمكن من الشم ولا غيره وصار يُغمى عليه حتى مات، فهل تلزم ديته أهل ذلك المصر أو لا؟

فأجاب: بأنه لا يمكن من شمّ رائحتها لعدم جواز شمّ رائحة الأجنبية ولم يجعل الله شفاء هذه الأمة بما حرمّ عليها كما في الحديث^(٢)، وقال في

(١) الآية ١٤٢ من سورة النساء.

(٢) هذا الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه: موارد الظمآن ٦٠٤/١ في كتاب الطب: باب التداوي بالحرام الحديث رقم ١٣٩٧ وأبو يعلى في مسنده ١٢ الحديث رقم ٦٩٦٦ كلاهما من رواية أم سلمة رضي الله عنها قالت: اشتكت ابنة لي فنبذت لها في كوز فدخل رسول الله ﷺ وهو يغلي فقال: «ما هذا؟» فقلت: إن ابنتي اشتكت فنبذت لها =

هذا فقال ﷺ: «إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام» وحديث أم سلمة هذا ذكره الحافظ البوصيري في إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ٦/ ٣٦٠ الحديث رقم ٤٦٤٩ والحافظ ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٢/ ٣٥٦ الحديث رقم ٦٤٦٢ وفي تلخيص الحبير ٢/ ٧٤ والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٨٦، وقال أي الهيثمي: رواه أبو يعلى والبزار إلا أنه قال: في كور بدل تور ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا حسان بن مخارق وقد وثقه ابن حبان اهـ. وذكره أيضاً الحافظ السيوطي في المتهج السوي ص ٢٨٨: الحديث رقم ٤٢٥ وفي الجامع الصغير فيض القدير ٢/ ٢٥٢ الحديث رقم ١٧٧٣ وأشار إلى صحته والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٤٦ الحديث رقم ٢٣٤ قال: وطرقه صحيحة اهـ. والعجلوني في كشف الخفا ومزيل الإلباس ١/ ٢٧٦ الحديث رقم ٧٢٤ ورواه موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه البخاري في كتاب الأشربة من صحيحه باب شراب الحلواء والعسل فتح الباري ١٠/ ٨١ وعلقه بصيغة الجزم فقال: وقال ابن مسعود في السكر: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم. ورواه موقوفاً على ابن مسعود أيضاً مسدد في مسنده كما في إتحاف السادة المهرة للحافظ البوصيري ٦/ ٣٦٠ والمطالب العالية للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢/ ٣٥٥ ورواه موقوفاً عليه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الطب في باب الخمر يتداوى به والسكر ٥/ ٣٧ الحديث رقم ٢٣٤٨٢ وأيضاً في باب الأشربة باب السكر ما هو ٥/ ٧٤ الحديث رقم ٢٣٨٢٢ والحديث رقم ٢٣٨٢٤، والطبراني كما في مجمع الزوائد ٥/ ٨٦ وقال الهيثمي رجال الطبراني رجال الصحيح اهـ. وقال ابن حجر في تلخيص الحبير في شأن أثر ابن مسعود هذا: وذكره البخاري تعليقا عن ابن مسعود وقد أوردته في تعليق التعليق من طرق إليه صحيحة اهـ. وبمعنى هذا الحديث ما أخرجه أبو داود في كتاب الطب من سننه: باب في الأدوية المكروهة عون المعبود ١٠/ ٣٥١ الحديث رقم ٣٨٥٢ من رواية أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بحرام» ورواه الطبراني كما في مجمع الزوائد ٥/ ٨٦ عن أم الدرداء عن النبي ﷺ، بسند رجاله ثقات كما قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وقد أخرجه أبو نعيم في كتاب الطب النبوي له ص ١٤ ومن ذلك ما أخرجه أبو نعيم في كتاب الطب النبوي ص ١٥ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من تداوى بحرام لم يجعل =

الرسالة ولا يتعالج بالخمير ولا بالنجاسة ولا بما فيه ميتة ولا بشيء، مما حرم الله، وحرمة شمس رائحة الأجنبية بناء على أصل مالك، وهو أن ذريعة الحرام حرام كما أن ذريعة الواجب واجبة فلا يمكن من غير الشم بالأولى والأحرى لما رأيت وأولى وأحرى في المنع أن تطلق امرأة مسلم لأجنبي خيف عليه الهلاك: فما تدأويه بالطلاق إلا كما يتدأوى شارب الخمر بالخمير، لأن الضرر يزال للضرر الأخف لا لمساويه ولا لأكبره، قال عليه السلام: «إذا التقى ضرران نفى الأصغر للأكبر»^(١)، قال في المنهج: لأكبر الضررين ينفي الأصغر، ولا يقال إن

= الله فيه شفاء، وذكر السيوطي حديث أبي هريرة هذا في الجامع الصغير فيض القدير ١٠٠/٦ وأشار إلى ضعفه وأخرج أبو نعيم أيضاً في الطب النبوي ص ١٥ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصابه شيء من هذه الأدواء فلا يفر عن شيء مما حرم الله فإن الله لم يجعل في شيء مما حرم شفاء». (١) إذا التقى الضرران نفى الأصغر للأكبر هذا اللفظ لم أقف عليه في كتب الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقد ذكره كحديث المنجوري في شرحه على المنهج ص ٥٠٤ أثناء شرحه لقول صاحب المنهج:

لأكبر الضررين ينفي الأصغر من ذلك الجار ومن يحتكر

فقال بعد كلام في تقرير القاعدة المذكورة في هذه الآيات: لارتكاب أخف الضررين لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا التقى ضرران نفى الأصغر للأكبر» اهـ. وكما صرح العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم رحمه الله هنا بأن هذا اللفظ حديث مرفوع إلى النبي ﷺ. صرح بذلك أيضاً في نشر البنود ١/١٧٧ في كلامه على قوله في مراقبي السعود:

وارتكب الأخف من ضررين وخيرن لدى استوا هذين
كمن على الجريح في الجرحى سقط وخفف المكث عليه من ضبط

ولعله تبع في ذلك المنجوري الذي صرح بأن هذا اللفظ حديث مرفوع إلى النبي ﷺ والظاهر لي أن هذا اللفظ ليس بحديث وإنما هو قاعدة فقهية ولكن يمكن أن يستدل على مضمونه بحديث صحيح هو ما أخرجه مالك في كتاب حسن الخلق من الموطأ: =

الطلاق أخف من موت الرجل العاشق، لأننا نقول: بل هو أكبر، لأن هذا خطب إذا انفجر لترتب عليه أكبر من موت رجل واحد، إذ الزوج أشد تعلقاً بزوجه والخوف عليه أشد من الخوف على أجنبي مجنون حقه أن يصفد بالقيد، وعاشق مدّ عينيه إلى ما لا يحل له قال:

وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً لقلبك يوماً أتعبتك المناظر
رأيت الذي لا كله أنت قادر عليه ولا عن بعضه أنت صابر
وإياك والأمر الذي إن توسعت موارده ضاقت عليك المصادر

فلو فتح هذا الباب لادعى ذلك كثير من الناس فهاج الهرج والفتن ومن الأصول أن المصلحة العامة تقدم على الخاصة ويشهد لما ذكر قصة مغيث^(١) زوج بريرة^(٢) رضي الله تعالى عنهما حين اختارت نفسها لما عتقت، فصار

= باب ما جاء في حسن الخلق الحديث رقم ١٧٣٦ شرح الزرقاني ٣٣٨/٤ وأحمد في المسند ١٦٢/٦ الحديث رقم ٢٥٣٢٧ والبخاري في مواضع من صحيحه منها باب صفة النبي ﷺ من كتاب المناقب الحديث رقم ٣٥٦٠ فتح الباري ٦/٦٥٤ ومسلم في كتاب الفضائل من صحيحه باب مباحثته ﷺ للأثام واختياره من المباح أسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرمة الحديث رقم ٢٣٢٧: إكمال المعلم ٢٩١/٧ وأبو داود في كتاب الأدب من سننه باب في التجاوز في الأمر الحديث رقم ٤٧٦٤ عون المعبود ١٤٢/١٣ وغيرهم من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فبنتقم لله بها» ولفظه عند أبي داود: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما...».

(١) هو مغيث مولى أبي أحمد بن جحش الأسدي وفي رواية أنه عبد لبني المغيرة من بني مخزوم وفي رواية ثالثة أنه مولى بني مطيع واختلف هل كان وقت عتق بريرة حراً أو عبداً والثاني أصح لصحة الرواية به.

(٢) هي بريرة مولاة عائشة رضي الله عنها كانت قبل أن تشتريها عائشة وتعتقها مولاة لقوم من الأنصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وقيل كانت مولاة لبني هلال وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: كانت في بريرة ثلاث سنن: أراد أهلها أن يبيعوها =

يَتَّبِعُهَا فِي زَقَازِقِ الْمَدِينَةِ وَدُمُوعِهِ تَسِيلُ فَقَالَ ﷺ: «عَجِبْتُ مِنْ حُبِّ مَغِيثِ بَرِيرَةَ وَبَغْضِ بَرِيرَةَ مَغِيثًا»^(١) فَتَدْبِعُهَا إِلَى مَرَاجِعَتِهِ فَقَالَتْ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: إِنْ كَانَ أَمْرُكَ رَضِيَتْ ذَلِكَ وَرَجَعْتَ إِلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا، فَقَالَ لَهَا: إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ، فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ أَوْ كَمَا قَالَ، فَحَالَةَ مَغِيثٍ تَشَابَهَ حَالَةَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ وَرَدُّ امْرَأَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ زَوْجِ أَهْوٍ مِنْ طَلَاقِ ذَاتِ زَوْجٍ، وَأَمَّا دَيْتُهُ إِنْ مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ

= وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اشْتَرِيَهَا وَأَعْتَقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قَالَتْ: وَعَتَقْتُ فَخَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدَى لَنَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ فَكُلُوهُ» هَذَا لَفْظُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ: وَقَدْ جُمِعَ بَعْضُ الْأُتَمَةِ فَوَائِدُ هَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي الْحَدِيثَ الْمُتَعَلِّقَ بِبَرِيرَةَ - فَرَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةِ أَمْرٍ.

(١) هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ صَحِيحِهِ بَابُ شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجِ بَرِيرَةَ الْحَدِيثُ رَقْمُ ٥٢٨٣ فَتَحَ الْبَارِي ٣١٩/٩ وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ سَنَنِهِ بَابُ فِي الْمَمْلُوكَةِ تَعْتَقُ وَهِيَ تَحْتَ حَرِّ أَوْ عَبْدَ الْحَدِيثُ رَقْمُ ٢٢١٤ عَوْنُ الْمُعْبُودِ ٣١٣/٦ وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ آدَابِ الْقَضَاءِ مِنْ سَنَنِهِ الصَّغَرَى بَابُ شَفَاعَةِ الْحَاكِمِ لِلْخَصُومِ قَبْلَ فُضْلِ الْحَكْمِ شَرْحُ السَّيُوطِيِّ ٢٤٥/٥ وَفِي كِتَابِ الْقَضَاءِ مِنْ سَنَنِهِ الْكُبْرَى بَابُ هَلْ يَشْفَعُ الْحَاكِمُ عَلَى الْخَصُومِ قَبْلَ فُضْلِ الْقَضَاءِ ٤٨٠/٣ الْحَدِيثُ رَقْمُ ٥٩٧٨ وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ سَنَنِهِ بَابُ خِيَارِ الْأُمَةِ إِذَا عَتَقْتَ الْحَدِيثُ رَقْمُ ٢٠٧٥ شَرْحُ السَّنَدِيِّ ٥٣٠/٢ وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مِنْ سَنَنِهِ بَابُ فِي تَخْيِيرِ الْأُمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعْتَقُ ١٦٩/٢ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ مِنْ سَنَنِهِ الصَّغَرَى بَابُ الْأُمَةِ تَعْتَقُ وَزَوْجُهَا عَبْدٌ ٦٧/٣ الْحَدِيثُ رَقْمُ ٢٥٢١ وَفِي سَنَنِهِ الْكُبْرَى ٢٢٥/٧ وَلَفْظُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنْ زَوْجُ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا يَبْكِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لَحْيَتِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَبَّاسٍ: يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مَغِيثِ بَرِيرَةَ وَمِنْ بَغْضِ بَرِيرَةَ مَغِيثًا فَقَالَ ﷺ: لَوْ رَاجَعْتِيهِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرْنِي؟ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ. قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ» وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَرِيرَةُ اتَّقِي اللَّهَ، فَإِنَّهُ زَوْجُكَ وَأَبُو وَلَدِكَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْمُرْنِي بِذَلِكَ؟ قَالَ: لَا، إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ» إلخ... وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ وَالْبَيْهَقِيِّ: فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ رَاجَعْتِيهِ، فَإِنَّهُ أَبُو وَلَدِكَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْمُرْنِي؟ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا أَشْفَعُ، قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ» أَمَّا هـ.

فلا تلزم عامة أهل المصر، إذ ليس لهم النظر في الأحكام من تطليق أو غيره ولا تلزم خاصتهم إذا لم يطلقوا له المرأة، إذ لا ضمان على من فعل جائزاً، فضلاً عن واجب قال في التكميل:

وكل من فعل ما يجوز له فنشأ الهلاك مما فعله
أو تلف المال فلا يضمن ما آل له الأمر وفاقاً فاعلماً

لكن من عشق فعف فمات فهو شهيد كما ورد في الحديث^(١)! وقيل في ذلك المعنى:

(١) هذا الحديث رواه الخطيب البغدادي في تاريخ دمشق ١٥٦/٥ و ٢٦٢ و ٥١/٦ و ٢٩٧/١١ و ٤٧٩/١٢ من طريقين إحداهما عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «من عشق فعف ثم مات مات شهيداً» والثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «من عشق فكتّم وعف فمات فهو شهيد» وذكره كل من ابن حبان في المجروحين ٣٥٢/١ والذهبي في الميزان ٢٥٠/٢ والحافظ ابن حجر في لسان الميزان ١٩٢/١ والديلمي في مستند الفردوس ١٠٣/٤ الحديث رقم ٥٨١٦ والسيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ١٧٩/٦ الحديث رقم ٨٨٥٢ ورقم ٨٨٥٣ وأشار إلى ضعفه والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٩١ الحديث رقم ١١٥٣ والعجلوني في كشف الخفا ومزيل الإلباس ٣٤٥/٢ الحديث رقم ٢٥٣٨ والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٢٥٥ الحديث رقم ١١٤ من أحاديث كتاب النكاح والكرمي في فوائده ص ١٠٩ وابن القيم في زاد المعاد ١٥٤/٣ والشيخ محمد بن خليل القاوقجي في اللؤلؤ المرصوع ص ١٩١ الحديث رقم ٥٩٦ وقال العجلوني بعدما ذكره: رواه الخطيب في ترجمة محمد بن داود الأصبهاني عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: فهو شهيد ورواه جعفر السراج في مصارع العشاق عن سويد بلفظ: من عشق فظفر فعف فمات مات شهيداً ورواه ابن المرزبان عن أبي بكر الأزرق عن سويد موقوفاً وقال إن شيخه كان حدثه مرفوعاً فعاتبه فيه فأسقط الرفع ثم صار بعد يرويه موقوفاً وهو مما أنكره يحيى بن معين وغيره على سويد حتى إن الحاكم قال في تاريخه: يقال إن يحيى لما ذكر هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويداً. قال في المقاصد - يعني المقاصد الحسنة للسخاوي -: لكنه لم ينفرد به وقد رواه الزبير بن بكار عن مجاهد مرفوعاً بسند صحيح وذكره ابن حزم في معرض الاحتجاج به فقال: =

= فإن أهلك هوَى أهلك شهيدا وإن تمنن بقيتُ قرير عين
 روى هذا لنا قوم ثقات نأوا بالصدق عن كذب ومين
 وذكر نحوه منظوماً الباجي وأبو القاسم وغيرهما ومنه قول ابن الربيع:

تعقف إذا ما تخلُّ بالخلِّ عالماً بكون إلهي ناظراً وشهيداً
 ففي خبر المختار من عف كاتماً هوأه إذا مات مات شهيداً

وفي الدرر: حديث «من عشق فعف فكنتم قمات فهو شهيد» له طرق عن ابن عباس
 وأخرجه الحاكم في تاريخ نيسابور والخطيب في تاريخ بغداد وابن عساكر في تاريخ
 دمشق والديلمي بلا سند عن أبي سعيد رفعه: العشق من غير رغبة كفارة للذنوب، وقد
 عقد شيخنا عبد الغني رحمه الله تعالى حديث الديلمي فقال:

يا من يحب حبيبه	اترك جميع العيوب
واقدم بنفس منية	واشرب بالأطف كوب
ولا تخف شر رية	من جاهل محجوب
روى الثقات غريبه	للدلمي المرغوب
في ذي المعاني نسيه	فردوسه المطلوب
قد قال من بث طيبه	طه شفا للقلوب
العشق من غير ربه	كفارة للذنوب

وعند الطبراني في الأوسط والنسائي عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث سرية فغنموا وفيهم
 رجل فقال: اللهم إني لست منهم عشقت امرأة فلحققتها فدعوني أنظر إليها نظرة ثم
 اصنعوا بي ما بدا لكم فنظروا، فإذا امرأة طويلة أدماء فقال لها:

اسلمي حُبَيْش قبل نفاذ العيش
 أرايت لو تبعتك فلحقتك بجيلية أو لقينكم بالخوانق
 أما كان حق أن ينوّل عاشق تكلف أدلاج السرى والودابق

قالت: نعم فديتك فقدموه فضربوا عنقه فجاءت المرأة فوقفت عليه فشبهت شهقة أو
 شهقتين ثم ماتت، فلما قدموا على رسول الله ﷺ أخبروه بذلك فقال رسول الله ﷺ: =

خليلي هل أخبرتما أو سمعتما بأن قتيل الغاتيات شهيد

ومن الأصول من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه، قال في المنهج: وينقيض القصد عامل إن فسد الخ، وظواهر المذهب الدالة على ما سطر كثيرة والظواهر إذا كثرت أفادت القطع.

قال الشيخ أحمد:

ورجل بامرأة تشبها	وربما الهوى عليه غلبا
حتى يصير منه في إغماء	ولم يفق من ذلك الهواء
حتى يشم ريحها وهي لها	بغل فهل عليه أن يرسلها
لكي تزوج لذاك أو لا	إذ هو بالزوجة منه أولى
وحيث لم يفق بريحتها هناك	فهل يُمكن إذن من غير ذاك
وحيث لم يفق ومات هل على	مصرهما ديتة إذ قُتلا
جوابه في ذا على ما قاله	أن الذي صار بتلك الحالة
من ريحتها هناك لا يُمكن	وغيرها من باب أخرى يئن
إذ حرم الله عليه شمه	لم يجعل الله لهذي الأمة
شفاءها فيما عليها حرماً	وذاك من قول الرسول علما
ولا على الحليل أن يترك له	زوجته ولو هواها قتله
إذ ضرر العاشق لا يزال	بضرر الزوج على ما قالوا
وذاك في المنهج مما يذكر	لأكبر الضارين ينفي الأصغر
وقس على مغيث مع بريرة	قصته فهي بها جديرة

= «أما كان فيكم رجل رحيم؟» وأخرجه الخرائطي والدلمي وغيرهما ولفظه عند بعضهم: من عشق فعف فكنتم فصبر فمات فهو شهيد اهـ. كلام العجلوني وبه نكتفي لأنه لخص أهم ما قيل في الموضوع، وقد أفرد العلامة المحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري جزءاً للكلام على هذا الحديث سماه «درء الضعف عن حديث من عشق فعف».

ودية العاشق إن مات فلا
وكل من فعل ما يجوز له
أو تلف المال فلا يضمن ما
لكنه إن عَفَّ عما عشقا
تلتزم مصره لما تحصّلا:
ونشأ الهلاك عما فعله
آل له الأمر وفاقا فاعلما
فمات منه للشهادة ارتقى

قال الشيخ محمد العاقب:

من شَفَّه المريض حتى أشفأ
ولا علاج دون وصل من كَلَفْ
بوصلها وبالطلاق لا يطب
وما يقال إنه شهيد
على الهلاك بهوى لا يشفى
بها كما تعانق اللام الألف
ودمه يطل إن لاقى العَطْبُ
صدّقه إذ جاء له شهيد

ومثل عمن شرط لزوجته أنه إن تسرى عليها فأمرها بيدها فتسرى وكنتم
ثم خالعتها، هل عليه ردُّ ما أخذ منها أم لا؟ فأجاب: بأنه لا يرُدُّ ما أخذه منها
على المشهور، ففي المدونة قال ابن القاسم: وأكثر الروايات: أن كل نكاح
لأحد الزوجين إمضاؤه وفسخه فخالعتها الزوج على مال يأخذه منها فالطلاق
يلزم ويحلُّ له ما أخذ اهـ.

قال أبو الحسن: ظاهره وإن كان الخيار للزوجة، ومثله ما للشبرخيتي
عند قوله: وبكونها بائناً من قوله: لا بكونها تملك العصمة كالمملكة
والمخيرة، فتكون مخالعتها ردّاً لما جعل لها، ولا تعذر بجهل اهـ. والمراد
بالجهل جهل الحكم أي جهل أن التملك والتخير كافيان في فسخ العصمة
بدليل: أنها إذا لم تعلم بموجب التخير لا تكون مخالعتها ردّاً لما جعل لها،
لأن الرد للشيء فرع العلم به، وبدليل: أنها إذا لم تعلم بموجب التخير
كالتسري مثلاً كانت جاهلة بالسبب، والجهل بالسبب عذر اتفاقاً، وفي الجهل
بالحكم خلاف، ومن ذلك قوله: ولو جهلت الحكم لا العتق، قال في
التكمل:

الجهل بالسبب عذر ثم في
ثالثها إن كان لا يخفى فلا
قال الشيخ أحمد:

وشارط لزوجيه في عقدتها
ففعّل التسري ثم كتّمه
رد الذي أخذ من تلك المرة
مهما تسراً أمرها بيدها
فخالعته بعد ذا لن يلزمه
على الذي من الخلاف شهره

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن تخالّع ذهبّت وزهبا ما وهبت لو ملء الأرض ذهباً

مسألة: لا تجوز خلوة الرجل الأجنبية بالمرأة الأجنبية ولو متجالة، ولو
كان مثل سفيان الثوري ورابعة^(١) العدوية، وقيل: تجوز إن كانا مثليهما، ما لم

(١) هي أم الخير رابعة بنت إسماعيل العدوية البصرية مولاة آل عتيك الصالحة المشهورة
بالصلاح والعبادة ونقل ابن الجوزي في صفة الصفوة بسنده إلى عيدة بنت أبي شوال
وكانت امرأة صالحة تخدم رابعة قالت: كانت رابعة تصلي الليل كله فإذا طلع الفجر
هجمت في مصلاها هجمة خفيفة حتى يسفر الفجر فكنت أسمعها تقول إذا وثبت من
مرقدتها ذلك وهي فزعة، يا نفس كم تنامين؟ وإلى كم تقومين يوشك أن تنامي نومة لا
تقومين منها إلا لصرخة يوم النشور وكان هذا دأبها دهرها حتى ماتت أمه. وذكر
القشيري أنها كانت تقول في مناجاتها: إلهي تحرق بالنار قلباً يحبك؟ فهتف بها مرة
هاتف: ما كنا نفعل هذا فلا تظنين بنا ظن السوء. وقال عندها يوماً سفيان الثوري:
واحزنه فقالت: لا تكذب بل قل واقلة حزنه، لو كنت محزوناً لم يتهياً لك أن تتنفس.
ومن وصاياها اكنموا حسناتكم كما نكتمون سيئاتكم، وكانت تقول: ما ظهر من أعمالي
فلا أعده شيئاً، وقالت لأبيها: يا أبه لست أجعلك في حل من حرام تطعمنيه فقال لها:
أرأيت إن لم أجد إلا حراماً؟ قالت: نصبر في الدنيا على الجوع خير من أن نصبر في
الآخرة على النار، ولقيها يوماً سفيان الثوري وهي في حالة رثّة فقال لها: يا أم عمرو
أرى حالاً رثّة فلو أتيت جارك فلاناً لغير بعض ما أرى فقالت له: يا سفيان وما ترى من
سوء حالي؟ ألسنت على الإسلام فهو العز الذي لا ذلّ معه والغنى الذي لا فقر معه =

تكن بمفازة: يخشى عليها الهلاك فيها فليصاحبها ويتحرس جهده، ويجوز له أن ينيخ لها لتركب للضرورة.

والأصل في ذلك قضية صفوان^(١) وعائشة رضي الله تعالى عنهما^(٢)، ولا

= والأنس الذي لا وحشة معه؟ والله إني لأستحي أن أسأل الدنيا من يملكها فكيف أسألها من لا يملكها؟ فقام سقيان وهو يقول: ما سمعت مثل هذا الكلام. وقالت له: إنما أنت أيام معدودة فإذا ذهب يوم ذهب بعضك ويوشك إذا ذهب البعض أن يذهب الكل وأنت تعلم ذلك فاعمل، وقالت لها امرأة يوماً: إني أحبك في الله فقالت لها رابعة: أطيعي من أحببني له، وكان دخل أبي سليمان الهاشمي بالبصرة كل يوم ثمانين ألف درهم فاستشار علماء البصرة في امرأة يتزوجها فأشاروا إليه برابعة العدوية فكتب إليها كتاباً قال فيه: أما بعد، فإن ملكي من غلة الدنيا كل يوم ثمانون ألف درهم ولن يمضي وقت طويل حتى أتمها مائة ألف إن شاء الله وأنا أخطبك نفسك وقد بذلت من الصداق مائة ألف وأنا مصير إليك من بعد أمثالها فأجيبني فكتبت إليه في الجواب: أما بعد، فإن الزهد في الدنيا راحة القلب والبدن والرغبة فيها تورث الهم والحزن فإذا أتاك كتابي فهيء زادك وقدم لمعادك وكن وصي نفسك ولا تجعل وصيتك إلى غيرك وصم دهرك واجعل الموت فطرك فما يسرني أن الله حولني أضعاف ما حولك فيشغلني بك عنه طرفة عين والسلام. وقال السهروردي في عوارف المعارف من شعرها:

إني جعلتك في الفؤاد محدثي وأبحث جسمي من أراد جلوسي
فالجسم مني للجليلس مؤانس وحيب قلبي في الفؤاد أنيسي

واختلف في سنة وفاتها رحمها الله تعالى فقبل سنة ١٣٥ هـ وقيل سنة ١٨٥ هـ.

(١) هو الصحابي صفوان بن المَعْطَل بن رُبَيْعَة بالتصغير بن خزاعي بلفظ النسب بن محارب بن مرة بن فالج بن ذكوان السلمى الذكواني قال عنه النبي ﷺ: «ما علمت عليه إلا خيراً» واتفق على أنه مات شهيداً لكن اختلف في زمن وفاته فقيل إنه مات شهيداً في غزوة أرمينية في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٩ هـ وقيل مات شهيداً بأرض الروم في خلافة معاوية رضي الله عنه.

(٢) قصة عائشة وصفوان رضي الله عنهما المشار إليها هنا مشهورة في كتب الحديث وكتب التفسير وكتب السيرة وقد أخرجها البخاري في عدة أماكن من صحيحه منها في كتاب التفسير من صحيحه في تفسير سورة النور الحديث رقم ٤٧٥٠ فتح الباري ٨/٣٠٧ =

يجوز له النظر إلى ما لا يحل له النظر إليه، وإن كان لا شهوة له فيهن قال ابن هلال، هذا في البدوية وأخرى في الحضرية، ولا يجوز له أن يأكل النساء إلا زوجته أو ذات محرم إلا المتجالة منهن، وعلى هذا يُحمل ما في المدونة عن مالك، وأما رفع الأحمال معهن فإن دعت إليه الضرورة الشديدة جاز وإلا فلا اهـ.

فائدة: سئل عن الجلوس على سرير مع غير المحرم إن دعت إليه الضرورة وهو لا يخشى اللذة، فأجاب: بأن الجلوس على سرير مع غير المحرم حيث لا خلوة ولا فتنة لا بأس به ويزداد عدم البأس للضرورة اهـ.

= ومسلم في كتاب التوبة من صحيحه باب في حديث الإفك الحديث رقم ٢٧٧٠ إكمال المعلم ٢٨٦/٨ وغيرهما ولطول الحديث فيها تقتصر منه على الجزء المتعلق بالحكم الذي استُدل في الفتوى بالقصة عليه والحديث كما في البخاري من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج أقرع بين نسائه فأيتنه خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه قالت عائشة: فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج سهمي فخرجت مع رسول الله ﷺ بعدما نزل الحجاب فأنا أُحمل في هودجي وأُتزل فيه فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة قافلين آذن ليلة بالرحيل فقمنا حين آذنوا بالرحيل فمشيت حتى جاوزت الجيش فلما قضيت شأنني أقبلت إلى رحلي فإذا عقد لي من جَزَعِ أَظْفَارٍ قد انقطع فالتصمت عقدي وحسني ابتغاؤه، وأقبل الرهط الذين كانوا يرحلون لي فاحتملوا هودجي فرحلوه على بعيري الذي كنت ركبته وهم يحسبون أنني فيه وكان النساء إذ ذاك خفافاً لم يثقلهن اللحم إنما يأكلن العلقمة من الطعام فلم يستنكر القوم خفة الهودج حين رفعوه وكنت جارية حديثة السن فبعثوا الجمل وساروا فوجدت عقدي بعدما استمر الجيش فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب فمضت منزلي الذي كنت به وظننت أنهم سيفقدوني فيرجعون إلي فيينا أنا جالسة في منزلي غلبتني عيني فمضت وكان صفوان بن المعطل السلمي ثم الذكواني من وراء الجيش فأدلى فأصبح عند منزلي فرأى سواد إنسان نائم فأتاني فعرفني حين رأيته وكان يراني قبل الحجاب فاستيقظت باسترجاعه حين عرفني فحمرت وجهي بجلبابي والله ما كلمني كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه حتى أناخ راحلته فوطئ على يديها فركبتها فانطلق يقود بي الراحلة حتى أتينا الجيش بعدما نزلوا موغرين في حر الظهيرة فهلك من هلك وكان الذي تولى الإفك عبد الله بن أبي بن سلول الخ ...

قال الشيخ أحمد:

وَتُمْنَعُ الْخُلُوةُ لِلرِّجَالِ وَلَوْ كَرَابَعَةٍ مَعَ سَفِيَانَا مِثْلِيهِمَا وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي وَلَمْ يَجْزِ أَيْضاً لَهُ نَظَرُ مَا مِنْ النِّسَاءِ لَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَمِيلُ وَابْنُ هَلَالٍ قَالَ فِي الْبُؤَادِي وَلَا يَأْكُلُ سِوَى زَوْجَتِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ مَتَجَا وَرَفَعَ الْأَحْمَالُ مَعَ النِّسَاءِ

قال الشيخ محمد العاقب:

وخلوة الرجل لن تجوزا وبعضهم لا بأس باللقى وعند خوفه عليها الموت في وفي الإناخة لها قد برأه ومعها على سرير يجلس ولا يأكل على وطاء ونقل حمل معها النقل أبي

وسئل عن حقيقة نكاح السر، وهل هو من الضعيف الذي يعمل به المرء

(١) قول الشيخ محمد العاقب: (بلغ السيل الزبي) هذا مثل عربي يضرب لما جاوز الحد والزبي جمع زبية وهي حفرة تحفر للأسد إذا أرادوا صيده وأصلها الرابية من الأرض لا يعلوها الماء فإذا بلغها السيل كان جارفاً مجحفاً. وأراد الناظم بهذا المثل حالة الضرورة القصوى.

في حق نفسه أم لا؟ مع أن علماءكم يفعلونه للضرورة، فأجاب بما نصه: السؤال عما نقله أبو الحسن الصغير عن الباقي رواية عن مالك ونصه: قال مالك الإشهاد عند العقد مندوب، وعند الدخول واجب للحد والتهمة وظن السوء، وأما فيما بينه وبين الله فمندوب، أما نكاح السر فمشهور المذهب فيه أنه المتواصى على كتمه دون اشهاد أصلاً بل وإن شهد فيه ملء الجامع كما نقله الباقي عن ابن القاسم وأصبغ^(١): قال الباقي: وإن اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يعلموا البيئة فهو نكاح السر اهـ. أي فهو مفسوخ ممنوع، كما في التوضيح وغيره.

قال ابن عبد السلام: ولا خلاف أعلمه في المنع والأصل في منع السر نهيه^(٢) عليه الصلاة والسلام عنه، ابن شاس: المقصود إعلان النكاح واشتهاره ليتميز عن السر الذي هو الزنى اهـ.

- (١) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري الإمام المحدث الثقة الفقيه النظار أخذ عن الدراوردي ويحيى بن سلام وابن القاسم وأشهب وابن وهب وكان كاتباً له وأخذ عنه ابن الموارز وابن حبيب وابن مزين وغيرهم وروى عنه البخاري وأبو حاتم الرازي وابن وضاح وغيرهم وله مؤلفات حسنة منها: كتاب الأصول وتفسير حديث الموطأ، وكتاب آداب الصيام، وكتاب سماعة من ابن القاسم، وكتاب المزارعة، وكتاب آداب القضاء، وكتاب الرد على أهل الأهواء وغير ذلك وتوفي رحمه الله عام ٢٢٥ هـ.
- (٢) هذا الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن نكاح السر» مجمع الزوائد ٢٨٥/٤ وقال فيه الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط عن محمد بن عبد الصمد بن أبي الجراح ولم يتكلم فيه أحد وبقي رجاله ثقات اهـ. وأخرج البيهقي في سننه الكبرى ٢٩٠/٧ وعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائده على مسند أبيه كلاهما من طريق حسين بن عبد الله بن ضمرة عن عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسن المازني: «أن النبي ﷺ كان يكره نكاح السر حتى يضرب بدف ويقال أتيناكم أتيناكم فحيونا نحبيكم» وحسين بن عبد الله بن ضمرة ضعيف كما في مجمع الزوائد ٢٨٩/٤ وبلوغ الأماني ٢١٢/١٦. وروى مالك في الموطأ في كتاب النكاح باب جامع ما لا يجوز من النكاح الحديث رقم ١١٦١ شرح الزرقاني ٢٠١/٣ والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٦/٧ كلاهما عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتي بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو =

قال في بداية المجتهد: والأصل في اشتراط الإعلان قوله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف»^(١)، وقول عمر فيه: هذا

= كنت تقدمت فيه لرجمت اهـ. قال ابن عبد الباقي الزرقاني في شرحه على الموطأ: وجعله سراً لأن الشهادة لم تتم فيه وقد أجازته الكوفيون بشهادة رجل وامرأتين وقال مالك والشافعي وأحمد: لا دخل للنساء في النكاح فإنما يصح بشهادة عدلين إلا أن مالكا أجاز العقد بدون شهادة ثم يشهدان قبل الدخول وقال: نكاح السر ما أوصى بكتمه والشافعي والكوفيون وغيرهم ما لم يشهد عليه ويفسخ على كل حال اهـ.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٤٨٥/٣ في باب ما قالوا في إعلان النكاح الحديث رقم ١٦٣٩٣ عن داود بن حسين قال: سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول: ليس في الإسلام نكاح السر. وأخرج بسنده إلى عبد الله بن عتبة أنه قال: شر النكاح السر اهـ.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ٢١٢/١٦ والحاكم في المستدرک في کتاب النکاح ٢٠٠/٢ الحديث رقم ٢٧٤٨ وابن حبان في صحيحه موارد الظمان ٥٥٣/١ الحديث رقم ١٢٨٥ والبخاري في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد ٢٨٩/٤ والبيهقي في سننه الصغير ٨٩/٣ الحديث رقم ٢٥٩١ وفي الكبرى ٢٩٠/٧ كلهم من رواية عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أعلنوا النكاح» وقال فيه الهيثمي: رجال أحمد ثقات اهـ. وذكره السيوطي في الجامع الصغير: فيض القدير ١٠/٣، وأشار إلى حسنه وأخرج ابن ماجه في كتاب النكاح من سننه باب إعلان النكاح الحديث رقم ١٨٩٥ شرح السند ٤٣٦/٢ والبيهقي في سننه الصغير ٨٩/٣ الحديث رقم ٢٥٩٢ وفي الكبرى ٢٩٠/٧ كلاهما من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالغربال» وفي سند حديث عائشة هذا خالد بن إلياس. وقال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة معلقاً على هذا الحديث: هذا إسناد فيه خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي وهو ضعيف بل نسبه إلى الوضع ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق خالد بن إلياس وضعف الحديث بسببه اهـ. وأخرجه الترمذي في أبواب النكاح من سننه باب ما جاء في إعلان النكاح الحديث رقم ١٠٩٥ تحفة الأخوذ ١٧٨/١٤ من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها والديلمي في مسند الفردوس ١٣٨/١ الحديث رقم ٣٣٥ بدون سند وقال الترمذي عن عائشة قال رسول الله ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف» زاد الديلمي: «وليؤلم أحد ولو بشاة» وقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن غريب في هذا =

نكاح^(١) السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت اهـ. وقيل: إن نكاح السر هو العقد الذي تشهد فيه بيّنة أو امرأتان أو رجل وامرأة مع قصد الاستمرار كما نص عليه ابن رشد في المقدمات. وعلى الضعيف أبو حنيفة^(٢)

= الباب وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث اهـ. وذكر السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ١١/٢ حديث عائشة بلفظه عند الترمذي وأشار إلى ضعفه وقال المناوي في فيض القدير عن حديث عائشة وجزم البيهقي بصحته وقال ابن الجوزي: ضعيف جداً وقال ابن حجر في الفتح: سنده ضعيف. وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية: ضعيف لكن توبيع لدى ابن ماجه اهـ. وأخرج الإمام أحمد في المسند ببلوغ الأمان ٢١٣/١٦ والنسائي في سننه الكبرى في كتاب النكاح باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف ٣٣٢/٣ الحديث رقم ٥٥٦٢ والترمذي في أبواب النكاح من سننه باب ما جاء في إعلان النكاح الحديث رقم ١٠٩٤ تحفة الأحوذ ١٧٦/٤ وابن ماجه في كتاب النكاح من سننه باب إعلان النكاح الحديث رقم ١٨٩٦ شرح السندي ٤٣٧/٢ والحاكم في المستدرک في كتاب النكاح ٢٠١/٢ الحديث رقم ٢٧٥٠ كلهم من رواية محمد بن حاطب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح» وفي رواية: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدف» وفي رواية: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف ورقع الصوت» وقال فيه الترمذي: حديث محمد بن حاطب حسن اهـ. وسكت عنه البوصيري في مصباح الزجاجة وقال فيه الحاكم في المستدرک: صحيح الإسناد ولم يخرجاه اهـ. وأقره الذهبي في التلخيص على تصحيحه فقال: صحيح اهـ.

- (١) هذا الأثر عن عمر أخرجه مالك في الموطأ وسبق ذكره قريباً.
- (٢) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه مولى تيم الله بن ثعلبة، كان خزانة بيع الخبز وجده زوطي هو الذي كان رقيقاً واختلف في بلدة جده هذا فقيل إنه من أهل بابل وقيل من أهل الأنبار وقيل من أهل نسا وقيل من أهل ترمذ وأبوه ثابت ولد على الإسلام، وهناك رأي آخر يقول إن ثابت بن النعمان بن المرزبان الفارسي وأنه لم يسبق رق على أحد من أجداده وأن أباه ثابتاً ذهب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهدى إليه الفالوذج ودعا له عليٌّ بالبركة فيه وفي ذريته، وأدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة هم أنس بن مالك وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة ولم يلق أحداً منهم ولم يأخذ عنهم وقيل إنه =

لقي جماعة من الصحابة وروى عنهم فيكون على هذا الرأي تابعياً لكن الرأي الأول أصح. وأخذ أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان وعطاء بن رباح وأبي إسحاق السبيعي ومحارب بن دثار والهيثم بن حبيب الصواف ومحمد بن المنكدر ونافع مولى ابن عمر وغيرهم وأخذ عنه عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح والقاضي أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني وغيرهم وكان عالماً ورعاً زاهداً عاملاً بعلمه عابداً كثير الخشوع دائم التضرع إلى الله تعالى ونقله الخليفة أبو جعفر المنصور العباسي من الكوفة إلى بغداد وأراد أن يوليّه القضاء فأبى فحلف عليه ليفعلن فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل فحلف المنصور ليفعلن فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل وقال: إني لا أصلح للقضاء فقال له الحاجب الربيع بن يونس: ألا ترى أمير المؤمنين يحلف؟ فقال أبو حنيفة: أمير المؤمنين أقدر على كفارة يمينه مني على كفارة يميني وأبى أن يلي القضاء فأمر به المنصور إلى الحبس. وقال الربيع بن يونس: رأيت المنصور ينزل أبا حنيفة في أمر القضاء وهو يقول له اتق الله ولا ترعى أمانتك إلا من يخاف الله والله ما أنا مأمون الرضا فكيف أكون مأمون الغضب؟ ولو اتجه الحكم عليك ثم هددتني أن تغرقني في الفرات أو ألي الحكم لاخترت أن أغرق ولك حاشية يحتاجون إلى من يكرمهم لك ولا أصلح لذلك. فقال له: كذبت أنت تصلح فقال أبو حنيفة: قد حكمت لي على نفسك كيف يحل لك أن تولي على أمانتك قاضياً كذاباً؟ وكان يزيد بن هبيرة أمير العراق من قبل الأمويين أراد من أبي حنيفة - في زمن مروان بن محمد آخر الأمويين - أن يلي قضاء الكوفة فأبى فأمر بضربه مائة سوط وعشرة أسواط: كل يوم عشرة أسواط فيقي على امتناعه ذاك فلما رأى ابن هبيرة إصراره على الامتناع خلى سبيله وكان رحمه الله حسن الوجه شديد الكرم حسن المواساة للناس كان له بالكوفة جار إسكاف يعمل نهاره أجمع فإذا جن الليل رجع إلى منزله وقد حمل لحماً فطبخه ثم لا يزال يشرب الخمر حتى إذا دبّت الخمر فيه غرّد بصوته يقول:

أضاعوني وأبى فتأ أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر

فلا يزال يشرب ويردد هذا البيت حتى يأخذه النوم وكان أبو حنيفة يسمع - عندما يكون يصلي بالليل - صوته وكان يصلي الليل كله ففقد ليلة سماع صوته فسأل عنه فقيل أخذه العسس وهو الآن في الحبس فصلى أبو حنيفة صلاة الفجر ثم ركب بغلته واستأذن =

= على الأمير فقال الأمير: ائذنوا له وأقبلوا به راكباً ولا تدعوه ينزل حتى يطأ البساط ببغلتته ففعل فلما دخل وسع الأمير له في مجلسه وقال له: ما حاجتك؟ فقال: لي جار إسكاف أخذه العسس منذ ليال يأمر الأمير بأن يخلى سبيله فقال الأمير: نعم بل يخلى سبيل كل من أخذ من تلك الليلة إلى يومنا هذا فركب أبو حنيفة والإسكاف يمشي وراءه فلما نزل أبو حنيفة مضى إليه وقال: يا فتى أضعناك؟ فقال: لا، بل حفظت ورعيت جزاك الله عن حرمة الجوار ورعاية الحق وتاب الرجل ولم يعد إلى ما كان عليه، ودفن رجل مალأ له في موضع ونسي الموضع الذي دفنه فيه ولم يهتدي إليه فجاء إلى أبي حنيفة فشكا ذلك إليه فقال له أبو حنيفة: اذهب فصل الليل كله ففعل الرجل ولم يقم في الصلاة إلا قليلاً حتى تذكر الموضع الذي دفن فيه المال فجاء إلى أبي حنيفة فأخبره فقال: قد علمت أن الشيطان لن يدعك تصلي حتى يذكرك موضع المال ليقطع بذلك إقبالك على الصلاة فلو كنت أتممت صلاة ليلتك شكراً لله عز وجل كان أحسن وقال عبد الله بن المبارك: قلت لسفيان الثوري: ما أبعد أبا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يغتاب عدواً له قط فقال سفيان: هو أعقل من أن يسلط على حسناته ما يذهبها وكان رحمه الله عاقلاً سريع البديهة، كان أبو العباس الطوسي يكرهه فجمعهما يوماً مجلس المنصور فقال الطوسي في نفسه: اليوم أقتل أبا حنيفة وأقبل عليه وقال: يا أبا حنيفة إن أمير المؤمنين يدعو الرجل فيأمره بضرب عنق الرجل لا يدري فيماذا قتل أيسعه أن يضرب عنقه فقال أبو حنيفة: يا أبا العباس أمير المؤمنين يأمر بالحق أم بالباطل؟ فقال: بالحق، قال: أنفذ الحق حيث كان ولا تسل عنه. ثم قال أبو حنيفة لمن قرب منه: إن هذا أراد أن يوثقني فربطته. وقال يزيد بن الكميث: كان أبو حنيفة شديد الخوف من الله تعالى فقرأ بنا علي بن الحسين المؤذن ليلة في العشاء الأخيرة سورة إذا زلزلت وأبو حنيفة خلفه فلما قضيت الصلاة وخرج الناس نظرت إلى أبي حنيفة وهو جالس يتفكر ويتنفس فقلت في نفسي: أقوم حتى لا يشتغل قلبه بي فلما خرجت تركت القنديل وليس فيه إلا زيت قليل فجئت وقد طلع الفجر فوجدته قائماً وقد أخذ بلحية نفسه ويقول يا من يجزيء بمثقال ذرة خير خيراً ويا من يجزيء بمثقال ذرة شر شراً أجر عبدك النعمان من النار ومما يقرب منها من سوء وأدخله في سعة رحمتك فقال يزيد: فأذنت وإذا القنديل يزهر وهو قائم فلما دخلت قال لي: تريد أن تأخذ القنديل قلت: قد أذنت لصلاة الفجر فقال لي: اكتم علي ما رأيت وركع ركعتين وجلس حتى أقمت الصلاة وصلّي معنا =

والشافعي، مع اتفاق الجميع على منع نكاح السر لكن حملاه على ما رأيت،
وسبب الخلاف هل ما تقع عليه شهادة السر يطلق عليه اسم نكاح السر أم لا؟
فعند مالك يطلق عليه إذا أوصي الشاهدان بالكتمان فالأئمة المذكورون متفقون
على أن الشهادة من شروط النكاح لكن مالك شرط تمام يؤمر به عند
الدخول والباقيين شرط في صحة العقد يؤمر به عند العقد وسبب الخلاف كما
في بداية المجتهد هل الشهادة حكم شرعي فتكون شرطاً في صحة العقد أم
المقصود منها سد ذريعة الخلاف والإنكار فتكون شرط تمام تحصن من النزاع
في قدر المهر أو أجله أو حلولة ونحو ذلك.

وقال أبو ثور^(١) والشافعي: ليست الشهادة شرطاً في صحة النكاح ولا
في تمامه بل المدار على الإعلان كما فعل الحسن^(٢) بن علي رضي الله تعالى .

= الفجر بوضوء أول الليل. وقال أسد بن عمرو: صلى أبو حنيفة صلاة الفجر بوضوء
العشاء أربعين سنة وكان عامة ليله يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة وكان بكاءه في الليل
يسمع حتى يرحمه جيرانه وحفظ عنه أنه ختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعة
آلاف مرة وقال إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة لما مات جدي سألنا الحسن بن عمار أن
يتولى غسله ففعل فلما غسله قال: رحمك الله وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة ولم
تؤسد يمينك في الليل منذ أربعين سنة وقد أتعبت من بعدك وفضحت القراء ومناقبه
رحمه الله وفضائله كثيرة يضيق المقام عن استكمالها واختلف في عام ولادته فقبل عام
٨٠ هـ وقبل ٦١ هـ وتوفي رحمه الله في السجن الذي سجن فيه بسبب رفضه أن يلي
القضاء وكان ذلك سنة ١٥٠ هـ وقبل سنة ١٥١ هـ وقبل سنة ١٥٣ هـ.

(١) هو أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان اللكبي البغدادي الفقيه الكبير والمحدث الشهير
كان أول زمنه على مذهب الإمام أبي حنيفة ولما قدم الشافعي على العراق اتصل به وتردد
عليه ثم اتبعه وترك مذهبه الأول، وله كتب في الأحكام جمع فيها بين الفقه والحديث
وتوفي في بغداد عام ٢٤٦ هـ.

(٢) هو سبط رسول الله ﷺ وأحد ریحانتيه وأحد سيدي شباب أهل الجنة أمير المؤمنين أبو
محمد الحسن بن علي بن أبي طالب وأمه فاطمة الزهراء رضي الله عنهم روى عن
النبي ﷺ مباشرة وروى عن أبيه علي بن أبي طالب وعن أخيه الحسين ونحاله هند بن
أبي هالة وروى عنه ابن الحسن المثنى وابن أخيه علي بن الحسين وابن أخيه: عبد الله =

والباقرون وعكرمة وابن سيرين وغيرهم وروى الترمذي في سننه عن أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: طرقت النبي ﷺ في بعض الحاجة فقال: «هذان ابناي وابنا ابنتي اللهم إني أحبهما فأحبهما وأحب من يحبهما» وروى الترمذي أيضاً من حديث بريدة قال: كان النبي ﷺ يخطب إذ جاء الحسن والحسين عليهما قميصان أحمران يمشيان ويعثران فنزل عن المنبر وحملهما ووضعهما بين يديه الخ... وقال ابن حجر في الإصابة: وذكر الزبير عن عمه عن البهي قال: تذاكرنا من أشبه النبي ﷺ من أهله فدخل علينا عبد الله بن الزبير فقال: أنا أحدثكم بأشبه أهله به وأحبهم إليه: الحسن بن علي رأته يجيء وهو ساجد فيركب رقبته أو قال ظهره فما ينزله حتى يكون هو الذي ينزل ولقد رأته يجيء وهو رافع فيفرج له بين رجله حتى يخرج من الجانب الآخر اهـ. وروى أحمد في مسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ومعه حسن وحسين هذا على عاتقه وهذا على عاتقه وهو يلثم هذا مرة وهذا مرة حتى انتهى إلينا فقال: «من أحبهما فقد أحبني ومن أبغضهما فقد أبغضني» وعند أبي يعلى من طريق عاصم بن زر عن ابن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره، فإذا أرادوا أن يمنعوها أشار إليهم: أن دعوهما فإذا قضى الصلاة وضعهما في حجره فقال: «من أحبني فليحب هذين» وروى أحمد في المسند من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة» وفي صحيح البخاري عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ على المنبر والحسن بن علي معه وهو يقبل على الناس مرة وعليه مرة ويقول: «إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فتيين من المسلمين» وفي رواية عند أحمد في المسند عن أبي بكرة قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس وكان الحسن بن علي يثب على ظهره إذا سجد ففعل ذلك غير مرة قال: فقالوا له: إنك لتفعل بهذا شيئاً ما رأيناك تفعله بأحد فقال: «ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فتيين من المسلمين» قال: فلما ولي لم يهرق في خلافته معجزة من دم. وبويح له بالخلافة رضي الله عنه بعد موت أبيه فنظر إلى جيشه وإلى جيش معاوية رضي الله عنه فإذا هم أمثال الجبال في الحديد فقال: أضرب هؤلاء بعضهم ببعض في ملك من ملك الدنيا؟ لا حاجة لي بذلك وتنازل عن الخلافة لصالح معاوية رضي الله عنهما بشروط معينة اشترطها عليه وقبلها معاوية فحقق بذلك ما أخبر به النبي ﷺ وكان من لم يرض ذلك من جيشه يقولون له: يا عار المسلمين فيقول لهم: العار خير من النار. وعاش بعد تنازله عن الخلافة نحو عشر سنين واختلف في عام ولادته فقبل سنة ثلاث من الهجرة وقبل سنة أربع منها وقبل سنة خمس منها كما اختلف في سنة وفاته رضي الله عنه فقبل سنة ٤٩ هـ =

ابن شاس: وإنما شرع الإشهاد لرفع الخلاف المتوقع بين الزوجين وإثبات حقوقهما، فكانت كسائر الحقوق ولا تشترط الشهادة فيها شرعاً، وعلى هذا جرت أنكحة الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ما كانت قط بشهادة، وإنما كانوا يعلنون لأمنهم النزاع بينهم، وإلى هذا أشار ميارة عند قول الناظم:

وفي الدخول الحتم للإشهاد وهو مكمل في الانعقاد

ولفظه أن المتأخرين قد رأوا حكم الإشهاد، أنه شرط في الدخول، ولا يعتبرون الشهرة التي هي خاصة النكاح في نظر الأقدمين، وشدد المتأخرون في تحصيل هذا الشرط، حتى كأنه ركن من الماهية وخلو بعض الأنكحة منه مع وجود الشهرة مما تعم به البلوى، ثم ذكر كلام ابن شاس المتقدم، ثم ذكر عن ابن لب: أن الشهرة مع علم الزوجين والولي كافية عند أهل المذهب، وأنه مروي عن ابن القاسم، والله تعالى أعلم، وأما عمل المرء به في نفسه بأن يعقد من غير شهرة العقد، ولا إشهاد أصلاً مع قصد الاستمرار، فذلك نكاح سر بإجماع المسلمين، لمخالفته للمذاهب الثلاثة المتقدمة فلا يجوز، قال في المقدمات: ويؤمر أن يطلقها طلقاً ثم يستأنف العقد معها: يعني إن شاء ويحد من أقر منهما بالوطء، وأما إن أشهدا واستكتما فهذا محل القول الضعيف فيجوز ارتكابه بشروط العمل بالضعيف، ومن جملتها: كون الضرورة محققة، وأظن أنه لا يكفي فيها إرادة النسل، بل لا بد أن تتناها إلى خوف العنت أو مرض البدن، لأن الباب خطير والاحتياط فيه شهير، ولا يزري ذلك بأحد كإزارائه بالقدوة المستنير لا سيما مع كثرة وقوعه منهم الدال على هتك حرمة المشهور، وكأنني أستشف من صنيعهم سهولة التنزه في تلك الحقائق، وهيهات وكلا، بل هو غير لائق، ومعنى كلام أبي الحسن عن الباجي: أن الإشهاد مندوب عند العقد خوف موت أو ندم، وإنما كان مندوباً لأنه كسائر الحقوق

= وقيل سنة ٥٠ هـ وقيل توفي سنة ٥١ هـ وقيل سنة ٥٨ هـ وقيل سنة ٤٤ هـ رضي الله عنه وأرضاه.

التي لا تُشترط فيها الشهادة، كما تقدم في كلام ابن شاس، وقد حمل مالك رحمه الله تعالى الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(١) على الندب، وأما الإشهاد عند الدخول فهو واحد بالشخص له جهتان: جهة تقتضي وجوبه وهي درء الحد وظن السوء، وجهة تقتضي ندبه وهي كونه عقد معاوضة كالبيع، فيجوز له إن عقد عليها على غير قصد الاستسرار أن يُصيبها خفية، وليس بزان عند الله، وإن أجريت عليه الأحكام الظاهرة من الحد وغيره التي شرعت تحصناً من النزاع في قدر المهر ونحوه ونظير ذلك ما نقله الحطاب عند قوله: ولا يُقَطَّر منفرد بشوال، من أن الزوجين إذا شهد عليهما شاهداً زور بالطلاق ثلاثاً وهما يعلمان أنهما شاهداً زور، أن له أن يصيبها خفية مع حرمة ذلك ظاهراً، وجريان الحد عليهما إن عثر عليهما، ومسألة الواحد بالشخص له جهتان مذكورة في علم الأصول وهي كثيرة في الفروع، ومنها قوله: لا أحل حراماً في ما خالف ظاهره باطنه، وهذا هو أصل المذهب، وقد مشى على خلافه في قوله: وفسخ إن حكم به ظاهراً وباطناً، والدليل على أن كلام أبي الحسن في النكاح الصحيح دون نكاح السر الفاسد تعبيره بندب الإشهاد في العقد ووجوبه عند الدخول، وأما نكاح السر فلا يُعبر فيه إلا بالفسخ كما صنع خليل وغيره فيهما، ولا يتوهم متوهم أن كلام الباجي: وأما في ما بينه وبين الله فمندوب، جار في نكاح السر المجمع على تحريمه، أو المشهور تحريمه إن مشينا على ذلك المشهور، وأما إن مشينا على خلافه دخل في النكاح الصحيح، وإنما لم يُحمل كلامه على ذلك لأن مقصود الشارع من النكاح الإعلان، ولتصريح ابن شاس: بأن نكاح السر زنى، والزنى حرام ظاهراً وباطناً ولنهيه ﷺ عن نكاح السر، والنهي عند المالكية يفيد فساد المنهي عنه، وإذا أفاد فساده لم يترتب عليه أثره الذي هو حلية الاستمتاع لقول السبكي: وبصحة العقد ترتب أثره، ولا يصح أيضاً حمل كلام الباجي على ما شهد فيه اثنان

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

موصيان بالكتمان لأن الباجي جعل ما هو أولى منه بالجواز من نكاح السر: أعني إذا اتفق الزوجان والولي على كتمه ولم يُعلموا البينة، كما نقله المواق والخطاب عند قوله: وإن بكنتم شهود، وحيث جعله نكاح سر لا يسعه القول بجواز الوطء فيه خفية كما تقدم، ثم إذا تمحض لك اختصاص كلام الباجي بالنكاح الصحيح فالذي يظهر لي أنه قول مقابل للمذهب، وإن كان رواية عن مالك لأن كل ما وقفت عليه من كلام أهل المذهب معبر باشتراط الإشهاد في صحة الدخول وفي جوازه من غير تقييد بكون ذلك في الظاهر فقط، قال ابن رشد في المقدمات: وكذلك الإشهاد إنما يجب عند الدخول، وقال ابن شاس: هو شرط في كمال العقد وجواز الدخول، وقال الخطاب عند قوله: وركنه ولي: يشترط في جواز الدخول الإشهاد، وقال المواق: وهي أي البينة شرط في البناء، وقال ابن عاصم: وفي الدخول الحتم للإشهاد... الخ، ونقل ميارة هنا عن البقني^(١) ما نصه إذا لم يقع الإشهاد فلا نكاح بوجه ولا توارث ولا عدة وذلك كله إنما هو منوط بالإشهاد، فإذا لم يكن إشهاد فلا نكاح اهـ. كلام البقني، والظواهر إذا كثرت أفادت القطع اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما السؤال عن نكاح السر هل	من الضعيف اللذ به جرى العمل
للمرء في النفس بلا احتياج	أم لا؟ جوابه الذي للباجي
عن مالك من ندب إشهاد العدول	في العقد والوجوب في حال الدخول
للحد والتهمة والظن القبيح	بالزوج في الفعل الذي له أبيع
أما الذي بين العباد والإله	فيندب الإشهاد فيه لا سواء
أما نكاح السر فالمشهور في	مذهب مالك من أنه الخفي

(١) لم أعر على ترجمة أحمد البقني الذي نقل عنه ميارة هنا.

بسبب الإيذاء بالكتمان مع
وقسخته ولو مع الإشهاد
وعمل المرء به عند الضرر
من غير شهرة ولا إشهاد
هذا نكاح السر بالإجماع
من فاعليه حد إذ ما ارتكبا
أما إذا ما أشهدا واستكتما
مع شروط الأخذ بالقول الضعيف
وليس يكفي مطلق الضرر كمن
أن ينتهي به لخوف العنت
لأن هذا الباب أمره خطير
وأما الإشهاد لدى الدخول
جهاته ثتان الأولى تقتضي
لدرء حده وظن السوء به
لكونه عقد معاوضة إن
خوف نزاع الناس في قدر الصداق
وذاك من مشى عليه وعقد
جازت له إصابة الزوجة مع
عليهما إذ ذاك لا يدري أحد

قال الشيخ محمد العاقب:

موصى بكتمه على المرجح
ولو به شهد ملئ المسجد
والشافعي وأبو حنيفة
وشهرة العقد لدى ابن لب

عدم الإشهاد عليه إن وقع
هو الذي من النصوص ياد
في نفسه إن كان ذا العقد اشتهر
مع قصد ستره عن العباد
ومن أقر فيه بالوقوع
من النكاح لم يوافق مذهبا
فهو الذي يجوز عند العلماء
منها لحوق ضرر غير خفيف
أراد نسلا فيه بل لا يد من
أو ما نشأ من تركه من علة
والاحتياط فيه الأخذ بالشهير
فواحد بالشخص في الأصول
أن شهود العقد في المفترض
وجهة قد تقتضي لتدبيه
وقع كالباع في الإشهاد زكن
ونحوه مما يؤدي للشقاق
ولم يكن للاستتار قد قصد
خفاء أمره لئلا يطلع
لكنه ليس زنى عند الأحد

هو نكاح السر عند الأصححي
وفي المقدمات ما لم يُشهد
يؤيدان القولية الضعيفة
كافية لمن غدا ذا لب

فالمستسرُّ خالف الجماعة
ومشهد مستكتم شذَّ وذا
ونقل الباجي لدى البناء يجب
قال ولكن مقتضى الظواهر
وإن تقم بالبيت والسراح
فوطء عالم بكذب البينة
وما عليه مائم في ما بطن
إن أهمل الإشهاد والإذاعة
جاز له بشرط ما قد شذَّ ذا
الإشهاد ظاهراً وباطناً ندب
وجوبه في باطن وظاهر
بينة أكذب من سجاح^(١)
في ظاهر فاحشة مبيّنة
قافهم ولا تماري، ضيق العطن

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيد المرسلين، أما بعد، فيقول
عبد الله بن إبراهيم بن الإمام العلوي، أعلننا الله وإياهم أجمعين آمين: هذا وإنني
ندبني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ
لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^(٢) إلى تفصيل رسالة
سميتها: الجادة المطروقة في تطليق الزوجة المحلوقة: ينقسم الكلام في هذه
الرسالة إلى قسمين: الأول في حدّ التأديب الذي يجوز للرجل في زوجته بحيث
إذا تعدّاه يكون متعدّياً فيثبت لها الخيار، والثاني في حكم تمثيل الزوج بزوجه،
ونخاتمة في نفي الغلث عن ذلك.

القسم الأول: اعلم أن الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء، أي
قائمين ومستبدين بالنظر فيهن، قال ابن عباس^(٣): الرجال أمراء على النساء،

(١) قول الشيخ محمد العاقب: أكذب من سجاح، سجاح بكسر الحاء مثل حذام وقطام
اسم لامرأة من بني يربوع من تميم ادعت النبوة أيام ادعاء مسيلمة للنبوة، وكلاهما
يضرب به المثل في الكذب فيقال: أكذب من سجاح وأكذب من مسيلمة، وتزوجها
مسيلمة وقصتهما مشهورة

(٢) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

(٣) هو أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي،
وأمه أم الفضل لبابة الكبرى بنت الحارث أخت ميمونة زوجة النبي ﷺ ابن عم رسول
الله ﷺ، كان يلقب بالبحر لكثرة علمه، وبحبر الأمة، وبترجمان القرآن وهو والد =

= الخلفاء العباسيين، وأحد العبادة الأربعة في الصحابة وهم بالإضافة إليه: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن الزبير ابن العوام واختلف في الرابع فقبل عبد الله بن مسعود وقبل عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو أحد المكثرين من الحديث عن النبي ﷺ فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام (١٦٦٠) حديثاً وبقية المكثرين من الحديث عن النبي ﷺ هم: أبو هريرة الذي روى (٥٣٧٤) حديثاً وعبد الله بن عمر بن الخطاب الذي روى (٢٦٣٠) حديثاً وأنس بن مالك الذي روى (٢٢٨٦) حديثاً وعائشة التي روت (٢٢١٠) من الأحاديث وجابر بن عبد الله بن حرام الذي روى (١٥٤٠) حديثاً وزاد العراقي سابعاً هو أبو سعيد الخدري الذي روى (١١٧٠) حديثاً، وهو أي ابن عباس هو أكثر الصحابة فتوى لأن النبي ﷺ دعا له فقال: «اللهم علمه الكتاب» وفي رواية: «اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب» وفي رواية: «اللهم بارك فيه وانشر منه واجعله من عبادك الصالحين» وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحبه ويدنيه ويشاوره كما يشاور أجلاء الصحابة وقال بعض المهاجرين لعمر: ألا تدعو أبناءنا كما تدعو ابن عباس؟ فقال عمر: ذاك فتى الكهول له لسان سؤول وقلب عقول، وقال سعيد بن المسيب: ما رأيت أحضر فهماً ولا ألب لباً ولا أكثر علماً ولا أوسع حِلماً من ابن عباس، ولقد رأيت عمر يدعو للمعضلات، وقال مسروق: كنت إذا رأيت ابن عباس قلت: أجمل الناس، وإذا نطق قلت: أفصح الناس، وإذا حدث قلت: أعلم الناس، وقال عكرمة: كان ابن عباس إذا مرَّ بالطريق قالت الناس: أمر المسك أو ابن عباس؟ وقال عطاء: ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهاً وأعظم خشية، إن أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن عنده وأصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم من واد واسع، وقال طاووس: رأيت سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ إذا تدارؤوا في أمر صاروا إلى قول ابن عباس، وقال أبو وائل: قرأ ابن عباس سورة النور فجعل يقصرها فقال رجل: لو سمعت هذا فارس والروم لأسلمت. وكان ابن عباس رضي الله عنهما ذا همة عالية في تحصيل العلم فقد روى عكرمة عنه أنه قال: لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم نسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن حديثه فإنهم اليوم كثير فقال الرجل الأنصاري: واعجباً لك أفتري الناس يفتقرون إليك؟ قال: فترك هو ذلك، وأقبلت أنا أسأل، فإن كان ليبلغني الحديث عن رجل فأتني بابه وهو قائل فأتوسد ردائي على بابه يسفي الريح عليّ من التراب فيخرج فيراتني فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ هلا أرسلت إلي فاتيك فأقول لا، أنا أحق أن أتيك فأسأله عن الحديث، فعاش الرجل الأنصاري حتى رأيته وقد اجتمع الناس حولي يسألوني فقال: هذا الفتى كان أعقل مني، وروى عنه أبو سلمة أنه قال: وجدت علم =

وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(١): أي بالتفضيل بالجهاد والإمامة وملك الطلاق، وكمال العقل وغير ذلك، ثم قسم الله تعالى جلت كلمته وبهرت حكمته النساء إلى قسمين: صالحات في دينهن قانتات: أي مطيعات لأزواجهن والله، حافظات للغيب: أي حافظات لما غاب عن علم أزواجهن بأن تحفظن أنفسهن وأموال أزواجهن وبيوتهم وأسرارهم بما حفظ الله: أي بحفظ الله، وأمره للنساء أن يطعن أزواجهن ويحفظنهم، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَالصَّكَّةَ لِحَافَتِهَا وَلَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ عَنْ النِّسَاءِ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا مَا خَلَقَ لَهُنَّ لَعَلَّهِنَّ يَكُنَّ عَالَمَاتٍ لَكُمْ إِذَا دُعِيَ الْعَمَلُ فِي الْبَيْتِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢)، فهو لا يجوز للأزواج إذا دُعِيَ.

القسم الثاني: منهن وهن اللواتي لا يحفظن أنفسهن ومال أزواجهن وبيوتهم، فقد جعل الله للأزواج في تأديبهن حداً لا يتعدى ومن تعداه فقد ظلم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٣) وقال: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٤) والحد: هو ما بينه بقوله: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ

= رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار إن كنت لأقيل عند باب أحدهم ولو شئت أن يؤذن عليه لأذن ولكن ابتغي بذلك طيب نفسه، وقال الشعبي: ركب زيد بن ثابت فأخذ ابن عباس بركابه فقال زيد: لا تفعل يا ابن عم رسول الله ﷺ، فقال ابن عباس: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا فقبل زيد بن ثابت رأسه وقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا ﷺ، وولاه علي بن أبي طالب زمن خلافته ولاية البصرة، فلم يزل عليها حتى قتل علي فلما علم بموته استخلف عليها عبد الله بن الحارث ومضى إلى الحجاز، وقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ مباشرة وعن أبيه وأمه أم الفضل وخالته ميمونة، وعن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي ذر وأبي بن كعب وأبي هريرة وابن خالته خالد بن الوليد وأسامة بن زيد وغيرهم، وروى عنه ابنه علي ومحمد وابن أخيه محمد بن علي وابن أخيه عبد الله بن عبيد الله بن عباس وابن أخيه عبد الله بن معبد بن عباس وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو الطفيل وثعلبة بن الحكم وغيرهم وقد ولد رضي الله عنه بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل: بخمس سنين ومات عام ٦٨ هـ وقيل عام ٦٩ هـ وقيل عام ٧٠ هـ.

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) الآية ١ من سورة الطلاق.

(٣) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة.

نَشُوزُهُمْ فَعُظُّوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ إِنْ أَطَعْنَاكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا^(١) وقوله: ﴿تَخَافُونَ﴾ قال ابن جزى^(٢): قيل الخوف هنا: بمعنى اليقين أو قيل على أصله اهـ.

وعلى أنه على أصله معناه والله تعالى أعلم: تخافون ضرر نشوزهن كما فسر به بعض الفقهاء، فهؤلاء المضيجات حقوق الأزواج المرتكبات ما نهى الله عنه في شأن أزواجهن، يعظهن الأزواج بما يلين قلوبهن ويردهن إلى ما يجب، فإن لم يقد قالهجر في المضاجع، بأن يترك الزوج مضاجعتها، وقيل ترك الجماع إذا ضاجعها، قال الخطاب: وغاية الهجر شهر، ولا يبلغ الأربعة الأشهر التي للمولي اهـ. ثم قال: إن لم يقد ضربها ضرباً غير مبرح بكسر الراء المشددة، قال ابن جزى: الوعظ في النشوز الخفيف والهجر فيما هو أشد منه والضرب فيما هو أشد من ذلك، فأنت ترى أن أشد ما تؤدب به للنساء في أشد أحوال إساءتهن الضرب المقيّد جوازه بقيدتين، أحدهما: إن ظن إفادته، فإن كان موجبا للتنافر والتباعد لم يجز لأن الوسائل إذا لم تترتب عليها المقاصد لم تُشرع الخطاب: قال ابن عبد السلام: وهكذا ذكر الأئمة في الصبي إذا ظن أن الضرب لا يفيد فيه شيئا أنه لا يضرب، ففي الجواهر ومثله في الذخيرة: فإن غلب على ظنه أنها لا تترك النشوز إلا بالضرب المخوف لم يجز تعزيرها أصلا الخطاب، وقبله ابن عرفة: والقيد الثاني: أن يكون الضرب غير مبرح لقوله ﷺ: «اضربوهن ضرباً غير مبرح»^(٣).

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي العالم المحقق أخذ عن ابن رشيد وابن بطلال وأبي القاسم بن الشاط وغيرهم وأخذ عنه أبناؤه: محمد وعبد الله وأبو يكر ولسان الدين بن الخطيب وغيرهم وله مؤلفات نافعة منها القوانين الفقهية، ووسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم، والأقوال السنية في الكلمات السنية، والدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار، وتقريب الوصول إلى علم الأصول والنور المبين في قواعد عقائد الدين وأصول القراء السنة والمختصر البارع في قراءة نافع، وغير ذلك، وولد عام ٦٩٣ هـ ومات شهيداً في واقعة طريق عام ٧٤١ هـ رحمه الله تعالى.

(٣) هذا طرف من حديث أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ الحديث رقم =

١٢١٨ إكمال المعلم ٢٦٥/٤ وأبو داود في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ الحديث رقم ١٨٨٨ عون المعبود ٣٦٠/٥، كلاهما من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه ولفظ هذا الطرف من الحديث عندهما: «فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» وأخرجه الترمذي في أبواب الرضاع من سننه: باب ما جاء في حق المرأة على زوجها الحديث رقم ١١٧٣ تحفة الأحوذى ٢٧٣/٤ وابن ماجه في كتاب النكاح من سننه باب حق المرأة على الزوج الحديث رقم ١٨٥١ شرح السندي ٤٠٩/٢ كلاهما من طريق سليمان بن عمرو بن الأعوص عن أبيه أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فلذكر في الحديث قصة فقال: «ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هنّ عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فامجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ألا إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح ومعنى قوله: عوان عندكم يعني: أسيرات في أيديكم اهـ. وقد وردت في شأن ضرب الزوجات أحاديث أخرى منها ما أخرجه الإمام أحمد في المستند بلوغ الأمانى ٢٣٠/١٦ وأبو داود في كتاب النكاح من سننه باب في حق المرأة على زوجها الحديث رقم ٢١٢٨ عون المعبود ١٨٠/٦ وابن ماجه في كتاب النكاح من سننه باب حق المرأة على الزوج الحديث رقم ١٨٥٠ شرح السندي ٤٠٩/٢ كلهم من رواية حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما حق المرأة على الزوج؟ قال ﷺ: «أن يطعمها إذا طعم وأن يكسوها إذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر إلا في البيت» وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح من سننه الصغرى ٩٣/٣ الحديث رقم ٢٦٠٢، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب العقول باب ضرب النساء والخدم ٤٤٢/٩ الحديث رقم ١٧٩٤٥ وأبو داود في كتاب النكاح من سننه باب في ضرب النساء الحديث رقم ٢١٣٢ عون المعبود ١٨٣/٦ والدارمي في سننه في كتاب النكاح باب في النهي عن ضرب النساء ١٤٧/٢ والحاكم في كتاب النكاح من المستدرک ٢٠٥/٢ و٢٠٨ الحديث رقم ٢٧٦٥ والحديث رقم ٢٧٧٤ كلهم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذئب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تضربوا إماء الله» فجاء عمر بن الخطاب إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ذنن النساء =

ذكر هذا الحديث الطبراني^(١)، وابن حجر وغيرهما، قال الحطاب: وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة كاللكزة ونحوها، فإن المقصود منه الإصلاح لا غير، فالنبي ﷺ فسر المراد من الضرب في الآية بقوله: «... غير مبرح»، والأئمة فسروا غير المبرح بما رأيت عن الحطاب. وبعضهم كعياض فسره بغير الشديد، وبعضهم بغير مؤثر ولا شاق، قال الحطاب: يعني ضرباً لا يظهر له أثر تأديباً لهن، وقال ابن حجر - في شرح الحديث الآتي وهو لا يجلد أحدكم امرأته - فإن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير الذي لا يحصل معه النفار التام فلا يفرط في الضرب، ولا يفرط في التأديب اهـ. إذا تقرر هذا علمت أن تعدي الرجل على زوجته يكون بوجهين أحدهما: أن يضرب المطيعة أو يؤذيها، لأنه ارتكب ما نهى الله تعالى عنه بقوله: ﴿فَإِنْ أَطَعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا

= على أزواجهن فرخص في ضربهن، قطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير يشتكين أزواجهن فقال النبي ﷺ: «لقد طاف بآل محمد ﷺ نساء كثير يشتكين أزواجهن ليس أولئك بخياركم» ومنها ما أخرجه البزار كما في مجمع الزوائد ٣٠٣/٤ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ أذن في ضرب النساء فسمع من الليل صوتاً عالياً فقال: إني أسمع صوتاً فقالوا: يا رسول الله أذنت في ضرب النساء فقال ﷺ: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» ومنها ما أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ٢٣١/١٦ والبيهقي في كتاب النكاح من سننه الصغرى باب تشوز المرأة على زوجها ٩٩/٣ الحديث رقم ٢٦٢٢ كلاهما عن لقيط بن صبرة قال: قلت: يا رسول الله إن لي امرأة في لسانها شيء وعند الإمام أحمد بزيادة: يذكر من طول لسانها وإيذائها، فقال ﷺ: «طلقها»، قلت: إنها ذات صحبة وولد قال: «فأمسكها ومرها - يقول عظمها - فإن بك فيها خير فستقبل ولا تضرب ظعيتك ضرب أمك» ومنها غير ذلك.

(١) هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني بفتح الطاء والباء والراء نسبة إلى طبرية، واللخمي بفتح اللام وسكون الخاء المعجمة وكسر الميم نسبة إلى لحم وهو لقب مالك بن عدي. وقد رحل الطبراني في طلب الحديث إلى كثير من البلدان منها الحجاز واليمن ومصر وغير ذلك من البلاد، ومكث في رحلة طلب الحديث ثلاثاً وثلاثين سنة وسمع فيها عن ألف من الشيوخ وجمع ثروة من علم الحديث جعلته حافظ عصره بلا منازع، وألف مؤلفات قيمة من أشهرها معاجمه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير وقد ولد عام ٢٦٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٣٦٠ هـ في أصبهان.

عَلَيْهِنَّ سَكِيلًا^(١) ابن جزى: إذا أطاعت المرأة زوجها فليس له أن يؤذيها بهجر ولا ضرب اهـ. الوجه الثاني: أن يتجاوز ما أباح له من الضرب غير المبرح في غير المطيعة، وإذا كان متعدياً في الوجهين تنزل قول خليل: وبتعديه زجره الحاكم أي إن أرادت البقاء معه، فإن أرادت الفراق فلها التطليق بالضرر ومثل تعديه وحده تعديهما، وهل تطلق هي أو الحاكم قولان ذكرهما الحطاب وابن عاصم وغيرهما، فانتظم لنا شكل أول وهو هذه الزوجة متعدي عليها وكل متعدي عليها يجب لها الخيار قبين صحة الصغرى ما قدمناه من نصوص الكتاب العزيز والسنة، وأقوال الأئمة، وبين صحة الكبرى قوله: وبتعديه زجره الحاكم، وإن قوله وبتعديه أي بكل ما تعدي به الزوج لأنه مفرد مضاف إلى معرفة وهو من صيغ العموم على المشهور، ولا مخصص له فينتج الزوجة المتعدي عليها يجب لها الخيار وهو المطلوب: أعني سواء كان التعدي في حال الغيرة أو غيرها، وأي مبيع للغيرة كالرجل يعلم ويتحقق من زوجته الزنى فلا يجوز له إضرارها لتفتدي منه، نص عليه المواق عند قوله: وتزويج زانية ناقلاً له عن الإمام مالك، ومثله للحطاب وعبد الباقي عند قوله: ورد المال وبانت بشهادة سماع على الضرر ومثله في شرح ميارة على التحفة في باب ضرر الزوجين مع أن الخلع يستحب في هذه الحالة نص عليه الخرشي في كباره عند أول الخلع، وقد نظمته فقلت:

وهو مباح إن أضاعت ما وجب وغير ذات الصون منها يستحب

فهذا يدل على أن الإضرار ممنوع في نفسه إلا القدر اليسير الذي لا أثر له تأديباً مع ظن الإفادة كما رأيته، فكيف بمن يمثل بزوجه وبمن يفتي بأنها لا تطلق عليه والآن أحرر الكلام في المثلة إن شاء الله تعالى فأقول: القسم الثاني: في تمثيل الرجل بزوجه وينقسم إلى مسألتين:

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

الأولى: في الكلام على تحريم التمثيل بالزوجة، وأن المثلة لا يقيمها إلا الوالي وفي الكلام على كون حلق رأس المرأة مثلة.

الثانية: وهي المقصودة بالذات التطليق على من مثل بامرأته.

المسألة الأولى: أما تحريم تمثيل الرجل بزوجه إن استوجبت التمثيل بأن سرق أو زنت أو نحو ذلك فيدل عليه ما نقله القرافي في ذخيرته عن المدونة ونصه: فرع يقيم السيد الحد على العبد في الزنى، والقذف والشرب، دون السرقة لأنها مثلة ولا يقيمها إلا الوالي اهـ. وإذا أقامها بعد الإثبات فليس عليه إلا الأدب لافتيائه على الإمام فأنت تراه في المدونة جعل كل مثلة لا يقيمها إلا الوالي بدليل الاستثناء إذ هو معيار العموم، مع أن القرافي ذكر متصلاً بكلامه السابق تعزيز الزوج لزوجته فقال: والتعزير في النشوز وما يشبهه مما يتعلق بمنع حقه اهـ. ومثله في الجواهر لابن شاس، وتقدم في القسم الأول ما يغني عن الكلام على تحريم المثلة والطلاق بها لكن لا بد من ذكره بخصوصه لأن الشيء كلما ازداد تخصيصاً ازداد قرباً، وكلما ازداد قرباً كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، كما هو مقرر في البيان مع غلظ طباع أهل هذه البلاد، وبذلك على تحريم تمثيل الرجل بزوجه حرمة التمثيل بالكفار فإنه حرام، قال خليل في الجهاد: والمثلة، وهو معطوف على ما يحرم فعله بالكفار، ولا ذنب يساوي الكفر، ولا يقاربه وبذلك أيضاً: أن المرأة لا تحلق رأسها في الحج الذي هو أحد قواعد الإسلام الخمسة مع اعتناء الشارع بالحلق فيه لقوله ﷺ: «اللهم ارحم المحلقين»^(١) قالوا: والمقصرين يا رسول الله قال: اللهم ارحم المحلقين قالوا: والمقصرين يا رسول الله قال: والمقصرين.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب الحج: باب الحلاق الحديث رقم ٩١٢ شرح الزرقاني ٤٨٥/٢ والإمام أحمد في المسند، بلوغ الأمان كتاب الحج فصل فيما ورد في فضل الحلاق على التقصير ١٢/١٩٠ وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب المغازي في باب غزوة الحديبية ٧/٣٩٠ الحديث رقم ٣٦٨٤٧ والحديث رقم =

وهذا الحديث في صحيح البخاري^(١)، أو على شرطه، وأما الدليل

٣٦٨٤٨ = والبخاري في كتاب الحج من صحيحه باب الحلق والتقصير عند الإحلال
الحديث رقم ١٧٢٧ والحديث رقم ١٧٢٨ فتح الباري ٣/٦٥٦، ومسلم في كتاب الحج
من صحيحه باب تفصيل الحلق على التقصير وجواز التقصير الحديث رقم ٣١٦ إلى
الحديث رقم ٣٢١ إكمال المعلم ٤/٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ وأبو داود في كتاب الحج من
سننه باب الحلق والتقصير الحديث رقم ١٩٦٣ عون المعبود ٥/٤٥٤ والنسائي في كتاب
الحج من سننه الكبرى باب الحلق وباب فضل الحلق ٤٤٩/٢ الحديث رقم ٤١١٤
والحديث رقم ٤١١٥، والترمذي في كتاب الحج من سننه باب ما جاء في الحلق
والتقصير الحديث رقم ٩١٦ تحفة الأحوذى ٣/٥٦٤ وابن ماجه في كتاب الحج من سننه
باب الحلق الحديث رقم ٣٠٤٣ والحديث رقم ٣٠٤٤ شرح السندي ٣/٤٨١ والدارمي
في كتاب الحج من سننه باب فضل الحلق على التقصير ٦٤/٢ والبيهقي في كتاب الحج
من سننه الصغرى ٢/١٩٢ الحديث رقم ١٦٩٢ كلهم من رواية عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما مرفوعاً غير ابن أبي شيبة فقد أخرجه من رواية أبي سعيد الخدري وأخرجه من
رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً البخاري ومسلم وأحمد وابن ماجه وأخرجه الإمام
أحمد أيضاً من رواية كل من أبي سعيد الخدري وابن عباس ومالك بن ربيعة وقارب بن
الأسود الثقفى وحبشي بن جنادة وأم الحصين الأحمسية رضي الله عنهم ولفظه عند
البخاري ومسلم من رواية ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم المحلقين قالوا:
والمقصرين يا رسول الله قال: اللهم ارحم المحلقين قالوا: والمقصرين يا رسول الله
قال: والمقصرين» وفي رواية عندهما وعند أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «اللهم اغفر للمحلقين قالوا والمقصرين قال: اللهم اغفر للمحلقين قالوا:
والمقصرين قالها ثلاثاً قال: والمقصرين» وفي رواية أخرى عن ابن عباس عند الإمام
أحمد قال: «حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون فقال رسول الله ﷺ: يرحم الله
المحلقين، قالوا: يا رسول الله والمقصرين، فقال: يرحم الله المحلقين، قالوا: يا رسول
الله والمقصرين، قال: يرحم الله المحلقين، قالوا: يا رسول الله والمقصرين قال:
والمقصرين، قالوا: فما بال المحلقين يا رسول الله ظهرت لهم الرحمة قال: لم يشكوا»
وقوله في هذه الرواية: «لم يشكوا» قال السندي: أي ما عاملوا معاملة من يشك في أنه
الاتباع أحسن وأما من قصر فقد عامل معاملة الشاك في ذلك حيث ترك فعله ﷺ اهـ.

(١) هو الحافظ الحجة أمير أمراء المؤمنين في الحديث، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن
إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي بالولاء البخاري وبردزبه بالفارسية معناه الزارع
وكان بردزبه فارسياً على دين قومه وأسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي وأتى إلى =

= بخارى فنسب إلى الجعفي نسبة ولاء عملاً برأي من يرى أن من أسلم على يده شخص يكون ولاؤه له، ولهذا قيل له الجعفي وقد ولد البخاري في بخارى عام ٢٩٤ هـ ومات أبوه وهو صغير فشأ في حجر أمه وذهب بصره في صغره فتوجهت أمه بالدعاء إلى الله تعالى ثم رأت أمه إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في النوم فقال لها: يا هذه قد ردّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، فأصبح وقد ردّ الله عليه بصره ونالته بركة دعاء أمه، وحج البخاري مع أمه فأقام بمكة يطلب الحديث ثم رحل بعد ذلك في طلب العلم فزار العراق والشام ومصر والحجاز أيضاً وسمع من ألف وثمانين محدثاً، وكان آية من آيات الله في الحفظ ونفاذ البصيرة، قال حاشد بن إسماعيل: كان البخاري يختلف معنا على مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام فلمناه بعد ستة عشر يوماً فقال: قد أكثرتم عليّ - أي اللوم - فاعرضوا عليّ ما كتبتم فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نصلح كتبنا من حفظه. وقدم ذات مرة إلى بغداد فسمع به أصحاب الحديث بها فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدھا وجعلوا متن هذا السند لسند آخر، وسند هذا المتن لمتن آخر ودفعوها أي الأحاديث إلى عشرة رجال منهم لكل رجل منهم عشرة أحاديث وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا معه الموعد للمجلس فحضروا، وحضر جماعة من الغرياء من أهل خراسان وأهل بغداد وغيرهم، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ البخاري يقول عند كل حديث: لا أعرفه. وكان العلماء الحاضرون يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول له فهم الرجل ومن كان لا علم له بالقصة من الحاضرين يقول هذا جاهل لا حفظ عنده ثم انتدب رجل ثان من تلك العشرة فسأله عن الأحاديث التي معه حديثاً حديثاً والبخاري يقول عند كل واحد من الأحاديث: لا أعرفه. وتوالى عليه بقية الرجال العشرة على نفس التوتيرة حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيد في كل حديث على قوله: لا أعرفه. فلما علم أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول فقال له: أما حديثك الأول فقلت فيه كذا والصواب كذا. وحديثك الثاني قلت فيه كذا والصواب كذا. والثالث والرابع على التوالي حتى ردّ متن كل حديث من تلك الأحاديث العشرة إلى سنده وفعل مع بقية الرجال العشرة مثل ذلك فأقر الناس له بالحفظ =

على أن المرأة لا تحلق شعرها في الحج فقول خليل: وهو أعني التقصير سنة المرأة تأخذ قدر الأتملة وعللوا ذلك بأن الحلق مثله، وقال ابن الجلاب^(١): وستة النساء التقصير، قال شارحه الشارمساحي^(٢): لأن الحلق مثله، وقال

= والانتقان. قال الحافظ ابن حجر معلقاً على القصة: فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألغوه عليه من مرة واحدة اهـ.

وقال أبو الأزهر: كان بسمرقند أربعمائة محدث فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل البخاري فأدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق وإسناده العراق في إسناده الشام وإسناده الحرم في إسناده اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلّقوا عليه بسقطة واحدة، وشرع في التأليف وهو في مقتبل العمر فألف كتابه قضايا الصحابة والتابعين وعمره ثمان عشرة سنة، وله بالإضافة إليه مؤلفات مشهورة منها: الأدب المفرد، وكتاب رفع اليدين في الصلاة وكتاب القراءة خلف الإمام، وكتاب بر الوالدين، وكتاب التاريخ الكبير، وكتاب التاريخ الأوسط، وكتاب التاريخ الصغير، وكتاب خلق أفعال العباد، وكتاب الضعفاء، والجامع الصحيح الذي هو أشهر وأهم مؤلفاته قال فيه البخاري نفسه: صنف الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة وجعلته حجة فيما بيني وبين الله وما وضعت فيه حديثاً إلا بعد أن اغتسلت وصليت ركعتين وقد صنفته في المسجد الحرام وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته اهـ. كلام البخاري ملفقاً وقال الحافظ ابن حجر: الجمع بين قوله: إنه صنفه في الحرم. وقوله: إنه صنفه في ست عشرة سنة، أي في بلاد أخرى أنه ابتداء تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلاد أخرى اهـ. ومن شعره رحمه الله:

اغتنم في الفراغ فضل ركوع فعسى أن يكون موتك بغته
كم صحيح من غير سقم ذهبته نفسه الصحيحة فلتته

وقد توفي البخاري رحمه الله عام ٢٥٦ هـ.

(١) هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن البغدادي المعروف بابن الجلاب له باع واسع في الفقه المالكي وغيره من العلوم ومن مؤلفاته مختصره المسمى بالتفريع، وكتاب ذيل تاريخ واسط وقد توفي رحمه الله عند منصرفه من الحج عام ٣٧٨ هـ.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر، المصري الأصل الشارمساحي المولود =

ابن شاس في الجواهر: والسنة في حق المرأة التقصير دون الحلق إذ هو تشويه في حقها.

فرع: قال مالك في المرأة: إذا قصرت تأخذ قدر الأنملة أو فوقها بقليل أو دونه بقليل اهـ. بخلاف تقصير الرجل فإنه يأخذ من قرب أصوله كما نص عليه خليل وغيره، فإذا كان حلقها لنفسها اختياراً في قاعدة من قواعد الإسلام مثله وتشويهاً فكيف إذا فعله الزوج الذي لا يجوز له أن يفعل بها إلا فعلاً لا يظهر له أثر ولا شين للتأديب كما تقدم بيانه وبرهانه، وفي جامع ابن يونس نهى ﷺ أن تحلق المرأة شعرها وقال: إنها مثله^(١)، وبذلك على أنها مثله أن

= الفقيه المتبحر رحل عام ٦٣٣ هـ إلى بغداد ورحب به الخليفة المستنصر بالله وأكرمه وألقى عليه بعض العلماء في مجلس الخليفة مسألة بيوع الآجال فقال: اذكر فيها ثمانين ألف وجه، فاستغرب علماء بغداد ذلك فشرح يسرد تلك الوجوه عليهم فلما انتهى إلى مائتي وجه استطالوا الحديث واعترفوا له بسعة العلم، وله مؤلفات منها: كتاب نظم الدرر وهو اختصار للمدونة، وشرحاه، وكتاب الفوائد في الفقه، وكتاب التعليق في علم الخلاف، وكتاب شرح مختصر ابن الجلاب وغير ذلك وقد ولد عام ٥٨٩ هـ وتوفي رحمه الله عام ٦٦٩ هـ.

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الحج من سننه باب ما جاء في كراهية الحلق للنساء الحديث رقم ٩١٧ والحديث رقم ٩١٨، تحفة الأحوذى ٥٦٦/٣ من رواية علي ومن رواية عائشة رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها» وقال في حديث علي: حديث علي فيه اضطراب اهـ. يعني أنه رواه همام عن قتادة عن خلاص بن عمرو مرة مسنداً بذكر علي ومرة مراسلاً من غير ذكر علي، وأخرجه البزار من رواية عثمان وعائشة رضي الله عنهما كما في مجمع الزوائد ٢٦٣/٣ - بنفس اللفظ الذي عند الترمذي، لكن قال الحافظ الهيثمي في سند حديث عثمان: روح بن عطاء وهو ضعيف وفي سند حديث عائشة: معلى بن عبد الرحمن وقد اعترف بالوضع، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به اهـ. وأخرج أبو داود في كتاب الحج من سننه باب الحلق والتقصير الحديث رقم ١٩٦٨ والحديث رقم ١٩٦٩ عون المعبود ٥٨/٥ والدارمي في كتاب الحج من سننه باب من قال ليس على النساء حلق ٦٤/٢ كلاهما من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير».

من حلق رأس أمته الرائعة تعتق عليه، كما نص خليل في باب العتق، قيل تعتق بنفس المثلة والمشهور بالحكم كما نص عليه خليل بقوله: وبالحكم إن عمد لشين لرقيقه، ومنشأ الخلاف: اختلاف الرواية في قوله ﷺ: «من مثل بعبده فهو حر»^(١) كما في رواية المدونة، وفي رواية أخرى: فأعتقه. وأما قول عبد الباقي: عند قوله: أو حلق شعر أمة رفيعة الخ... وكان حقه أن يفتي بقول مالك أنهما لا يعتقان، فإنه المعتمد، فقد اعترضه شيخنا البناي بقوله: انظر من أين أنه المعتمد، وقد اقتصر ابن الحاجب وابن عرفة على ما عند المصنف.

المسألة الثانية: في جلب النصوص على التطبيق بالمثلة، ففي نوازل ابن هلال أن الرجل إذا قطع أصبع زوجته أو حلق رأسها أنه يطلقها عليه الحاكم اهـ. نعم التطبيق بالحاكم أحد قولين تقدما وذكر ابن فرحون في الفصل التاسع من القسم الثالث في القضاء بالسياسة الشرعية ما نصه: وإذا مثل الرجل بزوجه طلقت عليه، والمثلة المذكورة في باب العتق اهـ. وقد قدمت لها نص خليل فيمن حلق شعر رأس أمة رفيعة، وقال ابن فرحون في التبصرة أيضاً في موضع آخر قبل الختم بنحو خمس ورقات فيما إذا فحاً الرجل عين زوجته فادعت العمد وادعى هو الأدب، هل يحمل على العمد يعني فالقصاص أو على الأدب فالدية ما نصه: فإن طلبت المرأة أن تطلق وزعمت أنها تخافه على نفسها طلقت عليه طليقة بائنة اهـ. ومثله في شرح المنجوري على المنهج، ومعنى قوله: وادعى الأدب: قال كنت مؤدباً لها فأخطأت - أي فعلت ما لا يجوز تعمد فعله - لكن خطأ كما ذكره ابن يونس وعزاه للعتبية وكتاب سحنون وفي ابن يونس كما في كتاب العتق ما نصه قال سحنون: قال مالك: من مثل بامرأته أنها تطلق عليه كما لو باعها لأنه لا يؤمن عليها اهـ. وفي الجواهر لابن شاس

(١) هذا الحديث ذكره الصنعاني في سبل السلام ٣/ ٤٧٧ من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال: «من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله» وعزاه إلى البيهقي، وقال: إن في سنده المثني بن الصباح وهو ضعيف.

مثل ما لابن يونس فأنت ترى ابن فرحون وابن يونس وابن شاس وغيرهم مع جواب ابن هلال اقتصروا على التطليق بالمثلة ولم يذكروا غيره، وأما قول التتائي أن المثلة من خواص العتق دون الطلاق على المشهور فيرده ما اطلعت عليه من نصوص أهل المذهب، وقد رده شيخنا البناني وقال: إنه غير صحيح لقوله ولها التطليق بالضرر، وما قاله شيخنا ظاهر لكن لعل شيخنا لم يطلع على ما تقدم من نصوص أهل المذهب، فإنه نص أصولي صريح في إبطال ما قاله التتائي، وما ذكره شيخنا نص فقهي لأنه دال بالظهور لا بالصراحة الملتزمة في النص الأصولي، وإن كان قد يطلق النص عند الأصوليين على القسمين كما فعل السبكي في مسالك العلة من جمع الجوامع، لكن الأول أكثر في استعمالهم، قلت: وما في التتائي لعله انقلب عليه سهواً بل المشهور الذي تجب به الفتوى أنها تطلق عليه بالمثلة رواية ودراية، أما الرواية فالنصوص التي وقفت عليها مقتصرة على التطليق بها، وقد ذكر ميارة في شرح التحفة ما نصه: قال في التوضيح: روى سحنون عن مالك أن من مثل بامرأته طلقت عليه طلبة بائة، وقيل ثلاثاً، وقيل لا تطلق، فصدر بالمشهور الذي اقتصر عليه جل أهل المذهب، وقد ذكر القولين المقابلين بصيغة التمریض وقدم التطليق ثلاثاً على عدم التطليق أصلاً، مع أن القول بعدم التطليق يحتمل أن يكون إذا فعله خطأ نظراً لعدم التعدي، مع أن الصواب والحالة هذه التطليق كما رأيت فهذه النصوص لم تقيد التطليق بالمثلة بحالة عدم عصيان الزوجة، ولا بحالة الخطأ بل كلام ابن فرحون والمنجوري مصرح بأنها تطلق في حالة الخطأ إذا أرادته فهذه ظواهر كثيرة دالة على تطليقها بالمثلة في كل حال والظواهر إذا كثرت أفادت القطع مع ما قدمناه من أنه إذا تعدى بما دون المثلة طلقت عليه فكيف والحالة هذه، وأما الدراية: فإن حق الحر أعظم من حق العبد فإذا كانت الأمة والعبد يعتقان بالمثلة فكيف بالزوجة الحرة بل تطليق الزوجة الحرة بالمثلة أولى وأحرى، وهذا قياس جلي مقطوع فيه بنقي الفارق والفرع فيه أولى من الأصل بالحكم كتحریم الضرب قياساً على تحريم التأفیف، ولا يقال الفارق موجود

وهو العبودية لتشوف الشارع للحرية، لأننا نقول ذلك وصف طردي دل الشرع على إلغائه هنا لقوله ﷺ: «لا يجلد أحدكم امرأته»، الحديث الآتي مع شرحه وكون الحر أعظم حقاً وأعلى منزلة بلغ حد الضروري لا يطلب الدليل عليه كما هو معلوم عند الأصوليين، وإن طلبه غبي أو معاند فليأخذه صحيحاً مسنداً ففي صحيح البخاري ما نصه باب ما يكره من ضرب النساء وقول الله تعالى: ﴿واضربوهن﴾ أي ضرباً غير مبرح، حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجمعها آخر اليوم»^(١) اهـ. قال ابن حجر في الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد والإيماء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك، وإليه أشار المصنف بقوله غير مبرح اهـ. قلت: وهو قاعدة التشبيه قال:

(١) هذا الحديث أخرجه من رواية عبد الله بن زمرة الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ٢٣٢/١٦ والبخاري في مواضع من صحيحه منها: باب ما يكره من ضرب النساء من كتاب النكاح الحديث رقم ٥٢٠٤ فتح الباري ٢١٣/٩ ومسلم في كتاب الجنة من صحيحه باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء الحديث رقم ٢٨٥٥ إكمال المعلم ٣٨٤/٨ والترمذي في أبواب تفسير القرآن من سننه باب ومن سورة والشمس وضحاها الحديث رقم ٣٥٦٥ تحفة الأحوذى ١٨٨/٩ والدارمي في كتاب النكاح من سننه باب في النهي عن ضرب النساء ١٤٧/٢ ولفظه عند البخاري في المحل المذكور عن عبد الله بن زمرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجمعها في آخر اليوم»، ولفظه عند الإمام أحمد: «علام يضرب أحدكم امرأته ضرب العبد ولعله أن يضاجعها من آخر النهار أو آخر الليل»، ولفظه عند مسلم: «إلام يجلد أحدكم امرأته جلد العبد - وفي رواية: جلد الأمة - ولعله يضاجعها من آخر يومه» وعند الترمذي: «إلى ما يعمد أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد ولعله أن يضاجعها من آخر يومه» وعند الدارمي: «ما بال الرجل يجلد امرأته جلد العبد ولعله يضاجعها في آخر يومه» وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه كتاب العقول: باب ضرب النساء والخدم ٤٤٢/٩ الحديث رقم ١٧٩٤٣ من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «أما يستحي أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد يضربها أول النهار ثم يضاجعها آخره أما يستحي». وهو مرسل كما ترى وهو عند البخاري من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن زمرة عن النبي ﷺ.

ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي

ثم قال ابن حجر: وفي سياق الحديث استبعاد وقوع الأمرين من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها بقية يومه، والمجامعة والمضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والمجلود غالباً ينفر ممن يجلده، فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك، وأنه إذا كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل معه النفور فلا يفرط في الضرب، ولا يفرط في التأديب، قال المهلب: بين بقوله: جلد العبد أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهم، ولأن ضرب المرأة إنما أبيح من أجل عصيانها زوجها فيما يجب من حقه عليها، وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقاً، قال بين: «لا تضربوا إماء الله»^(١)، لكن المطلق عند المالكية يحمل على المقيد، واعلم أنهم يجزمون في المثلة بالتطليق ولا يجعلون لها الخيار كما في مطلق التعدي، ولعل ذلك حيث قامت بحقها وأرادت الفراق وإلا فهو حق لها فلها إسقاطه والله تعالى أعلم اهـ.

خاتمة: ختم الله لنا بكل خير وأمننا من كل ضير في نفي الغلث وإزالة ما تكاثف من النفث فلنبداً بما أجاب به ابن المختار بن الأعمش من أنه من قطع صغيرة زوجته أنها لا تطلق عليه، أقول: إما أن يقول رحمه الله تعالى: إن هذا الفعل جائز، وهذا لا يسع أحداً القول بجوازه وإن جعله تأديباً لأن الله تعالى جعل أشد شيء يؤدب به النساء الضرب الذي لا يظهر له أثر، وهذا فوق الضرب لأن الشعور جعله الله من محاسنهن، وتغيير محاسنهن تغيير لحسنهن وجمالهن، فالله سبحانه وتعالى أباح الهجر والضرب دون ما زاد على ذلك فهذا الفعل مخالف للكتاب والسنة وأقوال العلماء كما تقدم بسطه وإذا كان مخالفاً كان تعدياً، وإذا كان تعدياً كانت تطلق به لقوله: ولها التطليق بالضرر، اللهم إلا إذا قطع منه شيئاً قليلاً لا شين فيه نحو الأئمة فمحل نظر عندي، وأما ما

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

زاد على ذلك فهو إساءة عظيمة لها القيام بها حيث لم يصل لحد المثلة، فأولى وأحرى إذا وصل إليها بأن قرب الجز من أصول الشعر، وما قدمته في القسمين مغن، وإما أن يقول: إن فعله المذكور ليس بجائر بأن كانت مطيعة أو غير مطيعة وتجاوز حد الأدب لكن لا تطلق عليه بهذا التعدي، فنقول: يلزم على هذا أن لا تطلق بالتعدي، وذلك إبطال لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)،

(١) هذا الحديث أخرجه مرسلاً مالك في الموطأ في كتاب الأقضية باب القضاء في المرفق الحديث رقم ١٥١٠ شرح الزرقاني ٤/٤٣ من طريق عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» وذكره مالك أيضاً بلا سند في كتاب المكاتب من الموطأ: باب ما لا يجوز من عتق المكاتب: شرح الزرقاني ٤/٢٦٢ الحديث رقم ١٥٨١، لكن وصله من طريق عمرو بن يحيى المذكور الحاكم في المستدرک في كتاب البيوع الحديث رقم ٢٣٤٥ ج ٢/٦٦ والدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام من سننه التعليق المغني ٣/٢٢٨ والبيهقي في كتاب الصلح من سننه الكبرى ٦/٦٩ ثلاثهم من طريق عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار من ضار ضره الله ومن شاق شق الله عليه» هذا لفظه عند البيهقي ولفظه عند شيخه الحاكم: «من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه» ولفظه عند الدارقطني من هذه الطريق: «لا ضرر ولا ضرار» وقال فيه الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم اهـ. وأقره على ذلك الذهبي في التلخيص والحديث أخرجه موصولاً من رواية عائشة رضي الله عنها الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام من سننه: التعليق المغني ٣/٢٢٨ والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٤/١١٠ وهو عندهما عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» وأخرجه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٥/١١٠ والدارقطني في نفس الكتاب من سننه: التعليق المغني ٣/٢٢٨ وابن ماجه في كتاب الأحكام من سننه باب من بنى في حقه ما لا يضر بجاره، الحديث رقم ٢٣٤١ شرح السندي ٣/١٠٦ ولفظه عند ابن ماجه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا إضرار» وعند أحمد والدارقطني أن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يجعل خشبة في حائط جاره والطريق الميتة سبعة أذرع» وقوله: الطريق الميتة أي التي يكثر مرور الناس فيها، وأخرجه من رواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه ابن ماجه في نفس الكتاب من سننه =

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ﴾^(١) الآية، لأن مفهومها أن من لم يتعد لا يؤذى وأن من اعتدى يقابل بمثل اعتدائه، ولقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾^(٢) كما تقدم تفسيره ولقوله: ولها التطبيق

= الحديث رقم ٢٣٤٠ شرح السندي ١٠٦/٣ والبيهقي في كتاب آداب القاضي من سننه الكبرى باب ما لا يحتمل القسمة ١٣٣/١٠ ولفظه عندهما عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ: «قضى أن لا ضرر ولا ضرار» وقال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة معلقاً على حديث عبادة هذا: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع اهـ. وأخرجه من رواية أبي صرمة رضي الله عنه ابن ماجه في نفس المحل من سننه الحديث رقم ٢٣٤٢ والبيهقي في نفس المحل من سننه الكبرى ولفظه عندهما وعن أبي صرمة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من ضار أضر الله به ومن شاق شق الله عليه» وحديث أبي صرمة أخرجه غيرهما، وأخرجه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه الدارقطني في المحل المذكور آنفاً من سننه بلفظ: أن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرورة ولا يمنعن أحدكم جاره أن يضع خشبة على حائطه»، وأخرجه من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ١١٠/٤ قال الهيثمي: وفي سننه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس اهـ. وأخرجه أبو داود في كتاب المراسيل باب في الإضرار صفحة ٢٠٦ عن واسع بن حبان قال: كانت لأبي لبابة عذق في حائط رجل فكلمه فقال: إنك تطأ حائطي إلى عذقك، فأنا أعطيك مثله في حائطك، وأخرجه عني، فأبى عليه فكلم النبي ﷺ فيه فقال: «يا أبا لبابة خذ مثل عذقك فحزها إلى مالك واكفف عن صاحبك ما يكره» فقال: ما أنا بفاعل فقال ﷺ: «اذهب فأخرج له مثل عذقه إلى حائطه ثم اضرب فوق ذلك بجدار فإنه لا ضرر في الإسلام ولا ضرار» والحديث بلفظ: «لا ضرر ولا ضرار» ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٤٣١/٦ الحديث رقم ٩٨٩٩ وأشار إلى حسنه والسخاوي في المقاصد الحسنة صفحة ٥٤٦ الحديث رقم ١٣١٠ والعجلوني في كشف الخفا ٤٩١/٢ الحديث رقم ٣٠٧٥ والعلامة ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٢٠٧/٢ الحديث رقم ٣٢ ونقل ابن رجب قول النووي في الأربعين حديثاً عن هذا الحديث: وله طرق يقوي بعضها بعضاً اهـ. وأقره على هذا الرأي.

(١) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٣٤ من سورة النساء.

بالضرر وفي ذلك إبطال للمنقول والمعقول بلا تدعيم ولا نقول ولعله اغتر
بكلام التائي المنادي عليه بالنكير، وأما ما احتج به بعض الطلبة من قضية
الزير وضربه لأسماء وضرتها على أن المخلوق رأسها إذا كانت ظالمة هاربة لا
تطلق، فحاجة هذا المفتي أمس إلى ترك ذكر هذه القضية من ذكرها لأن في
القضية أن أسماء أتت إلى أبيها أبي بكر فقال: اصبري لعله يكون زوجك في
الجنة إلى آخر القصة فيمكن أن لا يكون الضرب وصل إلى الحد الذي يوجب
الخيار، ولو سلم أنه وصل إليه، فأبو بكر لم يقل لها لا خيار لك ولا حق بل
أمرها بالصبر، ولا يقول أحد إن المرأة لا يجوز لها القيام مع الزوج في حال
تعديه مع أن القضية لم يذكروا فيها أن أسماء جاءت أباهما تريد الطلاق.

ليتهم سمّوه باسم غير ذا إنما التشريع دين قيم

وقد استدل هذا البعض على أنها لا تطلق بجواب ابن هلال السابق وكلام
ابن هلال حجة عليه لا له لأنه جزم بتطبيقها إلا أنه قال يطلقها الحاكم، وهو
أحد قولين مشهورين، قيل تطلق نفسها وقيل يطلقها الحاكم كما تقدم، فشاهد
هذا المستدل مقلوب والقلب معارضة عند التسليم قاذح عند عدمه، وقيل شاهد
زور لك أو عليك كما نص عليه السبكي في القوادح واستدلال البعض على أن
المخلوقة لا تطلق بمسألة من وجد مع امرأته رجلاً فقتله لا شيء عليه خروج
عما الكلام فيه:

سارت مشرقة وسرت مغرباً شأن بين مشرق ومغرب

لأننا نتكلم في فعل الرجل بزوجه الذي يطلقها لا في فعله بمن وجد
معها مع أن موضوع المسألة كما في تبصرة ابن فرحون أنه قاتله، ومذهب ابن
القاسم إهدار ما دون النفس، فإن قتله كان عليه القصاص إلا أن يكون معه
شهود على دخول الفرج في الفرج، فلا يكون عليه القود، وإنما عليه الأدب
من السلطان لا فتياه عليه بتعجيل قتله إلا أنه عليه الدية في البكر عند ابن

القاسم في المدونة وقاله ابن كنانة، وقال ابن عبد الحكم^(١): لا شيء عليه وإن كان بكرأ إذا أكثر التشكي منه، وقيل ديته هدر بكرأ كان أو غيره، وقيل يؤدب في غير البكر ويقتل في البكر اهـ. والأول وهو القود إن لم يثبت الزنى بأربعة أو الدية في البكر إن ثبت هو المشهور لأنه قول ابن القاسم في المدونة، وقول الأكثر، وقوله وقيل ديته هدر يعني وإن لم يثبت الزنى إذا ثبت دخوله بيينة لأنه انتهك حرمة، والكلام في هذه المسألة اقتضاء غير الظاهر تميمًا للفائدة: فكان مؤدياً لقرض البلاغة مع تحصيل الاستطراد فأردف النافلة وهذا محض الصواب والتسديد لمن لم تحجبه غشاوة التقليد والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وقسم الله النساء قسمين	فمن تكن منهن ذات دين
حافظه لنفسها والمال	وبيتها فليس للرجال
على التي ذا وصفها من الأدب	وغيرها ممن لكل ذا ارتكب

(١) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم الفقيه النظار الحجة، أخذ عن الليث وسفيان بن عيينة وعبد الرزاق والقعني وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم ابن حبيب وابن المواز والربيع بن سليمان وغيرهم وله مؤلفات منها مختصراته الثلاثة الكبير والأوسط والصغير، وكتاب الأهوال، وكتاب المناسك وغير ذلك وقد ولد عام ١٥٥ هـ وتوفي رحمه الله عام ٢١٤ هـ وأولاده الثلاثة من كبار العلماء وهم: أبو عثمان عبد الحكم بن عبد الله بن عبد الحكم الذي هو أجل أصحاب ابن وهب وقد توفي عام ٢٣٧ هـ والثاني أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم صاحب كتاب فتوح مصر والمغرب والأندلس وقد توفي عام ٢٥٧ هـ، والثالث أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم العالم الجليل رابع المحدثين في اصطلاح المالكية كان من كبار الفقهاء الراسخين في العلم انتهت إليه رئاسة العلم بمصر في زمنه أخذ عن أبيه وعن ابن وهب وابن القاسم وغيرهم وأخذ عنه أبو بكر النيسابوري وأبو حاتم الرازي وأبو جعفر الطبري وابن المواز وغيرهم وله مؤلفات نفيسة منها: كتاب أحكام القرآن، وكتاب الشروط والوثائق، وكتاب المجالسة، وكتاب الرد على الشافعي، وكتاب الرد على أهل العراق، وكتاب القضاة، وكتاب الدعوى والبيئات، وغير ذلك، وقد ولد عام ١٨٢ هـ وتوفي رحمه الله عام ٢٦٨ هـ.

جعل للتأديب فيه حداً
حدوده ومن تعداها ظلم
من وعظها وهجرها في المضجع
بشرطه ظن الإفادة به
وحده هو الذي لا أثر له
أثبت للزوجة إذ ذاك الخيار
وغاية الهجران للنساء
وليس في المثلة من قيام
وحيثما فعلها الزوج وجب

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا تجوز مُثْلَةٌ في الشرع
ففي الذخيرة من المحال
وعند مُثْلَةِ الحليل الشائنة
وقيل لا بأس وقيل يلزم
قال وسيان التعدي والخطا
ولا بن الأعمش هنا كلام
لزوجاة عصت كقطع الفرع
إقامة المثلة غير الوالي
بطلقة يقضى عليه بائمة
يتأنها والأول الملتزم
وأبعد الأقوال ما توسطها
يُط به من أجله ملام

ومثل عمن قال لها زوجها (نزلي لي) بالحسانية، وقالت نزلت لك
فطلق، فادعت هي أنها أرادت المؤجل فقط، وادعى هو ما دفع لها وما لم
يدفع أيهما يُصدّق؟ فأجاب: بأنها تصدق في أنها أرادت المؤجل فقط لموافقته
المعنى اللغوي والعرفي، ولا معنى له شرعاً حتى يعتبر واللفظ محمول^(١) على
الشرعي إن لم يكن فمطلق العرفي فاللغوي على الجلي.

(١) قوله: واللفظ محمول على الشرعي الخ هذا بيت من نظم صاحب الفتاوى في الأصول
المسمى مراقبي السعود قال فيه:

قال الشيخ أحمد:

والزوج مهما قال نزلي لي
ثم ادعى الزوج بأن قصده
لم يلتفت لقوله إذ كذبه
قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يقل في الخلع (نزلي لي) ففعلت خص بذي التأجيل

وسئل عن رجل طلق زوجته ثم راجعها فامتنعت إلا أن يدفع لها شيئاً
يرضيها به فواعد أن يدفع لها بغيراً مثلاً إذا تيسر بيده فهل يلزمه ذلك عند
المرافعة أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أنه لا يلزمه، إذ المشهور في الوعد
من أصله استحباب الوفاء به، وهذا وعد مكره عليه فلا خلاف عندي في عدم
وجوبه.

قال الشيخ أحمد:

مطلق زوجته فارتجعا
شيئاً به يكن رضاها فوعد
فذلك الوفا به ليس عليه
والقول في وجوبه لم أره

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن أبت براجعة المطلق حتى يُسَلَّ وهو كالفردق^(١)

= واللفظ محمول على الشرعي
فالفردق على الجلي ولم يجب
إذ لم يكن فمطلق العرفي
بحث عن المجاز في الذي انتخب
وقوله في الفتوى: «نزلي لي» معناه: تنازلي عن الذي في ذمتي لك من مهر.

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن =

دارم بن حنظلة بن زيد بن مناة التميمي البصري الشاعر المعروف بالفرزدق وجده
صعصعة بن ناجية صحابي، ولقي الفرزدق جماعة من الصحابة منهم الحسين بن علي
وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ووزارة بن كعب رضي الله عنهم وغيرهم وقال معاوية بن
عبد الكريم عن أبيه: دخلت على الفرزدق فتحرك فإذا في رجله قيد فقلت: ما هذا؟ فقال:
حلقت أن لا أنزعه حتى أحفظ القرآن. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما رأيت بدوياً أقام
بالحضر إلا فسد لسانه إلا رؤبة بن العجاج والفرزدق فإنما زادا على طول الإقامة جدّة
وحدة. وقال راويته أبو سفلة: طلق الفرزدق امرأته النوار بنت أعين بن ربيعة المجاشعي
ثلاثاً ثم جاء فأشهد الحسن البصري على طلاقها ثم ندم على ذلك فأنشأ يقول:

فلو أني ملكت يدي وقلبي	لكان عليّ للقدر الخيار
ندمت ندامة الكسبي لما	غدت مني مطلقه نوار
وكانت جتتي فخرجت منها	كأدم حين أخرجه الضرار

وقال الأصمعي: لما ماتت النوار امرأة الفرزدق - وكانت أوصت أن يصلي عليها الحسن
البصري - شهد جنازتها أعيان أهل البصرة مع الحسن الذي كان على بغلته وشهدها
الفرزدق على بعيه فقال الحسن للفرزدق: ماذا يقول الناس؟ قال: يقولون شهد هذه
الجنازة اليوم خير الناس يعنونك وشرّ الناس يعنوني، فقال له الحسن: يا أبا فراس لست
أنا بخير الناس ولست أنت بشر الناس ثم قال الحسن للفرزدق: ماذا أعددت لهذا
اليوم، فقال الفرزدق: شهادة أن لا إله إلا الله منذ ثمانين سنة فلما صلى الحسن على
الجنازة مالوا إلى قبرها فأنشأ الفرزدق يقول:

أخاف وراء القبر إن لم يعافني	أشدّ من القبر التهاباً وأضيّقاً
إذا جاءني يوم القيامة قائد	عنيف ومسواق يسوق الفرزدقا
لقد خاب من أولاد دارم من مشى	إلى النار مغلول القلادة أزرقاً
يساق إلى نار الجحيم مسريلاً	سراييل قطران لباساً مخرقاً
إذا شربوا فيها الصديد رأيتهم	يذوبون من حرّ الصديد تمزقاً

فبكى الحسن حتى بلّ الثرى وقال للفرزدق: لقد كنت من أبغض الناس إليّ فصرت من
أحبّ الناس إليّ، ومات الفرزدق عام مئة وعشرة للهجرة.

فقال واعداً بذلك جبر والسر قائل بنات^(١) غير
وإذ أريد نيلها المرغوب أجاب هيهات أنا عرقوب^(٢)
فوعده بذلك غير لازم به الوفاء وهو غير آثم

وسئل عن رجل وكل رجلاً ليعقد له امرأة من غير إشهاد على التوكيل
فغاب الموكل وعقد الوكيل ورضي الموكل هل يفسخ أم لا؟ فأجاب: بأن ظاهر
الأمر في هذا خطأ لعدم ثبوت التوكيل وباطنه صواب لتوكيله في نفس الأمر،
وعند تعارضهما جرى الخلاف أيهما يعتبر فإن اعتبر الباطن لم يفسخ، وإن
اعتبر الظاهر كان من باب تأخير القبول عن الإيجاب والنكاح في ذلك صحيح

(١) قول الشيخ محمد العاقب: والسر قائل بنات غير، يعني: وهو ينوي في سره الكذب
وإخلاف ما وعدها به، وبنات غير اسم للكذب، قال في القاموس: وبنات غير
الكذب اهـ.

(٢) عرقوب اسم رجل يضرب به المثل في إخلاف وعده والكذب، قيل: إنه من
العمالقة، وقيل: إنه عرقوب بن معبد وذلك أنه أتاه أخ له يسأله شيئاً فقال له عرقوب:
إذا طلعت هذه النخلة فلك ثمرتها فلما طلعت أتاه للوفاء بالوعد فقال له: دعها حتى
تصير بلحاً فلما صارت بلحاً أتاه فقال له: دعها حتى تصير زهواً، فلما صارت بساً
أتاه فقال له: دعها حتى تصير رطباً فلما صارت رطباً أتاه فقال له: دعها حتى تصير
تمرّاً، فلما صارت تمرّاً عمد إليها عرقوب ليلاً فجذّ ثمرتها ولم يعط أخاه من ذلك
شيئاً فصارت العرب تضرب به المثل في إخلاف الوعد، قال كعب بن زهير:

كانت مواعيد عرقوب لها مثلاً وما مواعيدها إلا الأباطيل

وقال الأشعبي:

وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد عرقوب أخاه يشرب

روي يثرب بالثاء وهو موضع قرب اليمامة وروي يثرب بالثاء المثناة وهي مدينة
الرسول عليه الصلاة والسلام. وقال شاعر آخر:

وأكذب من عرقوب يثرب لهجة وأبين شوماً في الحوائج من زحل

عند الباجي وابن أبي زيد وابن رشد وبه أفتى العبدوسي والقوري^(١) قائلاً: ليس عندي في المسألة غير هذا، وما وقع في شراح خليل من اشتراط الفور بين القبول والإيجاب ضعيف أو مؤول بأشراطه بين القبول وعلم الإيجاب، انظر البناني عند قوله: وبزوجتي فيفعل والله أعلم اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن يوكل رجلاً يعقد له	نكاحه وذا الذي قد وكله
غاب ولم يشهد على توكيله	فقام ذا بالعقد عن وكيله
ورضي الآخر حيث قدما	فذلك العقد إذا ما أبرما
ظاهره الخطأ إذا لم يثبت	توكيله له على ذي المرأة
وباطن الأمر صواباً فعله	لأنه في نفس الأمر وكله
وحيثما تعارضا الخلف جرى	في أي الأمرين هناك اعتبارا
فباعتبار باطن لم يفسخ	وباعتبار ظاهر صح أخى
على الذي عليه قد يعول	وغيره ضعيف أو مؤول
وذا الخلاف رعيه من باب	تأخيره القبول عن إيجاب

قال الشيخ محمد العاتق:

والزوج إن نكح الموكل	من غير إيجاب على التوكيل
فعقد الموكل صحيحاً	بفسور علمه الخليل أيضاً
وليس القبول والإيجاب	للفسور قبل العلم ممن إيجاب

(١) هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكناسي ثم الفاسي المشهور بالقوري نسبة إلى قور وهي بلدة قريبة من إشبيلية عالم فاس ومفتيها وشيخ المشايخ بها، عالم متبحر وفقه متبصر أخذ عن أبي موسى الجاناتي وابن جابر الفسائي وغيرهما وأخذ عنه ابن غازي وابن هلال وغيرهما ومن أشهر مؤلفاته شرحه على مختصر خليل بن إسحاق، وقد ولد عام ٨٠٤ هـ وتوفي رحمه الله عام ٨٧٢ هـ.

وسئل عن امرأة أنفق عليها أخوها وكساها مدة فتزوجت فأخذ صداقها وبعد ذلك بمدة من الدهر قامت تطلبه وامتنع الأخ وقال: إنه أخذه في إنفاقه عليها قبل، فأجاب والله تعالى أعلم: أنها لا تمكن من ذلك الصداق إلا ما زاد على نفقتها وسائر ما بذله عليها من نفقة أو كسوة لقول خليل: كمنفق على أجنبي إلا لصلة، ولا يقال هذا صلة لأن العرف أن من أنفق على قريبته التي يتزوج مثلها قاصدٌ ما يحصل لها من صداق وغيره في الجملة.

قال الشيخ أحمد:

والأخ إن أنفق أو كسا على	أخت له دهرًا طويلًا مثلاً
ثم تزوجت وما دفع له	من الصداق بعلها قد أكله
فطلبت صداقها منه فلا	يلزمه إلا الذي زاد على
ما كان يبذل لتلك الأخت من	نفقة وكسوة ذاك الزمن
لأن عرف الناس في الإنفاق	على التي تُنكح للصداق

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن يكن قد أكل الصداق
إذ قصده بذلك عرفاً يُحمل
وأجاب: إذا وقع عقد فاسد في بيع أو نكاح أو غيرهما ووقع بعده عقد صحيح قال البرزلي: استغني بالعقد الصحيح عن فسخ ذلك الفاسد إذا كان عاقد الصحيح هو عاقد الفاسد، وإن كان العقد الأول من زوج مثلاً، والثاني من زوج آخر، فإن كان مجعاً على فساد صح الثاني، ولا يفتقر لفسخ الأول ولا حرمة له، وإن كان مختلفاً فيه، فإن قلنا: إنه يفسخ بطلاق وتجري عليه بقية الأحكام قال البرزلي: فلا يرد الثاني حتى يحكم بفسخ الأول: أي فلا بد من فسخ الثاني على هذا القول كما هو ظاهر لمن استوعب كلامه بالتأمل، وإن قلنا: إنه يفسخ بغير طلاق ولا تجري فيه بقية الأحكام فورود الثاني عليه

صحيح لإلغاء الأول، إلا أن يرى الخلاف فيستحب فسخه ثم يعقد الثاني
 اهـ. من كلام البرزلي ملخصاً، انظر الخطاب عند قول خليل: كطلاقه اهـ.
 قال الشيخ محمد العاقب:

وفاسد العقد إذا ما يقتضي أثره الصحيح بالثاني اكتفي وإن يك الثاني لغير من سبق صح ولم يحتج لفسخ الأول
 وكان ذا الفسخ عليه متفق بعكس ذي الخلف حكاه البرزلي

سؤال: عن حكم امرأة قال زوجها بحضرة أختها بنت فلان اشهدوا أن
 عليها ثلاثاً وقال: إنه أشار بأصبعه إلى أختها، وقال: من حضر إنهم لم
 يشاهدوا إشارته، جوابه والله تعالى أعلم، أنه يؤدب وتلزمه الثلاث أخذاً من
 مفهوم الأولى من قوله:

بعيدة قالوا ترد مطلقاً كقوله الميتة فيمن طلقا
 أزواجه

وأحرى إن أراد أجنبية قبل وبعد إن لم تقم قرينة ظاهرة، ومثله ما يفهم
 من قول خليل بالأولى أيضاً لا إرادة ميتة.

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يفه بينت زيد وادعى تطليق أختها بها ما انتفعا
 إذ لا تفيد النية البعيدة إن لم تكن قرينة مفيدة

تنبيه: إذا كان للولد مال سقطت النفقة عن الأب فإن أنفق الأب من ماله
 عليه وأبقى ماله على حاله ثم مات الابن وأراد الأب محاسبة ورثته كان له ذلك
 إن أشهد عند الإنفاق أنه بنية الرجوع عليه ولا صدق بلا يمين إذا كان فقيراً
 مأموناً، ويحلف الغني، هكذا رواه ابن القاسم عن مالك كما في الخطاب وإن
 مات الأب قبل الابن ففيه تفصيل كما في الخطاب، وكل ذلك نظمه شيخنا
 سيدي عبد الله قدس الله روحه بقوله:

نية مرجع بما أفاتا
ويحلف الغني إذا لم يشهد
وقصد الأبناء ما قبل قصد
فعل ما قال بلا ارتياب
كذا لدى الصمت ولا كتابا
العرض دون العين فيء قد نفي
حسب الآن أي حال سلكا
فالأمر نهج العرض قبل يقتضي

رجوع مدّع على ابن ماتا
من يوم ما استفاد الابن اعتقد
وإن يك الأب هو الذي انفق
فإن يك أمر بالحساب
وإن يكن نهى فلا حسابا
وإن يكن كتب مع الصمت ففي
وإن يكن أب لذاك استهلكا
وحيثما القبض من الأب نفي
وله أيضاً نور الله ضريحه :

يسر الصغير أو يسارة الأب
إلا فلا وقيل ذاك مطلقا
وعسره إن كان نقداً مفترض
وكونه أنفق في غير سرف
إن لم يكن أشهد تستبين
ولا بن عات خلف هذا قد علم
فيه وما عليه من تبين

شرط رجوع متفق على الصبي
وعلمه بدين حين أنفقا
تعذر الانفاق منه كعرض
كذا بقا المال ويسر لا خلف
ونية الرجوع واليمين
كذا على الريب إن لم يلتزم
وما على الوصي من يمين

وله أيضاً أسكننا الله وإياه أعلى جناته وأفاض علينا من بركاته ناظماً
السبعة الذين لا يقبض الصداق إلا واحد منهم فقال :

قبضهم الصداق قبض ماض
لل بكر قل يتيمة تقارن
مما لتجهيز لها يساق

فالأب الوصي كذاك القاضي
وسيدٌ رشيدة وحاضن
بكر مع الإهمال والصداق

قال : وذكر هذا شيخنا البناني عند قول خليل : وقبض مجبر ووصي ونصه :
تنبيه في وثائق الغرناطي : لا يقبض الصداق إلا واحد من سبعة الأب والوصي

والقاضي والسيد لأتمته والمالكة أمر نفسها ووكيلهم والحاضن للبكر، والبكر
اليتيمة التي ليست في ولاية إذا كان صداقها مما تجهز به اهـ. من أبي الحسن.

قال الشيخ محمد العاقب:

المهر لا يسلم إلا بيد أب، وصي، حاكم، وسيد
مهملة به تجهز ومن تملك أمر نفسها ومن حاضن

وسئل عن رجل معه أخته و بنت أخته وعمته فقيرات أو مليات ينفق
عليهن هل له شيء أم لا؟ فأجاب: بأنه لا شيء له إن كان ما فعل لصلة الرحم
ويعرف ذلك بالقرائن، فإن جهل كونه لصلة الرحم أو لغيرها نظر إلى الغالب
عند أهل ذلك البلد، فإن لم يكن غالب صدق المنفق بيمين.

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا رجوع لامرئ في نفقة على قريية لأجل الشفقة
وينظر الغالب إن لم يعلم هل كان متفقاً لوصل الرحم
وحيث لا غالب في ذلك المحل رجوعه بعد اليمين مستحل

وسئل عما إذا تراضا الزوجان على شرط إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها
بيدها أو أمر الداخلة أو هما بيدها قبل العقد ونسياء عند العقد هل يلزم أو لا؟
فأجاب: بأنه لازم إذا كان في بلد لا يترك أهله ذلك الشرط، لأننا نعلم قطعاً
بالعادة أنهم على ذلك الشرط لشدة اعتناء النساء به لا سيما في بلد تلك عادة
أهله، وما أجاب به ابن المختار بن بلعش من استجلاب قول خليل، ولم يشترط
في العقد على عدم لزومه فحز في غير مفصل لأن ذلك شرط في منكرة الزوج
لزوجته لا في لزوم الشرط كما هو ظاهر فتأمله والله تعالى أعلم، وأما في بلد لا
يكثر فيه اشتراط ذلك الشرط فمحتمل، وإذا ثبت الاحتمال سقط اللزوم اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وحيثما تراضيا عليه ونسيها في عقدها إليه
 إن كان ذا في بلد لا يترك به فتى لشرطها قد تملك
 أما إذا كان به لا يشترط فذاك لاحتماله عنه سقط

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن نسي في العقد بعد أن رضي زوج به بعرف قومها قضي
 فالיום باغي الجمع بعدما خطب بتركه كجامع نونا لضب^(١)
 ولا بن الأعمش كلام فيه حاد فلا أحد يقتفيه

وأجاب: بأن الشرط المسمى بأجمع لازم على من اشترط عليه إذا قبله، ولا أعلم في ذلك خلافاً مذهبياً في دواوين المذهب المعتبرة كالمدونة وابن يونس، ومختصر خليل وغير ذلك كالمواق عند قول خليل بلا يمين منه: وما كان منها مقيداً بتملك أو طلاق، فإنها لازمة عند مالك وأصحابه بلا خلاف اهـ. منقولاً عن ابن رشد، وأما الإقدام عليه ففيه المنع والكراهة والجواز وقد زوج سحنون أمته لعبده، وشرط عليه أنها طالق إن سرق زيتونة، وما لبس به بعض أهل هذه البلاد من عدم لزوم الشرط فباطل باطل باطل.

أصل الضلالة والإفك المبين فما فيه فأكثره وحي الشياطين. ولكن إذا أنكره الزوج وادعته المرأة فعليها البينة وإلا فالقول قوله بلا يمين، لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين لا يمين بمجرد ما وإن لم تشترط الزوجة (أجمع) وهي غير مسيئة وتزوج عليها فإن كان عرف البلاد الجمع بين اثنتين فأكثر كما في غالب البلاد لم يكن لها كلام وإن كان العرف عدم رضى الزوجة بذلك كما

(١) قول الشيخ محمد العاقب: كجامع نونا لضب: النون نوع من السمك والسمك لا يعيش إلا في الماء العميق والضب حيوان معروف يعيش عادة في البراري البعيدة عن أماكن الماء ولذلك فلا يجتمع النون والضب في سكنى مقر واحد، وأشار الناظم بذلك إلى أن من قبل الشرط المذكور وقت الخطبة لا يمكنه أن يجمع مع ذلك القبول الخروج عن الشرط والتزوج بأخرى غير صاحبة الشرط مع الاحتفاظ بصاحبة الشرط.

في هذه البلاد لم يكن لها كلام أيضاً لأن من أرادت أن تطلق بتزويج زوجها عليها اشترطته في العقد ومن لم تشرطه فمرادها أنها لا تصلح له لا أنها تُطلق نفسها، فالواجب عليها حينئذ الصبر والواجب عليه أن يصلحها أو يطلقها بفداء أو بغيره لا سيما من يخشى اجتماعها مع الأجانب على الفساد اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقول من قال بأن ما شرط ولم أجد قولاً به مع طلبي وأما الإقدام على الشرط فلا وقيل مكروه وبالجواز قد لكن إذا أنكره الزوج ولم لها الذي ادعته في ذا الحين وحيث لم يُشرط وكان العرف ثم كذا إذا العرف بغيره جرى من زوجة إذ لو أرادت الفراق لكنّها أرادت أن لا تصلحها قال لها الصبر عليك يجب بكل ما يصلحها أو الفراق وكالمعلقة لا يدعها مع الأجانب على الفساد

لها هنا ليس بلازم غلط له بما دون أهل المذهب يجوز مع لزومه إن فعلاً أخذ سحنون وذابيه انفرد تجيء بينة أنه التزم فالقول قوله بلا يمين جمع النساء فكلامها انعدم من عدم القبول للذي طرا لشرطت عليه في العقد الطلاق لزوجهما ومن لها قد نصحا كذا على الزوج لها التسبب بالافتدا أو غيره من الطلاق لا سيما إن خشي اجتماعها وذلك العرف بذي البلاد

قال الشيخ محمد العاقب:

والشرط في العقد مسائل أسد وقال بالكراهة ابن القاسم وصرحت بالحلّ عن سحنون واختص باللزوم ما يعلق

فاهت بمتعه وقولها الأسد ونهجه في الفقه غير طاسم سرقة العبد من الزيتون بعد الوقوع وتلاشى المطلق

فمطلقٌ نفسي اللزوم بهرف في دين ربه بما لا يعرف
لأنَّ قوله من المزخرف أو ما يُني على شفا من جُرف
ويثبت عند التنازع المهر ما تدعي من شرطها إن أنكره
وعند عجزها عن التبيين صدق زوجها بلا يمين
وإن تُرد أخذاً بشرط عُدما في العقد والعرف به قد حكما
قبل لها الصيف^(١) ضيعت اللبن ولا إقالة في غبن من غبن

وأجاب: بأن من قال لزوجه إن تزوجت عليك فأمرك بيدك فارتجع مطلقته الرجعية أو كانت له زوجة فكتمها عنها بأن أمرها يكون بيدها لأن قصدها أن لا يجمع بينها وبين ضررتها لأن إضرارها بالرجعية ومن لم تطلق أصلاً كإضرارها بغيرهما، مع أن الأعراف تنقل الكنايات صرائح والصرائح كنايات كما ذكره ابن فرحون في تبصرته، وإذا كانت كذلك فالعرف الصريح في هذه البلاد أن مراد الزوجة من ذلك الشرط أن لا يجمع بينها وبين غيرها بوجه ما، ولذلك لا يقدر أحد على الجمع بين اثنتين في هذه البلاد، إلا أندر من الدور وبعد التي واللثيا^(٢)، قال خليل: وإن ادعى نية بأن قصده أن لا يجمع

(١) قول الشيخ محمد العاقب: الصيف ضيعت اللبن، هذا مثل عربي قال ابن منظور في لسان العرب ٤٥٦/٧: ومن أمثالهم: الصيف ضيعت اللبن إذا فرط في أمره في وقته، معناه طلبت الشيء في غير وقته، وذلك أن الألبان تكثر في الصيف فيضرب لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر، قال ذلك ابن الأنباري، وأول من قاله عمرو بن عمرو بن عُدس لدختنوس بنت لقيط، وكانت تحته ففركته - أي كرهته - وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقتراً - أي فقيراً - فمرت بها إبل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك اه. أي قال لها: الصيف ضيعت اللبن، فصارت كلمته لها مثلاً سائراً.

(٢) قوله في الفتوى: وبعد التي واللثيا، هذا مثل عند العرب يطلقونه على الداهية الصغيرة والكبيرة والأصل فيه أن رجلاً من جدس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد وكان يعبر عنها بالتصغير ثم تزوج بعدما فارقتها امرأة طويلة فقاسى منها أضعاف ما قاسى من الأولى فطلقها أيضاً ثم قال: بعد اللثيا والتي لا أتزوج أبداً، فجرى قوله مجرى الأمثال.

بينهما وذلك أن اليمين على نية المحلوف له إذا كان في حق له قال في التكميل:

ونية اليمين للذي اتتلا إلا على وثيقة وفقاً فلا

فقول القائل: إن تزوجت عليك فأمر بك بيدك، إن نظرنا فيه إلى القصد كان فيه ما تقدم وإن نظرنا معناه لغة احتمال الأمر كونها لها الطلاق بكل من الزوجتين وأن لا شيء عليه لأن التزويج لغة المخالطة الشاملة للوطء والعقد، لكن معناه في العرف اليوم أن لا يجمع معها غيرها، والعرف الشرعي مقدم على اللغوي وفي مراقبي السعود:

واللفظ محمول على الشرعي إن لم يكن فمطلق العرفي فاللغوي على الجلي

قال الشيخ محمد العاقب:

وأخذت بشرطها في سابقة مكتومة كأخذها في لاحقة

وسئل عن المرأة إذا اشترطت على زوجها أن لا يتزوج عليها ولا يخرجها من مكانها، فرضيت له بالخروج منه ثم أرادت الرجوع لبلدها وامتنع هو هل القول قولها؟ - لأنها ادعت عدم إسقاطها لذلك الشرط أو قوله - لدعواه إسقاطها له بذلك الخروج راضية فأجاب: بأن الشرط المذكور إن كان غير معلق عليه طلاق أو عتق معين فالأمر سهل لعدم لزوم ذلك الشرط، وإن علق عليه طلاق فالقول قوله إذا لم تعين المرأة موضعاً في إذنها أو عيته ولم يرد الزوج الانتقال منه إلى غيره فإن أرادته فليس له ذلك - اللهم إلا إذا أذنت له إذناً مطلقاً أو مقيداً ببلد - وكانت تظن أن ذلك يليق بها فبان لها خلاف ذلك لما فيه من الضرر الذي لا يطاق ويشق عليها ففي ذلك قولان في تعارض اللفظ والقصد، وإن لم يحصل لها ضرر ولا مشقة عظيمة فلا كلام لها في الرجوع

لموضعها الأصلي لأنها أسقطت حقها بعد وجوبه، وإنما الخلاف في إسقاطه قبل وجوبه وأما مجرد المشقة فملغى إجماعاً، ولا يقال لها أن ترجع عن استمرار وطئها كهبتها نوبتها من ضررتها التي ذكرها خليل بقوله: ولها الرجوع، لأننا نقول ما ذكره خليل في حق أوجه الله لها دون شرط، وهذا في حق أوجه الله لها بالشرط فيبينهما بون، ألا ترى قول خليل: كاختيار الأمة نفسها أو زوجها بتقدير عتقها: أي فلا يلزم، ولأجل ما قلنا قال مالك لابن الماجشون^(١): أتعرف دار قدامة؟ وأما الشرط فلا يسقط أصلاً على ما مشى عليه خليل بقوله: وبالبعض عكس البر، وقوله: ولها الخيار ببعض الشروط، وأما على ما جعله عبد الباقي هو المعتمد من أنها لا تطلق بواحدة إلا إذا كان العطف بأو قالت: إن فعل شيئاً منها أم لا أو بالواو إذا قالت: إن فعل شيئاً منها وهو الذي مشى عليه في قوله: إن كلمت، إن دخلت... الخ لم تطلق إلا بهما، مثل قولنا في مراقي السعود:

وإن ترتب على شرطين شيء في الحصول للشرطين

قلم يسقط ذلك الشرط الآخر، بل تقوم به متى تزوج عليها لأن قصدها أن لا يضر بها والتزويج أكبر الإضرار عندهن، واليمين على نية المحلوف له إلا في وثيقة حق قال في التكميل:

ونية اليمين للذي اتلا إلا على وثيقة وفقاً فلا
قال الشيخ أحمد:

وذا إن اشترطت أمرها أو أمر الأخيرة عليه يحتوي

(١) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون القرشي، والماجشون هو أبو سلمة والماجشون بالفارسية المورد لقب به لحمرة في وجهه وهو عالم متبحر مفتي المدينة وعالمها ومحدثها ينسب إلى بيت علم وسؤدد أخذ عن أبيه وعن الإمام مالك بن أنس وغيرهما وأخذ عنه ابن حبيب وسحنون وابن المعذل وغيرهم، وتوفي رحمه الله عام ٢١٢ هـ على أصح الأقوال في ذلك.

كذا إذا زادت هما في عقدها وأذنت له في الانتقال أو عيته وأرادت الرجوع ليس لها ذلك إذا لم يرتحل والخلف إن لحقتها الضرر في سقوطها لبعض ذا المشروط وشارط شرطاً بلا تعليق يكره الإقدام على ذلك فقط

بعدم الخروج من بلدها ولم تعين بلداً في الحال إلى مكان أهلها بعد الوقوع كما على التعيين كان مشتمل خروجها عنه مع التكلف لا يدخل الجميع في السقوط في العقد من عتق ولا تطبيق ويندب الوفاء بالذي شرط

وأجاب: بأن من اشترطت عليه زوجته أنه إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها بيدها أي أمر السابقة أو اللاحقة بيد السابقة فأساءت عليه بمخالطة الأجانب فإن ادعى نية ما لم تسيء قبلت نيته في الفتوى والقضاء لموافقتها لظاهر اللفظ أي ظاهر ما يقصد منه وتوافق ظاهر اللفظ بموافقة العرف أو القرينة والقرينة هنا هي أن مراد المتزوج من التزويج إصلاح حاله لا إضراره وأي إضرار أكبر من أن تسيء زوجته العشرة إساءة لا تحملها النفس: كمخالطة الأجانب أو منع الاستمتاع وهو ممنوع من التزوج عليها؟ ولا يقال لم يضيق الله عليك فإن النساء نسواها كثير إذا طلقها لأنها تقول: قد يكون ذلك تضييقاً عليه لتعلق قلبه بها تعلقاً شديداً، أو لكون ذلك فيه فساد مال والمال شقيق الروح، أما الإساءة التي يمكن تحملها فليست بتلك المثابة بل هي كالعدم لا سيما في هذه البلاد، وقد قال عليه السلام: «المرأة كالضلع وإن اعوج شيء في الضلع أعلاه»^(١) الحديث.

(١) هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح من مصنفه: باب في مداواة النساء ٢٠٢/٤ الحديث رقم ١٩٢٦٥ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأماني ٢٣٤/١٦ والبخاري في كتاب النكاح من صحيحه باب الوصاة بالنساء الحديث رقم ٥١٨٦ فتح الباري ١٦١/٩ ومسلم في كتاب الرضاع من صحيحه باب الوصية بالنساء الحديث رقم ١٤٦٨ شرح النووي ٣١٣/٥ والدارمي في كتاب النكاح من سننه باب مداواة الرجل أهله ١٤٨/٢ وغيرهم كلهم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه عند =

وإن لم يدع أن نيته ما لم تسيء فهل له التزوج عليها إذا حصلت منها إساءة لا يقدر على حملها اعتباراً بالقصد أو لا اعتباراً باللفظ؟ وحيث تعارض اللفظ والقصد جرى قولان، هذا مقتضى الأصول ويجوز التخريج عليه إذا لم يوجد نص في الفروع وأنا هنا لم أجد نصاً فالحمد لله الذي جعل في الأمر سعة وعلى أن قوله: إن مراده ما لم تسيء مقبول فالفرق بين ذلك وبين قول خليل: أو استحلّف مطلقاً في وثيقة حق، أن ذلك في النية الموافقة لظاهر اللفظ وقوله: أو استحلّف... إلخ في المخالفة لظاهره فقبول قوله ذلك مدلول عليه بقول خليل: ككونها معه في لا أتزوج حياتها فهو من مدخول الكاف وموضوع كلامه هنا في النية الموافقة لظاهر اللفظ، وقوله أو استحلّف... إلخ من مدلول قوله: كأن خالفت ظاهر لفظه.

وسئل عن رجل تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى وإن فعل فأمرها بيدها ثم بعد ذلك أساءت الإساءة العرفية المعروفة بين الناس من خروجها بلا إذن منه ومنعها الاستمتاع وعدم حفظها نفسها وماله، ما حكمها إن تزوج عليها هل تأخذ بشرطها ولا تؤثر فيه إساءتها أو يبطل مالها؟ أجيئوا جواباً فاحماً للحجة ودامعاً للبطل فإن هذه المسألة اضطربت فيها أقاويل الفقهاء المدعين له فبين مثبت وناف فأجاب: بأن قال: فإن شرط إلا أن تسيء بطل شرطها بالإساءة، فإن شرطت ولو أساءت فشرطها باطل لقوله ﷺ: «كلُّ شرط خالف كتاب الله تعالى فهو باطل وإن اشترط مائة شرط»^(١).

= البخاري: «استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً» ولفظه في رواية عند مسلم: «إن المرأة خلقت من ضلع ولن تستقيم لك على طريقة فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها» وأخرجه الإمام أحمد في المسند أيضاً من رواية كل من سمرة بن جندب وعائشة وأبي ذر رضي الله عنهم بالفاظ قريبة من لفظ حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في كتاب العتق والولاء من الموطأ باب مصير الولاء =

= لمن أعتق الحديث رقم ١٥٥٩ شرح الزرقاني ١٢١/٤ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٦٢/١٤ وعبد الرزاق في كتاب النكاح من مصنفه: باب الأمة تعتق عند العبد ٢٤٨/٧ الحديث رقم ١٣٠٠٦ والبخاري في مواضع في صحيحه منها كتاب البيوع باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل الحديث رقم ٢١٦٨ فتح الباري ٤/٤٤٠ ومسلم في كتاب العتق من صحيحه باب إنما الولاء لمن أعتق الحديث رقم ١٥٠٤ إكمال المعلم ١٠٥/٥ وأبو داود في كتاب العتق من سننه باب في بيع المكاتب إذا فسخت المكاتب الحديث رقم ٣٩١٠ عون المعبود ٤٣٨/١٠ والنسائي في كتاب العتق من سننه الكبرى باب المكاتب ١٩٤/٣ الحديث رقم ٥٠١٥ والحديث رقم ٥٠١٦ وابن ماجه في كتاب العتق من سننه باب المكاتب الحديث رقم ٢٥٢١ شرح السندي ٣/٢٠٥ والبيهقي في سننه الصغرى ٨١/٣ الحديث رقم ٢٥٦٤ كلهم من رواية عائشة رضي الله عنها ولفظه عند البخاري في كتاب البيوع ومالك في الموطأ عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءني بريرة فقالت: كاتب أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعنيني فقلت: إن أحب أهلك أن أعدّها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم، فأبوا ذلك عليها فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت: إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع النبي ﷺ فسألها، فأخبرته عائشة فقال: «خذوها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق» ففعلت عائشة، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق»، ولفظه عند ابن ماجه «ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق، والولاء لمن أعتق» وهو عند عبد الرزاق من رواية الزهري مرسلًا، وقال القرطبي في المفهم أثناء كلامه في شرح هذا الحديث: وقوله: «من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل» أي ليس مشروطاً في كتاب الله لا تأصيلاً ولا تفصيلاً ومعنى هذا أن من الأحكام والشروط ما يوجد تفصيله في كتاب الله كالوضوء وكونه شرطاً في صحة الصلاة، ومنها ما يوجد فيه أصله كالصلاة والزكاة، فإنهما فيه مجملتان، ومنها ما أصل أصله وهو كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع والقياس فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من =

وفي كتاب الله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ يُعْرَفُ أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾^(١)، ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰ نَازِحَةٍ دَرَجَةٌ﴾^(٢) فشرطها باطل بالإساءة ولو سكتا عن ذكرها فله أن يتزوج عليها بما ذكر والسلام.

قال الشيخ أحمد:

ر حيثما ثبت شرط وادعى	إن لم تسيء وقد أساءت سمعاً
دعواه واعتبر فيه مقصده	إذ ظاهر اللفظ هنا يعصده
وحيث لم ينو إساءة ولا	عدمها وقد أساءت مثلاً
إساءة ليس عليها يصبر	فمثل ذا فيه الخلاف ذكروا

قال الشيخ محمد العاقب:

وقاصد في شرطه ما لم تسي	فقصده مع الإساءة اتسي
-------------------------	-----------------------

= كتاب الله تأصيلاً كما قدمناه في أصول الفقه، وعلى هذا فمعنى الحديث أن ما كان من الشروط مما لم يدل على صحته دليل شرعي كان باطلاً أي فاسداً مردوداً وهذا كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد» انتهى المقصود من كلامه.

(١) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

فتاوى البيع وما ألحق به

وأجاب : بأن من اشترى من مشهور بالغصب وأخذ أموال الناس تعدياً لا يكون كالعالم بالغصب في رد الغلة ورقبة الولد إن كان المغصوب المشتري أمة لاحتمال أن يكون المشتري منه أخذه عن بيع بما في الذمة وهذا الاحتمال ثابت بالعقل وهو ظاهر بالنقل لقول صاحب الإحياء^(١) :

ولا يجوز لك أن تسرق مال ظالم ولا أن تخفي وديعته وتفرق ذلك على الفقراء لاحتمال أن يكون حصل له بالشراء في ذمته ويدل أيضاً على أن ليس

(١) المراد بالإحياء : إحياء علوم الدين وصاحبه هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي ، حجة الإسلام الفقيه الأصولي الصوفي العالم المثير أخذ عن إمام الحرمين الجويني ولازمه حتى توفي واشتغل في بداية أمره بالتدريس في المدرسة النظامية ببغداد وبغيرها واشتهر ذكره وطار صيته ثم جنح إلى الزهد في الدنيا والانقطاع عن أهلها وقصد الشام فأقام بمدينة دمشق ثم انتقل إلى بيت المقدس وانقطع للعبادة وزيارة المشاهد المعظمة وقصد بعد ذلك مصر فأقام بالإسكندرية مدة ثم عاد إلى وطنه بطوس وانكب على العبادة والتأليف وألف مؤلفات كثيرة منها في الفقه الشافعي : الوسيط والبسيط والوجيز، والخلاصة، وفي غير الفقه : إحياء علوم الدين، والمستصفى، والمنحول، والمتحل في علم الجدل، وتهافت الفلاسفة، ومحك النظر، ومعيار العلم، والمقاصد، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، ومشكاة الأنوار، والمنقذ من الضلال، وغير ذلك، ومن شعره قوله :

هبني صبوت كما ترون بزعمكم وحظيت منه بلثم خد أزهري
إنني اعتزلت فلا تلوموا أنه أضحي يقابلني بوجه أشعري

وقد ولد الغزالي عام ٤٥٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٥٠٥ هـ .

حكمه حكم العالم بالغصب أن في جواز معاملة مستغرفي الذمة خلافاً، ذكره المازري حين سئل عنها، ومذهب ابن القاسم الكراهة، قال :

وإن كان جل المال فاعلم محرماً فمنع وإن يكره فقول ابن قاسم

فمن منع جعل الغالب كالمحقق، ومن أجاز نظر إلى الإباحة التي هي أصل، ومن كره توسط بين القولين ويجري قولان في كل ما تعارض فيه الأصل والغالب، وإذا كانت معاملته جائزة على قول مشهور لم يكن العالم بحاله كالعالم بغصبه، فلا يرد الغلة كما يفيد مفهوم قول خليل: ووارثه وموهوبه إن علما كهو، أي والمشتري منه كذلك، إذ المشتري المذكور ليس عالماً لقيام الاحتمال المذكور، والعلم لا احتمال يناقضه، وإلا كان عالماً غير عالم اهـ. والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

ومشتري ممن بغصب اشتهر	وبالتعدي ليس ذا فيما ظهر
كعالم بالغصب إذ يرد ما	فات من الغلات حيث علما
والخلف جار في التعامل معه	بين كراهة ومن قد منعه

قال الشيخ محمد العاقب:

والمشتري ممن بغصب شهرا	ليس كعالم بغصب ما اشترى
لكونه يشري بما في الذمة	فذا له الغلة وابن الأمة
قال الغزالي لا تجوز السرقة	من مال من ذمته مستغرقة
ولو بقصد صرفه للفقرا	خيفة كونه يدين ذا اشترى

وأجاب: بأن من ترك قبض دين ليتيم في ولايته حتى أفلس المدين، بأنه لا ضمان عليه إذا ترك الترك المعهود، اللهم إلا أن يُهمل جداً فيضمن.

قال الشيخ أحمد:

وتترك دين لتييم في ولا
لذا المدين فليس فلا ضمان
يتك لم تقبضه حتى حصل
إلا إذا بمهله طال الزمان

قال الشيخ محمد العاقب:

وتترك قبض الدين لتييم
لا يوجب الغرم له على التولي
حتى استبان فليس الغريم
إلا إذا تركه كالمهمال

وأجاب: بأن بيع الرسن بالتحريك حرام، وهو أن يشتري الرجل فرساً
يشترط ركوبه لنفسه، ويلتزم أن ينفق عليه من نفسه، وأن يتولى سائر كلفه،
لقوله في المعيار: إن كان الشرط في أصل العقد فهو فاسد أعني للجهل
بالركوب لأن مدته مجهولة وكذلك المدة المتفق عليه فيها مجهولة قال خليل:
وكبيعه بالنفقة عليه حياته، فالثمن والمثمنون كل منهما مجهول، ورجع بمثل ما
أنفق على الفرس وبقيمة خدمته ويرجع البائع بأجرة الركوب.

قال الشيخ أحمد:

وبيعك الرسن في الخيل امتنع
ويرجع المبتاع بالانفاق
ويرجع البائع بالمركوب
لما من الجهل بذلك يقع
وقيمة الخدمة بالإطلاق
مع ماله من أجرة الركوب

قال الشيخ محمد العاقب:

من اشترى ركوب طرف عينه
صفقته من فاسد الصفاق
وهو الذي يدعى بيع الرسن
ملتزماً انفاقه ومؤنه
للجهل بالركوب والانفاق
وفعله في الشرع غير حسن

وأجاب: بأن للزوج أن يمنع الزوجة من بيع شورتها لحقه في الاستمتاع

المدة التي جرى العرف بإرادة الشورة لها، وقول ابن عرفة إن لها بيعها والتصرف فيها بعد أربعة أعوام إنما هو إذا جرى عرف بذلك، ونساء البادية اللاتي يتجهزن بالجمال والإماء فيخرج من غلتها مال لا شيء للزوج منه لأنه إنما له أن يتنفع بنفسه على ما جرت به العادة وليس مالك منفعة.

قال الشيخ أحمد:

وزوجة للزوج أن يمنعهما	من بيع شورة أرادت بيعها
لمدة جرى بالاستمتاع	عرف له بذلك المتاع
وكل ما يخرج من مال	من غلة الإماء والجمال
فذا لهن ليس للرجال	فيما للاستغلال من مقال

قال الشيخ محمد العاقب:

والعرس من بيع الجهاز تُمنع	لما يرى عرفاً به التمتع
وأكل مال من جهازها خرج	كغلة الإماء والظهر خرج
لأنه من مالها الذي معه	للاتنفاع مالك لا المنفعة

وأجاب: بما أجاب به بعض الفاسيين من جواز بيع الحيوان الصحيح للذبح بالطعام إلى أجل وفي الشارف والتيس الخصي الذي لا منفعة فيه إلا اللحم قولان، والصواب في التيس الجواز لأنه يراد لجلده وذلك منفعة عظيمة إذ لا تعد منافع الجلود كالعكة والقربة وتسفير الكتب إلى ما لا يحصى اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وسلم التيس الخصي بطعام	أو شارف فقل إنه حرام
وقيل جائز ولكن الصواب	في التيس أن يبعه ليس يُعاب

وأجاب بما أجاب به بعضهم فيمن تاب وعنده مال حرام لا تعرف أربابه وما عنده ما يقتات به غيره بأن الداودي قال: توبته تُزيل ما بيده للمساكين أو

لمصالح المسلمين حتى لا يبقى بيده إلا أقل ما تصح به الصلاة من الثياب، قلت: الأولى عندي أن يترك له إذا لم يكن أهل التبعات معروفين أو هو مستغرق الذمة إذ تقل مصلحة أعظم من استمراره على توبته ورفضه ما كان فيه من المعاصي لا سيما إذا كان من أهل الظلم وقد أعطى ﷺ للمؤلفة^(١) قلوبهم،

(١) أما إعطاء النبي ﷺ من أموال هوازن للمؤلفة قلوبهم فهو ثابت من الأحاديث التي أخرجها البخاري في كتاب فرض الخمس من صحيحه باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه الحديث رقم ٣١٤٧ من رواية أنس بن مالك والحديث رقم ٣١٥٠ من رواية عبد الله بن مسعود فتح الباري ٦/٢٨٨ و٢٨٩ وكذلك في كتاب المغازي من صحيحه باب غزوة الطائف الحديث رقم ٤٣٣٠ من رواية عبد الله بن زيد بن عاصم والأحاديث ذات الأرقام ٤٣٣١ إلى ٤٣٣٧ من رواية أنس بن مالك رضي الله عنهم فتح الباري ٧/٦٤٢ وما بعدها وأخرج حديث إعطاء النبي ﷺ لمن يتألفه حفاظاً على إيمانه الضعيف مسلم في كتاب الإيمان من صحيحه باب تأليف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه الحديث رقم ٢٣٦ من رواية سعد بن أبي وقاص شرح النووي ١/٤٥٧، وأخرجه أيضاً غيرهما وفي رواية عبد الله بن مسعود عند البخاري في كتاب فرض الخمس «لما كان يوم حنين أثر النبي ﷺ أناساً في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل وأعطى عينة مثل ذلك وأعطى ناساً من أشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة فقال رجل: والله إن هذه القسمة ما عدل فيها وما أريد بها وجه الله، فقلت: والله لأخبرن النبي ﷺ فأتيته فأخبرته فقال: فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله؟ رحم الله موسى قد أودى بأكثر من هذا فصبر» وفي إحدى روايات أنس عند البخاري في كتاب المغازي قال: «جمع النبي ﷺ ناساً من الأنصار فقال: إن قريشاً حديث عهد بجاهلية ومصيبة وإني أردت أن أجبرهم وأتألفهم أما ترضون أن يرجع الناس بالدينيا وترجعون برسول الله ﷺ إلى بيوتكم؟ قالوا: بلى قال: لو سلك الناس وادياً وسلكت الأنصار شعباً لسلكت وادي الأنصار أو شعب الأنصار» وذكر الزرقاني في شرحه على المواهب اللدنية ٤/٢٠ أسماء من أعطاهم النبي ﷺ يوم قسمة غنائم حنين من المؤلفة قلوبهم وقدر ما أعطى لكل منهم فقال: وهم أبي بضم الهمزة وشد التحتانية وهو الأخنس بن شريف أعطاه مائة، أي من الإبل والأقرع بن حابس التميمي أعطاه مائة، وجبير بن مطعم أعطاه مائة والحارث بن هشام أعطاه مائة، وحاطب بن عبد العزى أعطاه مائة ثم سأل مائة أخرى فأعطاه إياها ثم وعظه فأخذ =

وقال في المعيار، وربما وجد في المذهب ما يشهد بجوازه إذا أخذ نصيبه مع الفقراء، وكان فقهاء افریقیة يفتون فيمن تاب من الأعراب أن يقوم جميع ما بيده، وتبقى تلك القيمة عليه ديناً بعد أن يدفع منها شيئاً في الحال ثم يدفعها بعد ذلك شيئاً فشيئاً.

قال الشيخ أحمد:

وتائب وعنده مال حرام قد جهلت أربابه من الأنام
وليس عنده من اقتيات سواء فالتوبة حيث تأتي
تُزيل ما بيده للفقرا والمسلمين في مصالح ترى
إلا أقل ما به قد يشر لدى الصلاة عورة لا أكثر
وقال الأولى عنده أن يُتركها له إذا لم يك من قد ملكا
معروفا إذ تقل مصلحة أعظم من استمراره فيما صنع
ورفضه ما كان فيه سيما إن كان قبل ذاك للظلم اتّمسى

= المائة الأولى فقط، وحكيم بن طليق أعطاه مائة وسفيان بن عبد الأسد المخزومي أعطاه مائة، وشيبة بن عثمان بن صخر بن حرب أعطاه مائة، وصفوان بن أمية أعطاه مائة ثم مائة وأعطى لكل من السائب بن أبي السائب وعبد الرحمن بن يعقوب وعدي بن قيس وعمرو بن مرداس والعلاء بن جارية خمسين من الإبل وليد بن ربيعة العامري أعطاه مائة وأبو سفيان وابناه معاوية ويزيد أعطى لكل منهم مائة أهـ. باختصار، وفي صحيح البخاري ومسلم عن صفوان بن أمية أنه قال: ما زال النبي ﷺ يعطيني من غنائم حنين وهو أبغض الخلق إلي حتى ما خلق الله تعالى شيئاً أحب إلي منه أهـ. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٦٤٤/٧: والمراد بالمؤلفة قلوبهم ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاماً ضعيفاً وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية، وقد اختلف في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكاة فقبل كفار يعطون ترغيباً في الإسلام وقيل مسلمون لهم أتباع كفار ليتألفوهم وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليتمكن الإسلام من قلوبهم وأما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الأخير لقوله في رواية الزمهرى في الباب: «فأعطى رجالاً حديثي عهد بكفر أتألفهم».

وكان بعض من ذوي الصواب
 بأن يقوم جميع ما لديه
 يدفعها شيئاً فشيئاً بعدما
 يقتي لمن تاب من الأعراب
 ثم تُرى القيمة كالدين عليه
 تراه للبعض هناك قدما
 قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يتب من ظالم الأعراب
 نُزِعَ ما بيده للفقراء
 وقيل ما بيده يُقْرَم
 قال وحيث الغر ما لا تُعرف
 أمواله مجهولة الأرباب
 إلا قميصاً سوائيه ستر
 عليه أي شيئاً فشيئاً يفرم
 فالترك أولى إذ به يؤلف

وسئل عن حكم عشرة أمداد قطران إذا ماتت فيها فأرة، فأجاب والله
 تعالى أعلم: أن مثل ذلك من المتنجس، وهو ما لا يقبل التطهير يجوز بيعه
 عند ابن وهب إذا بين ذلك ويجوز أكل ثمنه، والمشهور أنه لا يجوز بيعه ولا
 أكل ثمنه لأنه من الباطل المنهي عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
 بِالْبَاطِلِ﴾^(١) لكن هذا في غير القطران المراد للانتفاع به في غير مسجد وأدمي
 وإلا جاز بيعه لذلك والانتفاع بثمنه قولاً واحداً لأن وسيلة الجائز جائزة وقال
 خليل: ويتنفع بمتنجس لا نجس... الخ، ومن جملة ما يجوز الانتفاع به طلي
 الإبل الجرب، فيجوز بيعه لمن يفعل به ذلك لأنهم نصوا على جواز طلي
 الدلاء والنعال والحبال فطلي الإبل أولى بالجواز، وقال ابن رشد: والأظهر في
 القياس أن بيعه جائز ممن لا يغش به إذا بين، لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه
 لا يسقط ملكه عنه، ولا يذهب جملة المتافع منه ولا يجوز أن يتلف عليه
 فجائز له أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له هو أن يصرفه فيه.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما التطهير ليس يقبل فبيعه فيه الخلاف نقلوا

(١) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

فقل ممنوع وقيل بائح إذ هو عند العلماء صالح
لغير مسجد وأدمي مع بيان ما به من شيء
لا سيما إن كان ذاك القطران لأن نفعه يخص الحيوان

وسئل ابن قدام^(١) عن تسلف قلة سمن فردها قلة زبد، فأجاب: بأنه
جائز، قال في المعيار وفيه نظر اهـ.
قال الشيخ أحمد:

مقترض قلة سمن ثم رد قلة زبد جاز فيما قد ورد
وذا الجواب لابن قدام يرى لكنما المعيار فيه نظرا

وأجاب: بأن من أنفق على مال غيره يظنه ماله يرجع بما أنفق إن لم
يكن الغير يتولى ذلك بنفسه أو عبيده أو دوابه.
قال الشيخ أحمد:

ومن على مال سواه قد وقع إنفاقه يظنه له رجوع
عليه بالإنفاق إن لم يك ذاك بنفسه قد يتولاه هناك
أو عبده أو دابة له فلا يرجع إذ ذاك بما قد فعلا

قال الشيخ محمد العاقب:

وواجب رجوع منفق علمي مسائل أموريء لسم يتسول الدرر
وإن يكن بنفسه يلسي العمل أو مسالمة رجوع منفق يتسول

وأجاب: بما أجاب به ابن محسود^(٢) من أن بيع الزرع الأخضر جائز عند

(١) هو أبو حفص عمر بن علي بن قدام الهواري التونسي الفقيه المشهر في مذهب
مالك بن أنس المشارك في الأصول وغيره من العلوم، أخذ عن ابن أبي الدنيا وغيره
وأخذ عنه ابن عرفة وغيره، وتولى قضاء الجماعة بعد ابن عبد الرقيق، وله رسائل قيدت
عنه وتوفي رحمه الله عام ٧٣٤ هـ.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن محسود الهواري الفاسي القاضي العادل والعالم =

حاجة الناس إليه ويأن المبادلة بالمعيار المجهول جائزة وكذا القسمة والتسلف به .
قال الشيخ أحمد :

وجاز بيع الزرع الأخضر إذا دعت إليه حاجة الناس كذا
قرض وقسمة بمكيال جهل كذا المبادلة فيما قد نُقِل
قال الشيخ محمد العاقب :

ومن بمجهول يكيل جاز له في القرض والقسمة والمبادلة
وأجاب : فيمن اشترى بهيمة فوجدها عاقراً لا تلد بأنه عيب يثبت به
الخيار ، إذا ثبت قدمه وإذا ثبت أنه كان يُنْزِي عليها البائع ولا تحمل ، وإلا فلا
ردّ به لاحتمال أن سبب العقم حادث عند المشتري اهـ . من المعيار .
قال الشيخ أحمد :

ومشتر بهيمة لها يَرُدُّ إن وجدت بعد الشراء لا تلد
وذاك إن ثبت في العيب القدم بأن يرى يُنْزِي عليها وهي لم
تحمل وإلا لم تُرد لاحتمال حدوثه بعد الشراء فلا مقال

قال الشيخ محمد العاقب :

السورة يستلحق من القسمة شـ ما لا يحق إن كان قد يُنْزِي عليها البائع

مسألة : من اشترى داراً ورأى فيها خيلاً أو ثبت أنه قتل بها أحد قبل ،
استظهر العبدوسي أنه عيب تُردّ به ويؤيده فتوى ابن عرفة بأن اشتهاار الدار
بالشؤم وبساكن الجان عيب ، يعني يكون به الرد .

= العامل الزاهد العابد له كرامات كثيرة أشار صاحب سلوة الأنفاس إلى بعضها وقد توفي
رحمه الله عام ٤٠١ هـ ولم يخلف من متاع الدنيا إلا سجادة كان يصلي عليها وقعباً كان
يتوضأ فيه ، ومصحفاً كان يقرأ فيه .

قال الشيخ أحمد:

ومشترٍ دار فلان فوجد
كذا إذا ثبت أنه قُتل
كذلك اشتهارها بالشؤم أو
فيها خيالاً فيذلك تُرد
شخص بها وهي في ملك الأول
بساكن الجن على ما قد رويوا

قال الشيخ محمد العاقب:

والشؤم عيب من عيوب الكفن مثل اشتهاؤه يسكنى الجن

مسألة: ومن العيوب التي ترد بها العبيد كثرة القمل، ومنها الاستحاضة
وتصرية الأمة تشتري للرضاع، والقمل بالتحريك: وهو الحول في عين واحدة
أو عينين: وهو ميل إحدى الحدقتين للأخرى، والميل: هو كون إحدى
الحدقتين مائلة إلى الأذن، وميل العنق والزور: وهو ميل المنكب والصدر:
وهو أن يكون بوسط الصدر إشراف.

قال الشيخ أحمد:

والعيب في الرقيق منه فادريه
إن كانت الأمة للرضاع قد
وقبل وهو الذي يدعى الحول
كذلك ميل عنق فلتدر
كثرة قمل كذلك التصريه
تشرى وباستحاضة أيضاً تُرد
أو أحد الخدين حيثما يميل
وميل منكب كذا والصدر

ومن عيوب الدواب قلة الأكل والانتشار: وهو انتفاخ العصب والصكك
وهو خروج الماء من الأنف عند الشرب والبطء في السير، وتقرقر البطن ودمع
العين والالتكاء إذا حمل عليها شيء غير ثقيل.

قال الشيخ أحمد:

ومن عيوب للدواب تنتسب قلة الأكل وانتفاخ في العصب

وصكك كذلك السير البطيء تقرر البطن ودمع قد يجيء
من عينها والاتكا إذا حمل ما ليس يُثقل عليها إن جعل

ومن اشترى شاة فوجد بلحمها جدياً، أفتى بعضهم بأنه عيب قبل الذبح، قلت: ويرجع صاحبها بعده بقيمتها، وقال بعض: لا ترد به لأنه من العيوب التي لا يُطلع عليها إلا بعد تغيير المبيع، كسوس الخشب والجوز ومُرّ قثاء، وفي الأضحية توجد عجفاء خلاف: ابن الفخار^(١) لا شيء للمشتري على البائع فإن أراد البائع أخذها مذبوحة ويرد مثلها لم يجز لأنه يبيع الحيوان باللحم، وقال ابن دحون: يجوز لأنها شاته بعينها، وقال ابن القصار^(٢): ترد بالعجف إذا علم البائع أنها مشتراة للضحية، كالمدلس بعيب في ثوب يطلع عليه المشتري بعد تفصيله يرده، ولا شيء عليه، وظيران الصبغ من الثوب عيب مثل أن يكون أسود فيذهب سواده إذا لبس.

قال الشيخ أحمد:

(١) هو أبو عبد الله وقيل أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الفخار الجذامي المالقي الأندلسي العالم المتبحر في النحو وغيره من العلوم أخذ عنه لسان الدين بن الخطيب وغيره ومن مؤلفاته: كتاب تحريم الشطرنج، وتفسير الفاتحة، وشرح كتاب سيبويه في النحو، وشرح المقدمة الجزولية في النحو، ونظم المقالة في شرح الرسالة وغير ذلك. توفي رحمه الله عام ٧٥٤ هـ وقيل إنه توفي عام ٧٢٣ هـ وميلاده عام ٦٣٠ هـ، أو هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف الأنصاري المالقي المعروف بابن الفخار الفقيه المحدث العارف بنقد الرجال. أخذ عن أبي بكر بن العربي وابن الأحمر وعياض وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم ابن حوط الله وابن عميرة وغيرهما وتوفي رحمه الله عام ٥٩٠ هـ بمراكش.

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي الأبهري الشيرازي المعروف بابن القصار القاضي العادل والعالم العامل الفقيه الأصولي النظار أخذ عن أبي بكر الأبهري وغيره وأخذ عنه أبو ذر الهروي والقاضي عبد الوهاب وابن عمرو وغيرهم وله كتاب عيون الأدلة وإيضاح الملة في الخلافات واختلف في تاريخ وفاته فقليل إنه توفي عام ٣٩٨ هـ وقيل ٣٩٧ هـ.

ومشتر شاة وفي اللحم وجد
كان له ويرجع البائع ثم
وقال بعض العلماء ليست ترد
أضحية إن وجدت عجفاء
وقيل إن علم أنها تتراد
ردت له وحيث لم يعلم فلا
وطيران الصبغ عيب في الثياب
شيئاً من الجدري والردّ قصد
عليه بالقيمة إن صارت لحم
يما من الجدري باللحم وجد
فمثل ذا فيه الخلاف جاء
أضحية ولم تجيء على المراد
تردّ ذا التفصيل بعض فصلاً
يوجب فيها الرد من غير ارتياب

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن بلحم الشاة يلف الجدري
وقيل لا إذ لا يصح أن يرى
وليس للمبتاع ردّ بعجف
وقيل إن ذاك ما لم تُشترى
فالرد ثابت به للمشتري
عيب المبيع قبل أن يغيرا
أضحية عنه المغيب انكشف
أضحية وبائع بلذا درى

وأجاب: بأنه يمنع أن يباع (للمغفرة) ونحوهم من أهل الفساد ما فيه
إعانة لهم على فسادهم ويصونهم ممن يريد الانتقام منهم.

قال الشيخ أحمد:

ويبيع ما يعين ذا الفساد
وصونه ممن يريد الانتقام
على الفساد ليس في السداد
منه فذاك كله من الحرام

قال الشيخ محمد العاقب:

وما يعين في الفساد والهرج
وأجاب بما أجاب به ابن رشد في صومعة حدثت في مسجد فشكى
بعض الجيران من كشفها لهم بأن لا بد من جعل حاجز على الصومعة حتى لا
يكشف أحد.

قال الشيخ أحمد:

ومحدث صومعة بجامع تكشف عن جيرانه لمانع
من ذاك لا بد من البناء لما من الأضرار فيها جاء

وأجاب: بأن من سكت عن ضرر عشرة أعوام، لا كلام له بعدها في دفع ذلك الضرر على القول المعمول به، وإذا لم يعلم حدوث الضرر من قدمه حمل على الحدوث، اهـ. من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وساكت عن ضرر تحمله عشرة أعوام فلا كلام له
وهو على الطرو محمول إذا جهل أمره فراع المأخذا

وأجاب: بأن ما يأخذه الطلبة وهم المقول لهم في بلادنا التلامذة ممن تزوج أو ولد له ولد بأنه حرام لا يحل أكله إذا كان أعطي لهم عن حياء إذ يحرم كل ما تُصدق به عن حياء، وأخرى إذا كان عن قهر كما هو مشاهد كثيراً، فإن كان عن طيب نفس حل، إذ لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس كما في الحديث^(١) اهـ.

(١) هذا الحديث أخرجه من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه الدارقطني في كتاب البيع من سننه: التعليق المغني ٢٦/٣ والديلمي في مسند الفردوس ٢٤٥/٥ الحديث رقم ٧٧٦٥ كلاهما عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس» وفي سننه الحارث بن محمد الفهري الراوي عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٤٦/٢: مجهول اهـ. وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن أنس مرفوعاً بلفظ: «لا يشربن أحدكم ماء أخيه إلا بطيبة من نفسه» وفي سند هذه الطريق داود بن الزبير قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: متروك الحديث اهـ. وأخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ١٤٠/١٥ والدارقطني في سننه: التعليق المغني ٢٦/٣ والطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد ١٧٠/٤ كلهم من رواية عمرو بن يثرب رضي الله عنه قال: شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع يمني =

وذا الذي قد صار كالخراج لدى العقيقة أو الزواج
تأخذه طلبة العلم ولم تطب به نفس فذلك حرم

= فسمعت يقول: «لا يحل لامرء من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه» فقلت حيثئذ: يا رسول الله: أرأيت إن لقيت غنم ابن عم لي فأخذت منها شاة فاحتزرتها أعلي في ذلك شيء؟ قال ﷺ: «إن لقيتها نعمة تحمل شفرة وزناداً فلا تمسها» هذا لفظه عند الدارقطني وقوله في هذه الرواية تحمل شفرة وزناداً أي معها آلة الذبح وآلة إيقاد النار، وقوله: فاحتزرتها أي ذبحتها. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجال أحمد ثقات اهـ. وأورد الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير حديث عمرو بن يربى هذا وسكت عنه، والحديث أخرجه الدارقطني في سننه: التعليق المغني ٢٥/٣ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في حجته: «ألا وإن المسلم أخو المسلم لا يحل له دمه ولا شيء من ماله إلا بطيب نفسه، ألا هل بلغت؟» قالوا: نعم. قال: «اللهم اشهد» وفي سننه العزرمي وهو ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في التلخيص، وأخرجه الدارقطني في نفس الصفحة من سننه وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد ١٧٢/٤ كلاهما من رواية علي بن زيد بن جدعان عن أبي حرة الرقاشي عن عمه أن النبي ﷺ قال: «لا يحل مال امرء مسلم إلا عن طيب نفس» وعلي بن زيد بن جدعان قال عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص ٤٦/٣ فيه ضعف اهـ. وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد: وثقه أبو داود وضعفه ابن معين اهـ. وأخرجه الإمام أحمد في المسند: بلوغ الأمان ١٤١/١٥ وابن حبان في صحيحه: موارد الظمان ٤٩٨/١ الحديث رقم ١١٦٦ والبخاري كما في مجمع الزوائد ١٧١/٤ كلهم من رواية أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمسلم أن يأخذ مال أخيه بغير حق وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم» ولفظه عند ابن حبان وعند أحمد في إحدى روايته: «لا يحل لمسلم أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه، وذلك لشدة ما حرم الله من مال المسلم على المسلم» وقال فيه الهيثمي في مجمع الزوائد: أخرجه أحمد والبخاري والجميع رجال الصحيح اهـ. وأخرجه أيضاً البخاري في مسنده كما في مجمع الزوائد ٢٦٧/٣ من رواية عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ضمن حديثه المتعلق بخطبة النبي ﷺ بمنى ولفظه عنده: «لا يحل لامرء من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه» قال الهيثمي في مجمع الزوائد: في سننه موسى بن عبيدة وهو ضعيف اهـ.

لكونه يؤخذ عن حياة أو يقهرونه على الإعطاء

قال الشيخ محمد العاقب:

وما استفاد عن حيا أو ظلّم طلبسة العلم كشاة الاسم
فأكله بذاك لا يحل ومع طيب نفس حلّ بل

وأجاب بما أجاب به ابن مرزوق^(١) فيمن اشترى مهراً صغيراً فأخذه ليقوده فلم ينقد بأن البيع لازم ومصيبته من المشتري إذا لم يختبره البائع قبل البيع أخذ ابن مرزوق هذه المسألة من مسألة المدونة فيمن اشترى خشبة ولم يعرف عيبها إلا بعد شقها أنها لازمة للمشتري، وفي هذا القياس نظر لأن عيب الخشبة لا يطلع عليه إلا بعد تغييرها بخلاف عدم انقياد الفرس ونفاره، فإن ذلك يعرف قبل البيع لكن الصواب في العلة أن ذلك يمكن حدوثه بعد انعقاد البيع وأولى وأحرى في لزوم البيع من اشترى عبداً كان يمشي عند بائعه ويقبل ويدبر، فلما باعه دفع رجله في الأرض وامتنع من المشي مع المشتري وقد

(١) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الشهير بالخطيب ينتمي إلى بيت علم ودين وقد أنجب هذا البيت نخبة من العلماء الكبار، منهم صاحب الترجمة وأبوه وجده وجد أبيه، وعمه وابناه محمد وأحمد، وحفيده أحمد وحفيد حفيده، ويطلق على كل منهم ابن مرزوق، وصاحب الترجمة إمام جليل متبحر فقيه محدث راوية رحالة نادرة الزمان في الحفظ والانتقان رحل إلى المشرق مع أبيه عام ٧١٨ هـ وعاد عام ٧٣٢ هـ وأخذ في رحلته عن شيوخ بلغ عددهم ألفي شيخ من أهل المشرق والمغرب منهم ابن عساكر وناصر الدين بن المنير وعثمان النويري وأبو إسحاق الصفاقسي وابن هارون وابن عبد السلام وغيرهم، وأخذ عنه من لا يعد كثرة منهم ابنه أحمد وبرهان الدين بن فرحون وأبو إسحاق الشاطبي وابن الخطيب القسطنطيني وغيرهم وله مؤلفات منها: شرح عمدة الأحكام لتقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي جمع فيه شرحي ابن دقيق العيد والفاكهاني، وشرح على الشفا لعياض، وشرح على الأحكام الصغرى لعبد الحق، وشرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي وغير ذلك. وقد ولد عام ٧١٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٧٨١ هـ ودفن بالقاهرة.

وقعت قبل اطلاعي على كلام ابن مرزوق فأفتيت فيها بلزوم البيع لظهور حدوث العيب عند المشتري .

قال الشيخ أحمد :

ومشتر مهراً صغيراً ثم لم ولم يردّه كذلك إن وقع من المسير معه لا ردّ يرى ينقد له فذلك البيع لزوم ذاك بعبد اشتراه فامتنع لأنه حدث من بعد الشرا

قال الشيخ محمد العاقب :

ولابن مرزوق من استفاد وبائع للمهر غير خابر مهراً يبيع فأبى القياد فردّه كرد أمس الدابر

وأجاب : بأن الجماعة الذين يوزعون مغرم الظلمة على أهل بلدهم على وجه العدل بين الناس مأجورون ، وإن كان توزيعهم على وجه الميل وعدم العدل فهم ظالمون ويطالبهم عند الله كل من حملوه أكثر من نصيبه فمن خاف على نفسه عدم العدل فليفرّ فراره من الأسد ، أو يحضر الجماعة صامتاً اهـ .

قال الشيخ أحمد :

جماعة من رؤساء الناس مما ينوب أهل ذلك البلد وحيث لم تعدل بفعلها فلا وخائف عدم عدل في بلد تولوا التوزيع للأموال بالعدل فالأجر الكثير ستجد أجر بل الوزر عليها حصلاً فليقررن فراره من الأسد

وسئل : عن رجل أبضع ملحاً مع آخر لأرض السودان ثم باعه غير المبضع معه بلباس يريد المصلحة ، فبعد تعديه مات المبضع معه ، ثم باع رجل آخر اللباس يعبد للمصلحة لكون «اللباس» لا دابة له يحمل عليها ، ثم باع العبد بلباس فضاع اللباس إلا قليلاً وجاء العبد ، هل البيع كله لازم أو لا ؟ فأجاب :

بأن بيع الملح بالثمن المعتاد لازم صحيح لحصول المصلحة فيه وكذا بيع اللباس بالعبد لتعين المصلحة فيه، أما بيع العبد ثانياً فلا يمتري أحد في التعدي به فالعبد لمن اشترى له أولاً اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وباعها سواء يبعاً فاعلاً	ومبضع مع رجل عدائلاً
بذلك الموضع باللباس	فيه سداداً مثل بيع الناس
لكون حملته تعذر يقين	وبعد موت مودع باع الثمن
وبيعه العبد بها غير صواب	وباع ذاك العبد أيضاً بثياب
المشتري بعبده تكلماً	وضاع جلها فلما قدما
لأنه لم يرض ما قد فعله	رب العدائل به فالعبد له

وأجاب: بأن مال الولد حرام على أبيه الغني على المشهور، وأما حديث: «أنت ومالك لأبيك»^(١) فمحمول على مشهور المذهب على

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المستند: بلوغ الأمان ٦/١٥ والبيهقي في سننه الصغرى ١٩١/٣ الحديث رقم ٢٨٩٦ وفي الكبرى ٤٨٠/٧ وأبو داود في كتاب البيع من سننه باب الرجل يأكل من مال ولده الحديث رقم ٣٥١٣ عون المعبود ٤٤٥/٩ كلهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً وإن والذي يحتاج مالي، قال: أنت ومالك لوالدك، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم وإن أموال أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً هذا لفظه عند أحمد، ولفظه عند أبي داود «أنت ومالك لوالدك إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم» وأخرجه من نفس الطريق ابن ماجه في كتاب التجارة من سننه باب ما للرجل من مال ولده الحديث رقم ٢٢٩٢ شرح السندي ٨١/٣ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن أبي اجتاع مالي فقال: «أنت ومالك لأبيك» وقال رسول الله ﷺ: «إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من أموالهم» وقال فيه البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على شرط البخاري اهـ. وأخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ١٥٤/٤ وكذلك ابن=

=
 ماجه في المحل السابق من سننه الحديث رقم ٢٢٩١ من طريق يوسف بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالاً وولداً وإن أبي يريد أن يجتاح مالي فقال: «أنت ومالك لأبيك» وقال فيه الهيثمي رجاله رجال الصحيح خلا واحد لم يضعفه أحداً. وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية من مصنفه ٥١٨/٤ الحديث رقم ٢٢٦٨٦ وعبد الرزاق في كتاب الصدقة من مصنفه باب ما ينال الرجل من مال ابنه ١٣٠/٩ الحديث رقم ١٦٦٢٨ كلاهما من رواية محمد بن المنكدر مرسلاً بلفظ: إن رجلاً خاصم أباه في مال كان أصابه إلى النبي ﷺ فقال: «أنت ومالك لأبيك» ونقل الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ١٨٩/٣ عن البيهقي أنه قال: قد روي من أوجه أخرى موصولاً لا يثبت مثلها، وأخطأ من وصله عن جابر، وقاله ابن أبي حاتم عن أبيه. وأخرجه البزار والطبراني كما في مجمع الزوائد ١٥٤/٤ من رواية ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: جاء رجل يستعدي على والده فقال: إنه يأخذ مالي فقال له رسول الله ﷺ: «أنت ومالك من كسب أبيك» قال الهيثمي: وفي سننه ميمون بن يزيد لينه أبو حاتم، ووهب بن يحيى بن زمام لم أجد من ترجم له وبقيّة رجاله ثقات. وأخرجه من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلفظ: إن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك» أبو يعلى بسند فيه أبو حريز قال الهيثمي في المجمع: وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن حبان وضعفه أحمد وغيره، وبقيّة رجاله ثقات. وأخرجه من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً البزار بلفظ: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن أبي يريد أن يأخذ مالي قال: «أنت ومالك لأبيك» وفيه انقطاع لأن في سننه سعيد بن المسيب عن عمر وهو لم يسمع منه. قاله الهيثمي، وأخرجه من رواية سمرة بن جندب رضي الله عنه البزار والطبراني في الكبير والأوسط كما في المجمع بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك» قال الهيثمي: وفي سننه عبد الله بن إسماعيل الجوداني، قال أبو حاتم: لين الحديث، وبقيّة رجاله ثقات. وأخرجه من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الطبراني في معاجمه الثلاثة كما في مجمع الزوائد بلفظ: أن النبي ﷺ قال لرجل: «أنت ومالك لأبيك» قال الهيثمي: في سننه إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماد لم أجد من ترجم له، وبقيّة رجاله ثقات. وأخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المذكور سابقاً من مصنفه ٥١٩/٤ الحديث رقم ٢٢٧٠٠ من رواية =

= عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبي احتاج مالي فقال: «أنت ومالك لأبيك» وأخرجه ابن حبان في صحيحه: تشنيف الآذان بسماع زوائد ابن حبان ٥٨٤/١ الحديث رقم ٦٢٨ من رواية عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أتى النبي ﷺ يخاصم أباه في دين له عليه فقال نبي الله ﷺ: «أنت ومالك لأبيك» وفي سنده عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم والنسائي، وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه الحديث رقم ٢٢٦٩٢ مرسلاً من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: جاء رجل من الأنصار إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبي غصبني مالي قال: «أنت ومالك لأبيك» وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه الحديث رقم ١٦٦٣٥ من طريق ابن جريج قال: سمعت ابن حسين يقول: رجل خاصم أباه فقال النبي ﷺ: «أنت ومالك له» وأخرجه بلفظ آخر الإمام أحمد في المسند بلوغ الأماني ٧/١٥ وعبد الرزاق في كتاب البيوع والأقضية من مصنفه ١٣٣/٩ الحديث رقم ١٦٦٤٣ وابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية من مصنفه ٥١٨/٤ الحديث رقم ٢٢٦٨٥ وأبو داود في كتاب البيع من سننه باب الرجل يأكل من مال ولده الحديث رقم ٣٥١١ والحديث رقم ٣٥١٢ عون المعبود ٤٤٤/٩ و٤٤٥ والنسائي في كتاب البيوع من سننه الكبرى: باب الحث على الكسب ٤/٤ الحديث رقم ٦٠٤٣ ورقم ٦٠٤٤ ورقم ٦٠٤٥ ورقم ٦٠٤٦ وابن ماجه في كتاب التجارات من سننه باب ما للرجل من مال ولده الحديث رقم ٢٢٩٠ شرح السندي ٨٠/٣ والترمذي في كتاب الأحكام من سننه باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده الحديث رقم ١٣٦٩ تحفة الأحوذى ٤/٤٩٣، والحاكم في كتاب البيع من المستدرک ٥٣/٢ الحديث رقم ٢٢٩٤ والحديث رقم ٢٢٩٥ كلهم من رواية عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه» وفي رواية أخرى: «ولد الرجل من كسبه من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم» وفي رواية ثالثة: «إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم» وحسنه الترمذي وقال فيه الحاكم في المستدرک: صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبي في التلخيص على ذلك وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٩/٤ صححه أبو حاتم وأبو زرعة فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في العلل وأعله ابن القطان بأنه عن عمارة عن عمته ونارة عن أمه عن عائشة وكتاهما لا تعرفان اهـ. وأخرجه الطبراني في الصغير والأوسط كما في مجمع الزوائد ١٥٥/٤ من رواية =

= جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أبي أخذ مالي، فقال النبي ﷺ: «أذهب فاتني بأبيك فتزل جبريل على النبي ﷺ فقال: إن الله عز وجل يقرئك السلام ويقول لك: إذا جاءك الشيخ فسله عن شيء قاله في نفسه ما سمعته أذناه، فلما جاء الشيخ قال له النبي ﷺ: ما بال ابنك يشكوك أتريد أن تأخذ ماله؟ فقال: سله يا رسول الله هل أنفقته إلا على إحدى عماته أو خالاته أو على نفسي، فقال النبي ﷺ: إيه دعنا من هذا أخبرني عن شيء قلته في نفسك ما سمعته أذناك، فقال الشيخ: والله يا رسول الله ما يزال الله يزيدنا بك يقيناً لقد قلت شيئاً في نفسي ما سمعته أذناي فقال: قل، قال: قلت:

تُحل بما أجنبي عليك وتهمل	غذوتك مولوداً ومثك يافعاً
لسقمك إلا ساهراً أتململ	إذا ليلة نابتك بالسقم لم أبت
طرقت به دوني فعيناي تهمل	كأنني أنا المطروق دونك بالذي
لتعلم أن الموت وقت مؤجل	تخاف الردى نفسي عليك وإنها
إليها مدى ما كنت فيك أومل	فلما بلغت السن والغاية التي
كأنك أنت المنعم المتفضل	جعلت جزائي غلظة وفضاظة
فعلت كما الجار المجاور بفعل	فليتك إذ لم نرع حق أبوتي
بردٌ على أهل الصواب موكل	تراه معداً للخلاف كأنه

قال؛ فحينئذ أخذ النبي ﷺ بتلايب ابنه فقال: «أنت ومالك لأبيك» اهـ. قال الهيثمي في مجمع الزوائد معلقاً على هذه الرواية: فيه من لم أعرفه، والحديث بهذا التمام منكر وقد تقدمت له طريق مختصرة رجال إسنادها رجال الصحيح اهـ. وهو يشير بذلك إلى الحديث من رواية جابر رضي الله عنه الذي سبق أن مرّ بك في صدر هذا التخريج، وقد ذكر السيوطي الحديث في الجامع الصغير ٤٩/٣ الحديث رقم ٢٧١٢ وأشار إلى ضعفه وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٢٧ الحديث رقم ١٩٦ وذكره العجلوني في كشف الخفا ٢٣٩/١ الحديث رقم ٦٢٨ وقال ابن حبان بعد أن أورد الحديث عن عائشة بلفظ: «أنت ومالك لأبيك» معناه أنه زجر عن معاملته بما يعامل به الأجنيين، وأمر بيره والرفق به في القول والفعل معاً وأن يصل إليه ماله، فقال له: «أنت ومالك لأبيك» لا أن مال الابن يملكه أبوه في حياته يتصرف فيه عن غير طيب نفس من الابن به اهـ.

إيجاب الشبهة، فلا يقطع في سرقة، وإذا كان فقيراً كانت له نفقته.

قال الشيخ أحمد:

ومال الابن عُدّ في المحظور على الأب الغني في المشهور
أما الفقير فله يُساق من ماله إن وُجد الإنفاق

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا يحل مال الابن للأب وأولوا بشبهة قول النبي

وأجاب: بأن للوصي أن يشتري لنفسه من مال يتيمة، انظر شرح المنهج
عند قوله: هل تقبض اليد وتدفع معاها.

قال الشيخ أحمد:

وجاز للوصي أن يشري مال يتيمة وليس في ذلك مقال

وسئل عن الطعام المستحق وطعام ثمن البيع المعيب هل هما كطعام
الغصب: وهو يجري مجرى طعام القرض، أو كطعام المبيع بيعاً فاسداً وهو لا
يجوز فيه غير المثل إلا إذا تعذر المثل، فأجاب بما نصه: أما الطعام المستحق
فيجوز بيعه قبل قبضه لأنه ليس بمعاوضة مدخول عليها، بل لا معاوضة فيه أصلاً،
والضابط في الطعام الذي يمنع بيعه قبل قبضه كما قاله شراح خليل: أن تكون
المعاوضة مدخولاً عليها، فإذا لم تكن معاوضة أو كانت غير مدخول عليها فلا
بأس ببيعه قبل قبضه كالطعام المبيع بيعاً فاسداً إذا لم يفت، فإن فات لزم المثل إلا
إذا تعذر فالقيمة، لكن هذا بناء على أن المثلي لا يفوت لأن المثل يقوم مقام مثله،
وطريقة ابن رشد وابن بشير واللخمي والمازري أن اللازم مع الفوات هو القيمة في
المقوم والمثلي فمن أوجب فيه المثل وهو المشهور قال بعدم الفوات، ومن
أوجب فيه القيمة قال بالفوات، وأما الطعام في الرد بالعيب فيجوز أخذ عوض
عنه: إن قلنا إنه حل بيع ويبقى النظر عندي إن قلنا إنه ابتداء بيع.

قال الشيخ أحمد:

أما الطعام المستحق أن يباع
أما الذي يردُّ من عيب عرض
إن كان ذاك حلَّ بيع قد ظهر
من قبل قبضه فليس ذا امتناع
به فعنه جائز أخذ العوض
وإن يك ابتداءه يبقى النظر

قال الشيخ محمد العاقب:

رجائز بيع طعام ظلماً
والرد بالعيب كذاك يفعل
أو استحق قبل ما تسلمنا
به إذا حلَّ لبيع يُجعل

وأجاب: بأن ما وجبت فيه القيمة في البلاد التي ليست فيها الدراهم
والدنانير يقوم بالمثاقيل مثلاً والأوقية مع أنه يجوز التقويم بالعروض ولو وُجد
ما ذكر لأن المقصود ضبط الحقوق، وقد رأينا لأهل المذهب مسائل من ذلك.

قال الشيخ أحمد:

وما يقوم من الأموال
من درهم ومن دينار خال
لأنهم قد رخصوا في القيم
إذ قصدتهم ضبط الحقوق بالقيم
إن لزمتم قيمته بحال
قُوم بالأواق والمثقال
بالعرض مع وجودهم للدرهم
لا قيمة بعينها قد تلتزم

قال الشيخ محمد العاقب:

وجائز تقويم ذا المقوم
قال وذاك الحكم حيث يوجد
بكالعروض عند فقد الدرهم
إذ عندهم ضبط الحقوق المقصد

وسئل: عن الدينار كم هو من المثقال؟ ليعرف قدر ربعه لما يترتب عليه
من الأحكام من كونه أقل الصداق ومن قطع اليد به للسرقة، فأجاب: بأن
الدينار أربعة وعشرون قيراطاً والمثقال كذلك، ولكن بقي لنا أن نعرف ما مقدار
القيراط من الدينار، هل هو مساو لقيراط المثقال أم لا؟

قال الشيخ أحمد:

وعدد المثقال والدينار من الأقاريط على مقدار
لكتنا لم نعرف القراط هل بينهما في قدره فضل حصل

وسئل: عن بيع العبيد لمن علم أنه سيبيعهم للنصارى، فأجاب: بأن بيع
العبيد للنصارى لا يجوز، لأنه كما في الخطاب: عند قوله: ومنع بيع مسلم...
الخ. يشترط في جواز البيع أن لا يعلم أن المشتري قصد بالشراء أمراً لا يجوز
وهذا من سد الذرائع الذي هو من أصول مالك ومن الأصول الخمسة التي يدور
عليها الفقه وهو أن الوسائل تُعطى حكم مقاصدها، والظن القوي عند الفقهاء
كالعلم، وإذا علم أو ظن ظناً قوياً أن مشتري العبد قاصد بشرائه بيعه من النصارى
وباعه منهم كره لنا أن نشترى منه ما أخذ من ثمنه كراهة تنزيه لقول أبي الحسن
الصغير إنه يقوم من مسألة الأخذ بالشفعة وممن اشترى بدراهم مغمصوية جواز شراء
ما يحصل بالمعاملة الفاسدة قبل أن يصلح شأنها فدل هذا على أن كراهة مالك
شراء طعام من مكثري الأرض بالطعام إنما هي كراهة تنزيه انظر الخطاب عند قوله
في الإجارة: إلا بكخشب، وأما بائع العبد فتجرى فيما أخذ من ثمنه الأقوال التي
ذكرها الخطاب عند قوله: وفسخ ممن يغش إلا أن يفوت فهل يملكه أو يتصدق
بالجميع أو بالزائد على من لا يغش أقوال، انظر الخطاب اهـ.

قال الشيخ أحمد:

شرط جواز البيع إن لم يعثر
بذلك الشيء من أمر حرم
أما شراء ثمن البيع الحرام
بائعه على مراد المشتري
ولن يجوز بيعه إن علما
يكره تنزيهاً لمن لذاك رام

قال الشيخ محمد العاقب:

وبيع ذي رق لمن قد يعلم
أن سيبيع للنصارى يحرم

وسئل عن رجل باع ملحاً لرجل والملح بوادان^(١) ووكل المشتري من يدفع له البائع الملح، ثم ذهب المشتري إلى شنقيط^(٢) فإذا به ملح للبائع بعضه، وبعضه أمانة عنده فأخذه تعدياً، فلما قدم به تججك^(٣) قام رب الملح المتعدي عليه يطلبه، هل له أن يأخذه ويدفع الأجرة لحامله أو يلزم الحامل مثله بشنقيط أو تلزمه القيمة؟ وهل يرجع رب الأمانة على من اتّمنه أو على المتعدي؟ فأجاب: بأن رب الملح يضرب إلى شنقيط فيدفع له مثله لقوله: وصبر لوجوده ولبلده ولو صاحبه، لكن يمنع ذلك المتعدي من التصرف في ذلك الملح إلا أن يتوثق ربه برهن أو حميل، وقال الشبرخيتي هنا: ويجوز له أن يأخذ عنه ثمناً على المذهب لأن طعام الغصب يجري مجرى طعام القرض، وعليه إن تراضيا على ثمن فذلك وإلا قوم أهل المعرفة ذلك الملح بتججك على أنه بشنقيط لأن المثلي إذا عدم لزمت فيه القيمة، وآخذ الملح هو المطالب بما ذكر إذا كان قادراً على دفع ما ذكر لأن المباشر مقدم فإن كان معدماً فعلى المودع بفتح الدال إن دفع الملح اختياراً بغير دفع شرعي وإلا فلا شيء عليه اهـ.

- (١) وادان) مدينة قديمة من مورثانيا حالياً، تقع في ولاية آدرار، وكانت في القديم مركزاً تجارياً وعلمياً هاماً، ويقال: إن أول من أسسها هو الحاج عثمان تلميذ القاضي عياض المتوفى عام ٥٤٤ هـ وإلى هذه المدينة التاريخية ينتمي كثير من كبار علماء تلك البلاد مثل ايد القاسم، ومحمد بن أبي بكر صاحب موهوب الجليل شرح مختصر خليل الذي هو أقدم تأليف شنقيطي معروف الآن وغيرهما ولا زال بهذه المدينة بعض السكان الآن.
- (٢) شنقيط مدينة تاريخية تقع في ولاية آدرار وهي واحة نخيل قديمة وكانت مركزاً تجارياً وعلمياً كبيراً وشاع ذكرها حتى نسب إليها سكان القنطرة المورثاني كله وتخرج منها كثير من فطاحل العلماء الذين دوت شهرتهم في كل البلاد وقد بنيت هذه المدينة في القرن السابع الهجري ولم تزال مأهولة بالسكان حتى الآن ومعنى شنقيط عيون الخيل أي العيون التي تشرب منها الخيل، انظر الوسيط ص ٤٢٤.
- (٣) تججك مدينة تاريخية قديمة تقع في وسط منطقة تكانت وهي الآن عاصمة ولاية تكانت وقد بنت هذه المدينة عشيرة صاحب الفتاوى عام ١٠٧٠ هـ وسكنوها حتى الآن وهي مسقط رأسه رحمه الله.

قال الشيخ أحمد:

ومشتر ملحاً بوادان وله
وبعد ذا أتى لشنقيط وبه
وبعضه وديعة وليس له
تعدياً منه فلما قدما
مالكه فليس ذا الملح له
لكنه ليس لصرفه سليل
والشبرخيتي حكى عمن سلف
وذا عليه جاز أخذه الثمن
وإن تخالفا فأهل الخبرة
كأنه بقصر شنقيط يرى
عليه الآخر وإلا رجعا
له الوديعة بدون المرعى

بعث من يأخذه ووكله
وجَد ملحاً مودعاً لصاحبه
فأخذ الجميع ثم حمله
تججك بالملح به تكلمما
لكن بشنقيط يردُّ مثله
حتى يجيئه برهن أو حميل
أن طعام الغصب أيضاً كالسلف
عن ملحه حيث تراضيا ثمن
يقومون الملح في تي البلدة
ويأخذ المالك ذا إن قدرا
به على المودع حيث دفعا
في دفعها من ناقل في الشرع

وأجاب: بأن من له دين على أحد فلا يلزمه أخذ القيمة لقوله ﷺ: «إن
لصاحب الحق مقالاً»^(١) فإن كان موجوداً لزمه شراؤه ولو بقرطي مارية إلا أن
يرضى بأخذ القيمة، وإن لم يوجد فإما أن يصبر وإما أن يأخذ القيمة.

(١) هذا الحديث أخرجه البخاري في أماكن من صحيحه منها كتاب الاستقراض منه في باب
لصاحب الحق مقال الحديث رقم ٢٤٠١ فتح الباري ٧٥/٥ ومسلم في كتاب المساقاة
من صحيحه باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه الحديث رقم ١٦٠١ شرح النووي
٤١/٦ والترمذي في أبواب البيوع من سننه باب ما جاء في استقراض البعير أو الشيء
من الحيوان الحديث رقم ١٣٣١ تحفة الأحوذى ٤٥٥/٤ كلهم من رواية أبي هريرة
رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ رجل يتقاضاه فأغلظ له فهم به أصحابه فقال: «دعوه
فإن لصاحب الحق مقالاً» هذا لفظه عند البخاري ولفظه عند مسلم قال: كان لرجل
على رسول الله ﷺ حق فأغلظ له فهم به أصحاب النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: «إن
لصاحب الحق مقالاً» فقال لهم: «اشتروا له سنناً فأعطوه إياه» فقالوا: إنا لا نجد إلا =

سنأ هو خير من سنه، قال: «فاشتروه فأعطوه إياه فإن من خيركم - أو خيركم - أحسنكم قضاء» وأخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ٢٤/١٥ والبخاري كما في مجمع الزوائد ١٣٩/٤ من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «ابتاع رسول الله ﷺ من رجل من الأعراب جزوراً - أو جزائر - بوسق من تمر الذخيرة، وتمر الذخيرة العجوة فرجع به رسول الله ﷺ إلى بيته والتمس له التمر فلم يجده، فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال: يا عبد الله إنا قد ابتعنا منك جزوراً أو جزائر بوسق من تمر الذخيرة فالتمسناه فلم نجده - قالت - فقال الأعرابي: واغدراه - قالت - فنهمة الناس وقالوا: قاتلك الله أيغدر رسول الله ﷺ؟ - قالت - فقال رسول الله ﷺ: دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً، ثم عاد له رسول الله ﷺ فقال: يا عبد الله إنا قد ابتعنا منك جزائر ونحن نظن أن عندنا ما سميناً لك فالتمسناه فلم نجده فقال الأعرابي: واغدراه فنهمة الناس وقالوا: قاتلك الله أيغدر رسول الله ﷺ؟ فقال رسول الله ﷺ: دعوه فإن لصاحب الحق مقالاً فردد ذلك رسول الله ﷺ مرتين أو ثلاثاً فلما رآه لا يفقه عنه قال لرجل من أصحابه اذهب إلى خولة بنت حكيم بن أمية فقل لها: رسول الله ﷺ يقول لك: إن كان عندك وسق من تمر الذخيرة فأسلفيناه حتى نؤديه إليك إن شاء الله، فذهب إليها الرجل ثم رجع الرجل فقال: قالت: نعم، هو عندي يا رسول الله، قابعت من يقبضه فقال رسول الله ﷺ للرجل: اذهب فأوفه الذي له قال: فذهب به فأوفاه الذي له - قالت - فمر الأعرابي برسول الله ﷺ وهو جالس في أصحابه فقال: جزاك الله خيراً فقد أوفيت وأطيت - قالت - فقال رسول الله ﷺ: أولئك خيار عباد الله عند الله يوم القيامة: الموفون المطيعون» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: وإسناد أحمد صحيح اهـ.

وأخرجه الطبراني في الكبير والصغير بسند رجاله رجال الصحيح كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد من رواية أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: «استسلف النبي ﷺ من رجل تمر لون فلما جاءه يتقاضاه قال رسول الله ﷺ: ليس عندنا اليوم من شيء قلو تأخرت عنا حتى يأتينا شيء فتقضيك فقال الرجل: واغدراه فتذمر له عمر فقال رسول الله ﷺ: دعه يا عمر، فإن لصاحب الحق مقالاً، انطلق إلى خولة بنت حكيم الأنصارية فالتمسوا عندها تمرأ فانطلقوا، فقالت: يا رسول الله ما عندي إلا تمر ذخيرة فأخبر رسول الله ﷺ فقال: خذوا فاقضوا فلما قضوه أقبل إلى رسول الله ﷺ فقال: استوفيت؟ قال: نعم قد أوفيت وأطيت فقال النبي ﷺ: إن خيار عباد الله من هذه الأمة المطيعون». وأخرجه الدارقطني في كتاب الأقضية والأحكام من سننه التعليق المغني ٢٣٢/٤. مراسلاً من =

قال الشيخ أحمد:

وطالب بدينه غريمه ليس يطالب بأخذ قيمه
لما أتى في ذاك عن خير البشر لصاحب الحق مقال الخبر
إن كان موجودا عليه وجبا شراؤه بكل ما قد طلبا
وحيث لا يوجد إما صبيرا أو أخذ القيمة من غير امترا

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن أبى عن قيمة لدينه مع وجود دينه بعينه
فليأته به المدين شاريه لو كان يشريه بقرطي مارية^(١)
وإن يكن بيض^(٢) الأنوق صبيرا أو قوم الدين ومص الصبرا

= طريق ثور بن يزيد عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لصاحب الحق اليد واللسان» والحديث بلفظ: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالا» ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٥٣٢/٣ الحديث رقم ٤٢٢٧ وعزاه إلى البخاري والترمذي، وذكره المعجلوني في كشف الخفا ٤٨٧/١ الحديث رقم ١٣٠١.

(١) هي مارية بنت أرقم بن ثعلبة بن عمرو بن جفنة بن عوف بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمرو الذي هو مزريقاء بن عامر الذي هو ماء السماء وابنه الحارث الأعرج هو الذي عنه حسان بن ثابت رضي الله عنه بقوله:

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل

وكان لمارية هذه قرطان فيهما مائتا دينار فضرب المثل بهما فصاروا يقولون خذه ولو بقرطي مارية يضرب ذلك مثلاً في الشيء يؤمر بأخذه على كل حال، انظر لسان العرب لابن منظور ٩١/١٣.

(٢) قول الشيخ محمد العاقب: بيض الأنوق: الأنوق الرخمة وبيضها عزيز لأنه لا يظفر به لكون أوكارها عادة في رؤوس الجبال والأماكن البعيدة الصعبة ولهذا صارت العرب تضرب المثل به فيقولون أعز من بيض الأنوق، قال الأخطل:

من الجاريات المحور مطلب سرها كبيض الأنوق المستكنة في الوكر
ويقصد الناظم بقوله: وإن يكن بيض الأنوق: أي وإن يكن الشيء الذي في ذمة =

وأجاب بما نصه: مسألة: قال في المسائل الملقوطة: وفي فتاوى القاضي ابن زرب^(١). وقد سئل عن رجل ابتاع قمحاً أو شعيراً ورأى الطعام أو ساومه ودفع إليه غرائره ثم بقي الطعام عند بائعه ولم يحزه المشتري ولا كاله فلما كان إلى أيام ارتفع السعر وغلا فجاء المبتاع يطلب الطعام فأبى البائع أن يدفع إليه الطعام قال: يلزمه البيع فيما عقدا قليلاً أو كثيراً، فإن كان قد استهلك فعليه أن يأتي بمثله اهـ. وفي المسائل أيضاً: من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبراءة ذمته ومكته المطلوب منه مراراً فأتى من جنى على الطعام، قال مالك: ليس له المكيلة وإنما له قيمته يوم أبى عن أخذه ولم يختلف في هذا.

قال الشيخ أحمد:

ومن عليه حلٌّ قدر من طعام	ولقضاء ما عليه منه قام
فامتنع الطالب أن يأخذ ما	يطلبه به إلى أن عُدما
ليس له عليه إلا القيمة	يوم الإبا والطرق مستقيمة

قال الشيخ محمد العاقب:

ولابن زرب من لقمح اشترى أو نحوه ولم يحز ذا المشتري

= المدين غير موجود خيّر رب الدين بين انتظار وجوده بعد هذا وبين أن يأخذ قيمته ويتحمل مرارة فقدان عين ما كان يريده وكفى الناظم عن ذلك بقوله: ومصّ الصبر والصبر بكسر الباء وقد تسكن. عصارة شجر مر قال الفرزدق:

يا ابن الخلية إن حربي مرة فيها مذاقة حتظل وصبور

اهـ.

(١) هو أبو بكر محمد بن بقي بن زرب القرطبي القاضي بقرطبة العالم المتقن أخذ عن قاسم بن أصبغ ومحمد بن دليم واللؤلئي وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم ابن مغيث وأبو بكر عبد الرحمن بن حويل وغيرهما ومن مؤلفاته المشهورة: كتاب الخصال وهو في فقه مذهب مالك وقد ولد عام ٣١٧ هـ وتوفي رحمه الله عام ٣٨١ هـ.

حتى غلا فهو له وإن أبى بئعه فلات ساعة إيا
ومن يمكن طالباً وامتنعاً من دينه حتى أتى من ضيماً
كان لذاك الطالب الممتنع قيمة لا مكيلة المضيع

وأجاب: بأن ما نبت من بذر حرام هو حلال، قال ابن هلال: ولا أعلم
خلافاً في ذلك لأن عينه مستهلكة، ولأنه لا يكون لربه أخذ ما تولد منه وكذلك
يجوز الأكل والشراء مما نبت من الماء المغصوب والأرض أو حرث بالدواب
المغصوبة وكذلك ما ذكر من التمر بالذكر المغصوب اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما نبت من بذر حرام فليس يحرم لدى كل إمام
ومأؤه وأرضه والبقرة كذاك والتمريه إن أبره

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل زرع نابت من سحت فأكله من الحلال البحت
وأجاب: بأن من ربي مالاً في إيالة رجل فإن استوت منفعته ومضرته أو
ترجحت مضرته فلا شيء له، أما من لا يضر المنفوع أو يضره بشيء دون
المنفعة فله طلب منفعته، لأن ﴿اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(١) ونص الإمام
مالك على أن له النصف، وقال اصبح بالثلث، هذا إن كان يدفع عنه لا ببذل
من التابع، وأما إن كان يدفع عنه ببذل المال فيقابل ما دفع عنه بما له أو غيره
بما يجريه المدفوع عنه من خدمته وما يعطيه من صغير أو كبير من المال وما
علمت في هذه البلاد من يستحق ذلك اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن يرب المال إنسان معه قد استوى أضراره والمنفعة

(١) الآية ٩٠ من سورة النحل.

فليس حق لازم للتابع
وحيث لم يضر من كان معه
فذلك منفعة له وقد
أما الإمام فقضى بالنصف
هذا إذا دافع دون بذل
وغير ذا قابل ما به دفع
منه من الخدمة والإعطاء
وما علمت أحداً من العباد
قال الشيخ محمد العاقب:

في ماله للاستواء الواقع
أو ضرره بدون تلك المنفعة
أمر بالعدل والإحسان الأحذ
وأصبغ بثلاث يستكفي
مال من التابع في محل
من ماله عنه وما به انتفع
مع ماله عليه من آلاء
قد يستحق ذاك في هذي البلاد

ومن بجنب ذي حمى يُرَبِّب
فما لك في ذاك بالنصف قضى
ما لا ينفع من حماه يطلب
وقال يكفي الثلاث أصبغ الرضا

وسئل عن العادة بين أهل تيشيت وتجعجك فيما يؤخذ من المتزوج هل
يحل أخذه وأكله أو لا؟ لعدم طيب النفس به، بل إنما يؤخذ كرهاً أو بسيف
الحياة الذي كسيف الجوى، وكثيراً ما يدفعه من لا يقضيه أبداً أو يقضيه من
غير من دفعه له، فأجاب: بأنها عادة تفتحها^(١) المروأة ويحرمها الشرع المطهر،
قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾^(٢) وقال:
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحُكْمٍ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٣). وهذا من أعظم الباطل لما ذكر في
السؤال مع ما ينضم إلى ذلك من دخول البيوت من غير إذن ولقوله ﷺ: «لا
ضرر ولا ضرار»^(٤).

(١) قوله: تفتحها المروأة هو هكذا في جميع النسخ التي بيدي وأظنه من تصحيف الناسخين
وأن أصله: تفتحها المروأة.

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٤) هذا الحديث سبق تخريجه.

أي لا يجوز ذلك في ديننا وهذا من الضرر الضروري، لأن الأصل في أموالنا التحريم كما نصّ عليه في جمع الجوامع لقوله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم...»^(١) الحديث. فلا يُقدم على مال الغير إلا بدليل

(١) هذا طرف من حديث أخرجه البخاري في كتاب الحج من صحيحه باب الخطبة أيام منى الحديث رقم ١٧٤١ فتح الباري ٣/ ٦٧٠ ومسلم في كتاب القسامة من صحيحه باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال الحديث رقم ١٦٧٩ إكمال المعلم ٥/ ٤٨٠ والدارمي في كتاب الحج من سننه باب في الخطبة يوم النحر ٢/ ٦٧ والبيهقي في كتاب الغصب من سننه الكبرى باب تحريم الغصب وأخذ أموال الناس بغير حق ٦/ ٩٢ كلهم من رواية أبي بكرة رضي الله عنه قال: «خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال: أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى، قال: أي شهر هذا؟ قلنا الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال: أليس ذو الحجة؟ قلنا: بلى، قال: أي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال: أليست بالبلدة الحرام؟ قلنا: بلى، قال: فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: اللهم أشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» هذا لفظه عند البخاري ولفظه عند مسلم في إحدى رواياته: «أتدرون أي يوم هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه فقال: أليس بيوم النحر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فأأي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال أليس بل ذي الحجة؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فأأي بلد هذا؟ قلنا الله ورسوله أعلم حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه قال: أليس بالبلدة؟ قلنا: بلى يا رسول الله قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا فليبلغ الشاهد الغائب» وأخرجه البخاري في كتاب الحج متصلاً بحديث أبي بكرة قبله من رواية ابن عباس رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: يا أيها الناس أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام. قال: فأأي بلد هذا؟ قالوا: بلد حرام. قال: فأأي شهر هذا؟ قالوا: شهر حرام. قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت؟». وأخرجه البخاري في صحيحه متصلاً بحديث أبي بكرة بعده من رواية عبد الله بن عمر رضي الله =

شرعي ، وهذه الأدلة دالة على تحريمها ، كيف السبيل إلى حمام متجاف ولا يقال هذه عادة جرت من دهور كثيرة والعادة محكمة لأننا نقول محل اعتبار العادة كما تقرر في الأصول إذا لم يصادمها دليل وإلا بطلت مع أن عادة سائر البلدان من شرق وغرب على خلاف ذلك والحكم للأكثر وكذا ما اعتاده طلبة العلم في هذه البلاد في النكاح حكمه حكم العادة الأولى وأدلته أدلتها إلا إذا صنع أهل العرس الطعام عن طيب نفس ودعوا إليه كما هو سنة الوليمة أو أرسلوه إليهم اهـ .

قال الشيخ أحمد :

أما الذي به العوائد جرت في امرأة لرجل تزوجت

= عنهما بنحو لفظ حديث أبي بكرة رضي الله عنه وأخرجه مسلم في كتاب الحج من صحيحه : باب حجة النبي ﷺ الحديث رقم ١٢١٨ إكمال المعلم ٢٦٥/٤ وابن أبي شيبه في كتاب الحج من مصنفه باب من كان يأمر بتعليم المناسك ٣١٩/٣ الحديث رقم ١٤٧٠٢ وأبو داود في كتاب الحج من سننه باب صفة حجة النبي ﷺ الحديث رقم ١٨٨٨ عون المعبود ٣٦٠/٥ والنسائي مختصراً في كتاب الحج من سننه الكبرى باب الخطبة على الناقة بعرفة ٤٢١/٢ الحديث رقم ٤٠٠١ كلهم من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه الطويل في كيفية حجة النبي ﷺ وفيه أنه عليه الصلاة والسلام خطب الناس فقال : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . . .» الحديث . وأخرجه الإمام أحمد في المستند بلوغ الأماني ١٢٧/١٢ في كتاب الحج من رواية نبيط بن شريط الأشجعي رضي الله عنه قال : «إني لرديف أبي في حجة الوداع إذ تكلم النبي ﷺ فقمت على عجز الراحلة فوضعت يدي على عاتق أبي فسمعتة يقول : أي يوم أحرم؟ قالوا : هذا اليوم ، قال : فأي بلد أحرم؟ قالوا : هذا البلد ، قال : فأأي شهر أحرم؟ قالوا : هذا الشهر . قال : فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا هل بلغت؟ قالوا : نعم . قال : اللهم اشهد اللهم اشهد وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد في باب الخطب في الحج ٢٦٥/٣ وما بعدها من رواية كل من أبي حرة الرقاشي عن عمه وعبد الله بن عمر وفضالة بن عبيد وعمار بن ياسر والحارث بن عمرو ووابصة بن معبد الجهني وعبد الله بن الزبير وأبي أمامة والبراء بن عازب وكعب بن عاصم وسراء بنت نبهان رضي الله عنهم .

أن يُعطي الرجل شيئاً للنساء
به لما قد قال سيد الرجال
مسلم إلا عن... لآخر الخبر
ولا يقال أن ذا به جرت
وذا محكم لأننا نقول
إن لم يصادمها إذن دليل
فذلك قد منعه من يؤتسى
صلى عليه الله لا يحل مال
وقال في الخبر أيضاً لا ضرر
عوائد الناس دهوراً كثرت
محل ذا كما أتاناً في الأصول
وغير ذا ليس له سبيل

وسئل عن قوانين بين المدارس من فرض طعام يصنع لأهل المدارس
على من توضع في موضع كذا أو غسل يديه فيه أو نام فيه، فأجاب: بأن هذا
من باب العقوبة بالمال والمشهور جوازها كما في تبصرة ابن فرحون خلافاً لما
في العمليات من أنها ممنوعة إلا في مسائل ليست هذه المسألة منها مع أنهم
كثيراً ما يفعلونه تحيلاً لصنع ذلك الطعام بل عقوبته الخروج من المدرسة إن
كان فيه إيذاء لأحد من أهل المدرسة أو فعل ما يضر بالمدرسة قال:

لا تطلبن العلم إلا للعمل واعمل بما علمته قبل الأجل

والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

أما قوانين التي قد تنعقد
بموضع معين قد ناما
فذلك من عقوبة بالمال
وقا بعض ذلك غير شامل
وهذه ليست من المخصوص
وربما احتال لإطعام الطعام
بل العقوبة له في فعله
أن يلزموه عنهم انتقالاً
بين المدارس بأن من وجد
أو نحو ذلك أطعم الطعام
وهي على المشهورم الحلال
بل خصص الجواز في مسائل
بذا كما وجد في النصوص
أهل المدارس بذلك المرام
إن كان يلحق أذى من أجله
وانظر لما نظمته إذ قال

لا تطلبن العلم إلا للعمل واعمل بما علمته قبل الأجل

وسئل عمن باع أمة ابنه الصغير بخمس عشرة بقرة وهي سودانية وهما فقيران ثم أنفق البقر في مصالحه ومصالح ابنه: فلما كبر الابن ومات الأب أراد الابن نقض البيع مدعياً سفه أبيه مع أن الأمة عتقت بنفس الملك لكون المشتري أباً شتره حراً مالك أمر نفسه فأجاب والله تعالى أعلم: إن ذلك البيع أي بيع الأب مة ابنه ماض لا ينقض، لأن أفعال الأب محمولة على الصواب حتى يظهر خلافه وهذا أمر ظهر صوابه من جهة فقر الأب وابنه ومن جهة كثرة الثمن بالنسبة لتلك البلاد فلا سفه للأب في هذه النازلة، فهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم والسلام.

قال الشيخ أحمد:

وبائع أمة تجله الصغير	وهو وإياه كلاهما فقير
بخمس عشرة تُرى من البقر	أنفق الأب فلما أن كبر
الابن ومات الأب قام وادعى	سفه لرد ما قد صنعنا
مع كون ذلك المشتري أباً الأمة	وبالشراء عتقت ولزمه
فليس للولد من مقال	في رد فعل الأب في ذا الحال
إذ فعله على السداد يحمل	وحيث ذا ردُّ ابنه لا يقبل
وظاهر السداد ما قد صنعنا	لكثرة الثمن والبقر معاً

قال الشيخ محمد العاقب:

وما بأموال البتين يفعل أبأؤهم على السداد يحمل

وسئل عمن تصرف في مال شخص حاضر وسكت المتصرف في ماله استحياء هل يمضي ذلك التصرف أم لا؟ فأجاب بما نصه: أما التصرف في مال شخص حاضر ساكت لم يغير، فإن كان التصرف بيع فله ردّه في المجلس، ثم إن لم يردّه في المجلس فله طلب الثمن ما لم تمض السنة كما في تحفة ابن عاصم، وإن كان بهبة فكما فيها.

قال الشيخ أحمد:

ومن تصرف بماله أحد
وساكت عنه للاستحياء
ما دام في المجلس فالرد له
كان له أن يأخذ الثمن ما
ما قاله في تحفة الحكام
وهو حاضر بذلك البلد
إن كان ذا كالبيع والشراء
وحيث لم يرد ما فعله
لم تمض من ذا سنة وقد نما
وهبة كذا في النظام

وإن أكل قريب لقريبة وسكتت حياءً كان لها الرجوع عليه على القول
الذي به العمل ولو بعد مائة سنة، وقال بعضهم: لها الرجوع إن كانت مطلوبة
لا طائعة من نفسها، قال في العمليات:

والحكم بالتفصيل للحميدي
لها القيام إن تكن مطلوبة
لا بد في رجوعها من قيد
إذ ليس في طائعة من ربة

لكن يحرم أكل ما تصدق به حياء كما في شرحها إذ يقال سيف الحياء
أقطع من سيف الجوى، وهو سيف الحديد، وأحرى في التجريم ما أخذ من
غير إذن ربه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وإن تكن قريبة قد أكله
وسكتت عنه للاستحياء
فقال قوم وجرى به العمل
طول كثير حاد عن قياس
والحكم بالتفصيل للحميدي
لها القيام إن تكن مطلوبة
قريبها وهي ترى ما فعله
فمثل ذا فيه الخلاف جاء
لها القيام مطلقاً ولو حصل
وقال في عمليات فاس
لا بد في رجوعها من قيد
إذ ليس في طائعة من ربة

قال الشيخ محمد العاقب:

ورجعت عليه بالذي أكل من مالها على الذي به العمل
 إن سكنت حياء أو من الرهب وقيل ما لم تعطه بلا طلب
 وسئل عن أمة اشترت شيئاً من العشبة المسماة بالشم بناء على الضعيف
 من جواز بيعها وشربها وتسويقها وفي المثل (ضعيف عاذ بقرملة)، فأرادت دفع
 الثمن للبائع فمنعها سيدها معتمداً على قوله: وإن أودع صبيّاً أو سفيهاً أو
 أقرضه أو باعه فأتلف لم يضمن وإن ياذن أهله وتعلقت بذمة المأذون عاجلاً
 وبذمة غيره إذا عتق إن لم يسقطه السيد؟ فأجاب: بأن العبد كالسفيه والصبي
 لقوله: وحجر على الرقيق، بعد قوله وللولي رد تصرف مميز، فلا ضمان
 عليهم فيما أفسدوه إذا أئتموا عليه ومالا فالضمان، لكن عدم الضمان مقيد
 بكونهم لم يصونوا به مالهم بأن أنفقوه فيما لا بد لهم منه لا في الشهوات
 فهدر، فإن صانوه به ضمنوه في ذلك المال بعينه لا في غيره مما لم يصونوه به
 وأحرى في الضمان ما إذا اشتروا به مالاً ما بقي ذلك المال وعدم الضمان معلل
 بتسليط السفيه ومن في حكمه على ذلك المال المجعول بيده ببيع وما في
 حكمه قلت وعلى هذا إذا لم يعلم البائع ونحوه برق المشتري ضمن المشتري
 إذ لا تسليط حيثئذٍ والحكم يدور مع العلة وفيه تفصيل مقرر في الأصول هذا
 في غير الشم وأما هو فعلى الخلاف في جواز استعماله، والذي عليه اتفاق أهل
 الباطن وجمهور أهل الظاهر التحريم بيعاً واستعمالاً اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وبائع الشم الخبيث بئس
 جواز بيعه وذا جرى به
 وسوقه وجاء ذا في الأمثلة
 لأمة جرياً على الضعيف من
 على الضعيف من جواز شربه
 مثل الضعيف عائد بقرملة^(١)

(١) قال ابن منظور في لسان العرب ١٣٤/١١: قال اللحياني: القرملة شجرة من الحمض
 ضعيفة لا ذرى لها ولا سترة ولا ملجأ قال: وفي المثل: ذليل عاذ بقرملة وبعضهم
 يقول: ذليل عائد بقرملة يقال هذا لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذل منه والعرب تقول =

فَعِنْدَمَا أَرَادَتْ الْأُمَّةُ أَنْ
مَنْعَهَا السَّيِّدُ مِنْ ذَا وَعَتَمَد
فَالْعَبْدُ وَالسَّفِيهِ وَالصَّبِي
كَذَاكَ مَا حَصَلَ مِنْهُمْ ائْتِمَان
إِلَّا إِذَا صَانُوا بِهِ مَالًا أَرَاهُ
أَمَّا شِرَافُهُمْ لِمَالِ ثَانٍ
مَا دَامَ ذَلِكَ الْمَالُ لَكِنْ شَرَطُوا
قَالَ عَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ
هَذَا فِي غَيْرِ الشَّمِّ وَالشَّمِّ جَرَى
فَبَاتِّفَاقِ أَهْلِ بَاطِنٍ مَعًا
وَكُلِّ مَنْ يَمْنَعُهُ قَدْ قَالَ

تَدْفَعُ لِلْبَائِعِ ذَلِكَ الثَّمَنَ
فِي ذَا عَلَى مَا فِي النُّصُوصِ قَدْ وَرَدَ
مَا فَعَلُوا بِرَدِّهِ الْوَلِيِّ
عَلَيْهِ مِنْ مَالِكِهِ فَلَا ضَمَانَ
يُضْمِنُ فِي ذَا الْمَالِ لَا فِي مَا سِوَاهُ
بِهِ فَأَجْرُ ذَلِكَ فِي الضَّمَانِ
فِي عَدَمِ الضَّمَانِ حَيْثُ سَلَطُوا
بِرَقِّهِ فِيهِ الضَّمَانُ لَزَمَهُ
عَلَى الْخِلَافِ الذُّبُّ بِهِ تَقَرَّرَا
جَمْعُهُمْ أَهْلُ ظَاهِرٍ قَدْ مُنْعَا
سَوَّى بِهِ الْبَيْعِ وَالِاسْتِعْمَالِ

وأجاب: بأن هز الصاع في الكيل وتحريكه باليد لا يجوز الدخول عليه
في البيع، قال في المعيار: لما فيه من الجهالة والغرر، وصفة الكيل أن يمسك
بيده رأس المكيال ثم يسرحه، فما أمسك المكيال فهو وفاؤه اهـ.

قال الشيخ محمد العاقب:

وشروط هز الصاع والمعيار في البيع ممنوع لدى المعيار
وأجاب: بأن من كان له دين على أحد ثم أجبره أحد فأخذ منه الدين فلا
يرجع عليه الغريم بشيء لقول صاحب العمليات:

وما من الدين يقهر يدفع لغاصب غريمه لا يرجع

= للرجل الذليل يعوذ بمن هو أضعف منه قال جزيرو:

كأن الفرزدق إذ يعوذ بخاله مثل الذليل يعوذ تحت القرمل

اهـ.

وأجاب رحمه الله: بأن عدائل الملح مثلية لأن الملح مثلي كما في الحديث الصحيح أعني قوله ﷺ: «الذهب بالذهب والورق بالورق والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى، ويبيعوا الذهب بالورق حيث شئتم يداً بيد»^(١) وقال ابن الأعمش في أجوبته في كيفية جواز قرض الملح فهو أن يقرضه ويرد مثله واعتبرت المماثلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة والملح ليس له معيار شرعي

(١) هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في كتاب البيوع من مصنفه باب الطعام مثلاً بمثل ٣٤/٨ الحديث رقم ١٤١٩٣ وابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأقضية من مصنفه ٣٢٤/٤ الحديث رقم ٢٠٥٩٧ وأيضاً ٤٩٩/٤ الحديث رقم ٢٢٤٨٥ والإمام أحمد في مسنده بلوغ الأماني في كتاب البيوع ٧٢/١٥ ومسلم في كتاب المساقاة من صحيحه باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً الحديث رقم ١٥٨٧ إكمال المعلم ٢٦٧/٥ وأبو داود في كتاب البيوع من سننه باب في الصرف الحديث رقم ٣٣٣٣ عون المعبود ١٩٨/٩ والنسائي في كتاب البيوع من سننه الكبرى باب بيع البر بالبر ٢٦/٤ و٢٧ الحديث رقم ٦١٥٢ والحديث رقم ٦١٥٣ ورقم ٦١٥٤ والترمذي في أبواب البيوع من سننه باب ما جاء في أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وكراهة التفاضل فيه الحديث رقم ١٢٥٨ تحفة الأحوذى ٣٦٧/٤ وابن ماجه في كتاب التجارات من سننه باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد الحديث رقم ٢٢٥٤ شرح السندي ٦٢/٣ والدارمي في كتاب البيوع من سننه باب في النهي عن الصرف ٢٥٩/٢ والبيهقي في كتاب البيوع من سننه الصغرى باب تحريم الربا ٢٤٥/٢ الحديث رقم ١٨٧٥ وفي سننه الكبرى ٢٩٠/٥ كلهم من رواية عبادة بن الصامت رضي الله عنه ولفظه في بعض الروايات قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». وفي رواية أخرى: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل والتمر بالتمر مثلاً بمثل والبر بالبر مثلاً بمثل والملح بالملح مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل فمن زاد أو ازداد فقد أربى يبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد ويبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يداً بيد ويبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يداً بيد» ولهذا الحديث عدة روايات ألفاظها مختلفة ومعناها متحد.

فمعياره العادة ولكل بلد عادة فمنهم من عادته بالعدد دون القياس كبلادنا هذه، فإن العادة فيها المعاملة في الملح بالعدد لا بالقياس وهكذا جوابه في غير ما موضع من أجوبته وقد رأيت لبعض طلبة متأخري مراكش جواباً على سؤال أتاه من وادان عن عدائل «تغازل»^(١) هل هي مثلية أو مقومة فأجاب: بأنها مقومة واستدل بأن المثلي إذا دخلته صنعة صار مقوماً أهـ. لكن ظهر لي بطلانه من وجهين أحدهما أن الأغراض لا تختلف في العدائل إلا بالجودة والرداءة بينهما وذلك موجود في كثير من المثليات كالتمر: و(انيل) الذي هو (مُتر) و(كالبشنة) وغيرها فلم تكن مقومة بل يجب قضاء الجيد بالجيد والمتوسط بالمتوسط وهكذا، والثاني عدم موافقة دليله لدعواه أعني كونها مقومة لأن الدليل معناه أن يكون الشيء مثلياً في أيدي الناس ثم ينتقل بصنعة تدخله تختلف بها الأغراض إلى التقويم كالذهب أصله الثَّبر، ثم يصاغ والفضة أصلها النقرة ثم تصاغ أو الكتان والقطن ينقلان من أصلهما إلى النسيج والعدائل لم تدخل فيها أيدي الناس على حالة غير العدائل ثم نقلت إلى العدائل، وقد اختلف فقهاء الصحراء هل تباع بالكيل أو بالوزن بعدما جرى عرفهم منذ عُمِرت بلادهم بأنها لا تُباع إلا بالعدد والكيل بالشبر لاختلاف عدائلهم في الطول والقصر ورفعوا السؤال إلى محمد بن عبد الكريم الأعصاري، فأجاب: بأنها لا تباع إلا بالكيل بالشبر للعادة، وكلما يباع بالعدد فهو مثلي وجواب الأعصاري ذكره في المعيار فإذا لم تختلف العدائل إلا بمقدار يسير جاز السلم فيها دون تحديد بالشبر، لأنه غرر يسير وهو مغتفر للحاجة كما قال خليل وغيره والسلام.

وأجاب: بأن بائع الحامل قد يقصد بذكر الحمل استزادة الثمن وهو الغالب، وقد يقصد به التبري من العيب، فإذا كان للتبري أو لاستزادة الثمن من غير شرط كما هو الغالب على هذه البلاد جاز ذلك، فإن أهل هذه البلاد لا

(١) قوله في الفتوى: عدائل تغازل معناه قطع ملح معدن من معادن الملح اسمه تغازل والعدائل اسم محلي لقطع الملح الكبيرة المعدة للبيع، وأما مُتر والبشنة فكلاهما اسم لحب من الحبوب المزروعة المعدة لقوت الإنسان ويقال إن متر هو الدخن وأن البشنة هي الذرة.

يشترطونه بحيث لو وجد المبيع على خلاف ذلك لردّوه، وإذا لم يكن كذلك فليس بشرط، إذ الشرط يلزم من عدمه العدم، فإن اشترطوه على هذه الحالة جرى فيه الخلاف المعلوم.

قال الشيخ أحمد:

وذكر حمل ما يباع قد يراد	في غالب الحال بذلك ازدياد
ثمنه ويقصد التبري به	من عيب ما يباع فافهم واتّبه
ومثل ذلك لا يضر إن يكن	قصد التبري واستزادة الثمن
من غير شرط مثل ما هو بادي	لنا بأهل هذه البلاد
بحيث لو وجد ذا المبيع	على خلافه لرد البيع
وإن يرى الشرط على ذي الحال	جرى الخلاف فيه في الأقوال

قال الشيخ محمد العاقب:

وشرط حمل الحيوان فُسرا	برده إن بان حمله افترا
وعند فقد رده الشرط انعدم	فالشرط من عدمه يأتي العدم

فتاوى الحَجَر

وسئل عن وقت تجديد الحجر على الابن، فأجاب: بأن وقته العام الأول، فإذا جدد عليه عام البلوغ وهو سفيه، فإنه لا ينفك عنه الحجر وإن كان حافظاً للمال إلا بفك الأب، انظر ذلك في حواشي شيخنا البناني عند قوله: إلى حفظ مال ذي الأب، وأما البنت فإذا حصلت شروط الرشد فيها فينفك عنها الحجر ولو جدد أبوها عليها حجراً كما قال خليل.
قال الشيخ أحمد:

ومن يجدد حجره على ابنه	بعد الصبوية عند سنه
لم ينفكك من بعد ذاك الحجر عنه	إلا بفك لو رأينا الرشد منه
وأما الابنة فمهما حصلت	فيها شروط الرشد منه أطلقت

قال الشيخ محمد العاقب:

حجر السفیه بعد تجديد الأب	عليه حجره من المنسحب
ووقته عام البلوغ الأول	والبنت في انسحابه لا تدخل

وسئل عن السفیه المحجور عليه إذا باع متاعه ثم أراد هو أو وليه ردّه؟
فأجاب: بأنه إن كان بيعه ذلك بعلم الولي ولم ينكره ولا تعرض له فلا كلام للولي في رده لحمله على الرضا لكن لا يسقط ذلك حق السفیه في ردّه إذا رشد بشرط أن يكون البيع لا مصلحة فيه لقول خليل: وله إن رشد، وأما إذا أنكر الولي ذلك البيع فلا خلاف أنه يرده، ثم إن كان الثمن قائماً لم يقوّته رده

لربه اتفاقاً، وإن فات الثمن بيد السفیه، فإن كان قوته فيما لا بد له منه أخذ من ماله على المشهور، وإن فوته في شهواته وما لا ضرورة له فيه فلا يُتبع بشيء، انظر الخطاب والشبرخيتي عند قوله: وللولي رد تصرف مميز، وإن جهل ما أنفقه فيه فيحمل على أنه أنفقه فيما لا بد له منه حتى يثبت أنه أنفقه في غيره اهـ. من الشبرخيتي.

قال الشيخ أحمد:

ثم أراد الردّ مع وليّه	ذو الحجر إن قام ببيع شيء
ينكره ثم فكلامه عدم	إن علم الولي بالبيع ولم
إن رده السقينه بعد رثده	وذاك غير ساقط لرده
مصلحة لرده ما فعلا	والشرط أن يكون باعه بلا
ثمن شيء عليه رده	لكنه إن كان باق عنده
بما الذي لا بد منه للسفيه	وإن يكن قد حصل الفوات فيه
على الذي شهرم الأقوال	أخذ مما عنده من مال
لم يتعلق شيء به بذمته	وإن يكن فوته في شهوته
على الذي لا بد منه يحمل	وحكم ذاك حيث الأمر بجهل

وسئل عن الأخ الكافل هل يكون ولياً أم لا؟ فأجاب: بأن الأخ الكافل يكون ولياً شرعاً على المعمول به خلافاً لما درج عليه خليل في قوله: لا حاضن كجد، وإذا كان ولياً لا يمضي من أفعاله إلا ما كان صواباً أو أجازة اليتيم بعد رشده، والظاهر أن بيع الأخ للدار غير صواب، لكن لما بلغ وسكت أكثر من عام دلّ ذلك على رضاه فلا كلام له في رد بيع الدار اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والأخ كالولي مهما كفلا	لكنه لم يمض مما فعلا
إلا الصواب منه أو ما كان قد	أجازة اليتيم بعدما رشد

سكوتة عن فعله زمانا مع رشده منه رضاه باننا

قال الشيخ محمد العاقب :

وكافل اليتيم عرفاً كالوصي نصّاً لأن العرف كالمنصوص

وأجاب: بأن من تبرع وهو في ولاية أبيه بحبس أو غيره ورضي به أبوه
يفسخ: قال ابن لب ليس لوالد أن يخرج ولده الذي في حجره عن شيء من
ماله بغير عوض أو بعوض فيه محاباة ظاهرة ومشهور المذهب أنه إذا تصدق
بشيء لولده رده إلى ملك ولده اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ورضي الأب به وما أباه	ومن تبرع بحبس أو سواء
قال ابن لب ليس للوالد أن	من قبل أن يرشد يفسخ إذن
من ماله بعوض أو غيره	يخرج نجله الذي في حجره
فيه محاباة لنا قد ظهرت	أما الذي بعوض فإن جرت
به له من ماله لملكه	وما تصدق قيل فكه
مشهور ما عن الإمام نقلاً	لا بد أن يرد ذلك على

قال الشيخ محمد العاقب :

بالمال لا يمضي بإمضاء الأب	لكن تبرع السفیه والصبي
إلا بأخذ عوض لا يزدرى	إذ لا يحل مال من قد حُجراً

وأجاب: بأنه لا حجر على من كثرت عطاياه في وجوه الخير والبر لأنه
ليس بسفيه بل هو رشيد مصيب ولو كان يخاف عليه من الفقر ويبقى عالة على
الناس فلا يحجر إلا على سفيه يبذر ماله أو يتلفه في شهواته أو صغير أو فاقد
لعقله اهـ. من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

من كثرت منه عطايا الخير لا
لرشده في ذاك من غير خلاف
حجر على ذاك لما قد فعلا
ولو من الفقر عليه قد يخاف

قال الشيخ محمد العاقب:

وكثرة الإنفاق والهبات
فمولع بذلك لا يسفّه
وإنما الحجر على الصغير
وكيف يعزى للسفاه من سخي
تعد من دلائل الخيرات
والقول بالحجر عليه سفه
وناقذ العقل وذو التبذير
لصون عرض لم يدنس الطخا

وسئل عن رجل تصدق بأكثر من ثلث ماله وأقر أنه يريد منع الورثة وهو
مريض مرضاً يتصرف فيه على القدمين هل يمضي ما تصدق به أو لا؟ فأجاب
والله تعالى أعلم: أن الجميع يمضي لأنه صحيح شرعاً وأما قوله: إنه يريد
حسد الورثة فلا أثر له والحالة هذه، ولكن المشهور أنه يمضي في المرض
المخوف أو الوصية ولو أراد تغير الفرائض خلافاً لأصبح اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وواهب من ماله فوق الثلث
وهو من المرض في مقام
فذاك ما من ماله تصدقا
وذا على المشهور في الأمراض
كذا الوصية ولو كان قصد
لكن ذا خالف فيه أصبغا
صدقة يريد منع من يرث
معه التصرف على الأقدام
به بهذا الحال يصح مطلقا
ولو مخوفة صحيح ماض
تغير الفرائض التي تعد
ولم يكن لذلك القول صغى

فتاوى الشركة

وأجاب في شيء بين رجلين مشاعاً إذا غصب غاصب نصيب أحدهما دون الآخر بأن الذي لم يغصب نصيبه لا يجوز له أن يقاسم الغاصب وله أن يبيع نصيبه أو يكرهه، قاله ابن أبي زيد، وقد اختلف في الكراء والثلث هل للمغضوب منه فيه مدخل؟ فقليل له إذا لم يتميز نصيب المغضوب منه وقيل لا مدخل له معه إذ غرض الغاصب حظ هذا، قال ابن أبي زيد؛ هذا أشبه بالقياس ومنشأ الخلاف هل يتميز الجزء الشائع أو لا؟ نعم إذا باع أحد الشريكين دون إذن شريكه نصيبه أو أقل كان نصيب شريكه الذي لم يبيع فيما بقي بيد البائع، لأن البائع حيثئذ متعّد بخلاف من ابتاع عبداً مثلاً فباع نصفه ثم استحق رجل ربع العبد فقال ابن القاسم: الربع شائع في جميع العبد فيأخذ المستحق الربع من البائع والمبتاع ويرجع المبتاع على بائع النصف منه بقدر ما استحق من حصته من العبد إن شاء أو ردّ إن شاء، لأن البائع غير متعّد ببيعه ما يملك، ثم ظهر الاستحقاق عليهما وهما شريكان في العبد، فليس لأحدهما أن يقومه منفرداً على شريكه. اهـ. ملخصاً من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

والغاصب الجائر مهما غصبا من الذي نصيبه لن يغصبا^(١)
لكن له يبيع نصيبه أو كراؤه واختلفوا هل يستوي

(١) هكذا في كل من نسختي نظم الشيخ أحمد اللتين بيدي ويظهر من سياق الفتوى وجود بيت مفقود يقع بعد البيت الأول من هذه الأبيات يتعلق بعدم جواز مقاسمة الشريك الذي لم يغصب منه للغاصب.

في ذلك الثمن مع من غصبا
نعم إذا باع الشريك حصته
أو بعضه كان النصيب الشائع
وذاك عندي بخلاف من شرى
ثم استحق رجل رُبْعَه
ويرجع المبتاع إن شاء بما
من نصفه وهو ثمن العبد أو

منه هنا إذ لم تميز الأنصبا
بدون إذن مالك بقيته
فيما بقي بيد ذاك البائع
عبدًا فباع نصفه من آخر
فيستوي المبتاع فيه معه
منه استحق في الذي قد علما
يرد ما فعل هكذا رأوا

وأجاب في اثنين بينهما حائط بأنه لم يجبر من يريد تحصينه بزرب أو
غيره من أباه إن لم يكن فيه وقت طلب التحصين تمر، فإن كان فيه تمر لم
يحل بيعه قيل لمن لم يرد التحصين: حصن أو بع الأصل ممن يحصن وإن
طاب التمر قيل له: حصن أو بع التمر ممن يحصن، انظر المعيار، قلت:
وكذلك يجبر الأبى على التحصين إن كان في تركه ضرر بالشجر كأكل
الماشية اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وحائط بين أناس طلبا
فمن أبى التحصين ليس يجبر
ولم يخف عليه من أكل الدواب
إن لم يجز بيع ثماره يقول
وحيث جاز البيع باع الثمرا

تحصينه بعض وبعض قد أبى
عليه إن لم يبد فيه الثمر
وغير ذاك حكمه بلا ارتياب
له الإمام حصن أو بع الأصول
أو حصن الحائط من غير امترا

قال الشيخ محمد العاقب:

إذا أبى الشريك أن يحصنا
وما عليه في سوى إيان
قال وعند الضرر المبين

عليه أو بيع الجنان شجنا
ثمره التحصين للجنان
يُجبر من أبى على التحصين

وأجاب في رجلين بينهما جنان على الإشاعة وعليه خراج لظالم فيترك
الظالم لأحدهما نصيبه من الخراج بأن المتروك له يستبد بما ترك له دون
صاحبه. قاله السيوري: ولا يخرج على غاصب نصف مشاع لأن هذه مظلمة
تمكن تجزئتها قاله في المعيار.
قال الشيخ أحمد:

ورجلان حائط بينهما	ويدفعان كل عام مغرما
وترك الظالم في ذا الحال	منه نصيب أحد الرجال
ليس هما من بعد ذا سيان	بل ذا به يختص دون الثاني

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي اشتراك شاكرو قاسم	في حائط عليه خرج الظالم
إن ترك الظالم ما لشاكر	فأخذه منه من المناكر
وشاكر في النخل لا يقاسم	غاصب ما ملك منه قاسم

وسئل عن رجل تنازع هو وزوجة عبده في بقر بيدها تتصرف هي
وزوجها في غلة ذلك البقر من لبن وسمن وغيرهما، وادعت هي الملكية
لنفسها وصدقها زوجها، وقال السيد البقر للعبد، فهل القول قولها لأنها حائزة،
وعلى السيد البيّنة، أو القول قول السيد لأن يد العبد كيد سيده وهو مما يعتاد
للرجال والنساء؟ فأجاب: بأن إقرار العبد لغو للحجر عليه والزوجة مصدقة إن
ثبت اختصاصها بالحوز دون زوجها العبد لقول المدونة: وأما أصناف الماشية
وما في المرابط من خيل أو بغال أو حمير فلمن حاز ذلك اهـ. نقله الحطاب
عند قول خليل: وفي متاع البيت فللمرأة المعتاد للنساء، وإن كان تحت حوزهما
كما يعطيه آخر السؤال من فرض تصرفهما معاً في الغلة وغيرها إذ ذاك هو حقيقة
الحوز في الماشية فالقول قول السيد، لأن يد الزوج معللة على يد الزوجة عند ابن
القاسم إذا اختلفا فيما هو من متاع الرجال والنساء اهـ. والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة وزوجها عبد يرى	عندهما منذ زمان بقرا
وقد تساوبا في الاغتلال	وادعت المرأة كل المال
وصدق الزوج به دعوى المهر	وقوله سيده قد أنكره
إن ثبت اختصاصها في الحال	بحوزه خصت بذلك المال
وحيث لم يثبت لها رفع يده	عنه إذن فالقول قول سيده
إذ يده تعلو على يد المهر	هذا الذي في ذا الجواب حرره

وسئل عمن دفع لزوجته عشرين بقرة وردّها لماله وبقيت فيه حتى مات الزوج ولم يعلم عين مالها من غيره، فأجاب والله تعالى أعلم: أنه إن علم قدر المال يوم خالطته العشرون أن الزوجة تكون شريكة بنسبة عشرينها وإلا تحرى إن أمكن لأن التحري يعمل به عند عدم العلم وإلا أشكل الأمر فيجب الصلح بالاجتهاد في القدر المصالح به.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي لزوجة قد ساقا	عشرين من بقره صداقا
وردها لماله ولم تزل	معه وبعد مدة جاء الأجل
ولم تجد مميّزاً في الحال	لمالها فالحكم في ذا المال
إن علم القدر الذي بينهما	كانت شريكة بنسبتهما
والحكم فيه مع جهل القدر	قّم إن أمكن بالتحري
وحيث لم يمكن تحريه فقد	تعين الصلح به دون فتد

قال الشيخ محمد العاقب:

إذا توفى حليل العرس	وماله بمالها ذو لبس
إن علم المالاّن يوم نالها	كانت شريكة بقدر مالها

وحيث لا علم ولا تحريماً للصالح حتماً باجتهاد دُعياً
والصالح^(١) يستدعى له إن أشكلاً حكم وإن تعين الحق فلا

وسئل عن أمة مشتركة أولدها بعض الشركاء، ثم بعد ذلك ولدت أولاداً
من مولى فوق نزع في أولادها فادعى أهل المولى أن الأولاد مواليتهم، وادعى
ورثة شركاء الشريك المولّد أن نصيبهم من الأولاد باق على الرقية، فشهد
شاهدان أن الشريك المولّد مُعسر وشهد شاهد بيسره، فأجاب بقوله: وبعد،
فإني تأملت نازلة أولاد يلو وابدوكر ووجدت محطّ السؤال هل تقدم شهادة
العدلين بعسر الشريك مولّد الأمة المشتركة بينه وبين أخيه وأخته إلى أن مات
ولم تقوم أو تُقدم شهادة العدل الواحد بيسره، والجواب في ذلك - والله تعالى
أعلم - أن شهادة العدلين مقدمة على شهادة الواحد مع اليمين كما نص عليه
خليل وغيره، قال شارحوه: ولو كان الواحد أعَدل أهل زمانه، وإذا كان الأمر
كذلك فإن حكم القاضي المستند إلى شهادة العدول بتبعض الأمة لا ينقض،
وإذا كان الأمر كذلك كان أولادها تبعاً لها في الحرية، فكان الولاء لم نحتج
إلى الجواب عن ثبوته فأهل المولى لا ولاء لهم، لأن أولاد مولاهم قد مسهم
الرق في بطن أمهم والأم المبعوضة حكمها حكم الأمة التي ليست فيها شائبة
حرية، فالولاء للشريك المولّد، أي ولاء نصيبه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

مستولد أمة شركة وقد تزوجت من بعده مولى أحد
فولدت منه بنين وقعا في تلك الأولاد نزع فادعى
من كان ثابتاً له ولاء الأب ولاءهم إذ جره أبو النسب
وقال من كان شريكاً قد بقي فيها نصيب ثابت لم يُعتق

(١) قول الشيخ محمد العاقب: والصالح يستدعى له... البيت، هذا البيت من التحفة،
لابن عاصم ساقه الناظم على وجه التضمن.

لعسر من أولدها ذاك الزمن
أدى الشهادة بعسر المولد
يشهد باليسر بذاك الحال
واحكم بتبعيض العييد مطلقا

كان نصيبي ثابتا وجاء من
وذاك عدلان وجي بواحد
بقول ذا الشاهد لا بُالي
إذ حظ غيره بهم لن يعتقا

تحرير المقالة في تحريم ونكالة^(١)

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، قال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي أعلانا الله وإياه آمين: هذه رسالة تسمى تحرير المقالة في تحريم ونكالة، فأقول: من أراد السلامة فليجمع الطعام والإدام وأن تتولى طبخه واحدة. قاله الحطاب في شرح مناسك خليل ولا فرق في جواز ذلك بين الرجال والنساء.

وقال ابن جماعة^(٢): وقد تناهد الصالحون من السلف، والتناهد بمثناة فوقية ونون، وهو كما في الشرح المذكور أن يخرج كل واحد من الرقعة شيئاً يدفعونه إلى رجل منهم يتفق عليهم ويأكلونه جميعاً، وقال في الشرح المذكور

(١) لفظ ونكالة اسم يطلقه أهل بلد صاحب الفتاوى على نوع من التعاون على توفير اللحم، أو الطعام، فمثلاً يتفق جماعة معينون على أن يذبح واحد منهم شاة ويوزع لحمها بينهم، وفي اليوم الثاني يذبح آخر شاة ويوزع لحمها بينهم وهكذا حتى يذبح كل من أخذ جزءاً من لحم أول شاة ذبحت شاة ويوزع لحمها بين تلك الجماعة ويستمرون على ذلك ما شاء الله من الزمن أو يتفق جماعة من النساء على أن تعد كل واحدة منهن طعاماً يوماً ويأكلته جماعة ثم تعد أخرى في اليوم التالي طعاماً كذاك يأكلته جماعة إلى ما شاء الله من الزمن، وهذا النوع الثاني هو الذي تتعلق هذه الفتوى بالكلام على حكمه.

(٢) هو أبو يحيى أبو بكر بن القاسم بن جماعة الهواري العالم الفاضل القدوة، أخذ عن ابن دقيق العيد وغيره وأخذ عنه ابن عبد السلام وغيره وألف كتاباً نفيساً في البيوع استجابة لطلب من طلب منه أن يؤلف في التصوف ولما سئل عن ذلك قال: هذا هو التصوف لأن مدار التصوف على أكل الحلال، ومن لا يعرف أحكام المعاملات لا يسلم من أكل الحرام بسبب الوقوع في الربا والبيوع الفاسدة فألفت هذا الكتاب للتوصل إلى أكل الحلال ومن أكل الحلال أطاع الله وتوفي رحمه الله عام ٧١٢ هـ.

إنهم إذا اجتمعوا على أن يخرج كل واحد منهم طعاماً من عنده لأصحابه يوماً، فالظاهر أنه لا يجوز إذا كان على سبيل المكايسة، يعني المعاوضة، لأنه بيع طعام بطعام من غير مناجزة وللجهل والغرر، وأما إذا فعل على سبيل المكارمة والمطايبة فلا بأس به اهـ.

وهذا الثاني هو الذي يفعله الصحابة وعليه يحمل ما في صحيح مسلم عن عبد الله^(١) بن رباح بالموحدة كان كل واحد منا يضع طعاماً لأصحابه فكانت نوبتي^(٢) . . . الحديث.

(١) هو أبو خالد عبد الله بن رباح الأنصاري المدني سكن البصرة وروى عن جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وعمار بن ياسر وعمران بن حصين وأبو قتادة وأبو هريرة رضي الله عنهم وغيرهم، وروى عنه ثابت البناني وعاصم الأحول وأبو عمران الحوتي وقاتادة وبكر بن عبد الله المزني وغيرهم، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٢٩/٣: توفي في حدود سنة ٩٠ هـ.

(٢) هذا الأثر أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير من صحيحه باب فتح مكة تحت رقم ١٧٨٠ إكمال المعلم ١٣٨/٦ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٤٩/٢١ كلاهما من رواية ثابت البناني قال: حدثنا عبد الله بن رباح قال: وفدت وفود إلى معاوية وأنا فيهم فكان يصنع بعضنا لبعض الطعام فكان أبو هريرة مما يكثر أن يدعونا إلى رحله فقلت: ألا أصنع طعاماً فأدعوهم إلى رحلي؟ فأمرت بطعام يصنع ثم لقيت أبا هريرة من العشي فقلت: الدعوة عندي الليلة فقال: سبقتني؟ فقلت: نعم، فدعوتهم فقال أبو هريرة: ألا أعلمكم بحديث من حديثكم يا معشر الأنصار ثم ذكر فتح مكة . . . الخ، هذا لفظه عندهما وفي رواية أخرى عند مسلم: وفدنا إلى معاوية بن أبي سفيان - وفيها أبو هريرة - فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي فقلت: يا أبا هريرة اليوم نوبتي فجاؤوا إلى المنزل ولم يدرك طعامنا فقلت: يا أبا هريرة لو حدثنا عن رسول الله ﷺ حتى يدرك طعامنا فقال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح . . . الحديث، وقال القاضي عياض في الإكمال أثناء كلامه على هذا الحديث: وقوله في حديث فتح مكة وفدت وفود على معاوية فكان يصنع بعضنا لبعض الطعام، وفي الحديث الآخر: فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي، وفي الحديث الآخر: فقال أبو هريرة: سبقتني، فيه مكارمة الرفقاء بعضهم بعضاً وجواز =

قال القرطبي في شرح مسلم: إن هذا كان على جهة المكارمة والتبرك بالمواكلة لا على جهة المعاوضة والمشاحة قال النووي: إن هذا لا تشترط فيه المساواة في الطعام وأن لا يأكل بعضهم أكثر من بعض ويجوز أن تختلف أنواع الطعام لكن يستحب إثارة بعضهم بعضاً اهـ. فعلم من هذا أن (ونكاله) حرام إذ المقصود فيها المعاوضة لأن من لم تفعل مثل ما فعلت من قبلها أو أكثر عيبتها أشد العيب، ومزقن عرضها وربما مزقن زوجها، فأبي معاوضة بعد هذا؟ والصحابة من صنع منهم طعاماً غير ملتفت إلى المعاوضة أصلاً، هذا بالنظر إلى ذات (ونكالة) أما بالنظر إلى عوارضها اللازمة لها من الغيبة والنميمة وشتم

= جعل ذلك نوباً بينهم وإن مثل هذا من باب المكارمة لا من باب المعاوضة، وفيه ما كان عليه الصدر الأول من الكرم والمساواة فيه والبر بعضهم لبعض ومعنى نوبتي أي وقتي وفي قول أبي هريرة: سبقتني، دليل أن نوبهم ومكارمتهم لم تكن على المشاحة والمنافسة اهـ. المقصود من كلام عياض.

ونص جواب العلامة محمد بن المختار بن الأعمش المشار إليه في هذه الفتوى هو كما في نوازله: فأما خلط الطعام بين الجارين أو المسافرين أو جعله نوباً بينهم كل واحد بنوبته فهو جائز إذا قصدوا بذلك الرفق والتودد قال خليل: ووسع أن يأتي بطعام كغيره. وقال الباجي: إن اجتمع مع رفقاته وجاؤوا بطعام على ما يتخارجه الرفقاء في السفر فذلك واسع وإن كان بعضه أكثر من بعض ما لم يعتمد أن يتفصل بأمر مستنكر وإن كان منهم من يأكل في بعض الأوقات أكثر من صاحبه ومن يصوم في يوم دون رفقاته فذلك جائز وكذلك إذا خرج كل واحد منهم بقدر ما يتساوى فيه ثم يتفقون منه في طعامهم وغيره مما تلجؤهم إليه الحاجة لأن أفراد كل إنسان يتولى طعامه يشق عليه ويشغله عما هو بسببه من أمر تجارته، ابن عرفة وكذا غير المسافرين قاله بعض من لقيت وهو واضح من المواق، قال الأبي في شرح مسلم في حديث أبي هريرة في فتح مكة في وفدهم على معاوية عند قوله: فكان كل رجل منا يصنع لهم طعاماً يوماً ما نصه: قال القاضي عياض: ولم يكن ذلك على وجه المعاوضة بل مكارمة لقول أبي هريرة: سبقتني ولقول الراوي: وكان أبو هريرة كثيراً ما يدعونا إلى رحله ففقه ما كان عليه السلف من الكرم والمنافسة فيه وبر بعضهم بعضاً وزاد النووي أنه مستحب اهـ. كلام ابن الأعمش.

بعض بعضاً والتفاخر والتكاثر، فأمر لا يوصف، ووسيلة الحرام حرام، فتجوز ابن المختار بن الأعمش لها مستدلاً بفعل الصحابة لا دليل عليه لتباعد مقصدهن عن مقصدهم، وكذا ما استدل به من كلام خليل في القراض: ووسع أن يأتي بطعام كغيره... الخ، لأنه في مقارضين مسافرين أو لا، فأجيز ذلك لهم لضرورة السفر، مع أنهم كما للتائي لا بد أن يجمعوا الطعام، وذلك لا خلاف في جوازه، وما للتائي مثله للمواق عن المدونة والباقي، لأن أفراد كل إنسان بتولي طعامه يشق عليه ويشغله عن تجارته قاله المواق، وانفراد كل واحدة منهن لا يشق عليها لاجتماعها مع أهلها في الغداء والعشاء وعدم توليها ذلك بنفسها غالباً بل تتولاه الأمة ولو تولته لا يشغلها إلا عن مجالس سوء غالباً بخلاف طلبة العلم في مدرسة يطحن أحدهم فإذا أكلوا دقيقه طحن الآخر من قمحه، وهكذا فهذه جائزة عند ابن سراج^(١) كما في المواق لوجود مشقة الانفراد، والاشتغال عن العلم الذي هو أعظم من التجارة، مع أن هذه المسألة بقي فيها الخلط المشروط إلا أن يقال أجزت للضرورة وللخلط الحكمي لأنهم في مدرسة واحدة، وأخرى في الجواز إن قصد بالخلط المواساة حيث يقل طعام بعضهم أو يكون لا شيء له كما فعل

(١) ابن سراج يطلق على جماعة منهم أبو القاسم سراج بن محمد بن عبد الله بن سراج الفقيه المتقن أخذ عن أبي القاسم الأصيلي وابن بطل وابن فطيس وسلمة بن بشير وغيرهم، وأخذ عنه ابنه عبد الملك وأبو يعلى الجباني وابن طريف وغيرهم، تولى القضاء بقرطبة وتوفي رحمه الله عام ٤٥٦ هـ عن عمر زاد على الثمانين عاماً، ومنهم ابنه أبو مروان عبد الملك بن سراج بن محمد بن عبد الله بن سراج، العالم الجليل إمام الأندلس في زمنه بلا منازع أخذ عن أبيه وعن ابن الضابط وابن حيان وغيرهم، وأخذ عنه جماعة منهم ابنه أبو الحسن والجباني والصدفي وعبد الله بن العربي وابن رشد وابن الحاج وغيرهم، وقد ولد عام ٤١٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ٤٨٩ هـ، ومنهم ابن الثاني أبو الحسن سراج بن عبد الملك بن سراج الفقيه اللغوي الحجة الثبت، أخذ عن أبيه وعن ابن عتاب وغيرهما وأخذ عنه القاضي عياض وغيره، وقد ولد عام ٤٣٩ هـ وتوفي رحمه الله عام ٥٠٨ هـ.

أبو عبيدة^(١) بن الجراح رضي الله تعالى عنه حين جمع أزواد الجيش مع أن بعضهم أكثر زاداً من بعض بل فيهم من لا شيء له قال ﷺ: «إن الأشعرين إذا أرملوا جمعوا أزوادهم فتواسوا، فهم مني وأنا منهم»^(٢).

قال الشيخ أحمد:

رسالة تدعى بتحرير المقال	في أن ونكاح حرام لا حلال
ومن أراد هاهنا أن يسلمنا	جمع ذا طعامه والمأدما
وإن تول الطبخ واحد أصاب	في فعله ذلك ما هو الصواب
فمثل ذا هو الذي من الحلال	ويستوي فيه النساء والرجال
والصالحون قبلنا تناهوا	بتاء مثناة ونونها وهو
أن تخرج الرفقة من كل أحد	شيئاً ويجمعون ذلك بيد

(١) هو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أهيب بن ضبة بن الحارث بن قهر، وهو الذي يجتمع فيه مع النبي ﷺ وأمه هي أميمة بنت غنم بن جابر بن عبد العزى بن عامر وقد اشتهر رضي الله عنه بكنيته، وبالنسبة إلى جده وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد السابقين إلى الإسلام أسلم قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم، وأحد الذين هاجروا الهجرتين وشهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها وهو الذي انتزع بأسنانه الحلقتين من وجه النبي ﷺ يوم أحد فسقطت بسبب ذلك ثنيته وقال فيه النبي ﷺ - كما في الصحيحين -: «كل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»، وبعثه النبي ﷺ أميراً إلى الشام فكان فتح جل الشام على يده، وقتل أباه يوم بدر، ومناقبه رضي الله عنه كثيرة مشهورة، مات رضي الله عنه بالطاعون عام ١٨ هـ.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب الشركة من صحيحه باب الشركة في الطعام والنهد والعروض الحديث رقم ٢٤٨٦ فتح الباري ١٥٣/٥ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة من صحيحه باب فضائل الأشعرين الحديث رقم ٢٥٠٠ شرح النووي ٢٩٩/٨ كلاهما من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم».

أحدهم عليهم يفتق به
إخراج كل واحد لصحبه
إن كان أطعم بذاك صحبه
أما على المكائسات فحرام
من غير ما تنجز مع جهل
وذاك الأول عليه يحتمل
وفعل ما من ذاك ليس بحرام
ونوعه وأكله إذ لا ربا
فمن هنا علم مما قاله
لأن ذا مخالف لما يرى
لأن من أتى بدون الذب به
وذاك بالنظر للذات فقط
على عوارض الحرام الجم
ومما به ابن الأعمش استدلا
على الجواز لا دليل فيه
كذلك ما جا في القراض عن خليل
لما في الانفراد من مشقة
مع كونه لا بد من جمع الطعام
وأهل ونكالة بلا مشقة
لأن كل واحد في أهله
وغالباً قد تتولاه الإما
ولا يقاس فعلها أيضاً على
بموضع بالدرس فيه اشتغلوا
دقيقه طحن آخر لهم

ويأكلونه جميعاً فانتبه
يوماً طعاماً ذاك لا بأس به
على المكارمة والمطايبة
لأنه بيع طعام بطعام
وغرر في أصل ذاك الفعل
ما كان أصحاب النبي يفعلوا
لم تشترط فيه مساواة الطعام
إشار بعضهم لبعض ندباً
من النصوص المنع في ونكالة
في شأن ونكالة به العرف جرى
أتى سواه أخذوا في عييه
وناظر إلى العوارض سقط
من غيبة تميمة وذم
من فعل أصحاب النبي كلا
تباعد المقصد إذ يديده
لضرر السفر فيه لا دليل
وشغله ذلك عن تجارته
ولا اختلاف أن ذا غير حرام
فأعط كل الفرقتين حقه
فلا مشقة إذن في فعله
ومن هناك فعله قد حرما
طلبة العلم الذين مثلاً
يطحن واحد ومهما أكلوا
من قمحه فبجوازه جزم

ابن سراج قال إن الانفراد
لكنه لم يشترط خلطاً وقد
صاروا كمثّل الخلطاء حكماً
وحيثما به الموساة قصد
أقل منه زاداً أو لا شيء له
جمع الأزواد مع أن الجيش فيه
وفيه من ليس عنده مذاق

يشغل كل واحد عما أراد
أجيز ذا للاجتماع في بلد
أو لضرورة تصيب القوما
فذاك أحرى بالجواز كأحد
كما أبو عبيدة قد فعله
من زاده أكثر من زاد أخيه
وذاك فعل حسن لارتفاق

فتاوى الوديعه

وأجاب: بأن من أودع بعيراً فدفعه في قضاء دين عليه لكن بقي تحت يده حتى مات بسماوي ضمنه لمودعه لأن من موجبات الضمان وضع اليد العادية، وإن لم ينقل من مكانه كما هو المذهب، وما ذكره ابن الحاجب من اشتراط نقله إذا كان غير عقار رده ابن عرفة وغيره بأنه خلاف المذهب، كما تبع فيه ابن شاس وهو تابع وجيز الغزالي وهو شافعي، قال خليل: وبكلبس الثوب وركوب الدابة، فأحرى البيع، وقال: وبانتفاعه بها، وقال: ويرى إن رد غير المحرم، مفهومه: أن المحرم تسلفه ومنه المقوم لا يبرأ إن رده فأحرى إن لم يرده اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومودع شخصاً بعيراً فقضى	ديناً به لكنه لن يقبضاً
حتى أتاه الموت حثف أنفه	ضمنه ولا تمل لخلفه
لضعفه إذ صاحب المقال	تبع فيه الشافعي الغزالي
لأنه من المقوميات	وسلف المقوميات آت
تحريمه ورده لبلده	لا يريء العادي عليه يده
لا سيما إن كان منه لم يقع	رد لفعله الذي به صنع

قال الشيخ محمد العاقب:

إذا مؤمن على شيء قضى	ديناً به وقيل قبضه قضى
ضمنه إذ موجب الضمان	الإعطاء لا النقل من المكان

وشرط نقله عن ابن الحاجب يُروى وما عن رده من حاجب

وأجاب: بأن من ادعى تلف وديعة عنده كلها أو بعضها فهو مصدق ولا ضمان عليه لأنه مؤتمن، والمؤتمن مصدق ما لم تثبت خيانتة ببينة عادلة غير قريبة للمشهود له ولا معادية للمشهود عليه، قال في الرسالة: والمودع إن قال رددت الوديعة إليك صدق إلا أن يكون قبضها بإشهاد، وإن قال ذهبت فهو مصدق بكل حال، إلا أن المتهم يحلف لقول خليل: وحلف المتهم، محله كما في حواشي شيخنا البناني وغيرها في دعوى التلف إن لم تحقق عليه الدعوى، فإن حُقت حلف متهماً أم لا وتحقيق الدعوى أن يقول له المودع بالكسر مثلاً: أكلتها أو ضيعتها، وعدم التحقيق أن لا يقول له مثل ذلك، ولا بن ناجي عند قول الرسالة: وإن قال ذهبت فهو مصدق بكل حال: ما ذكر هو كذلك باتفاق، وذكر في حلفه ثلاثة أقوال يحلف، أو لا يحلف، أو يحلف إن كان متهماً أهـ.

قال الشيخ أحمد:

من ادعى تلف ما أودعته	جميعه أو بعضه صدقته
إلا إذا أظهرت الخيانة	بينة فتتلفي الأمانة
تصديقه في الرد أيضاً باد	ما لم يكن قبض بالإشهاد
تصديقه بكل حال في التلف	إلا إذا اتهمته لك حلف
وقيل لا يحلف مطلقاً أو	يحلف مطلقاً وكل ذا روي

وأجاب: بأن من أودعه مستغرق الذمة شيئاً، قال بعضهم: إنه مأمور برده لكن يجوز له أن يخونه فيه إن أمن من المودع بالكسر، وقال بعض القرويين لا يجوز له رد الوديعة إليه، وإن ردها ضمنها للمساكين.

قال الشيخ أحمد:

وكل من أودعه المستغرق شيئاً فقولهم به متفق

فأمره برده يرورنه
إن أمن المودع بالكسر عليه
وللمساكين هناك ضمنه
لكن يجوز فيه أن يخونه
وقيل لا يجوز رده إليه
إن كان منه ثانياً قد مكنه

قال الشيخ محمد العاقب :

والردّ مأمور به من أودعه
وعند هذا البعض بالتمكين
أخو المظالم وبعض منعه
يضمنها المودع للمسكين

فتوى في العارية

وأجاب: بأن من أعطى حمارة لرجل ليرد عليها، فأعطاهما الرجل لشخص آخر فورد عليها فانكسرت، أنها لا تلزم واحداً منهما إن استعملت في مثل ما أعطيت له، لأن ذلك جائز، وكل من فعل ما يجوز له لا ضمان عليه وإلا خير صاحب الحمارة إن علم المعطى بالفتح وإلا فعلى المعطي بالكسر اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ومن أعار رجلاً حمارة	ليستقي عليه فاستعارا
آخر منه يستقي عليه	فكسر الحمار في يديه
فلا ضمان فيه إذ يستعمل	في مثل ما أراد منه الأول
لأن من فعل ما يجوز له	لم يلزم الضمان فيما فعله
وحيث لا خير بين الرجلين	إن علم المعطى بفتح دون مين
وحيث لم يعلم على معطى الحمار	بالكسر لا سواء من غير خيار

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن يعير ما استعار فانكسر	خير ربه إذا الثاني أضر
ويسقط الضمان حيث استعمله	في مثل ما أعاره المعير له
وفعل المأذون من خليل	دليله ناهيك من دليل

فتاوى الغصب

وأجاب: بأن من كان رئيس جيش لولاه لم يغصب شيء، فما غصبه أحد من الجيش لزمه غرم جميعه وإلا فلا يُغرم إلا ما أخذ هو خاصة بخلاف المحاربين، فإن من أخذ منهم يغرم الجميع، لأن المحاربين جميعهم على باطل والجيش فيه من هو على الحق، ومن هو على الباطل، ابن أبي زيد: فعلى هذا إذا كان الجيش كله على ضلال كانوا كالمحاربين يغرم من أخذ منهم الجميع اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما أمير الجيش إن كان الذي كان جميع غصبهم على الأمير	يؤخذ لولا نصره لم يؤخذ
وحيث لم يكن بنصره فلا	سواء الكبير منهم والصغير
أما ذووا حرابه فهم على	يلزمه إلا الذي قد فعلا
لكون من أخذ منهم يغرم	خلاف أهل الجيش فيما نُقلا
لأن للباطل جمعهم ركن	جميع ما لقومه قد يلزم
هو على الباطل قال ابن أبي	والجيش فيه من على الحق ومن
لكن إذا كان جميعه يبين	زيد وما ذكره في الأغلب
	على ضلال كان كالمحاربين

قال الشيخ محمد العاقب:

ما غصب الجيش وما أضاعا	على الأمير إن يكن مطاعا
وإن يكن غير مطاع الكلمة	فغير ما غصبه لن يلزمه

وإن يك الجيش على ضلال فكلهم بالغرم ذو استقلال
ويستقل من غدا محارباً مستخفياً بليله وسارياً
وأجاب: بأن من يأخذ مالاً من مظلوم ليدفعه لظالم أنه في ذمة الدافع
يلزمه غرمه لأهله ثم يرجع الدافع على الظالم إن ثبت ببينة أنه دفعه إليه،
وأعوان الظالم كالظالم، وإن لم يأخذوا لأنفسهم، وإن شاء المظلوم اتبع الظالم
دون الدافع فله ذلك أهد من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وأخذ مالاً من المظلوم كي يدفعه لظالم فذا أخى
في ذمة الدافع لكن يرجع به على الظالم مهما يدفع
إن صح أنه له قد دفعه وإن يشا المظلوم أن يتبعه
ويترك الدافع كان ذاك له وعون ظالم كهو جعله
ولو بدا لنفسه لن يأخذه وذا من المعيار نصاً أخذه

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن إلى ذي الظلم غيره دفع مالاً فرب المال من شاء اتبع
وإن يبدأ دافع بالغرم كان قراره على ذي الظلم
وسئل عن ظالم استحوذ على آبال من آبال الزوايا وفيهم من هو من أهل
غرامته وراثته من آباء الآباء وفيهم من ليس من أهل غرامته، فلما أوتي تبرأ ممن
ليس من أهل غرامته وصرح بالتبري واصطلاح هو والقيم على أهل الغرامة على
عدد معلوم فلما طفق القيم يدفع للظالم المصطلح عليه أنشأ الظالم يتحرى
لأخذ ما ليس عليه ميسم المتبرأ منهم حتى بقيت حقّة عليها ميسم المتبرأ منهم
وابن لبون ليس عليه ميسمهم، فاختار ابن اللبون فراراً منه مما ليس عليه ميسم
أهل غرامته فكتب له القيم والمتبرأ منهم أنه لا تبعة عليه للمتبرأ منهم في جميع

الماخوذ لكونه غير طالب إلا لأهل غرامته وتبراً مما ليس لهم أولاً وآخرأ فهل العدد المصطلح عليه لازم لأهل غرامته من حضر منهم ماله ومن لم يحضر ماله أو لازم للإبل المستحوذ عليها للمتبرأ منهم وغيرهم المطلوب بالغرامة أو المطلوب بالغرامة فقط؟ فأجاب والله تعالى أعلم: بأن المتبرأ منهم لكونهم لا ممة عليهم لذلك الظالم لا شيء عليهم لغيرهم لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (١)، ولأن المأخوذ منه لم يدفع عن غير الملتزمين بالغرامة شيئاً ما، وهذا أمر واضح سائر آناء الليل وأطراف النهار، وما رأينا من وقع به مثل ذلك تعرض لذلك، وأما سؤالك عن الإبل المأخوذة هل تلزم أهل الغرامة من حضر ماله ومن غاب ماله أو لا تلزم إلا الحاضر من الإبل؟ فجوابه والله تعالى أعلم: أن ذلك لا يلزم إلا الحاضر من المال، إلا أن يكون المدفوع للظالم دفع له عن أموال من لم يحضر له شيء لعدم قدرته عليهم حينئذٍ، وإلا فيلزم في الجميع وكذلك يلزم إذا لم يقدر عليهم في الحال، ولكن إذا قدر عليهم في المستقبل يضاعف عليهم المغرم لو لم يدفع له ما دفع إن كان ظنك أنه يقدر عليهم يوماً واحداً، والأصل في ذلك قاعدة: من أوصل نفعاً إلى غيره مما لا بد له منه يلزمه مثل المثلي وقيمة المقوم كما نص عليه ابن الحاجب وغيره:

قال الشيخ أحمد:

وظالم غار على آبال	لمعشـر وأهل ذاك المال
بعضهم له عليه مغرم	وراثـة من الجدود تُعلم
وفيهـم من ليس من أهل الغرا	مة فلما جاءه من أخبرا
بذا تبرأ من البريـي	بذلك المغرم من ذا الحيـي
واصطلحوا بعدد معلوم	عن أهل ذاك المغرم المعلوم

(١) الآية ١٨ من سورة فاطر.

ويتحرى أخذ ما ليس عليه
أعطي حقة وعنهما أخذ
ميسم مَنْ مِنْ مالهم تبرء
وغير ذاك ذا له لم يلزم
وماله غاب فحيث رآه
قيمهم فذا كمن أعطاه
يقدر ولكن إن رآهم غرم
قيمهم له ولكن ذاك مع
يوماً عليهم والأمور تظهر
مما له دفع ذاك الحي

فطفق القيم يدفع إليه
ميسمهم ومن تحريه لذا
ابن لبون إذ عليها قد رأى
فذاك لازم لأهل المغرم
أما الذي من أهل ذي الغرامة
وصد عنه بالذي أعطاه
كذا إذا عليهم في الحال لم
منهم غرامتين الأولى ما دفع
حصول ظن أنه سيقدر
وغير ذا ليس عليه شيء

قال الشيخ محمد العاقب:

وأخذ من كل مال خائف قسط المدارات فغير حائف
وأجاب: بأن الضامن يؤدي له من ضغطه الظالم ما أدى عنه إن سأل
المظلوم الضمان من الضامن وإن ابتدأه به من قبل نفسه دون سؤال فلا شيء
له، قاله في المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وظالم ضغط شخصاً وله
وغرم الضامن ما غرم عنه
قد طلب الضمان والتبرع
ضمن آخر الذي قبله
عليه يرجع به إن كان منه
به عليه ليس فيه يرجع

قال الشيخ محمد العاقب:

وضامن المضغوط بالنوال
وإن يكن من نفسه ابتداه
يرجع إن ضمن عن سؤال
فليس يرجع بما أداه

وأجاب: بأن من أخذ من الظلمة شيئاً من المسلمين قهراً لا سرقة إذا كان بحيث إذا لم يأخذه من هذا أخذه من هذا ولم يخصّ أحداً بعينه كان ما أخذه على المأخوذ منه وغيره مما هو مخوف عليه منه، ولا يوزع على من لم يخف عليه منه لكون الظالم لم يقدر عليه، ولا غرض له به، فهذا جرت الفتوى به في هذه البلاد، واستدل على هذا بقول ابن الحاجب: وكل من أوصل نفعاً... الخ، قال في التكميل:

وكل من نفع غيراً بعمل
ولا غنى عنه لربه إذا
أجرته أو مثل ماله وإن
أو مال إن بأجر أو لا قد حصل
يغرم أجره عليه أخذاً
مقوماً فتلك أو مثل يعن

قال الشيخ أحمد:

وظالم أخذ شيئاً قهراً
بحيث إن لم يأخذ المال لذا
ولم يخصّ أحداً بعينه
كان الذي أخذ في الجميع
لم يك إذ عليه ليس يقدر
وكل من نفع غيراً بعمل
ولا غنى عنه لربه إذا
أجرته أو مثل ماله وإن
من مسلم وكان مما يدري
فمن سوى ذلك منه أخذاً
يقصد أخذ ماله في حينه
وغير من خاف ففي التوزيع
وذاك في التكميل نص يظهر
أو مال إن بأجر أو لا قد حصل
يغرم أجره عليه أخذاً
مقوماً فتلك أو مثل يعن

قال الشيخ محمد العاقب:

ووزعت على الجميع المظلمة
وإن يكن حصراً بظلم الظالم
إن عمّ ذا وذاك ظلّم الظلمة
فأخذ غيره من المظالم

وسئل عما نهى أهل تيشيت بعضهم من بعض لما وقع بينهم من القتال

هل يجوز شراؤه - ولا مقال لربه إن وجدته بيد مشتريه - أو لا يجوز لأن ملك صاحبه الأول باق عليه؟ فأجاب: بأنه إذا وجدته مالكة بيد ناهبه أو المشتري منه أخذه، كان المالك والناهب باغيين أو أحدهما باغ والآخر متأول، أما إذا كانا متأولين فلا يضمن من أتلف نفساً أو مالا إلا ما كان قائماً بعينه لقوله: وإن تأولوا فهدر، وقال المواق رحمه الله تعالى عند قوله: كزاحفة على دافعة: قال ابن حبيب: ليس بين أهل الفتن قود في ما نال بعضهم من بعض على التأويل، ولا تبعة في مال إلا ما كان قائماً بعينه لم يفت، قال ابن القاسم: وليس على القاتل قود ولا دية وإن عرف بخلاف غيرهم اهـ. قال خليل: ولم يضمن متأول أتلف نفساً أو مالا، وفي المدونة: إن الخوارج إذا أصابوا الدماء والأموال ثم تابوا ورجعوا وضعت الدماء عنهم، ويؤخذ ما بقي بعينه وما استهلكوه لم يتبعوا به وإن كانوا أملياء لأنهم متأولون بخلاف المحاربين اهـ. نعم يملكه إن كان صاحبه الأول أخذ منه أكثر مما بيده أو مثله، ولم يرد إليه لقول خليل: وإن قدر على شيء فله أخذه، إن يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورذيلة، وقول خليل في الوديعة: وليس له الأخذ منها لمن ظلمه يمثلها، ضعيف وحيث يجوز الشراء من ذلك الناهب وليس لمالكه أخذه من يد المشتري، وما ذكرته من التفصيل إذا كان صاحبه معلوماً، أما إذا جهل فيجوز إرثه وشراؤه، وعليه يحمل ما في المواق عند قوله: للغريم منع من أحاط الدين بماله، وهو أن ابن رشد وابن الحاجب سئلا عن أموال البربر المجتمعة من غارات بعضهم على بعض ما حكم الورثة فيها؟ فقالا: حكمهم في ذلك كحكم اللقطة يستحب لهم التصديق بها ولا يجب لا سيما إن لم تكن هي الأموال المغصوبة وإنما هو نسلها، فيجوز شراؤها لمن يريد شراءها، بل ظاهر قوله: المغصوبة أنها أخذت من غير تأويل ولا يضمن المتأول الباغي الدم لقوله: كزاحفة على دافعة، ويرد ما كان قائماً من المال إذا تاب الباغي ورجع عن بغيه وعرف، وإلا تصدق به إن أيس منهم، قاله ابن عرفة، وقال خليل: واستعين بما لهم عليهم إن احتيج له، ثم رد كغيره، أي كغير المحتاج إليه، فإنه يوقف حتى يتوبوا فيرد إليهم، وإن كانا باغيين رد كل ما كان قائماً وما

فات، لظاهر قول الباغي: ولو مشيت إحدى الطائفتين إلى الأخرى بالسلاح في منازلهم فقاتلوهم ضمننت كل فرقة ما أصابت من الأخرى، وهذا حيث أمكن الدفع بالسلطان أو المناشدة، كما قيده بعضهم به، نقله المواق عند قوله: كزاحفة على دافعة، ولقول خليل: وضمن المعاند النفس والمال: أي قائماً كان أو فائتاً، كما نص عليه ابن شاس وغيره، والمراد بالمعاند الباغي الذي لا تأويل معه، وهذا لا يجوز شراء ما بيده لبقائه على ملك صاحبه اهـ. والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

أما شرا المنهوب من أموال	المسلمين زمن القتال
بينهما إن كان كل منهما	في ذلك القتال للبغي انتمى
أو واحد بغي به والثاني	له تأول عليه بأن
فمال كل منهما لم يزل	وإن تداول بملك الأول
وضمننا في البغي في القتال	ما أتلقا من نفس أو من مال
أما إذا تأولا في الحرب	فانق ضمان قتلهم والنهب
أما إذا وجد به عينه	بيده أخذه من حينه
نعم يصح ملكه إن كانا	صاحبه الأول قبل بآنا
بقدره من ماله أو أكثرا	وذاك من نص خليل ظهرا
وذا شراؤه من الناهب قد	يجوز والمالك مهما ما وجد
يبد مشتريه شيئه فلا	يأخذه منه لما تحصلا
وما ذكرته من التفصيل	محلّه فيما سوى المجهول
أما إذا الجهل به قد وقعا	جاز شراؤه وإرثه معا
وقيل يندب التصديق به	لوارث في جهله لربه

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل ذي تأول لا يضمن في حربه ما أتلقتة الفتن

ومن على مال ونفس قد بغى فضا من ما أحرقت نار الوغى
ومطلقاً يأخذ ذو المتاع متاعه ولو من المبتاع

وسئل عن أربعة خرجوا على آخر وهو يسم إبله في موضع بعيد من
العمارة يريدون السرقة منها فلما ظهر لهم أنه وحده أخذوا منها ناقتين جهراً مع
أن إحدى الناقتين لغيره، وأراد ربُّها أن يرجع بها على أهل الإبل مدعياً أنها
حصلت سلامة الإبل بها، هل له ذلك ويعطى لهم حكم الغصاب أو لا ويعطى
لهم حكم السراق؟ فأجاب: بأن آخذي الناقتين إن كانوا عالمين أن الرجل الذي
يسم إبله يعرفهم فالناقة غصب وتجري عليها أحكام الغصب وإلا فسرقة ولا
يرجع بها على ربّ الإبل اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما رجال خرجوا يوماً على رجل آخر يسم إبله
وهم يريدون عليه السرقة من ماله الذي الإله رزقه
وقصدهم الأخذ على خفاء لا الأخذ ظاهراً لعين الرائي
فظهر الرجل للقوم وحيد في موضع من العمارة بعيد
وناقتين أخذوا من الإبل إحداهما له والأخرى لرجل
وأخذهم كان جهاراً فادعى مالك إحدى الناقتين المرجعاً
بها على الإبل هل حكم الرجال حكم الذي يسرق شيئاً باحتمال
أو غاصب جوابه تحصلاً إن علم القوم بأن الرجل
يعرفهم فذاك غصب وجري عليه حكم الغصب فيما ظهرا
وغير ذا سرقة لا يرجع بها على صاحبه إذ تقع

وسئل عن المدارة هل تُضرب على قدر المال أو المكلفين أو البيوت؟
فأجاب والله تعالى أعلم: أنها على المال لأنها دُفعت لحفظه من الظلمة والحكم
يدور مع العلة وجوداً وعدماً لا على المكلفين أو البيوت لعدم الخوف عليهم، ولو

فرضنا أن أحدهما هو الخائف فقط أو مع غيره لكانت على المخوف عليه
جمعاً أو أفراداً وقد وقعت قبل بسفر نازلة، وهي أن رفقة أخذوا خريتا،
فاختلفت آراء علماء ذلك العصر، فقائل يقول الأجرة على الإبل، وقائل يقول
على أهل الرفقة، وقائل يقول على السلعة، فاتفق رأيهم على أن ذلك على أهل
الرفقة لأنهم الخائفون في ذلك المحل من الهلاك، والذي يظهر لي أن من
مراحه كبير كمن مراحه صغير قياساً على ما نقله شارح العمليات عند قوله:

وبالزطاطة احكم من لمن حمى يغير جاء بسلاح أشهما

عن القاضي ابن سودة^(١) من توزيع الزطاطة^(٢) أعني المداراة على أعين
الدواب لا ما حملت، وقال من له حمل فيه عشر أواق والآخر فيه ألف دينار
أن حصة كل في الزطاطة سواء لأنها ظلم اضطر إليه، بل التوزيع على المراح
أولى عندي لأن نظر الظلمة إلى بيوت المال أشد من النظر إلى المال دون
البيوت اهـ. وأجاب: بأن ما تغرمه الرفقة يوزع على الأحمال فالصغير والكبير
سواء قاله ابن أبي زيد معللاً له بأن غيره يؤدي إلى كشف أحوال الناس ويخاف

(١) هو القاضي العادل والعالم الكبير الفاضل أبو القاسم بن أبي محمد قاسم بن سودة المري
الفقيه البارع في التوازل، أخذ عن رضوان الجنوي والقاضي الحميدي وغيرهما وأخذ عنه
خلق كثير منهم أحمد بن يوسف الفاسي وغيره وقد توفي رحمه الله عام ١٠٠٤ هـ.

(٢) الزطاطة: فسرهما في الفتوى بالمداراة، والزط في اللغة جنس من السودان واليهود يقال
للواحد منه زطي مثل زنجي، ويطلق الزطي على أراذل الناس، قال الشاعر:

فجئنا بحي وائل وبلغها وجاءت تميم: زطها والأساور

وقال الآخر:

ويغني الزط عبد القيس عنا وتكفينا الأساورة المزونا

انظر لسان العرب لابن منظور ٤٢/٦، ولعل كلمة الزطاطة مشتقة من هذا الأصل
باعتبار أن من يمارس النهب والتلصص على الناس حتى يحتاجون إلى دفع المداراة
لمن يؤمنهم منه إنما هو أراذل الناس وفسقتهم ممن يوصف بأنه زطي.

على الحمل الغالي إذا عرف ما فيه من انتها به في الطريق، فعلى هذا إذا أمن مما ذكر في الأحمال كما إذا كانت مثلية طعاماً أو غيره يكون التوزيع على قدر الأحمال لا على عددها، ويؤخذ منه أيضاً أن المغرم يوزعه أهل الإبل على عدد الإبل لا على عدد رعاتها حتى يكون مَنْ إبله مائة ومن إبله أقل أو أكثر سواء لما فيه من عدم العدل مع انتفاء العلة التي ذكرها الشيخ وكذا الغنم والبقر، فالتوزيع في ذلك على عدد الرؤوس لا على عدد الرعاة، وقال أيضاً: إن علماء مصر تنازعوا قبل في أجرة دليل القافلة هل توزع على الإبل أو على الرؤوس أو على السلع المحمولة، فاتفقوا على أنها على كل من ينتفع بهداية ذلك الدليل مالا كان أو غيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

<p>أما المداواة أفي الأموال فهي على الخائف من ذاك العدو ويستوي الذي مراحه كبير وذاك قاسه على التوزيع فهي توزع على الأحمال لا واختلفوا في أجرة الدليل فقل إنها على الرجال والاتفاق بعد خلفهم وقع كان من الأموال أو من غيرها ومغرم الرفقة في التوزيع ما اشتملت عليه إذ يؤدي والحمل إن غلا وريء ما به وحيث ما أمن ذاك وزعوا وذلك التعليل في الأحكام فيتنفي توزيعها على الرعاة</p>	<p>أو البيوت أم على الرجال جمعاً وأفراداً فراع ما رعوا فيها مع الذي مراحه صغير زطاطة وأمرها غير خفي على الذي في كل حمل مثلاً لأنها من ذلك القليل لخوفهم وقيل في الأموال على لزومها لمن به انتفع هذا الذي قد رجحوا في أمرها بعدد الأحمال لا جميع ذاك لكشف مال كل فرد يخاف في الحال من انتها به بقدر ما في كل حمل جمعوا قد يتنفي في جهة الأنعام وذاك قبل ذا الجواب عنه آت</p>
--	---

قال الشيخ محمد العاقب:

وما به اليوم تُدار العربُ
إلا إذا خيف على البيوت
وغرم من له مراح صُفُرا
وهي على الأحمال في القوافل
إذ غير ذا يُفْضي لكشف ما غلا
فهو على المال خصوصاً يُضرب
أو الرجال سطوة اللصوص
كذي الكبير قاله مستظهرا
وغرم عاليها كغرم السافل
وابن أبي زيد بذلك عللا

وسئل عن رقيق أخذهُ اللصوص مع عبيد آخرين فقام سادات العبيد يقدون عبيدهم، فقال أحد السادات: أما عبيدي فاتركوه ولا تفدوه فخالقوه وفدوا الجميع، هل الفداء على الجميع أو ليس على الناهي شيء كما قيد به الأجهوري كلية ابن الحاجب عند قوله: وإن أقام أحدهم رحي، فأجاب والله تعالى أعلم: أن الناهي ليس عليه شيء إذا رجا خلاص عبده بأمر ما من جاءه أو قوة أو إغاثة أو غير ذلك كما استظهره ابن عرفة، ونقله المواق عند قوله: والأحسن في المفدى من لص أخذه بالفداء، وعلى هذا يحمل قيد الأجهوري، ولا عبرة بنهيه عن فداء عبده وهو لم يرج خلاصه بغير فداء ولم يتصدق به على الغاصب لأنه أمر بإضاعة المال المنهي عنها شرعاً اهـ.

قال الشيخ أحمد:

من أخذ اللصوص منهم أعبدا
فقال واحدم الأولياء
فخالقوه وفدوا كل العبيد
خلاص عبده بأمر مثل جاءه
لأن ذا من جملة الأسباب
أما إذا لم يرجه بلا فدا
فنهيه لم يلتفت إليه
لأن ذلك من ضياع المال
وقام سادات العبيد للفداء
لا تُدخلوا عبيدي في الفداء
ليس عليه منه شيء إذ يريد
أو قوة خلاصه به رجاءه
يجوز فعله بلا إرتياب
ولا تصدق به على العدا
وحظه من الفدا عليه
وعنه قد نهى العلي العالي

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن نهى عن الفداء إذ رجا خلاص ماله فلن يُحرجا

مسألة: لا يحل أخذ ما ينوب اليتيم من الضيافات ونحوها من المدارة إلا إذا خيف على ماله من أولئك الظلمة وتحقق أنهم يظلمونه إن لم يُعط ما نابه وحينئذ يؤخذ من ماله ما ينوبه اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والحكم في اليتيم خذ جوابه فلا يحل أخذ ما قد نابه
من الضيافات أو المدارة إلا إذا خيفت عليه الغارة
أو نحوها من ظالم أصابه فعند ذا يؤخذ ما قد نابه

قال الشيخ محمد العاقب:

ولم يجز من مال من تيتما أخذ الضيافة وماله انتمى

وأجاب: بأن مالكا لم يبح لولي اليتيم بوصية أو كفالة أن يركب دابته، أو يأكل من ماله إلا ما لا ثمن له كاللبن في موضع لا ثمن له فيه، وكالفاكهة والتمر لأن شرب اللبن من الضروع وأكل التمر من الجذوع أمر متعارف بين الخلق ومتسامح فيه، وهذا كله إذا لم تكن له خدمة وعمل في ماله بأن كان يتفقده، وإلا فله الأكل منه بقدر خدمته فيه وقيامه عليه، إن كان محتاجاً ولا يأكل الغني، ابن رشد هذا مذهب مالك وأصحابه يعني لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعَفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١) واختار زيد بن أسلم^(٢) أن لا

(١) الآية ٦ من سورة النساء.

(٢) هو زيد بن أسلم بن ثعلبة بن عدي بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة بن حرام البلوي حليف بني العجلان رضي الله عنه شهد بدرأً وقيل إنه شهد صفين مع علي رضي الله عنه وقيل إنه استشهد قبل ذلك في حرب الردة.

يَأْكُلُ شَيْئاً بِحَالٍ وَأَنْ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (١) الْآيَةُ أَهـ.
من نوازل ابن هلال.

قلت: يعلم من هذا صريحاً أن القائم على أموال اليتامى وهو غني لا يحل له أكل في مقابل خدمته، فليتنق الله الغني وليرتدع عن أموال اليتامى، وليس للفقير أن يأخذ في قيمة عمله شيئاً يتموله وإنما له الأكل بنفسه دون عوض يأخذه كما هو ظاهر القرآن ونصوص المذهب أهـ.
قال الشيخ أحمد:

وَمَالِكَ مَنَعَ فِيمَا قَالَهُ	لَمَنْ لَهُ الْإِصْبَا أَوْ الْكِفَالَةَ
عَلَى يَتِيمٍ أَكَلَ مَالَهُ أَوْ	رَكُوبَهُ لَهُ وَذَاكَ مَسْتَوًى
إِلَّا الَّذِي يَحْلُبُ مِنْهُ مِنْ لَبَنٍ	فِي مَوْضِعٍ لَيْسَ لَهُ فِيهِ ثَمَنٌ
أَوْ الْفُؤَاكِهِ أَوْ الثَّمَارِ	إِذَا ذَاكَ بَيْنَ الْخَلْقِ أَمْرٌ جَارٍ
فِيهِ التَّسَامُحُ وَذَا الَّذِي نَقَلَ	إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِذَا الْمَالِ عَمَلٌ
إِلَّا التَّفَقُّدَ وَإِلَّا فَلَهُ	بِقَدْرِ خِدْمَةِ أَبَاحِ أَكْلِهِ
إِنْ كَانَ مُحْتَاجاً وَلَيْسَ لِلْغَنِيِّ	شَيْءٌ بِهِ إِلَّا الَّذِي كَالِلِبَنِ
وَنَجَلَ أَسْلَمَ نَفْسِي ذَاكَ وَقَالَ	لَمْ يَكْ لِلْفَقِيرِ أَكْلُهُ بِحَالٍ
وَإِنَّ الْآيَةَ بِأُخْرَى نَزَلَتْ	(إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ) نُسَخَتْ

قال الشيخ محمد العاقب:

وَلِلْوَصِيِّ الْأَكْلُ عِنْدَ الْأَصْبَحِيِّ	مَنْ مَالِدِي يَتِيمِهِ لَمْ يَبَحْ
إِلَّا كَشْرَبِهِ مِنَ الضَّرْعِ	دَرّاً وَأَكَلَ التَّمْرَ فِي الْجَذْوَعِ
وَحَلَفُ فَقْرٍ لِلْيَتِيمِ يَعْمَلُ	لَهُ يَجُوزُ الْأَكْلُ لَا التَّمَوَّلُ
وَمَا لِمَنْ أَكْرَمَ بِالْكَفَافِ	غَيْرَ التَّكْرَمِ وَالِاسْتَعْفَافِ

(١) الْآيَةُ ١٠ من سورة النساء.

وسئل عن الأخذ من الغاصب بهبة أو صدقة أو شراء أو غير ذلك، فأجاب والله تعالى أعلم: بأن الناس في أخذ المال على مذهبين، فمنهم من لا يجوز أخذ ما لم تحقق حليته لأن الحلال عندهم ما علم أصله، ومنهم من يجوز أخذ ما لم تحقق حرمة لأن الحلال عندهم ما جهل أصله، فالخلاف في المشكوك في حليته، والمذهب الأول أنسب للورع والثاني أنسب لحال عوام المسلمين لكثرة الحرام في هذا الزمان حتى صار المشكوك فيه هو الدرجة العليا، فإذا تقرر هذا فما تحققت حرمة والمغصوب منه معين لا يحل ماله بوجه إلا لمن خاف على نفسه الموت فيأكله قبل الميتة إن لم يخف القطع كما قال خليل في مختصره وإن حُقت حليته بأن اشتراه بشيء في الذمة أو أخذه بغير ذلك من وجوه الحلية أو أخذه من مستغرق الذمة فإنه يحل أخذه بالهبة والصدقة والبيع والشراء وغير ذلك، ومحل الخلاف ما شك في حرمة بأن لم يدر هل أخذه من مستغرق الذمة أو من معصوم المال أو علم أنه من معصوم مال لكن جهلت عينه، فمثل هذا أجازة المتأخرون لكثرة الحرام في هذا الزمان، ومثل تحقق الحلية ظنها، ولذا جاز الشراء ممن جلّ ماله حلال، قال بهرام^(١):

معاملة الإنسان من جل ماله حلال حلال ليس فيها بآثم

وإن قلت: إن كان الظن كالتحقق منعت معاملة من جلّ ماله حرام مع أن مذهب ابن القاسم الكراهة، والمنع إنما هو لأصيح لقوله:

(١) هو تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميمري الفقيه المحقق حامل لواء مذهب مالك بمصر في زمنه كان عالماً عاملاً وصالحاً كاملاً، أخذ عن الشيخ خليل صاحب المختصر، وشرف الدين الرهوني وغيرهما، وأخذ عنه جماعة منهم الأقفهسي وعبد الرحمن البكري وشمس الدين البساطي وغيرهم وله مؤلفات نافعة منها: ثلاثة شروح على مختصر خليل بن إسحاق كبير وصغير ووسيط، ومنها: كتاب شامل وهو مختصر في الفقه المالكي وشرح على ألفية ابن مالك في النحو، وكتاب الإرشاد في ستة مجلدات، وشرح على مختصر ابن الحاجب الأصلي، ونظم سماه الدرة الثمينة، يقع في نحو ثلاثة آلاف بيت، وشرح عليها، وغير ذلك، وقد ولد عام ٧٢٤ هـ وتوفي رحمه الله عام ٨٠٥ هـ.

وإن يك جل المال فاعلم محرماً حرام وأن يُكره فقول ابن القاسم

قلت: نعم أما أصبح فجعل الغالب كالمحقق بناء على شطر القاعدة، وابن القاسم نظر إلى أن الأصل الحلية وإلى أن الغالب ليس كالمحقق فلم يقدم على المنع ونظر إلى أن الغالب كالمحقق فلم يجزم بالجواز، فاعمل الدليلين، وإعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما كما هو مقرر في الأصول، فرحمه الله تعالى ما أدق نظره، واعلم أن مال مستغرق الذمة جائز لكل الناس على الصحيح كالفبيء فيأخذ منه الغني والفقير، وبعضهم يقول: مال مستغرق الذمة كالزكاة يُمنع للغني أخذه وهذا إذا كان أهل التبعات غير معينين أو معينين ولم يُذكر ما ينوب كل واحد منهم، فإن كانوا معينين وعرف ما ينوب كل واحد منهم أخذوا أموالهم.

قال الشيخ أحمد:

والأخذ من الغاصب فيما حققه	بهبة أو بشرا أو صدقة
وغير ذا كأخذه في الدين	فالناس في ذاك على قسمين
فمنهم من لم يُجز مسألته	إلا إذا تحققت حلّيته
إذ الحلال عندهم ما علما	ما أصله وبعضهم له انتمى
جوازه ما لم يحقق حرمة	إذ الحلال عندهم حلّيته
في جهلنا لأصله والمذهب	الأول للورع هو الأنسب
والثاني أنسب لحالات عوام	المسلمين مع كثرة الحرام
اليوم حتى صار ما قد شك به	درجة عليا بحل فانتبه
وذا لنا إذا تقرر فما	تحققت حرمة وعُلما
مالكه فلا يحل ذاك	ما لم يخف من نفسه الهلاك
فيأخذ المضطر منه قوته	يأكله من قبل أكل الميتة
ما لم يخف من ذلك القطع كما	من نصر شيخنا خليل علما

والخلف موجود إذا الشك حصل
أخذ من مستغرق الذمة أو
في جهل عين مالك الأملاك مع
للمتأخرين ذا وجه حسن
والظن في حلية الأموال
لذا معاملة أهل الملّة
وعكسه لأصبع قد امتنع
فأصبع عليه شطر قد بقي
ونظر ابن القاسم الشطرين
وهو من إلغاء شطر أحسن
مستغرق الذمة ماله أبيع
بأخذه الغنيّ والفقير
وقيل كالزكاة يمنع على
هذا إذا جهل أهل التبعات
مناب كل واحد منهم فإن

قال الشيخ محمد العاقب:

ذو الشك مما ملك اللصوص
بيانه هل الحلال البيّن
وذا الأخير مذهب الأكياس
وما لهم كالغنيّ وهو الأعرف

بحرمة المال بأن لم يدر هل
معصوم مال وكذلك رأوا
عصمته فمثل ذا لا يُمتنع
لكثرة الحرام في هذا الزمن
مثل التحقق بهذا الحال
من جل ماله الحلال حلت
وبالكراهة ابن قاسم قطع
فجعل الغالب كالمحقق
فأخذ الكره له من دين
وذاك في الأصول أمر بيّن
لكل مسلم على القول الصحيح
لأنه كالغنيّ قد يصير
من لم يكن في أهلها قد دخلا
أو عيّنوا لنا ولم تدر القضاة
دري فكلهم بماله فمن

تعارضت في أخذه النصوص
ما أصله مجهول أو مبين
وذاك أولى بعموم الناس
وقيل مصرف الزكاة مصرف

وأجاب: بأن ثمن المغصوب مكروه، وقال سحنون: ترك درهم حرام
خير من أن يعتق سبعين ألفاً من ولد إسماعيل، ويحمل على سبعين ألف فرس
في الجهاد اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وئمن المفصوب مكروه وقال
خير لعبد مسلم قد كسبه
سحنون ترك درهم غير حلال
من عتقه سبعين ألف رقبه
وحمله أيضاً على الجهاد
بقدر ذلك من الجهاد

وأجاب: عن ظالم أخذ قطعة من البقر وتوجه إليه رئيس القبيلة ودفع للظالم إحدى البقر هل يكون على القطعة قبل أن يوزع على القبيلة أم لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن المأخوذ عن القطعة يكون فيها لأنه فداها مباشرة، والفداء إنما يكون في المال المفدى اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وظالم أخذ قطعة بقر ودفع القيم عن ذاك البقر
بقرة في رد ذاك الشيء كانت على القطعة دون الحي

وأجاب: بأن المراد بالأرباب في قولهم: مال جهلت أربابه المالكون لا الجهة، لأن ذلك مجاز، والأصل الحقيقة، والمتحد بالشخص لا يكون متعدداً ضرورة لكن إذا وجدنا مصلحة تعم جميع أهل ذلك البلد أو الحي من إدارة أو غيرها وجب صرفه فيها، فيما يظهر، إذ التكليف مشروط بحسب الإمكان، والحق الذي جهل مستحقه إذا علم بلده أو حيّه أو قبيلته فعل به ما فعل بالمجهول أربابه إذ هو هو، فإن لم توجد المصلحة المذكورة تصدق به ولو على نفسه، وظاهر كلامهم الإطلاق، إذ لم أر لهم قيداً في ذلك لكن الأولى التصديق به على فقير، لأنهم أي الفقراء مصرف الصدقة غالباً اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقول مال جهلت أربابه فما مرادهم به؟ جوابه
مالكه لا جهة لها يحاز لأن رعي جهة من المجاز

والأصل رعيننا الحقيقة وما
ضرورة أن لا يرى تعددا
مصلحة تعم أهل ذا البلد
وجب صرفه فيها فيما ظهر
مشتراط بحسب الإمكان
أو القبيلة أو الحيّ وذا
مأخذ ما يفعل بالمجهول
وحيث لم توجد هناك مصلحة
ظاهره الإطلاق إذ لم أر من
به التصديق على الفقير

بشخصه متحد قد علما
لكنما الحكم به إن وُجد
أو جهة مثل مُدارة فقد
لأن ما التكليف عند من غُبر
والحق مع معرفة المكان
مع جهل مستحقه قد أخذ
إذ هو عينه فراع قولي
به تصديق على ما صححه
قیده هنا ولكن الحسن
هذا جواب صحّ من خبير

وأجاب: بأن من أخذ من مستغرق الذمة عين ما أخذه فله تعبهُ ولو زاد
على المال الذي رده، وإن أخذ من مستغرق الذمة قيمة ما نهوه من الزوايا
فلراده أخذه لنفسه إن شاء، هذا إذا كانت التبعات التي على مستغرق الذمة غير
محصورة، فإن كانت محصورة كان لرادّ المال منهم تعبهُ بالغاً ما بلغ سواء ردّ
المال بعينه أو بقيمته، هذا ما تظافرت أي توافقت عليه أجوبة الفقهاء، كابن
المختار^(١) بن بلعمش وغيره، وأظنه في المعيار اهـ. سؤال عن قوم تصالحو

(١) نص جواب ابن الأعمش عن حكم استحقاق من رد المغصوب واستعاده من يد الغاصب
للأجرة على ما قام به من ذلك هو - كما في نوازله -: وسئل عمن ردّ مال غيره من
غاصب فماذا له إذا أتعب نفسه ودارى بماله وتبعته مئة من الرادين فهل له قدر محدود في
الصورتين أو إنما له قدر تعبهِ، وما دارى به خاصة؟ فأجاب بما نصه: فهي على وجهين:
الأول أن يرده مجاناً بغير أن يتحمل فيه مشقة لا بدنية ولا مالية بل بجاهه وبركاته
وحرمة، وهذا لا شيء فيه على رب المال، ولا يجوز لهذا المستحرم به أخذ شيء من
مال هذا المظلوم لأنه ثمن الوجه وثمر الوجه حرام، والثاني أن يتحمل في ذلك مشقة
من تعب نفسه وإنفاق ماله وتحمل مئة من الرادين وإحسانهم فهذا أيضاً على وجهين: إما
أن يحتسب ذلك الساعي إلى الله تعالى بطلب ثواب ذلك من الله تعالى دون رب المال،
فهذا أيضاً لا يحل له أخذ شيء منه لأن ذلك صدقة منه، وإما أن لا يحتسب ذلك =

وتوافقوا على أن كل من تزوجت منهم يأخذون من صداقها بقرة يجعلونها في مخزنهم لمصالح جميع القبيلة في نوائبهم، جوابه: أن ذلك لا يجوز لأنه من أكل أموال الحرائر بالباطل ولو قبل ذلك لأنه قبول أوجب الحياء، وسيف الحياء أقطع من سيف الجوى، وفي شرح العمليات يحرم أكل ما تصدق به حياء، ولولا خوف السامة لطولت اهـ.

= ويطلب ذلك من رب المال فهذا له جميع ذلك إن كان معلوماً قدر تعب وإنفاقه، وإن كان غير معلوم فيقدر له أهل المعرفة قدر عمله وإنفاقه وتحمله إحسان الرادين بالاجتهاد بالعلم والتقوى، لا بالجهل والهوى فله بالغاً ما بلغ ولو زاد على مال المظلوم لأن المسلمين والزوايا مع هؤلاء اللصوص بمنزلة الأسارى فجميع المدارات من الزوايا بمنزلة الفداء لأنفسهم ومالهم. ابن يونس: فيها لابن القاسم: إن اشتريت حراً مسلماً من أيدي العدو بأمر سيده أو بأمر غيره فلترجع بما اشتريته به ما أحب أو كره لأنه فداء، قال في العتبية: يؤخذ بذلك وإن كثر وإن كان أضعاف قيمته شاء أو أبى، قال في كتاب محمد: فإن لم يكن له شيء اتبع به في ذمته ولو كان له مال وعليه دين فالذي فداه أو اشتراه من العدو أحق من غرمائه إلى ما يبلغ ما أدى فيه لأن ذلك فداء له ولماله، كما لو فديت ماله من اللصوص أو فديت دابته من ملتقطها أو متاعاً له اكتريت عليه فليس لربه أخذه ولا لغرمائه حتى يأخذ هذا ما أدى فيه اهـ. وإن تحير أهل المعرفة ولم يعلموا قدر ما لكل فيصطلحون بينهم على ما رأوه صواباً من الأجزاء قلت أو كثرت، والصلح حكم ما أشكل بين المسلمين وليس في ذلك حد محدود بل ما رآه أهل العلم والمعرفة وهذا إن كان المدعي صدق المدعى عليه في دعواه أو لم يصدقه ولكن له عدول على دعواه، وأما إن لم يكن له شيء من ذلك فلا شيء له بمجرد دعواه إلا بيينة أو إقرار.

وسئل عمن ردّ مالاً منهوباً وتكلف فيه مالاً التزمه أو وظيفة أو غيرها هل على رب المال من ذلك شيء؟ فأجاب: إن هذا داخل عندنا في قوله: والأحسن في المفدى من لص أخذه بالفداء، وعلى هذا فيلزم رب المال جميع ما التزمه من ذلك أو يسلم له في المال، وإن اصطلحا على مال معلوم تراضيا به فهو خير لهما ويجعل كل واحد منهما الآخر في حلّ فهو أفضل اهـ. محل الحاجة من كلام ابن الأعمش في نوازل، وقد تعرض صاحب المعيار لهذا الحكم في الجزء ٣٠٢/٨ وما بعدها من خلال جواب طويل لابن عمران، فراجع إن شئت.

فتاوى الإجارة

وسئل عمن لا يحسن رسم المصحف ولا مصحف عنده، هل يجوز له التعليم لغيره والحالة هذه أم لا؟ وعلى أنه لا يجوز هل إن كتب شيئاً من القرآن على خلاف رسمه يكون كمن غيره عمداً فيرتد أو لا؟ وهل له الأجرة إن علم على هذه الحالة؟ فأجاب: عن الأولى أنه لا يجوز له تعليم غيره ما وجد معلم، وإلا جاز ارتكاباً لأخف الضررين الذي هو من أصول مالك، وكتبه شيئاً من القرآن مخالفاً رسم المصحف، ولم يغير المعنى ليس بردة، وإلا خيف عليه لقوله:

وليحذر اللحن والمصحفاً على حديثه بأن يُحرّفاً
فيدخلا في قوله من كذباً فحق ذا النحو على من طلبا

والقرآن كالحديث في هذا الحكم وهب أنه لم يغير المعنى ليس بردة لكنه ذنب عظيم لقوله:

فواجب على ذوي الأذهان أن يتبعوا المرسوم في القرآن

وله الأجرة كاملة في عرف بلدنا لأنهم يشارطون على حفظ الألفاظ، فإن كان لمعرفة الرسم حظ من الأجرة فبحساب ذلك وهو قليل جداً، لا سيما بالنسبة لأولاد العوام، وأجاب: بأنه لا يتيمم - معلم الصبيان الجنب القرآن - ليلقنهم أو يمليه عليهم، إذا كان يجد الماء عن قرب إلا أن يكون في قرية لا يجد الماء فيها أياماً عديدة فحينئذ يتيمم ويعلمهم.

قال الشيخ أحمد:

ومنعوا لكل من لم يعرف
تعليماً إن وجد من يقوم
تحريفه لخطه غير ارتداد
لكنه ذنب عظيم يتقى
فواجب على ذوي الأذهان
ويأخذ الأجرة عند الختم
ما كان معروفاً بخط المصحف
به وإلا فله التعليم
إلا إذا سرى لمعناه فساد
لقول راجز بذلك سبقا
أن يتبعوا المرسوم في القرآن
كاملة مع جهله للرسم

قال الشيخ محمد العاقب:

وغير محسن لرسم المصحف
وحيث لا يوجد من يحسن خف
وكاتب خلاف أصل الرسم
وليس للجنب أن يلقنا
وبالتيمم له التلقين
بمتصب التعليم غير متحف
تعليم غيره ارتكاباً للأخف
ليس بمرتد وبالإثم
تلميذه والماء قد تيقنا
بلدة ليس بها معين

وأجاب: بأن معلم الصبيان لا يجعل غيره في موضعه عند قصد سفر
مثلاً، إلا بإذن أوليائهم، ويجوز أن يعرض الصبيان عليه جماعة إذا تيقن
حفظهم بذلك، وإلا فلا، ولا يقرئ المعلم من الصبيان إلا من يقدر على
تعليمه كما يجب، إلا أن يؤاجر من يعينه أو يتطوع له بذلك متطوع، وجلوس
المعلم لتعليمهم وتسريحه إياهم ليس له وقت محدود بل على عرف أهل ذلك
البلد ويجب على المعلم تعليمهم ما يعرفه من الخط الحسن، وأما التجويد فغير
لازم له أن يعلمهم إياه إن لم يجر عرف البلد به، لكنه الأفضل، وكذا لا يجب
عليه تعليمهم أحكام الوضوء والصلاة قاله ابن عرفة، ما لم يجر به عرف، وهذا
هو التحقيق في المسألة من كون المدار على العرف في التجويد، وتعليم
الأحكام، ويجب عليه أن لا يفضل بعضهم على بعض في التعليم ولو كان

بعضهم أكثر أجره إلا أن يبين ذلك لولي المفضل عليه في العقد أو يكون في غير وقت تعليمه، قاله في المعيار، وإذا علم معلّم صبيّاً بعض القرآن ثم أكمله غيره كان لكل واحد من الأجرة بقدر ما علّم أنصافاً أو أثلاثاً أو غير ذلك، ولا يجوز له قبول ما يأتي به الصبيان من غير إذن أوليائهم أو به على وجه الحياء، وعن سحنون لا يجوز للمعلّم تكليف الصبيان شيئاً فوق أجرته إلا أن يكون من غير مسألة أو عن مسألة على وجه المعروف. القابسي^(١) ومن هنا سقطت شهادة أكثر المعلمين لأنهم غير مؤدين ما يجب عليهم.

قال الشيخ أحمد:

معلّم الصبيان لا يجوز له	أخذ معلّم لهم ليجعله
إن همّ بالسفر في مكانه	إلا بإذن أوليا صبيانـه
وجائز أن تعرض الجماعة	عليه من صيته في ساعة
إن أيقن الحفظ بهذا وإلا	فلا ولا يُقرىء منهم إلا
قدر على تعليمه له قوي	ما لم يؤاجر من يعينه أو

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري المشهور بأبي الحسن القابسي، العالم الكبير الفقيه النظار الأصولي المتكلم المحدث، ثبت الصالح، كان رحمه الله ضريراً لا يبصر شيئاً ومع ذلك رزقه الله من سعة العلم وحسن التأليف وقوة الضبط ما يهرع العقول، أخذ عن علماء منهم الأبياني وابن مسرور الحجام وحزمة بن محمد الكناني وأبي زيد المروزي وغيرهم، وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية، وأخذ عنه جماعة من كبار العلماء منهم: أبو عمران الفاسي وأبو عمرو الداني، وأبو حفص العطار وابن محرز وغيرهم، وله مؤلفات بديعة منها: كتاب الممهد في الفقه، وأحكام الديانة، والمثخذ من شبهة التأويل، والمثبه للفظن من غوائل الفتن، وكتاب المعلمين، وكتاب الاعتقادات، وكتاب الذكر والدعاء، وكتاب المناسك، وكشف المقالة في التوحيد، وكتاب في رتبة العلم وفضله وأحوال أهله، وكتاب حسن الظن بالله، ورسالة في الورع وغير ذلك، وقد خصت ترجمته بالتأليف وحق له ذلك، وقد ولد عام ٣٢٤ هـ وتوفي رحمه الله ٤٠٣ هـ، ودفن بالقيروان، وبلغت مرثيته من الشعر نحو مائة قصيدة.

له بذلك آخر تطوعا
 ليس لذا عندهم وقت يُحدّد
 تعليمهم ما يعرف المعلم
 تجويدهم ليس بلازم وقد
 لكنه فضله عما سواه
 ولم يجز تفضيل بعضهم على
 ولو نمت أجرة فاضل على
 في العقد ذاك لولى الصبي أو
 ومن يُعلم صبيّاً بعض القرآن
 كان لكل واحد من أجرته
 ولم يجز قبول ما يأتي به
 ولم يجز تكليفه الصبيان
 بغير مسألة أو بمسأله
 ومن هنا سقطت الشهادة

قال الشيخ محمد العاقب:

ليس على معلم الصبيان
 وواجب تعليم خطّه الحسن
 ومرضاً الولي يستتيب
 ويمنع الإيثار في التعليم
 ومكمل حذاق طفل بحسب

جلوسه لهم وتسريح معا
 بل ذاك قد يجري على عرف البلد
 من حسن خط عندهم قد يلزم
 يلزم إن جرى به عرف البلد
 كذلك أحكام الوضوء والصلاة
 بعض لدى التعليم فيما نُقلا
 مفضوله ما لم يُبين أولاً
 يكن بغير وقت تعليم رووا
 وأكمل القرآن للصبي ثان
 بقدر ما علمه في مدّته
 صبيّه من غير إذن أبه
 شيئاً سوى أجرته أو كانا
 لكن مع المعروف ما قد سأله
 في أكثر المعلمين السادة

تعليمهم شيئاً سوى القرآن
 عليه لا تجويده وهو حسن
 سواء من حاجة يغيب
 وليس من بين بالمليم
 إكماله إياه في الأجر رسب

وأجاب: بأن معلم الصبيان يجوز له ضربهم بالسوط أو العصا اللينة ضرباً
 لا يهش عظاماً، ولا يشين جارحة لكن يجب تقديم التخويف، فإن لم يُقدّر
 ضربهم بالفعل على قدر جرمهم، وقوة أجسادهم ولا يجوز أن يتعدى ما
 تحصل الإفادة به، وما يفيد فعله ولو زاد على عشرين ضربة، إذا كان الصبي

يقدر على ذلك، بأن لا ينشأ منه مرض أو ضعف بدن، والصواب جواز زجر المتعلمين بياقرد لجوازه من القاضي لمن يستحقه مع قدرته على ضربه، وكان يصدر كثيراً من ابن الجلاب وقليلاً من ابن عبد السلام، وقالوا: إن ذلك يثبت الطالب فيما يريد من بحث أو نقل، وقد زجر ابن عبد السلام بعضهم بقوله: ما يقول هذا مسلم، وزجر بعضهم بثور وحمار وأذهان البقر والله در القائل:

عليّ نحت المعاني من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقر
قال الشيخ أحمد:

وجاز ضربه بسوط وعصا	لينة كل صبي قد عصى
من غير أن يهش عظما أو يشين	جائحة ومع ذلك استيين
لكنه يجب أن يخوفا	من قبل ضربه له فإن كفى
ذاك وإلا فلضربه انتقل	بقدر جرمه وقدر ما فعل
ولم يجز أكثر مما تحصل	فائدة به وذاك يفعل
ولو على عشرين ضربة علا	إن كان ذا الصبي يقدر على
ذاك بأن لا يتشوى منه له	مرض أو ضعف وجوز قوله
زجر له يا قرد يا حمار يا	ثور كذا للقاضي فيما روى

قال الشيخ محمد العاقب:

وجاز ضربه الصبي إن عصا غير مُبرِّح بسوط أو عصا
وأجاب: بجواز أخذ ما يأتي به الصبيان ليلة عاشوراء أو نحوها كالنصف من شعبان وليلة سبع وعشرين من رجب، وكذا في أعياد المسلمين إذا شرط أو جرى به عرف.

قال الشيخ أحمد:

وجاز أخذه لما به الصبي يأتي بعاشوراء أو برجب

ونحو ذا وذاك حيث شرطاً ذاك أو العرف بذلك العطا

وأجاب: في المعلم يرتحل عنه الحي أنه له الأجرة كاملة عليهم ما لم يكن ارتحالهم لعذر بين، وإلا كان له بحساب ما أقرأهم من السنة المشترطة، وليس على المعلم إذا انقضت تلك السنة أن يكملها من زمان آخر، ذكره في المعيار.

قال الشيخ أحمد:

والحي قبل العام إذ يرتحل فأجرة العام له تكتمل
ولم يكمل نقصه من عام آخر فيما جاء عن الإمام
ما لم يكن عنه لعذر ارتحل فذا له حسابهم بما حصل

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي ارتحال الحي عن علماً قبل التمام أجره قد تَمَّما
وإن يكن ذاك عن عذر بين كان له بقدر ماض الزمن

وسئل عمن حفظ طفلاً في دعواه وصدقه الطفل في بعض ذلك ولكن حفظه من غير إذن أبي الطفل، وقال إنه يظن إنما علم الابن متطوعاً بقراءته لقربته، وإنه لم يرد شيئاً، والشيخ يقول: إنما علمته بنية الإجارة، فأجاب: بأن الذي تدل عليه ظواهر النصوص لزوم الإجارة كقول خليل: وأخذها وإن لم تشترط: أي أخذ الإجارة وقول من قال إن ذلك فيمن دفع ولده للمعلم من غير تحديد إجارة فهو في عهدة هذا القيد فلم نر من قيد به كلام المصنف وكلية ابن الحاجب التي هي: وكل من أوصل نفعاً إلى غيره تدل على استواء الإذن وعدمه مع أن السكوت فيه خلاف، هل يعدّ رضى أو لا؟ قال في المنهج: واختلفوا هل هو إذن أو رضى، وأما ادعاء الأب تطوع المعلم بتعليم ولده فخلافاً الأصل، فإن الأصل عدم التطوع، فعلى المعلم اليمين أنه لم يتطوع إن

حقوق الأب الدعوى على غير المشهور، وأما على المشهور فقبول الدعوى حقت أم لا؟ وأجرة التعليم تؤخذ ممن جرت العادة بأخذها منه، فإن كانت العادة أخذها من الابن لزمه ما أقر به أو ثبت بينه وإلا فعليه اليمين لأنه مدعى عليه، وإن كانت العادة أخذها من الأب فالابن شاهد إن كان من أهل الشهادة وتبقى يمين النصاب، فهذا ما ظهر لي إن كان صواباً فالحمد لله، وإلا فإننا لله وإنا إليه راجعون. والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

ومن يكن لحفظ طفل ادعى عدم الإذن من أبيه وزعم يقصد به الأجرة بل فعله والشيخ قال قد أردت المرجعاً وأجرة المثل له مكمله ومعه الخلاف في السكوت هل أما ادعى الأب به التطوعاً لكن على معلم تكون إن حقق الدعوى وذا سواء وأجرة التعليم تؤخذ إذا منه فإن كانت على الأب فما وحلف المنكر حكم جار وإن يك البلد عرف فيه فالابن شاهد له إذ تُعرف

وصدق الطفل ببعض ذا معا أبوه أن فعله ذلك لم تطوعاً لأجل قربه له بأجرتي فقوله ذا سمعا لنفعه الذي له قد أوصله يعد إذناً أو رضى حيث حصل فهو خلاف ما في الأصل سمعا في عدم التطوع اليمين أشهر منه في الذي رواه من الذي العرف جرى أن تؤخذ ثبت أو به أقر لزمنا مع عدم الشهود والإقرار أن تؤخذ الأجرة من أبيه منه العدالة ومعه يحلف

قال الشيخ محمد العاقب:

ومقرىء من لم يكن بجاحد وهو صبي دون إذن الوالد

إذا نوي الأجر له الأجر كمل لأنه أوصل نفعاً بعمل

وسئل عن معلم عادته تعليم الصبيان بجذعة بقر في كل ثمانية أحزاب وزيادة جذعتين في كل سفر وعلم يتيماً سقراً عاملاً على عادته ولم تعلم أم الصبي حتى حفظ سفرًا، فقال: إما قبلت وإما رددته إليك، فقبلت خوفاً من تلف السفر وأرسلت للوصي أن لا يقبل، فلم يقبل ونسي حتى حفظ الصبي، ودفعت الأم جميع ما شرط عليها، فأجاب والله تعالى أعلم: بأنه لا يجوز للمعلم ونحوه ككاتب الوثائق وكل من قام بحرفة من سائر الحرف أن يجعل على الناس ما يضر بهم، وذلك الشرط ضرر كبير من جهة إطاقة الناس لا من جهة عظمة القرآن، فقد أعطى علي كرم الله وجهه لمن أقرأ بعض ولده من «سبح... إلى لم يكن الذين كفروا» عشرًا من الإبل، ووجه الإضرار أن لا يوجد في ذلك الحي من يقرء الصبيان قراءة متقنة غيره، وإن وجد مقرء دون ذلك فلا بأس، قال ابن فرحون في فصل أجرة الكاتب في تبصرته: ويجوز بما اتفقا عليه من قليل أو كثير ما لم يكن المكتوب له مضطراً إلى الكاتب إما لكون ذلك مقصوراً عليه، وإما لكونه لا يوجد في ذلك الموضع غيره ممن يقوم بذلك فالأولى حينئذٍ المسامحة، ولا يرفع على الناس فوق ما يستحق لما علم من ضرورتهم إليه، فإن فعل فهي جرحة في حقه لأنه قد تعين عليه القيام بذلك من غير إضرار اهـ.

ومعنى كونه مقصوراً عليه أن يخصصه الحاكم بكتب الوثائق دون غيره، ويدل على أن الأولوية في قوله، والأولى للوجوب كون خلاف ذلك جرحة مع قوله لأنه قد تعين... الخ، أما اللزوم فإن التزمت له الأم ما زاد على متعارف الناس لزمها إن كانت من أهل الالتزام، لأن من أصول مالك: من التزم معروفاً لزمه، قاله الحطاب في التزاماته فهو على هذا في مال الأم، وإن لم تلتزمه الأم أو كانت محجوراً عليها فالمعلم حينئذٍ متبرع مع طلب الثواب، ولا التفات إلى ما فعلت الأم لأنها فضولية، وما كان هكذا فالواجب فيه أجرة المثل عند عامة

(تنواجيو)^(١) قال في الفصل المذكور: ويجبر كل واحد منهما على أجره المثل كما يفعل في هبة الثواب يعني كلاً من الكاتب والمكتوب له، قال ابن المناصف^(٢): وعلى مثل هذا يجري الأمر عندي في كل متبرع من الأجراء والصناع بعمله من غير موافقة عليه بأجرة معلومة اهـ. ولا يقول المعلم إن المراد بأجرة المثل أجره المثل عنده، لأننا نقول: من المعلوم أن المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة، قال في المنهج:

لأكبر الضررين يتفى الأصغر من ذلك الجار ومن يحتكر

إلى أن قال: يجبر صاحب القليل للكثير، قال المقري: أصل الشريعة القضاء للعامة على الخاصة، وعلى ذلك قول خليل: وبمسلم لم يقصد الترس إن لم يخف على أكثر المسلمين، ولي في مراقي السعود:

وارتكب الأخف من ضررين وخيرن لدى استوى هذين
كمن على الجريح في الجرحى سقط وضعف المكث عليه من ضبط

وقال شراح خليل عند قوله: واعتبرت المماثلة بمعيار الشرع وإلا فبالعادة: فإن اختلفت عادة بلد قُدرَ بأيهما شاء إن تساوت وإلا فبالأغلب والسلام.

(١) تنواجيو: اسم قبيلة كبيرة من القبائل الموجودة في بلد صاحب الفتاوى وهم يتسبون إلى أهل بيته عليه الصلاة والسلام.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى بن محمد الأزدي المعروف بابن المناصف العالم المتفنن اللغوي الأديب، أخذ عن أبي الحجاج الخزرجي وأبي عبد الله التجيبي، كما أخذ عن أبيه وتولى قضاء بلنسية ومرسية فحمدت سيرته، وشاع عدله وله مؤلفات منها: نظم في فروع الفقه مع أدلتها زادت أبياته على سبعة آلاف بيت سماه الدرر السنية، وكتاب الإنجاد في الجهاد، وكتاب الأحكام والشروط في باب السلم وغير ذلك وقد ولد عام ٥٦٣ هـ وتوفي رحمه الله عام ٦٢٠ هـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي يعلم القرآن
كل ثمانية أحزاب قرا
وجذعتين كل سفر زادا
وذا المعلم يتيما علمه
عادته وأم ذا اليتيم
حتى أنهم سفره فقالا
جميعاً أو عني إليك انتقلا
وقبلت ذاك له وأرسلت
وقد تناسى الأمر حتى استكمله
فإن تكن ماضية التصرف
لها وإلا فالذي له عليه
ومن أبى عنها عليها أجيرا
إذ غير ذاك ضرر ولا يجوز
أن يحمل الناس على الأضرار
يقبل الأجرة بشيء مشبه
وكل من لحرفة تولى
وبالوجوب فسروا الأولى لذا

عادته إن علم الصبيان
جذعة تؤخذ منه بقرا
عند انتهائه على ما اعتادا
سفرا وفي ضميره أن يلزمه
لم تعلم المادة في التعليم
لأمه إما قبلت المالا
وخافت أن يضيع ما قد حصل
إلى الوصي فرد ما قد فعلت
وأعطت الأم جميع ذاك له
ففي لزوم الزيد لم يختلف
أجرة مثله من الذي لديه
هذا الذي في حكمها قد حررا
لكل من كان لحرفة يحوز
إلا إذا وجد معه قار
وذا الذي لزمه قام به
له المسامحة فيها أولى
كان سواء جرحه إن أخذ

وأجاب: بأن ما يدفع للمعلم الصبيان عند ختم أرباع القرآن مما جرت به
العادة واجب دفعه فيقضى به كما ذكره شروح خليل عند قوله: وأخذها وإن لم
تشرط.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما يؤتى به المعلم
ونحوه مما به العادة قد

عند انتهاء كل ربع يختم
تجرى له بأهل ذلك البلد

فذلك واجب له به القضا وفعل من منعه لا يرتضى

وأجاب: بأنه إذا ترك الراعي رعايته من غير ضرر يلحقه، فالمشهور أن له بحساب ما رعى، واختار بعضهم أنه ليس له شيء، قاله في المعيار، فلو تركها عن ضرورة، فالظاهر أن له المحاسبة باتفاق القولين.

قال الشيخ أحمد:

والراعي إن ترك رعي المال من غير إضرار به في الحال له حساب ما رعى وقيل لا شيء له وشهروا ذا الأولا وتركها من ضرر قد صاحبه فباتفاقهم له المحاسبة

وسئل عما يفعله المدرسون في بعض البلاد: من تقديم اثنين على واحد سبقهما أو تقديم ولد الشيخ، وتقديم من لم يقرأ أمس على من سبقه اليوم، وعدم إقراء من لم يأت منهم بخشبة لأصحابه ولو لم يقرأ معهم. فأجاب والله تعالى أعلم: أن المدرس إن التزم التدريس بأجرة من بيت المال أو من الأعباس أو من آحاد الطالبين للعلم أو من أهل ذلك البلد وشرطوا عليه شرطاً لم يجز له أن يحيد عن ذلك الشرط أو العرف إن كان شرط أو عرف وإن لم يكن شرط ولا عرف قدم كما قال خليل: الأول فالأول وإن كان بغير أجرة والتزم تقديم أحد المتساوين إذا أتيا معاً لم يلزمه إذ تقديمه حيثن غير مندوب، وإنما يلزم به ما ندب، وإذا التزم تقديمه إذا سبق، إن كان ذلك الالتزام لمصلحة كالتحريض على التنافس في العلم لزمه لأن الله تعالى أمر بالتسارع إلى الخيرات في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ...﴾^(١)، ذكر ذلك في موضعين من كتابه العزيز، ولحديث: «إذا رأيتم رياض الجنة فارتعوا» قالوا: وما رياض الجنة يا رسول الله قال: «خلق الذكر»^(٢)، والعلم أفضل من الذكر،

(١) الآية ١٣٣ من سورة آل عمران.

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ٢٠٤/١٤ والترمذي في =

وإن كان بغير أجره والتزام، فيتبغى تقديم ذي الأهلية، ولو سبقه غيره على ظاهر اطلاقاتهم على ما يفهم من حديث مسلم: «وليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١). وقالت عائشة رضي الله

= أبواب الدعوات من سنته الحديث رقم ٣٧٤١ تحفة الأحوذى ٣٤٥/٩ كلاهما من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قالوا: وما رياض الجنة؟ قال: حلق الذكر» وحسنه الترمذي وذكره السيوطي في الجامع الصغير: فيض القدير ٤٤٢/١ الحديث رقم ٨٥٩ وأشار إلى حسنه، وأخرج الترمذي في سنته قبل هذا الحديث متصلاً به من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا، قلت: يا رسول الله وما رياض الجنة؟ قال: المساجد، قلت: وما الرتع يا رسول الله؟ قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر» وفي سند حديث أبي هريرة هذا حميد المكي مولى ابن علقمة قال في التقريب: مجهول، وقال الترمذي عن حديثه هذا: غريب وذكره أيضاً السيوطي في الجامع الصغير برقم ٨٦١ فيض القدير ٨٥٩/١.

وأخرج أبو يعلى والبخاري والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٧٧/١٠ من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس إن الله سرايا من الملائكة تجل الله وتقف على مجالس الذكر في الأرض فارتعوا في رياض الجنة، قالوا: وأين رياض الجنة يا رسول الله؟ قال: مجالس الذكر، فاغدوا وروحوا في ذكر الله واذكروه بأنفسكم، من كان يحب أن يعلم منزله عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده، فإن الله ينزل العبد منه حيث أنزله من نفسه» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد معلقاً على حديث جابر هذا: في سنده عمرو بن عبد الله مولى غفرة وقد وثقه غير واحد، وضعفه جماعة وبقي رجاله رجال الصحيح اهـ.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلوغ الأمانى ٣٠٣/٥، ومسلم في كتاب الصلاة من صحيحه باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها الحديث رقم ١٢٢ - ٤٣٢ شرح النووي ٣٩٠/٢ والدارمي في سنته في كتاب الصلاة باب من يلي الإمام من الناس ٢٩٠/١ وأبو داود في كتاب الصلاة من سنته: باب من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهة التأخر الحديث رقم ٦٦١ عون المعبود ٣٧٢/٢ والترمذي في أبواب الصلاة من سنته باب ما جاء ليليني منكم أولو الأحلام والنهى الحديث رقم ٢٢٨ تحفة الأحوذى ١٧/٢ كلهم من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثلاثاً، وإياكم وهيشات الأسواق» وفي رواية: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وإياكم وهوشات الأسواق» =

عنها^(١): «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، قال أهل علم الحديث:

وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ٣٠٤/٥ ومسلم في كتاب الصلاة من صحيحه قبل حديث ابن مسعود متصلاً به الحديث رقم ١٢٢ - ٤٣٢ شرح النووي ٣٩٠/٢ وأبو داود في كتاب الصلاة من سننه الحديث رقم ٦٦٠ عون المعبود ٣٧١/٢ والنسائي في كتاب الإمامة والجماعة من سننه الكبرى ٢٨٦/١ الحديث رقم ٨٨١ وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة من سننه، باب من يستحب أن يلي الإمام الحديث رقم ٩٧٦ شرح السندي ٥١٨/١ والدارمي في كتاب الصلاة من سننه باب من يلي الإمام من الناس ٢٩٠/١ كلهم من رواية أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يسمح مناكبنا في الصلاة ويقول: «استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» قال أبو مسعود فأنتم اليوم أشد اختلافاً أهـ. وقوله في حديث ابن مسعود: وإياكم وهيشات الأسواق. وفي رواية أخرى: هوشات الأسواق يعني: احذروا فتن الأسواق واختلاطها وما فيها من المنازعات والخصومات واللغط وارتفاع الأصوات والمقصود نهيم عن أن يصير اجتماعهم في الصلاة كاجتماعهم في الأسواق.

(١) هذا الحديث ذكره مسلم معلقاً عن عائشة رضي الله عنها في خطبة صحيحه فقال: وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» شرح النووي ٧٥/١ قال النووي في شرحه على مسلم: وأما قول مسلم في خطبة كتابه: وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي حكمه بصحته، ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه: كتاب معرفة علوم الحديث بصحته، وأخرجه أبو داود في سننه بإسناده منفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب ولم يدركها. قال الشيخ: وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك فلو ورد عن ميمون أنه قال: ولم ألق عائشة استقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيهات ذلك هذا آخر كلام الشيخ، قلت: وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في مسنده وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً أهـ. كلام النووي، والحديث أخرجه أبو داود في كتاب الأدب من سننه باب في تنزيل الناس منازلهم الحديث رقم ٤٨٢١ عون المعبود ١٩١/١٣ من طريق ميمون بن أبي شبيب أن عائشة مرّ بها سائل فأعطته كسرة ومرّ بها رجل عليه ثياب وهيئة فأقعده فأكّل فقيل لها في ذلك، فقالت: قال =

رسول الله ﷺ: «أنزلوا الناس منازلهم» ثم قال أبو داود: ميمون لم يدرك عائشة، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١١٨ الحديث رقم ١٧٩، وقال: وصله أبو نعيم في المستخرج وغيره كأبي داود في سننه وابن خزيمة في صحيحه والبزار وأبي يعلى في مسنديهما والبيهقي في الأدب والعسكري في الأمثال وغيرهم كلهم من طريق ميمون بن أبي شبيب قال: جاء سائل إلى عائشة رضي الله عنها فأمرت له بكسرة، وجاء رجل ذو هيئة فأقعده معها فقبل لها: لم فعلت ذلك؟ قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» ثم قال السخاوي بعد كلام: وما ورد عن غير عائشة من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك كحديث معاذ وحديثه عند الخرائطي في المكارم مرفوعاً بلفظ: «أنزل الناس منازلهم من الخير والشر وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة» وجابر وحديثه مرفوع في جزء الغسلوني بلفظ: «جالسوا الناس على قدر أحسابهم وخالطوا الناس على قدر أديانهم وأنزلوا الناس على قدر منازلهم وداروا الناس بعقولهم» وعلي بن أبي طالب وحديثه موقوف في تذكرة الغافل لأبي النرسي بلفظ: «من أنزل الناس منازلهم رفع المؤنة عن نفسه ومن رفع أخاه فوق قدره اجتبر عداوته، ثم قال السخاوي: وبالجمل فحديث عائشة حسن اهـ. والحديث ذكره العجلوني في كشف الخفا ٢٢٤/١ الحديث رقم ٥٩٠. وأخرج الطبراني في معجميه الصغير والأوسط من رواية جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه وفي الأوسط من روايته أيضاً والطبراني في الأوسط والبزار من رواية أبي هريرة رضي الله عنه والطبراني في الأوسط والكبير من رواية ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك من رواية جابر بن عبد الله ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه» ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد ١٥/٨ وقال: في سند حديث جرير: عون بن عمرو القبسي وهو ضعيف وفي سند حديثه الثاني في الأوسط: حصين بن عمر وهو متروك وفي سند حديث أبي هريرة من لم أعرفهم، وفي سند حديث ابن عباس عينة بن يقظان ومالك بن الحسن بن مالك وفيهما ضعف وفي سند حديث جابر بن عبد الله الحسن بن عمارة وهو ضعيف وفي سند حديث معاذ انقطاع اهـ. مختصراً. وذكر السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ٥٧/٣ حديث عائشة بلفظ: «أنزلوا الناس منازلهم» الحديث رقم ٣٧٣٥ وحديث معاذ بلفظ: «أنزل الناس منازلهم من الخير والشر وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة» الحديث رقم ٣٧٣٦ وأشار إلى صحة الأول وإلى حسن الثاني.

يتبني تقديم أهل الفضل من ذوي العقل والفهم والمعرفة والدين والشرف، والسّن في مجالس العلم والصلاة ومشاهد الذكر ومعارك القتال للحديثين المذكورين وإذا كان له التقديم والحالة هذه كان له وجهه.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي يفعل في التعليم	بعض المدارس من التقديم
لولد الشيخ على سواء	واثنين عن واحد إن تراه
قبلهما ومن بأمر ما قرا	على الذي من قبله قد حضرا
وكل من لم يأت بالحطب لم	يقرأ على الشيخ مجاجة ^(١) قلم
أو لم يكن يقرأ معهم فالجواب	عن ذاك أن الحكم فيه والصواب
أن المدرس إن التزم حال	تدريسه أجرته من بيت مال
المسلمين أو من الأحباس	أو بعض من للعلم ذي التماس
أو أجرة من أهل ذلك البلد	وشرطوا عليه شرطاً لم يحد
عن شرطهم أو عرفهم إن كان ثم	شرط يرى أو ثم عرف التزم
أما إذا أحد زين لم يكن	قدم الأول فالأول وإن
كان بغير أجرة والتزما	لأحد في الاستوا التقديما
إن أتيا معا فذا لن يلزمه	حيثذ من غير أن يقدمه
لأنما التزامه لغير ما	يتدب لا يلزم عند العلما
وإن يك التزامه التقديما	لسابق مصلحة ذا لزما
كما إذا قصد بالتقديم	تحريض من يأتي على التعليم
لأنما الإلّاه للتسارع	للخير قد أمر كل تابع

(١) قول الشيخ أحمد: مجاجة قلم، أي من لم يقرأ عليه حرفاً واحداً لأن الحرف يكتب بمجاجة القلم أي لعبه، قال ابن منظور في لسان العرب ٢٦/١٣: وانمجت نقطة من القلم قرشت اهـ. ثم قال: والمجاجة الريق الذي تمجه من فيك ومجاجة الشيء عصارته اهـ.

وإن يكن بغير أجرة ولا
تقديمه لمن له في العلم
ولو إليه غيره قد سبقه
وينبغي تقديم أهل الفضل
سرفة وسنة والشرف
جالس العلم وفي الصلاة
للخبر المذكور يا حميم
والحال هذه فإن ذاك له
ثم التزام ينبغي أن يجملا
أهلية مع حديد الفهم
هذا الذي بذل الجواب حقه
والفهم والدين وأهل العقل
في كل مشهد وفي الذكر وفي
وفي معارك القتال يأتي
وحيثما كان له التقديم
وجه لمن أراد وفعله

وأجاب: بضمان الراعي إذا ضرب بعضا كبيرة أو صغيرة ضرباً ينشأ عن
مثله العطب، وكذا يضمن في الرمي بحجر كان أو بعضاً، لأن الراعي لم يؤذن
له في الرمي بخلاف الضرب الذي لا يعطب، وإذا رمى الأرض فطار العصا
المرمى بها أو الحجر على شاة مثلاً فعطباها فليس بضامن، وكذا إذا نفرت شاة
من رميته فوقعت في غار وانكسرت، قاله في المعيار، قلت: ومثله إذا أراد
ضرباً في موضع لا يضر ضربه فالتفت البعير، فانفقت عينه مثلاً لفعله ما يجوز
له، ولا ضمان على الراعي إذا ذهب ليشرب أو لأمر لا بد له منه فتلف شيء
من الماشية أو أكله السبع، والراعي ضامن لما أفسدته للماشية بسبب نومه أو
غفلته وأخرى ما كان عمداً، ويضمن الراعي إذا استرعى غيره، وضمان ما
أفسدته الماشية من الزرع نهائياً على الراعي إن فوط، فإن لم يكن لها راع فلا
بد من إبعادها عن الزرع إلى موضع يغلب على الظن أنها لا ترجع إلى الزرع
وإلا ضمن ربها إن لم يكن لها راع، وما شذ من الراعي دون تفريط فلا ضمان
عليه فيه، وعدم ضمان أرباب الماشية لما أفسدته نهائياً مقيد أيضاً بما لا يغيب
عنه أهله، أما ما لا يأتيه أهله إلا وقت الجذاذ مثلاً فالضمان لازم لهم، وكل
من أخرج دابته وتركها بلا راع فالضمان لازم له، ولو كان الزرع محيطاً بالقرية
من كل جهة لوجب على أرباب الماشية حفظها أو تغريبها إلى موضع لا زرع

فيه، قاله في المعيار، ولا يجوز أن يدفع رب الماشية المفسدة للزرع تلك الماشية لرب الزرع حتى تُعرف قيمة الفاسد بالذهب أو الفضة أو غيرهما في البلاد المتعامل فيها بغيرهما، ويجوز أن يؤخذ عن الزرع الذي أفسدته الماشية أو غيرها طعاماً معجلاً بعد معرفة قيمة الزرع لا مؤجلاً لأنه فسخ دين في دين، وكذا إذا فسخ القيمة في الطعام لا يتعجله^(١) سواء كان الزرع ربيعاً أو كان فيه حبٌّ أهـ. من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

والراعي بالعصا إذا ما يضرب ضرباً بمثله يكون العطب
ضمن ما نشأ عنه من ضرر كرميه بكالعصا أو الحجر
لأنه في الرمي ما أُذِن له والضرب مأذون له أن يفعله

(١) قوله في الفتوى: «وكذا إذا فسخ القيمة في الطعام لا يتعجله... الخ» ما يفهم من هذا من كون الطعام الذي فسخت فيه قيمة ما أتلف من الزرع لا بد أن يكون مؤجلاً ولا يجوز أن يكون معجلاً غير ظاهر، لأن في تأجيل هذا الطعام فسخ دين في دين وذلك منهى عنه كما نبه عليه، ولأن هذا الحكم غير مذكور على هذا النحو في كلام المعيار الذي عزيت إليه الفتوى، ونص كلام المعيار كما في ج ٣٣٨/٨ نقلاً عن ابن الحاج هو: «إذا أفسدت الماشية زرع رجل فلا ينجي ربها من المغرم دفعها إليه ولو دفعها ربها ورضي بذلك رب الزرع ما جاز حتى يعرفا جميع قيمة الفساد من الذهب والورق فيتبايعانه، فإن اتفق صاحب الزرع مع رب الماشية أن يأخذ منه في ذلك طعاماً معجلاً أو مؤجلاً فيجوز معجلاً بعد المعرفة بقيمة الزرع ولا يجوز مؤجلاً لأنه فسخ دين في دين فسخ القيمة في طعام لا يتعجله وسواء كان الزرع ربيعاً أو فيه الحبُّ لأنه إن كان ربيعاً فليس بطعام وإن كان فيه الحبُّ فهو جزاف ومن استهلك جزافاً فعليه قيمته وإن كان مما يمكن أن يخرص فيكون عليه مكيلة الخرص لم يجز أن يؤخذ فيه طعام مؤجلاً» أهـ. كلام صاحب المعيار، فانظر ذلك اللهم إلا جعل قوله: وكذا فسخ القيمة في الطعام معطوفاً على قوله قبل ذلك: (لأنه فسخ دين في دين) فيكون متفقاً مع كلام صاحب المعيار الذي لا إشكال فيه وكان الشيخ أحمد فهمه على هذا الوجه فجاء نظمه خالياً من الإشكال والله تعالى أعلم.

إلا الذي يتشأ عنه الضرر
أو العصا فبال شاة بمكان
كذا إذا من رمية قد نفرت
ومثله إذا أراد ذا الفتى
ذاك البعير فأصاب مقتله
كذا لما لا بد منه إن ذهب
وكل ما قد أفسدت ماشيته
ضمنه وعمده أخرى هنا
وما من الزرع نهارة تجده
ضمان ذلك الزرع بالراعي ارتبط
وحيث لم يكن لها راع فلا
ما يغلب الظن عليه أن لا
ضمنها مالکها إن لم يكن
وعدم الضمان فيما تفسد
أيضاً بزرع لا يغيب عنه
ما في الخلا لم تأته الأرباب
ما أكلت بالليل والنهار
والمصر إن تحط به أهل الزروع
فيها وحفظها عليهم يجب
ولم يجز دفع المواشي المفسده
حتى يقوم الفساد بالذهب
بذا المكان أن يقوم به
وجاز أن يؤخذ عن زرع فسد
من يعد معرفتها لكنّه

وإن رمى الأرض وطار الحجر
فعطبت فليس في ذلك ضمان
فوقعت في هوة فانكسرت
ما لا يضر ضربه فالتفتا
لأنه فعل ما يجوز له
فتلف المال لذلك السبب
في نومه ومثل ذلك غفلته
كذا إذا استرعى سواه ضمنا
ماشية معطلا ففسده
لكنما التفريط فيه يشترط
بداً أن تجلى عن الزرع إلى
ترجع للزرع إذن وإلا
جعل فيها راعيا ذلك الزمن
نهارة المواشي قد يقيد
صاحبه وليس ذلك منه
إلا لدى الجذاذ فالدواب
جميعه فيه الضمان جار
وخاف أرباب المواشي م الوقوع
أو لمكان غيره تغرب
لرب ذا الزرع الذي قد أفسده
أو فضة أو غيرها مما غلب
وقدره يدفعه لربه
قيمته من الطعام إن نقد
منعه مؤجلاً لأنه

من فسخك الدين بدين وحرام أن تفسخ القيمة أيضاً في طعام
لم يتعجله سواء كان ذا ربيعاً أو حياً فراع المأخذ

قال الشيخ محمد العاقب:

لا يضمن الراعي بضرب أذنا فيه ومطلقاً برمي ضمنا
وإن رمى الأرض فجرّ التلفاً فليس في ضمانه ما أُلْقِيَ
كذلك ما لا بدّ للرعاء من فعله ليس كالاسترعاء

وأجاب: بأن الأجير إذا منعه المطر من البناء في بعض اليوم كان له
بحساب ما عمل إلا أن يتم بقية عمله يومه ومثله لسحتون ولغيره أن له جميع
الأجرة لأن المانع لم يأت من قبله اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الأجير للبناء إن منعا بمطر في بعض يوم وقعا
فأجره بقدر ما عمل له إلا إذا أتم أيضاً عمله
وقيل الأجرة له مكمله لأن الامتناع ليس قبله

وأجاب: بأن من وضع طعاماً في دار دون إذن مالِكها لزمه أجرة ذلك
الموضع، فإن شغل البيت كله لزمته أجرة ذلك البيت وحده ما لم يغلق باب
الدار وإلا لزمته أجرة الدار كلها لإتلاف منفعتها حيثئذ، وفي المسجد مثل ما
ذكر، ذكره في المعيار.

قال الشيخ أحمد:

ومن بدار غيره شيئاً وضع بغير إذن ربها فيما صنع
تَلَزَمَ أجرة ذلك الموضع إن كان باقٍ بعضه لم يمنع
وحيثما شغل بيتاً كله أجرته عليه مستقلة

إلا إذا أغلق باب الدار فأجرة الدار عن المعيار
تلتزمه لأنه قد أتلفا منافع الدار على ما وُصفا
قال الشيخ محمد العاقب:

وواضع ميراث بيت غيره يلزمه أجر محل ميراثه

وأجاب: بلزوم الكراء إذا سرق المتاع في الطريق أو أخذه للصوص،
وبيقيت الدواب المكتراة، فإن تلفت الدواب وما عليها سقط جميع الكراء.
قال الشيخ أحمد:

ومُكْتَر مراكباً ليحملاً على المراكب متاعاً مثلاً
وسرق المتاع في الطريق تلتزمه الأجرة في التحقيق
كذا إذا أخذه للصوص وفي ضياع الكل فالمنصوص
سقوط ما من الكراء قد التزم أي كل ما عليه عقده انبرم

وأجاب في مكثري الدابة أو مستعيرها تفضل فيجعل جعلاً لمن جاء بها:
بأن ذلك على المكثري أو المستعير لا على رب الدابة، ذكره في المعيار.
قال الشيخ أحمد:

ومكثر أو مستعير مثلاً لجمل فضل ثم جعلاً
جعلاً لمن جاء به فما جعل عليه ذاك لا على رب الجمل
قال الشيخ محمد العاقب:

والمكثري والمستعير إن ذهب شيأهما فجاءعلا على الطلب
فأجره للجاعلين يلزم وما على المالك منه مفرم

وأجاب: بمنع الإجارة على براء المجنون من جنونه لعدم القدرة على
ذلك غالباً ما لم يتكرر إيثاره للمجنون حتى تصير عادة منه بحيث لا يتخلف إلا

نادراً فتجوز مجاعلته على ذلك، إن كان يرقيه بالقرآن أو شيء من أسماء الله تعالى ويكون الأجر معلوماً أو على ما تسمح به نفس المعمول له ذلك، وما كان شططاً كاشتراط بعضهم خمساً من الإبل تلزم فيه أجرة المثل ما لم يكن يعالجه كثيراً معالجة شديدة، بحيث يقول أهل المعرفة والسداد أنه يستحق ذلك اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وَيُمنَعُ الجَعْلُ على براء الجنون	لعدم القدرة إلا أن يكون
تكرر البرء بذلك مثلاً	حتى يصير عادة بحيث لا
يختلف البرء به في الأغلب	فذا أجازته قضاء المذهب
إن كان بالقرآن رقيه أو	شيء من أسماء إلهنا القوي
والأجر معلوماً يكون أو على	ما تسمح النفس به إن جهلاً
من العليل ليس ما كان شطط	كمن من الإبل خمساً اشترط
وأجرة المثل له تقدر	ما لم يك العلاج منه يكثر
بحيث قد يقول أهل المعرفة	إن الذي قدره ووصفه
قد كان يستحقه بذلك	فذاك لازم له هناك

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا يُجَاعَلُ على المجنون	إلا كثير البرء للجنون
إن باسمه وذكره تعالى	رقى وفي الأجرة ما تعالى
وأجاب: في قوم استأجروا من يحرس لهم ديارهم أو مواشيهم أو زروعهم أو نخيلهم فأبى بعضهم عن الدخول معهم في تلك الأجرة بأنه يجبر على الدخول فيها معهم ويلزمه ما ينوبه.	

قال الشيخ أحمد:

أما أناس بمكان قد ثووا	واستأجروا من يحرس الديار أو
------------------------	-----------------------------

أموالهم والبعض عن ذاك أبي فحظّه عليه منها وجبا
قال الشيخ محمد العاقب:

من آجروا على مهم شامل لزمهم بالعقد أجر العامل
فيجبر الأبى على الدخول ودفع قسطه من المنخول

وسئل عمن استأجر شخصاً على عمل ببيع غائب وصفه له ولم يوجد
على الصفة هل تلزم المستأجر قيمته أو ثمنه أو مثله؟ فأجاب: بأنها إجارة
فاسدة تفسخ إن لم يشرع في العمل وتلزم أجرة المثل بالشروع فيه.
قال الشيخ أحمد:

مستأجر شخصاً لكي يستعمله على بيع غائب وُصف له
فلم يجيء بوصفه ذاك البعير فأجرة فاسدة وقد تصير
للفسخ من قبل الدخول في العمل وبعده لأجرة المثل انتقل

وسئل عن الإجارة على التأبير فقط بعرض أو طعام أو قنو من قناوين
النخل، ومعه شيء في وعاء وشيء تساقط في رؤوس النخل وهما لا يدريان
قدر أغصان كل نخلة هل هو غرر يسير يغتفر للحاجة أم لا؟ فأجاب: بأن ذلك
مغتفر ليسارته على الأبارين بدليل أنهم لا يلتفتون إلى معرفة عدد الأغصان مع
الضرورة الداعية إليه، قال خليل: واغتفر غرر يسير للحاجة اهـ. وأما السلخ
فالواجب أن يسلخ الإنسان الشاة بنفسه أو غيره مجاناً أو بأجرة من غير لحمها،
ولو كان السلخ مملوكاً لصاحب السليخة، إذ المشهور أن الربا يدخل بين العبد
وسيده إلا في العتق، وإن لم يوجد إلا بأجرة من لحمها ولم تدع لذلك ضرورة
وجب ترك ذلك السلخ ولو في يوم الأضحى لأن السنة ترك إذا قابلها محرم،
فإن دعت إليه ضرورة جرى فيه الخلاف في الضرورة هل تبيح المحظور اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الإجارة على التأبير إن
فجائز ذاك لقلّة الفرر
أما الذي إليه في السلخ ذهب
بنفسه أو غيره مجاناً أو
عبداً له إذ شهرُوا أن الربا
فيما سوى العتق وحيثما انعدم
تدع ضرورة إليها قد بنوا
أضحيةً إذ سنة تُرام
وإن دعت ضرورة جرى الضرر

لم يعرفا عدد الأغصان إذن
وللضرورة وذاك مفتفر
فسلخ الإنسان لشيئه وجب
بأجرة من غير لحمه ولو
بينهما يقع مهما ارتكبا
إلا بأجرة من اللحم ولم
وجب ترك ذلك السلخ ولو
ترك إن قابلها الحرام
على الخلاف هل يبيح ما انحظر

وأجاب: بأن من استأجر رجلاً على أن يأتيه بدين له على آخر فلم يأت به شيء بأنه لا شيء له إذ لم يحصل له المعقود عليه، فإن أتاه بصفة دون الصفة التي ذكر له فإن أمسكها المؤجر ثبت الأجر للمستأجر بحصول المعقود عليه برضى المؤجر له وإلا فلا.

قال الشيخ أحمد:

مستأجر شخصاً على الإتيان
ليس له شيء إذا لم يأت به
بدينه الذي على فلان
لأنه لم يتفّع بسببه

وسئل عن رجل آجر آخر على حفظ عبد وسقيه ثم عطشوا في الطريق، وذهب الأجير وغيره عن العبد حتى أتوا الماء ولم يرجعوا له، وزعم غير الأجير أن لا خلطة بينه وبين العبد، وادعى الأجير أنه لم يقدر على الرجوع وحده، وأن غيره امتنع من الرجوع معه، هل هو لازم للأجير أو غيره أو هما سواء، أو على الأجير إن قدر على الرجوع وحده، وإلا فعليهم جميعاً؟ فأجاب: بأن الظاهر أنه عليهم جميعاً لاستوائهم في تركه ابتداء في مضیعة لقول خليل: كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال، وهم استووا في تركه ابتداء وانتهاء والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

مستأجر شخصاً لحفظ عبده والسقي والحمل إلى بلده
فعطشت رفقته فذهبوا عن ذلك العبد فلما شربوا
لم يرجعوا له ومات وزعم غير الأجير عدم الخلطة ثم
وزعم الأجير إذ ذاك عدم قدرته على الرجوع وزعم
إيذاء قومه عن الرجوع فعبده يضمن في الجميع
لأنهم قد استووا في أمره في أول الترك وفي آخره

قال الشيخ محمد العاقب:

وتارك عبداً لدى ثجار أحدهم عليه ذو استجار
إذا عن العبد الأجير ذهباً وذهبت رفقته أيدي سبا^(١)
ضمنه الأجير والذي معه إذ كلهم تركه بمضيعة

وأجاب بما نصه: والذي تحصل لنا من كلام أهل المذهب في حريم البلد: أنه إن احتاج أحد إلى شيء أقطعه الإمام إياه، ولم يذكروا دفع الثمن في

(١) قول الشيخ محمد العاقب: وذهبت رفقته أيدي سبا: هذه إشارة إلى مثل عربي شائع يقولون فيه: ذهبوا أيدي سبا، وثاوة يقولون: تفرقوا أيدي سبا، ومعنى ذلك تفرقوا تفرقاً لا اجتماع بعده، وأصل هذا المثل قصة سبا الوارد ذكرها في القرآن والسنة فقد ذكر الله تعالى قصتهم وتمزق جمعهم وتفرقهم في سورة سبا فقال: ﴿فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق﴾ وأخرج الإمام أحمد في مسنده من طريق عبد الرحمن بن وعلة قال: سمعت ابن عباس يقول: إن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن سبا ما هو أرجل أم امرأة أم أرض؟ فقال ﷺ: «بل هو رجل ولد له عشرة فسكن اليمن منهم ستة وبالشام منهم أربعة، فأما اليمانيون فمذحج وكندة والأزد والأشعريون وأنمار وحمير، وأما الشامية فلخم وجذام وعاملة وغسان»، وأخرج الترمذي في سننه نحوه، ومعنى قوله في هذا الحديث، ولد له عشرة أي كان من نسله هؤلاء العشرة الذين يرجع إليهم أصول القبائل من عرب اليمن لا أنهم قد ولدوا من صلبه بل منهم من بينه وبينه الأبوان والثلاثة والأقل والأكثر كما هو مبين في مواضعه من كتب النسب. قاله ابن كثير في تفسيره.

مقابلته ولا يجوز لأحد أن يعمر شيئاً منه غير محتاج إليه، قلت: يخاف على من تعدى في ذلك أن يدخل في وعيد (من غصب)^(١) قيد شبر من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين) اهـ.

(١) يشير بهذا إلى حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٤٥/١٥ وابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأفضية من مصنفه: باب في الرجل يسرق من الرجل الجذاذ والأرض ٤/٤٥٣ الحديث رقم ٢٢٠٠٨ والبخاري في كتاب المظالم من صحيحه باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض الحديث رقم ٢٤٥٢ فتح الباري ١٢٣/٥ وكذلك في كتاب بدء الخلق من صحيحه باب ما جاء في سبع أرضين الحديث رقم ٣١٩٨ فتح الباري ٥٩/٦ ومسلم في كتاب المساقاة من صحيحه باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها الحديث رقم ١٦١٠ شرح النووي ٥٤/٦ والدارمي في كتاب البيوع من سننه باب من أخذ شبراً من الأرض ٢/٢٦٧ والبيهقي في كتاب البيوع من سننه الصغرى باب الغصب ٢/٣١٢ الحديث رقم ٢١٢٤ كلهم من رواية سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين» وفي رواية أخرى عند مسلم عنه رضي الله عنه: أن أروى خاصمته في بعض داره فقال: دعوها وإياها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه في سبع أرضين يوم القيامة» اللهم إن كانت كاذبة فاعم بصرها واجعل قبرها في دارها، قال: فرأيتها عمياء تلمس الجدر تقول: أصابتنى دعوة سعيد بن زيد، فبينما هي تمشي في الدار مرت على بئر في الدار فوقعت فيها فكان قبرها اهـ. وأخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٤٥/١٥ والبخاري في كتاب المظالم من صحيحه باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض الحديث رقم ٢٤٥٣ فتح الباري ١٢٤/٥ ومسلم في كتاب المساقاة من صحيحه الحديث رقم ١٦١٢ شرح النووي ٥٥/٦ كلهم من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه دخل على عائشة - وهو يخاصم في أرض - فقالت له عائشة رضي الله عنها: يا أبا سلمة اجتنب الأرض، فإن رسول الله ﷺ قال: «من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين» وأخرجه البخاري أيضاً في صحيحه بعد حديث عائشة متصلاً به الحديث رقم ٢٤٥٤ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٤٤/١٥ كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين» وأخرجه مسلم في صحيحه الحديث رقم ١٦١١ شرح النووي =

٥٥/٦ وابن أبي شيبة في مصنفه الحديث رقم ٢٢٠١٠ كلاهما من رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يأخذ أحد شبراً من الأرض بغير حقه إلا طوقه الله إلى سبع أرضين يوم القيامة»، هذا لفظه عند مسلم وعند ابن أبي شيبة: «من أخذ شبراً من الأرض طوق يوم القيامة من سبع أرضين» وأخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٥/١٤٣، وابن أبي شيبة في المصنف الحديث رقم ٢٢٠١٢ كلاهما من رواية أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أعظم الغلول عند الله عز وجل يوم القيامة ذراع من أرض يكون بين الرجلين أو بين الشريكين فيقتسمان فيسرق أحدهما من صاحبه ذراعاً من أرض فيطوقه من سبع أرضين» وفي رواية أخرى: «إذا فعل ذلك طوقه من سبع أرضين» وأخرجه الإمام أحمد وابن أبي شيبة في نفس المحل من رواية يعلى بن مرة الثقفي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر» وفي رواية عنه عند أحمد: «أما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله عز وجل أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه إلى يوم القيامة حتى يقضى بين الناس» وأخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٥/١٤٤ من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله: أي الظلم أعظم؟ قال: «ذراع من الأرض يتقصه الرجل من حق أخيه فليست حصاة من الأرض أخذها إلا طوقها يوم القيامة إلى قعر الأرض ولا يعلم قعرها إلا الذي خلقها» وحديث ابن مسعود هذا أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ٤/١٧٥ وقال الهيثمي فيه: وإسناد أحمد حسن اهـ. وأخرجه أبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٤/١٧٥ من رواية سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ شيئاً من الأرض بغير حله طوقه من سبع أرضين لا يقبل منه صرف ولا عدل» وفي سننه - كما قال الهيثمي - حمزة بن أبي محمد ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة وحسن الترمذي حديثه، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية الحكم بن الحارث رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء به يحمله من سبع أرضين» ومن رواية شداد بن أوس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من أخذ شبراً من الأرض طوقه من سبع أرضين» ومن رواية ابن شريح الخزاعي مرفوعاً بلفظ: «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً طوقه يوم القيامة من سبع أرضين» ومن رواية المسور بن مخرمة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «من أخذ شبراً من =

قال الشيخ أحمد:

أما حريم بلد فلا كلام لأحد في قطعه إلا الإمام
يقطعه لمن له احتاج إذن ولا أراهم ذكروا أخذ الثمن
ولم يجز لأحد أن يحظروا من الحريم غير ما قد ظهر
له احتياجه ومن تعدى في شأن ذا الحريم ما قد حدا
يخاف إذ ذاك به أن يلحقه وعيد من غصب شبراً طوقه

وأجاب فيمن أجر نفسه بطعام في بلد ثم خرجا منه وتعدى الرجوع إليه بأنه
كما في المعيار: ليس له إلا مكيلة الطعام في بلد التعامل، فإن رضي صاحبه بأن
يعطيه مثله في البلد الذي هما فيه جاز، ولا يجوز أخذ ثمن عنه للنهي عن بيع
الطعام قبل قبضه، فإن لم يرض بدفع المكيلة حكم عليه بقيمة العمل لتعدى
الوصول إلى البلد الواقع فيه التعامل وإنما لم يحكم عليه بقيمة الطعام في بلد
التعامل بناء على أن ما لا يجوز بيعه أخذ قيمته كأخذ ثمنه وإلى هذه القاعدة أشار
في التكميل بقوله:

ما لا يجوز بيعه هل قيمته كمن أو لا ولكن ديتـه

= الأرض قلده يوم القيامة من سبع أرضين» ومن رواية أنس بن مالك رضي الله عنه
مرفوعاً بلفظ: «من ظلم شبراً من الأرض جاء يوم القيامة مطوقاً من سبع أرضين في
عنقه» رواه الطبراني في الأوسط وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٧٦/٤ إن في سند
حديث الحكم بن الحارث محمد بن عتبة الدوسي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم
وتركه أبو زرعة، وفي سند حديث شداد بن أوس قزعة بن سويد وثقه ابن عدي وغيره
وضعه أحمد وجماعة، وفي سند حديث ابن شريح الخراعي عبد الله بن شبيب وهو
ضعيف جداً، وفي سند حديث المسور بن مخرمة عمران بن أبان الواسطي وثقه ابن
حبان وضعفه جماعة، وفي سند حديث أنس بن مالك إسماعيل بن مسلم المكي وهو
ضعيف.

قال الشيخ أحمد:

أما أجير بطعام في بلد
تعذر الرجوع نحو بلدته
بلد فيه التعامل وقع
له مكيلة الطعام مثلاً
ولا يجوز أخذه عنه ثمن
بيع الطعام قبل قبضه فإن
عليه يحكم بقيمة العمل
وذلك مع تعذر الوسائل
وإنما لم يحكموا للعامل
بناءً أن قيمة المكيّل
ما لا يجوز بيعه هل قيمته

وبعد ذاك خرجا منه وقد
ليس له فيه سوى مكيلته
إلا إذا رضي ذاك ودفع
بالموضع الذي إليه انتقلا
لما من النهي أتى في الشرع عن
لم يرض أن يدفع مثله إذن
تدفع للأجير في ذاك المحل
إلى وصول موضع التعامل
بقيمة في بلد التعامل
كثمن وقال في التكميل
كثمن أو لا ولكن ديتّه

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن لشخص بكمّر آجرا
فما لأخذه هناك حاجر
فإن أبى والعود ليس ممكنا
وقيمة التمر من الحرام
والبيع^(١) للطعام قبل القبض

وانتقلا إلى محل آخر
إذا رضي بدفعه المستأجر
فقيمة العمل منها مكنّا
لأنها كالبيع للطعام
ممتنع ما لم يكن من قرض

(١) قول الشيخ محمد العاقب: والبيع للطعام قبل القبض... البيت، هذا البيت من التحفة لابن عاصم أتى به الشيخ على وجه التضمين.

فتوى في الاسترعاء

وأجاب حين سئل عن الاسترعاء بما نصه: هذه رسالة تسمى طيب المرعى في حقيقة الاسترعاء: اعلم أن الموثقين يسمونه إيداع الشهادة ويسمونه الاسترعاء: وهو طلب الرعي أي الحفظ للشهادة ليقوم المسترعي عند الحاجة إليها، وحقيقته أن يشهد إنسان شاهدين فأكثر أن ما عقد عليه أو ما سيعقد عليه من الدار الفلانية أو غيرها عقد معاوضة غير ملتزم له، وإنما فعله خوفاً على نفسه أو ماله أو ولده، وأنه يقوم به متى قدر عليه وأمن مما تخوفه، ولا بد أن يعرف الشهود الإكراه أي الوجه الذي حصلت به المعاوضة من غير طوع منه، وكذا يصح الاسترعاء في كل التبرعات كالعتق والتدبير والطلاق والتحجيس والهبه، قال ابن فرحون: ولا يلزمه أن يفعل شيئاً من ذلك وإن لم يعلم السبب إلا من قوله مثل أن يشهد أنني إن طلقت فإنما أطلق خوفاً من أمر أتوقعه من جهة كذا أو حلف بالطلاق وقد كان أشهد أنه إن حلف بالطلاق فإنما هو لأجل إكراه اهـ.

سواء كان الاسترعاء في عقد المعاوضة قبله أو معه أو بعده، بخلاف التبرع، فلا بد أن يكون الاسترعاء قبله، قال في العمليات:

وفي المعاوضة الاسترعاء مع	عقد وبعده وقبله وقع
إن ثبت الإكراه فيما عقدا	وفي التبرع قبيله بدا
وفي التبرعات الاسترعاء لا	يحتاج ما من التقية انجلا

وقال ميارة:

وفي المعاوضات الاسترعاء يصح إن علم الإكراه علماً متضح

وفي التبرعات الإشهاد كفي من قبل فعله لما قد وصفا

وأما ما خرج على عوض من العقود فلا خلاف في أن الاسترعاء فيها غير نافع: يعني به إذا لم يعرف الشهود الإكراه، ولا خلاف في جواز الاسترعاء، وإنما الخلاف في إفادته والموافق للأصول والنصوص إفادته، وبها جرى العمل وعليها درج الموثقون وصوبها ابن يونس وقال: الظالم أحق أن يحمل عليه وقد أبق عبد رجل من المسلمين إلى الكفار فغزاهم المسلمون فراه سيده في صف العدو فقال لشهود من المسلمين - أريد أن أخرجه من العدو - : اشهدوا على أنه حر ولست ملتزماً لذلك، ثم قال له: اخرج وأنت حر فخرج، وسئل مالك رحمه الله تعالى فقال: لا يلزمه العتق وهو رقيق، وهذا أول استرعاء وقع في الإسلام، وهذه المسألة هي الأصل في الاسترعاء: يعني الدليل التفصيلي، وأما الأدلة الإجمالية فكثيرة، ويشترط في إفادته القيام بفور زوال التقية، فإذا مضى بعد زوالها زمان يفهم من سكوته فيه الرضى بما فعل لم يكن له قيام كما يفيد كلام ابن سهل^(١)، قال ميارة: إلا أن يكون المسترعي غائباً أو معذوراً بما يوجب عذره فيبقى في الاسترعاء على حجته إلى حين يمكنه اهـ.

ويشترط أن يشهد عليه اثنان فأكثر كالترشيد والتسفيه على المشهور، وقال ابن الماجشون: أقل ما يجزىء في الثلاثة أربعة، ويشترط أن يحفظ الشهود الوثيقة أي يعرفون ما فيها، وقال ابن فرحون وغيره: وهذه إحدى المسألتين اللتين تفارق فيهما وثيقة الاسترعاء سائر الوثائق، ومعنى حفظ الوثيقة عندي - والله تعالى أعلم - أن يمسك القاضي الوثيقة ويسأل الشاهد عما فيها، فإذا ذكره قبلت وإلا ردت وغير وثيقة الاسترعاء قد لا يستحضر الشاهد ما فيها

(١) هو أبو الأصبع عيسى بن سهل الأسدي القرطبي الفقيه الموثق أخذ عن ابن القطان وحاتم الطرابلسي وغيرهما وأخذ عنه جماعة منهم القاضي أبو محمد بن منظور والقاضي أبو عبد الله بن عيسى التميمي وغيرهما وكان يحفظ المدونة والمستخرجة ومن مؤلفاته: كتاب الإعلام بنوازل الأحكام وقد ولد عام ٤١٣ هـ وتوفي رحمه الله عام ٤٨٦ هـ.

حتى ينظر ما فيها ولا يضر ذلك، ويشترط أن تؤرخ وثيقته باليوم وبالساعة من ذلك اليوم، لكن هذا عندي فيما يجب فيه تقدم الاسترعاء وهو التبرعات وهذه إحدى الخمس التي ذكرها الغرناطي^(١) في وثائقه أنها لا بد من تأريخها بالأوقات، والثانية الطلاق لأجل النفقة والثالثة الحمل والرابعة تصديقها أنها حاضت ثلاث حيض في خمسة وأربعين يوماً والخامسة عهدة الرقيق لأجل العيوب، وقيل ابتدائها من أول النهار المستقبل، وزاد ابن فرحون بيع الحيوان، وموت الميت إذ لعل وارثاً غائباً مات، ومحل العمل بينة الاسترعاء حيث لم يبطل المسترعي استرعاءه وإلا فلا قيام له بها كأن يقول متى قامت لي بينة بالاسترعاء فهي كاذبة، قال ابن رشد لم أر فيه نصاً، وكثيراً ما يكتب عندنا بقفصة، ومقتضى النظر أنه لا قيام له بذلك قال ابن فرحون: وإن أشهد أنه أسقط الاسترعاء سقط ومحل إبطاله حيث أبطله إذا لم يسترع أيضاً في إبطاله وإلا فلا يبطل وله القيام به إذا قال: متى أشهدت بقطع الاسترعاء فإنما ذلك لضرورة ولست ملتزماً له ولا قاطعاً لحقي باتفاق صاحب الطرر

(١) يطلق لفظ الغرناطي على مجموعة من العلماء المنسوبين إلى مدينة غرناطة بالأندلس منهم أبو العباس أحمد بن عبد الله القرشي الشريف الغرناطي العلامة الفقيه المحدث المؤرخ المتفنن المفتي والمدرس بتونس في زمنه أخذ عنه الغبريني وغيره وله كتاب المشرق في علماء المغرب والمشرق، وتفسير على القرآن وغير ذلك، وقد توفي بتونس عام ٦٩٢ هـ، ومنهم أبو الحسن حازم بن محمد الغرناطي العالم الأديب الفقيه اللغوي الخطيب الشاعر الذي له مؤلفات منها: سراج البلغاء في البلاغة وله قصائد رائعة وقد ولد عام ٦٠٨ هـ وتوفي رحمه الله عام ٦٨٤ هـ ومنهم أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري السرقسطي الغرناطي عالم غرناطة ومفتيها وصالحها الفقيه الفاضل أخذ عن ابن سراج وغيره وأخذ عنه ابن الأزرق والقلصادي وغيرهما ونقل عنه المواق في سنن المهتدين وقد ولد عام ٧٨٤ هـ وتوفي عام ٨٦٥ هـ رحمه الله ومنهم أبو إسحاق إبراهيم بن فتوح العقيلي الغرناطي العالم المتفنن المحقق النظار أخذ عنه ابن الأزرق وأبو عبد الله الراعي القلصادي وغيرهم وله فتاوى نقل صاحب المعيار فيه بعضها وقد توفي رحمه الله عام ٨٦٧ هـ.

والميتطي^(١)، وإن قال في استرعائه متى أشهدت على نفسي بأني أبطلت الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء إلى غير نهاية فإنما هو للضرورة ولست ملتزماً له ولا قاطعاً لحقي فله القيام به أيضاً، ولا يضره ما عقد عليه من إسقاط الاسترعاء عند صاحب الطور ورجحه ابن فرحون لأنه أكره عليه والمكره لا يلزمه شيء، ولولا الإكراه لم ينفع الاسترعاء أصلاً قال السبكي: والصواب امتناع تكليف الغافل والملجأ، وكذا المكره على الصحيح، وقد قلت في مراقبي السعود:

والعلم والوسع على المعروف شرط بعدم كل ذي تكليف

والمراد بالوسع الطاقة قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢)

أي طاقتها. وقال شراح خليل عند قوله: ولزومه تكليف، أي ورشد وطوع، قال الميتطي: لا ينفع الاسترعاء إذا أشهد أنه قطع الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء قال ابن غازي: قول العوام صلح المنكر إثبات لحق الطالب جهل، وقول الموثق وتساقط الاسترعاء حسن، فإن قلت قول خليل: ولا يضرها إسقاط البينة المسترعاة، يدل على أن الاسترعاء في الاسترعاء لا يبطل ولو أبطله المسترعي قلت: ذلك عندي خاص بالزوجة لأن تضررها بالزوج أشد من كل تضرر لملازمته لها آناء الليل وأطراف النهار، وأما غيرها فلم أر من ذكر أنه لا يضره إسقاط استرعائه إلا ما أشار له ابن فرحون بقوله: ولو قيل إنه لا يسقط استرعائه مطلقاً لكان وجيهاً إذا ثبت إكراهه أي إكراه المصالح اهـ. والسلام.

(١) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الأنصاري المعروف بالميتطي العلامة المتبحر في معرفة الشروط وتحرير النوازل أخذ عن أبي الحجاج الميتطي وغيره وله كتاب في الوثائق حافل اعتمده الناس بعده وسماه النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام وقد توفي رحمه الله عام ٥٧٠ هـ.

(٢) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

وسُميت هذي بطيب المرعى
ووصفه أن يشهد الإنسان شا
عليه أن يعقد أو قد عقدا
كداره أو غيرها عقد معا
لم يلتزم ما كان فيه فعلا
ولده أو نفسه أو مكسبه
لكنه لا بد أن يعرف من
وفي التبرعات بالإطلاق
والحبس والهبة قبل ما فعل
وفي المعاوضات الاسترعاء مع
إن ثبت الإكراه فيما عقدا
وفي التبرعات الاسترعاء لا
ومع ما عزا لصاحب العمل
وفي المعاوضات الاسترعاء يصح
وفي التبرعات الإشهاد كفى
وأول استرعا في الإسلام سبق
عبد إلى الكفار ثم بعد ذا
هو بذلك العبد مع أعدائه
وقال أنت حر أخرج يا غلام
فقال لا شيء على سيده
وفي إفاة القيام يشترط
بعد زوال عذره فإن مضى
سكوته فيه الرضا بما فعل

فيما في الاسترعاء صح شرعاً
هدين أو أكثر أن ما يشا
عليه مما ملكه له بدا
وضه أن ذا الذي قد وقعا
وإنما فعله خوفاً على
وقام عند أمنه من سببه
أشهده إكراهه ذاك الزمن
كالعتق والتدبير والطلاق
والبيع مطلقاً وذا نص العمل:
عقد وقبله وبعده تقع
وفي التبرع قبيله بدا
يحتاج ما من التقيّة انجلي
بيتين عن ميارة أيضاً نقل:
إن علم الإكراه علما متضح
من قبل فعله لما قد وصفا
ما ذكروا في رجل منه أبق
غزاهم في المسلمين فإذا
فأشهد القوم على استرعائه
فجاءه وسال عن ذاك الإمام
إذ ردّ عبده بهذا ليده
قيامه بالفور عمن قد فرط
بعد زواله زمان اقتضى
لم يك للقيام بعده محل

ما لم يغب أو يك معذوراً بما
 ولم يزل باق له الكلام
 وأما الإشهاد فشرط فيه
 وقيل الاسترعا واثان معه
 حفظهما ما في الوثيقة اشترط
 لا في سوى ذلك من الوثائق
 وهو أن تؤرخ الوثيقة
 لكنما التاريخ بالأوقات
 وهي إحدى خمسة عن ثبت
 وبالطلاق ثين لأجل
 تصديقها بأنها حاضت ثلا
 شهر وعشرة من الأيام
 وخمسن بعهدة الرقيق
 وقيل تي ابتدائها من أول
 وزيد بيع الحيوان بإدي
 وما من العمل عنهم جاء
 إن لم يكن أبطلها المسترعي
 لكنه ينفعه في حال
 كذلك إن أبطل الاسترعا إلى
 والعكس لا يعمل في الأشياء
 ولا يضر عن خليل جاء
 فيه دليل أن الاسترعا لم
 فذا الذي قد جاء فيه النص
 عندي لأن ضرر الزوج أشد

يوجب عذره فيبقى مبرما
 فيه إلى أن يمكن القيام
 عدلان كالترشيد والتسفيه
 لا بد فيها من شهود أربعة
 وذلك مختص بالاسترعا فقط
 وزيد آخر على ذا السابق
 باليوم والساعة خذ طريقه
 يختص عندي بالتبرعات
 لا بد من تأريخها بالوقت
 نفقة وثلاثين بالحمل
 ث حيض في خمسة زادت على
 وتلك أربع على التمام
 لأجل عييه على التحقيق
 جزء أنى من يومها المستقبل
 وموت ميت فذو ازدياد
 من رعي بينة الاسترعا
 وحيث أبطل فغير مرعي
 وهو أن يسترعي في الإبطال
 ما لا نهاية له لعملا
 كقطع الاسترعا في الاسترعا
 إسقاط بينة الاسترعا
 يسقط ولو أسقطه من التزم
 عن شيخنا بزوجة يختص
 من كل الأضرار على الذي ورد

لما لها معه من الملازمة
وغيرها لم أر من ذكر فيه
ليس له في شيء ذاك بضرار

قال الشيخ محمد العاقب:

إشهاد عبدلين بدعوى المدعي
والمأجثونني لئذاك عينا
وقد حكى له بلا تمرير
وفي المعاوضات الاسترعا بصح
وفي التبرعات الاسترعا كفى
ولا يقبله القيام إن مضى
ويحفظ الشاهد ما قد قيدا
وأرخصت باليوم والساعات
وغير إذا استقط كالأهباء
فمن الاسترعاء أيضا يثبت
بذلك الاسترعاء غير لازم

في ليها وفي النهار دائمه
أن سقوطه للاسترعا بفيه
إلا الذي له ابن فرحون أشار

الإكراه في العقود الاسترعا دعي
أربعة مثل الشهود في الرنا
مبارة بيتين في قريض
إن علم الإكراه علماً متضح
من قبل فعله لما قد وُصفوا
بعد زمان الخوف منهم الرضا
وحيث لا رد على فيه اليدا
منه وثيقة التبرعات
إلا من استرعى في الاسترعاء
ومن نقي النفي فئذاك الميث
استقاطها للضرر الملازم

فتاوى الحبس والمغارسة

وأجاب: بأن من حبس جميع أملاكه واستثنى استغلال بعضها مدة حياته، فإذا مات لحق ذلك بالحبس، فإنه يصح إذا كان استغلاله ثلث ذلك فأقل وإن كان أكثر من الثلث بطل الجميع إن كان الحبس على صغار ولده، وكان هو الحائز، وأما إن قبضه منه الكبار فيصح لهم ما قبضوه واستغلوه، وإن كان المستثنى أكثر من الثلث أما إن استثنى ثلث الغلة يتنفع به مدة حياته ويلحق بالحبس بعد وفاته فجائز، سواء كان على وارث أو أجنبي وصح الحبس إذا حيز ولا يخل ذلك به قاله ابن هلال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي حبس في نص السؤال	جميع ما يملك واستثنى استغلال
بعض المحبس مدى حياته	ويلحق الحبس في وفاته
فذا صحيح ثابت برونه	إن كان قدر ثلث أو دونه
وإن يكن أكثر منه بطلا	جميعه إن كان حبس على
أولاده الصغار وهو الحائز	أما على كبارهم فجائز
بشرط حوزهم له وهو يرى	ولو من الثلث كان أكثر
مقدار ما استثنى إذن من جملته	أما مع استثناء ثلث غلته
مدى حياته وبالحبس قد	يلحق عند موته فلا يرد
كان على وارثه أو أجنبي	مع حوزة عند حصول السبب

وأجاب: بأن المحبس عليه إذا بنى أو غرس في حيسه بنية الملك لا

يكون ملكاً من كل وجه فليس لوارثه إلا القيمة منقوضاً أو الانقاض إن لم يكونوا من أهل الحبس، فإن كانوا من أهل الحبس انتفعوا به على تلك الحالة دون تصرفهم فيه تصرف المالك، وقد قال شيخنا البناي قدس الله روحه عند قول خليل: وإن بنى محبس عليه، فإن مات ولم يبين فهو وقف فإن بين أنه غير وقف، فالذي يظهر لي أنه كبناء الأجنبي فليس للورثة إلا قيمته منقوضاً أو الانقاض قاله بعض الشيوخ اهـ. ولا يملكون ذاته دائماً لما فيه من تغيير الحبس وقلب حقيقته، وفي الذخيرة ما نصه قال مالك: إذا حبس داراً أو أرضاً فبنى فيها بيتاً أو غرس نخلاً ومات، فإن صارت الدار لورثة الباني فكذلك وإلا قلعوا البناء والنخل إلا أن يعطوا قيمة ذلك مقلوعاً اهـ. هذا في بناء الأجنبي وغرسه، وقد قال أيضاً في الذخيرة في باب الحبس: قال ابن كنانة: من سكن مسكناً فبنى فيه ثم مات وصار سكناه لغير ورثته فليس للباني قيمة بناء ولا عمارة اهـ. يعني حيث لم يبين الملكية وإلا كان له قيمتهما مقلوعين أو قلعهما، وأما إعطاء أرض الحبس مغارسة فمشهور المذهب منعه لأنه يؤدي إلى بيع بعضها كما في المعيار وغيره، قال في المعيار: فإن نزل ودفع أرضاً محبسة على مسجد مغارسة، فإن كان للمسجد غلة يعطى منها من غرس قيمة غرسه أعطيها وخلص الغرس والأرض للمسجد حبساً عليه، وإن لم تكن له غلة شارك فيها الغارس بقيمة غرسه تقوم الأرض التي للمسجد غير مغروسة ثم تقوم بغرسها اهـ. إلا أن عمل فاس جرى بإعطاء أرض الحبس مغارسة على خلاف المشهور، قال صاحب العمليات:

وأعط أرض حبس مغارسة وفوق عام دورها المحبس

والعمل إذا جرى بغير المشهور ترجح على المشهور متى وجدت
المصلحة التي عمل لأجلها بغير المشهور.

قال الشيخ أحمد:

أما المحبس عليه إن غرس أو جعل البناء في أرض الحبس

ملك له من كل وجه استبان
منقوضاً أو أنقاضه من بلدته
وإن يكن من أهله به انتفع
تصرف المالك فيما يملك
فوقفه يثبت لا محاله
شهر منعه ذوا الممارسه
من أرضه وذاك غير مرضي
أرضاً على كمسجد محبسه
أعطي للغارس قدر قيمته
فيها لذا المسجد أيضاً حبساً
شاركه بقيمة الغرس مثال
ثم تقوم به مع نفسها
فاس لذلك قال ناظم العمل
وفوق عام دورها المحبسه
على الشهير مع وجود المصلحه

بنية الملك فليس في المكان
وليس للوارث غير قيمته
إن لم يكن من أهله حين وقع
بحاله لكن به لا يسلك
فإن يمت ولم يبين حاله
إعطاء أرض حبس مغارسه
إذا يؤديه لبيع البعض
ودافع لأحد مغارسه
إن كان ذا غلة من غلته
وخلص الأرض وما قد غرسا
وإن يك المسجد ليس ذا اغتلال
ذاك تقوم بدون غرسها
وخالف المشهور في ذلك عمل
وأعط أرض حبس مغارسه
وإن جرى على الضعيف رجحه

قال الشيخ محمد العاقب :

لأنه يفضي لبيع الحبس
شيء سوى قيمة ما قد غرسا

ويمنع الغراس في المحبس
وليس للغارس فيما حبساً

وأجاب : بعدم صحة جواب بعض أهل العصر بأن من قال كذا وقف
على فلان إن مت أو بعد موتي يلزمه الوقف ولا يصح رجوعه عنه لقول
خليل : ولا يشترط التنجيز، ولقول المجموع هنا : إن من قال هذا وقف بعد
موتي يلزم، ووجه بطلان هذا الجواب أن قول خليل محله - إذا لم يكن معلقاً
على الموت - وإلا فلا يلزم على كل حال لأنه وصية قياساً على سائر التبرعات

من هبة وصدقة وعتق وغيرها، فإنها تلزم بالقول وقد يعرض لها ما لا تلزم معه من تعليقها على الموت وحصول مانع قبل الحوز، وكذا قول المجموع فاسلك به مسلك كلام خليل، وإلا انفصل وخرج عن دائرة الصحة لمصادمته النصوص، على أن مثله وصية، والوصية لا تلزم إلا بالقبول بعد الموت إذا كانت لمعين، قال خليل: وقبول المعين شرط بعد الموت، فالملك له بالموت ظاهره كان وقفاً أم لا، وقال في الشامل في تعريف الوصية: تمليك مضاف لما بعد الموت بطريق التبرع، ظاهره وقفاً كان أو غيره، وكذا ظاهر حدّ ابن عرفة لها وهو قوله: عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده اهـ. وكذا قول خليل: وبرجوع فيها وإن بمرض، ظاهره بطلان الوصية بالرجوع وقفاً كانت أو غيره، والظواهر إذا كثرت أفادت القطع كما هو معلوم، مع أن المواق قال هنا: أجمعوا على أن له الرجوع فيها وإن بمرض كانت بعثت أو غيره، فغيره عام يشمل الوقف مع أنها إذا كانت تبطل في العتق بالرجوع فأحرى في الوقف، وإنما كان العتق أشدّ من الوقف لأن اعتناء الشارع به أشدّ من اعتنائه بالوقف ولذا قال: بعثت أو غيره تنصيصاً على الأقوى ثم قابله بما يشمل الوقف، وقد نص الشبرخيتي عند قوله: ولا يشترط التنجيز، على أن العتق أشدّ من الوقف، وفي المدونة ما نصه: إذا قال أعتقوه بعد موتي بشهر، أو هو حر بعد موتي بشهر خير الورثة بين الإجازة وعتق ما حمله الثلث الآن، فإن أجازوه خدمهم شهراً ثم عتق الجميع اهـ. قال: فلو حمله الثلث خدمهم شهراً وعتق، لأنه مقتضى لفظ الوصية، فهذا دال بالأولى على أنه لو علق وقفه على ما ذكر لكان وصية والوصية له الرجوع فيها، ويدل صريح كلام أبي إسحاق الشاطبي^(١) وغيره على أن المعلق على الموت وصية. والله تعالى أعلم.

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي المعروف بالشاطبي أحد جهابذة العلماء الكبار والفضلاء الأخيار المتفنين، فقيه أصولي مفسر بارع رزقه الله من حسن النظر ودقة الاستنباط وصدق الورع وكمال العفة ما فاق به أهل زمانه، أخذ عن ابن الفخار وأبي عبد الله البلنسي، وأبي عبد الله الشريف التلمساني وابن لب والخطيب بن مرزوق والقباب وغيرهم وأخذ عنه أبو بكر بن عاصم وعبد الله البياني وغيرهما، وله مع جملة =

قال الشيخ أحمد:

أما جواب بعض أهل ذا الزمان
حُبْس إن مت فيلزم ولا
فهو جواب باطل غير صحيح
عنها الرجوع وعلى بطلان ما
جلب ما يقضى إلى الإكثار
بأن من قال كذا على فلان
يصح أن يرجع عنه مثلاً
إذ مثل ذا وصية وقد أبيح
به أجاب من نصوص العلما
وقد تركته للاختصار

قال الشيخ محمد العاقب:

وحبس على الممات علقاً
فردّه عند الرجوع ظاهر
حدّ الوصية عليه أطلقاً
حسب ما تفيدّه الظواهر

وأجاب: بأن مشهور المذهب كما في المعيار أن الحبس لا يباع بحال سواء
كان حبساً أصلاً أو اشتري مما فضل من مال الأعباس، وسواء كان كاملاً أو
بعضاً، وأفتى ابن رشد بجواز بيع ما لا منفعة فيه في الحال، وذكر ابن عات^(١) أن
الأبعاض من الأعباس يجوز بيعها ويجوز للمحبس أجره عمله من الحبس اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وبيعك الحبس من المحظور بكل حالة على المشهور

= من كبار علماء المذهب كالقباذ والفشتالي وابن عرفة وابن عباد أبحاث نفيسة برهنت
على صحة فهمه وسعة علمه وقوة عارضته وله مؤلفات في غاية التحرير والجودة منها:
كتاب الموافقات، وشرح على الخلاصة، والاعتصام، وشرح على كتاب البيوع من
صحيح البخاري، وكتاب الإفادات والإنشاءات، وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق
وغير ذلك، وقد توفي رحمه الله عام ٧٩٠ هـ.

(١) هو أبو عمرو أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر بن عات النفزي الشاطبي الأندلسي
عالم جليل له مؤلفات نافعة منها: ربحانة النفس وراحة الأنفس في ذكر شيوخ
الأندلس، وكتاب التزهة في التعريف بشيوخ الوجهة، وغير ذلك وقد ولد عام ٥٤٢ هـ
وتوفي رحمه الله عام ٦٠٩ هـ.

وسو بين حبس تأصلا
من مال الأعباس سواء كانا
ولابن رشد بيع ما لا منفعه
وذكر ابن عات الجواز في
كذلك أعب عمل المعبس
وما قد اشترى مما فضلا
كاملاً أو مبعضاً قد بانا
في الحال فيه جائز لن يمنعه
أعباض الأعباس على الذي اقتضى
يجوز أن يأخذه م الحبس

قال الشيخ محمد العاقب:

وبائع الحبس غير عات
ولابن رشد ذي المقال الحال
والراجح المشهور والمنصوص
ومن^(١) يبيع ما عليه حبسها
إن كان بعضاً قاله ابن عات
يباع غير نافع في الحال
أن عموم المنع لا يخصص
يرد مطلقاً ومع علم أسا

وأجاب: بطلان حبس مستغرقى الذمة وهبتهم وصدقتهم وغيرها إذا كان
لأولادهم أو أقاربهم أو أصدقائهم إذا قصدوا بذلك تحويز الدنيا لهم على غير
وجه شرعي، بأن كان لمجرد قرابة أو صداقة أو نحوهما وكذا ما يتبرعون به
على غير الأقارب والأصدقاء على أن المال لهم وملك من أملاكهم ويحرم
التناول لمن وقف عليه وللواقف أو السلطان أو من ولي بعده رده لبيت المال أو
صرفه لمصلحة من مصالح المسلمين أما إذا لم ينسبوه لأنفسهم وحبسوه أو
تصدقوا به على الفقراء والمساكين أو على وجه فيه مصلحة عامة للمسلمين فإنه
نافذ قاله العبدوسي وغيره، وتكفي شهرة الاستغراق عن إثباته بيينة نقله ابن
غازي وسلموه، ويؤخذ من كلامهم أن ما حبسه على قريبه لوجه شرعي
كصلاحه وعلمه نافذ ماض، وكذلك يمضي ما حبسه على غير قريبه لوجه
شرعي مما لم ينسبه لنفسه لأن بيت المال يصرف في المصالح العامة والخاصة

(١) قول الشيخ محمد العاقب: ومن يبيع ما عليه حبساً... البيت، هذا البيت من تحفة
الحكام لابن عاصم أتى به الناظم تضميناً.

لا ما حبسه معتقداً أنه لنفسه لأنه كما قال العبدوسي بمنزلة شخص حبس مال شخص آخر، فإنه لا ينفذ سواء كان في مصلحة عامة أو خاصة، وأفتى ابن رشد بنقوذ عتق مستغرق الذمة والولاء للمسلمين وإنما يكون مال مستغرق الذمة لبيت المال على قول أو كمصرف الزكاة لا يأكل منه الغني ولا يأخذ منه شيئاً إذا تملكه فقير قبله والمشهور أن حكم مستغرق الذمة حكم من أحاط الدين بماله لا حكم المفلس، فعلى المشهور يجوز أن يشتري منهم ما لا يعرف مالكة بمثل الثمن لا أكثر، ولا يقبل الغني ما تصدقوا به عليه بناء على أنه كمصرف الزكاة ويجب وقف المغصوب ما رجيت معرفة صاحبه: يعني ما خصه.

قال الشيخ أحمد:

وحبس من ذمته مستغرقه	ويطبل إن كان للأولاد أو
صدقة إن كان فيها مرعى	لهم بأن وقع عن مجرد
كذلك ما به تبرع على	إن كان يعتقد أن المال له
على الذي عليه وقف المال	رد الموقوف لبيت المال أو
للمسلمين نفعها أما إذا	وحبسوه أو تصدقوا به
أو صرفوه في مصالح تعم	فنافذ ويكتفي بشهرته
ومن كلامهم هنا قد يؤخذ	على قريبه لما في الشرع
لأن بيت المال قد يوقف	

وهبة وغيرها كالصدقة	ذوي قرابة لذك أو ذوي
تحويزه بغير وجه شرعي	صدقة أو قربه كالولد
غير الذي بذ الجواب قد خلا	من ملكه وحرموا تناوله
وصاحب الوقف له والوالي	صرف الجميع في مصالح رأوا
لم ينسب المال لهم في فعل ذا	على المساكين لذا فانتبه
جميع من كان بالإسلام وسم	هنا بالاستغراق عن بيته
أن الذي حبسه ينفذ	كعلمه وكالصلاح مرعي
وفي المصالح جميعاً يصرف	

إلا إذا كان لدى تحبسه
لأنه صار بمنزلة من
فلا ينفذ سواء كان ذا
نفوذ عتقه به الإفتاء
للمسلمين ثم حكم مال
وقيل مصرف الزكاة منه لا
ومنه لا يأخذ شيئاً إن له
وحكمه حكم الذي الدين بما
لا حكم من فلس إذ يجوز
من كل ما مالكة لن يظهرها
وليس للغني أن يقبل ما
جعلته كمصرف الزكاة
يجب إن رجي أن يعرف من
معتقداً ملكية لنفسه
حبس ما لا لسواه فاعلمن
مصلحة قد عمت أو خصت إذا
عن ابن رشد جاء والولاء
مستغرق الذمة بيت المال
بأكل من كان غنيا مثلاً
صح تملك فقير قبله
له أحاط عند جل العلماء
أن يشتري من ماله يجوز
وابتاعه بثمنه لا أكثر
تصدقوا به عليه حيثما
ووقف مغضوب عن القضاة
هو له أي ما ينوبه إذن

قال الشيخ محمد العاقب :

وكل من ذمته تستغرق
إن جهلت أرباب ماله ولا
وما لديه ينفذ التبصرع
ما لم يكن لنفسه ادعاه
عند ابن رشد نافذ ما يعتق
حق لغير المسلمين في الولا
به إذا كان لوجه يشرع
إذ ملك غيره علي رضاه

وأجاب في دار محبسة على إمام مسجد تحتاج إلى إصلاح ضروري ولا
حبس له تصلح منه بأن الإمام يصلح ويسكن أو يخرج وتكرى وتصلح من
الكراء، وإذا اشترط محبستها أن لا تصلح من كرائها وتترك خراباً صح الوقف
وبطل الشرط، وإذا كانت الغلة الآن لا تصلحها غرم الإمام كراء المثل في
ماضي السنين اهـ. من المعيار باختصار.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي حبس داره على إصلاح ما فسد لم تستغن عنه فالحكم أن يسكنها ويصلح فسادها من الكرا وإن شرط شرط المحبس وصح وقفها كراء مثلها على الإمام

إمام مسجد وتحتاج إلى ولا لذاك حبس تصلح منه فسادها أو تكتري فيصلح مالها عدم الإصلاح سقط وإن تك الغلة لا تصلحها يغرر في ماضي الأعمام

وسئل عمن حبس على ولده الصغير شيئاً وحازه الأب له، ولم يقبضه الابن حتى مات الأب والابن حين موته بالغ، فأجاب - كما في المعيار - بأنه باطل إن عُرف الابن بالرشد حين بلوغه وإن عرف بالسفه لم يبطل وإن طال تركه له، وإن كان مشكوكاً بطل الحبس إذا مضت سنة قبل موت الأب وهو بالغ والمشهور أن حوز السفه نافذ وقبض الأب لابنه الصغير ما حبس عليه إنما يكون حوزاً إذا صرح الأب بأنه حائز له أو سكت، أما إذا صرح بأنه حائز لنفسه أو فعل ما يدل على أنه حائز لنفسه كصرفه غلته في مصالح نفسه لا في مصالح الابن فباطل.

قال الشيخ أحمد:

ومن على ابنه الصغير وقفا ولم يحزه الابن حتى مات الأب حبسه فالحبس باطل إذا وليس يبطل إذا كان سفهه أما لدى الشك فالإبطال غلب بعد بلوغه وقد شهر فيه وإنما يكون حوزاً حوز الأب

شيئاً وحوزة له قد اكتفى والابن بالغ ويمده طلب بالرشد كان الابن موصوفاً إذا بتركه ولو بطول الدهر فيه إن مضت السنة قبل موت الأب نفوذ حوز ما يحوزه السفه لنجله الصغير ماله وهب

إن صرح الأب بأن قد حاز له ذا المال أو سكت عما فعله
أما إذا جزم أن مثلاً ما حازه لنفسه أو فعلاً
دليل ذا وأمره غير خفي مثاله أن يصرف الغلة في
ما من مصالح له قد تسند لا في مصالح ابنه فيفسد

وأجاب: بإجازة تحبس شقص من دار لا تنقسم، وقال بعضهم: إنه باطل وعلى الأول يباع ويشتري بثمنه ما يجعل حبساً والقول ببيعه هو المختار، وبه جرى عمل القضاة والحكام، قاله في المعيار اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي حبس بعض دار لم تنقسم فالخلف فيه جار
فقبل جائز وقيل يبطل وما به على الجواز يفعل
يُباع ذاك الشقص ثم يجعل ثمنه^(١) فيما يُحبس قبل
والقول بالبيع هو المختار على الذي قد قاله المعيار
وعمل القضاة والحكام قد جرى على ذا القول في ماضي الأبد

وأجاب: بما في المعيار من أن الحاكم إذا دفع أرض الحبس مغارسة، فغرس فيها المدفوع إليه وأدرك الغرس تمضي المغارسة ولا ينتقضها من جاء بعده لحكمه بما فيه خلاف.

قال الشيخ أحمد:

(١) قول الشيخ أحمد: ثمنه فيما يحبس قبل، هكذا يوجد هذا الشطر من هذا البيت في نسختي النظم اللتين بيدي ولا يخفى ما فيه، وأظن أن فيه بعض التصحيف من الناسخين، وقد يكون أصل البيت هو:

يُباع ذاك الشقص ثم يجعل ثمنه فيما يُحبس يُقبل

فغيره بعض الناسخين إلى ما ترى.

إن دفع الحاكم أرضاً حبساً على المغارسة ثم غرسا
من دفعت له فذاك ماض ولا يردُّ فعل ذاك القاضي
ولا أمير بعده إذ حكما بما جرى فيه اختلاف العلما

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن يك الفرس بأمر القاضي فقال ذو المعيار أمر ماض
واعتمدوا^(١) المعيار لكن فيه أجوبة ضعفها بفيه

وأجاب: فيمن قال ثمر حائطي حبس على فلان، ولم يقل حياته، ولا
جعل له وقتاً بأن له ثمر تلك السنة إن كان له ثمر يوم قال ذلك، فإن لم يكن
له ثمر يوم قال ذلك كان له ما دام حياً لتناول لفظه لذلك، اهـ من المعيار.

قال الشيخ أحمد:

ومن يقل ثمر حائطي حبس على فلان دون قيد والتيسر
كان له الثمر عامه إذا كانت لذا الحائط ثمرة إذا
وإن يك الحائط لا ثمر له في وقت ذا الفعل الذي قد فعله
ثمره ما كان حياً كان له إذ لفظه ذاك الذي تناوله

وأجاب: فيمن قال داري لفلان يسكنها أو لفلان يستغلها بأنه يُخَيَّر إن
شاء سكنها وإن شاء استغلها في صورتين ما لم يقل على أن يسكنها أو على
أن يستغلها فلا يتعدى المصرح به إلى غيره لقوله ﷺ: «المسلمون عند
شروطهم إلا شرطاً أحلّ حراماً أو حرّم حلالاً»^(٢) اهـ. من المعيار.

(١) قول الشيخ محمد العاقب: واعتمدوا المعيار... البيت «هذا البيت من النظم المسمى
(بو طليحية) للعلامة النابغة الغلاوي أتى به الشيخ على وجه التضمن.

(٢) هذا الحديث علقه البخاري في كتاب الإجارة من صحيحه فتح الباري ٥٢٧/٤ فقال:
وقال النبي ﷺ: «المسلمون عند شروطهم» وأخرجه الترمذي في أبواب الأحكام من
سننه باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح الحديث رقم ١٣٦٤ تحفة الأحوذى =

٤٨٧/٤ والدارقطني في كتاب البيوع من سننه التعليق المغني ٢٧/٣ كلاهما من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» هذا لفظه عند الترمذي ولفظه عند الدارقطني: «المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» وقال فيه الترمذي: هذا حديث حسن صحيح اهـ. لكن ضعفه الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٢٣/٢ وأخرجه الدارقطني في كتاب البيوع من سننه التعليق المغني ٢٧/٣ وأبو داود في كتاب القضاء من سننه باب في الصلح الحديث رقم ٣٥٧٧ عون المعبود ٩/٥١٥، والحاكم في المستدرک في كتاب البيوع ٥٦/٢ الحديث رقم ٢٣٠٩ كلهم من رواية سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين» ولم يصرح الحاكم في المستدرک بتصحيحه وإنما قال عقبه: رواة هذا الحديث مدنيون ولم يخرجاه وهذا أصل في الكتاب اهـ. وقال فيه الذهبي في التلخيص: لم يصححه - يعني الحاكم - وكثير - يعني ابن زيد الموجود في سند الحديث - ضعفه النسائي ومشاه غيره اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير عن حديث أبي هريرة هذا: ضعفه ابن حزم وعبد الحق وحسنه الترمذي اهـ. وأخرجه الدارقطني والحاكم كلاهما في الموضع المشار إليه آنفاً من رواية عائشة وأنس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق» وفي سند حديث عائشة عند كل منهما عبد العزيز بن عبد الرحمن الجزري ضعفه أحمد والنسائي وابن حبان وقال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير ٢٣/٢: ورواه - يعني هذا الحديث - الدارقطني والحاكم من حديث أنس وإسناده واه، والدارقطني والحاكم من حديث عائشة وهو واه أيضاً اهـ. وأخرجه الطبراني في الكبير - كما في مجمع الزوائد ٤/٢٠٥ - من رواية رافع بن خديج رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلمون عند شروطهم فيما أحل» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد عن هذا الحديث: في سنده حكيم بن جبير وهو متروك وقال أبو زرعة محله الصدق إن شاء الله اهـ. وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب البيوع والأفضية من مصنفه: باب من قال المسلمون عند شروطهم ٤/٤٥٣ الحديث رقم ٢٢٠١٦ مرسلًا من رواية يحيى بن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء قال: بلغنا أن النبي ﷺ قال: =

قال الشيخ أحمد:

ومن يقول لفلان داري جواز الاستغلال في ذي الحال لأنه أباح الانتفاع له إلا إذا قال على أن يسكننا فلا يخالف الذي له شرط لما من الخبر في نصوصهم إلا الذي أحل ما قد حرماً

يسكنها قد جاء في المعيار والعكس كالسكنى في الاستغلال في كل حالة وما شا فعله أو يستغلها بشرط فهنا فيما من استغلال أو سكنى فقط المسلمون قل على شروطهم أو حرم الحلال عند العلماء

وأجاب: في الوقف إذا لم يُعلم أمعقب أم لا بأنه يراعى الغالب في موضع المحبس من تعقيب أو غيره فيعمل به لأن الغالب راجح والعمل بالراجح

«المسلمون عند شروطهم» وأخرجه دون ذكر: «المسلمون عند شروطهم» الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٥/١٠٧ وابن حبان في صحيحه: موارد الظمان ١/٥١٣ الحديث رقم ١١٩٩ والدارقطني في سننه التعليق المغني ٣/٢٧ كلهم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» هذا لفظه عند ابن حبان ولفظه عند الإمام أحمد والدارقطني: «الصلح جائز بين المسلمين» وأخرجه ابن ماجه في كتاب الأحكام من سننه باب الصلح الحديث رقم ٢٣٥٣ شرح السندي ٣/١١٢ من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» والحديث بلفظ: «المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٥٢ الحديث رقم ١٠٢٣ وذكره السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ٦/٢٧٢ بلفظ: «المسلمون على شروطهم» ولفظ: «المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق من ذلك» وأشار إلى صحة كل منهما ولفظ «المسلمون عند شروطهم فيما أحل» وأشار إلى ضعف هذا اللفظ الأخير وذكره العجلوني في كشف الخفا ٢/٢٧٣ الحديث رقم ٢٣٠٢ بلفظ: «المسلمون على شروطهم والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً».

واجب كما هو مقرر في الأصول والفروع وإن استوى الأمران فالظاهر لي أنه يكون معقباً وإن كان القول بعدم التعقيب حينئذ هو المشهور لأن التعقيب أقرب لغرض المحبس، وهو واجب تحصيله ما أمكن وإذا احتمل الشيء الوقفية والملكية حمل على الملكية، قال في التكميل:

إن لم يُبين كونه وقفاً ولا صدقة على التملك احملاً
قال الشيخ أحمد:

والوقف إن جهل هل معقب
في موضع الحبس الذ يُدرى
فيعمل القاضي به إذ ما غلب
به كما هو في الأصول والفروع
تعقبه لديه هو الأظهر
لأنه لغرض الحبس
إيجابهم تحصيله ما أمكن
أما إذا ما احتمل الوقفية
وقد أتى لصاحب التكميل
إن لم يبين كونه وقفاً ولا

أم لا فإذا رُعي فيه الأغلب
من كونه معقباً أو عُمرى
يُرجح والعمل عندهم وجب
مقرر وحيثما استوى الوقوع
مع كون ما سواه هو الأشهر
أقرب عندهم ولم يلتبس
هذا الذي نص عليه الأئمة
والملك يحمل على الملكية
هنا ببیت وهو يا خليلي
صدقة على التملك احملاً

قال الشيخ محمد العاقب:

يجري على الغالب في الحبس العمل
وحيث لا غالب فالذي ظهر
واحمل على التملك ما قد شكّا
إذا لتعقيب وغيره احتمل
تعقبه قال وعكسه اشتهر
في كونه محبسا أو ملكا

وأجاب عن قول خليل: كعليهم إن تولى المالك تفرقه الخ. أن النصاب من الحيوان دون نسله إذا وقف لغير تفرقة نفسه من تفرقة غلته والحمل عليه، ونحو ذلك ومن النسل إذا وقف لتفرقه كأن يقول مثلاً حيواني هذا في عام أو

عامين أو على الدوام يعطى نسله للفقراء لأن النسل حيثنذ هو الموقوف،
والأمهات ملك للواقف لكن لا تباع، ولا توهب مثلاً إلا عند اليأس من الولادة
قال الشبرخيتي: ولا يلزم من منع التصرف عدم الملك كالسفهاء.

قال الشيخ أحمد:

أجاب عن قول خليل ذلك	أي كعليهم إن تولى المالك
أن نصاب الحيوان دوتما	نسل إذا وقف عند العلمما
لغير تفرقة نفس المال من	تفرقة القلة والحمل إذن
ونحو ذلك ومن نسل إذا	كان لتفرقة نسله إذا
كان يقول مثلاً في عام	أو في ثلاث أو على الدوام
يُدفع نسله بها للفقرا	لأنه الموقوف فيما ظهرا
والأمهات ملكه ووجبا	أن لا تباع بل ولا توهبا
إلا إذا من الولاده يثس	ومثل ذاك ظاهر لا يلتبس
والمنع من تصرف لا يلزم	عدم ملكه وذاك يُعلم
من كالسفيه إذ من التصرف	في المال يُمنع وذا غير خفي

وأجاب: بأن ولد الواقف لا يتنزل منزلته في ضم مال الحبس إلى ماله كما
تقتضيه ظواهر إطلاقاتهم الكثيرة إذ تراهم يرددون النظر في الضم بين المحبس
والمحبس عليه، ولا يلتفتون إلى وارث المحبس، والظاهر الواحد نص فقهي كما
نص عليه ابن غازي وغيره والظواهر إذا كثرت أفادت القطع، وأما قوله: فله
ولوارثه منع من يريد إصلاحه... الخ. فلا يدل على تنزله منزلته في الضم لأن
علته المحافظة على عدم تضييع معالمه، وفي ذلك حق لولد المحبس إذ قد يرجع
إليه ملكاً أو حبساً، وكذا لا يدل عليه حديث: «من مات عن حق فلولارثه»^(١) لأنه
ضعيف وإن كانوا كثيراً ما يستدلون به مسامحة مع أن الحق لله لا للوارث.

(١) هذا الحديث لم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ولكن ثبت عن
النبي ﷺ أنه قال: «من ترك مالا فلورثته» فقد أخرج عبد الرزاق في كتاب الفرائض =

من مصنفه: باب من مات وعليه دين ٢٩١/٨ الحديث رقم ١٥٢٦١ والبخاري في
 كتاب الفرائض من صحيحه في باب قول النبي ﷺ: من ترك مالا فإلهه الحديث رقم
 ٦٧٣١ فتح الباري ١١/١٢ وفي باب ابني عم أحدهما أخ لأم والآخر زوج الحديث
 رقم ٦٧٤٥ فتح الباري ٢٨/١٢ وفي باب ميراث الأسير الحديث رقم ٦٧٦٣ فتح
 الباري ٥٠/١٢ وفي كتاب الحوالة وفي كتاب التفسير وفي كتاب الاستقراض ومسلم
 في كتاب الفرائض من صحيحه باب من ترك مالا فلورثته الحديث رقم ١٦١٩ شرح
 النووي ٦٧/٦ والترمذي في كتاب الفرائض من سننه باب ما جاء في من ترك مالا
 فلورثته الحديث رقم ٢١٦٩ تحفة الأحوذى ٢٢١/٦ كلهم من رواية أبي هريرة رضي
 الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من ترك مالا فلورثته ومن ترك ضياعاً فإليّ» وفي رواية
 أخرى: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعليّ قضاؤه ومن ترك
 مالا فلورثته» وفي رواية ثالثة: «من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإليّ» وأخرجه
 الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٩٩/١٥ وأبو داود في كتاب الفرائض من سننه
 باب في ميراث ذوي الأرحام الحديث رقم ٢٨٨٢ والحديث رقم ٢٨٨٣ عون المعبود
 ١٠٥/٨ والنسائي في كتاب الفرائض من سننه باب توريث الخال ٧٦/٤ الحديث رقم
 ٦٣٥٤ والحديث رقم ٦٣٥٦ وابن ماجه في كتاب الفرائض من سننه باب ذوي
 الأرحام الحديث رقم ٢٧٣٨ شرح السندي ٣٢٦/٣ والدارقطني في كتاب الفرائض
 من سننه التعليق المغني ٨٥/٤ كلهم من رواية المقدم بن معديكرب رضي الله عنه أن
 النبي ﷺ قال: «من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ديناً أو ضيعة فإليّ وأنا ولي من لا
 ولي له أفك عنه وأرث ماله، والخال ولي من لا ولي له يفك عنه ويرث ماله» هذا
 لفظه عند الإمام أحمد وفي رواية أخرى: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن ترك ديناً
 أو ضيعة فإليّ، ومن ترك مالا فلورثته وأنا مولى من لا مولى له، أرث ماله وأفك
 عانه، والخال مولى من لا مولى له يرث ماله ويفك عانه» وأخرجه عبد الرزاق في
 كتاب الفرائض من مصنفه ٢٩٠/٨ الحديث رقم ١٥٢٥٧ من رواية جابر بن عبد الله
 رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ لا يصلي على رجل عليه دين فأتني بميت فسأل
 هل عليه دين؟ قالوا: نعم ديناران، قال: «فصلوا على صاحبكم» قال أبو قتادة: هما
 عليّ يا رسول الله، فصلى عليه، فلما فتح الله على رسول الله ﷺ قال: «أنا أولى بكل
 مؤمن من نفسه من ترك ديناً فعليّ ومن ترك مالا فلورثته».

قال الشيخ أحمد:

وولد الواقف لن ينزلا
من ضمّه لماله كما اقتضى
إذ ردّوا النظر في الرد إليه
محبس من غير أن يلتفتوا
والظاهر الواحد نص عاز
وحيثما كثرت الظواهر
أما الذي قد جاء في نص خليل
فيه على تنزيله منزلته
فيه محافظته على عدم
لأن في ذا الحبس حقاً لولد
يرجع ملكاً تارة أو يرجع
كذا عليه لا يدل ذا الأثر
لضعفه وإن كثيراً يستدل
مع كون ذا الحق له عز وجل

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي الزكاة لا يضم الحبسا
قد قال ذا وليس بالمنصوص
لماله وارث من قد حبسا
جرباً على ظواهر النصوص

وأجاب: بأن قسمة الوقف تنقض بحدوث ولد داخل إذا كان لا يتوصل
لحقه إلا بالنقض، وإلا كان داخلياً غير داخل، وذلك تناقض صراح، وذلك
واضح من شراح قوله: وانتقض القسم بحدوث ولد لهما، لأنهم يقولون: فإذا
ولد واحد كانت من ثمانية أو اثنين أو تسعة وهكذا، وينعكس الأمر في
الموت، والسر عندي في ذكر خليل النقض بالحدوث أو الموت في مسألة
أولاد الأعيان، ولم يذكره في غيرها أن القسمة فيها للرقاب والحبس في غيرها

إنما تقسم غلته ولا يجوز قسم رقابه على المشهور، لكن الضرورات قد تدعو إلى غير المشهور فيعمل به في هذه البلاد، إذ غلات أحباسهم اللبن وهو لا يمكن فيه غير القسم، ومن تلف مما بيده شيء من الحبس رجع على غيره وإلا بطل قصد المحبس، والواجب اتباعه حيث جاز أو كره، لكن إذا تلف بسببه وجب عليه تعويضه، فإن امتنع استبد شريكه في الحبس بقدر ما تلف اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقسمة الحبس تنقض متى إن كان لا يمكننا التوصل إذ داخل لا داخل ليس يباح ويُعكس الأمر بموت البعض بالموت والحدوث في مسألة ذكره فالسر فيه عنده على رقابه وفي سواء قد ولم يجوز قسم رقابه على كن ربما دعت ضرورة إلى في هذه البلاد في هذا الزمن وفيه غير القسم ليس يمكن وكل من تلف مما انتفعا به على شريكه وإلا وذا مناقض لقصد صاحبه أو كان مكروها ولكن إن تلف منه وحاشما أبى عن خلفه

قال الشيخ محمد العاقب:

وينقض القسم لكابن يدخل إن لم يكن لحقه توصل

وشرطهم في البدء نقي النقض عند حدوث موجب ذو نقض
ولا تُبَتَّ قسمة في حُبْس وطالب قسمة نفع لم يُسَي

وأجاب: بأن المحبس عليهم طبقة أولى وغيرها إذا غابوا غيبة انتقال عن بلد الحبس وهو عقار بحيث يمكن انتفاعهم بغلته لا يسقط ذلك حقهم ولا يكون من انقطاع الجهة المحبس عليها فلا يرجع لأقرب فقراء عصابة المحبس، لأن قصد المحبس نفعهم بالمحبس عليهم، وهو ممكن ودليل عدم انقطاعهم بالغيبة التي يمكن فيها انتفاعهم بتعبير أهل المذهب في انقطاع الجهة بانقراضها كما في المدونة في غير ما موضع والرسالة وابن عرفة وابن يونس وما لا يعدُّ كثرة، والمراد بالانقراض الموت ومثله، لتفسير عبد الباقي لكلام خليل به، أي بالتعذر المذكور ولقول التوضيح: وإن حكمنا بالتأييد وتعذر صرفه فيما حبس عليه يرجع حُبْساً على أقرب الناس بالمحبس يوم المرجع الخ...

ويدل أيضاً على أن المراد بالانقطاع انقراض المحبس عليهم بالموت أو تعذر صرف الحبس في منافعهم أن المحبس عليهم أنفسهم إذا غاب أحدهم غيبة انتقال سقط حقه في السكنى، لعدم تأتي سكنى متوطني تيشيت محروسة شنيط، وإذا غاب أحدهم غيبة انتقال لم يسقط حقه في غير السكنى، فالمدار على إمكان انتفاع المحبس عليهم بالحبس فلا سقوط، وعدم إمكان انتفاعهم به فالسقوط. قال ابن عرفة: بعدما ذكر سقوط حق المحبس عليهم في السكنى بغيبة الانتقال ما نصه: قال ابن رشد في رسم البر: وهذا في السكنى وأما فضل الكراء وغللات الثمر وغيرها فحق من غاب باقي فيها لا يسقط اهـ. ومن المقرر وجوب المحافظة على تحصيل غرض المحبس ما أمكن، وهو حاصل لإمكان انتفاع المحبس عليهم، فالحاصل أن المحبس عليهم لا يكون توطنهم غير بلد العقار قاطعاً لحقهم إلا في السكنى أو في تعذر انتفاعهم بالحبس، سواء كان الباقي في بلد الحبس بعض المحبس عليهم أو أهل المرجع أعني أقرب فقراء عصابة المحبس، وسواء في ذلك مراعاة لفظ المحبس أو قصده.

قال الشيخ أحمد:

أما المحبس عليهم مثلاً
عن بلد الحبس بعضهم وقد
بحيث يمكن انتفاعه فلا
ولا يكون ذا من انقطاع
لأن من حبسه بالمحبس رام
وهو ممكن وذا غير انقطاع
وإنما يعبرون عنه
لكنه يسقط من سكناه
إذ المدار في السقوط عدم
فيما من النصوص ليس يحصى
سواء اعتبر فيه مقصده

طبقة أولى وأخرى انتقلاً
كان عقاراً لا يجاوز البلد
يسقط حقه بما قد فعلاً
جهة ذا الوقف في الارتجاع
قصد انتفاعه به على الدوام
بل غيبة يمكن معها الانتفاع
بالانقراض وهو ليس منه
في الدار حظه ولا سواء
إمكان نفعهم وذا مسلم
وكلهم ذاك عليه نصاً
أو لفظه كلاهما يعضده

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن يغيب عن ماله المحبس
والحق ساقط إذا لم يمكن
وسئل عن امرأة حبست بقرّة بحضرة أبيها وزوجها وبعد ذلك بمدة طويلة
حاول أولادها بطلان الحبس مدّعين سفهها؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن ذات
الأب إن علم رشدتها ففعلها ماض، وإن علم سفهها ففعلها مردود، وإن جهل
حالتها لم يمض فعلها إلا بعد مضي سبعة أعوام من دخولها، قاله سيدي
الحسن بن رجال في حاشيته على شرح التحفة، لكن إذا قلنا يرد فعلها لا يرده
إلا من له ولاية عليها حين الفعل، لقول ابن غازي:

أبطل صنيع العبد والسفيه برّد مولاه ومن يليه

قال الشيخ أحمد:

من جعلت بقرة في الحبس
وبعد ما طالت بذلك المدة
بأنها سفيهة فالحكم في
إن علم الرشد ففعلها مضى
كذلك أيضاً عند جهل الحال
إلا إذا مضى لها من الدخول
لكن إذا قيل برّد فعلها
إلا الذي له ولاية المره
أبطل صنيع العبد والسفيه

والأب والزوج بذاك المجلس
حاول الأولاد هناك رده
ذوات الآباء هنا غير خفي
وفعلها مع سفيه لا يرتضى
لم يمض ما لها من الأفعال
سبعة أعوام فحجرها يزول
فلا يرّد فعلها من أهلها
في حاله كما ابن غازي ذكره
برّد مولاه ومن يليه

وأجاب: بأن من قال لإنسان هذه الناقة صدقة عليك لبنها إلى الآخرة،
أن تلك الناقة حبس لأن الصدقة إذا قارنها قيد التأيد تكون حبساً، كما نص
عليه خليل وغيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقائل لبن ناقتي استمر
فذاك تحبّيس عليه كائن
تقييده بلفظة التأيد

إلى الجزاء صدقة على عمر
إذ التصديق متى يقارن
يصير تحبّيساً بهذا التقييد

وسئل عن وقفي رجلين على رجل التبسا بعد بلوغ كل منهما الزكاة، ما
الحكم في زكاتهما؟ وما الحكم فيما إذا بلغ أحدهما النصاب؟ فأجاب بما
نصّه: إنه إذا علمت النسبة بين المالين كأن يكون واحد مثلاً ثلثاً والآخر ثلثين
قسماً على ما علما عليه قبل، وإلا فالتناصف، ثم زكاة كل مالٍ على ما اقتضاه
الفرض والتقدير فيه.

قال الشيخ أحمد:

أما جواب حبّسين حبساً على كزيد مثلاً والتبسا

من بعد ما بلغ كل الزكاة
فنسبة المالكين قبل الجهل
كثلاث وثلاثين مثلاً
كان التناصف عليه الانتساب
ثم زكاة كل مال تضرب

وسئل عن بقر فيه شيء محبس على رجل وغير المحبس مُلك ثلثه لذلك
الرجل المحبس عليه، وثلاثه لامرأتين مُلكاً ولم تعرف أعيان الحبس من الملك
إلا أنه اشتهر عندهم أن الملك أكثر من الحبس، ولكن لم يعرف أحد ما هو
أكثر به، وثم عبد للمحبس عليه وعبد آخر بينه وبين المرأتين على الثلاث،
والعبدان يعرفان البقر كله أو بعضه هل يقبل قول العبدین أو لا؟ فأجاب: بأن
العبدین لا يُقبل قولهما في ذلك لأن الراعي المشترك يقبل قوله في تعيين بعض
الماشية لبعض أهلها إذا كان عدلاً، كما في تبصرة ابن فرحون، والعبيد ليسوا
من أهل العدالة، وإنما الحكم في ذلك أن يحلفوا كلهم ويكون نصف البقر
ملكاً ونصفه حبساً وكذا الحكم إذا نكلوا، ويقضى للحالف على الناكل، كما
في تبصرة ابن فرحون، وأما كون الملك أكثر فلغو لعدم تحقيق الدغوى، وقد
قال خليل فيدعى بمعلوم محقق اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ورجل وامرأتان عندهم
واختص عنهما بشيء حبساً
لكنه اشتهر أن ملكهم
ولم يميز أحد مقدار ما
وفيه عبدان فعبد كانا
هو عن النسا بعبد ثان
لكنما قالاً بذي الأملاك

شيء من البقر ملك بينهم
عليه من دونهما والتبسا
زاد على الحبس فيما عندهم
زاد على الحبس به فانبهما
على السواء بينهم وباننا
وذان بالبقر عارفان
يلغى إذ الراعي في الاشتراك

قبول قوله بما قد عينا لهم هناك أنه عدل ولا إذ العبيد فاستمع ما قاله وإنما الحكم على ما وصفوا ويقسم المال على التناصف أو التناكل على ما قد وصف وكون ملكهم على الحبس قد إذ لم يحققوا بذلك الدعوى لأهل الاشتراك إن تبينا يصح في العبدین أن يعدلا لا تتأتى فيهم العدالة من جهلهم تعينه أن يحلفوا للحبس والملك لدى التحالف واقض على الناكل للذي حلف زاد فلغو لم يصح له أحد هذا الذي قد صححوا في الفتوى

وسئل عن وقف رجل أعزى بعضه لابنته ثم مات وماتت هي هل يجوز لأبناء الرجل تركه عند أبناء المرأة أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أنه لا يجوز لهم تركه عند أبناء المرأة إذ إعارة الوقف الكثيرة لا تجوز اتفاقاً، وفي اليسيرة خلاف كما في المعيار وغيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي لا يثبت له تركها فلا يحل لبنه تركها لأنما عريّة الأوقاف وإن تطل فباتفاق تحرم من وقفه عريّة فهلها عريّة عند بنيتها بعدها إن قصرت جازت على خلاف وذلك في المعيار نص محكم

قال الشيخ محمد العاقب:

ونمنع الإعارة الكثيرة في الحبس والخلاف في اليسيرة وأجاب بقوله: الظاهر لي أن جلود الوقف وما خرج منها غلة ملك للموقوف عليه كاللحم تباع وتوهب كالوبر، والظاهر دليل فقهي والقياس كذلك، وقياساً على كرناف النخل المحبسة وخشبها الثمينة فلم أر في مشارق الأرض ومغاربها من جعلها حبساً بل هي غلة عند جميع الناس اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما جلود الوقف فيما يظهر
لأنما الظاهر والقياس
بالخشب والكرناف في الأحباس
شرقاً وغرباً حبساً بل غلّه
فغلة ولحمه والوبر
دليلي الفقه وذا يقاس
فلم نجد جاعلها في الناس
عند جميع علماء الملّه

قال الشيخ محمد العاقب:

وإذا ما مر من مقتضى الأصله
قيماً على الصنوع والكسوف
أن جلود الوقف بعض الغلّه
إذ هي غلّة بلا خلاف

وسئل عن امرأة من أمثل النساء ولكنها حسانية حبست شيئاً على مسلم
فهل يصح ذلك الحبس أم لا؟ فأجاب بما نصه: يمضي تحييس الحسانية إذا
كانت محبسة على غير قريب وغير معتقدة أنه ملك لها، وإلا خير في جعله
حبساً أو ملكاً، كما في المعيار وغيره.

قال الشيخ أحمد:

وامرأة من أمثل النسوان
قد جعلت وقفاً لزيد مثلاً
غير قريب مع شرط أن لا
خير في بقائه وقفاً أو
لكنها من معشر حساني
فوقفها يمضي إذا كان على
تعتقد الملك لها وإلا
ملكاً له وذلك غير مستوي

وسئل: عن حبس انقطع المحبس عليه فرجع إلى أخي المحبس وأخته
فماتت عن ابن وبنت هل يأخذان نصيب أمهما أم لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم:
بأنهما لا يأخذان ما كان لأمههما لأن الحبس إذا رجع إنما يرجع حبساً على
أقرب فقراء عصابة المحبس، وامرأة لو رجّلت عصبت دائماً وأبداً وعلى كل
حال، بدليل عدم تقييدهم ذلك بكون الأقرب ليس له وارث، وإلا كان نصيبه

لوارثه، وإسقاط القيد يؤذن بالعموم، والظاهر الواحد نص فقهي، كما نص عليه ابن غازي عند قوله: وإن لم يقدر إلا على نية... الخ، ولو كانا يأخذان ما لأمهما لكان الرجوع على وجه الملكية، وذلك باطل بما يطول جلبه من النصوص، قال المتطي في مسألة ولد الأعيان: فإن انقرض جميع ولد الأعيان رجع الحبس إلى ولد الولد اهـ. يعني أن جميع نصيب الأم والزوجة يرجع لأولاد الأولاد، فإذا كان يرجع عن الزوجة والأم وورثتهما مع أنهما أخذه على وجه الملك غير التام فأحرى رجوعه لأقرب فقراء عصابة المحبس في هذه المسألة، أعني رجوعه من بعضهم لبعض، وإن قيل إن ابني الأخت يأخذان نصيب أمهما لكن حبساً لا ملكاً، قلنا: ذلك يبطل قولهم: لأقرب فقراء عصابة المحبس، لأن قولهم: فقراء عصابة المحبس... الخ، صيغة عموم، وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع، فقد رجع في زمان وحال وبقعة لغير أقرب فقراء عصابة المحبس إن كانا من العصابة وأحرى إن لم يكونا منها، وفي الذخيرة وغيرها بعد ذكر أهل المرجع ما نصه: فإذا انقرض جميع أصحاب المرجع صار حبساً على المساكين اهـ. ولم يقل على ورثتهم وفي الذخيرة وغيرها قال مالك: ولا يدخل في المرجع ولد البنات ولا بنو الأخوات، يعني لا أولاً ولا ثانياً، وإلا كان إطلاقاً في مقام تقييد لا دليل عليه، وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الأحوال، وفي الذخيرة وغيرها واللفظ لها: يبدأ بإناث ذكور ولده على العصابة الأقرب فالأقرب، وكذلك العصابة الرجال يبدأ الأقرب فالأقرب، ويدخل الموالى إذا لم تكن العصابة أقرب منهم اهـ. ولو كانا يأخذان ما لأمهما لبطل الترتيب في قولهم الأقرب فالأقرب بل يكون الكلام الأقرب فوارثه فالأقرب كذلك، وكذلك قولهم يدخل الموالى^(١)... الخ اهـ.

(١) هذه المسألة التي فيها هذه الفتوى لها صلة بنزلة اختلف فيها كبار علماء بلد صاحب الفتاوى في زمنه، فأفتى فيها العلامةان محض بابہ الدياتي، وباب بن أحمد بيب العلوي، بما يوافق رأي صاحب الفتاوى من أن نصيب الأنثى التي ماتت عن أولاد يرجع مرجع الأحياس ولا يأخذها أولادها، وأفتى العلامةان حُرَّم بن عبد الجليل =

= العلوي، واديبه الكميللي بأن أولادها يأخذونه ولا يرجع مرجع الأحياس حتى ينقرض
جميع نسل الأنثى التي ماتت وجرت بين الفريقين في ذلك مناظرات نثراً تارة ونظماً
أخرى وفي ذلك قال اديبه الكميللي:

يا صاحبي قفا بالمنهل الصافي وسلمما الحكم للقاضي بإنصاف
ووافقا حُرِّمَ فيما قال وبحكما فإن شيخكما أدرى بالأوقاف
فحجة الشيخ في بهرام ناهضة لو كان يكفيكما ما كان في الكافي
وقال باب بن أحمد بيب العلوي:

أرشدتنا للهدى والله يعلم أنـ قائلون بحق غير سفساف
فحجتي وصحابي غير داحضة من نص بهرام والتوضيح والكافي
بل أنت رِدْ ما وردناه على قرب واشرب فهذا زلال بارد صاف
وقال أيضاً:

إذا رجعت للبنت أوقاف والد وجار عليها الدهر يوما وجلحا
فأولادها يا قوم من بعد موتها عن الوقف معزولون والحق يُتحي
خليل أبي عن سد خلتهم به وتوضيحه أمسى لذاك موضعا
وقد حجب ابن الحاجب الحجب عنهم ولكن لإيجاز العبارة لوحا
وقال محنض بابه:

إذا تأملت مكتوبي بإنصاف ألقيت فيه زلالاً عذبه صاف
هو المصيب لصوب الفهم يعضده نقل الشيوخ بنص واضح شاف
رووه عن مالك نصاً ووافقه نص الإمام ابن عبد البر في الكاف
دع عنك دعوى تقايد تقول بها شيوخنا بدليل وجهه خاف
والأصل في القيد نقي والمفيد له لم نلّفه بعد بحث شامل واف
والانقراض الذي يحجوه حجته أتى في الأم لأم نسلها صاف
وإن تفهمت في القاموس: قانقرضوا ماتوا وليس لنسل موتهم ناف
أما الدروج ففيه المعنيان كما ذا في الصحاح بإيضاح له شاف

قال الشيخ أحمد:

أما جواب حبس قد انقطع
إلى أخي محبس الحبس وأخت
فلا دخول لهما فيه ولا
فقير أقرب من أهل العصابة
ولم يقيّدوا بكون الأقرب
معه وإلا كان للوارث ما
محبس عليه والحبس رجع
وماتت الأخت عن ابنها وبنت
إذ الرجوع إنما هو على
وامرأة لو رجّلت عصّبت
ليس له من وارث ذي نسب
كان من الوقف لمن تقدما

وقال أيضاً:

كيف النزاع وجاء النص يا صاح
أن ليس يدخل في الأحباس إن رجعت
والأصل في اللفظ إطلاق فتصحيه
وقد بحثنا عن التقييد مبحثه
وقال أيضاً:

مُراجعنا في راجع الوقف قد غفل
رمى ما حكى المواق من قول مالك
وقال حُرّم بن عبد الجليل:

ما في الجدال من التّكذيب مغتفر
طود المودة منا لا يززعزعه
شأن المجادل تكذيب وتأنيب
من عاصف القول تأنيب وتكذيب

وقال العلامة عبد القادر بن محمد سالم المجلسي في هذا الصدد:

إن مات من إليه وقف رجعا
أعني به الأقرب للواقف لا
فانظره في نوازل الأحباس
للاقرب الفقير ذاك دُفعا
لمن إليه الوقف كان انتقلا
لابن هلال صاحب الأساس

اهـ. راجع الجزء الثقافي من موسوعة المختار بن حامد ص ١٣٧.

ولو فرضنا أنه قد يرجع
 على التملك وذلك يَطل
 ولم يكن رجوعه لأقرب
 رجوعه لغيره وإذا إذا
 ولا دخول لبني البنات
 لا أولاً وثانياً ويتندي
 على ذوي عصبه فالأقرب
 وذلك الترتيب يطل على
 وصار في المرجع الأقرب فمن
 قال الشيخ محمد العاقب:

وفي رجوع الحبس للبنات
 فلا دخول لابنها في المرجع
 من هُذمت بهاذم اللذات
 لعدم التعصيب فليسترجع

سؤال عن رجل مات وترك بقرأ بعضه ملك بلا نزاع، وبعضه تنازع فيه
 عصبه الميت وزوجته فهم يدعون أنه حبس فيرجع إليهم، وهي تدعي كونه ملكاً
 فترث منه؟ جوابه والله تعالى أعلم: أنه إن شهد عدلان أو عدل مع يمين
 المدعي الحبس ثبت التحييس إن كان في صورة شهادة العدل الواحد مع تعيين
 وإلا فلا، فإن شهدا على تحييس قدر معلوم لكنهم لا يعرفون عينه نسب
 الحبس للملك، وقُسم على عدد الجهتين، فإن قالوا مثلاً: إن الحبس ثلاثون
 والملك مثله قسم البقر نصفين وهكذا، فإن شهدا على أسماء البقر دون تعيين
 مسمياتها نوديت كل بقرة باسمها فإن صاححت عمل على تلك القرينة في التعيين
 لأن القرائن يعمل بها لا سيما عند تعذر غيرها كما هو منصوص عليه في
 الفروع، وقد عقد ابن فرحون في تبصرته باباً للعمل بالقرائن.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي مات وخلف بقر وملكه لبعضه قد اشتهر

وبعضه تنازعت عصبته
فقالت إن المال كلاً ملكه
وادعت العصبه التحيس في
فالحكم إن شهد عدلان على
مع يمين مدعي التحيس
إن كان في صورة شاهد على
أما إذا شهد عدلان على
لكنهم لا يعرفون عينه
ويبين ملكه ويقسم على
وإن على الأسماء شهود تأتي
فكلما بقرة من البقر
لها وبالصباح يعمل على
إذ القرائن بها قد يعمل
لغيرها مما تعذر كما

فيه وزوجّه فأما زوجته
وقد يقسم عليهم تركه
غير الذي عليه لم يختلف
تحيسه أو واحد قد عدلاً
ثبت للحيث بلا تليس
معينين جا وحيث لا فلا
تحيس قدر علموه مثلاً
فتعرف النسبة ثم بينه
مقدار تين النسبتين مثلاً
من غير تعيين المسميات
تدعى بهذا الاسم الذي قد اشتهر
تلك القرينة بما قد أشكلا
لا سيما إن يكن التوصل
عليه في الفروع نص العلماء

سؤال عن ماشية موقوفة على ناس في البادية تعذر قسم غلاتها هل يجوز
قسم ذواتها؟ وهل إذا جاز يجوز على التأيد حتى لا ينقض لموجب نقض من
حدوث ولد أو موت بعض المحبس عليهم؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن الشراح
ذكروا عند قوله: وسكنى دار سنين، ثلاثة أقوال في قسمة الأقباس للاغتلال:
المنع قرعة أو مرضاة وهو للإمام في المدونة، وقيل: يجوز ويجبر عليه من أبي
لمن طلب، وينفذ بينهم إلى أن يحصل موجب تغيير القسم بزيادة المحبس عليهم
بولادة أو نقصهم بموت ونحو ذلك، وقيل: يجوز بتراضيهم، واستظهر الحطاب
جوازه بتراضيهم إذا كان ينقض بحدوث ما يوجب النقض من زيادة أو نقص إلا
أنهم يفرضون الكلام في العقار، ويسكتون عن الماشية، والذي يظهر لي منعه
لقول خليل: ولبن في ضروع إلا لفضل بين، يعني وعلى وجه المعروف، لأنه
حصلت فيه علة منع قسم العقار على القول به وهي عدم الملك، إذ الملك

للوأقف وزادت الضرر^(١) الكثير لكن قد يعرض لها من الضرورة ما يبيح قسمها كما هو مشاهد، قال المقرئ في قواعد: من الأقوال الجمهورية: الضرورات تبيح المحظورات اهـ. وقال في المنهج:

تبيح محظوراً ضرورة كما لذي اضطرار وخلاف علما اهـ. وقلت في مراقبي السعود:

قد أسس الفقه على رفع الضرر وأن ما يشقُّ يجلب الوطر أي التيسير، لكن قسمه ابتداءً على شرط أنه لا ينقض بحدوث ولد لا يجوز ابتداءً ولا يعمل به دوماً لما فيه من إبطال حق من سيوجد قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٢) الآية.

وقال عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم...»^(٣) الخ، وأما شرط عدم النقض بموت أحد منهم أو زيادة في المال أو نقص فالظاهر عدم جوازه لعدم تبين المعروف لدوران الرغبة من الجانبين إذ كل يجوز أن يكون النمو له، ويشهد للمنع ما تقدم في ذكر القول الثاني والثالث من الأقوال، إذ تقيدهما بالنقض عند موجبه ظاهره دخلوا على عدم ذلك ابتداءً أم لا، ولو قلنا بجوازه لم يلزمهم عند حدوث ما يوجب النقض لأنه إسقاط للحق قبل وجوبه على القول بعدم إسقاطه، قال بعضهم^(٤):

(١) قوله: «وزادت الضرر الكثير» هكذا هو في جميع النسخ التي بيدي وأظن أن فيه بعض التصحيف وأن أصله: وزادت الغرر الكثير، والله أعلم.

(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة.

(٣) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٤) يشير إلى قول الدمامني رحمه الله:

وإسقاط حق المرء قبل وجوبه	حكى فيه خلفاً أهل مذهب مالك
ويجزي على هذا الخلاف مسائل	بحقها أهل النهى والمدارك
شريك سخا طوعاً بإسقاط شفعة	وذلك منه قبل بيع المشارك

وإسقاط حق المرء قبل وجوبه

البيت

قال الشيخ أحمد:

أما الذي جا في الجواب عن سؤال
تعذر التقسيم في غلاتها
وهل إذا جاز فهل يجوز أن
لموجب النقض من الحدوث أو
ثلاثة الأقوال في الأحباس
المنع قرعة على كل مرام
وبالجواز وعليه يُجبر

ماشية موقوفة على رجال
فهل يجوز القسم في ذواتها
يُقسم تأييداً بلا نقض إذن
موت لبعضهم مما في ذا رأوا
من قسم الاستغلال بين الناس
أو بمرضاة وهو للإمام
آييه للطالب فيما ذكروا

= وتارك إرث أو مجيز وصية
كذلك من أمضى وصية منفق
وراضية بالهجر ليلة وصلها
ومختارة من قبل عتق لنفسها
وتاركة للشرط من قبل عقدها
ومسقط حق للحضانة لم يجب
وعاف صحيح قبل قتل يناله
وقد كملت تسعاً وأحكم نظمها
على أنني إن ألف بعد زيادة
وزاد بعضهم بيتاً قال فيه:

بصحة موروث له غيرها لك
عليه مريض قد غدا في المهالك
ومن بعد أمسى سنّها غير ضاحك
تروم فكاكاً من فتى متماسك
تشكت بحال بعد ذلك حالك
كذا حكمه فاحذر مقالة آفك
تجاوز عن جانٍ عليه وفاتك
فجاء بحمد الله سهل المسالك
فلست لها يا صاح يوماً بتارك

سقوط لزوم فاعتمد قول مالك

على أن مشهور المسائل كلها
وزاد الثاني ثلاثة أبيات قال فيها:

ومنكحة التفويض يا خير ناسك
عفا عن مآل الجرح عند المهالك
إذا أبرأت قبل الوقوع لماسك

ومسقطه الانفاق قبل وجوبه
إذا أبرأت من قبل فرض لها ومن
وربة شرط واحد أو معدد

وينفذ القسم إلى أن يحصل
وثالث الأقوال بالجواز فيه
لكنه يُنقض مهما يحصل
كزيدهم أو نقصهم أو النما
لكنما الكلام عنهم جارٍ
ويسكتون عن مواش الوقف
قول خليل: لبن وسط الضروع
لكن من الأضرار يعرض له
وفي مراقبي السعود في أصول
قد أسس الفقه على رفع الضرر
لكن شرطهم لدى الوقوع
ولا بقسمه دواماً يعمل

قال الشيخ محمد العاقب:

وقسمة الوقف للاغتلال
وقيل بالحل وجبر الأبى
قال وفي المواشي منع ذا ظهر

موجب نقضه الذي قبل خلا
مع تراض القوم إذ ذاك عليه
في قسمهم له دخول خلل
في المال أو نقص به قد علما
فيما يحبس من العقار
والظاهر المنع وفيه يكفي
إلا لفضل بين حال الوقوع
في الاشتراك ما يبيح فعله
مذهب مالك لذلك يقول:
وأن ما يشق يجلب الوطر
عدم نقضه من الممنوع
لأن ذاك للحقوق مبطل

عن مالك ليست من الحلال
وبالتراضي مرتضى الخطاب
لكن تبيحه عوارض الضرر

وسئل عن امرأة أبضعت ثوراً من بقر حبس عليها للباسها وهو موسع فيه
وأتى بعبد ما الحكم فيه؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن المحبس إذا جعل لها
الذكور ملكاً فالعبد لها تفعل به ما تشاء، وإن كان جعل لها الذكور إن احتاجت
فالعبد يباع بالبقر ويكون حبساً، وإن احتاج البقر للعبد بقي العبد حبساً يخدم
بقر الحبس اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما التي قد أبضعت لتلبسها من بقر كان عليها حبساً

ثوراً لأن رب ذلك البقر موسع في بيعها منه ذكر
وجاءها عبد فإن كان جعل ذكوره ملكا لها حيث فعل
فالعبد ملكها وإن كان شرط لها احتياجها لبيعها فقط
فالعبد إذ ذاك يباع بالبقر وذلك البقر حبس استقر
إلا إذا احتاج له مال الحبس فيتترك العبد له وهو حبس

وسئل عمن وقف بقرأ على شخص ثم بعد يومين من يوم الوقف طلب الموقوف عليه من الواقف أن يملكه الذكور ففعل، فهل يلزم؟ وهل لو وقع ذلك حين الوقف يلزم أم لا؟ فأجاب: والذي يظهر لي جواز استثناء الواقف الذكور إذ لم أر ما يمنعه، وأما جعل ذلك للموقوف عليه بعد التحسيس بأكثر من ساعة فغير لازم لأن الوقف من العقود اللازمة، كما في عدة مواضع من الذخيرة، وكما في الخطاب، وأما نحو الساعة فيجري على الخلاف في اللاحق بالعقود هل هو كالواقع فيها أم لا، وأما جعل الواقف للموقوف عليه الذكور حين العقد فالظاهر لي جوازه.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي وقف مما اكتسباً شيئاً على سواء ثم طلباً
منه الموقوف له أن يجعلاً ملكاً له ذكوره فقلاً
من بعد يومين من الوقف فلا يلزم ما يذني الذكور فعلاً
من بعد ساعة على المعهود إذ هو من لوازم العقود
وما كساعة فقيه إن فعل جرى على الخلاف في اللاحق هل
هو كما وقع في العقود أم ليس كهُوَ إن دونه العقد انبرم
وجعله ذكور وقفه عليه ملكاً له فالظاهر الجواز فيه
كذلك استثناءه من حبسه في عقده ذكوره لنفسه

قال الشيخ محمد العاقب:

وجاز للمحبس استثناء ذكور حبسه لمن يشاء
وبعد عقده بطول حبسا عن جعلها لمن عليه حُسا
وإن يكن بقرب ذا المعقود جرى على اللاحق للعقود

وسئل عمن باع بقرة ملكاً له وبقرتين حبساً عليه بأمة، فأجاب: بأنه تلزمه
بقرتان تساويان لهما وعليه يدل قوله: ومن هدم وقفاً فعليه إعادته.

قال الشيخ أحمد:

وبائع بقرة ملكاً وتي مع بقرتين حبسا بأمة
لزمه رد اثنتين في القيم تساويهما وذا كمن هدم
وقفاً فقد تلزمه الإعادة له وذاك من هنا استفاده

وأجاب: بما أجاب به ابن عتاب^(١) بما نصه: اختلف في المغارسة
والمساقاة إذا عقدت عقداً فاسداً وفاتت بالعمل، والذي أقول به للعامل أجرة
مثله فيما غرس وفيما سقى، وكذلك الأرض تعطى مغارسة وفيها أصول ثابتة،
هذا المختار وفيه أقوال كثيرة اهـ.

وأجاب: بأنه لا يجوز للغارس أن يبيع نصيبه قبل الإطعام لأنه لم يجب
له نصيب ولو مات خير وارثه بين العمل والترك ولو كان الوارث بيت المال اهـ.

قال الشيخ محمد العاقب:

إن فسد الغراس والتساقى فأجرٌ مثل غارس وساق
ولا يبيع غارس النخيل ما ينويه منه إلى أن يطعما

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن عتاب القرطبي الفقيه المحدث العالم الزاهد شيخ
المفتين بقرطبة أخذ عن ابن النجار وابن بشير الذي صحبه مدة اثنا عشر عاماً وكان كاتباً
له عندما تولى القضاء وأخذ عن غيرهما، وأخذ عنه ابنه عبد الرحمن وعيسى بن سهل
وأبو علي الغساني وأبو جعفر بن رزق وغيرهم. وله قهرة وقد ولد عام ٣٨٣ هـ
وتوفي رحمه الله عام ٤٦٢ هـ.

فتاوى الهبة

وأجاب: نفعتنا الله به في الدارين: بأن كل امرأة تبرعت على قريب لها من الرجال بشيء من مالها أن لها ولوارثها استرجاعه إذا لم يكن عن طيب نفس، بأن كان حياء أو خوفاً من عدم النصرة لهن فيما ينزل بهن أو خوفاً من التعبير في مجالس جنسها إن لم تفعل وكان القريب هو الذي طلب الصدقة أو نحوها منهن، قال ابن هلال: وسواء استحفظت ذلك بشهادة يعني شهادة الاسترعاء أم لا، ومن لم تطلب منهن أو طُلبت وعلم أنه لا ضرر عليها في الامتناع فهي ماضية نافذة لا استرجاع فيها، قال في العمليات:

لها القيام إن تكن مطلوبة إذ ليس في طائفة من ربه

انظر شروحها والمعيار، والسلام.

قال الشيخ أحمد:

ومن تبرعت ببعض مالها	على قريب هو من رجالها
لها وللوارث أن يسترجعها	إن لم يكن عن طيب نفس وقعا
وذاك إن خافت إذا لم تفعل	من عدم النصرة مهما ينزل
أمر بها أو كان عن حياء	أو خافت التعبير في النساء
وذاك إن وقع لا عن شفقته	بل طلب القريب منها الصدقة
ونحوها وإن بلا استرعاء	ما استحفظته ساعة الإعطاء
وحيث لم تطلب ولم يك ضرر	في الامتناع فعطائها استمر
ليس لها استرجاعه وفي العمل	بيت على ما قاله قد اشتمل:

لها القيام إن تكن مطلوبه إذ ليس في طائفة من ربه

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل امرأة لها تبرُّع على قريبها عليه ترجع
وإن تكن عن طيب نفس تفعل فهي على خفي^(١) حنين تحصل
وكرجوع الأم من قد ولدا منها ولو لما دويد^(٢) خلدا

(١) قول الشيخ محمد العاقب: فهي على خفي حنين تحصل، إشارة منه إلى المثل العربي الشائع «رجع بخفي حنين» وهو مثل يضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة، وأصل هذا المثل كما قال الميداني في مجمع الأمثال ٤٠/٢: أن حنيناً كان إسكافاً من أهل الحيرة فساومه أعرابي بخفين عنده فاختلفا حتى أغضبه، فأراد غيظ الأعرابي، فلما ارتحل الأعرابي أخذ حنين أحد خفيه وطرحه أمامه في الطريق ثم ألقى الآخر في موضع آخر من نفس الطريق فلما مرّ الأعرابي بأحد الخفين قال: ما أشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الخف الآخر لأخذته ومضى، فلما انتهى إلى الخف الآخر ندم على تركه الأول - وقد كمن له حنين بجانب الطريق - فلما مضى الأعرابي في طلب الخف الأول عمد حنين إلى راحلته فذهب بها هي وما عليها وأقبل الأعرابي على قومه وليس معه إلا الخفان، فقال له قومه: ماذا جئت به من سفرك فقال: «جئتكم بخفي حنين»، فذهب ذلك مثلاً، وقيل: إن حنيناً كان رجلاً شديداً وانتسب إلى أسد بن هاشم بن عبد مناف فأتى عبد المطلب وعليه خفان أحمران فقال له: يا عم أنا ابن أسد بن هاشم، فقال عبد المطلب: لا، وثياب ابن هاشم ما أعرف شمائل هاشم فيك فارجع، فرجع، فقالوا: «رجع حنين بخفيه» فصار ذلك مثلاً.

(٢) هو دويد ابن زيد قال صاحب القاموس فيه: ودويد ابن زيد عاش أربعمائة سنة وخمسين سنة وأدرك الإسلام وهو لا يعقل وارتجز محتضراً - أي عند موته - بقوله:

اليوم ينى لدويد بيته لو كان للدهر بلا أبليته
أو كان قرني واحداً كفيته يا رب نهب صالح حوته
ورب غيل حسن لويته ومعضم مخضب ثنيتيه
أهـ. والغيل: الغلام السمين العظيم.

وأجاب: بأن الوالد إذا وهب بعض ماله - وإن كان الجَلّ - ليعض أولاده دون بعض أو تصدق به لا إثم عليه، لأنه جائز ماضٍ لا يردّ، لقول ابن هلال: لا خلاف في المذهب ولا بين فقهاء الأمصار ومالك والشافعي وأبي حنيفة أن ذلك جائز، إلا أنه مكروه اهـ. والصواب عدم الكراهة، لأن أبا بكر خصّ عائشة، وخصّ عمر ابنه عاصماً^(١)، وقد فعله عثمان^(٢) رضي الله عنهم، وقال ﷺ:

(١) هو أبو عمر عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وأمه جميلة بنت ثابت بن أبي الأقلح الأنصارية، وقد ولد عاصم قبل وفاة رسول الله ﷺ بستين، وخاصمت أمه فيه أباه عند الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكان عمر عاصم في ذلك الوقت أربع سنين وقيل ثمان سنين، فقضى أبو بكر رضي الله عنه لأمه بحقها في حضانتها، وكان عاصم رضي الله عنه فاضلاً خيراً، حسن الخلق شاعراً، حسن الشعر، ومات رضي الله عنه عام ٧٠ هـ.

(٢) هو أبو عبد الله وأبو عمر عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي ذو النورين، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الخلفاء الأربعة الراشدين وأمير المؤمنين أمه أروى بنت كرز بن ربيعة بن عبد شمس وجدته من جهة أمه البيضاء بنت عبد المطلب عمّة رسول الله ﷺ، وكان عثمان رضي الله عنه من السابقين إلى الإسلام هاجر الهجرتين وزوجه النبي ﷺ ابنته رقية، فماتت عنده أيام وقعة بدر الكبرى ثم زوجه أختها أم كلثوم رضي الله عنها، ولذلك لقب بذئ النورين، وبشره النبي ﷺ بالجنة أكثر من مرة، وأثنى عليه في عدة مناسبات، وكان رضي الله عنه يصوم الدهر ويقوم الليل كله، وكان يختتم في بعض الأوقات القرآن في ركعة واحدة، وكان حسن الخلق جميل الصورة، من أوصل الناس للرحم وأكثرهم إنفاقاً في سبيل الله، بويع له بالخلافة سنة ٢٣ هـ وقيل سنة ٢٤ هـ، فمكث في الخلافة إحدى عشرة سنة ومات مقتولاً وهو ابن اثنين وثمانين سنة، ومناقبه مشهورة شهرة تغني عن التطويل بذكرها. والأثر الوارد عن أبي بكر الصديق في تخصيصه ابنته عائشة رضي الله عنهما ببعض ماله أخرجه مالك في كتاب الأفضية من الموطأ باب ما لا يجوز من النحل الحديث رقم ١٥١٢ شرح الزرقاني ٦٠/٤ وعبد الرزاق في المصنف ١٠١/٩ الحديث رقم ١٦٥٠٧ والبيهقي في كتاب البيوع من سننه الصغيرى باب شرط القبض في الهبة ٣٣٧/٢ الحديث رقم ٢٢٣١ وفي كتاب الهبات من سننه الكبرى ١٧٨/٦ كلهم من رواية عائشة =

«اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»^(١) رواه الترمذي وغيره وحسنه .

= رضي الله عنها أنها قالت: «إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاذَ عشرين وسقاً من ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إليّ غنى بعدي منك ولا أعزّ عليّ فقراً بعدي منك وإني كنت نحلّك جاذَ عشرين وسقاً فلو كنت جاددتيه واحترتيه كان لك وإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله، قالت عائشة: فقلت: يا أبتى والله لو كان كذا وكذا لتركته، إنما هي أسماء فمن الأخرى؟ فقال أبو بكر: ذو يظن بنت خارجة أراها جارية» هذا لفظه عند مالك في الموطأ، وقوله: جاذَ عشرين وسقاً، قال الزرقاني: هو صفة للنخل التي وهبها ثمرتها يريد نخلًا يجذّ منه عشرون وسقاً أهـ. وأما الأثر الوارد في تخصيص عمر بن الخطاب ولده عاصماً بمالٍ فذكره البيهقي في كتاب الهبات من سننه الكبرى ١٧٨/٦ وفي كتاب البيوع من سننه الصغرى: باب الاختيار في التسوية بين الأولاد ٣٤٢/٢ وذكر البيهقي في المحل المذكور من سننه الصغرى ومن سننه الكبرى أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خص ابنه وإقداً بهبة أرض وأن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه خص ولداه له بهبة لم يشاركه فيها غيره من أولاده. وأما الأثر عن عثمان رضي الله عنه في ذلك فلم أقف عليه لكن يكفي في الاحتجاج بهذا الأمر فعل الخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٨٢/٢٢ والترمذي في أبواب المناقب من سننه الحديث رقم ٣٩٠٦ تحفة الأحوذى ١٠٢/١ وابن ماجه في مقدمة سننه الحديث رقم ٩٧ شرح السندي ٧٤/١ والحاكم في كتاب معرفة الصحابة من المستدرک ٧٩/٣ فما بعدها الحديث رقم ٤٤٥١ إلى الحديث رقم ٤٤٥٥ كلهم من رواية حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر» وفي رواية بزيادة: «واهتمدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن أم عبد» وفي رواية أخرى: «واهتمدوا بهدي عمار وإذا حدثكم ابن أم عبد فصدقوه» وفي رواية عند ابن ماجه: «إني لا أدري ما قدر يقائي فيكم فاقتدوا بالذين من بعدي» وأشار إلى أبي بكر وعمر وصححه الحاكم في المستدرک ووافقه على ذلك الذهبي في التلخيص وحسنه الترمذي وأخرجه الحاكم في المستدرک أيضاً بعد حديث حذيفة متصلاً به من رواية ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر واهتمدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود»، لكن قال الذهبي في التلخيص عن =

وفي الرسالة: ويكره أن يهب لبعض ولده ماله كله، وأما الشيء منه فذلك سائغ اهـ. وفي المفيد: وجائز أن يهب الرجل لبعض ولده دون بعض، ويكره أن يهب ماله كله لأحد ولده، فإن فعل ذلك في صحته نفذ ذلك كله اهـ. وأما هبة المال كله أو صدقته لبعض دون بعض فمشهور قولي مالك الكراهة، كما في الرسالة والمفيد، وكذلك يكره عند أبي حنيفة والشافعي، قاله ابن هلال، وقال: إنه إن نزل ووقع مضى عندهما، واحتج أهل المذهب للتنفوذ بأربعة أوجه:

من حديث النعمان^(١) بن بشير، ولأن المكروه إذا وقع مضى ولم يفسخ

حديث ابن مسعود هذا: سنده وإياه. وأخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد من رواية أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنهما حبل الله الممدود من تمسك بهما فقد تمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥٣/٩ فيه من لم أعرفهم. وحديث حذيفة ذكره السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير ٥٦/٢ الحديث رقم ١٣١٨ و١٣١٩ وأشار إلى صحته، وذكره أيضاً العجلوني في كشف الخفا ١٨١/١ الحديث رقم ٤٨٢.

(١) هو أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاص بن زيد الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، وعن أبيه، وهو أول مولود ولد للأنصار في الإسلام بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، وقد روى رضي الله عنه عن النبي ﷺ وعن خالد بن عبد الله بن راحة وعن عائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وروى عنه ابنه محمد ومولاه سالم وعروة والشعبي وأبو قلابة وخيشمة بن عبد الرحمن وسماك بن حرب وغيرهم، واستعمله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما على الكوفة ثم نقله عنها إلى حمص وكان رضي الله عنه خطيباً مفوهاً وتوفي سنة ٦٥ هـ.

وأما حديثه المشار إليه في الفتوى فقد أخرجه مالك في كتاب الأفضية من الموطأ: باب ما لا يجوز من النحل الحديث رقم ١٥١١ شرح الزرقاني ٥٦/٤ وعبد الرزاق في كتاب الوصايا من مصنفه باب في التفضيل في النحل ٩٦/٩ الأحاديث ذات الأرقام من ١٦٤٩١ إلى ١٦٤٩٦ وابن أبي شبة في كتاب الوصايا من مصنفه باب في الرجل يفضل بعض ولده على بعض ٢٣٥/٦ الأحاديث ذات الأرقام من ٣٠٩٨٠ إلى ٣٠٩٨٢، والإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٧١/١٥ والبخاري في كتاب الهبة من صحيحه =

= في باب الهبة للولد الحديث رقم ٢٥٨٦ وفي باب الإشهاد في الهبة الحديث رقم ٢٥٨٧ فتح الباري ٢٥٠/٥ وأخرجه أيضاً في كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد الحديث رقم ٢٦٥٠ فتح الباري ٣٠٦/٥ ومسلم في كتاب الهبات من صحيحه باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة الحديث رقم ١٦٢٣ والحديث رقم ١٦٢٤ إكمال المعلم ٣٤٨/٥ فما بعدها وأبو داود في كتاب الإجارة من سننه باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل الأحاديث ذات الأرقام من ٣٥٢٥ إلى ٣٥٢٨ عون المعبود ٤٥٧/٩ فما بعدها والنسائي في كتاب النحل من سننه الكبرى باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر النعمان بن بشير في النحل ١١٥/٤ الأحاديث ذات الأرقام من ٦٤٩٩ إلى ٦٥١٤ والترمذي في أبواب الأحكام من سننه باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد الحديث رقم ١٣٧٩ تحفة الأحوذى ٥٠٦/٤ وابن ماجه في كتاب الهبات من سننه باب الرجل ينحل ولده الحديث رقم ٢٣٧٥ والحديث رقم ٢٣٧٦ شرح السندي ١٢٥/٣ و١٢٦ والبيهقي في كتاب البيوع من سننه الصغرى باب الاختيار في التسوية بين الأولاد ٣٤١/٣ الأحاديث من ٢٢٤٢ إلى ٢٢٤٥ وفي الكبرى ١٧٦/٦ كلهم من رواية النعمان بن بشير رضي الله عنهما أنه قال: إن أباه أنى به رسول الله ﷺ فقال: إني نحلت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله ﷺ: «أكل ولدك نحلتك مثل هذا؟» فقال: لا فقال رسول الله ﷺ: «فارجعه» وفي رواية: «فاردده» وفي رواية أخرى عن النعمان قال: تصدق عليّ أبي ببعض ماله فقالت أمي - عمرة بنت ربيعة -: لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ فانطلق بي إلى النبي ﷺ ليشهده على صدقتي فقال له رسول الله ﷺ: «أفعلت هذا بولدك كلهم؟» قال: لا، قال: «اتقوا الله واعدلوا في أولادكم» فرجع أبي فردّ تلك الصدقة. وفي رواية أخرى فقال رسول الله ﷺ: «قلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور» وفي رواية أخرى عند الإمام أحمد ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه: «فأشهد على هذا غيري أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: فلا إذا». وفي رواية عند أحمد وأبي داود: «فأشهد على هذا غيري، إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك» وللحديث روايات كثيرة معناها متقارب، وقال القاضي عياض في إكمال المعلم ٣٥٠/٥: ووجه الجمع بين ألفاظ هذا الحديث إذ هو واحد وبتأوها سانع بين وهو أولى من اطراح أحدها أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه إذ ليس فيه ما يتنافى =

قاله الحطاب عند قوله: واتبع شرطه إن جازاه. وقال ابن عرفة: ابن القاسم يكره ولا يردُّ إلا أن يتبين أنه فرار من فرائض الله تعالى، يعني أقر بذلك أصبغ إن حيز عنه نفذ وإن قصد الفرار لأنه ملكه يتصرف فيه ما لم يحجر عليه، ومن قالوا بالكراهة حملوا الأمر والنهي في الحديث على النذب والتنزيه: أعني قوله ﷺ: «اعدلوا بين أولادكم» وقوله: «لا تشهدوني على جور» لأنه ثبت في رواية: «أشهد على هذا غيري» مع أجوبة كثيرة عن الحديث ذكرها بعض شراح الموطأ.

قال الشيخ أحمد:

وواهب أو متصدق على	بعض بنيه دون بعض مثلاً
بجل ماله فذاك لا يرد	ومن له وهبه به انفرد
لأنه في ماله يشعل ما	جاز له عند جميع العلما
لكنهم قد كرهوه والصواب	عدمه إذ صح من فعل الصحاب
مثل أبي بكر ومولانا عمر	كذاك عثمان كما جا في الأثر
أما إذا وهب ما قد ملكه	لبعضهم والبعض منهم تركه
فالشافعي كرهه ومالك	أشهر قولي به كذلك

= وذلك بحمله على النذب والترغيب في التسوية كما جاء في بعض طرق حديث جابر، فأخبره ﷺ بأكمل الأمور وأولها مخافة جر العقوق من بعضهم لذلك كما نبه عليه في الحديث الآخر المتقدم لا على الوجوب بدليل قوله: «أشهد غيري...» إذ ما لا يجوز أن يشهد هو به لا يأمر غيره بالشهادة عليه ولا يقبله وتسميته جوراً على هذا بمعنى أنه عدول عن الأولى من التسوية أي إني لا أشهد، ولا يُعقد بين يدي إلا الأتم في العدل والأكمل في الصلاح فأشهد غيري ويكون قوله أردده أي أن هذا جائز وسائق إن شئت إذ لك الاعتصار فتستقيم جميع ألفاظ الحديث على هذا. باختصاره وقد تعرض الزرقاني في شرحه على الموطأ لأوجه جواب من يجيز للأب تخصيص بعض أولاده ببعض ماله وهم الجمهور عن حديث النعمان وذكر في ذلك عشرة أوجه فراجع إن شئت ٥٨/٤ وكأنه هو المشار إليه في الفتوى ببعض شراح الموطأ، والله أعلم.

كذا أبو حنيفة يكره له
أما ابن قاسم فقال إن أقر
بذلك رده ولا يقبل منه
لكنه يمضي إذا ما فعله
بأنه من الفرائض فرر
وأصيح أنفه إن حيز عنه

قال الشيخ محمد العاقب :

لوالد تخصيص بعض آله
وما لمن كرهه تصديق
وبالجميع يكره التخصيص
ومن يرد تغيير إرث فرضا
بهبة ولو بجل ماله
لفعله الفاروق والصديق
وفي الرسالة لذا تخصيص
ردّ عطاؤه وفي الأولى مضى

وأجاب : بأن من أعر شيئا على أحد معين ولم يقبل العمرى رجعت
للمعمر بكسر الميم، بل لم تنتقل عن ملكه، ولو قبلت، وأما العمرى على
الفقراء والمساكين فلا تتصور حتى تصح إذ لا انقضاء لأعمارهم إلا بانقراض
الدنيا، وأما من أعر ثم عقب فله ذلك بلا إشكال، لبقاء ملكه مع التعمير
وصحة الملك سبب في صحة التصرف، وليس للمحبس بكسر الباء أن يتصدق
بالحبس على المحبس عليه، لأن الحبس من الأقوال اللازمة كما نص عليه
القرافي وغيره.

قال الشيخ أحمد :

ومن على معين قد أعمرا
لربه يرجع بل لم ينتقل
أما على كالفقراء فالرجوع
فيه إذ انقراضهم ليس يصح
أما إذا أعر ثم عقب
في صحة التصرف الملك وذا
حبسه عليه ثم بعد ذا
شيئا ولم يقبل متى ما أخبرا
عن ملكه بها ولولها قبل
لربه لم يتصور الوقوع
ما دامت الدنيا وذاك متضح
فذلك لازم لأن السببا
ما زال عنه ملكه أما إذا
به تصدق فذا لن ينقذا

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن رأى المعمّر أن يعقّباً فاحكم برأيه ولا معقّباً
ولم يجرز تصدق المعجس على المعجس له بالمعجس

وسئل عن شخص أعمار شيئاً على بعض بنيه دون بعض ومات المعمّر ثم
مات بعض البنين المعمّر عليهم ما الحكم في ذلك؟ هل هي وصية أو عمرى؟
وعلى أنها عمرى فهل يرجع نصيب البعض الذي مات على البعض الذي لم
يمت أو يرجع ميراثاً؟ وعلى أنه يرجع ميراثاً فهل يدخل في الميراث البعض
الذي مات لأنهم موجودون حين موت المعمّر أم لا؟ فأجاب: بأنها عمرى لا
وصية كما هو ظاهر من تعريف كل منهما، وإذا كانت عمرى فنصيب الميت من
المعمّر عليهم للباقي منهم لقوله: إلا على عشرة حياتهم فيملك بعدهم، فإذا
مات البعض الباقي من المعمّر عليهم رجع ملكاً لورثة المعمّر بالكسر يوم موته
فيدخل ورثة ذلك البعض الميت أولاً.

قال الشيخ أحمد:

ومن على بعض بنيه ما ملك
هلك بعض من عليهم أعماراً
أن نصيب من من القوم هلك
وحيثما هلك أهل العمرى .
تركه يورث عمن أعماراً
ورثة الذّمات من بنيه
أعمار بعضه وبعدهما هلك
وبقي البعض فما إذا يرى
مرجعه على الذي معه اشترك
فمرجع العمرى هناك يدرا
ذا المال يوم موته كي يحضرا
من بعد موته جميعاً فيه

وأجاب في استثناء الواهب بعض الشيء الموهوب بأنه إن استثناءه ونصّ
على دخول رقبته في الهبة بلفظ الهبة الأولى صحت الهبة فيه وفي سائر
الموهوب وله ما استغل، وإنما تصح الهبة فيه إذا كان مقدار قيمة ذلك المستثنى
ثلث قيمة الجميع فأقل؛ وإن كان استثناءه لذلك البعض على أنه باق على ملكه

لا يدخل في الهبة إلا بعد موته لم تصح الهبة في الشيء المستثنى، ولكنه وصية فتصح إن كان الموهوب له غير وارث وحملها الثلث وإن كان وارثاً وقف على إجازة الورثة اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والواهب استثناءه لبعض ما	وهبه يصح عند العلم ما
إن كان قد نص على رقبته	أعني دخولها بلفظ هبته
لكن بشرط أن يكون قدر ما	به يقوم إذا ما قوما
ثلث قيمة الجميع فأقل	وإن يكن أكثر من ذاك بطل
وإن يك استثناءه له على	بقائه يملكه لن يدخل
إلا بُعيد موته في هبته	فذاك قد يجعل في وصيته
إن كان غير وارث وحمله	ثلث ماله فإذا يصح له
وإن يكن يرث ووقف على	إجازة الباقيين ما قد فعلا

قال الشيخ محمد العاقب:

وجاز الاستثناء في عقد الهبة	لغلة الثلث دون الرقبه
وبعد موت واهب ما استثنا	من ذاك يلحق بما قد أبقيا
وإن يك استثنى من العطيته	رقبة فسمها وصيه

وأجاب فيمن قال لرجل كل من مالي ما شئت أو أطعم من شئت، فإنه لا يفعل إلا ما عرف أن نفس القائل تطيب به إذ لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس لا سيما إن سئل ذلك فالغالب أنه يقوله حياء ويحرم ما تصدق به حياء أو وهب كذلك اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وقائل لأحد من مالي كل الذي شئت بكل حال

أو أطعمنه من تشأله فلا
علم بطيب نفسه منه هناك
إذ الطعام مع سؤال جاء
وما تصدق به أربابه
قال الشيخ محمد العاقب:

يفعل إلا ماله تحصلاً
لا سيما إن منه قد سأل ذاك
غالب أمره من استحياء
عن الحياء يحرم اكتسابه

ومن يقل لكحيب هيتا
فلا يجوز أكله الحبيب
وما تصدق حياء يمنع
إذ سيفه من الحسام أقطع

وسئل عمن مات ووجد بخطه أنه ملك زوجته أمة ملكاً لفظياً بشرط
البرور والمطاوعة فهل تكون لها بشرط البرور أو لا شيء لها بدليل قوله ملكاً
لفظياً؟ فأجاب: بأنها تجري على قاعدة تعارض أول الكلام وآخره فهل يعتبر
الأول وهو قوله لفظياً فلا شيء لها أطاعته أم لا، أو ينظر إلى آخر الكلام وهو
قوله: بشرط البرور فتكون لها الأمة بشرط البرور سنة ونحوها، ذكر هذا
الخلاف في التكميل في قواعد المذهب.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي وجد بعد موته
أتمه وخط لفظياً معه
فهل لها مع البرور أم لا
فذا على قاعدة الإمام
في اعتبار أول الكلام لا
ويعتبار آخر الكلام
بشرطه كانت لها وفي اختلال
وسئل عمن أعطى لرجل ربع فرس وقال له باقيها بينك مع أبنائك،
بخطه تمليكه لزوجته
وشروط البرور والمطاوعة
لكتب لفظياً عليه حملاً
يجري على تعارض الكلام
شيء لها ولو أطاعت مثلاً
إن قامت الزوجة نحو عام
الشرط لم تكن لها بكل حال
وسئل عمن أعطى لرجل ربع فرس وقال له باقيها بينك مع أبنائك،

ورجع الأب للمعطي وقال له لم يشاركني فيها أحد وقبل المعطي ذلك فهل يعتبر رجوع المعطي أم لا؟ فأجاب: بأنه لا يصح رجوع المعطي عن العطية لأن من كان صغيراً أو سفيهاً من الأولاد ملك ما وهب له بنفس الهبة إذ لا يشترط قبوله كما قال خليل ولا قبول مستحقه إلا المعين الأهل، بخلاف الرشيد البالغ فيشترط قبوله اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وفرس لرجل قد ملكا	ربعه لرجل وأشركا
فيما بقي معه بنيه ورجع	الأب له من بعد ذاك وامتنع
من اشتراكه لها مع أحد	فقبل المعطي وأخرج الولد
نصيبهم لهم ولا كلام فيه	له لأن ما الصبي والسفيه
لم يشترط قبول كل منهما	ما وهباه بل بقول لزما

وأجاب بما نصه: كل من أعطي له مال لصفة يعتقدها المعطي فيه من صلاح أو علم أو شرف أو غير ذلك وليست فيه حرام عليه أخذ ذلك وكان لمعطيه أخذه لأنه من الغش، فمن أعطي على أنه تلميذ لشيخ وليس كذلك حرم عليه أخذ ذلك. وكان لمعطيه أخذ ذلك إن وجد به عينه فضلاً عما يكذب على الشيخ بما تستك منه الأسماع، انظر شروح خليل - كالخرشي الكبير -: عند قوله كبل الخمر بالنشا.

قال الشيخ أحمد:

وكل من أعطي مالا بصفه	يعتقد المعطي به تلك الصفه
كعلمه وكالصلاح والشرف	ونحو ذا إن لم يكن بها اتصف
يمنع أخذه له بحاله	ذاك وللمعطي ارتجاع ماله
بعينه إن كان قائماً لديه	وذاك في الكتب منصوص عليه

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل من يعطى بوصف كالشرف ليس به فهو حرام مقتطف
وآخذ معطاه منه انتصفاً لأن ذا بوصفه ما انتصفاً

وسئل عمن وهب رقيقاً رضيعاً هل حوزة الرضاع أو لا بد له من حوز؟
فأجاب والله تعالى أعلم: بأنه لا بد فيه من حوز حسي إذا وهبه لغير محجوره
كانت مرضعته للواهب لم يكف ذلك في غير المحجور ويكفي فيه، وإن
كانت لغيره فلا بد من حوز ظاهر، قال شيخنا البناتي عند قوله: أو وهب
لمودع، ما لفظه: فإن وهبه لغير من هو بيده ولم يحز بطلت الهبة في الصور
الثلاث بموت الواهب قبل الحوز، والمراد بالصور الثلاث علم الموهوب له
بالهبة وقبوله في حياة الواهب أو لم يقبل حتى مات الواهب أو عدم علمه حتى
مات الواهب اهـ. وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
قال الشيخ أحمد:

وواهب عبداً صغيراً يرتضع	لا بد في الرضيع من حوز يقع
إلا إذا كان لمن في حجره	فيكتفي واهبه في أمره
بذا إذ المحجور لم يحز معه	وذا بشرط أن تكون المرضعه
يملكها الأب وإلا لزمه	حوز يميز به غليمه

وأجاب: بأن الأب إذا أعطى ولده الكبير شيئاً وعقه فله الرجوع فيه سواء
تغير ذلك الشيء أم لا لاعتبار القصد، لأن الأمور بمقاصدها وقصد الأب بالهبة
البرور، فإذا عقه كان له الرجوع فيه.
قال الشيخ أحمد:

والأب إن وهب شيئاً لابنه	والابن بالغ إذن قي سنه
وعقه كان له الرجوع فيه	تغير الموهوب وهو بيديه
أم لا إذ المقصد في كل الأمور	معتبر وقصده به البرور

قال الشيخ محمد العاقب:

وبعقوق ابن كبير تستلـب هبـتـه إذ البرور قصـد الأب
قطـالب الهبة ذا عقوق كـذي طـلاب الأبلق^(١) العقوق

وأجاب: فيمن قيل له أعط ولدك شيئاً من المال فقال: ملكته نصاباً من
البقر ومات الأب ولم يعلم أحد عين ذلك النصاب، بأن قوله ملكته نصاباً إقرار
يجري على أحكام الإقرار لزوماً وعدماً فإن لم عمل بأقل نصاب وهو ثلاثون
في البقر ثم يكون شريكاً بنسبته في ذلك البقر إن علم قدره يوم الإقرار ولو
تحريراً إن لم تعلم سلامة ذلك ولا خسارته: أي لم يعلم هل تغير بزيد أو نقص
وإلا بأن علم بأنه لم يتغير أعطي نصاباً من وسط ذلك المال، وإن لم يعلم
قدره حين الإقرار أشكل الأمر فيجب الصلح اهـ.

قال الشيخ أحمد:

(١) قول الشيخ محمد العاقب: كذي طلاب الأبلق العقوق، يعني أن من يطلب التمسك
بالبهية وهو عاق والده الذي وهبها له كمن يطلب الأبلق العقوق، وهذا مثل عند العرب
تقول فيه: أعز من الأبلق العقوق، وكلفتني الأبلق العقوق، وهو مثل يضرب لما لا
يكون بحال من الأحوال، وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق من البهائم
الحامل والذكر لا يحمل الجنين في بطنه فإذا طلب الإنسان ما لا يمكن أن يحصل عليه
قالوا: طلب الأبلق العقوق. ويقال إن رجلاً سأل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أن
يزوجه أمه هند بنت عتبة فلما أبى أن يفعل سأله أن يوليه ولاية فقال: معاوية متمثلاً:

طلب الأبلق العقوق فلما لم يتله أراد بيض الأنوق

وأول من نطق بهذا المثل هو خالد بن مالك النهشلي قاله للنعمان بن المنذر، وذلك أن
النعمان أسر ناساً من بني مازن بن عمرو بن تميم ولما طلب منه أن يخلي سبيلهم قال:
من يتكفل بهم؟ فقال له خالد بن مالك: أنا، فقال النعمان: وتكفل بما أحدثوا؟ فقال
خالد: نعم، وإن كان الأبلق العقوق، أي المحال فسارت كلمته مثلاً يضرب للشيء
العزیز.

وقائل لرجل هب ولدك
مني نصاب بقر ومات الأب
فذاك إقرار وقد يجري على
لزوماً أو عدمه وحيثما
هو الأقل من نصاب البقر
ثم يشارك بقدر نسبته
إن علم المال لدى إقراره
لكن ذا مقيد عنهم بقيد
أما إذا علم أن المالا
كان له قدر نصاب من وسط
وحيثما جهل قدر المال

شيئاً من المال فقال قد ملك
ولم يميز عين ماله وهب
أحكام الإقرار بشيء مثلاً
لزم بعمل له فيه بما
وهو ثلاثون على ما قد دُرِي
في ماله ذاك بُعيد موته
ولو تحرياً على مقداره
وهو التغير بنقص أو بزياد
لم يتغير بعدما قد قالا
ذا المال لا غير نصابه فقط
وجب فيه الصلح للإشكال

وسئل عن امرأة علمت بموت زوجها وهي تطالبه بصداقها فقالت عفوت
عنه، فهل تختص الورثة بقدر الصداق من التركة لأنه بموته تعلق الحق بالمال
وعفته أو لا تختص؟ فأجاب: بأنها إذا قالت: عفوت دون ذكر العفو عن المهر
كان تقول عفوت عن صداقي لم يسقط الصداق من أصله فضلاً عن نصيبها منه
إلا إذا أقرت بإدخال الصداق في العفو وإنما لم يسقط صداقها بقولها المذكور
لأن معنى كلامها أن زوجها لا يعاقبه الله بشيء فعله قبلها كمطله به مع حلوله
ومطالبتها إياه به بل ولو سككت، لأن السكوت في مثل ذلك قد يكون حياء
وسيف الحياء أقطع من سيف الجوى: أي الهلاك: وهو سيف الحديد، لذلك
يحرم ما تصدق به حياء. قاله شارح العمليات، ولأن الأصل عمارة الذمة فلا
تبرأ إلا بيقين، ولأن الإنسان مصدق في كيفية إخراج ماله من يده بيمين، وأما
قولك: لأنه بموته تعلق الحق بالمال فهو حجة على الورثة ويسمى ذلك بالقلب
أما إذا أقرت بدخول الصداق في المعفو أو صرحت به فالصداق حيثئذ واحد له
جهتان، جهة كونه صداقاً، وتلك لا حق لها بها، وجهة كونه ميراثاً وتلك

مسكوت عنها فبقيت على ما كانت عليه، إذ الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه، فلا تختص الورثة بنصيبها منه، هذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

ومن يموت زوجها قد علمت وماله من جهة الصداق فذاك لا يسقطه عن ماله في عفوها لأن معنى قولها كمطله به مع الحلول وذلك مع طلبها أو السكوت إذ قد يكون عن حياء انطوى أما إذا عفت عن الصداق لها فهو واحد ذو جهتين منه وكونه من الميراث تي قد سكتوا فترث الزوجة فيه

قال الشيخ محمد العاقب:

والعفو لا يسقط مهر النعل وإن تكن نصت على المهر سقط عنه ويبقى إرثها منه فقط

وأجاب بما نصه: وفي لزوم الهبة بالنية قولان للحطاب وابن هلال.

قال الشيخ أحمد:

أما لزوم هبة بالنية ففيه قولان علماء الملة وأجاب: بأن ما أعطى مستغرق الذمة لزوجته ولو كان حلالاً لا يجوز لها أخذه لأنه لا يملكه فهو كالمضروب على يديه، قاله المازري، وما أكلته من

الحرام عنده فائمه وقيمته في عنقه كالمملوك من العبيد لكن إذا طلبت منه الطلاق وأبى جاز لها الأكل، وقيل يلزمها إن كانت عالمة كالمشتري من الغاصب وهو يعلم اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وكل ما لزوجة قد دفعا	فأخذها لذاك منه منعاً
ولو حلالاً ماله قد تركه	لأن ما بيده لا يملكه
فهو كمن على يديه قد ضرب	وذاك للمازري مما قد نسب
وما من الحرام عبده أكل	أو ضيفه أو زوجه فذاك كل
قيمته وإثمه ترتباً	إن طلبت منه الطلاق وأبى
في جیده وقيل باللزم	إن كان عندها من المعلوم
كالمشتري من غاصب بغصبه	علم فالمال تعلق به

قال الشيخ محمد العاقب:

ولا يجوز لعروس الظالم	قبول ما أهدي من المظالم
وإن تُرد منه الطلاق وأبى	فأكلها مما لديه كالهبا

ولا بأس بالتناوب على قرى الأضياف بأن يعيشى هذا ليلة، والآخر ليلة، ونحو ذلك، لما فيه من التعاون على البر، وقياساً بالأولى على تجويز ابن عرفة أن يغدّى أحد الشريكين الحصّاد للزرع، ويعشيهم الآخر، ولا بأس لمن يكون عنده الأضياف أن يأكل ما فضل عنهم مما جاء من عند غيره إذا علم طيب أنفسهم بذلك إذ لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس كما في الحديث^(١)، وإلا جعله في مصالح شركائه في القرى ما لم يكثر قصد الأضياف له وأراد أن يأخذ ذلك فيما يختص به عنهم من الكلف فلا بأس به لقيامه عنهم بواجب.

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

قال الشيخ أحمد:

أما التعاون على الضيفان
في ليلة ضيفاً والآخر له
فذلك لا بأس به إذ فيه
وقس بالأول على ما وصفه
على شريكين لزرع يُحصد
وبالعشاء عنه قام الثاني
ومن به الأضياف طوراً تنزل
عنهم من اللذ جاء من سواه
إذ لا يحل مال مسلم صدر
وحيث طيب نفسه لا يُعرف
إلا إذا كثر قصد الناس له
فيما من التكليف يختص به

بأن يعشى واحد للثاني
في ليلة أخرى يعشى مثله
تعاون في البر مع أخيه
وهو جائز لدى ابن عرفة
قد قام بالغداء منهم واحد
لما لهم في الزرع من أعوان
لا بأس أن يأكل مما يفضل
إن طيب نفسه به رآه
من غير طيب نفسه جاء الخبر
ففي قرى الأضياف أيضاً يُصرف
فذلك لا بأس به إن أكله
من واجب قام به عن ربه

ويؤخذ من مال اليتيم ما ينوبه من الضيافات والمداراة إذا خيف على
نفسه أو ماله من الظلمة، قاله ابن هلال اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما اليتيم إن داروا من ماله
مما ينوب أخذوا مقداره
خوفاً على كنفسه وماله
من الضيافات أو المداره

فتوى في اللقطة

وأجاب: بأن صاحب اللقطة مصدق بيمين في إتلافها نص عليه
الخطاب، وأيضاً من ثبت تعديه لا يضمن الرقبة والغلة معاً، كما نص عليه ابن
غازي وغيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

صديق باليمين من غير نزاع	وصاحب اللقطة في شأن الضياع
رقبة وإن تعدّ مثلاً	وليس يضمن لغلة ولا

فتاوى القضاء

نزهة الرضا في يمين القضا

قال شيخنا سيدي عبد الله نور الله ضريحه وأسكننا وإياه أعلى جنانه :

هذه رسالة سميتها نزهة الرضا في يمين القضا، فقلت والله تعالى أعلم :
يمين القضاء ما كانت على من ثبت له حق على غائب أو بيت المال أو المساكين
أو الأحماس أو طفل أو ميت احتياطاً على حفظ مال من لا يدفع عن نفسه حالاً
كالغائب والصغير أو حالاً ومالاً كالميت، فالعبارة هي لرد دعوى مقدرة لا
حاصلة، أي في فرض دعوى الغريم البراءة من الحق، ويمين الاستحقاق هي
الواجبة في غير العقار على المشهور وبه العمل، وقيل تجب مطلقاً فهي كما قال
ميارة في مقابلة فرض دعوى صيرورة للمستحق منه بهبة أو نحوها من نوافل
الملك، ويمين الاستبراء أو الاستظهار وتشمل القسمين هي التي إذا شهدت بينة
بظاهر الأمر لتعذر القطع يستظهر بها على باطنه، كما تقدم وكيمين الإعسار :

والمدعي يحلف مع بينته	إن شهدت بظاهر من حالته
كغائب عليه حاكم حكم	إنفاق زوجة وعسر ويضم
أنه ما باع وما فوت ما	عدا الأصول لا يمين فاعلما

ويمين التهمة حيث لا تتحقق الدعوى كأظن أو ظني، ويمين الإنكار هي
التي تكون عند عدم البينة، والمكملة للنصاب، فالأيمان خمس باعتبار قسميها،
وقد تطلق يمين القضاء على ما يشمل القسمين فتكون أربعاً، ومنه قول خليل :
بيمين القضاء في غير العقار.

قال ابن فرحون: ويمين القضاء موجهة على من يقوم على الميت أو على الغائب أو على الأحماس أو على المساكين أو على وجه من وجوه البر أو على بيت المال، أو على من يستحق شيئاً من الحيوان، ولا يتم الحكم إلا بها اهـ. ونقل في المعيار عن ابن عرفة أن يمين الاستحقاق أخف من اليمين مع الشاهد وأخف من يمين القضاء في الحكم، ويدل عليه قول خليل: يمين القضاء، قال الخرشي: ولا يتم الحكم إلا بها، وقال في التبصرة: ولا يُحكم على الغائب إلا بعد يمين القضاء ومثله في الجواهر وابن سلمون، وقال ابن عاصم:

وزوجة الغائب مهما أملت فراق زوجها بشهر أجلت
وبانقضاء الأجل الطلاق مع يمينها وباختيارها يقع

ونقل ابن فرحون عن ابن رشد: لا يتم الحكم إلا بها ولم يذكر له مخالفاً، وقال في مفيد الحكماء: أجمع من علمت من أصحاب مالك أنه لا يتم لمستحق غير الربع والعقار حكم إلا يعد يمينه، قال بعض المتأخرين: هذا إذا استحق من يد غير غاصب، أما منه فلا يمين على مستحقه إذا ثبت أنه ملكه، وقال ابن فرحون أيضاً: واتفقوا في غير الأصول أنه لا يقضى لمستحق شيء من ذلك حتى يحلف، ثم نقل عن ابن كنانة: ليس على من قام في أرض وحيوان وسلعة يمين إلا أن يدعي الذي ذلك في يده أمراً يضر بصاحبه أنه قد فعله فيحلف ما فعله ويأخذ حقه اهـ. فهذا مخالف للاتفاق ما لم يجعل قيداً له لكن لا أقل من أن يكون الاتفاق مشهوراً، ومن حكم بغير المشهور منذ زمان ابن عرفة نقض حكمه، وهذا القول مخصوص بالاستحقاق من الحاضر، وأما الغائب فلا بد من يمين الاستحقاق على من قام عليه اتفاقاً، ويدل عليه جعل ابن عرفة يمين الاستحقاق أخف من يمين القضاء، وفي المذهب: والدين لا يؤخذ من مال الغائب إلا بعد يمين القضاء.

قال الشيخ أحمد:

رسالة تدعى بنزهة الرضا
وهي التي تطلبها من مثبت
أو المساكين أو الأحباس
وهي للاحتياط في أموال
كغائب أو الصغير والمآل
والحق فيها أنها مقابله
وذا الاستحقاق في غير العقار
وقيل في العقار أيضاً باق
وذا الاستبصار والاستظهار
وجاء هاهنا بأبيات على
والمدعي يحلف مع بيته
كغائب عليه حاكم حكم
أنه ما باع وما فوت ما
ثم يمين تهمة بحيث لا
وزد للإنكار يميناً فاعلم
بينه مكملته النصاب
خمس إن اعتبرت قسميها وقد
بأن تين للقضا يمين
والحكم إن يقع بلا ذات القضا
وذا الاستحقاق من ذا الباب
أخف عندهم وفي ذا أنشدا
وزوجة الغائب مهما أملت
وبانقضاء الأجل الطلاق مع
لكن بعض المتأخرين

في شأن ما من اليمين للقضا
حق على ذي غيبة وميت
أو طفل أو في بيت مال الناس
من لم يذد عن نفسه في الحال
والحال كالميت فافهم المقال
لرد دعوى قدرت لا حاصله
وجوبها في الشرع حكم ذو اشتها
وقيل لا تجب بالإطلاق
تشمل ما مضى مع الإعسار
ما قاله كأنه تمثلاً:
إن شهدت بظاهر من حالته
إنفاق زوجة وعُسر ويضم
عدا الأصول لا يمين فاعلم
تحقق الدعوى كظن مثلاً
وهي التي تكون عند عدم
معه فالأيمان لدى الحساب
يعبرون عنهما فيما ورد
فعند ذاك أربعاً تكون
فغير نافذ وغير مرتضى
من تي ومن مكملته النصاب
يتين لابن عاصم مستشهدا:
فراق زوجها بشهر أجلت
يمينها وباختيارها يقع
من يد غاصب نفى اليمين

وينقض الحكم بغير الأشهر من زمن ابن عرفه فيما دُرِي
قال الشيخ محمد العاقب:

لا يستقيم الحكم للذي قضى إلا بإعمال اليمين للقضا
وهي لغائب وطفل بيت مال ومسكين وحُبس مئت
وشملت يمين الاستحقاق في غير أصل أو على الإطلاق
ومستحق الشيء من يمين ذي الغصب لا يطلب باليمين

وأجاب: بأن الحق إذا كان لجماعة ولم يطلبه إلا واحد منهم كان له
مخاصمته عند القاضي فإن قام آخر بعد الحكم له أو عليه، حكم عليه بمثل ما
حكم به على شريكه الأول من غير تجديد خصام ثانياً، وكذا^(١) يحكم له بمثل
ما حكم له به من غير تجديد أيضاً، فإن قاموا عليه جميعاً فإما وكلوا واحداً
منهم أو من غيرهم وليس لهم أن يخاصموا واحداً بعد واحد اهـ.

قال الشيخ أحمد:

حق الجماعة إذا لم يسأله منهم سوى أحدهم فذاك له
خصامه في الحق عند القاضي من غير توكيل ولا تراض
وإن يقيم آخر بعد الحكم له بذلك أو عليه ثم سألـه
عليه يحكم بما قد حكما على الذي من قبله تقدما
من غير تجديد خصومة كذا إن قام آخر له من بعد ذا
أما إذا قاموا عليه كلا فلا يخاصم الجميع إلا
إذا على الخصام وكلوا أحد من غيرهم أو منهم قد انفرد

وأجاب: بأن فقه القضاء أعم من علم القضاء، لأن فقه القضاء هو العلم

(١) قوله في الفتوى: وكذا يحكم له الخ... أي وكذا إن قام ثالث من الجماعة أصحاب
الحق يحكم له على النحو الذي حكم به للثاني، وهكذا في بقيتهم.

بالأحكام الكلية، وعلم القضاء هو العلم بتلك الأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة، وكذا فقه الفتوى هو العلم بالأحكام الكلية، وعلم الفتوى: هو العلم بتلك الأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل، ففقه القضاء والفتوى أعم مطلقاً.

قال الشيخ أحمد:

ومن كلامه الذي قد يرتضى	فقه القضا أعم من علم القضا
إذ فقهه يحصل للأنام	بعلمهم كلية الأحكام
وعلمه العلم بتلك الكليه	مع علم الإنسان لها وكيفية
تنزيلها على النوازل التي	تأتي إلى بعض قضاة الملة
وساق في الفتوى التي قد ارتضى	أي فقهه وعلمه ما في القضا
وزاد قوله الذي قد سبقا	فالفقه بالفتوى أعم مطلقا

وأجاب: بأن الانتصاب للقضاء يكون من جهة السلطان أو جماعة المسلمين في بلد لا سلطان فيه، لأن جماعة المسلمين تقوم مقام الحاكم في كل موضع لا سلطان فيه، أو يتعذر الوصول منه إلى السلطان، كما ذكره خليل في قوله: وإلا فلجماعة المسلمين، ونصب جماعة المسلمين يكون صريحاً أو التزاماً، بأن يروا الناس يذهبون إلى شخص المرة بعد المرة، ولا يتهونه ولا الذاهيين إليه، والجماعة التي تنصب أحداً للقضاء لا بد أن يكونوا عدولاً عالمين لشروط القاضي عارفين بالمصالح اهـ.

قال الشيخ أحمد:

والناصبون للقضاة اثنان	متنصب من جهة السلطان
ثم الجماعة لنصب الثاني	في موضع خال من السلطان
لأنها مقامه تقوم	في موضع هو به معدوم
ونصبه مما عدا الإمام	إما صريحاً أو بالالتزام

بأن يرى الناس الجماعة إلى قاضي يسرون مراراً مثلاً
ولا نهوه لا ولا من ذهباً إليه للقضا بذاك انتصباً
أما جماعة انتصابه فلا بد لها من العدول مثلاً
العالمين بشروط القاضي وبالمصالح فنصب ماضٍ

قال الشيخ محمد العاقب:

وللقضا جماعة الإسلام تنصب بالنص والالتزام
وغير عدل عارف المصالح فشرطه للنصب غير صالح

وسئل عن المحكم إذا حكم في خصومة وتراخى عن الكتب لعذر أو غيره، هل ينفسخ الحكم وينعزل المحكم أو لا حتى يكتب لأن الحكم لا يتم إلا بالكتب؟ وعلى تقدير عزله، هل يكتبه أحد ممن حضر حكمه قبل أم لا؟ أو يبطل الحكم من أصله؟ فأجاب: بأن الذي يظهر لي أن المحكم لا ينعزل بنفس الحكم في تلك القضية ولم أر من قال بذلك بعد الفحص عنه في مظانه، وعلى أنه لا ينعزل كان حكمه كحكم القاضي، وهو كما في سماع أصبغ عن ابن القاسم ونقله المواق وغيره عند قوله: ولا تقبل شهادته بعده أنه قضى بكذا، إن قال القاضي قبل عزله: قضيت بكذا لا يقبل قوله إن كان بمعنى الشهادة، بأن ينكر أحد الخصمين حكم القاضي فيذهب الآخر إلى القاضي ويكتب له لأنه شاهد على فعل نفسه، ولو أتى الرجل ابتداءً إلى القاضي فقال له خاطب لي قاضي كذا بما ثبت لي عندك، فخاطبه قبل قوله لأنه مخير لا شاهد، ولو قدرنا أنه ينعزل لم يكتبه من حضره إلا بإشهاد المحكم له لقوله: ولم يشهد على حاكم قال ثبت عندي إلا بإشهاد منه، وأما قول عبد الباقي والخرشي - عند قوله: وإن شهد بحكم نسيه أو أنكره أمضاه -: سواء كان منعزلاً أم لا، فقد تعقبه شيخنا البناني بما نصه: ولا معنى لكونه يمضيه بعد عزله إلا أن يكون مراده أن من يؤلى بعده هو الذي يمضيه اهـ. والله تعالى أعلم.

أما المحكم إذا صدر منه لعذر أو لغيره تراخي ويعزل المحكم عن قضيته ما في القضية به له حكم وهل على تقدير عزل يكتبه أم لا أم المحكم من أصل يبطل بنفس حكمه بتلك القضية لكنني لم أر قائلاً به وإن فرضنا أنه لا يُعزل والقاضي إن قال قبيل عزله إن كان في معنى الشهادة بأن ولو أتى الرجل أولاً إلى خاطب لنا قاضي كذا بما استقر قبول قوله بذلك بدا أما على تقدير عزله فلم إلا بإشهاد المحكم له

حكم على خصومة والكتب عنه فهل يكون ذاك له انفساخاً أو لا حتى يكتب في وثيقته لأنه بدون حكم لا يتم من حضر الحكم لمن قد يطلبه جواب ذلك أنه لا يعزل هذا الذي يظهر لي في الكيفية مع فحصنا عن حكمه في كتبه كان كحكم القاضي فيما يفعل بهذا قضيت لم يصح لقوله ينكر حكم القاضي بعضهم إذن من حكماً وقال ذلك مثلاً عندك لي والكتب منه قد صدر إذ صار مخبراً به لا شاهداً يكتبه من حضر ما به حكم على الذي بينهما فعله

وسئل عن جواز الإفتاء بالضعيف، فأجاب: بأن شروط جواز الإفتاء بالضعيف أربعة: الأول أن يكون لضرورة محققة، الثاني: أن تكون الضرورة في نفسه مع أن ضرورة الغير إذا تحققت أفتى به أيضاً، الثالث: أن يعرف قائله هل هو ممن يقتدى به أم لا، الرابع: أن لا يكون شديد الضعف، ذكرها في المعيار، وما شاع عن كثير من طلبه هذه البلاد أعني بلاد المغفرة من أنه يُفتى بالضعيف في الطلاق والذكاة والحج واتخذوا ذلك سبيلاً لتحليل الفروج المحرمة فإنما ذلك قويلة ضعيفة لا يجوز الالتفات إليها ولا يعول عليها من له ذوق ومطالعة في

الفقه، وها أنا أتعرض لبطلانها وإن كان ناراً على علم لينتبه الغبي من سنة غباوته
فيسلم، أما ترى خليلاً قال: مبيناً لما به الفتوى، أي الذي لا تجوز الفتوى إلا به،
ثم أوجب الطلاق في مسائل كثيرة كل واحدة منها فيها مقابل ضعيف قائل بعدم
الطلاق، فلو كان يفتى في الطلاق بالضعيف لكان الواجب عليه أن يمشي على
ذلك الضعيف، أو ما ترى شروح خليل عند قوله: - مبيناً لما به الفتوى - يقولون:
وهو الراجح أو المشهور ولا تجوز الفتوى ولا الحكم بغير المشهور ولا بغير
الراجح، ولا يستثنون طلاقاً ولا غيره، وقد قال شيخنا البناني - سقت ثراه سحائب
الرضوان - في قوله: فحكم بقول مقلده: المراد ما هو أخص لأنه لا يحكم إلا
بمشهور المذهب كما في عبارة الخطاب اهـ. وقال في عمليات فاس:

حكم قضاة الوقت بالشذوذ ينقض لا يتم بالنفوذ

ولم يستثنوا طلاقاً ولا غيره، ومثله قول ابن عرفة، وتبعه البرزلي وغيره،
وعلى ذلك لا يعتبر من أحكام قضاة العصر إلا ما لا يخالف المشهور ومذهب
المدونة، وهذا ما لم يكن المفتي أو الحاكم من أهل الاجتهاد وإلا فلا ينقض
حكمه بالضعيف لأنه عنده ما يرجحه به، انظر حواشي شيخنا البناني عند قوله:
فحكم بقول مقلده، وشرح العمليات عند البيت السابق، نعم إذا جرى عمل
العلماء المعبرين بالضعيف لمصلحة ترجح ذلك الضعيف قُدِّم على المشهور ما
وجدت تلك المصلحة التي عمل بالضعيف لأجلها، قال صاحب العمليات:

وما به العمل غير المشهور مقدم في الأخذ غير مهجور

ومن أراد التبصر فيما به الفتوى والقضاء فليلازم تقييدنا: طرد الضّوال
والهمل لأنه جامع ما تشتت في غيره اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وجاز الإفتاء بالضعيف بشروط أربعة بها جوازها متوط

تحقق الضرر مع كون الضرر
في غيره أفتاه أيضاً بالضعيف
معرفة القائل لا مع جهله
ولم يك القول شديد الضعف
أما الذي شاع وذاع في البلاد
في الحج والطلاق والذكاة
واتخذوا ذاك لتحليل الفروج
فهي قويلة ضعيفة ولا
من كان ذا ذوق عليها أو من
وها أنا أشرع في بيان
لكي أثبه بهذا كل حكم
أما ترى الشيخ خليلاً فيه قال
إلى الطلاق في مسائل عدد
قابلها الضعيف ثم باق
لو كان يفتي في الطلاق بالضعيف
لأنه يجب أن يمشي عليه
بل أوجبوا المشهور في الإفتاء
كذلك ما نظم في عمل فاس
حكم قضاة العصر بالشذوذ
ونقضه ما لم يكن مُفتي البلاد
وإن يكن مجتهداً وقد حكم
لأن عنده الذي يصير
نعم إذا جرى بذلك عمل
كالعلماء ذوي اتباع الحق

في نفسه لكنه إذا ظهر
وثالث الشروط ليس بخفيف
هل هو ممن يقتدى بقوله
فهذه الشروط فيه تكفي
من أنه يجوز أن يُفتى العباد
بما من القول ضعيفاً يأتي
ذريعة وذا عن الحق خروج
يجوز في الإفتاء أن يعولاً
يطالع الكتب بفهم بين
ما جاء في ذاك من البطلان
لو كان كالنار على رأس علم
مبيناً لما به الفتوى ومال
وكل ما مسألة منها فقد
أي قائل بعدم الطلاق
لكان عن ذاك الضعيف لا يحيف
ولا أرى شروحه مالت إليه
والحكم أيضاً دون ما استثناء
من ترك الاستثناء دون ما التباس:
ينقض لا يتم بالنفوذ
أو حاكم فيها من أهل الاجتهاد
في ذاك بالضعيف فالحكم يتم
به الضعيف من سواء أشهر
قوم على عملهم يعول
لرعي مصلحته للخلق

لأجل ذاك قال صاحب العمل بشأ على ترجيحه قد اشتمل
وما به العمل غير المشهور مقدم في الأخذ غير مهجور
قال الشيخ محمد العاقب:

وشرط فتوى المرء بالضعيف سلامة من شدة التضعيف
وعزوه بعد تحقق الضرر بعالم ما في اقتفائه ضرر

وسئل عن المفتي بالضعيف هل هو ضامن أو لا؟ فأجاب بقوله: وأما
المفتي بالضعيف عند فقد شروطه فلا يضمن إن كان مجتهداً مطلقاً أو مقيداً
ورجع لا لقاطع وإلا يضمن، قال في مراقي السعود:

ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعاً إن يك لا لقاطع قد رجعا

وإن يكن غير مجتهد وهو الواقع، فضامن عند المازري، وقال ابن
رشد: لا ضمان عليه إن لم ينفذ ذلك بنفسه وإلا ضمن اتفاقاً، وكذا يضمن بلا
خلاف - على ما استظهره الخطاب - إذا كان منتصباً للفتوى، وفي مراقي
السعود متصلاً بالبيت السابق.

إلا فهل يضمن أو لا يضمن إن لم يكن منه تولٍ بين
وإن يكن منتصباً فالنظر ذاك وفاقاً عند من يحرر

والإشارة بذاك للضمان.

قال الشيخ أحمد:

ومن يكن إلى ضعيف استند فيما به أفتى فقيه قد عقد:
ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعاً إن يك لا لقاطع قد رجعا
إلا فهل يضمن أو لا يضمن إن لم يكن منه تولٍ بين
وإن يكن منتصباً فالنظر ذاك وفاقاً عند من يحرر

ووجد بخطه قدس الله روحه ونور ضريحه: وفي نوازل الوكالة من المعيار عن المازري^(١) وغيره ما نصه: شروط إثبات الملك خمسة اليد وتصرف المالك والنسبة وعدم المنازع وطول مدة الحيازة وأقله ستة أو عشرة أشهر، قالوا: فإذا توافرت هذه الشروط جاز لمن علمها أن يشهد لصاحبها بالملكية اهـ. ونظمها سيدي عبد الله قدس الله روحه فقال:

يشهد بالملك لخمسـة يرا	ها المازري وغيره بلا امترا
تصرف الملك ونسبة ويد	وعدم النزاع مع طول الأمد
في حوزـه من ستة أو عشره	من الشهور قاله من حرره

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أحد أبرز علماء مذهب مالك المحققين وحفاظه المجتهدين، رزقه الله من سعة العلم وحدة الفهم ورسوخ القدم ما لم ينله أحد من أهل عصره قصار إمام أهل زمانه بلا منازع ومع ما كان عليه من طول الباع في مختلف العلوم وبالأخص في الفقه فإنه عاش أكثر من ثمانين عاماً ولم يفت بغير مشهور مذهب مالك أبداً وكان يعطر مجالسه بالحكايات عن الصالحين ويقول إنها جند من جنود الله تعالى، أخذ عن أبي الحسن اللخمي وعبد الحميد الصائغ وغيرهما، وأخذ عنه من لا يحصى كثرة ومن الذين أخذوا عنه ابن الفرس، وابن تومرت وأبو عبد الله الشبلي وابن عيشون وغيرهم، وله مؤلفات شهدت له بسعة العلم ودقة النظر منها: شرح على التلقين للقاضي عبد الوهاب لا يوجد له نظير، وشرح على برهان أبي المعالي، وشرح على صحيح مسلم، سماه المعلم وهو الذي أكمله عياض بإكمال المعلم، وكتاب التعليق على المدونة، والكشف والإنباء الذي رد به مسائل في إحياء علوم الدين للغزالي وغير ذلك. وكانت له دراية واسعة بعلم الطب يرجع إليه فيه كما يرجع إليه في غيره من العلوم. وقد توفي رحمه الله عام ٥٣٦ هـ ودفن بالمهدية، ولما خشي على قبره من البحر نقل جثمانه إلى مكانه الموجود به الآن وكان ثقله عام ١١٧٦ هـ ووجد جسده لم يتغير رحمه الله.

فتاوى الشهادات

وأجاب: ببطالان شهادة من يترك زوجته تمشي إلى لعب العرس الذي فيه ما يمنعه الشرع كاختلاط الأجانب وهذا لا يخلو اليوم منه لعب عرس وإن لم يكن فيه إلا ما يباح فلا يبطل الشهادة إلا إذا كثر ذلك منها في عرس غير الأقارب، أما الأقارب فلا يبطل حضورها للعبهن شهادته، ولو أدامته، انظر المعيار.

قال الشيخ أحمد:

وتارك زوجته تمشي إلى	لعب الأعراس وفيه فعلا
ما الشرع منه مانع كالاختلاط	مع الأجانب وذاك ذو ارتباط
بلعب الأعراس في هذا الزمن	فلا شهادة له معه إذن
أما إذا لم يك في لعبه	إلا المباح فهي لم تبطل به
إلا إذا كثر منه ذاك في	غير الأقارب بذاك تنفي
أما الأقارب فلا تبطل مع	كثرته شهادة مهما تقع

قال الشيخ محمد العاقب:

ولعب العرس الذي يباح	خروجها إليه مستباح
وقدحه بالكثرة استئينا	ما لم يكن في عرس الأقربينا

وأجاب في شهادة السماع بأن لا بد فيها من ذكر العدول وغيرهم على الراجح كما هو ظاهر خليل وهو الذي اعتمده الباجي ونحوه لابن سهل وابن سلمون وغيرهم، وعليه مضى عمل الناس ونقله ابن عرفة وأقره، قاله الشيخ

مصطفى بعدما ذكر معلماً أن عدم اشتراط العدالة لا مستند له إلا ما يؤخذ من ظاهر المدونة وغيرها وقد قيدها أبو الحسن بقوله: ومحمد والمتطي صرحا بأنه إذا لم يجمع بين الأمرين لم تصح وبه العمل اهـ. فما شهره بعض شراح خليل ليس بمشهور مع أننا إذا قلنا باعتبار اللقيف فلا بد من ستر حالهم لقوله:

لا بد في الشهود في اللقيف من ستر حالهم على المعروف ولا بد من كثرة يحصل بها القطع أو الظن القريب منه والذي جرى به عمل أهل المغرب أن يكونوا اثنا عشر شاهداً اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وبشهادة السماع من يقول	لا بد أن يذكر في ذاك العدول
وغيرهم على الذي قد صححوا	وقوله ذا من سواء أرجح
مع أن من قال اللقيف يُعتبر	مع ستر حالهم لقول من غير:
لا بد في الشهود في اللقيف	من ستر حالهم على المعروف
وفيه لا بد من الكثرة كي	يحصل فيه العلم والظن القوي
وعمل المغرب باثنا عشر	من الشهود في اللقيف قد جرى

قال الشيخ محمد العاقب:

وليس عن سماع من العدول لشاهد السماع من عدول
وأجاب بما نصه: لا بد أن يعلم القاضي المشهود عليه بمن شهد عليه،
وأما قول خليل: ومن يخشى منه، فأصل هذه المسألة لابن بشير الذي أدرك
مالكاً رحمه الله تعالى، لا ابن بشير تلميذ المازري، وصاحب التنبيه، ولما ذكر
في التوضيح هذه المسألة قال: ونص المدونة أنه يخبر من شهد عليه بالشاهد
فلعل عنده حجة وإلا حكم عليه اهـ. من البناني، فأفاد أن قول ابن بشير
خلاف المدونة، وأنه أتى به جمعاً للنظائر فقط، ولفظ ابن يونس صريح في

خلاف مالا بن بشير ونصه: قال مالك: ولا يشهد عند القاضي سرًا وإن خافوا من المشهود عليه أن يقتلهم إذ لا بد أن يعرفه القاضي بمن يشهد عليه ويعذر إليه فيهم اهـ. من البناني.

قال الشيخ أحمد:

لا بد للقاضي إذا ما شهد	لديه شاهد على كأحمد
أن يعلم الذي عليه شهدا	بالشاهد الذي عليه شهدا
وما خليل شيخنا مشى عليه	فيمن يخافه فقد تبع فيه
ابن بشير والذي ما استحسنه	هو الذي قد جاء في المدونة
وابن بشير الذي عنه جرى	أتى به ليجمع النظائر
وجاء عن مالك أن القاضي لا	يشهد سرا عنده وإن على
من خيف منه القتل مهما علما	وذا موافق لما تقدمما

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن عليه عند قاض شهدا	فواجب إخباره بالشهدا
ولا تبيح خشية المشهود	عليه كتم القاضي للشهود

وسئل عن شاهدين اختلفا في لفظ الشهادة واتفقا في المعنى هل تلقق شهادتهما كتلفيق: وإن شهد شاهد بحرام وآخر ببتة، أو لا؟ وكيفية اتفاقهما شهدا للمطلوب ببراءة الذمة لكن أحدهما قال من بيع، والآخر من هبة، فأجاب: بأنها تلقق وتقبل، ويدل عليه كلام ابن فرحون في الباب الحادي والثلاثين في القضاء بالشهادة المختلفة، وقال في الباب السابع والثلاثين في القضاء بشهادة الأبداد والشهادة التي يصحح بعضها بعضاً: فرع وتلقق الأفعال إذا كانت من جنس واحد اهـ. وقال الحطاب: إذا اختلفت الألفاظ وكان المعنى واحداً كانت الشهادة صحيحة اهـ. ومن هذا الوادي التواتر المعنوي، وفسره الأصوليون بالاتفاق في المعنى دون اللفظ، كأن يخبر شخص عن حاتم أنه

أعطى ديناراً وآخر فرساً وآخر جملاً، فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الإعطاء
فذلك شاهد النازلة، وهذان الشاهدان اتفقا على معنى واحد وهو عدم
المعاوضة اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وشاهدان اختلفا واتفقا	لفظاً ومعنى جاز أن تُلَفَّقَا
كاثنين للمطلوب بالإبراء	قد شهدا والاختلاف جاء
بينهما في أصل ما قد طلبه	فقائل بيعاً والآخر هبه
قال الشيخ محمد العاقب:	

وإن شهادة الشهود اتفقت	معنى بلا وفاق لفظ لَفَّقَت
------------------------	----------------------------

فتاوى الجنایات

قال سيدنا وشيخنا سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي، أعلننا الله تعالى وإياه: قال ابن هلال: لا يلتفت إلى التدمية التي لم يظهر لها أثر واختاره ابن رشد واللكمي، وعليه العمل، اللخمي: إلا أن يعلم أنه كان بينهما قتال ويلزم الفراش عقب ذلك، أو كان يتصرف تصرف من اشتد عليه المرض وتمادى به كذلك حتى مات، وباختيار اللخمي أفتى ابن هلال وزاد: إذا عرف أعيان المدعى عليهم ولم يكونوا دافعين وفئة المدمي زاحفة، قال: وليست من التدمية البيضاء التي جرى العمل على إلغائها لأن البيضاء هي التي لا سبب لها يستند إليه قول المدمي بل ليس فيها إلا قول المدمي: دمي عند فلان، ولا يعترض على هذا بأن قتل الصفيين لا قسامة فيه لأن معناه عند الأكثر إذا كان بدعوى الأولياء لا بدعوى القتل فيقسم معه، وبعضهم جعلها من التدمية البيضاء التي العمل على إلغائها، وأصبغ قائل بإعمال التدمية وإن لم يظهر لها أثر اهـ. كلام ابن هلال، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

قال الشيخ أحمد:

تدمية ليس لها من أثر	لم يلتفت لها لقول الأكثر
واللكمي قال إنه إذا علم	بينهما ثم قتال ولزم
فراشه عقب ذا أو كان فيه	له تصرف بشدة عليه
دليل من عليهم قد دما	ولم يكونوا دافعين ثمما
وفئة المدمي إذا زاحفة	فهذه تدمية ثابتة
ليست من التدمية البيضاء التي	إلغاؤها عمل أهل الملة

عليه قد جرى إذ البيضا تحد إليه إلا مثل قول القائل وبقتيل بين الصفين عرض لأن معناه لدى الأكثر إن أما إذا كان بدعوى ذا القتل هو من التدمية البيضا التي عليه إلا أصبغاً فقد ذكر

بأنها ليس لها ما يُستند دمي فلان عنده أو قاتلي إذ لا قسامة به لا تعترض كان بدعوى الأولياء قد زكن فإنه مع القسامة وقيل إلغاؤها عمل أهل الملة إعمالها عنه بغير ما أثر

قال الشيخ محمد العاقب :

والأخذ بالتدمية البيضا لُغي في كل قول غير قول أصبغ وأعملت لسبب جلّي كالمرض المضني لدى اللخمي

وأجاب بأن من أدخل على حامل أعوان ظالم فأسقطت تلزمه الغرة^(١) قاله ابن عرفة، الأبي^(٢) : وعلى هذا ليس الضرب شرطاً في وجوب الغرة،

(١) الغرة: بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة، تطلق على عبد أو أمة تساوي قيمة كل منهما عشر دية المرأة التي أسقطت جنينها، ويقوم مقام العبد أو الأمة دفع عشر دية الأم التي أسقطت فالجاني مخير شرعاً بين أن يدفع عبداً أو أمة تساوي قيمة كل منهما عشر دية المرأة المسقطه لجنينها وبين أن يدفع عشر ديتها في مقابل إسقاطه لجنينها.

(٢) هو العلامة محمد بن خلفه بن عمر التونسي عالم كبير محقق بارع مشهود له بالتقدم وحسن النظر أخذ عن ابن عرفة ولازمه زمناً طويلاً وعن غيره وأخذ عنه القاضي عمر القلشاني وابن ناجي وعبد الرحمن المجدولي والشعالبي وغيرهم له مؤلفات في غاية الاتقان والتحرير منها: إكمال الإكمال شرح على صحيح مسلم جمع فيه ما في شروح كل من المازري وعياض والنووي مع زيادات مفيدة أخذها عن شيخه ابن عرفة، ومنها شرح على المدونة، وتفسير على القرآن وغير ذلك، وكان رحمه الله حاد الفهم يحكي أن شيخه ابن عرفة ليم على اجتهاده وتعبه في النظر فقال: كيف أنام وأنا بين أسدين: الأبي بفهمه وعقله والبرزلي بحفظه ونقله، وتوفي الأبي رحمه الله عام ٨٢٨ هـ وقيل عام ٨٢٧ هـ.

قلت: يؤخذ منه أن من فعل بحامل فعلاً لا يجوز ففزعت فأسقطت تلزمه الغرة، بشرط أن يثبت أنها فزعت من أجله واتصل مرضها به حتى أسقطت بشهادة امرأتين على الإسقاط.
قال الشيخ أحمد:

وذا حمل ثابت من أدخلا	أعوان ظالم عليها مثلاً
وأسقطت من ذاك فالغرة له	لازمة لأجل ما قد فعله
كذلك قد تلزمه لفعله	بها حراماً أسقطت من أجله
إن ثبت الفزع من أجل ما فعل	أو مرضت منه إلى أن اتصل
ذلك بإسقاط الجنين وأتى	بامرأتين وبه شهدتا

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي سقوط الحمل من كسرب	أو فزع مثل الذي في الضرب
إن ثبت الإسقاط منه لو حصل	بامرأتين وبه السقم اتصل

وأجاب بما نصه: ما جرى به عادة أهل هذه البلاد من جعل قيمة إبل الجناية ناقصة عن المعتاد وبعضهم يسقط من أصل العدد كجعل الموضحة مثلاً أربعة من الإبل، ومنهم من يتعصب على العمد قل ذلك أو كثر، كل ذلك باطل واتباع للهوى، وقد رأيت لسيدي عبد الله بن محم بن القاضي: فتوى بجواز التعصب على العمد إذا اجتمع عليه أهل الحل والعقد ولم يدعمه بنقل، وأنا لا أتخيل له شبهة في الصحة لعدم المصلحة فيه مع ما فيه من المفسدة التي هي إغراء أهل الفساد على الدماء إذا علموا أنهم لا يؤخذون خصوصاً بما جنوه كما هو مشاهد منهم قولاً وفعلاً، يقول أحدهم لأقتلنك وما أعطيك إلا شاة: يعني أن عاقلته تحمله عنه، ومن أصول مالك سد ذرائع الحرام، فليحذر متبع السنة من اتباع هذه البدع ولا يقال إنها فعلت باجتهاد إذ لا يجتهد عند الأصوليين مع وجود النص مع أن مبتدعها مناط الثريا من درجة الاجتهاد، ولو

كان يجتهد مع وجوده لكان تعظيم أمر الدماء أولى بالاجتهاد لما في الحديث من أن قتل^(١) مسلم واحد أعظم عند الله من تخريب الكعبة، وليس كما في

(١) ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٠١ بلفظ: «لهدم الكعبة حجراً حجراً أهون من قتل المسلم» وقال: لم أقف عليه بهذا اللفظ ولكن في معناه ما عند الطبراني في الصغير عن أنس رفعه: «من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله» ونحوه عن غير واحد من الصحابة أنه ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «لقد شرفك الله وكرمك وعظمتك، والمؤمن أعظم حرمة منك» اهـ. المقصود من كلام السخاوي وكذلك ذكره بلفظه عند السخاوي العجلوني في كشف الخفا ١٩٨/٢ برقم ٢٠٨٦ وأخرج ابن ماجه في كتاب الفتن من سننه باب حرمة دم المؤمن وماله الحديث رقم ٣٩٣٢ شرح السندي ٣١٩/٤ من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك ماله ودمه وأن نظن به خيراً» وفي سننه نصر بن محمد بن سليمان الحمصي وقال البوصيري في مصباح الزجاجة معلقاً عليه: هذا إسناد فيه مقال، نصر بن محمد ضعفه أبو حاتم - الجرح والتعديل ٨/٢١٥٨ - وذكره ابن حبان في الثقات - الثقات ٩/٢١٧ - وباقي رجال الإسناد ثقات اهـ. وأخرجه النسائي في كتاب المحاربة من سننه الكبرى باب تعظيم الدم ٢٨٤/٢ الحديث رقم ٣٤٤٩ وكذلك أخرجه الترمذي في أبواب الديات من سننه باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن الحديث رقم ١٤١٢ تحفة الأحوذى ٤/٥٤٣ كلاهما من طريق ابن أبي عدي لكنه عند النسائي في إحدى رواياته عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل رجل مسلم» وعند الترمذي عن ابن أبي عدي عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ وقال الترمذي عقبه: حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو نحوه ولم يرفعه وهذا أصح من حديث ابن أبي عدي، ثم قال الترمذي: وحديث عبد الله بن عمرو هكذا رواه ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه وهكذا روى سفيان الثوري عن يعلى عن عطاء موقوفاً وهذا أصح من الحديث المرفوع اهـ. وأخرجه النسائي في سننه الكبرى متصلاً بالحديث المذكور من طريق محمد عن شعبة عن يعلى عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أيضاً من طريق سفيان عن =

التزامات الخطاب لأحد أن يسقط ما أوجب الله، فما أولى هذا المقام بقوله:

لا يرقع الناس ما أوهوا وإن جهدوا طول الحياة ولا يوهون ما رقعوا

وفي شرح العمليات ما نصه: أفتريدون في شريعة ربكم، أم تريدون أن تأتوا بأحسن منها من عندكم: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ؟﴾^(١) ليس الحكم إلا لله أخطأتم بالطول والعرض: ﴿أَتُنَبِّئُكَ أَنَّ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ؟﴾^(٢) أم تجهلون الله في علمه أم تجورونه في حكمه، بل ليس لكلماته تبديل ولا لقضائه تحويل تلاشت علوم العالمين في علمه: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَكُمُ لَكُمْ لَمْ يُعَقِّبْ لِحُكْمِهِ﴾^(٣) ولا تكونوا من الجاهلين: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِيلِينَ﴾^(٤) هل يتعدى حدود الله أو يزيد عليها إلا من فقد عقله وحلمه: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٥) ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾ إلى قوله:

منصور عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو كلاهما موقوفاً بلفظ: «قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا» وأخرجه عقب ذلك متصلاً به بنفس اللفظ مرفوعاً من رواية عبد الله بن بريدة رضي الله عنه وأخرجه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الشرعية الكبرى ٥١٩/٤ من طريق ابن أبي عدي عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «لزوال الدنيا أهون عند الله عز وجل من قتل رجل مسلم» ثم قال عبد الحق بعدما ساقه: رواه محمد بن جعفر وغير واحد عن شعبة موقوفاً. وقال أبو عيسى - يعني الترمذي - في كتاب العلل: الموقوف أصح قاله محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - ورواه أبو بكر البزار عن طريق شعبة عن يعلى وزاد فيه: «بغير حق» وبينهما اختلاف في اللفظ قال: ولا نعلم أحداً أسنده عن شعبة إلا ابن أبي عدي اهـ. كلام عبد الحق في أحكامه الكبرى.

(١) الآية ١٤٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٨ من سورة يونس.

(٣) الآية ٤١ من سورة الرعد.

(٤) الآية ٥٧ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١ من سورة الطلاق.

﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(١) أو ما سمعتم الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢)، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣)، ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٤) اهـ.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي اليوم جرى في العادة عن قيمة جرت على المعتاد أو نقصهم ما الشرع فيها أوضحه: ومنهم من يتعصب على فذاك باطل صراح وانطوى لكتني رأيت فتوى سيدي فيها إباحة التعصب على ذاك من أهل عقدهم والحل ولا رأيت شبهة لصحة لما به يحصل من إغراء إن علموا من غيرهم عنايه وذا مشاهد بأهل الزمن تسمع مسلماً يقول لأخيه إلا شويهة لأن العصبه ومن أصول مالك سد ذرا لمبتغى الهدى من اتباع

من نقصهم لإبيل الجناية كعادة الناس بذي البلاد كجعلهم أربعة للموضحة عمد قليل أو كثير مثلاً فيه الذي قد انطوى من الهوى عبد الإله نجل قاضي البلد جنابة العمدة إذا ما حصل ولم يدعم قوله بالنقل ما قاله لعدم المصلحة أهل فسادهم على الدماء لم يؤخذوا معها بذي الجنايه قولاً وفعلاً وهو غير حسن لأقتلنك وما أعطيك فيه تحمل عنه ما به قد طلبه نزع الحرام مطلقاً فالحدرا ما سنه من ذاك ذو ابتداء

(١) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٤٤ من سورة المائدة.

(٣) الآية ٤٥ من سورة المائدة.

(٤) الآية ٤٧ من سورة المائدة.

ولا يقال إن ذاك فعلاً
إذ لا اجتهاد عند ذي الأصول
مع أن مبتدعها بذى البلاد
ولو فرضنا أن الاجتهاد له
لكان تعظيم الأمور في الدماء
كما أتاناً في حديثه الحسن
تخريب بيت الله عند الله
ولم يكن لأحد أن يسقطاً
قال الشيخ محمد العاقب :

وناقص العقل عن المحدود
والاجتهاد في محل النص
والقصد في تعصب العمدة فسد
والعلوي ابن القاض حله رأى
مُصادِم للنص والحدود
كتارك العين لأجل القصص
وهي ذريعة إلى القتل تُسد
للقوم لا يألون في رأب الثأى

فائدة : وأحكام العبد إذا ادعى عليه بالسرقة، فإن قامت بينة فلا إشكال، وإن لم تقم بينة، ولم يقر العبد ولم يبق إلا مجرد الدعوى والتهمة فلا يمين على العبد ولا على السيد إلا أن يكون العبد معروفاً بالسرقة، فإنه تتوجه عليه اليمين حيث كان يعتبر إقراره كالمأذون والمكاتب، لا إن كان ممن لا يعتبر إقراره فلا يمين حيثئذ، وأما إن لم تقم بينة وأقر العبد ولم تقم قرينة على صدقة، كان ما أقر به العبد في رقبته، فإن لم يتهم العبد فلا شيء عليه عند الأكثر خلافاً للشارح، وإن اتهم فلا شيء عليه اتفاقاً، ولا يمين على سيده في جميع ما تقدم إلا أن يدعى عليه الطالب أنه حصل له العلم بإقرار عبده فحينئذ يحلف على نفي العلم، وهذا إذا لم يحصل الشك لسيد العبد بسبب إقراره أو حصل له بغير إخباره، فإن الغرم حينئذ يتوجه إلى السيد، وهل بغير يمين الطالب أو يمينه قولان اهـ. من الخرخشي الكبير كما وجدت اهـ.

قال الشيخ محمد العاقب:

وباتهام العبد لا يُحلف	إن لم يكن بالسرقات يُعرف
وتلزم اليمين من قد اشتهر	بها إذا الإقرار منه يُعتبر
ولم ينفد إقراره إذ يعلق	بجيده ما لم يكن مصدق
وليس إن لم يدع اليقينا	بذا على سيده يميناً
ومع حصول الشك من مولاه	فالغرم باليمين أو بلاه

وأجاب: بأن لا شيء في ذهاب السمع والكلام والعقل إذا عادت بحالتها الأولى كما ذكره الشبرخيتي وعبد الباقي نقلاً عند قول خليل: ورد في عود البصر وقوة الجماع ومنفعة اللبن، وينبغي الرد في عود الشم والذوق، والظاهر أن عود اللمس كذلك.

قال الشيخ أحمد:

أما ذهاب السمع والكلام	والعقل إن عادت على التمام
بحالها الأولى فلا شيء بها	يعطيه من أزالها لربها

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن تعد لحالها المعان كالعقل رُدَّ عقلها للجاني

وأجاب: بأن في جناية العبد على مال مؤتمن عليه بكراء أو استعمال أو غارية أو ودیعة أو رعاية ونحو ذلك قولين إذا استهلكه بالفساد ابن القاسم في ذمته، ابن الماجشون في رقبته وإن استهلكه بالانتفاع به مثل أن يأكله أو يبيعه فيأكل ثمنه ففي ذمته اتفاقاً، وإن لم يؤتمن عليه ففي رقبته فسيده مخير بين أن يفتكه بدفع الأرش أو قيمة المال، وبين أن يسلمه في ذلك سواء كان أقل من قيمته أو أكثر إلا أن يرضى المجني عليه بأقل من ذلك إن كان حراً مالكاً أمر نفسه أو عبداً مأذوناً له في التجارة اهـ. من الخطاب.

قال الشيخ أحمد:

والعبد حيثما جنى في مال
أو بكراء أو وديعة أو
فيه خلاف ستراه باد
فلا بن قاسم البقا في ذمته
وإن يك استهلكه في نفعه
ويأكل الثمن فهو باق
وحيث لم يكن عليه مؤتمن
فرببه مخير أي بين أن
أو قيمة المال لذاك المالك
وذا سواء كان ما فيه جرى
إلا إذا رضى من جنى عليه
إن كان ذا حراً لأمره ملك

قال الشيخ محمد العاقب:

إذا جنا العبد بأكل ما ائتمن
وإن يكن أفسده بكالحرق
وقال نجل قاسم في ذمته

مؤتمن عليه باستعمال
عريّة ونحو ذلك روى
إن كان الاستهلاك بالفساد
ولا بن ماجشون في رقبته
به كأكله له أو بيعه
في ذمة العبد بالاتفاق
فهو في رقبة العبد إذن
يقديه بدفعه الأرض إذن
وبين أن يسلمه في ذلك
أقل من قيمته أو أكثر
بدون ذا يأخذه مما لديه
أو عبداً إن طريق الإذن قد سلك

عليه في ذمته المال ضمن
فالماجشوني بجيده اعتلق
وغير ما ائتمن في رقبته

وأجاب: بأن من ضرب امرأته حاملاً فالقت جنيماً ميتاً فعليه الغرة يرثها
من سواه من ورثته ولا يحجب حينئذ، وكذلك المرأة إذا شربت ما تعلم أنه
يسقط تجب عليها الغرة، ولا ترثها ولا تحجب، وأما ما يعلم أنه لا يسقط فلا
غرة عليها ومثلها في جميع ما ذكر الطبيب يسقيها دواء، ذكره الحطاب معزواً
عند قوله: وورث على الفرائض.

قال الشيخ أحمد:

وضارب زوجته فألقت
يرثها سواء من ورثته
ومثله الزوجة مهما شربت
ولم ترث منها ولم تحجب وما
فلا عليها غرة فيما جرى
إن أسقطت من سقيه الدواء
جنينها ميتاً أتى بالغرة
وليس حاجباً لها كأخوته
ما يسقط الحمل عليها وجبت
عدم الإسقاط به قد علما
ومثلها الطيب فيما ذكرنا
وذاك في الخطاب نصاً جاء

قال الشيخ محمد العاقب:

وكل من عليه غرة تحجب عن إرثه منها وحجبه حجب

وأجاب: بأن من جنى جنابة لا تحملها العاقلة فسرت إلى ما تحمله
العاقلة حملت الجميع، ذكره الخطاب عند قوله: إن بلغت ثلث دية المجني
عليه أو الجاني.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي جنى جنابة ولا
لكنها سرت لما تحمله
تحمل عاقلته ذا أو لا
فذاك ثابت عليها كله

قال الشيخ محمد العاقب:

وإن سرى لثلث ما عنه يقل من الجنابات عن الجاني عقل

وأجاب: بأن من ضرب امرأة فألقت جنيناً ميتاً فقالت: دمي عند فلان
وماتت وجبت في المرأة القسامة دون الجنين لأنه كجرح من جراحها ولا
قسامة في الجراح، ولا يثبت إلا بيّنة أو شهادة عدل ويحلف معه كل واحد
من ورثته يميناً واحدة وإن استهل صارخاً فقيه القسامة لأن الشاهد لوث اهـ.
من الخطاب.

قال الشيخ أحمد:

وضارب لامرأة فألقت	منها جنيناً ميتاً فقالت
دمي فلان عنده فماتت	وجب فيها حلف القسامة
دون جنينها لأنما الجنين	كجرحها وليس في الجرح يمين
قسامة لأنه لم يثبت	إلا بينة أو شهادة
عدل وكل وارث يحلف مع	ذاك يمينه على ما قد وقع
وحينما استهل صارخاً قمع	شاهده فيه القسامة تقع
لأنه لو وثق وللحطاب	عزا الذي ساق يذا الجواب

وأجاب: عن رجل شجَّ رجلاً منقلة وقطع بعض أصابعه وكل يقصر بانفراده عن ثلث الدية أو يقصر أحدهما فقط أن ذلك يضم بعضه إلى بعض فتحمله العاقلة إن كان بضربة أو ضربات في فور، بأن كان الضرب متتابعاً لا فصل بينه وإلا فلا يضم، قال ابن الحاجب: ولو شجّه موضحة خطأ فذهب سمعه وعقله فديتان ونصف عشر على العاقلة، قال الحطاب عند قوله: إن بلغ ثلث دية المجني عليه أو الجاني، وهذا ظاهر على مذهب مالك الذي يرى العقل في القلب اهـ. وكون العقل في القلب لا في الدماغ هو مذهب مالك وجمهور أهل السنة لكن حفظ العقل مقيد بسلامة الدماغ، فإن وقعت فيه آفة سرت إلى العقل، وقال الحطاب أيضاً: وإن كان ذلك أكثر من ثلاث ضربات وكان ضرباً متتابعاً لم يقلع عنه فهو كضربة واحدة تحملها العاقلة، وإن كان متفرقاً في غير فور لم تحمله العاقلة، فتحصل من هذا أن المدار في ضم بعض الجراحات إلى بعض فتحملها العاقلة على اتحاد الفعل حقيقة أو حكماً اتحاد المحل أم لا، وكذا إن اتحد المحل في الأصابع فقط كما يفهم من قول خليل: وضُم متحد الفعل أو في حكمه أو المحل في الأصابع إلا الأسنان والمواضع والمناقل، وإن كان من رأيت من شراحه إنما يشرحه بجعل الضم في دية المرأة لتساوي الرجل أو ترجع إلى ديتها لم يضر إذ ظاهر الضم في الحالتين، ولو

سلمنا تخصيص المراد بما شرحوه لبقينا القياس بنفي الفارق والسلام اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ورجل شجّ لآخر ومع	شجته بعض الأصابع قطع
وكلهم يقصر بانفراد	عن ثلث الدية في المعتاد
أو واحد يقصر دونه نعم	ذلك بعضه لبعض قد يضم
فتحمل العاقلة الكل إذا	كان بضربة وقوعه إذا
أو ضربات وقعت في آن	من غير فصل لا ولا توان
أما إذا تباعد الضرب فلا	يضم بعضه لبعض مثلاً
أو شجّه موضحة وقد ذهب	السمع والعقل بذلك السبب
فديتان مع نصف العشر	وذاك من مذهب مالك دري
لجعله العقل بقلب الشخص لا	دماغه ومثل ذاك جملاً
جمهور أهل سنة الهادي ولد	كن حفظه قد قيدوه بسلاً
مة دماغه فإن وقع به	شيء سري لعقله فكن به
وحاصل المدار في الضم لكي	تحمّلها عاقلة الجاني أخي
على اتحاد الفعل من هذا السفه	حقيقة أو حكماً اتحد فيه
محلّه أم لا كذا إن اختلط	محل ذاك في الأصابع فقط

وأجاب في عشرين أحدهما راكب والآخر يصب الماء من الدلو في الحوض فسقطت البكرة المسمات بلسان البربر «بالتين» على حُرّ في البئر، فأوقعت به مأمومة فقال راكب السانية: إن ذلك وقت صب الماء والثور واقف، ولم يكن من فعله والآخر يقول: وقع والثور ماشٍ فهو من فعل الراكب، بأن الكلام في هذا لسيدي العبدین فإن وافقاً عبيدهما في رمي كل واحد عبد الآخر لزمّت المأمومة كليهما كما يؤخذ من مسألة التماقل المذكورة في فصل أحكام الجراح من تبصرة ابن فرحون والتماقل أن يغمس كل واحد صاحبه في الماء،

قال معللاً لزوم الدية للجميع لأنهما تقاربا أن مأمومته كانت من قبلهما وسيبهما
لأنهما تراميا به، وإن رمى واحد صاحبه ولم يرمه الآخر كان شاهداً والعبد لا
شهادة له وسيده لم يحضر على أنه لو حضر لم تقبل شهادته إذا رمى المجروح
عبده وحده أو مع عبد الآخر لأنه دافع عن نفسه فلا يقبل منه إلا الإقرار بأن
عبده هو الشاج وإلا ردّ يده على فيه، وأما جواب من أجاب في المسألة بإهدار
الشجة لفعل كل ما يجوز له فقد سار مغرباً وسارت النازلة مشرقة، لقول
صاحب التكميل:

والقول أن العمد والخطا سوا في مال غير إن يباشر التوى
وهذا مباشر.

قال الشيخ أحمد:

أما وصيفين فواحد ركب	سانية البئر والآخر يصب
الماء من ذنوبه فسقطت	في البئر بكرتئهما فوقعت
على رُجبل كان في البئر إذا	فذهبت حياته إذن بدا
فراكب الثور يقول إن ذاك	في وقت صب الماء والثور هناك
في حالة الوقوف لا من فعله	والآخر الذُ سمعوا من قوله
أن وقوعها بحال المشي لا	حال السكون ليس مما فعلا
فذلك الكلام للسادة فيه	لا للبيد فيه لا ولا السفية
فإن توافقا مع العبدین	كان الذي وقع بين ذين
وإن رمى واحد الآخر به	ورمي ذاك لن يرى من صاحبه
فهو شاهد عليه ولم	تقبل شهادة العبد فاعلم
وسيد العبد إذا ما حضرا	فلا شهادة له أيضاً ترى
إذا رمى المجروح عبده أو	جعلته مع سواءه يستوي
لأنه عن نفسه قد يدفع	لكنما الإقرار منه يُسمع

أما الذي أجاب بالإهدار له
فهو مغرب وتي مشرقه
والقول إن العمد والخطا سوا
وذا مباشر لما قد فعله
لأنه فعَل ما يجوز له
وجاء في التكميل بيت سبقه
في مال غير إن يُباشِر التوى
فانظر إلى ما قاله ونقله

قال الشيخ محمد العاقب:

وحيث شُجَّ مائِخٌ بالقُعُو
ورَدَ قولُه عليه الثاني
ومن يقل أين دليل ذا قُل
فقال ذو البعير من ذي الدلو
ففي الجناية هما سيّان
دليله مسألة التماقُل

وأجاب عن السنّ الزائدة إذا قُلعت بما لفظه: الظاهر عندي عدم لزوم
شيء فيها لعدم شين أو ضرر في قلعها كما هو الغالب فيها أو الدائم
بالمشاهدة، لأن الدية شرعت في الأسنان وغيرها لتفويت المنفعة أو الجمال اهـ.
قال الشيخ أحمد:

وزائد الأسنان من قد قلعه
لعدم الشين والإضرار معه
كما هو الغالب وهو الدائم
لأنما الدية في الأسنان
قد شرعت لأجل تفويت المنا
فليس لازماً له ما صنعه
إذ لم يفوت عند ذاك منفعه
كذلك ليس ثم شيء لازم
وغيرها من سائر الإنسان
فع أو الجمال قل في شرعنا

قال الشيخ محمد العاقب:

وديّة السن إذا ما قُلعت
فإن تكن زائدة فهي هدر
لفوت نفع أو جمال شرعت
قال لنفي الشين فيها والضرر

وأجاب عن السن غير الزائدة إذا قُلعت وأخذ عقلها ثم ردت وثبتت ثم

أُسقطت بما لفظه: فعلى المشهور من ثبوت الدية أولاً لا شيء فيها بناءً على ما استظهره سند من عدم جواز ردها وعدم جواز الصلاة بها لنجاستها، إذ جزاء المعصية الأدب لا بذل المال، وعلى غير المشهور من جواز ردها تكون فيها الحكومة لتفويت التجميل الشرعي، لا خمس من الإبل، لأنها لا يجري فيها الدم، قال ابن شاس: وإنما تراد للجمال، وقال القرافي في الذخيرة: لا قصاص مرتين، وفيها أيضاً: والدية في السن بأربع جنايات طرحت أو سودت أو طرحت بعد السواد أو تحركت تحركاً بيناً اهـ. فلو كان في المردودة دية لكانت خمساً خلاف ما يقتضيه مفهوم العدد، وهو معمول به عند المالكية، وقد قلت في مراقبي السعود في الأصول المالكية:

وهو ظرف علة وعدد حال وشرط غاية تُعتمد... الخ

أي مفهوم المخالفة، وعلى القول بأن السن إذا قلعت ثم ثبتت لا شيء فيها تكون فيها خمس من الإبل إن سقطت ثانياً ولم تردّ..

قال الشيخ أحمد:

وعقلها أخذ ثم ردت	وغير زائدة إن قلعت
فما على المشهور أنه ثبت	وثبتت وبعد ذاك سقطت
لا شيء فيه ثانياً له على	عقل الجنابة لذاك أولاً
من عدم الجواز فيما ذكره	ما جاء أن سناً استظهره
صلاته بها وذا غير خفي	في ردها من عدم الجواز في
جزاؤها الأدب فيها لا الدية	لأنها نجسة والمعصية
غير المشهر الذي جا أولاً	بيذله لمال عنها وعلى
فيها الحكومة لدى أهل الفنون	من أنه يجوز ردها تكون
خمساً من الإبل فيما نقل	إذ فوت التجميل الشرعي لا

إذ لم يكن دم لها في الحال وفي الذخيرة أتى من غير مين
جناية السن لفعل بادي أو طرحت بعد سوادها أو
أما على القول بأن السن من لا شيء فيها فلها خمس تُعد
وإنما تـراد للجـمال عن القرافي لا قصاص مرتين
في أربع: في الطرح والسواد تحركت تحركاً بعد قوى
أنتها من بعد قلع قد زكن من إيل إن سقطت ولم ترد

قال الشيخ محمد العاقب:

وفي سقوط السن بعدما ترد حكومة في قول من يرى المرد
هذا على ثبوت ما تصدرا ومن نفيه أثبت المؤخر

وسئل عن رجل جرح آخر بحديدة جرحاً وصل لجوفه ولم ينفذ فمكث
المجروح ستة أشهر تعالجه الأطباء حتى نحل جسمه وقل قوته وعجز عن القيام
وظن دخول مرض السُّل عليه، فاتفق أطباء ناحيته على أنه يقرر من الجانب
الآخر حتى تنفذ الجائفة وإلا مات، ففعل به ذلك فبريء بعد أيام قلائل، هل
هذه الجائفة الثانية لازمة للجاني كالأولى أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أنها
لازمة له، لمفهوم قوله:

وكل من فعل ما يجوز له

ولأن السبب الذي يلزم الضمان منه عند الفقهاء أن يفعل فعلاً يكون سبباً
للإتلاف، وفي الجواهر لابن شاس: إن السبب كلما يحصل الهلاك معه، سواء
حصل به أو عنده لعلة أخرى ولكن لولاه لم تؤثر العلة، فالجرح الأول حصلت
منه علة أخرى، هي شق الأطباء الذي لولا الجرح الأول لم يكن، كمن ضرب
حاملاً فأسقطت فتجب الغرة لأنه سبب، قال ابن شاس: وكذا التهديد
والتخويف فإنه سبب أيضاً فلزوم ما يؤول إليه الجرح لا ينكره متصف بالفقه،

قال خليل: وإن عفى عن جرحه أو صالح فمات فلا وليائه القسامة والقتل، ثم قال: وهل مطلقاً أو إن صالح عليه لا ما يؤول إليه، وقال السبكي: والسبب ما يضاف الحكم إليه اهـ. ولا يضاف الشق الثاني إلا للطعنة ضرورة.

قال الشيخ أحمد:

ورجل طعن زيداً مثلاً	وجرحه لجوفه قد وصلاً
وطعنة الرجل ليست خارجة	ومكث الطبيب في المعالجه
لجرحه سنة أشهر إلى	أن قل قوته وجسم نحلاً
فظن أن مرض السلّ عليه	دخل إذ ذاك لما صار إليه
واتفق الذي إليه نظرا	من الأطباء على أن يُقرا
من جنبه الآخر حتى تُخرجاً	جائفة منه لكي يعالجا
منها وإلا قتلته ففعل	ذاك به فأبرأ الله الرجل
فهذه الجائفة الثانية	تلزم الجاني بذي الكيفية
لأنما السبب عند العلماء	أعني الذي منه الضمان لزماً
أن يفعل الإنسان ما يكون منه	سبب الإتلاف الذي صدر منه
سواء إن كان به ما حصل	أو عنده لعلّة أخرى ولا
كنّ ذلك السبب لولاه لم	تؤثر العلة في ذا المسلم

قال الشيخ محمد العاقب:

وشق جنب أيسر لم يمكن	علاجه إلا بشق الأيمن
يلزم عقله وعقل الثاني	إذ موجب الثقلين فعل الجاني

وسئل عن خنق ناقة يُرثمها للغير فبلغ بها الخنق ما ظن الناس أن موتها به، فنحرها رجل مجنون لأجل ذلك، فلم يُصب المقتل، فبرئت مدة، ثم نزي جرحها فقتلها؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن الخنق للرائم لا يجوز لما فيه من

تعذيب الحيوان المنهي عنه جملة وخصوصاً كنهيه^(١) ﷺ عن جعل الأوتار في أعناق الإبل خوف اختناقها بها عند الجري، ولما فيه أيضاً من التعرض لإتلاف مال الغير وذريعة الحرام حرام، ولكن لا ضمان على ذلك الخائق إذ لم تمت بخنقه بل بنحر غيره، فصار حينئذ سبباً ضعيفاً والسبب الضعيف لا عبرة به، كما نص عليه ابن شماس وغيره، وأما الناحر فلا ضمان عليه أيضاً إذا يش من حياتها لفعله ما يجوز له إذا كان مميزاً لصحة نحره حينئذ إذ الذكاة قطع مميز يُناكح... الخ، عارقاً بالنحر فإن لم يؤيس منها أو كان غير مميز أو غير عارف بالنحر ضمن على الراجح من ثلاثة أقوال في ضمان المجنون، لقول خليل في التوضيح وابن عبد السلام: إنه أظهر لأن الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف، زاد ابن عبد السلام: ولا التمييز، وظاهر ابن الحاجب ضمان المجنون

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مالك في كتاب صفة النبي ﷺ من الموطأ باب ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العنق الحديث رقم ١٨٠٩ شرح الزرقاني ٤/٤٣٠ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٤/١٣٩ والبخاري في كتاب الجهاد والسير من صحيحه باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل الحديث رقم ٣٠٠٥ فتح الباري ٦/١٦٤ ومسلم في كتاب اللباس والزينة من صحيحه باب كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير الحديث رقم ٢١١٥ شرح النووي ٧/٧٤٧ وأبو داود في كتاب الجهاد من سننه باب في تقليد الخيل بالأوتار الحديث رقم ٢٥٣٥ عون المعبود ٧/٢٢٣ والنسائي في كتاب السير من سننه الكبرى باب النهي عن قلادة الوتر في أعناق الإبل ٥/٢٥١ الحديث رقم ٨٨٠٨ كلهم من رواية عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم أن أبا بشير الأنصاري أخبره «أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره قال: فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً - قال عبد الله بن أبي بكر حسبت أنه قال: والناس في مبيتهم - لا تبقي في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة - وفي رواية: ولا قلادة - إلا قطعت» قال مالك: أرى ذلك من العين اهـ. ويقصد مالك بذلك أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتاراً لأن لا تصيها العين بزعمهم ولم يسم النسائي الأنصاري بل قال: عن عباد بن تميم أن رجلاً من الأنصار أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً: «لا تُركن في رقبة بعير قلادة من وتر إلا قطعت» اهـ.

وإن لم يميز، قال شيخنا البناني: ومن رجحان هذا القول يظهر لك أن قول المصنف: وضمن ما أفسد... الخ يشمل فعل المميز وغير المميز والمجنون اهـ.

قال الشيخ أحمد:

وخنق ناقة غيره لكي يظن أن موتها يكون بنحرها لأجل ذا فنحرت في مدة ثم نزى الجرح ومنه إن خناقها على الرئام لما من التعذيب عنه يصدر في الحيوان جملة مع الخصوص عن جعلنا الأوتار في أعناق وما به من التعرض إلى وما يرى ذريعة إلى الحرام لكن عن الخناق يسقط الضمان كذلك الناحر من فواتها لأنه فعل ما يجوز له وأن يكون عارفاً بالنحر على الذي رجح من أقوال إذ الضمان من خطاب الوضع فإن يك التكليف ليس يُشترط	يُرثمها فبلغت منه لشي به فقام رجل مجنون فلم يصب مقتلها فبرئت ماتت فذا ما في الجواب جاء عنه قد جاء أنه من الحرام لها وفعل ذاك مما يحظر لنهي أحمد الذي جا في النصوص إيلنا لخوف الاختناق تلف الأموال إذا ما فعلا ففعله من الحرام إذ يُرام إذ موتها من نحر غيره استبان إن خاف إذ يئس من حياتها مع شرطه التمييز حيث فعله وغير ذا فيه الضمان يجري ثلاثة تجيء في الأنقال ولم يك التكليف فيه مرعى لذلك الضمان عنه يسقط
--	--

قال الشيخ محمد العاقب:

والخنق المعهود للرؤام نهى النبي خوف الاختناق	للحيّ تعذيب من الحرام أن تجعل الأوتار في الأعناق
---	---

وأجاب فيمن طرده العدو فركب ناقه لغيره لتخليص نفسه وتخليص الدابة، فأخذها العدو بأنه لا يضمنها إذا اضطر لأخذها، وإن أخذها اختياراً ضمنها وإن غلبه العدو لتعديه عليها، قاله في المعيار، وأجاب بما نصه: وفي التبصرة أن من هرب لينجو من العدو فوطئت ناقته على أحد فأتلفته فلا ضمان عليه.

قال الشيخ أحمد:

ومن رأى عدوه فذهبا	وناقه لغيره قد ركبا
خوفا عليها وعلى مهجته	لا يضمن الناقه في ذمته
هذا إذا أخذها اضطرارا	لا لا إذا أخذها اختيارا
منه وإن غلبه الأعدا	إذ فعله فيه التعدي بإدي
وهارب عن العدا في السير جد	فوطئت ناقته على أحد
فأتلفته فضمنانه انتفى	على الذي من أمره قد وصفا

قال الشيخ محمد العاقب:

وهارب من العدا لم يضمن	إذا امتطى مطية لمأمن
حيث يلجئه ^(١) لها اضطرار	وجرح ما تطأه جبار

وأجاب: بأن من قتل ولد ذات لبن من بقرة أو غيرها أن عليه قيمة الولد يوم مات وعليه قيمة ما ضاع من اللبن إذا علم أنه بسبب موت الولد، ذكره في المعيار، وفيه أيضاً أن من قتل غنماً أو بقرأً ولكل واحد منهما أولاد صغار لا تعيش دون اللبن عليه قيمة الأمهات والأولاد.

قال الشيخ أحمد:

وقاتل الولد من ذات اللبن قيمته عليه مع نقص اللبن

(١) في إحدى نسخ نظم الشيخ محمد العاقب ورد هذا البيت كما يلي:
حيث يلجئه لها اضطرار وجرح ما تطنه جبار

إن علم السبب من قتل الولد
وفيه أيضاً أن من قد قتل
من الشَّيَاه ولدٌ دون اللبن
قيمة الأولاد والأمهات
قال الشيخ محمد العاقب:

وقاتل نسلًا لذات رسل
وقاتل الأمات حيث اللبن
يضمن نقص رسلها كالنسل
عيش التاج للجميع يضمن

وسئل عمن رمى شجرة وسبقت الرمية في الشجرة ثم سقطت على من
شجته هل تلزمه ويعد الرامي مباشراً أو لا؟ فأجاب والله تعالى أعلم: أن الشَّجَّة
تلزم الرامي، لأن العمد والخطأ سواء في مال غير إن يباشر التوى، وهذا باشره
لأن الرمية أولاً وآخرأ من فعله إذ الشجرة لا مدخل لها في الرمي وليس هذا من
باب من فعل ما يجوز له فنشأ الهلاك الذي لا ضمان فيه لأن هذا الهلاك فيه
بنفس الفعل.
قال الشيخ أحمد:

ومن رمى شجرة فسبقت
على الذي شجته فالجنايه
قولهم الخطأ والعمد سوا
وهو مباشر لأن الرمي لا
وليس ذا من باب ما قد نقله
لأن ما أتى بهذا المحل
وذلك واقع بنفس فعله
قال الشيخ محمد العاقب:

ومن هوت رميته لشجره
على امرئ شجته بعد الشجره

يلزمه للمرء عقل شجته لأنه مباشر لرميته
 وسئل عن رجل واقف على بعير فرمى رجل آخر - قُربه - قريباً منه فنفر
 فألقى من عليه فعطب، فأجاب: بأنه إن عُلِمَ أنه شديد النفار من مثل ذلك ضمن
 ما نشأ عن فعله لنصهم على أن ما فعلت الدابة من فعل أحد فهو من فعل الفاعل
 إلا إذا كانت خفيفة النفار فلا ضمان لضعف السبب حيثُذِرَ والسبب الضعيف لا
 يترتب عليه شيء كما في الجواهر وغيره ولا ضمان أيضاً إن لم يعلم بنفاره أصلاً
 إذ الأصل عدم النفار إلا ما اختلط بيدي البعير أو رجليه أو تدلى معه، مع أن كثيراً
 من المراكب لا يتفر من مثل ذلك حتى إنهم كثيراً ما يجربونه عند البيع فلا يفعل
 شيئاً، وإنما قلنا بعدم الضمان لأن فعله المذكور جائز.

وكل من فعل ما يجوز له فنشأ الهلاك مما فعله
 أو تلف المال فلا يضمن ما آل له الأمر وفاقاً فاعلماً
 وهذه القاعدة أكثرية لا دائمة، والأحكام تناط بالغالب إذ هو الراجح،
 والعمل بالراجح واجب إجماعاً.

والقول إن العمد والخطا سوا في مال غير إن يباشر التوى
 قاله في التكميل، ومن المعلوم أن الذمة لا تُعمر إلا باليقين كما لا تبرا
 إذا عمّرت إلا باليقين، فمن تصدى للفتوى فليحجم عن الإقدام على إلزام
 الضمان إلا بصريح أو ظاهر وإلا وجب عليه التمسك بالأصل الذي هو براءة
 الذمة.

قال الشيخ أحمد:

واقف على بعير فرمى بقربه آخر قربه فما
 ليث أن نفر مما قد قرب منه فألقى من عليه فعطب
 إن علم الملقى بشدة نفار بعيره ضمن ما إليه صار

أما إذا كان خفيفه فلا
لأن ما ضعف فيه السبب
أخرى إذا علم منه عدم
لأن ما الأصل عليه جار
إلا إذا اختلط مع اليد البعير
من المراكب يُرى لا ينفر
إذ قد يجربون عند البيع به
وقولنا بعدم الضمان له
وكل من فعل ما يجوز له
أو تلف المال فلا يضمن ما
وذا الذي هذا الفقيه نظمه
لكن الأحكام مناطها بما
هو المرجح وذا به العمل
والقول إن العمد والخطا سوا
وكان م العلوم عند الأقدمين
كذلك لا تبرأ حيث عمرت
فمن للإفتاء تصد احجما
أحدا الضمان إلا بصريح
وحيث لم يجدهما مشى على

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن رمى قرب بعير فنفر
إن لم يكن من ذا البعير يوقن

يضمن ما نشأ عما فعلا
لم يترتب فيه شيء يطلب
نقاره أصلاً فذا لا يلزم
في كالجمال عدم النفر
ذا وتدلّى معه مع أن كثير
من مثل ذا وذاك هو الأكثر
فلا يُرى نقارها بسببه
لأنما له يجوز فعله
فتشأ الهلاك عما فعله
آل له الأمر وفاقاً فاعلما
قاعدة كثيرة لا دائمه
يقبل إذ ذلك عند القدماء
يجب إجماعاً على ما قد نقل
في مال غير إن يباشر التوى
لا تعمّر الذمة إلا باليقين
من بعده إلا بإبراء ثبت
عن التقدم على أن يلزما
أو ظاهر هذا الذي له أبيع
ما كان في الأصل له تأصلا

منه فألقى ما عليه فانكسر
بشدة النفر ليس يضمن

وسئل عن رجل ضلّ عن رفقة في موضع لا ماء فيه فطلبوه فيما حولهم

من الأمكنة من غير أن يقيموا فلم يجدوه، ثم تبين أنه مات من ذلك الضلال، هل ديته لازمة لهم لتقصيرهم في طلبه، بعدم الإقامة أو لا - لأنهم فعلوا مقدورهم -؟ فأجاب: بأن الدية لازمة لهم حيث علموا أنهم لو أقاموا لاستنقذوه، وعلى هذا لم يفعلوا مقدورهم لقول خليل: كترك تخليص مستهلك من نفس أو مال بيده أو بشهادته، إلا أن يخافوا بالإقامة ضرراً أعظم من تخليصه فلا شيء عليهم إذ من الأصول ارتكاب أخف الضررين عند تعارضهما وأما إن لم يعلم هل قدروا على تخليصه بأمر لا يضرهم ضرراً أعظم من تركه وتركوه أو لم يقدرُوا فلا شيء عليهم إذ الأصل براءة الذمة، والأصل عدم التعدي.

قال الشيخ أحمد:

<p>ورجل مع رفقة قد ضلوا أنهم قد طلبوه حولهم لم يلبثوا في ذلك المكان وموته بسبب الضلال ديته إن علم القوم هناك مع أنهم لم يفعلوا مقدورهم وبالمقام ثم خافوا من ضرر فلا على الرفقة شيء استبين عند التعارض من الأصول كذا إذا لم تعلم القدرة مع لأن الأصل عدم التعدي مع</p>	<p>في موضع لا ماء فيه إلا فلم يروا صاحبهم لكنهم يوماً ليطلبوه في البلدان وقوعه كانت على الرجال أن لو أقاموا استنقذوه من الهلاك إلا إذا تدبروا أمورهم أعظم من تخليصه لهم ظهر إذ ارتكابهم أخف الضررين فذا الذي صح من النقول عدم إضرار كبير سيقع براءة الذمة مما قد يقع</p>
---	--

قال الشيخ محمد العاقب:

<p>وتضمن الرفقة ما ضل إذا ما لم يخافوا بالإقامة عطب</p>	<p>ما ظعنوا من قبل أن يستنقذا أعظم منه فالأخف يُرتكب</p>
---	--

وسئل عن رجل قتل أخاه عمداً وقام عمه على العصبة مدعياً أن عليها الدية، هل ذلك عليها أم لا؟ فأجاب: أن الدية لا تلزم العصبة إن لم يكونوا متعصبين على العمد، على ما قاله سيدي عبد الله بن محم بن القاضي، وفيه ما فيه إن كان يجر إلى الفساد.

قال الشيخ أحمد:

وقاتل عمداً أخاه ثم قام	عمهما على القبيلة قرام
إلزامها ديتيه فهي لا	تلزمهم إن لم يعصبوا على
جناية العمد على ما قد نُمي	لسيد عبد الله نجل محم
وفيه ما فيه وذاك باد	إن كان قد يجر للفساد

وأجاب: عن رجل وجد رجلاً مع امرأته ففعل به ما دون القتل، بأن ما فعل به هدر فإن قتله كان عليه القصاص إلا إذا شهد أربعة شهود عدول على دخول الفرج في الفرج فلا قصاص عليه إذا كان المقتول محصناً وعليه الدية في غير المحصن وكذا لو جرحه وآل الجرح إلى القتل لقوة السبب اهـ. من تبصرة ابن فرحون.

قال الشيخ أحمد:

ورجل مع زوجته قد وجدا	رجلاً آخر بذلك اعتدى
وفعل الزوج به ما فعله	من ضربه لكنه ما قتله
ففعل ذلك هدر إلا إذا	قتله فبالقصاص أخذ
إلا إذا شهد العمد	أربعة عليه بالدخول
وهو محصن فلا قصاص فيه	وغيره ديتيه له عليه
كذلك لو جرحه فالأ	لقتله الجرح على ما قالا

قال الشيخ محمد العاقب:

ومن علا بالمشر في رجلاً
فما سوى النفس لزوج العرس
ما لم يكن على الزنا بها معه
فما سوى الأدب غير لازم
وقيل في البكر فقط يقتصر
وقيل لا دية حيث تكثر
فاضت بذات تبصرة الفرحون
وجده مع عرسه فاقتلا
مفتقر ونفسه بالنفس
كالقس في الدبر شهود أربعة
ودية البكر لدى ابن القاسم
وغيره بأدب يختص
شكوى وقيل مطلقاً بهدر
وبله ما يفيض من جيحون^(١)

وسئل عن رجل شخّ آخر شجتين ولم يثبت وضوح العظم فيهما، فأجاب
بما نصه: اعلم أن العظم لا يثبت ما فيه إلا بالتحقق أي تحقق وضوحه إذ
الأصل براءة الذمة فلا تعمر إلا بيقين وهل يعمل بأنه بلغ أول الطبقات التي قبل
العظم أو آخرها قولان مبناهما: هل يؤخذ بالأوائل أو بالأواخر، قال:

والأخذ بالأول لا بالأخر مرجح في مقتضى الأوامر
كما هو منصوص عليه في الفقه.

قال الشيخ أحمد:

من شخّ آخر ولم يبلغ إلى
فعظمه ثبوته ليس يلوح
لأن ما الذمة ليست تعمر
وفيه ينظر هل العمل آث
أعني التي تظهر قبل العظم أو
والأخذ بالأول لا بالأخر
وضوح عظمه بما قد فعلا
إلا إذا تحقق الرائي الوضوح
إلا مع اليقين فيما ذكروا
بأنه بلغ أولى الطبقات
آخرها فيه الخلاف قد حكوا:
مرجح في مقتضى الأوامر

(١) جيحون اسم نهر بالعواصم عند أرض المصيصة وطرسوس، قاله ابن منظور في لسان
العرب ١٩١/٢.

مسألة: تقرير ابن مزين^(١) رحمه الله في الجراحات أولها: الدامية الصغرى وهي: إذا جرح الجلد وخرج الدم القليل فديتها ثلاثة دنانير وثمان دنار، والثانية الدامية الكبرى وهي: إذا قُطع من الجلد شيء فديتها ستة دنانير وربع دينار، والثالثة الباقرة وهي: إذا بقرت الجلد والصفاق وبلغت اللحم ولم تقطع شيئاً فديتها اثنا عشر ديناراً ونصف دينار، والرابعة الباضعة وهي: التي قطعت من اللحم شيئاً فديتها خمسة وعشرون ديناراً، والخامسة المتلاحمة: وهي التي تبضع اللحم يميناً وشمالاً فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً، والسادسة وهي: الملطأة التي بلغت الصفاق الأبيض الذي على العظم فديتها أربعون ديناراً وأما ما كان من سواد الوجه فديته دينار ونصف دينار وأما الرعاف فديناران في محقق الإسلام، رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً، وأما السكرة التي زال بها حسن الحواس ثم زالت في الحين ففيها نصف عشر الدية اهـ. من الوثائق.

قال الشيخ أحمد:

مقررّاً بذلك الجراحا	وذا الذي لابن مزين لاحا
جرححت الجلد وأخرجت دما	أو لها الدامية الصغرى لما
نير ومع ذلك زدها ثمنا	ديتها ثلاثة من الدنا
شيئاً من الجلد وفيها ضعف تي	دامية كبرى إذا قطعت
الجلد والصفاق حتى بلغت	باقرة وهي التي قد بقرت
من الدنانير لمن يديها	اللحم وهي ضعف ما تليها ^(٢)
تقطع شيئاً ولها من العدد	باضعة وهي التي في اللحم قد

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زكريا بن مزين القرطبي مولى رملة بنت عثمان رضي الله عنها، القاضي العادل والعالم الكبير أخذ عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى وغازي بن قيس وغيرهم، وأخذ عنه إبان بن محمد بن دينار وسعيد الأعناقي ويحيى بن زكريا وغيرهم له مؤلفات نافعة منها: شرح على الموطأ، وقد توفي رحمه الله عام ٢٥٥ هـ.

(٢) قول الشيخ أحمد: (ما تليها) يعني به التي قبلها في العد وهي الدامية الكبرى.

ضعف التي من قبلها والمتلا
ما تبضع اللحم شمالاً ويمين
ثلاثة مع ثلاثين وما
ديتها من الدنانير تزد
أما سواد الوجه عند الناظر
واثنان في الرعاف حيث كان في
في الحر والعبد والأنثى والذكر
وهي التي زال بها حس الحواس
لها من الدية نصف العشر

قال الشيخ محمد العاقب:

ما ابن مزين في الجراح أوضحه
ثم تضاعف لكل تابعه
وأربعين غير سبعة هب
وحيث تنتهي لحد الملطا
ومن لوجه مسلم قد سودا
ودية الرعاف ديناران
 وخمسة من العراب العقل

حمة وهي عند من تأملا
ديتها من الدنانير تبين
بلغت الصفاق عند العلمنا
لأربعين فع ذ لتستفد
ففيه دينار ونصف آخر
محقق الإسلام لم يختلف
والسكرة التي لها قد استقر
وذهبت في الحين من غير التباس
وفي الذي نظمته لا تمثري

دائمة بنصف ثمن الموضحة
دية متبوعتها للرابعه
في عقل ما تلاحمت من ذهب
فأربعون دون نقض تُعطى
بغير دينار ونصف ما ودا
والحر والعبد بها سيان
في سكرة بها يزول العقل

وأجاب: بأن الشجة الثابت خلوصها إلى العظم باللمس بالمرود دون
الرؤية بالعين فالأرش فيه ثابت ولا ياباه قولهم: وهي ما أوضحت العظم لصدقه
برؤية العين أو غيرها، فالمدار على وصولها إلى العظم، إذ مقدار الأمر في
الحالتين سواء لكن العظم إذا لم يظهر للرؤية وجب الثبوت لكونه نظرياً ولذلك
كثيراً ما يختلف فيه أهل السبر، وإذا اختلفوا أي أهل المعرفة لم يحكم بإيضاحه
إذ الأصل عدمه، والأصل أيضاً براءة الذمة.

قال الشيخ أحمد:

وشجة ثبت مسّا أنها
لم توضح العظم لعين الرائي
إذ المدار عند أهل العلم
لأنما الألم والمقدار
لكنما العظم إذا لم يظهر
لذلك فيه وجب التثبت
مع أن الاختلاف فيه يجري
لكن إذا وقع الاختلاف لم
يضاحها العظم وأصل ثان.

بلغت العظم به لكنها
فتلك فيها الأرض أيضاً جائي
على بلوغها لأصل العظم
في الحالتين لهما المدار
للعين كان الأمر فيه نظري
على الذي بلوغه قد ثبت
عن كثرة من بين أهل السّر
يحكم بالإيضاح إذ الأصل عدم
براءة الذمة في الإنسان

قال الشيخ محمد العاقب:

ويثبت الإيضاح رأى العين والمس بالمرود دون مّين
وسئل عن حكم عبد قطع أذن فرس لشخص آخر، والتهمة القوية حاصلة
في عدم قطعه لها لكوته صغيراً وقريب عهد بـ(بنبار)^(١) والفرس صغير وفيه
القوة وغير موثوق وفي أول الليل والقطع كائن بـ(تاسلق)^(٢) وعيال رب الفرس
متهم على الغش في ذلك هل يكون رب الفرس هو المدعي أن العبد قطعها
وحده؟ أو المدعي رب العبد، لأن الأذن وجدت في يد العبد ومعها الحديد
المذكورة؟ فأجاب: بأن أهل الفرس المتهمين يحلفون ويبرؤون من تلك
التهمة، فإن نكلوا لزمهم ما اتهموا به بمجرد النكول، ولا ترد اليمين لأن
المشهور توجه يمين التهمة وأنها لا ترد لقوله^(٣):

(١) بنبار: اسم قبيلة من قبائل الزنوج توجد في جنوب بلد صاحب الفتاوى.

(٢) تاسلق: اسم لآلة حادة تصنع من الحديد.

(٣) هذا البيت لابن عاصم في تحفة الحكام.

وتهمة إن قويت بها تجب يمين مطلوب وليست تنقلب

وأما قول خليل: فيدعي بمعلوم محقق، فعلى غير المشهور والمشهور
توجهها والغرم بمجرد النكول كما ذكره الحطاب والبناني عند قوله: وإن نكل
في مالٍ وحقه استحق به إن حقق.

قال الشيخ أحمد:

والحكم في عبد صغير ادعى	عليه شخص أنه قد قطعاً
أذن مهره مع اتهام	عدم قطع ذلك الغلام
لها لكونه قريب عهد	لأرض بنار صغير القد
والمهر فيه قوة مع الصغر	وغير موثوق إذا مع ما ظهر
على عيال ربه من اتهام	غشهم في شأن ذلك الغلام
أن يحلف الذي من العيال	تهمته حاصلة في الحال
ويرؤون من الاتهام	وترجع الأذن على الغلام
وبتكولهم عن اليمين قد	تلتزمهم وتي اليمين لا ترد
هذا الذي من النصوص قد بدا	وقال راجز لذاك عقداً:
وتهمة إن قويت بها تجب	يمين مطلوب وليست تنقلب
قال الشيخ محمد العاقب:	

ومدعي القطع على عبد أخذ	من يده الأذن وما به تُجذ
يرأ باليمين من يتهم	من أهله وما ادعاه يلزم

وأجاب: بأن الكلب العقور كسائر كلاب هذه البلاد هو الذي يضر الناس
بشرب لبنهم فضلاً عن غيره، فيضمن صاحبه إن علم أنه يضر الناس ولم
يمسكه اهـ. وأجاب بما نصه: ولا بين شاس أن من قتل مظنوناً أنه يجوز قتله
فيان خلاف ذلك، ففيه ثلاثة أقوال: قيل هدر وقيل على عاقلة القاتل وقيل
على القاتل.

قال الشيخ أحمد:

كسائر الكلاب في البوادي	وصاحب الكلب العقور العادي
بشربه اللبن فضلاً عن سواه	وهو الذي يضر كل من أتاه
بأنه يضر بالناس ولم	قربه يضمن مهما ما علم
مظنوناً أن قتله ذا ما انحطل	يُمكنه عنده وأما من قتل
ففيه أقوال فقيـل إنه	فبان فيه خلف ما قد ظنه
وقيل يعطيه جميع ديتـه	مهـدر وقيل في عاقلته

قال الشيخ محمد العاقب:

وهو المضر لازم الكلابي	وما جنا العقور من كلاب
شخصاً فبان عكس ما استجازا	وقاتل لظنه الجوازا
وقيل كالخطا وقيل ذا يطل	بعقله دون العواقل استقل

وأجاب بما نصه: وقع في الذخيرة اشتراك العبد مع الحرّ في الضمان أكثر من مرة، وأجاب بما نصه: هذا ما حصل من تقرير إبل دية العمد مائة وعشرون حقاً.

قال الشيخ أحمد:

الحر في الضمان حيثما وقع	وفي الذخيرة اشتراك العبد مع
مائة حق مع عشرين جعل	ودية العمد لها من الإبل

وسئل عن العبيد الذين كثر أكلهم لأموال المسلمين، هل يجوز زجرهم بقطع الأذن، والقتل لتعذر معرفة قطع الأيدي أو لا؟ فأجاب: بأن المانع من قطع الأيدي ليس هو عدم المعرفة، بل هو معروف بقول خليل: تقطع اليمنى وتحسم بالنار، بل المانع توقف إقامة الحدود على الحاكم أو جماعة المسلمين المنفذة للأحكام دون مفسدة أعظم، فإن وجد أحدهما لم يعدل عنه إلى قطع

الأذن، لمخالفة العادل للنص القاطع، فإن عدما فقد أجاب بعض طلبة هذه البلاد وأظنه الحاج الحسن بن اغبد، أو الشريف حمى الله بجواز قطع الأذن ولا بد من ظن الإفادة وإلا فلا، وبجواز قتل من كان فساد حياته أكبر من قتله ارتكاباً لأخف الضررين الذي هو من أصول مالك رحمه الله تعالى.

قال الشيخ أحمد:

<p>كثير أكلهم لمال المسلمين أذانهم وقتلهم للردع لجهله فذا جواب بين معرفة القطع الذي قد يلزم أي تقطع اليمنى له وتحسم قد تتوقف إذاً على وجود تنفذ الأحكام دون أن تبين أحد هذين فعنه لا تحد لقاطع النص فراع المأخذ فقد أجاب عنه بعض طلبه والظن مني أنه الحاج الحسن قطعهما إن ضرر لذاك حاز في فعل ذلك لمن أراد</p>	<p>أما السؤال عن الأعبد الذين فهل يجوز الاعتدا لقطع إذ قطعنا الأيدي هنا لا يمكن بأنما المانع ليس عدم بل هو من قول خليل يعلم بل مانع منه إقامة الحدود حاكم أو جماعة المسلمين مفسدة أعظم ثم إن وجد إلى سواه لمخالفة ذا أما مع انعدام ما قد أوجبه هذي البلاد اليوم في هذا الزمن أو الشريف الحموي بجواز مع أنه لا بد من إفادة</p>
--	---

وسئل عن العقوبة بالمال، فأجاب بما نصه:

<p>إن عدمت أحكامنا الشرعية أو عقد الإجماع فيما نقلوا موجودة لها بهذا الزمن لفعل من تبع والأصحاب</p>	<p>وجوزوا العقوبة المالية كذلك إن جرى بها قل عمل فهذه أدلة في رسن إلا فجوزها على الصواب</p>
---	---

الضمير في لها للعقوبة المالية يعني أنه إذا وجد أحد أمور ثلاثة جازت العقوبة بالمال وفي المال اتفاقاً فكيف إذا وجد جميعها، كما أشار له بقوله: وهذه أدلة... الخ، يعني أن كل واحد من هذه الأدلة الثلاثة موجود في هذا الزمن لتلازمها، كثلاثة من الخيل مقرونة في حبل واحد: الأول أن تكون الأرض سائبة لا سلطان فيها كبلاد هذه المغفرة وما والاها فتجوز فيها العقوبة بالمال أو فيه اتفاقاً، قاله ميارة في شرح لامية الزقاق، ومثله في شرح العمليات، وكذلك تجوز اتفاقاً في بلد جرى عمله بها ولو كان فيها خلاف، إذ ما به العمل يقدم على غيره ولو كان مشهوراً، قال في العمليات:

وما به العمل غير المشهور مقدم في الأخذ غير مهجور

وكذلك تجوز اتفاقاً من باب أولى وأحرى إذا انعقد الإجماع على العمل بها لا سيما إجماع العوام والخواص في سائر بلاد الشرق والغرب، والبلاد السائبة التي لا وسيلة فيها للزجر أولى منها إذ يقدر عليها من لا يقدر على غيرها من الحدود والتعازير، والإجماع معصوم، لقوله ﷺ: «أمتي لا تجتمع على ضلالة»^(١)، ومن أنكر هذا الإجماع فمعلوم أنه لا عقل له، ولو فرضنا محالاً أن هذه الأشياء انعدم جميعها لكانت جائزة أيضاً ولا تختص - كما قال ابن فرحون - بقول معين ولا بفعل معين، وقال ابن قيم الجوزية^(٢): من ادعى

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي، أخذ عن ابن تيمية ودخل معه السجن وبقي معه فيه إلى أن مات ابن تيمية رحمه الله، وكان مدافعاً مستميتاً عن آراء شيخه ابن تيمية وقام بدور كبير في نشر تلك الآراء والدفاع عنها بشتى الحجج، وله مؤلفات زاد عددها على ستين مؤلفاً منها: أعلام الموقعين عن رب العالمين، وزاد المعاد في هدى خير العباد، وإغاثة اللهفان، وبدائع الفرائد، وجلاء الأفهام في فضل الصلاة على خير الأنام، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية، وكتاب الروح، ومدارج السالكين في شرح منازل السائرين وغير ذلك، وقد ولد عام ٦٩١ هـ وتوفي رحمه الله عام ٧٥١ هـ.

نسخها فقد غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً وليس يسهل دعوى نسخها
وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته ﷺ مبطل لدعوى نسخها
والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع يصح دعواهم، مع أن
الواقع في سائر البلاد وقوع جميع الأمور الثلاثة المجوز واحد منها لها اتفاقاً،
وبالعموم في هذه الحالة، قال في العمليات:

والبرزلي أخذ بالعموم فهو كقول الشافعي القديم
والسلام على من اتبع الهدى .
قال الشيخ أحمد:

أما سؤلهم عن العقاب بالمال فالذ قال في الجواب:
وجوزوا العقوبة المالية إن عدمت أحكامنا الشرعية
كذلك إن جرى بها قل عمل أو عقد الإجماع فيما نقلوا
وهذه أدلة في رسن موجودة لها بهذا الزمن
إلا فجوزها على الصواب لفعل من تبع والأصحاب
ولو فرضنا في المحال أن تي الأشياء لم توجد جميعاً كانت
جائزة أيضاً ولا تختص كما ابن فرحون أئنا النص
عنه بقول لا ولا بفعل معينين فاحفظن للنقل

قال الشيخ محمد العاقب:

عقوبة المال على المسموع في العمليات من الممنوع
وصرحت تبصرة الحكام بأنها من جائز الأحكام
واعتمدوا^(١) تبصرة الفرحوني وركبوا في فلكها المشحون
قال وجازت باتفاقهم لدى بعض ثلاثة وفيها أنشدا:

(١) قول الشيخ محمد العاقب: واعتمدوا تبصرة الفرحون... البيت، هذا البيت من نظم
(بو طليحية) للعلامة النابغة الغلاوي أتى به الشيخ محمد العاقب هنا تضيئاً.

وجوزوا العقوبة المالية إن عُدَّت أحكامها الشرعية
كذلك إن جرى بذلك عمل وهذه أدلة في رسن
أو عقد الإجماع فيما نقلوا موجودة لها بهذا الزمن
إلا فجوزها على الصواب لفعل من تبع والأصحاب

وأجاب: بأن من أعطى ديتين ونيفاً من ثلاثة لإصلاح ذات البين وغاية
الرضى، فلم يحصل من ذلك إلا ضد المقصود وغاية العداوة أن له رد الجميع لأن
الوسائل إذا لم تترتب عليها المقاصد لم تشرع كما هو أحد الأصول الخمسة المبني
عليها الفقه، وأخرى إذا ترك المجني عليهم الدية المعتادة وأرادوا أخذ ما زاد على
ذلك والموضوع أن ذلك الزائد أكله من ليس وارثاً وهو مستغرق الذمة بأنواع
الاستغراق والحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً فقد عُدَّت العلة التي هي
الإصلاح فيندم الحكم الذي هو التمسك بذلك الزائد، ومن أدلته مسألة ورق
التوت إذا مات دود الحرير، ومن اشترى طعاماً لقافلة فعدلت عنه فإنه يرده، ومن
اكترى حانوتاً فخرّب البلد فإن الكراء يفسخ إلى غير ذلك مما يعلمه الصبيان من
ارتباط المعلول بالعلة، وما احتج به الطالب بن الحاج لعدم رد ذلك الزائد من قول
ابن عاصم: ولا يجوز تقض صلح... الخ فقد سار مشرقاً عنها وسارت مغربة
عنه، شتان ما بين مشرق ومغرب، إذ ذاك المدفوع لم يكن صلحاً إذ الصلح معناه
الإصلاح بين الناس وهذا جرّ فساداً بين الناس، فكيف يسمي هذا صلحاً جاهل،
فضلاً عن عاقل إذ الحكم عن الشيء فرع عن تصوره، فلم يبق يعد هذا إلا العناد
والتعصب لأهل الفساد، والمرء مع من أحب، فهذا الجواب وأمثاله مما يجلب
على المتعصب له خسراناً، إذ كل ما قدرنا عليه مما هو موافق للشرع أقمناه
ممثلين: وإن قدر على شيء فله أخذه، إلا أن يعفو:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف المعاند

قال الشيخ أحمد:

أما الذي دفع ديتين
وغاية الرضى فلم يحصل لذا
بذا العطاء فله أن يأخذ
لم يترتب مقصد قد يقع
كما هو المعلوم أنه أحد
بني وأخرى أخذه الزيادة
لا سيما موضوع مسأله
أكله من ليس من ورثته
إذ كل علة مع المعلول
فلانعدام علة الإصلاح
هو التمسك بما قد زاده
وجاء في أدلة المردود
ومن لقافلة اشترى طعام
وصاحب الحانوت حيثما اكتره
وما أتى في ذا من احتجاج
بما إلى ابن عاصم قد انتمى
فهو مشرق وذا مغرب
لأن ما الصلح هنا معناه
وهو قد آل إلى الفساد
وما بقي من بعد ذا إلا العناد

وقصده إصلاح ذات البين
من ذاك إلا ضد قصده إذا
جميعه إذ الوسيلة إذا
لأجلها فتلك ليست تُشرع
الخمس التي عليها الفقه قد
مع تركه ديتة المعتاده
أن الذي زاد على ديتته
مع كونه مستغرقاً لزمته
دائرة وذا من الأصول
بتعدم الحكم الذي - يا صاح -
لأجله لقلّة الإفادة
بورق التوت لموت الدود
فعدلت عنه يرد ذا الطعام
وخرب البلد يفسخ كراه
لعدم الرد عن ابن الحاج
ولا يجوز نقض صلح أبرما،
وليس ذلك لصلح ينسب
الإصلاح بين الناس لا سواء
بينهم وكل ذاك باد
أو التعصب إلى أهل الفساد

وسئل عن رجل عنده فرس له رسنها وجعلها تحت يد رجل خمس سنين
ومالكها ينظر فطرد عليها الوحش فظلمت من الطرد وبعد أيام ماتت، لكن لا
يعلم هل موتها من الطرد أو من غيره، فأجاب والله تعالى أعلم: بأن لا ضمان
على الطارد إذا لم يعلم أن موت الفرس من الطرد غير المعتاد لأن الذمة لا

تعمّر إلا بمحقق وكذا لا ضمان على الطارد إذا كان الموت من الطرد المعتاد لجوازه له، أما إذا كان غير معتاد وتحقق الموت منه فيضمن الطارد الفرس.

قال الشيخ أحمد:

وقرس كان لزید مثلاً	رسنه وعتد عمرو جملاً
خمس سنين يطرد الوحش عليه	ومالك الفرس ينظر إليه
فظلمت من ذلك الطرد وما	تت بعد أيام ولكن أبهما
هل موتها من طرده أو من سواه	فمثل ذا عنه الضمان قد نفاه
إن كان ما فعل من طرد على	ما اعتيد للطرد ومهما فعلا
غير الذي اعتيد له بهذا الزمن	وموته منه تحقق ضمن

قال الشيخ محمد العاقب:

وطارد بإذن مولى الرسن	بطرده المعتاد لم يضمن
وغير معتاد الطراد يضمن	به إذا بالموت منه يوقن

وأجاب: بأن الدوسة^(١) فيها خمس من الإبل على ما في الطرر عن ابن مزين، والمراد بها الدوسة التي تذهب في الحين، وأما إن تطاولت فتزاد على ذلك حتى يتراعى بها الحال إلى أن تبلغ ثلث الدية اهـ.

قال الشيخ أحمد:

ودوسة على الذي عنه نقل تلزم فيها خمسة من الإبل

وأجاب: بأن التعصب على جناية العمد إن كان لقصد صحيح لا يؤدي غالباً إلى التجرؤ على الدماء، الظاهر لي أنه جائز، لأن المقصود التعاون على

(١) «الدوسة» باللهجة الحسانية التي يتكلم بها أهل بلد صاحب الفتاوى معناها حصول الإغماء للإنسان ومقصود صاحب الفتاوى في هذه الفتوى أن من فعل بإنسان ما حصل له بسببه دوسة أي إغماء يلزمه ما ذكره في الفتوى.

نوائب الحق الذي وصف به ورقة^(١) النبي ﷺ في قوله وتعين على نوائب الحق^(٢).

(١) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى قصي القرشي الأسدي ابن عم خديجة بنت خويلد رضي الله عنها التي هي أول من تزوجه النبي ﷺ من النساء، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة ورقة: ذكره الطبري والبغوي وابن قانع وابن السكن وغيرهم من الصحابة وأوردوا كلهم من طريق روح بن مسافر أحد الضعفاء عن الأعمش عن عبد الله ابن عبد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن ورقة بن نوفل قال: قلت: يا محمد كيف يأتيك الذي يأتيك؟ قال: يأتيني من السماء جناحه لؤلؤ وباطن قدميه أخضر، قال ابن عساکر: لم يسمع ابن عباس من ورقة ولا أعرف أحداً قال: إنه أسلم وقد غاير الطبري بين صاحب هذا الحديث وبين ورقة بن نوفل الأسدي، لكن القصة مقاربة لقصة ورقة التي في الصحيحين من طريق الزهري عن عروة عن عائشة: أول ما بدى به رسول الله ﷺ... الحديث، ثم قال ابن حجر بعد أن ساق طرقاً من حديث عائشة: فهذا ظاهره أنه أقر بنبوته لكنه مات قبل أن يدعو رسول الله ﷺ الناس إلى الإسلام فيكون مثل بحيرا وفي إثبات الصحبة له نظراً، لكن في زيادات المغازي من رواية يونس بن بكير عن ابن أبي إسحاق: قال يونس بن بكير عن يونس بن عمرو وهو ابن أبي إسحاق السبيعي عن أبيه عن جده، عن أبي ميسرة واسمه عمرو بن شرحبيل وهو من كبار التابعين أن رسول الله ﷺ قال لخديجة: «إني إذا خلوت وحدي سمعت نداء فقد والله خشيت على نفسي» فقالت: معاذ الله، ما كان الله ليقعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة... الحديث، فقال له ورقة: أبشر ثم أبشر، فأنا أشهد أنك الذي بشر به ابن مريم وأنتك على مثل ناموس موسى وأنتك نبي مرسل، وأنتك سوف تؤمر بالجهاد بعد يومك هذا وإن يدركني ذلك لأجاهدن معك، فلما توفي قال رسول الله ﷺ: «لقد رأيت القس في الجنة عليه ثياب الحرير لأنه آمن بي وصدقني» وقد أخرجه البيهقي في الدلائل من هذا الوجه وقال هذا منقطع، قلت: يعضده ما أخرجه الزبير بن بكار: حدثنا عثمان عن الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عروة بن الزبير قال: كان بلال لجارية من بني جمح، وكانوا يعذبونه برمضاء مكة يلصقون ظهره بالرمضاء لكي يشرك فيقول: أحد أحد، فيمر به ورقة وهو على تلك الحال فيقول: أحد أحد يا بلال، والله لئن قتلتموه لأتخذنه حناناً. وهذا مرسل جيد، يدل على أن ورقة عاش إلى أن دعا النبي ﷺ إلى الإسلام حتى أسلم بلال، والجمع بين هذا وبين حديث عائشة أن يحمل قوله: ولم ينشب ورقة أن توفي، أي قبل أن يشتهر الإسلام ويؤمر النبي ﷺ بالجهاد اهـ. المقصود من كلام ابن حجر في الإصابة فراجع بقيته إن شئت ج ١٠/١٠٤ فما بعدها.

(٢) قوله: وتعين على نوائب الحق، وردت هذه الجملة ضمن حديث عائشة المتعلق بكيفية =

بدء الوحي إلى النبي ﷺ أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي من صحيحه باب كيف
 كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ الحديث رقم ٣ فتح الباري ١/ ٣٠ ومسلم في كتاب
 الايمان من صحيحه باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ الحديث رقم ٢٥٢ إكمال المعلم
 ٤٧٩/١ كلاهما من رواية ابن شهاب الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله
 عنها أنها قالت: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم
 فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حجب إليه الخلاء فكان يخلو بغار حراء
 يتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي أولات العدد قبل أن يرجع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم
 يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى فجته الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك
 فقال: اقرأ قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني،
 فقال: اقرأ، قال: قلت ما أنا بقارئ قال: فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم
 أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم
 أرسلني فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم
 الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم... الآية، فرجع بها رسول الله ﷺ ترجف
 بوادره حتى دخل على خديجة فقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، ثم
 قال لخديجة: أي خديجة ما لي؟ وأخبرها الخبر، قال: لقد خشيت على نفسي، قالت له
 خديجة: كلا أبشر فوالله لا يخزيك الله أبداً إنك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل
 الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق، فانطلقت به خديجة
 حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - وهو ابن عم خديجة أخي أبيها وكان
 امرأ تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي ويكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله
 أن يكتب وكان شيخاً كبيراً قد عمي - فقالت له خديجة: أي عم اسمع من ابن أخيك؛
 قال ورقة بن نوفل: يا ابن أخي ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رآه، فقال له
 ورقة: هذا الناموس الذي أنزل على موسى ﷺ يا ليتني فيها جذعاً يا ليتني أكون حياً حين
 يخرجوك قومك، قال رسول الله ﷺ: أو مخرجي هم؟ قال ورقة: نعم، لم يأت رجل
 قط بما جئت به إلا عودي وإن يدركني يومك أنصرك نصرأ مؤزراً» هذا لفظه عند مسلم
 ونحوه عند البخاري، وزاد: «ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي» وقوله في الفتوى:
 لأن المقصود التعاون على نوائب الحق الذي وصف به ورقة النبي ﷺ، فيه نظر لأن الذي
 وصف النبي ﷺ بذلك هو زوجته خديجة رضي الله عنها كما جاء صريحاً في الحديث
 الذي رأيت لا ورقة بن نوفل.

وقال سيدي عبد الله بن محم بن القاضي العلوي : إنه يلزمه^(١) إذا تعصبوا عليه ، فمن أبى عنه بعد التزامه لزمه إذ من أصول مالك أن من التزم شيئاً لزمه إلا إذا تراضى أهل الحل والعقد أو جلهم على حله ولو واحد منهم كما يقع كثيراً إذ ما اجتمع عليه أهل الحل والعقد لزم إذا كان مصلحة غير مصادمة للشرع وأهل الحل والعقد هم أهل العلم والعقل والدين ولو انحصروا في شخص واحد اهـ .

قال الشيخ أحمد :

<p>وقال إنه لنا مما أيسر ولا يؤدي غالباً لحالة لأن ما القصد التعاون على عن سيدي عبد الإله المسمى أن الذي أباه بعد الالتزام ومن أصول مالك من التزم إلا إذا وقع ذاك عن تراض لأن ما وقع جمعهم عليه إن كان عن مصلحة قد تُرعى لكن ذوي العقد لهم والحل لو كان ذا في واحد قد اجتمع</p>	<p>وقع التعصب على عقد صحيح فيها التجرؤ على الجناية نوائب الحق ولي قد نُقلا للقاضي بعد الانتماء لمحم لزمه التزامه على الدوام شيئاً من المعروف صح ولزم من أهل عقدهم وحلهم فمأض لزم من صح انتسابهم إليه ولم تصادم مع ذاك الشرعا في العلم والدين معاً والعقل مضى الذي يفعله مهما وقع</p>
---	--

(١) هذه الفتوى المنسوبة للعلامة سيدي عبد الله بن محم بن القاضي الملقب ابن رازكة سبق لصاحب الفتاوى في الصفحة ٤٩٤ أن ردها وشنع على المفتي بها ولكنه هنا وقف منها موقفاً آخر .

فتاوى العتق

وسئل عمن يتأخر عن عتق عبده حتى لا تبقى فيه منفعة بل يكون فيه مضرة من عمی أو إقعاد أو غير ذلك فُعتقه لیجرَّ به أولاده من معتقة رجل آخر بفتح تاء معتقة هل یجر بذلك أو لا؟

فأجاب: بأنه یجر للزوم المسببات على أسبابها الشرعية، وقد قال خليل: الولاء لمعتق وإنما یصح إعتاق مكلف، وحده ابن عرفة بقوله: العتق رفع ملك حقيقي لا بسبي محرم عن آدمي حيٍّ، ولا تقييد في شيء من ذلك بمنفعة باقية في المعتق، والنصوص على إطلاقها ما لم تقيد فیجوز العمل بواحد منها قبل ظهور القيد لأن الأصل عدمه لا سيما إذا كثرت لأنها حينئذ تفيد القطع ولا سيما أيضاً إذا بحث عن القيود ولم توجد.

قال الشيخ أحمد:

أما الذي جا أنه تأخرا	عن عتق عبده إلى أن كبرا
وفيه لم يبق سوى المضرة	لكي یجر نسله من حره
معتقة لغيره إلى ولا	نه لعتقه الذي قد فعلا
فعتقه يلزم والولاء	یجره لأن ما الأشياء
تبقى على إطلاقها ما لم يرى	مقيدا لها وذا ما ظهرا
قيد له بأنه لا بد من	إبقاء منفعته ذاك الزمن
لا سيما إن كثرت دون قيود	لأنها القطع بذلك تفيد

قال الشيخ محمد العاقب:

وعتق من عدم نفعه لجر ولاء نسله به الولاء يجر

وسئل عن امرأة دبّرت أمة لها بعد إيلاد الأمة أبناء فبعضهم محقق أنه بعده وجهل بعضهم هل هو قبله أو بعده وعلى أنه قبله إن كان لها صداق على رجل له مال ولم تترك إلا ولداً ولم يسأل أباه عن الصداق والصداق قدر الثلثين للعييد فهل المجهول منهم بمنزلتها أو لا؟ وعلى أنه بمنزلتها هل يعدّ الصداق المذكور من مالها أو لا؟

فأجاب بما نصه: هذا وإن من جهل حاله هل ولد قبل التدبير أو بعده حمل على أنه ولد بعده، وصداق المرأة المدبرة بالكسر يعدّ من مالها وهذا كله ثابت بالنصوص.

قال الشيخ أحمد:

وولدت عدة أولاد ثبت	أما التي لأمة قد دبّرت
هل قبله أو بعده وهل على	بعديّة البعض وبعض جهلا
لها صداق مثلاً على عمر	سبقيّة البعض إذا كان استقر
ولدها وإن ذاك الولد	وهو ذو مال ولم تترك عدا
زوجته الذي عليه باق	لم يسئل الوالد عن صداق
مثلاً أو كان عليهم قد يزيد	وهو قدر الثلثين للعييد
بأمه ومعها قد يعتق	هل ذلك المجهول منهم يلحق
فعنه قد أجاب أن ذا الولد	وهل صداقها لمالها يعد
من مالها يعدّ من غير شقاق	ولد بعده وأن ذا الصداق

فائدة: المواضع التي أصلها الكفر من ادعى منها الحرية فعليه البينة إلا أن يفشو فيها بيع الأحرار والمواضع التي أصلها الإسلام من ادعى منها الحرية صدق.

قال الشيخ أحمد:

وما من المواضع اللذان أصله
من ادعى حرية منهم فقد
إلا إذا أحرار بيعهم هناك
والعكس في ادعائه يصدق
موضع كفر ثابت فأهله
يلزمه إثبات ما قد اعتقد
شاع وذاع لم يكن عليه ذاك
دون شهادة بذلك فرّقوا

ووجد بخط يده منقولاً ما نصه: الحمد لله وحده ذكر ابن فرحون ما
نصه: فرع وكذلك مدعي حرية الأصل صغيراً كان أو كبيراً يقبل قوله لأن
الأصل في الناس الحرية وإنما عرض لهم الملك بسبب السبي بشرط الكفر
والأصل عدم السبي ما لم يثبت عليه حوز الملك فتكون دعوى الحرية ناقلة عن
الأصل فلا تثبت إلاّ ببيّنة لكونه مدعياً ولأن العرف يكذبه.

قال الشيخ أحمد:

ومدعي حرية الأصل قل
مقاله لأن الأصل في الوري
بسبب السبي تملك وقد
والأصل أيضاً عدم السباء ما
فيرجع ادعاه سواء مثلاً
يسمع إلاّ بشهادة العدول
كان صغيراً أو كبيراً يقبل^(١)
حرية وإنما لهم طرا
شرط كفر أهل ذلك البلد
لم يثبت الملك بشيء قدما
ينقل عن أصل محقق فلا
لكونه مدعياً فيما يقول

قال الشيخ محمد العاقب:

من ادعى الحرية الأصلية
وإن يكن في حوز ملك ما نجا
نجا بدعواه بلا إليه
بها وأض حلف شجور وشجا

فرع: وأما مدعي العتق فإنه يدعي انتقال الملك الثابت إلى الحرية وذلك

(١) هذا البيت موجود هكذا في نسختي نظم الشيخ أحمد اللتين بيدي ولا يخفى ما فيه
بشكله هذا فليتظر وجه الصحة فيه.

خلاف الأصل، لأن الملك لما ثبت صار أصلاً فمن طلب الانتقال عنه فهو مدع وعليه البيّنة.

قال الشيخ أحمد:

ومدع العتق ادعى انتقاله من ثابت الملك إلى ذي الحالة
حريةً وإذا مخالف لما جرى على الأصل الذي قد علما
إذ بثبوت الملك صار بمثال الأصل لمن يطلب منه الانتقال
فهو مدع عليه البيّنة هذا الذي في ذا الجواب بينه

قال الشيخ محمد العاقب:

والمدعي للعتق ملكه ثبت إن لم يبين نار دعواه خبت

مسائل ليست على منوال

ووجد بخطه قدس الله روحه ما نصه: الحمد لله وحده ما نقل عن مالك رحمه الله تعالى من كراهة الاكتحال للرجال فقد خالفه ابن الفرس^(١) في ذلك

(١) هو أبو القاسم عبد الرحيم بن محمد بن فرج الغرناطي الخزرجي ينتمي إلى سعد بن عبادة رضي الله عنه ويعرف بابن الفرس عالم كبير كانت إليه الرحلة في زمنه أخذ عن أبي عمران بن موسى بن سليمان وأبي داود المقرئ وأبي بكر بن حزم وأبي الحسن بن سراج وأبي الأصبع بن سهل وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم ابنه محمد وأبو القاسم القنطري وابن بشكوال وغيرهم ولد عام ٤٧٢ هـ وتوفي رحمه الله عام ٥٤٢ هـ. وابنه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج المعروف مثل أبيه بابن الفرس عالم كثير الرواية محدث فقيه مقرئ أحد حفاظ الأندلس في زمنه أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن عطية وأبي القاسم بن ورد والمازري وأبي بكر بن طاهر وغيرهم وبلغ عدد شيوخه خمسة وثمانين شيخاً وأخذ عنه خلق كثير منهم ابن عبد المنعم والتجيبى وغيرهما وقد ولد عام ٥٠١ هـ وتوفي رحمه الله عام ٥٦٧ هـ. ونص كلام الخطاب في شرحه على المختصر عند قول خليل في باب الوضوء: وسواك وإن بأصبع نقلاً عن ابن عرفة هو: وروى ابن العربي عن مالك أنه يكون بقضب الشجر قال: وأفضلها الأراك، =

حيث قال: ظن بعض الناس أن كلَّ سواد يصبغ الشباب والشفاه مكروه لما في ذلك من التشبه بالنساء وهذا ضعيف، فإن الكحل جائز وإن كان فيه التشبه بهن فلا يلتفت إلى مثل هذا التعليل اهـ. نقله الحطاب عند قول خليل وسواك، وفي شرح ابن سلطان^(١) على الشماثل ما نصه: وعند أبي عاصم والطبري^(٢) من حديث علي بسند حسن: «عليكم بالإثم فإنه منبئة للشعر مذهبة للقدى مصفاة للبصر»^(٣).

= قال: وضعف كراهية بعضهم بذي صبغ للتشبه بالنساء لجواز الاكتحال وفيه التشبه بهن قال وفي رده نظر لأن مالكا كره الاكتحال للتشبه بهن انتهى المقصود من كلامه.

(١) هو أبو الحسن علي بن علي بن عبد الواحد بن عبد الرحمن بن سلطان بن الزكي أخذ عن أحمد بن القرج بن مسلمة والكمال بن العديم وابن عبد الدائم وغيرهم وأخذ عنه البرزالي وغيره وقد توفي رحمه الله عام ٧٠٧ هـ.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام الكبير الذي جمع من العلوم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره وكان إليه المفزع في كثير من العلوم كال تفسير والقراءات والفقه والحديث ورجاله والتاريخ واللغة العربية وأصول الفقه وغير ذلك وقد رحل في طلب الحديث إلى الآفاق وسمع عن جم غفير من الشيوخ وكان رحمه الله عابداً زاهداً صالحاً قوياً في الحق لا تأخذه فيه لومة لائم عفيفاً ذا شعر حسن ومن جيد شعره قوله:

إذا أعسرت لم يعلم رفيقي	وأستغني فيستغني صديقي
حيائي حافظ لي ماء وجهي	ورفقي في مطاليتي رفيقي
ولو أنني سمحت ببذل وجهي	لكنني إلى الغنى سهل الطريق

وله رحمه الله مؤلفات نافعة مشهورة منها: تفسيره الذي لم يصنف في التفسير مثله، وكتاب تاريخ الأمم والملوك وكتاب تهذيب الآثار الذي لم يكمله وغير ذلك وقد ولد عام ٢٢٤ هـ وتوفي رحمه الله عام ٣١٠ هـ.

(٣) هذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد ٩٦/٥ وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٧٨/٣ وابن السني في الطب النبوي كما قاله السيوطي في المنهج السوي والبخاري في التاريخ ٢/٤ برقم ٤١٢ كلهم من رواية علي بن أبي طالب =

رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالإثم فإنه منبئة للشعر مذهبة للقلدي مصفأة للبصر». وقال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد: في سنده عون بن محمد بن الحنفية ذكره ابن أبي حاتم وروى عنه جماعة ولم يجرحه أحد وبقيته رجاله ثقات اهـ. وذكره السيوطي في المنهج السوي ص ٢٦٣ الحديث رقم ٣٦٨ وعزاه إلى الطبراني في الكبير وابن السني وأبي نعيم بسند جيد، كما ذكره السيوطي أيضاً في الجامع الصغير الحديث رقم ١٣٥٥ فيض القدير ٤/٣٣٧ وعزاه إلى الطبراني وأبي نعيم في الحلية وأشار إلى حسنه، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطب من مصنفه ٥/٣٦ باب في الإثم من أمر به عند النوم الحديث رقم ٢٣٤٧٥ والترمذي في كتاب السمائل المحمدية باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ ص ٤٠ الحديث رقم ٥٠ وابن ماجه في كتاب الطب من سننه باب الكحل بالإثم الحديث رقم ٣٤٩٦ شرح السندي ٤/١١٤ والديلمي في مسند الفردوس ٣/٥٥ الحديث رقم ٣٨٦٥ وأبو يعلى في مسنده المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى ٢/١٤٤ وأبو نعيم في الطب النبوي ص ٤٠ وابن عدي في الكامل ٣ برقم ١٠٥٢ كلهم من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بالإثم عند النوم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» هذا لفظه عندهم غير الديلمي وهو عنده بلفظ: «عليكم بالكحل عند النوم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» وفي سنده عند بعضهم إسماعيل بن مسلم وقال الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة معلقاً على سند هذا الحديث: هذا إسناد فيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف اهـ. وذكر السيوطي في المنهج السوي ٢٦١ الحديث رقم ٣٦٣ وفي الجامع الصغير الحديث رقم ٥٥١٢ فيض القدير ٤/٣٣٧ حديث جابر هذا وأشار في الجامع الصغير إلى حسنه وأخرج ابن ماجه في سننه قبل حديث جابر متصلاً به والحاكم في كتاب الطب من المستدرک ٤/٢٣٠ الحديث رقم ٧٤٥٢ والترمذي في السمائل المحمدية ص ٤١ الحديث رقم ٥٢ ثلاثتهم من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالإثم فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» وقال فيه الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه اهـ. وأقره على تصحيحه الذهبي في التلخيص وقال فيه البوصيري في مصباح الزجاجة هذا إسناد حسن اهـ. وذكره السيوطي في المنهج السوي ص ٢٦١ الحديث رقم ٣٦٢ وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطب من مصنفه ٥/٣٦ الحديث رقم ٢٣٤٧٦ وأبو داود في كتاب الطب من سننه باب في الكحل الحديث رقم =

وقد قال الترمذي في الشمائل: ما جاء في كحل رسول الله ﷺ وورد عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر»^(١). فسره ابن سلطان بالأمر بالدوام على استعماله، ثم ذكر - أعني الترمذي - لهذا الحديث أسانيد مختلفة. قال ابن سلطان فائدته تقوية أصل الخبر وتأكيده مضمونه، فإن بعض رواة كعب الله^(٢) بن منصور ضعيف اتفاقاً وكان

= ٣٨٦٠ عون المعبود ١٠/٣٦٢ وابن ماجه في كتاب الطب من سننه الحديث رقم ٣٤٩٧ شرح السندي ٤/١١٥ وابن حبان موارد الظمان ١/٦٢٤ الحديث رقم ١٤٣٩ وأبو نعيم في الطب النبوي ص ٣٩ وأحمد في المسند بلوغ الأمان ١٧/٣٠ كلهم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أكلكم الإثمد يجلو البصر وينبت الشعر» هذه إحدى رواياته وله روايات أخرى وأخرجه البزار كما في مجمع الزوائد ٥/٩٦ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بمثل لفظ حديث ابن عباس وقال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد عن حديث أبي هريرة عند البزار: رجاله رجال الصحيح اهـ. وحديث أبي هريرة ذكره السيوطي في المنهج السوي ص ٢٦٣ الحديث رقم ٣٦٧.

(١) هذا الحديث أخرجه الترمذي في كتاب اللباس من سننه باب ما جاء في الاكتحال الحديث رقم ١٨١١ تحفة الأحوذى ٥/٣٦٥ وفي الشمائل المحمدية باب ما جاء في كحل رسول الله ﷺ ص ٣٩ الحديث رقم ٤٨ وأبو داود الطيالسي في مسنده ١/٣٤٩ كلاهما من رواية ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» وزعم أن النبي ﷺ له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه اهـ. وفي رواية عنه عند الترمذي في الشمائل: «كان رسول الله ﷺ يكتحل قبل أن ينام بالإثمد ثلاثاً في كل عين» وفي رواية أخرى عنه: «كانت له مكحلة يكتحل منها عند النوم ثلاثاً في كل عين» وحديث ابن عباس هذا حسنه الترمذي في السنن وذكره السيوطي في المنهج السوي ص ٢٦٢ الحديث رقم ٣٦٥ وأخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمان ١٧/٣٠٩ من رواية أبي النعمان الأنصاري عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «اكتحلوا بالإثمد المروح فإنه يجلو البصر وينبت الشعر» وقوله: المروح أي المطيب بنحو مسك، فإنه يجعل له رائحة تفوح. وذكره السيوطي في الجامع الصغير الحديث رقم ١٣٧٨ فيض القدير ٢/٧٨.

(٢) قوله: فإن بعض رواة كعب الله بن منصور، فيه وهم أو تصحيف من الناسخ لأن اسم =

يدلس ورمى بالقدر وقال الشامي في سيرته: روى الطبراني والبيهقي^(١) عن

= المعني هو عبّاد وليس عبد الله وهو أبو سلمة عباد بن منصور الناجي البصري القاضي روى عن عكرمة وعطاء وأبي رجاء العطاردي والقاسم بن محمد وغيرهم وروى عنه حماد بن سلمة وزباد بن الربيع وشعبة ويحيى القطان وابن وهب ووکیع وعبد الرحمن بن حماد وأبو داود الطيالسي وغيرهم. وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: قال علي بن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور كان قد تغير؟ قال: لا أدري إلا أنا حين رأيته نحن كان لا يحفظ ولم أر يحيى يرضاه، وقال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد: قال جدي: عباد ثقة لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه - يعني القدر - وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء وكان يرمى بالقدر. وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: كان ضعيف الحديث يكتب حديثه ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة، وقال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قلت لعباد بن منصور: سمعت حديث: «ما مررت بملاً من الملائكة» وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً، يعني من عكرمة؟ فقال: حدثهن ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة، وقال أبو داود: وليّ قضاء البصرة خمس مرات وليس بذلك، وعنده أحاديث فيها نكارة وقالوا: تغير، وقال الآجري: سألت أبا داود عن عمرو الأغضف فقال قاضي الأهواز: ثقة قال لعباد بن منصور: من حدثك أن ابن مسعود رجع عن قوله: «الشقي شقي في بطن أمه» قال شيخ: لا أدري من هو فقال عمرو: أنا أدري من هو، قال من هو؟ قال: الشيطان، وقال النسائي: ليس بحجة، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي وقال ابن عدي: في جملة من يكتب حديثه، وقال رسته عن يحيى بن سعيد: مات عباد وهو على بطن امرأته. وقال ابن قانع: مات سنة ١٥٢ هـ قلت وفيها أرخه أبو موسى العنزي وزكرياء الساجي وابن حبان وقال: كان قدراً داعية إلى القدر وكلما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن يحيى بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه فدلسها عن عكرمة وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: حديثه ليس بالقوي ولكنه يكتب، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال مهنا عن أحمد: كانت أحاديثه منكراً وكان قدراً وكان يدلس. وقال ابن أبي شيبة عن أيوب وعكرمة: وكان ينسب إلى القدر روى أحاديث مناكير. وقال أبو بكر البزار: روى عن عكرمة أحاديث ولم يسمع منه اهـ. المراد من كلام الحافظ ابن حجر وهو كاف وحده في التعريف بعباد بن منصور.

(١) هو الحافظ الجليل أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي نسبة إلى يهق وهي =

عائشة رضي الله عنها قالت: «خمس لم يكن النبي ﷺ يدعهن في سفره ولا في حضره المرأة والمكحلة والمشط والمدرى والسواك»^(١).

= مجموعة قرى بنواحي نيسابور وهو أحد أعلام المحدثين المتسبين إلى المذهب الشافعي أخذ عن الحاكم أبي عبد الله وعن غيره وقال فيه إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي فإن له المنة والفضل على الشافعي لكثرة تصانيفه في نصرته مذهبه وبسط موجزه وتأيد آرائه اهـ. وقال فيه ابن خلكان: الفقيه الشافعي الحافظ الكبير المشهور واحد زمانه وفرد أقرانه في الفنون من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله البيهقي في الحديث ثم الزائد عليه في أنواع من العلوم اهـ. وقال فيه ابن الجوزي: واحد زمانه في الحفظ والانتقان وحسن التصنيف جمع علم الحديث والفقه والأصول وهو من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله ومنه تخرج وسافر وجمع الكثير وله التصانيف الكثيرة الحسنة اهـ. وقال فيه الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه لكان قادراً على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف اهـ. وبلغت مصنفاته رحمه الله نحو الألف ولم يتفق ذلك لأحد غيره كما قاله السبكي وقد توفي رحمه الله عام ٤٥٨ هـ.

(١) هذا الحديث أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ١٧١/٥ من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: «خمس لم يكن رسول الله ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر: المرأة والمكحلة والمشط والمدرى والسواك» وفي سنده أبو أمية إسماعيل بن يحيى وهو متروك كما قاله الهيثمي وأخرجه من طريق آخر الطبراني في الأوسط - كما في مجمع الزوائد ١٧١/٥ - عن أم الدرداء قالت سألت عائشة: ما كنت إذا سافرت مع رسول الله ﷺ لو حججت أو غزوت ما كنت تزودينه؟ قالت: أزوده فأزوده دهنًا ومشطاً ورملةً ومقصاً ومكحلة وسواكاً، وفي رواية: ومقصين بدل مقص، وفي سنده كما قال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد: محمد بن حفص الوصافي وهو ضعيف، وذكر السيوطي حديث عائشة هذا في الجامع الصغير الحديث رقم ٦٩٠٦ فيض القدير ١٨٨/٥ يلفظ: «كان لا يفارقه في الحضر ولا في السفر خمس: المرأة والمكحلة والمشط والسواك والمدرى» وعزاه إلى كتاب الضعفاء للعقيلي وأشار إلى حسنه وتعقبه المناوي في فيض القدير قائلاً: إن في سنده يعقوب بن الوليد الأزدي قال في الميزان كذبه أبو حاتم ويحيى وأحرق أحمد حديثه وقال: كان من الكذابين الكبار يضع الحديث اهـ.

وقال أيضاً: روى ابن سعد^(١) عن خالد^(٢) بن معدان مرسلاً، قال: كان رسول الله ﷺ يسافر بالمشط والمرآة والمدهن والسواك والكحل، وقال: وروى أبو الحسن بن الضحاك عن خالد^(٣) بن يزيد قال: كان لرسول الله ﷺ مكحلة

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري كاتب الواقدي صاحب الواقدي زماناً طويلاً وكتب له فعرف به وأخذ عنه وعن سفيان بن عيينة وغيرهما وأخذ عنه أبو بكر بن أبي الدنيا وأبو محمد الحارث بن أبي أسامة التميمي وغيرهما وكان عالماً جليلاً فاضلاً كثير الرواية ثقة غزير العلم ومن أشهر مصنفاته كتاب طبقات الصحابة والتابعين والخلفاء إلى وقته وهو الطبقات الكبرى، وكتاب الطبقات الصغرى وتوفي رحمه الله ببغداد عام ٢٣٠ هـ عن عمر بلغ اثنين وستين سنة.

(٢) هو أبو عبد الله خالد بن معدان بن أبي كريب الكلاعي الشامي التابعي المعروف روى عن ثوبان وابن مرو وابن عمر ومعاوية بن أبي سفيان والمقدام بن معديكرب وأبي أمامة وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء رضي الله عنهم وغيرهم وروى عنه بحير بن سعيد ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي وثور بن يزيد وحسان بن عطية وغيرهم وقال فيه يعقوب بن شيبة: لم يلق أبا عبيدة وهو كلاعي يعتد من الطبقة الثالثة من فقهاء الشام بعد الصحابة وقال محمد بن سعد وابن خراش والنسائي: ثقة، وقال أبو مسهر عن إسماعيل بن عياش حدثنا عبدة بنت خالد بن معدان وأم الضحاك بنت راشد أن خالد بن معدان قال: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، وقال بقية عن بحير بن سعيد: ما رأيت أحداً ألزم للعلم منه كأن علمه في مصحف له أزرار وعرى، وقال بقية: وكان الأوزاعي يعظم خالداً فقال لنا: أله عقب فقلنا: له ابنة فقال: اتوها فسلوها عن هدي أبيها قال: فكان ذلك سبب إتياننا عبدة، وقال إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو: رأيت خالد بن معدان إذا كبرت حلقتة قام مخافة الشهرة. وقال يزيد بن هارون: مات وهو صائم وقال ابن سعد: إنه مات سنة ١٠٣ هـ وقال غيره مات سنة ١٠٥ هـ وقيل غير ذلك. انظر بقية ترجمته في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٧٥/٢.

(٣) خالد بن يزيد في الصحابة اثنان أحدهما خالد بن يزيد بن حارثة الأنصاري واختلف في صحبته فقيل: إنه صحابي بدليل ما رواه أبو يعلى والطبراني من طريق مجمع بن يحيى بن يزيد بن حارثة قال: سمعت عمي خالد بن يزيد بن حارثة الأنصاري يقول: قال رسول الله ﷺ: «بريء من الشح من أتى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النائة» وإسناده حسن كما قال الحافظ ابن حجر في الإصابة. وقيل إنه تابعي ولذلك ذكره =

ومرأة. وروى ابن عدي^(١) والخرائطي^(٢) عن أم سعد^(٣) قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سافر لم تفارقه مكحلة ولا امرأة يكونان معه، ذكر الشامي هذا

= البخاري وابن حبان في التابعين وثانيهما خالد بن يزيد المزني ويقال له أيضاً خالد بن زيد وكان من الصحابة الذين سكنوا البصرة.

(١) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن القطان الجرجاني الحافظ أحد جهابذة الحديث الذين طافوا البلاد وهجروا الوساد وواصلوا السهاد وخالفوا المعتاد كل ذلك في سبيل طلب العلم أخذ عن الجمحي وغيره وأخذ عنه أبو حامد الإسفراييني وأبو سعيد الماليني وغيرهما وقال عنه البيهقي: حافظ متقن لم يكن في زمنه مثله اهـ. ومن أشهر مؤلفاته كتابه الكامل في معرفة الضعفاء وهو كتاب جليل عم انتفاع الناس به وعول عليه من جاء من بعده وقد توفي رحمه الله عام ٣٦٥ هـ عن عمر بلغ نحو ثمان وثمانين سنة.

(٢) هو أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطي السامري العالم الكبير والمحدث الشهير له مؤلفات نافعة منها: اعتلال القلوب، وقمع الحرص بالقناعة، وكتاب القبور، ومساوىء الأخلاق، ومكارم الأخلاق وغير ذلك. وقد توفي رحمه الله عام ٣٢٧ هـ.

(٣) لقب أم سعد في الصحابة يطلق على تسع من النساء إحداهن أم سعد الأنصارية والدة سعد بن معاذ رضي الله عنه واسمها كبشة بنت رافع بن عبيد بن ثعلبة والثانية أم سعد بنت زيد بن ثابت الأنصارية روى عنها محمد بن زاذان عند ابن ماجه وابن منده وأبي يعلى، والثالثة أم سعد بنت سعد بن الربيع الأنصارية روى عنها داود بن الحصين عند أبي داود وإبراهيم بن يحيى بن زيد عند ابن سعد في الطبقات والرابعة أم سعد بنت عبد الله بن أبي مالك الخزرجية وأبوها عبد الله بن أبي بن سلول وزوجها جبير بن ثابت بن الضحاك بن ثعلبة الخزرجي، والخامسة أم سعد بنت عتبة بن رافع بن امرئ القيس ابن يزيد بن عبد الأشهل الأشهلية وهي إحدى المبايعات وقد تزوجها قيس بن مخزومة بن عبد المطلب القرشي والسادسة أم سعد بنت قيس بن حصين بن خالد بن مخلد بن عامر بن زريق الأنصارية وهي أيضاً إحدى المبايعات، والسابعة أم سعد بنت مرة بن عمرو القهريه ويقال أيضاً الجمحية روى عنها ابنها صفوان بن سليم عند ابن منده، والثامنة أم سعد بنت ثابت ابن عتيك بن النعمان بن عمرو بن عتيك بن عمرو بن مبدول وهي إحدى المبايعات والتاسعة أم سعد بنت مسعود بن معد بن قيس بن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق الأنصارية.

الحديث في سيرته، وقال شيخنا البناني في حواشيه على شرح عبد الباقي لمختصر خليل ما نصه: وفي الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ كان يبدأ^(١) في الاكتحال بعينه اليمنى.

قال الشيخ أحمد:

مسائل ليست على منوال	وماله فيها من الأنقال
أولها ما جاء للرجال	عن مالك من كره الاكتحال
خالفه ابن فرس هناك	إذ قال ما قد قاله هناك
أي ظن بعض الناس أن كل ما	من السواد صار يصبغ الفما
مثل اللثات والشفاه يكره	لما ترى بذلك مهما تـره
من التشبيه يكال النساء	وذلك القول ضعيف جاء
فالكحل قد جاء مع التشبه	ومثل ذا التعليل لا تبعأ به
وساق فيه م الأحاديث التي	على اكتحالهم به قد دلت
مضمونها أمر النبي خير البشر	به لأنه ينور البصر
وهو من الخمس التي قد وردا	أن النبي الهاشمي أحمدا
صلى عليه ربنا وسلمما	والآل والصحب الكرام الرُحما
قد كان لا يدعها في سفر	لا لا ولا يدعها في حضر
مرآته ومشطه والمكحله	مسواكه والمِدرى لن تزايله

(١) أخرج الطبراني في الكبير والأوسط كما في مجمع الزوائد ٩٦/٥ من رواية ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «كان إذا اكتحل جعل في العين اليمنى ثلاثاً وفي العين اليسرى مرودين فجعلها وترأ» وفي سننه عقبه بن علي وهو ضعيف وأخرج أبو الشيخ في كتاب «أخلاق النبي ﷺ» من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «كان يكتحل في عينه اليمنى ثلاثاً وفي اليسرى اثنتين بالإثم» لكن الأحاديث المتعلقة باكتحاله ﷺ ليس فيها ما يرقى إلى درجة الصحة وأمثلها حديث ابن عباس الذي سبق ذكره وهو حسن كما قال الترمذي.

وفي رواية مكان المدري مدهنة ولم يزلها قدرا
وجاء أن سيد الرجال يبدأ باليمنى في الاكتحال

ومنها ما نصه: يكره خلط اللبن والعسل لأنه ﷺ رده في عمره مرتين
كما في سيرة الشامي وفي المواهب للقسطلاني^(١) في سيرة المصطفى ﷺ أن
بول الحوار ولبن اللقاح حاميين يُزيلان ما في البطن.
قال الشيخ أحمد:

يكره خلط لبن وعسل وشربه لأن خير مرسل
في عمره قد رده ذلك مرتين لسيرة الشامي عزوذا يبين
ولبن اللقاح مع بول الحوار هما يزيلان لما في البطن ضار

ومنها أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعمل بالظاهر^(٢) فقط ثم يعمل
بالظاهر والباطن والعمل بالباطن من خصائصه ﷺ وأما غيره فحكمه التحيل
للباطن حتى يكون العمل به بالظاهر.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن
حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي المذهب الفقيه المقرئ المحدث الرحالة
أخذ عن الشيخ خالد الأزهرى النحوي والفخر المقدسي والجلال البكري وغيرهم وأخذ
عنه السخاوي وغيره وله مؤلفات نفيسة منها: شرحه على صحيح البخاري والعقود
السننية في شرح المقدمة الجزرية، والكنز في وقف حمزة والكسائي على الهمز، وشرحه
على الشاطبية، وشرحه على البردة، وتفناس الأنفاس في الصعبة واللباس، والمواهب
اللدنية بالمنح المحمدية، وغير ذلك وقد ولد عام ٧٥١ هـ وتوفي بالقاهرة عام ٩٢٣ هـ.

(٢) أخرج الإمام مالك في كتاب الأفضية من الموطأ باب الترغيب في القضاء بالحق
الحديث رقم ١٤٦٠ شرح الزرقاني ٥٢٢/٣ والإمام أحمد في المسند بلوغ الأماني
٢١٤/١٥ وابن أبي شيبة في كتاب أفضية رسول الله ﷺ من مصنفه ١١/٦ الحديث رقم
٢٩٠٦٧ والبخاري في عدة أماكن من صحيحه منها كتاب المظالم: باب إثم من خاصم
في باطل الحديث رقم ٢٤٥٨ فتح الباري ١٢٨/٥ ومسلم في كتاب الأفضية من
صحيحه باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة الحديث رقم ١٧١٣ شرح النووي =

٢٤٥/٦ وأبو داود في كتاب القضاء من سننه باب في قضاء القاضي إذا أخطأ الحديث رقم ٣٥٦٦ عون المعبود ٥٠٠/٩ والنسائي في كتاب القضاء من سننه الكبرى باب الحكم بالظاهر ٤٧٢/٣ الحديث رقم ٥٩٥٦ والترمذي في أبواب الأحكام من سننه باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه الحديث رقم ١٣٥٤ تحفة الأحوذى ٤٧٣/٤ وابن ماجه في كتاب الأحكام من سننه باب قضية الحاكم لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً الحديث رقم ٢٣١٧ شرح السندي ٩٤/٣ كلهم من رواية أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته - وفي رواية - أبلغ بحجته - من بعض فأقضي له على نحو مما أسمع منه فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار» وأخرجه ابن ماجه أيضاً بعد حديث أم سلمة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه وأخرج مسلم في كتاب الزكاة من صحيحه باب ذكر الخوارج وصفاتهم الحديث رقم ١٠٦٤ شرح النووي ١٧٢/٤ من رواية أبي سعيد الخدري في قصة تقسيم النبي ﷺ للمال الذي بعث به علي بن أبي طالب رضي الله عنه من اليمن أن من جملة ما قاله النبي ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» وأما اللفظ الذي شاع على ألسنة الناس أنه حديث وهو: «أمرت أن أحكم بالظواهر والله يتولى السرائر» ووقع في كلام النووي في شرحه على مسلم عند كلامه على حديث أبي سعيد الخدري المذكور ما فهم منه بعضهم أن هذا اللفظ من قول النبي ﷺ وذلك غير مراده رحمه الله فقد قال البخاري في المقاصد الحسنة ص ١١٨ بعد أن أورد اللفظ المذكور تحت رقم ١٧٨: لا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المثورة وجزم العراقي بأنه لا أصل له وكذا أنكره المزي اهـ. وذكره أيضاً أي لفظ أمرت أن أحكم بالظواهر والله يتولى السرائر: العجلوني في كشف الخفا ٢٢١/١ برقم ٥٨٥ ونقل عن السيوطي قوله فيه - في اللآلئ المصنوعة: هو غير ثابت بهذا اللفظ ولعله مروى بالمعنى من أحاديث صحيحة اهـ. ويقصد السيوطي بتلك الأحاديث أحاديث أم سلمة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم التي ذكر بعضها في صدر هذا الكلام ونقل العجلوني عن القاري قوله: وممن أنكره الحافظ ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي وقال الزركشي: لا يعرف بهذا اللفظ وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير في تخريج أحاديث المختصر: لم أقف له على سند نعم في صحيح البخاري عن عمر: إنما نأخذكم الآن =

قال الشيخ أحمد:

وقال قد كان النبي المرسل يعمل بالظاهر ثم يعمل
بباطن ففي الخصائص دخل لباطن حتى يكون عمل
الإنسان إذ ذلك بالظاهر لا

ومنها أنه قال: الإدراك وصول النفس إلى الشيء بكماله وإلا فشعور
فحياة الإدراك تفارق في النوم وروح الإدراك لا تفارق إلا عند الموت.

قال الشيخ أحمد:

وقال الإدراك وصول النفس للشيء بالكمال دون لبس
ودونه الشعور فيما قد ورد حياة الإدراك تفارق الجسد
في نومه وروح الإدراك لم تفارق إلا عند موت الآدمي

مسألة: مجرد النية لا يوجب شيئاً ولا يعمر ذمّة وقد صرح به في كتاب
الاعتكاف من المدونة، فلا تجب العبادة إلا بالنطق باللسان أو بالنية مع الدخول
فيها إذا كانت لا تتبعض كالصوم، ولا يجب بالدخول ما يتبعض كالقراءة، وقد

= بما ظهر لنا من أعمالكم اهـ. المقصود من كلام العجلوني ولكن هذا اللفظ وإن كان
غير وارد من كلام النبي ﷺ كما جزم به الحفاظ الذين رأيت النقل عنهم إلا أن معناه
صحيح مستفاد من نصوص أخرى كالأحاديث الصحيحة التي مرت في صدر هذا
التعليق وكقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري ومسلم
وأصحاب السنن الأربعة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
إلا بحقها وحسابهم على الله» وهو حديث متواتر كما قاله السيوطي في الجامع الصغير
الحديث رقم ١٦٣٠ فيض القدير ١٨٨/٢ ولهذا قال ابن عبد البر في التمهيد: أجمعوا
على أن أحكام الدنيا على الظاهر وأن أمر السرائر إلى الله تعالى اهـ.

احتج الأشياخ لعدم لزوم ما نوى من القربة بقوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل» (١) اهـ.

قال الشيخ أحمد:

مجرّد النيّة لا يوجب شي	ولم تعمّر ذمّة به أخي
فلم تجب عبادة الرحمن	بغير نذر العبد باللسان
أو نيّة مع الدخول بالدوام	فيها إذا لم يتبعض كالصيام
ولم يجب بها على من شاءه	ما يتبعض كذا القراءه
واحتج الأشياخ لما قد انتسب	لهم بأن ما نوى من القرب
ليس باللازم بما قد وردا	عن النبي العربي أحمد:

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأمانى ١٣/١٧ وابن أبي شيبة في كتاب الطلاق من مصنفه باب في الرجل يحدث نفسه بطلاق امرأته ٨٧/٤ الحديث رقم ١٨٠٥٦ والبخاري في أماكن من صحيحه منها كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون الحديث رقم ٥٢٦٩ فتح الباري ٣٠٠/٩ ومسلم في كتاب الايمان من صحيحه باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر الحديث رقم ١٢٧ شرح النووي ٤٢٣/١ وأبو داود في كتاب الطلاق من سننه باب في الوسوسة في الطلاق الحديث رقم ٢١٩٤ عون المعبود ٢٩٤/٦ والنسائي في كتاب الطلاق من سننه الكبرى باب من طلق في نفسه ٣٦٠/٣ الأحاديث ذات الأرقام ٥٦٢٦ و٥٦٢٧ و٥٦٢٨ والترمذي في أبواب الطلاق واللعان من سننه باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته الحديث رقم ١١٩٣ تحفة الأحوذى ٣٠٣/٤ وابن ماجه في كتاب الطلاق من سننه باب من طلق في نفسه ولم يتكلم الحديث رقم ٢٠٤٠ شرح السندي ٥١١/٢ والبيهقي في كتاب النكاح من سننه الصغرى باب العدل بين النساء في القسم ٩٥/٣ الحديث رقم ٢٦٠٧ كلهم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم» وفي رواية: «ما لم تتكلم به أو تعمل به» وفي رواية أخرى: «إن الله تجاوز لأمتي ما وسوست به وحدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به» وذكره السيوطي في الجامع الصغير الحديث رقم ١٧٠٤ فيض القدير ٢١٨/٢.

إن العلي لأمتي تجاوزا ما في النفوس داخل لن يبرزا
إلا إذا صاحب ذلك العمل أو التكلم فعن ذاك انتقل

وأجاب: بأن قسمة العراجين تجوز للضرورة إذا قسمهن من هو عارف
بالحزر، قاله ابن هلال.

قال الشيخ أحمد:

أمّا العراجين فإن تقسم عند الضرورة فذا لا يحرم
إن فعلت بعارف لحزرها هذا الذي قد صححوا في أمرها

ووجد بخطه نفعا الله به آمين ما نصه: لطالب العلم ثلاث حالات:
إحداها: أن يقصد به رضا الله تعالى والدار الآخرة فهذا من الفائزين. والثانية:
أن يقصد به الدنيا العاجلة وحفظها ومع ذلك هو عالم بركاكة قصده وخساسة
نيته فهذا من المخاطرين، فإن تاب قبل الممات وأصلح ما فرط فيه التحق
بالفائزين وإن مات قبل التوبة خيف عليه سوء الخاتمة ويلقى في بحر المشيئة.
والثالثة: أن يقصد به منافسة العلماء ومباهاة الأقران وهو مع ذلك يحسب أنه
بمكانة عند الله فهذا من الهالكين ولا ترجى توبته ومعلمه شريك معه في الإثم
إن علم قصده كبائع سيف لقاطع طريق.

قال الشيخ أحمد:

وطالب العلم له أحوال ثلاثة أتت بها الأنقال
أحدها أن يقصد القاري به رضى الإله المتعالي وبه
والدار الآخرة كان ذاك من الفائزين عند قصده الحسن
ثانية أن يقصد الدنيا وعا جل حفظها به وهو معا
ذلك عالم بأنه إذا ركبك نيّة وقصد مع ذا
فذا من المخاطرين فمتى قبل مماته بتوبة أتى

وأصلح اللذ فيه فرط فذا
 قبل المتاب إن يمت خيف عليه
 بحر المشيئة به يلقي وقد
 به منافسة أهل العلم مع
 ومع ذاك يحسب المكانه
 فذاك هالك ولا ترجى له
 ومعه يشترك من قد علمه
 كبائع سيفاً لمن يقطع به

قال الشيخ محمد العاقب:

من طلب العلم احتساباً وابتغا
 ومن به نهج المباهاة سلك
 وشيخه في العلم بعد علم
 وقاصد الدنيا به إذا درى
 فإن يتب قبل الممات سلما
 ودم من نوى الدنيا بالقيس

يلحقه بالقائزين مأخذا
 من سوء خاتمته لما لديه
 يقصد قصداً ثالثاً كمن قصد
 قصد مباهاة القرين ذا جمع
 عند الإله ربنا سبحانه
 من ذاك تويبة لما فعله
 إن كان قصده بذلك علمه
 طريق مسلم فبه وانتبه

رضى العليم فاز بالذي ابتغا
 وظن نفسه على خير هلك
 نيته شريكه في الإثم
 خسة قصده الخسيس خاطرا
 من خطر الذنب وإلا أسلما
 على مهاجر لأم قيس

وسئل عن قول شراح خليل: الظاهر كذا، وينبغي كذا، والقياس كذا،
 ويعززون ذلك لأنفسهم أو لغيرهم وتارة لا يعزونه ويذكرونه بعد ذكر المنصوص
 وتارة يقولون: لم أجد نصاً والظاهر كذا أو القياس كذا أو ينبغي كذا هل هي
 أقوال أو لا؟ وعلى أنها أقوال هل يجوز للمقلد بكسر اللام الذي لم يشم رائحة
 القواعد أن يفتي بها كلها أو لا يجوز؟ أو في ذلك تفصيل؟ فأجاب والله تعالى
 أعلم: أن هذا دليل فقهي يعتمد عليه من لم يجد أقوى منه وإن كثرت الظواهر
 أفادت القطع كما نص عليه ابن غازي وغيره إلا أن فيه عند عدم الكثرة مجالاً
 للرأي لمن قويت عارضته لأن العلماء أمناء فيما نقلوه لديانتهم ومباحث معهم

فيما قالوه لأنه نتيجة عقولهم قاله الشيخ زروق وغيره ويتقوى جواز الاعتماد على تلك الألفاظ إذا نسبها الشارح لمن هو أعلى رتبة من شراح خليل وأما إذا لم يعزوه وذكره بعد ذكر المنصوص فلغو لا يجوز الاعتماد عليه بحال.

فحظك تسليم العلوم لأهلها وحسبك فيها أن تكون متابعاً

وأما إذا قال لم أجد نصاً والظاهر كذا أو القياس كذا أو ينبغي كذا فكالفرع الأول في وجوب الاعتماد عليه لأن مثل تلك الألفاظ يقولونها لأدلة أصولية من فقه الإمام مالك كما ذكره ميارة عند قول ابن عاشر^(١): وفقه مالك، لكنها لا تعدُّ أقوالاً في اصطلاحهم إذ القول ما قاله مثل المازري فانظر وتأمل ما قاله بعضهم عند قوله: وبالقول للمازري كذلك، ويجوز للمقلد بكسر اللام أن يفتي بها كلها لأنها أدلة فقهية.

قال الشيخ أحمد:

أجاب عن قول شروح المختصر	ذا ينبغي أو ذا قياس أو ظهر
وذا لأنفسهم يعزونه	أو غيرهم أو لا ويذكرونه
من بعد ذكر النص أو من بعد	لم أر نصاً فيه واللذ عندي
يظهر ذا أو ينبغي كذا أو	قياسه كذا وذاك مستو

(١) هو أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي الأصل الفاسي المولد والقرار العالم الكبير ذو الباع الواسع وخصوصاً في علوم الفقه والأصول والتوحيد والتصوف الجامع بين العمل والعلم الورع الزاهد أخذ عن أعلام كبار منهم محمد بن الشريف الموي وأحمد الكفيف والقصار وأحمد بن أبي العافية وعلي بن عمران والشيخ الطيب الوزاني الذي فتح الله عليه عتده وغيرهم وأخذ عنه علماء كبار منهم ميارة والشيخ عبد القادر الفاسي وغيرهما وله مؤلفات نفيسة منها أرجوزته المسماة بالعرشد المعين، وشرح على مورد الظمان في علم رسم القرآن وشرح على مختصر خليل لم يكمل وتقييد على كبرى السنوسي وغير ذلك وقد توفي رحمه الله عام ١٠٤٠ هـ عن عمر بلغ خمسين سنة.

هل هي من الأقوال أم لا وعلى قولاً فهل يجوز للمقلد ما شملها الإفتا بتي الأشياء بأنها أدلة عليها دعتة حاجة بأن لا يجد وحيثما كثرت الظواهر وفيه عند عدم الكثرة قال فالعلماء أمناء في نقلهم إذ من نتيجة عقولهم أتى لأحد الألفاظ مهما نسبته أمّا إذا لم يُعزّز أو ذكر من لم يجز اعتماده بحال أمّا إذا أتى به من بعد لا كذا فكالأول في اعتماده لأن تي الألفاظ مثلها يرام لكنها في الاصطلاح لا تعد عن الإمام المازري من قوله وانظر لقول البعض في قول خليل جواز إفتاء المقلد بما لأنها أدلة فقهية

أن جميعها يُعتمد مثلاً وهو الذي رائحة القواعد أم لا أم التفصيل فيه جاء يعتمد الفقيه إن إليها أقوى إذ متها له قد يعتمد أفادت القطع وذاك ظاهر مع قوة العارض للرأي مجال والبحث يبقى معهم في قولهم ويتقوى الاعتماد يا فتى لمن له عنه علو مرتبة بعد النصوص فهو باللغو فمن لأنه م الثقص غير خال أجند نصاً والقياس مثلاً عليه حيث جاء في انفراده دليل أصل فيه من فقه الإمام من جملة الأقوال إذ ما قد ورد هو القول أوجا عن إمام مثله بالقول أعني المازري تجد دليل من هذه الألفاظ جا للعلما على سوى ذوي النهى خفيه

وسئل عن الألفاظ التي تقتضي الترجيح هل هي محصورة بالعد أو لا؟ فأجاب: بأنها لا حصر لها وإنما المدار في ذلك على اللغة إذ الدين عربي لأن القرآن عربي ومحمد ﷺ عربي إلا أن أهل علم الجدّل نصوا على أن التصدير بقول في عدّ الأقوال يدل على ترجيحه وكذا التفريع عليه يدل على ترجيحه كما

فعل خليل في ذكر الخلاف في وجوب إزالة النجاسة وسنيتها ثم بعد ذلك لم يذكر إلا الوجوب.

قال الشيخ أحمد:

وأما الألفاظ التي قد يذكر	ترجيح الأقوال بها هل تحصر
بعدد أم لا فما عنه جرى	من الجواب أنها لن تحصر
وإنما المدار في ذاك على	ما جاء في اللغة منها مثلاً
إذ القرآن بلسان عربي	وعربي أحمد الهادي النبي
صلى عليه رينا وعظما	والآل والصحاب الكرام العلما
لكن أتى عن أهل علم الجدل	تصديرهم بعد الأقوال جلي
بأن ذا القول الذي صدر به	مرجح على سواه فانتبه
كفعل شيخنا خليل حيثما	صدر باختلاف قول العلما
عند كلامه على إزالة	ما بالمصلي صلى من نجاسة
وبعد ذا على الوجوب اقتصر	ولم يرى لما سواه ذكرا

وأجاب: بأن الأذكار الواردة عنه ﷺ لا تدخل في الورد المنهي عن أخذه دون شيخ لأنها من علم الشريعة الذي أمر الله بتبليغه للعامة وهب أنها من علم الخاصة فكذلك، وأما علم السر فلا يدرك إلا بفيض رباني دون تعلم واكتساب إذ قد أمر ﷺ بكتمه^(١) عن العامة والخاصة، وليس من الورد المنهي عن أخذه

(١) عقد البخاري في كتاب العلم من صحيحه باباً قال فيه: باب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا وقال علي - يعني ابن أبي طالب رضي الله عنه - حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟ حدثنا عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك اهـ. كلام البخاري فتح الباري ٢٧٢/١ وأخرج مسلم في مقدمة صحيحه باب النهي عن الحديث بكل ما سمع شرح النووي ١٠٨/١ بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة» وأخرج البخاري في كتاب العلم من صحيحه باب =

حفظ العلم الحديث رقم ١٢٠ فتح الباري ١/٢٦١ بسنده إلى أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «حفظت من رسول الله ﷺ وعائين فأما أحدهما فبيته وأما الآخر فلو بيته قطع هذا البلعوم» قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: وحمل العلماء الرعاء الذي لم يثبه على الأحاديث التي فيها تبين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكتفي عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منه كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة اهـ. وأخرج الديلمي في مسند الفردوس ١/٤٨٣ الحديث رقم ١٦١٤ عن ابن عباس مرفوعاً: «أمرنا بالمساجد كما أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» وقال ابن حجر في تسديد القوس: وأخرجه أبو نعيم في الحلية عن أنس ولفظه «أمرت أن نكلم الناس على قدر عقولهم» وذكر السخاوي هذا الحديث في المقاصد الحسنة ص ١١٩ الحديث رقم ١٨٠ بلفظ: «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» ثم قال: أخرجه الديلمي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي حدثنا محمد بن عبد الله بن قريش حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن أبي معشر عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بهذا - أي بهذا الحديث - وسنده ضعيف وقد عزاه شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني لمسند الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس بلفظ: «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم» قال وسنده ضعيف ورواه أبو الحسن التميمي من الحنابلة في العقل له بسنده عن ابن عباس أيضاً بلفظ «بعثنا معاشر الأنبياء نخطب الناس على قدر عقولهم» وله شاهد من حديث مالك عن سعيد بن المسيب رفعه رسلاً: «إنا معاشر الأنبياء أمرنا» وذكره اهـ. ثم قال السخاوي: وللعقيلي في الضعفاء وابن السني وأبي نعيم في الرياضة وآخرين عن ابن عباس مرفوعاً: «ما حدث أحدكم قوماً بحديث لا يفهمونه إلا كان فتنة عليهم» وعند أبي نعيم ومن طريقه الديلمي من حديث حماد بن خالد عن ابن ثوبان عن عمه عن ابن عباس رفعه: «لا تحدثوا أمتي من أحاديثي إلا ما تحتمله عقولهم فيكون فتنة عليهم» فكان ابن عباس يخفي أشياء من حديثه ويفشيها إلى أهل العلم وللديلمي في مسنده عن ابن عباس رفعه: «يا ابن عباس لا تحدث قوماً حديثاً لا تحتمله عقولهم» وللبیهقي في الشعب من حديث عبد الرحمن بن عائذ عن المقدم بن معديكرب مرفوعاً: «إذا حدثتم الناس عن ربهم فلا تحدثوهم بما يعزب عنهم ويشق =

عليهم اهـ. المراد من كلام السخاوي وذكره العجلوني في كشف الخفا ٢٢٥/١ = الحديث رقم ٥٩٢ بلفظ «أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» ونقل كلام السخاوي فيه مقتصرأ عليه وأخرج ابن ماجه في كتاب السنة من سننه: باب فضل العلماء والحث على طلب العلم الحديث رقم ٢٢٤ شرح السندي ١/١٤٦ من طريق حفص بن سليمان عن كثير بن سنظير عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم وواضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجواهر واللؤلؤ والذهب» وعلق عليه البوصيري في مصباح الزجاجة بقوله: هذا إسناده ضعيف لضعف حفص بن سليمان البزار اهـ. وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٢٧ بعد أن ذكر هذا الحديث تحت رقم ٦٦٠ بلفظ: «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وذكر رواية ابن ماجه التي فيها هذه الزيادة: وحفص ضعيف جداً بل اتهمه بعضهم بالكذب والوضع وقيل عن أحمد إنه صالح اهـ. وأخرج السيوطي في اللآلئ المصنوعة ١/٢٠٨ من طريق الخطيب البغدادي بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب» يعني العلم وبسنده إليه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعلقوا الدر في أفواه الخنازير» ثم قال السيوطي: قال الدارقطني: تفرد به يحيى يعني ابن عقبة ابن أبي العيزار الذي يوجد في سند كل من الحديثين - وليس بثقة قال ابن حبان يروي الموضوعات عن الأثبات قلت - أي السيوطي -: له متابع أخرجه الخليلي في الإرشاد حدثنا محمد بن سلمان بن يزيد الفامي حدثنا عبد الله بن محمد خالد الرازي حدثنا جعفر بن حمدون بن عمارة حدثنا إبراهيم بن سعد الجوهري حدثنا يزيد بن هارون حدثنا شعبة العياب عن محمد بن جحادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تطرحوا الدر في أفواه الخنازير يعني العلم» قال الخليلي: لا يعرف من حديث شعبة إلا من هذا الوجه وإنما يعرف من حديث يحيى بن عقبة ابن أبي العيزار عن محمد بن جحادة ويحيى ضعيف ثم قال السيوطي: وله شاهد يعني آخر وساق حديث ابن ماجه السابق ذكره. وأخرج الديلمي في مسند الفردوس ١/٢٥٨ الحديث رقم ٧٩٩ من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله تعالى فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغرة بالله» وقال فيه الحافظ ابن حجر في تسديد القوس: أسنده عن أبي هريرة وهو من أربعين السلمي في التصوف وسنده ضعيف اهـ. وذكره الغزالي في كتاب العلم من الإحياء بلفظ: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعرفه =

دون شيخ، ما يختاره الإنسان وينشئه لنفسه من الأوراد وهو المسمى عند الأصوليين تطوعاً ولا خلاف في جوازه، فإن ثبت التهي عن الأوراد

إلا أهل المعرفة بالله فإذا نطقوا به لم يجهله إلا أهل الاغترار بالله فلا تحقروا عالماً آتاه الله علماً فإن الله لم يحقره إذ آتاه العلم وقال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء: رواه أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي في الأربعين التي جمعها في التصوف من رواية عبد السلام بن صالح عن سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من العلم كهيئة المكتون لا يعلمه إلا العلماء بالله عز وجل فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغرة بالله عز وجل» ومن طريق السلمي رواه الديلمي في مسند الفردوس وعبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي ضعيف جداً اهـ. وقال العلامة مرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ١٦٦/١ بعد أن ذكر كلام الحافظ العراقي هذا: قلت وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة فقال: أخرجه الطبرسي في ترغيبه فقال: أخبرنا القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن أخبرنا أبو علي حامد بن محمد الرقاء أخبرنا نصر بن أحمد حدثنا عبد السلام بن صالح فساقه وزاد بعد قوله: إلا أهل الاغترار بالله «إن الله جامع العلماء يوم القيامة في صعيد واحد فيقول إني لم أودعكم علمي وأنا أريد أن أعذبكم» وأورده - يعني السيوطي - كذلك في كتابه تأييد الحقيقة العلية وتشديد الطريقة الشاذلية من هذا الطريق إلا أن فيها: إلا أهل الغرة بالله عز وجل كما عند السلمي، ثم قال - أي السيوطي - وهذا إسناد ضعيف وعبد السلام بن صالح كان رجلاً صالحاً إلا أنه شيعي وهو من رجال ابن ماجه وقد اختلف فيه فقال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق وقال العقيلي: رافضي خبيث. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: رافضي متهم، وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يوثق أبا الصلت، وقال ابن محرز عن يحيى: ليس ممن يكذب وأثنى عليه أحمد بن يسار في تاريخ مرو وقال السيوطي: فالحاصل أن حديثه في مرتبة الضعيف الذي ليس بموضوع قال وقد أورد القطب القسطلاني هذا الحديث في كتاب له في التصوف وقال إن له شاهداً من مرسل سعيد بن المسيب اهـ. المراد من كلام الزبيدي وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ٢٣٩/١١ الحديث رقم ٢٠٤٢٤ من طريق معمر عن الزهري عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له في غزوة تبوك: «فإني أسر إليك سرّاً لا تحدث به أحداً إني نهيت أن أصلي على فلان وفلان رهط من ذوي عدد من المنافقين» قال الزهري: فلما توفي رسول الله ﷺ واستخلف عمر فكان إذا مات الرجل من أصحاب النبي ﷺ ممن يظن عمر أنه من أولئك الرهط أخذ بيد حذيفة فقاده فإن مشى معه صلى عليه وإن اتزع منه لم يصل عليه وأمر من يصلي عليه اهـ.

دون إذن شيخ فلعله محمول على ما أنشأه شيخ لنفسه أو لغيره فشرط التقييد بطريقته خوف أن يدخل فيها من ليس من أهلها بناء على اشتراط أهلية المتعلم لقوله ﷺ: «لا تؤتوا الحكمة لغير أهلها فتظلموها ولا تمتعوها من أهلها فتظلموهم»^(١)، لا على مذهب من لا يشترط الأهلية كالجنيد^(٢)

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفا ٥٠٣/٢ تحت رقم ٣١٢٤ بلفظ: «لا تضعوا الحكمة عند غير أهلها فتظلموها ولا تمتعوها أهلها فتظلموهم» ثم قال: رواه ابن عساكر عن ابن عباس أن عيسى بن مريم قام في بني إسرائيل فقال: يا معشر الحواريين لا تحدثوا بالحكمة غير أهلها فتظلموها والأمور ثلاثة: أمر تبين رشده فاتبعوه وأمر تبين غيه فاجتنبوه وأمر اختلف عليكم فيه فذكروا علمه إلى الله تعالى. وروى ابن جهم في بهجة الأسرار عن أبي محمد الجري قال: رأيت في المنام كأن قائلاً يقول: إن لكل شيء عند الله حقاً وإن أعظم الحق عند الله حق الحكمة فمن جعل الحكمة في غير أهلها طالبه الله بحقها ومن طالبه الله بحق خصم اه. كلام العجلوني وبه يظهر لك أن هذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ كما ورد في الفتوى.

(٢) هو أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد الخزاز القواريري أصله من نهاوند وولد ونشأ بالعراق وأخذ عن أبي ثور صاحب الإمام الشافعي وقيل إنه كان فقيهاً على مذهب سفيان الثوري وصحب خاله السري السقطي والحارث المحاسبي وغيرهما من مشايخ عصره البارزين وأخذ عنه خلق لا يحصى منهم أبو العباس بن سريج الفقيه الشافعي وكان أبو العباس هذا إذا تكلم في الأصول والفروع بكلام أعجب الحاضرين يقول لهم أتدرون من أين لي هذا؟ هذا من بركة مجالستي أبا القاسم الجنيد وكان الجنيد رحمه الله علماً بارزاً وواعظاً موثقاً وزاهداً مشهوراً ورأساً من رؤوس التصوف الصادق وكان يقول: مذهبنا هذا مقيد بالأصول والكتاب والسنة، ورؤي يوماً وفي يده سبحة فقبل له: أنت مع شرفك تأخذ في يدك سبحة؟ فقال: طريق وصلت به إلى ربي لا أفارقه. وقال الجنيد: قال لي خالي سري السقطي: تكلم على الناس وكان في قلبي حشمة من الكلام على الناس فأني كنت أتهم نفسي في استحقاقي ذلك فأريت ليلة في المنام النبي ﷺ وكانت ليلة جمعة فقال: تكلم على الناس فانتبهت وأتيت باب السري قبل أن أصبح فدققت الباب فقال لي: لم تصدقنا حتى قيل لك. ففعدت في غد للناس بالجامع وانتشر في الناس أن الجنيد قعد يتكلم على الناس فوقف عليّ غلام نصراني متكرراً وقال: أيها الشيخ ما معنى قول رسول الله ﷺ: «اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله» فأطرقت ثم رفعت رأسي وقلت: أسلم فقد حان وقت إسلامك فأسلم الغلام. وقال الخلدي: بلغني عن =

= الجنيد أنه كان في سوقه وكان ورده في كل يوم ثلاثمائة ركعة وثلاثين ألف تسيجة، وعنه قال: مكث الجنيد عشرين سنة لا يأكل في الأسبوع إلا مرة واحدة ويصلي كل يوم أربعمئة ركعة، وعنه قال: لم نر في شيوخنا من اجتمع له علم وحال غير أبي القاسم الجنيد أكثرهم كان يكون له علم كثير ولا يكون له حال وآخر يكون له حال كثير وعلم يسير والجنيد كانت له حال خطيرة وعلم غزير فإذا رأيت حاله رجحته على علمه وإذا رأيت علمه رجحته على حاله. وقال أبو الحسن المجلسي: قيل للجنيد ممن استفدت هذا العلم؟ فقال: من جلوسي بين يدي الله ثلاثين سنة تحت تلك الدرجة وأشار إلى درجة في داره. وقال حامد بن إبراهيم: قال الجنيد: الطريق إلى الله مسدود على خلق الله عز وجل إلا على المقتفين آثار رسول الله ﷺ والتابعين لسته كما قال الله عز وجل: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» وقال خير: كنت يوماً جالساً في بيتي فخطر لي خاطر: أن أبا القاسم الجنيد بالباب أخرج إليه فنفيت عن قلبي وقلت: وسوسة فوق لي خاطر ثان يقتضي مني الخروج لأن جنيداً بالباب فأخرج إليه فنفيت ذلك عن سري فوقع لي خاطر ثالث فعلمت أنه حق وليس بوسوسة ففتحت الباب فإذا أنا بالجنيد قائم فسلم عليّ وقال: يا خير ألا خرجت مع الخاطر الأول؟ وقال أبو عمرو بن علوان: خرجت يوماً إلى سوق الرحبة في حاجة فرأيت جنازة فتبعتها لأصلي عليها ووقفت حتى يدفن الميت مع الناس فوقعت عيني على امرأة مسفرة من غير تعمد فالتفت واسترجعت واستغفرت الله تعالى وعدت إلى منزلي فقالت لي عجوز: يا سيدي ما لي أرى وجهك أسود فأخذت المرأة فنظرت فإذا وجهي أسود فرجعت إلى سري أنظر من أين دُهِيتُ؟ فتذكرت النظرة فانفردت في موضع أستغفر الله وأسأله الإقالة أربعين يوماً فخطر في قلبي: أن زر شيخك الجنيد فأنحدرت إلى بغداد فلما جئت الحجرة التي هو فيها طرقت الباب فقال لي: ادخل يا أبا عمرو تَدْنِبُ بالرحبة ونستغفر لك ببغداد. ومن كلام الجنيد فتح كل باب وكل علم تفتس بذل المجهود، ومنه: أضرم ما على أهل الديانات دعاوى، ومنه احذر أن تكون ثناء منشوراً وعيباً مستوراً، ومنه: ليس يتسع عليّ ما يرد عليّ من العالم لأنني قد أصّلت أصلاً وهو أن الدار دار غمّ وهمّ وبلاء وفتنة وأن العالم كله شر ومن حكمه أن يتلقاني بكل ما أكره فإن تلقاني بما أحب فهو فضل وإلا فالأصل الأول. وقال إسماعيل بن نجيد: دخل أبو العباس ابن عطاء الله على الجنيد وهو في النزع فسلم عليه فلم يرد عليه ثم ردّ عليه بعد ساعة وقال: اعذرني فإنني كنت في =

يدعو الكل ويقول: العلم أحمى جانباً من أن يصل إلى غير أهله، وقد قال ابن عطاء الله في حكمه لا يترك الورد إلا جهول وأطلق، والله تعالى أعلم.

قال الشيخ أحمد:

وما من الأذكار جا عن النبي	وروده ففعله لم يحسب
فيما أتى النهي لنا عن فعله	بدون إذن قدوة من أهله
إذ هي من علم الشريعة الذي	لا بُدَّ من تبليغه لكل ذي
لبٍّ وهبه كان من علم الخواص	بلغه لمن له به اختصاص
أما الذي جا من علوم السرِّ	فليس يدرك سجيست ^(١) الدهر
إلا بفيض ربنا إذ قد أمر	بكتمه نبينا عن البشر
والنهي لا يدخله ما جعلنا	لنفسه الإنسان ورداً مثلاً
ومثل ذلك هو الذي دعى	عند الأصوليين بالتطوع
على خلاف في جوازه فإن	ثبت أن النهي قد ورد عن
الأوراد دون إذن شيخ مثلاً	فعل ذلك النهي محمول على
ما أنشأ الشيخ لنفسه فقط	أو مع غيره وفيه ذا شرط
خوفاً من أن يدخل في ذلك من	ليس من أهله من أبناء الزمن
بناء ذلك على اشتراطه	أهلية وغيره لم يعطه
لقول أحمد شفييع الأمم	لا تبذل الحكمة للذي لم

= وردى وقال أبو محمد الحويري: كنت واقفاً على رأس الجنيد وقت وفاته وكان يوم الجمعة وهو يقرأ القرآن فقلت له يا أبا القاسم ارفق بنفسك فقال لي: يا أبا محمد ما رأيت أحوج مني إليه في هذا الوقت الآن تطوى صحيفتي ومناقبه رحمه الله أكثر من أن يسعها المقام وقيل له الخزاز لأنه كان يبيع الخز وقيل له القواريري لأن أباه كان قواريرياً وتوفى رحمه الله عام ٢٩٧ هـ وقبل عام ٢٩٨ هـ.

(١) قول الشيخ أحمد: فليس يدرك سجيست الدهر: يعني فليس يدرك على مدى الليالي والأيام قال الشنفرى كما في لسان العرب لابن منظور:

هنالك لا أرجو حياة تسرنني سجيست الليالي مبسلاً بالجرائر

تمنع من أهلها فيظلمون ثم
له بالأهلية فيه كالجنيد
العلم أحمى جانباً من أن يصل
وابن عطاء الله في نص الحكم
لا يتركه سوى الجهول

يكن من أهلها فتظلم ولم
إلا على مذهب من لم ير قيد
يدعو الجميع ولذا عنه نقل
لغير أهله لذا لم ينكتم
قد جاءنا عنه من النقول

قال الشيخ محمد العاقب:

بدون شيخ ما له المرء اتخذ
كذلك ما عن النبي يؤثر
شيخ لنفسه ومن به اتسأ
بعد التي واللاتي واللتيا
وربة النحيين^(١) منها أشغل

ليس من الورد الذي لا يتخذ
لأنه تطوع لا يحجر
إن يكن نهى فعن ما أسأ
فقد انتهى ما نظمه تهيأ
إدأ في بحر الهموم موغل

(١) قول الشيخ محمد العاقب: ورية النحيين منها أشغل، يشير به إلى مثل عربي شائع تقول العرب فيه: أشغل من ذات النحيين، وهو مثل يضرب لمن كان مشغولاً بأمر لا يقدر على التخلص منه وأصل هذا المثل أن امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تباع السمن في الجاهلية فأتاها خوات بن جبير الأنصاري لبياع منها سمناً فلم ير عندها أحداً وسأومها في السمن وطلب منها أن ينظر إليه فحلت نجياً وهو الزق الخاص بالسمن فنظر خوات إلى ما فيه من السمن ثم قال لها: امسكيه بيدك حتى أنظر إلى آخره، ففعلت وقالت له: حلّ نجياً غيره فحله ونظر إلى ما فيه ثم قال لها: امسكيه بيدك الأخرى حتى أنظر إلى غيرهما ففعلت فلما شغل يديها بالنحيين سأورها فلم تقدر على دفعه عن نفسها حتى قضى أربه منها وهرب وقال في ذلك:

وذا عيال وثقين بعقلها	خلجت لها جار استها خلجات
شغلت يديها إذ أردت خلاطها	بتحيين من سمن ذوي عجرات
فأخرجته ريان ينطف رأسه	من الرامك المدموم بالمقرات
فكانت لها الوليات من ترك سمنها	ورجعته صفراً بغير بتات
فشدت على النحيين كفاً شحيحة	على سمنها والفتك من فعلاتي

وأسلم خوات رضي الله عنه بعد ذلك وشهد مع النبي ﷺ بداراً وأحداً وسائر المشاهد والرامك شيء تضيق به المرأة قبلها والمدموم المخلوط والمقرة الصبر.

فدونك اجتلاء خود بكر	عذراء زهرا من بنات الفكر
فائقة خريدة بن عاصم	لكونها مخضوبة المعاصم
فنفعها به نعم النعما	وحسنها يرنو إليه الأعمى
فما لها عن العيون حاجب	وبذلها للعاشقين واجب
والحمد لله الذي قد أكملنا	ما رمنه من فضله مكملنا
ثم صلاته مع السلام	على النبي وآله الأعلام
آياته للسائلين منبئة	وهي ثلاثون إلى ستمائة

وأجاب رحمه الله تعالى بعد السؤال عن الحكم بأنه لا يستوي العارف
للشيء والجاهل به قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (١)
وقال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته يوم القيامة» (٢).

(١) الآية ٩ من سورة الزمر.

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأماني ١٧/٢٣ وعبد الرزاق في
كتاب الجامع من مصنفه باب الإمام راع ٣١٩/١١ الحديث رقم ٢٠٦٤٩ والبخاري
في كتاب الجمعة من صحيحه باب الجمعة في القرى والمدن الحديث رقم ٨٩٣ فتح
الباري ٤٤١/٢ وأخرجه البخاري بعد ذلك في كتاب الاستقراض باب العبد راع في مال
سيده، وفي كتاب العتق باب العبد راع في مال سيده، وفي كتاب الوصايا باب تأويل
قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾ وفي كتاب النكاح في بابين منه
أحدهما باب «قوا أنفسكم وأهليكم نارا» والثاني باب المرأة راعية في بيت زوجها،
وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة من صحيحه باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر
والحث على الرفق بالرعية والنهي عن إدخال المشقة عليهم الحديث رقم ١٨٢٩ شرح
النووي ٤٥٢/٦ وأبو داود في كتاب الخراج والفيء والإمارة من سننه باب ما يلزم
الإمام من حق الرعية الحديث رقم ٢٩١٢ عون المعبود ١٤٦/٨ والنسائي في سننه
الكبرى في كتاب السير باب حفظ الإمام الرعية ٢٧٦/٥ الحديث رقم ٨٨٧٤ وفي
كتاب عشرة النساء في باب مسألة كل راع عما استرعي ٣٧٤/٥ الحديث رقم ٩١٧٣
والترمذي في أبواب الجهاد من سننه باب ما جاء في الإمام الحديث رقم ١٧٥٧ تحفة
الأحوذى ٢٩٤/٥ كلهم من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول =

وقال عليه الصلاة والسلام: «ما استرعى الله عبداً رعية ولم يحفظها إلا حرم الله عليه الجنة»^(١)، وهذا في كل شيء من أمور الدنيا والآخرة والحديث

= الله ﷺ يقول: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته - قال وحسبت أن قد قال - والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته وكلكم راع ومسؤول عن رعيته» هذا لفظه عند البخاري في كتاب الجمعة ولفظه عند مسلم: «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمر الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». وفي رواية عن ابن عمر رضي الله عنهما عند الإمام أحمد في المسند بسند صحيح أن النبي ﷺ قال: «لا يسترعي الله تبارك وتعالى عبداً رعية أو كثرت إلا سأل الله تبارك وتعالى عنها يوم القيامة أقام فيها أمر الله تبارك وتعالى أم أضاعه حتى يسأله عن بيته خاصة وأخرجه النسائي في سننه الكبرى والترمذي في سننه كلاهما عقب حديث ابن عمر المذكور متصلاً به من رواية أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: «إن الله سائل كل راع عما استرعاه» وزاد النسائي: «احفظ ذلك أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته».

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند بلوغ الأماني ١٨/٢٣ وعبد الرزاق في كتاب الجامع من مصنفه: باب الإمام راع ٣١٩/١١ الحديث رقم ٢٠٦٥١ وابن أبي شيبة في كتاب السير من مصنفه: باب في الإمارة ٤٢٣/٦ الحديث رقم ٣٢٥٤٥ والبخاري في كتاب الأحكام من صحيحه باب من استرعى رعية فلم ينصح الحديث رقم ٧١٥٠ فتح الباري ١٣/١٣ ومسلم في كتاب الإيمان من صحيحه باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار الحديث رقم ٢٢٧ شرح مسلم ٤٤٣/١ وأخرجه أيضاً في كتاب الإمارة من صحيحه باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر الخ الحديث رقم ١٨٢٩ - ٢١ شرح النووي ٥٣/٦ كلهم من رواية الحسن البصري قال: عاد عبيد الله بن زياد معقل بن يسار رضي الله عنه في مرضه الذي مات فيه فقال له معقل: إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لو علمت أن لي حياة ما حدثتك، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» هذا لفظه عند مسلم في إحدى رواياته وفي رواية أخرى عند =

عاماً وأخرى في غسل الميت لأنه جنازة وغسلها صيغة لا يعلمها إلا قليل من الناس لأن طهارة الحيّ صعبة وأخرى طهارة الميت وواجب على من لم تتعين عليه أن يفر منها كل الفرار لأن الغاسل إذا جلس عند رأس الميت يفتح عينيه حتى ينظره ويعرفه ويقول له: عليك بالرفق في الأمور كلها وإياك والفراش والدلك القوي والماء الحار والبارد لأن الجلد مشقوق بأثر الموت فيه، وأيضاً تجرى فيه أحكام الشريعة الخمسة، فواجب على من تعين عليه وهو يعرف الحكم وحرام على من لا يعرفه ومندوب لمن يعرفه ولم يوجد أفضل منه ومكروه لمن يعرفه ولم يتعين عليه وأيضاً تجرى فيه مقالة القضاة الثلاثة قاضيان^(١) في النار وقاض في الجنة وأما قول المدونة الواقف بالماء فله الربع،

= مسلم: «ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم إلا لم يدخل معهم الجنة» ولفظه عند البخاري: «ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصحه لم يجد راحة الجنة» وفي رواية عند الإمام أحمد: «من استرعي رعيته فلم يحطهم بنصيحة لم يجد ريح الجنة وريحها يوجد من مسيرة مائة عام» ولفظه عند ابن أبي شيبة: «ليس من وال يلي أمة قلت أو كثرت لا يعدل فيها إلا كبه الله على وجهه في النار».

(١) يشير إلى حديث أخرجه أبو داود في كتاب القضاء من سننه باب في القاضي يخطيء الحديث رقم ٣٥٥٦ عون المعبود ٩/٤٨٧ والنسائي في كتاب القضاء من سننه الكبرى باب ذكر ما أعد الله تعالى للحاكم الجاهل ٣/٤٦٢ الحديث رقم ٥٩٢٢ وابن ماجه في كتاب الأحكام من سننه باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق الحديث رقم ٢٣١٥ شرح السندي ٣/٩٣ والحاكم في كتاب الأحكام من المستدرک ٤/١٠١ الحديث رقم ٧٠١٢ والحديث رقم ٧٠١٣ والبيهقي في كتاب آداب القاضي من سننه الصغرى ٤/١٣٦ الأحاديث رقم ٤١٤٩ ورقم ٤١٥٠ ورقم ٤١٥١ وفي سننه الكبرى ١٠/١١٧ كلهم من رواية بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة: قاض قضى بغير الحق وهو يعلم وذلك في النار وقاض قضى وهو لا يعلم فأهلك حقوق الناس فذلك في النار وقاض قضى بالحق وذلك في الجنة» وفي رواية أخرى: «القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة: قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق فجار متعمداً فهو في النار وقاض قضى بغير علم فهو في النار» وصححه الحاكم في المستدرک وقال الذهبي في التلخيص في إحدى =

وإن كان يقلب مع ذلك فله الثلث المراد به العارف مع العارف الذي لم يفته إلا بالمشقة وأما الجاهل والمعتوه فلا شيء له إلا ما لا بال له كغدائه وعشائه وثوبه إن كانت الأجرة لها بال، هذا إن ناداه الغاسل وإن نادته الورثة فأجرته عليهم، وإن كان مستغنياً عنه فلا شيء له وفعله مكروه، قال في الرسالة: ويستحب أن لا تقربه حائض ولا جنب وكذلك كل شيء من الملاهي والكلب العقور ولا يغرنكم قول خليل وغسل كالجنابة - تعبداً بلا نية - لأن التشبيه للعارف. وأما الجاهل فتشبيهه مجهول بمجهول كتشبيه البخت بالعراب لمن لا يعرف العراب، والبغال بالخيول لمن لا يعرف الخيل، وأما إقران العالم مع الجاهل فأمر لا مستند له في الشريعة وهو كالأكل بالتدين لمن يدعي العلم وليس بعالم والصالح وليس بصالح والعبادة وليس بعايد ومن لا يحسن شيئاً في نفسه لا يحسنه في غيره اهـ.

= روايتي الحاكم على شرط مسلم اهـ. وأورده السيوطي في الجامع الصغير تحت رقم ٦١٨٩ فيض القدير ٥٣٧/٤ وأشار إلى صحته وأقره المناوي على ذلك وأخرجه الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد ١٩٣/٤ من رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورجال الكبير ثقة كما قاله الهيثمي وقد ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني جزءاً خاصاً في طرق هذا الحديث كما قاله تلميذه السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٦٣.

فتوى في التدخين والشم

قال رحمه الله تعالى: هذا وإني لما عمت البلوى بنوعي تبغ من مشروب ومشموم ولم يلتفت متعاطيها لغشاوة بصيرته إلى أهل النصح من أهل الفتوى قد ندبني بعض الإخوان إلى تحذير أهل الهوى وأن أوضح الصحة فيها من الخوى مستعيناً بالله شديد القوى سائلاً له تعالى ألا أكون ممن ضلّ وغوى واضعاً فيها رسالة تسمى مطية النجح لسامع النصح: اعلم أن غبار الورقة الذي يجعله السفلة في أنوفهم وتسميه بلاد المغافرة الشم وأهل المغرب بالثيف بفتح النون وبعدها ياء ساكنة ففاء أخت القاف هو غبار تبغ لأن الورقة هي تبغ نفسها إلا أن تبغ أنواع متنوعة فإذا علمت هذا علمت أن للشم ما للدخان وعليه ما عليه إلا ما في الدخان من استفاف المحروق والكلام في هذه العشبة المشؤومة كثير وخلاصة ما ذكره القطب سيدي أحمد بن ناصر^(١) الدرعي من الخلاف في جواز استعمالها في المذاهب الأربعة هو أن أهل الباطن كلهم على تحريمها وأن أهل الظاهر إذا اختلفوا ترجح ما وافقه أهل الباطن لأخذهم العلم بعين اليقين

(١) هو أبو العباس أحمد بن الشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدرعي الإمام الكامل والعالم العامل والقدوة الفاضل صاحب الكرامات الكثيرة والمناقب الشهيرة أخذ عن أبيه الذي ورث سره وأخذ أيضاً عن أبي سالم العياشي وحج عدة مرات واجتمع في حجاته مع جملة من الأفاضل مثل الشيخ الكوراني وغيره وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم ابنا أخيه وهما موسى ويوسف الذي ورث سره وصار خليفته بعده وأخذ عنه أيضاً الشيخ عبد الله السوسي ومحمد بن عبد السلام بناني والشيخ عبد الحفيظ وغيرهم وألف في حجته الأخيرة عام ١١٢١ هـ رحلة نقل فيها عن رحلة شيخه العياشي وله بالإضافة إليها كتاب الأجوبة وتأليف في الصلاة على النبي ﷺ وتوفي رحمه الله عام ١١٢٩ هـ.

فظهر لك أن قول من قال: الأكثرون^(١) على تحريمها والمحققون على تحليلها، كلام رمي به جزافاً، بل الأكثرون والمحققون على تحريمها وقد سأل عالم فاس سيدي أحمد^(٢) بن المبارك اللمطي في أيام مولاي عبد العزيز^(٣) الدباغ كما في الذهب الإبريز وقد شهد له العالم المذكور بالقبطانية فسأله عن تبغه فقال: هي حرام ولم يخص مشروباً من مشموم فسأله عن علة تحريمها فقال: لأن

(١) قوله: من قال: الأكثرون على تحريمها والمحققون على تحليلها، يعني بذلك ابن الأعمش فقد قال كما في فتاويه - وأما طبع فمذهب الأكثرين التحريم والمحققين التحليل والتجربها مفرع على القولين اهـ.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن المبارك بن محمد بن علي السجلماسي البكري الصديقي المعروف بأحمد بن مبارك الفقيه المحدث المفسر العلامة النحرير والقُدوة الشهير خاتمة العلماء العاملين والفضلاء البارعين صاحب وتلميذ الولي الكامل الشيخ عبد العزيز الدباغ أخذ عنه وعن القاضي بردلة والشيخ محمد بن عبد القادر الفاسي والشيخ محمد القسطنطيني وابن الحاج ومحمد بن أحمد السنائوي وغيرهم وأخذ عنه جماعة منهم التاودي ومحمد بن حسن بناني وعمر الفاسي وغيرهم وله مؤلفات منها: شرح على جمع الجوامع، ورد التشديد في مسألة التقليد وتأليف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ وكشف اللبس عن المسائل الخمس، وحاشية على شرح الشيخ قدورة على السلم للأخضري والذهب الإبريز في مناقب الشيخ عبد العزيز ألفه في مناقب شيخه عبد العزيز الدباغ وقد توفي رحمه الله عام ١١٥٥ هـ.

(٣) هو الشيخ عبد العزيز بن مسعود المعروف بعبد العزيز الدباغ الولي الكامل وطود التصوف الشامخ شيخ العارفين في عصره وأحد أئمة الأولياء ومشاهير الأصفياء نشأ أمياً ولا يعرف منه طلب للعلم ومع ذلك فتح الله عليه في العلوم فأعطته أزمته وصار يخوض منها في بحار وقف دونها كبار علماء زمنه وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد ألف تلميذه العلامة أحمد بن مبارك في مناقبه كتاباً حافلاً سماه الذهب الإبريز في مناقب ولي الله عبد العزيز وأورد فيه من كراماته التي شهد بها هو بنفسه أو أخبره بها الثقات بشرط أن يسأل شيخه نفسه ويصدق المخبر، كثيراً من الكرامات المتنوعة فارجع إليه ترى العجب العجيب وقد نقل النبهاني في جامع كرامات الأولياء ١٧٣/٢ فما بعدها بعضها وولد عبد العزيز الدباغ عام ١٠٩٠ هـ وتوفي رحمه الله عام ١١٣٢ هـ.

الملائكة تنفر ممن فيه رائحتها فيستحوذ عليه الشيطان فقال له : البصل كرهه الرائحة فقال : ذلك فيه منفعة شرعية ، ولا نقول الشم لا رائحة فيه ، لأنا نشاهد نتته ممن يتعاطاه ونتأذى به لكن تزداد رائحته إذا أحرق بالنار فالعود ينبئك عن مكنون باطنه حين تلقيه على النار كالعود الطيب تزداد رائحته طيباً إذا أحرق بالنار وقد توافق لولي المذكور إن تبغه لا منفعة فيها شرعية مع قول قاطبة أطباء النصارى إنهم عجزوا عن إخراج فائدة في عشبة هذه الورقة ولم تبق عشبة غيرها على وجه الأرض إلا أخرجوا منها فائدة تتعلق بالطب أو الطيب أو غير ذلك والولي المذكور كبر أمياً لا يقرأ إلا أربعة أحزاب من القرآن فأفاض الله تعالى عليه من العلوم الإلهية حتى صار يحفظ كل الكتب المنزلة على الأنبياء وقد قال الجامع بين الشريعة والحقيقة سيدي محمد بن^(١) ناصر والد سيدي أحمد بن ناصر المذكور : وأما من يشم الشم أو يشرب تبغة فليس عندنا من التقرب إلى الله في شيء كما فسر به ابن جزري قوله تعالى : ﴿ فَلْيَسَّرْ مَنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾^(٢) وقد أخبرني بعض أهل العلم والصلاح بمراكش أن ولي الله الحفناوي^(٣) المصري أخبره أنه رأى بعيني رأسه

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدرعي العلامة الكبير العالم العامل صاحب الكشوفات الجليلة والأحوال السنية مجدد الطريقة الشاذلية في زمانه ومربي علماء وفضلاء أوانه أخذ عن والده وعن الشيخ عبد القادر الفاسي والشيخ محمد المصمودي وغيرهم وأخذ الطريقة الشاذلية عن الشيخ عبد الله بن حسين الرقي الدرعي ، وأخذ عنه خلق لا يحصى كثرة منهم ابنه أحمد الذي ورث سره وصار خليفته من بعده ومنهم محمد بن سليمان الفاسي واليوسي والنوري الصفاقسي وأبو سالم العياشي وغيرهم وله فتاوى في الفقه نقل الوزاني بعضها في مجموعته وله زاوية وأتباع كثيرون وصيت ذائع وخصوصاً بالمغرب الأقصى وهو الممدوح بقصيدة اليوسي الدالية الرائعة المشهورة وقد توفي رحمه الله عام ١٠٨٥ هـ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٣) هو أبو المكارم نجم الدين محمد بن سالم بن أحمد الحفناوي المصري الشافعي المذهب ويقال له أيضاً الحفني بدل الحفناوي العلامة المحقق الأزهري العارف بالله تعالى أخذ عن جماعة من العلماء منهم محمد بن عبد الله السجلماسي ومصطفى بن =

في اللوح المحفوظ تحريم الورقة ولم يخص مشموماً من مشروب، وما يزعمه بعض متعاطيها من دواء فليس بصحيح لما قدمناه من اتفاق الأطباء على خلوها من المنافع التي تظهر للناس وإن كان الله تعالى لم يخلق ذرة عبثاً، وأيضاً لم يعهد دواء يستعمل في كل ساعة من الليل والنهار على الدوام بل الدواء إنما يستعمل عند وجود الداء وإلا أخذ من قوى البدن بل لا يجوز ذلك في الطعام المتفق على تحليله بل المشروع فيه أكلة في اليوم والليلة.

وقد قال ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها: «يا عائشة أكلتان في اليوم من الإسراف والله لا يحب المسرفين»^(١) أو كما قال، وقال تعالى:

= أحمد العزيزي ومحمد بن إبراهيم الزبادي وجمال الدين عبد الله الشبراوي وشهاب الدين أحمد الملوي وغيرهم وأخذ الطريقة الخلوتية على القطب مصطفى بن كمال الدين البكري ونزى على يديه، وعن طريقه انتشرت الطريقة الخلوتية في المشرق والمغرب في حياته كما انتشرت على أيدي تلاميذه بعد وفاته، وله مؤلفات نافعة منها حاشية على شرح ابن حجر الهيتمي على همزية البوصيري، والثمره البهية في أسماء الصحابة البدرية، وحاشية على شرح الأشموتي، وحاشية على شرح رسالة العضد للسعد، وحاشية على الجامع الصغير للسيوطي وغير ذلك وقد تولى التدريس بالأزهر وألقى الله القبول على دروسه فكان يحضر درسه ما يزيد على خمسمائة طالب علم وكان رحمه الله عابداً زاهداً كثير الكرامات ونفع الله به الناس وقد ولد في حفنة وهي قرية من قرى مصر عام ١١٠١ هـ وتوفي في شهر ربيع الأول عام ١١٨١ هـ وقد التقى به البناني الذي هو شيخ صاحب الفتاوى في سفره إلى الحج وأخذ عنه كما في سلوة الأنفاس للكتاني وربما كان البناني هو الذي نقل إلى صاحب الفتاوى عن الحفناوي ما نسبته إليه صاحب الفتاوى في هذه الفتوى.

(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٢٦٠ من رواية عائشة رضي الله عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ وأنا أكل في يوم مرتين فقال: «يا عائشة اتخذت الدنيا بطنك؟ أكثر من أكلة كل يوم سرف والله لا يحب المسرفين» وفي رواية أخرى عنها أنه قال لها: «يا عائشة أما تحبين أن يكون لك شغل إلا جوفك الأكل في اليوم مرتين من الإسراف والله لا يحب المسرفين» وفي سنده ابن لهيعة وضعفه البيهقي بسببه وذكره =

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾^(١) مع أنني كنت أشاهد في نفسي حين كنت أشمه من ملازمة الصداق وتوالي الزكام ما عافاني الله تعالى حين تركته والشم طاهر إلا ما يأتي من بلاد النصارى لأنهم يرشونه بالخمير^(٢) فهو نجس كما قال سيدي عبد القادر الفاسي وأما الغبار المجعول في الأنف عند غوغاء الناس وسفلتهم فهو في أصله نبات طاهر إذا سلم من العوارض ونصوا على أن تعاطي الشم قاذح في الإمامة والشهادة لأنه خارم للمروءة إذ هو من فعل السفهاء لا من فعل أهل المروءة والديانة والإيمان عليه قاذح في العدالة.

انظر حواشي شيخنا التاودي^(٣) عند قول خليل: إلا المسكر، وفي زبدة

= الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٤/٤٣٩ الحديث رقم ٣١١٣ وأورده الجلال السيوطي في المنهج السوي ص ١٥٢ الحديث رقم ٩٤ وعزاه كل منهما إلى البيهقي ونقل السيوطي عن البيهقي تضعيفه له.

(١) الآية ٦٧ من سورة الفرقان.

(٢) قوله في هذه الفتوى: فإنهم يرشونه بالخمير، هكذا قاله غيره من فقهاء عصره والعصر الذي قبله واعتمدوا في ذلك على ما قيل لهم وقد لا تكون تلك المعلومات التي وصلتهم صحيحة ولا لوم عليهم في ذلك وإنما اللوم على من أخبرهم بمعلومات غير دقيقة وقد تكون تلك المعلومات صحيحة ويكون من يتولى صناعة هذه العشبة في ذلك العصر كان يرشها بالخمير ثم تطورت تلك الصناعة حتى ترك صنعها فعل ذلك وعلى كل حال فالواقع الآن أنها لا ترش من طرف صانعيها بالخمير ولذلك فهي طاهرة وإن كان تعاطيها محرماً شرعاً إذ لا تلازم بين طهارة الشيء وجواز تعاطيه كما هو معروف.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الطالب بن محمد بن علي أبي القاسم بن محمد بن القاسم التاودي نسبة إلى تاودة قرية بالمغرب الأقصى تابعة لمدينة فاس أصله من الأندلس ويعرف بابن سودة التاودي المروي نسبة إلى مرة بن لؤي وهو العلامة الفهامة الجامع بين العلم والعمل وبين التدريس والتأليف أخذ عن جماعة من كبار العلماء منهم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جلون وأبو العباس أحمد بن علي الرجالي وأحمد بن مبارك السجلماسي والشيخ محمد بن قاسم جسوس ومحمد بن عبد السلام البناني وأحمد بن عبد العزيز الهاللي والشيخ يعيش الشاوي وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم الشيخ محمد الجنوي والشيخ محمد بن علي الورزازي وأحمد الملوحي والشيخ =

الأوطاب في اختصار الخطاب لميارة: فإن سلم كونها أي التبعة في ذاتها غير مسكرة ولا مفترية فما يعرض لحرمتها من الأمور أكثر من أن يحصى بتعين فكيف تطيب نفس عاقل باستعمال ما يبطل شهادته وإمامته، أما عند المحرم فلنفسه وأما عند المعجز فلسفاهته وانخلاعه من ربقة الديانة والمروءة، وقد خرجوا قول المنوفي^(١) بإسكار الحشيشة في تبعة فكل ما للنفس به شغف وولوع وبذل مال مما هو كالحشيشة والورقة والأفيون مسكر عنده وكيف يرتكب عاقل ما قيل بإسكاره هذا تهاون بالدين واتباع للهوى وقد قال ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(٢). ومما يدل على خبث الورقة كونها لم توجد في

= الطيب بن كيران وصاحب هذه الفتاوى وغيرهم وكان مجتهداً في العبادة كثير البكاء رقيق القلب محباً لأهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام كثير الصلاة عليه صاحب مكاشفات وأحوال ظاهرة ومناقب فاخرة وقد رزقه الله طول العمر في طاعة الله ونشر العلم، وله مؤلفات نافعة منها حاشية على شرح الزرقاني لمختصر خليل، وشرح على تحفة الحكام لابن عاصم، وشرح على لامية الزرقاني، وحاشية على صحيح البخاري وشرح على قصيدة كعب بن زهير، وحاشية على شرح بحراق على لامية الأفعال لابن مالك وشرح على الأربعين حديثاً النووية وغير ذلك وقد ولد عام ١١٠٩ هـ وتوفي رحمه الله عام ١٢٠٩ هـ.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي العالم الكبير الجامع بين العلم الواسع والعمل الصالح الناسك الزاهد الورع صاحب الأحوال الصادقة أخذ عن علماء أجلاء منهم زكي الدين محمد بن القويص وشرف الدين الزواوي وابن الحاج صاحب المدخل وغيرهم وأخذ عنه جماعة من العلماء منهم خليل بن إسحاق صاحب المختصر وأحمد بن هلال الربيعي وغيرهما وقد ألف تلميذه خليل بن إسحاق كتاباً حافلاً في مناقبه وكراماته ولد عام ٦٨٦ هـ وتوفي رحمه الله عام ٧٤٩ هـ.

(٢) هذا طرف من حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٢٨/١ الحديث رقم ١٧٣٥ والحديث رقم ١٧٢٩، وعبد الرزاق في كتاب الصلاة من مصنفه باب القنوت ١١٧/٣ الحديث رقم ٤٩٨٤ والنسائي في كتاب الأشربة من سننه الكبرى باب الحث على ترك الشبهات ٢٣٩/٣ الحديث رقم ٥٢٢٠ والترمذي في أبواب صفة القيامة من سننه الحديث رقم ٢٦٣٧ تحفة الأحوذى ١٨٧/٧ والدارمي في كتاب البيوع من سننه باب =

صدر هذه الأمة وقد قالوا وصدقوا: لم يأت آخر هذه الأمة بأهدى مما عليه أولها، وأخبرني بعض أهل العلم بالمغرب بأن تبعة حدثت سنة ثمان وستين وسبعمائة استخرجها حكيم كان يستعمل الكيمياء فبرقع له فأعاده فأعجبه فأخرج منه هذا البلاء ولم أتعرض لمضار الشتم الظاهرة لأن الضروري لا يحتاج للاستدلال كما هو معلوم عند الأصوليين ولا لما للصوفية من التشنيع والتفطيع

= دع ما يريك إلى ما لا يريك ٢٤٥/١ وابن حبان في صحيحه موارد الظمان ٢٢٧/١ الحديث رقم ٥١٢ والحاكم في كتاب البيوع من المستدرک ١٦/٢ الحديث رقم ٢١٦٩ والحديث رقم ٢١٧٠ والبيهقي في كتاب البيوع من سننه الكبرى ٢٣٨/٨ كلهم من رواية الحسن بن علي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ولفظه عند ابن حبان عن أبي الحوراء السعدي قال: قلت للحسن بن علي: حدثني بشيء حفظته من رسول الله ﷺ - لم يحدثك به أحد عنه - فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دع ما يريك إلى ما لا يريك فإن الخير طمأنينة والشر ريبة» وأتي النبي ﷺ بشيء من تمر الصدقة فأخذت ثمرة فألقيتها في في فأخذها بلعابها حتى أعادها في التمر فقيل له: يا رسول الله ما كان عليك من هذه الثمرة من هذا الصبي؟ فقال: «إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة» وسمعت رسول الله ﷺ يدعو بهذا الدعاء: «اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت» وهو عند عبد الرزاق بنحو هذا اللفظ إلا أنه قال: «دع ما يريك إلى ما لا يريك فإن الشر يريك وإن الخير طمأنينة» ولفظه عند الترمذي: «دع ما يريك إلى ما لا يريك فإن الصدق طمأنينة وإن الكذب ريبة» وعند الحاكم: «دع ما يريك إلى ما لا يريك فإن الخير طمأنينة وإن الشر ريبة» وفي رواية عنده: «فإن الشر ريبة والخير طمأنينة» وقال فيه الترمذي: هذا حديث صحيح اهـ. وكذلك صححه ابن حبان والحاكم وأقره الذهبي على ذلك وأخرجه الطبراني في معجمه الصغير كما في مجمع الزوائد ٧٤/٤ من رواية ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ: «الحلال بين والحرام بين فدع ما يريك إلى ما لا يريك» وحسن الهيثمي سننه والحديث ذكره السيوطي في الجامع الصغير برقم ٤٢١١ فيض القدير ٥٢٨/٣ وأشار إلى صحته كما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٢٥٦ الحديث رقم ٤٩٠ والعجلوني في كشف الخفا ٤٠٦/١ وذكره البخاري في صحيحه معلقاً مقطوعاً من قول حسان بن أبي سنان البصري أحد العباد في زمن التابعين فتح الباري ٣٤١/٤ بلفظ: «دع ما يريك إلى ما لا يريك».

فيه لكثرتة ونعظكم بقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (١) والله يعافينا وجميع أمة نبينا محمد ﷺ (٢) . . .

(١) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) ما جزم به العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في هذه الفتوى التي سماها مطية النجح من تحريم استعمال عشبة تبغ سواء كان ذلك الاستعمال عن طريق الأنف أو عن طريق الفم هو الحق الذي لا يرتاب فيه عاقل خلافاً لما ذكره في نشر البنود من كراهة استعمالها لأن ما ذكره من الكراهة مبني على أنها غير ضارة ضرراً يبتأ وقد ثبت الآن ضررها قلم يبق مبرر للقول بالكراهة، وحرمة تعاطي هذه العشبة بأي شكل من أشكال التعاطي أمر في منتهى الوضوح من الناحية الشرعية وبيان ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن ذلك هو رأي جمهور علماء المذاهب الأربعة المتبوعة فقد أفتى بتحريمها من المالكية جماعة منهم العلامة برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني وألف في ذلك كتابه نصيحة الإخوان بترك ما لا يحل من شرب الدخان وهو كتاب ردّ به على معاصره عليّ الأجهوري الذي أفتى بإباحة شرب الدخان، ومنهم العلامة سالم السنهوري كما نقله عنه تلميذه إبراهيم اللقاني قال اللقاني: أفتى - يعني السنهوري - بتحريمها ولازم الإفتاء به إلى أن مات ولم يخالفه في ذلك مخالف شاهدت ذلك منه سماعاً وكتابة وتابعه على ذلك أهل الدين والصلاح والرشد والتجاح اهـ. المراد من كلامه ومنهم العلامة أبو عبد الله بن عبد الكريم الفكون وألف في ذلك كتابه محدّد السنان في نحور إخوان الدخان ومتهم الشيخ إبراهيم الفلاني وألف في ذلك كتابه غاية الكشف والبيان في تحريم شرب الدخان وهو كتاب نفيس ساق فيه هذا الشيخ من الأدلة على تحريم تعاطي الدخان ما لا مزيد عليه ومنهم العلامة عبد الرحمن بن أحمد الكتامي وألف في ذلك كتابه الدليل والبرهان على تحريم شجرة الدخان ومنهم العلامة العربي ابن سيدي الهاشمي الزرهوني وألف في ذلك رسالة جلب فيها كثيراً من أقوال العلماء القائلين بتحريم تعاطي هذه العشبة ومنهم العلامة محمد بن الطيب بن عبد السلام القادري الحسيني الذي نظم في ذلك أرجوزته التي قال في أولها:

سميتها بتحفة الإخوان في نشر منع الشرب للدخان
وغاية النشر لشرب تبغها في شأن شارب دخان تبغها . . الخ

ومنهم العلامة ميارة كما صرح بذلك في زبدة الأوطاب وفي شرحه لتكميل المنهج =

= ونقل أثناء كلامه على ذلك في شرح التكميل عن شيخه عبد الرحمن بن محمد الفاسي أنه قال: إن الذي ينبغي اعتماده بلا ثنيا ويستند إليه في صلاح الدين والدنيا مع وجوب الإعلان به والإعلام والإشارة به في جميع بلاد الإسلام هو التحريم اهـ. ومنهم العلامة أبو عبد الله محمد جسوس كما صرح به في شرحه على المختصر الذي نقل فيه كلام ميارة وسلمه ومنهم العلامة ابن الحاج كما صرح به في حاشيته على شرح جسوس وزاد أن تسمية هذه العشبة باسم طابا حرام ومنهم العلامة الخرخشي شارح مختصر خليل كما نقله عنه كنون والكتاني وغيرهما ونسب كنون إليه قوله في ذلك:

في الناس قوم سخاف لا عقول لهم	استبدلوا عوض التسييح دخانا
أنبوية في فم والنار داخلها	تجر للجوف دخانا ونيرانا
لو كان ذلك ذكر الله ما قربت	إليهم النار إجلالاً لمولانا
شتان في حسنا ما بين ذاك وذا	هذا يشين وذاك للورى زانا
حرق بنار وتسعير بلحيتيه	لكن من جهلهم قد كان ما كانا

ومنهم العلامة كنون كما ذكره في اختصاره لحاشية الرهوني ونقل في كلامه الطويل حول تحريم هذه العشبة شماً وتدخيناً تحريمها عن كثير من كبار العلماء منهم أبو الحسن الزعترى المصري وأبو العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي ووالده العلامة محمد بن ناصر الدرعي والعباشي كما في رحلته وشيخ المشايخ عبد العزيز الدباغ كما نقله عنه تلميذه أحمد بن مبارك في الذهب الإبريز وابن زكري ونقل كنون عن العلامة العارف بالله محمد بن ناصر الدرعي قوله: اتفقت كلمة علماء الظاهر وجميع أهل الباطن على تحريمه ولم يتكلم فيه بالحليّة إلا أهل الأهواء ولا يشربه إلا المعتوهون ومن يشرب تبغ أو يشم الشم فليس عندنا بشيء اهـ. وقال كنون ووجدت بخط محمد بناني ما نصه: مما نظمه بعض المصريين في التحذير من تبغ:

إلزم طريق الهدى وامش على السنن	وخالف النفس وانقذها من المحن
إياك من بدع تلقبك في عطب	لا سيما ما فشا في الناس من تنن
مفسر الجسم لا نفع به أبدا	بل يورث الضرر والأسقام في البدن
أف لشاربه كيف المقام على	ما ريحه يشبه السرجين في العطن

أفتى بحرمة جمع بلا شطط فاحذر مقالة من يردك للوهن
ولا يفرنك من في الناس يشربه فالناس في غفلة عن واضح السنن
يقضي على المرء في أيام محتته حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

وهذه الأبيات نسبها البناني إلى العلامة المشهور محمد البيروني . ومنهم العلامة ابن حمدون كما أوضحه في حاشيته على أصغر شرحي ميارة على المرشد المعين ومنهم علماء فاس كما نص عليه ناظم عمل فاس بقوله :

وحرموا طابا للاستعمال وللتجارة على المنوال

ومنهم العلامة الكبير الأصولي الفقيه المحدث محمد بن جعفر الكتاني الذي ألف في ذلك كتابه النفيس «حكم التدخين عند الأئمة» وساق في هذا الكتاب من البراهين الدامغة والحجج البالغة والاستدلالات السائغة على تحريم هذه العشيبة ما يشفي كل عليل ويروي كل غليل وكتابه يقع في نحو ٢٨٠ صفحة وكله حول حكم تعاطي هذه العشيبة ومنهم العلامة محمد أحمد عlish كما صرح به في فتوى له طويلة حول ذلك وهي ضمن فتاويه المطبوعة المتداولة ومما قاله عlish في فتواه : وإن شك في ذلك - أي في إفساده أو تخديره - حرم ولا بد من سؤال الطبيب العارف بالأمزجة وما يغيرها واستعماله مع الشك في ذلك محرم خصوصاً إن أدى إلى تضييع بعض الواجبات وهذا كله مع تحقق عدم إضراره بالبدن عاجلاً أو آجلاً وإلا فهو محرم لوجوب حفظه وهي إحدى الكليات الخمس المجمع عليها والمشاهد أن الرائحة المتنتنة تخرق الخياشيم وتصل إلى الأمعاء فتضرها اهـ . ثم نقل عlish بعد كلام طويل عن الشيخ خالد بن أحمد المالكي المدرس بالحرم المكي جواباً له عن حكم شرب الدخان قال فيه : استعمال الدخان حرام كأصله من الخشب والنار لأنه أجزاء الخشب ممزوجة بأجزاء من النار فهو حرام من حيث أجزاءه لقوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً﴾ فدل على تحريم النار ويحرم من حيث مجموعته أيضاً لأن الله سبحانه جعله عذاباً وما يعذب به يحرم استعماله لإذائه قال الله سبحانه وتعالى : ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِيَابَهُمُ الْخُرْزِي فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ والذي كشفه عنهم الدخان وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِ السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ على أحد التأويلين ولأن الفقهاء =

= أجمعوا على الفرار من محل العذاب كبطن محسر فالفرار من العذاب أولى اهـ.

باختصار ونقل عlish في ختام فتواه مجموعة من الحكايات المؤثرة تتعلق بالمدخنين ومصيرهم منها أن بعض الملازمين لشرب الدخان حضرته الوفاة فصار كلما لقن الشهادة قال: هذا دخان جيد معجون بخمر زيدوني حتى مات. نعوذ بالله من سوء الخاتمة.

ومنها أن بعض المدخنين مرض بسبب التدخين وحضرته الوفاة فصحا ساعة وقال: أنصحكم أن لا تشربوا الدخان فإنه ما قتلني إلا هو وقد ضيعت فيه جملة من المال ثم غشي عليه فقيل بحضرته: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فقال: اسكتوا هل هذا الدخان قبرصي أم هو مغربي؟ وبكم الرطل منه؟ وهل هو مطبق بخمر وشحم خنزير أم لا؟ وبقي يكرر هذه الكلمات حتى خرجت روحه نعوذ بالله السميع العليم من سوء الخاتمة اهـ. انظر فتاوى عlish ١/١٢٤ وأفتى بتحريم هذه العشبة من علماء المذهب الحنفي: علماء كبار منهم العلامة ملا حسين بن اسكندر الذي ألف رسالة في ذلك كما أنه ذكر مضمون تلك الرسالة في كتابه الفوائد الفاخرة في علوم الآخرة وقال في كتابه هذا: اعلم أي رأيت النبي ﷺ في المنام فأمرني أن أكتب شيئاً في أمر الدخان الذي ابتلي بشربه الخاص والعام فأبلغه إلى أمته المؤمنين فأجبت به إلى ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: «من رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل بي» اهـ. ونقل في رسالته المذكورة عن شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد الوفاي قوله: ما أكب أهل الفجور على تعاطيه لا يقول بحله من يخشى الله ويثق اهـ. وساق فيها كثيراً من الأدلة على التحريم. ومنهم العلامة المحقق الشيخ محمد فقهي العيني الذي ألف في تحريمها رسالة واستدل على ذلك بأدلة منها كونها مضرّة بالصحة حسب رأي الأطباء ومنها كون رائحتها الكريهة تؤذي الناس الذين لا يستعملونها وخصوصاً في الأماكن العامة كالمساجد ونحوها وتؤذي الملائكة أيضاً ومنها كونها من السرف المنهي عنه شرعاً إذ لا نفع فيها بل فيها مجرد الضرر واستعمال المضر حرام اتفاقاً اهـ. ومنهم العلامة أحمد العجبي الحلبي صاحب تنوير الأبصار شرح الدر المختار وقد ألف في تحريم هذه العشبة رسالة قال فيها: فإن مما عمت به البلوى في سائر البلاد حتى شملت جميع أصناف الناس إلّا من عصمه الله من العباد: استعمال الدخان المعروف في هذه الأزمان فإنه بدعة منكّرة في سائر الأديان بل نقل الإمام الحفني عن بعض شيوخه العارفين أن شربه في مجلس القرآن يخشى منه سوء الخاتمة أعاذنا الله منها بمنه تعالى =

وكرمه وهو من جملة المفترات على التحقيق ومن جملة المضرات للصحة على القول
 التحقيق وما كان كذلك لا شك في تحريمه وتأثيم متعاطيه لدى ذوي العرفان وسترده عليك
 النصوص في هذا الشأن الماثورة عن جمع من المحققين الأعيان إلى آخر كلامه فيها
 ومنهم العلامة الفاضل والعلم البارز الشيخ عبد الحي ابن الشيخ محمد عبد الحليم
 اللكنوي صاحب التعليق الممجد في شرح موطأ محمد يعني موطأ مالك بن أنس برواية
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وقد ألف اللكنوي في تحريم تعاطي هذه العشة
 رسالة سماها «ترويح الجنان بتشريح شرب الدخان» ونقل فيها كلام كثير من العلماء
 المصرحين بالتحريم وأدلة ذلك. ومنهم العلامة الكبير محمد بن عبد الله الطرايشي
 الحلبي الذي ألف في تحريم هذه العشة رسالة سماها «رسالة الإيضاح والتبيين» أثبت فيها
 تحريمها بالأدلة الواضحة والبراهين الساطعة ونقل تحريمها عن جماعة كبيرة من علماء
 مذهبه وعن إجماع أهل الباطن ذوي الكرامات والمقامات العلية ونظم مضمون رسالته
 هذه في أرجوزة سماها «عقود الجواهر الحسان في بيان حرمة التبغ المشهور بالدخان»
 قال فيها:

وبعد لما تم ما تفضلا	به الإله ذو الجلال والعلـ
من جمعي الإيضاح والتبيين في	ثبوت حرمة الدخان المتلف
وقد أتى مشيد الأركان	بواضح الدليل والبرهان
ليس له في الباب من نظير	يزهو بحسنه على الدور
يرشد كل منصف أوأب	لمنهج الحق وللصواب
بوضح حرمة الدخان الشائع	بكل برهان جلي ساطع
مع نقول ونصوص زاهرة	أفتى بها أئمة معتبرة
إليهم يلجأ كل سائل	عليهم التعويل في المسائل . . . الخ
ومن كلامه في هذا النظم:	

أعلم بأن حرمة الدخان	أفتى بها جمع من الأعيان
إلى أن قال:	

هذا وبالتحريم أيضاً قالا	أهمل باطن رقوا كمالا
وإنهم أهل الحقيقة ومن	سادوا الأنام كلهم كل الزمن

= وكلهم متفق القول على تحريم ذا الدخان حقا فاعقلا
إلى أن قال:

وقد أتى النص على وفاق ما قد قال هؤلاء الكرام العظما
في نحو عشرين كتاب بل وفي رسائل نحو ثلاثين اقتف
وفي فتاوى بلغت في العدد سبعا وسبعين بلا تردد

وقد قال العلامة محمود محمد خطاب السبكي في تفريظه لهذه الأرجوزة: قد اطلعت على هذه الأرجوزة المسماة بعقود الجواهر الحسان فوجدتها في بابها مشيدة الأركان بشهادة الكتاب والسنة وإجماع العلماء ولا عبرة بمن غلبت عليه شهوته فقال برأيه ما شاء إذ شرب الدخان من الخبائث وقد قال الله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ ومهلك وقد قال تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ وإسراف وقد قال الله تعالى: ﴿ولا تسرفوا﴾ وتذير وقد قال الله تعالى: ﴿إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين﴾ ومفتر وقد نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر وفيه ضرر كبير وقد قال رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» إلى غير ذلك مما هو معلوم لمن يميز بين الليل والنهار اهـ. المراد من كلامه رحمه الله ومنهم العلامة التحرير شيخ العلماء في وقته ببلده أبو السعود محمد بن محمد سعد الدين التبريزي فإنه لما سأل عنها السلطان أحمد خان الأول أفتى بتحريمها جزماً في الحال وأنه يستحيل ذكرها بين الحلال وأنه يُعزَّر شاربيها بعد إنذاره أو لا ونهيه عن تعاطيها وقد نقل العلامة الكتاني فتواه بنصها في كتابه «حكم التدخين» ومنهم العلامة علاء الدين الرومي أقحصاري الذي ألف في تحريمها رسالة وغيرهم كثير وأفتى بتحريم هذه العشبة من علماء المذهب الشافعي جماعة منهم العلامة المشهور بالعلم وكثرة المؤلفات النافعة أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد علان البكري المعروف بابن علان وقد ألف في ذلك رسالتين إحداهما سمّاها «إعلام الإخوان بتحريم الدخان» وسمى الأخرى «تنبيه ذوي الإدراك إلى حرمة تناول التنيك» ومنهم العلامة الشهير يحيى بن أحمد بن محمد الشرفي اليميني الذي نظم قصيدة طويلة بين فيها تحريمها واستدل على ذلك بأدلة منها آية تحريم الخبائث الخ، وأفتى بتحريمها من علماء المذهب الحنبلي العلامة أبو ندى مفتي الحنابلة بالحرم المكي كما نقله عنه الكتاني وغيره، وأما العلماء الذين أفتوا بجواز تناول هذه العشبة فعدد قليل جداً =

بالمقارنة مع عدد من أفنى بتحريم تناولها وأبرزهم من المالكية علي الأجهوري وأحمد بن أحمد بابا التنبكتي ومن الحنفية عبد الغني النابلسي وابن عابدين ومن تتبع كلامهم أدرك أنهم لم يطلعوا على أنها مضرّة بالصحة ضرراً محققاً كما أكدّه المختصون في ذلك المجال فالشيخ علي الأجهوري يقول في رسالته «غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان» ما نصه: فإن قلت هو مضر قلنا فيحرم على من يضره خاصة دون غيره ودعوى أنه مضر مطلقاً لا دليل عليها اهـ. وأحمد بن أحمد بابا قال في حاشيته على خليل عند قول هذا الأخير: وخشاش أرض: إنه استدلل على جواز تناول هذه العشبّة بقول ابن عسكر في العمدة: والنباتات كلها مباحة إلا ما فيه ضرر أو يغطي العقل اهـ. نقل ذلك عنه الرهوني وكنون والكتاني وغيرهم فكلّام ابن عسكر الذي هو دليله استثنى من الإباحة ما فيه ضرر أو إسكار، وعبد الغني النابلسي قال - كما نقله عنه الكتاني -: فإنه لم يثبت إسكار الدخان ولا تفتيره ولا إضراره وعليه يكون داخلاً تحت قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة ولو فرض أنه يضرّ ببعض لا يحرم على غيره اهـ. باختصار، ونحى نحوه ابن عابدين فأنت تراهم يتبنون أقوالهم بالإباحة على أن كون الدخان مضرّاً بالجميع أمر غير ثابت لديهم ومعنى ذلك أنه لو ثبت لديهم كونه مضرّاً لما وسعهم القول بالإباحة ولقالوا بالتحريم كما قال به الجمهور ولهذا قال الكتاني في معرض توجيه أقوالهم: إفتاؤهم بإباحتها إذ ذاك كما قاله بعض المحققين كان مبنياً على قاعدة شرعية وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة ولم يتضح لهم موجب التحريم فيها إذ ذاك من كونها مضرّة أو مخدرة أو مسكرة فقالوا بالإباحة ولو وصل إليهم ما وصل إلى غيرهم في شأنها من موجبات التحريم ككونها ضارة الخ. . . لكانوا سابقين إلى الإفتاء يحرمونها إذ من المعلوم أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأن العلة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً أما الآن فقد اتضح فيها الحال ولم يبق للنزاع مجال حيث ظهر أمرها واشتهر بين الأمم حتى صار أشهر من نار على علم فقد اختبرها علماء الطب على مدى القرون الماضية بالتحليل الكيميائي فوجدوها مشتملة على مواد ضارة بصحة الإنسان منها النيكوتين الضار بصحة الإنسان وراقبوا أحوال المدخنين فوجدوا تأثير الدخان على صحتهم ظاهراً اهـ. المراد من كلامه مع أن الأجهوري ثبت رجوعه عن القول بالإباحة إلى القول بالتحريم كما نقله كنون في اختصاره لحاشية الرهوني والعدوي في حاشيته على العزبة والشيخ محمد بن الطيب القادري في نشر المثاني والكتاني =

= وغيرهم وكذلك نقل الكتاني أيضاً أن أحمد بن أحمد باب التنبكتي رجع إلى القول بالتحريم قبل موته.

الوجه الثاني: من وجهي بيان تحريم هذه العشة هو أن جميع العقلاء بغض النظر عن دياناتهم وجنسياتهم وبلدانهم أجمعوا على أنها ضارة بأبدان الناس مضرّة محققة وعلى أن ضررها لا يقتصر على من يتعاطاها بل يتعداه إلى من يشم رائحتها، واتفق خبراء الصحة على أن مادة التبغ تحتوي على أربعة آلاف مركب كيميائي ضار بصحة الإنسان منها خمسمائة مركب يعتبر ضرره خطيراً جداً وفيها ثلاثة وأربعون مركباً يسبب كل واحد منها السرطان، ومن أخطر المواد السامة الموجودة في التبغ ما يلي:

١ - النيكوتين ويوجد في كل سيجارة حوالي ١ - ٣ ملغ من النيكوتين وتمتصه الأعشاب المبطنة للقم ويصل عن طريقها إلى الرئتين ثم يتوزع عن طريق الدم على جميع أعضاء الجسم في فترة قصيرة جداً، وتكمن أخطار النيكوتين المحققة على صحة الإنسان في: أ - أنه يؤدي إلى زيادة إفراز هرمون الأدرينالين الشيء الذي يسبب سرعة ضربات القلب وعدم انتظامها وارتفاع ضغط الدم.

ب - أنه يزيد في إفراز الهرمون المضاد لإدرار البول ويؤدي ذلك إلى نقص إدرار البول لدى المدخنين.

ج - أنه يؤثر على مركز التنفس في الجهاز التنفسي ويسبب في بعض الأحيان شلله نهائياً كما يسبب الغثيان.

د - أنه يؤدي إلى فقدان شهية الطعام بسبب تأثيره على مركز الجوع في المخ.

هـ - أنه يؤدي إلى رفع نسبة الأحماض الدهنية والكليسترول في الدم ويزيد من سرعة تخثر الدم الأمر الذي يؤدي إلى الإصابة بالجلطة.

٢ - غاز أول أكسيد الكربون وهو غاز سام يؤدي إلى نقص الأوكسجين بالجسم مما يؤثر مباشرة على وظائف الخلايا ويسبب تلف جدران الشرايين وترسب الكليسترول فيها وذلك يؤدي إلى الإصابة بمرض تصلب الشرايين وأمراض القلب والشرايين عموماً.

٣ - القطران وتحتوي كل سيجارة خمسة عشر ملغ من القطران وتبقى نسبة ٧٠٪ من هذه المادة في رئة المدخن وترسب على جدران الحويصلات الهوائية فيؤدي ذلك إلى تعطل تبادل الغازات في الرئتين وإلى تنشيط الخلايا السرطانية.

٤ - هيدروجين سانيذ وهو غاز الإعدام الذي يستخدم عادة لإعدام من يراد قتله. =

= ٥ - غاز الزرنيخ المادة السامة المعروفة .

٦ - غاز البيوتين المستعمل عادة للطبخ في المنازل ، ويؤثر التدخين بصورة مؤكدة على مجموعة من أجهزة جسم الإنسان ومن أهم ذلك :

أولاً: تأثيره على القلب وذلك لأنه يؤدي إلى سرعة ضربات القلب واضطرابها وعدم انتظامها وإلى ارتفاع ضغط الدم وتصلب الشرايين وإلى الإصابة بالجلطة .

ثانياً: تأثيره على الجهاز التنفسي وذلك لأنه يؤدي إلى كثرة السعال والتهاب الشعب الهوائية وآلام الصدر الحادة وصعوبة التنفس والتهاب الجيوب الأنفية واحتقانات دائمة بالأنف والحلق والإصابة بسرطان الرئة والأنف والفم والبلعوم .

ثالثاً: تأثيره على الجهاز الهضمي وذلك لأنه يؤدي إلى القيء والغثيان وفقدان شهية الطعام ومرض المعدة ومرض الإثني عشر ويجفف المخاطي المبطن بالفم مما يؤدي إلى انخفاض مقاومة الفم للجراثيم ويسبب اضطراب المعدة وزيادة إفراز الأحماض فيها وسوء الهضم واختلال وظائف الأمعاء والقولون .

رابعاً: تأثيره على الجهاز العصبي وذلك لأنه يؤدي إلى التوتر العصبي وإلى الصداع وإلى القلق وعدم تركيز الفكر ويؤدي إلى فقدان الشهية لتأثيره على مركز الجوع في المخ ويؤثر عموماً على الدماغ .

خامساً: تأثيره على الجهاز البولي وذلك لأنه يؤدي إلى الإلتهاب المزمن في الكلى وإلى تضخم البروستات ونقص إدرار البول وضعف الرغبة الجنسية واضطراب الحيض عند النساء وانقطاعه في وقت مبكر .

سادساً: تأثيره على الحواس وذلك لأنه يؤثر على حاسة الشم والذوق ويضعفهما ويسبب احمرار العينين ويؤدي إلى اضطراب حاسة السمع .

وكما يؤثر التدخين على المدخن نفسه يؤثر أيضاً على غيره من الناس فالأم المدخنة يسبب لها ذلك تأثيراً مباشراً على أوعية المشيمة مما يؤدي إلى الإجهاض واضطراب تغذية الجنين واختلال وظيفة المشيمة والإصابة بتسمم الحمل وولادة الجنين ميتاً أو متخلفاً عقلياً أو ناقص الوزن كما أن تدخين الأم المرضع يؤدي إلى إصابة الصبي بنوبات الربو الشعبي وبسرطان الدم والتهابات الشعب الهوائية المتكررة والتهاب الأذن . ويتعدى تأثير التدخين إلى كل من يشم رائحته من غير المدخنين وهؤلاء يسميهم الأطباء بالمدخنين السلبيين ويسبب لهم شم رائحة الدخان معظم الأضرار التي يسببها التدخين =

= للمدخن نفسه. ويعتبر التدخين هو السبب في شيوع مجموعة من الأمراض الخطيرة المنتشرة بين الناس الآن مثل قصور شرايين القلب التاجية الذي يسبب النوبات القلبية الحادة والسكتة القلبية وارتفاع ضغط الدم والسكتة الدماغية والتهاب وتصلب شرايين الساقين المعروف بمرض بيرجر، والتهاب القصبة الهوائية، وزيادة نوبات الربو الشعبي، والالتهاب الرئوي، وانتفاخ الحويصلات الهوائية، وزيادة نسبة السكر في الدم والعجز الجنسي والتهابات القم والأسنان، وسرطان الرئة وسرطان الحنجرة والقم، وسرطان الدم، وسرطان المريء، وسرطان البنكرياس والكلى، وسرطان البروستات وعنق الرحم، إلى آخر قائمة الأمراض التي يسببها التدخين. وهي قائمة طويلة. ويؤكد خبراء الصحة أنه لا يمكن للمدخن أن يسلم من ضرر التدخين مهما قلت نسبة ما يستهلكه من الدخان لأن كل سيجارة تلحق لا محالة بعض الضرر بعضو من أعضاء بدن الإنسان ولو لم يشعر المدخن بهذا الضرر في أول الأمر إذ قد أثبت تشريح أجسام بعض المقللين من التدخين بعد وفاتهم أنهم كانوا مصابين إصابة لم تكن ظاهرة عليهم في حال حياتهم ولو طال بهم العمر لظهرت. وإذا كان من الثابت علمياً الآن أن التدخين ضار بمن شمه قسطاً ولو قليلاً من رائحة دخانه من غير المدخنين إذ تؤكد الدراسات العلمية أن نسبة ٣٠٪ من المصابين بمرض سرطان الرئة الناتج عن التدخين هم من غير المدخنين أصلاً وإنما وصل إليهم الضرر من مجرد شمهم لرائحة دخان المدخن فكيف والحالة هذه يتخيل عاقل إمكانية سلامة بعض المدخنين من ضرر الدخان؟ وتؤكد إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن التدخين يؤدي إلى وفاة عشرة آلاف شخص كل يوم على مستوى العالم وأن عدد الوفيات بسببه يقدر بأربعة ملايين إنسان سنوياً وأن من المتوقع - انطلاقاً من عدد المدخنين الآن - أن يرتفع عدد الوفيات بسبب التدخين عام ٢٠٢٠ م إلى عشرة ملايين شخص سنوياً على مستوى العالم. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن تفوق الوفيات الناتجة عن التدخين تلك الناتجة عن مرض الإيدز ومرض السل وحوادث السير وجرائم القتل مجتمعة، وتقدر جمعية القلب الأمريكية عدد النوبات القلبية المميتة الناتجة عن التدخين بربع مجموع النوبات القلبية المميتة كل عام على مستوى العالم. ولعل هذا العرض الموجز لبعض مخاطر التدخين على صحة الإنسان يؤكد بما لا يترك مجالاً للشك حقيقة أن ضرر التدخين بالإنسان محقق وشامل لكل أنواع التدخين ولكل الناس من مدخن وغير مدخن.

= وقد أجمعت كل الشرائع التي مصدرها الوحي الإلهي على وجوب حفظ حياة الإنسان وعلى تحريم الإضرار بها بوجه غير مشروع وهي إحدى الكليات الست المشهورة بالضروريات التي هي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ المال وحفظ النسل وحفظ العرض وحفظ العقل. قال العلامة سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في ألفيته في أصول الفقه - مراقي السعود:

دين ونفس ثم عقل نسب	مال إلى ضرورة تتسبب
وربين ولتعطفن مساوينا	عرضاً على المال تكن موافيا
فحفظها حتم على الإنسان	في كل شرعة من الأديان

وقال الجزائري:

قد أجمع الأنبياء والرسل قاطبة	على الديانة بالتوحيد في الملل
وحفظ نفس ومال معهما نسب	وحفظ عقل وعرض غير مبتذل

وأجمع المسلمون على وجوب حفظ النفس وتحريم الإضرار بها بوجه غير مشروع عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ويقول أيضاً: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾.

فتألف عندنا قياس من الشكل الأول كلنا مقدمتيه مسلمة لا جدال فيها وهو: التدخين ضار بصحة الإنسان ضرراً محققاً بإجماع جميع العقلاء الآن وكل شيء ضار بصحة الإنسان ضرراً محققاً ويهدد حياته حرام بإجماع المسلمين بل وإجماع جميع الشرائع الإلهية، وتنتج عن هاتين المقدمتين نتيجة هي التدخين حرام. وبما أن المقدمة الصغرى وهي كون التدخين يضر ضرراً عاماً محققاً كل المدخنين ويضر غيرهم محل إجماع الآن من طرف جميع الناس حتى المدخنين أنفسهم فهي مسلمة لا جدال فيها ومن أراد أن يجادل فيها فعليه أن يواجه العالم أجمع بجميع ما فيه من دول ومنظمات صحية وخبراء وأطباء الخ... وهذا لا يتصدى له عاقل، وكما أن المقدمة الصغرى مسلمة من قبل كل العقلاء فكذلك المقدمة الكبرى التي هي: أن كل ما يضر بصحة الإنسان ضرراً محققاً حرام شرعاً مسلمة من جميع المسلمين لأن مضمونها ثابت بنص القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وإذا كانت كل من مقدمتي هذا القياس مسلمة فإن نتيجته التي هي أن التدخين حرام تكون مسلمة كذلك لدى الجميع فإن لازم المقدمات بحسب المقدمات آت والله تعالى أعلم.

مسألة في السفر: قال الأقفهسي^(١) في شرح الرسالة: السفر عند الصوفية على قسمين: سفر الظاهر وسفر الباطن فسفر الباطن السفر في نعم الله والتفكر في مخلوقاته وسفر الظاهر على قسمين: سفر طلب وسفر هرب فسفر الهرب واجب وهذا إذا كان في بلد يكثر فيه الحرام ويقل فيه الحلال وكذا يجب عليه الهروب من موضع يشاهد فيه المنكر من شرب خمر وغيره من سائر المحرمات إلى موضع لا يشاهد فيه ذلك وكذا يجب عليه الهروب من موضع تذلل فيه نفسه إلى بلد يعز فيه لأن المؤمن لا يذل نفسه لقول الشاعر:

إذا كنت في أرض يهينك أهلها ولم تك ذا عز بها فتغرب

وكذا يجب عليه الهروب من بلد لا علم فيه إلى بلد فيه العلم وكذا يجب عليه الهروب من بلد يسمع فيه سب الصحابة رضي الله عنهم ولو كان مكة والمدينة فهذا سفر الهروب وأما سفر الطلب فهو على أقسام: واجب كسفر الحج المفروض والجهاد إذا تعين ومندوب وهو ما يتعلق بالطاعة والقربة لله سبحانه وتعالى كالسفر لبر الوالدين أو صلة الرحم أو للتفكر في مخلوقات الله تعالى ومباح وهو سفر التجارة ومكروه وهو سفر الصيد للهو وممنوع وهو سفر لمعصية الله تعالى قاله الحطاب والشوكة ليست بلمعة قلعت أم لا ولا يجب قلعها ولو كان رأسها ظاهراً للمشفقة ولأنها صارت من حيز الباطن اهـ. من عبد الباقي عند قول المصنف: ونقض غيره، ويجوز التيمم من أرض الغير والصلاة عليها ولا يجوز لغيره منعه إن لم يتضرر بذلك لأنه لا يجوز له أن يمنع غيره من الانتفاع بما لا يضره به كالأستباح بمصباحه والتظلل بجداره اهـ. من عبد الباقي عند قوله: وصعيد طهر.

(١) هو جمال الدين عبد الله بن مقداد بن إسماعيل بن عبد الله الأقفهسي القاضي العادل والعالم الزاهد العامل انتهت إليه رئاسة الفتوى بمصر في زمنه وأخذ عن علماء كبار منهم خليل بن إسحاق صاحب المختصر وأخذ عنه جماعة منهم البساطي وعبد الرحمن البكري وغيرهما، وله شرح على رسالة ابن أبي زيد القيرواني وشرح على مختصر شيخه خليل بن إسحاق وله تفسير على القرآن وقد توفي رحمه الله عام ٨٢٣ هـ.

فتاوى الميراث

وسئل عمن تزوج امرأة وكانت له أخرى له ذرية منها ولم تقم بينة على طلاقه للأولى ومات وطلبت الأولى إرثها منه فهل لها ذلك؟

فأجاب: بأن لها إرثها منه، لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان عليه حتى يثبت خلافه.

قال الشيخ أحمد:

ورجل بامرأة تزوجا	من قبل أخرى قبلها لن تخرجا
عن عصمة الرجل بالإشهاد	ولهما شيء من الأولاد
وطلبت من الميراث حقها	وظنرها تزعم أن طلقها
كان لها ميراثها من زوجها	لأنه لا بد في خروجها
عن عصمة الرجل من وجود	بينة عدل من الشهود
لأن ما في الأصل قد أنانا	بقاء ما كان على ما كان

وسئل عن امرأة عفت عن زوجها هل يفرق بين قولها نويت كذا وعمّا إذا قالت زعمت أن ذلك لا يضرني في ميراثي هل يكون ذلك كالنية أو لا؟ مع أنها قالت لا نية لي، فأجاب: بأنها إذا قالت نويت كذا قبل لأن الإنسان مصدق في كيفية خروج ماله من يده كما هو معلوم وأما إذا زعمت أن ذلك لا يضرها في ميراثها فهو كالنية لدلالته على عدم إدخال الميراث من جهة أن الإنسان مصدق في كيفية خروج ماله من يده وإنما قلنا كالنية ولم نجعله نية لأن الزعم اعتقاد والاعتقادات انفعالات لا كسب للعبد فيها على التحقيق لأنها أنوار تشرق في

القلب فقد تكون عما هو من فعله كالنظر في النظريات وقد تكون من غير كسب كالعلوم الضروريات وأما النية فقصد وهو من فعل العبد اهـ.
قال الشيخ أحمد:

أما التي عن زوجها قد عفت نويت في ذاك كذا وما إذا ليس يضرني بكميراث هل مع أنها قالت ولا نية لي إن قالت أنها نوت كذا قبل مصدق في الصورة التي خرج أمّا إذا زعمت أن ذاك لا فهو كالنية إن دلّ على وإنما قلنا كنية ولم لأنما الزعم اعتقاد مثلاً كسب لعبد ما على التحقيق إذ هي أنوار لدى من قد فطن ما هو من فعل العباد كالنظر وقد يكون ذاك من غير اكتساب والنية القصد على ما قاله قد انتهى والحمد لله على ثم صلاته مع السلام

فهل يفرق هنا إن قالت قالت لنا زعمت أن مثل ذا يكون كالنية ذاك إن حصل فإذا جوابه ونصه الجلي لأن الإنسان على ما قد نقل من يده المال بها دون حرج يضر في الميراث منه مثلاً عدم ما دخله لما خلا نجعله نية لشيء اتبهم والاعتقاد بانفعالات ولا فيها ودام النظر الدقيق تشرق في القلب فقد تكون عن في النظريات على ما قد ظهر مثل الضروريات من غير ارتياب وهو فعل العبد لا محاله إنعامه وما به تفضلاً على النبي في البدء والختام

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
٦٨	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	الأحزاب	٥٧
٧١	﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾	التوبة	٦٥
٨٠	﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾	النساء	٦٥
٨١	﴿ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾	التوبة	١٠٩
١٠٠	﴿ وَمَا هُمْ بِمُحْسِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾	العنكبوت	١٢
١٠١	﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	آل عمران	١٣٠
١٢٣	﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾	الحج	٧٨
١٢٣	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	البقرة	١٩٥
١٢٣	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾	النساء	٢٩
١٢٩	﴿ إِنَّ تَائِسَةَ آلِ لَيْلٍ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾	المزمل	٦
١٣٠	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا ﴾	البقرة	١٥٩
١٣٠	﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ ﴾	البقرة	٢٧٣
١٣٠	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	آل عمران	١٤٩
١٣١	﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ ﴾	النساء	٨٢
١٣١	﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ ﴾	المائدة	٣٧
١٣١	﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ ﴾	الأنعام	٦٣
١٣١	﴿ إِنَّكُمْ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾	الأعراف	٥٤
١٣١	﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قِلِيلٌ ﴾	الأنفال	٢٦
١٣١	﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ ﴾	التوبة	١٠١
١٣١	﴿ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيَكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾	هود	٣٣
١٣١	﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ ﴾	يوسف	١٠١

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
١٣١	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾	النحل	٣٠
١٣١	﴿ قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	الإسراء	١٠٠
١٣١	﴿ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ ﴾	طه	٣٩
١٣١	﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا ﴾	الحج	٣٧
١٣١	﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	النور	٦٠
١٣١	﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾	النمل	٤٠
١٣١	﴿ يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾	العنكبوت	٥٤
١٣١	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾	الأحزاب	٥٣
١٣١	﴿ وَيَقُولُونَ إِنَّا لِلَّهِ رَاكِعُونَ أَلَيْسَ الْهَيْتَا ﴾	الصافات	٣٦
١٣١	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾	غافر	٢٢
١٣١	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا ﴾	الزخرف	٣٨
١٣٢	﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴾	الفتح	٢٤
١٣٢	﴿ ثُمَّ لَكُمْ أَنبَاءُ الْمَسْأَلُونَ ﴾	الواقعة	٥١
١٣٢	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ آيَاتِ الْكِتَابِ ﴾	التغابن	١٤
١٣٢	﴿ إِنَّا آغْضَيْنَا لِكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلْنَا ﴾	الإنسان	٤
١٣٧	﴿ وَالَّذِينَ أَخْخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا ﴾	التوبة	١٠٧
١٤٠	﴿ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	النحل	٤٣
١٧٩	﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾	النساء	١٢٨
١٨١	﴿ فَمَنْ أَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	البقرة	١٩٤
١٩٢	﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنْكِحَ ﴾	البقرة	٢٣٠
٢٤٧	﴿ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ ﴾	النساء	١٤٢
٢٦٨	﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾	البقرة	٢٨٢
٢٧١	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾	البقرة	١٥٩
٢٧٣	﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾	النساء	٣٤
٢٧٣	﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾	الطلاق	١
٢٧٣	﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	البقرة	٢٢٩
٢٧٤	﴿ وَالَّذِينَ يَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ ﴾	النساء	٣٤

الصفحة	الآية	السورة	رقم الآية
٣٠٨	﴿ فَأَمَّا كُفْرُهُمْ فَبِعِزَّتِكَ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُعَذِّبَنَّهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾	البقرة	٢٢٩
٣١٥	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾	البقرة	١٨٨
٣٣٧	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾	النحل	٩٠
٣٣٨	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ بِحُكْمَةٍ عَنْ فَرِيقٍ مِمَّنْ كَفَرُوا ﴾	النساء	٢٩
٣٧٢	﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾	فاطر	١٨
٣٨١	﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ ﴾	النساء	٦
٣٨٢	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾	النساء	١٠
٣٩٩	﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾	آل عمران	١٣٣
٤٢٠	﴿ لَا يُكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	البقرة	٢٨٦
٤٩٦	﴿ مَا أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهِ ﴾	البقرة	١٤٠
٤٩٦	﴿ أَتَشْفِقُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾	يونس	١٨
٤٩٦	﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾	الرعد	٤١
٤٩٦	﴿ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ يَقِضُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ ﴾	الأنعام	٥٧
٤٩٦	﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾	الطلاق	١
٤٩٦	﴿ وَكَلَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾	المائدة	٤٥
٤٩٧	﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ الْكَافِرُونَ ﴾	المائدة	٤٤
٤٩٧	﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾	المائدة	٤٧
٥٦٠	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	الزمر	٩
٥٦٦	﴿ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾	آل عمران	٢٨
٥٦٨	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾	الفرقان	٦٧
٥٧١	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	فصلت	٤٦

فهرس الأحاديث والآثار

التسلسل

الصفحة

حرف الألف

- ١ - أبي وأباك في النار ٧٠
- ٢ - اثنان خير من واحد وثلاثة خير من اثنين ١٣٥
- ٣ - إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف ١٢٧
- ٤ - إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا ٣٩٩
- ٥ - إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة ١٣٣
- ٦ - أعلنوا هذا النكاح ٢٦١
- ٧ - أفعلت هذا بولدك كلهم ٤٦٢
- ٨ - اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر ٣٦١
- ٩ - ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة ١١٩
- ١٠ - ألا سألوا إذ لم يعلموا ٣
- ١١ - ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان عندكم ٢٧٥
- ١٢ - الذهب بالذهب والفضة بالفضة ٣٤٦
- ١٣ - الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً ٤٣٥
- ١٤ - القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة ٥٦٢
- ١٥ - الله أكبر الله أكبر الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة ٥٩
- ١٦ - اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله ٢٧٨
- ١٧ - المسلمون عند شروطهم ٤٣٥
- ١٨ - الولد للفراش وللعاهر الحجر ٢٢٤
- ١٩ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ٥٤٦
- ٢٠ - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ٥١

- ٢١ - أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم ٥٥٣
- ٢٢ - أمرنا رسول الله ﷺ أن تنزل الناس منازلهم ٤٠١
- ٢٣ - إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم ٣٦٣
- ٢٤ - إن الله أفزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء ٢٤٨
- ٢٥ - إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل ٥٤٧
- ٢٦ - إن الله لم يجعل شفاءكم في حرام ٢٤٧
- ٢٧ - إن المرأة خلقت من ضلع ولن تستقيم لك ٣٠٦
- ٢٨ - إن أمتي لا تجتمع على ضلالة ١٣٥
- ٢٩ - أنت ومالك لأبيك ٣٢٥
- ٣٠ - أن رسول الله ﷺ غزا خيبراً فصلينا عندها ١١٨
- ٣١ - أن رسول الله ﷺ كان يكتحل في عينه اليمنى ثلاثاً ٥٤٣
- ٣٢ - إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم ألحن ٥٤٤
- ٣٣ - إنما ذلك عرق وليست بالحیضة ١١٢
- ٣٤ - إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم ٥٤٥
- ٣٥ - أولئك خيار عباد الله عند الله يوم القيامة الموفون المطيعون ٣٣٤
- ٣٦ - أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل ١٩٧
- ٣٧ - أيها الناس إن منكم منفرين ١٢٨
- ٣٨ - أيها الناس قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ٧٧
- حرف الثاء
- ٣٩ - ثلاثة لا تجاوز صلاتهم أذانهم ١٢٦
- حرف الحاء
- ٤٠ - حفظت من رسول الله وعائين أما أحدهما فبنته ٥٥٣
- حرف الخاء
- ٤١ - خمس لم يكن رسول الله ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر ٥٤٠
- ٤٢ - خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ٢٧٦
- حرف الدال
- ٤٣ - دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٥٧٠

- ٤٤ - دعوه فإن لصاحب الحق مقالا ٣٣٣
- حرف الذال
- ٤٥ - ذلك محض الإيمان ٥٦
- حرف الطاء
- ٤٦ - طلب العلم فريضة على كل مسلم ٤٥٤
- حرف العين
- ٤٧ - عليكم بالأنموذ فإنه منبئة للشعر مذهبة للقذى ٥٣٦
- حرف الفاء
- ٤٨ - فاطمة بضعة مني يؤذيني ٦٧
- ٤٩ - فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ٣٣٩
- ٥٠ - فإني أسر إليك سرًا لا تحدث به أحد: إني نهيت ٥٥٥
- ٥١ - فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر ١٦١
- حرف الكاف
- ٥٢ - كان أول ما بديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ٥٣٠
- ٥٣ - كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج أقرع بين نسائه ٢٥٨
- ٥٤ - كان رسول الله ﷺ يسم إبل الصدقة ٦٤
- ٥٥ - كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ٥٦٠
- ٥٦ - كانت عائشة إذا أرادت نكاح نساؤها دعت رهطاً من أهلها ٢٣٤
- ٥٧ - كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكما ١٩١
- حرف اللام
- ٥٨ - لا تبقيين في رقبة بغير قلادة من وتر ٥٠٩
- ٥٩ - لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها ٢٠٣
- ٦٠ - لا تضربوا إيماء الله ٢٧٥
- ٦١ - لا ضرر ولا ضرار ٢٨٧
- ٦٢ - لا نكاح إلا بولي ٢٠٠

- ٦٣ - لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ١٩٩
- ٦٤ - لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ٢٨٥
- ٦٥ - لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ٣٢١
- ٦٦ - لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مسلم ٤٩٥
- ٦٧ - لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ١١٤
- ٦٨ - لقد شرفك الله وكرمك وعظمتك والمؤمن أعظم حرمة منك ٤٩٥
- ٦٩ - لما كان يوم حنين أثر النبي ﷺ أناساً في القسمة ٣١٣
- ٧٠ - لن تجتمع أمتي على الضلال ١٣٦
- ٧١ - لو يعطى الناس يدعواهم لادعى ناس دماء رجال ٢٤١
- ٧٢ - ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا منزل حضرنا فيه شيطان ١٤٣
- ٧٣ - ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير ٢٨٢
- ٧٤ - ليليني منكم أولو النهى والأحلام ٤٠٠

حرف الميم

- ٧٥ - ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا لبعضهم فتنة ٥٥٢
- ٧٦ - ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ٣٠٧
- ٧٧ - ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ٢٥٠
- ٧٨ - ما لك لعلك نفست يعني الحيضة قالت نعم ١٧١
- ٧٩ - ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت ٥٦١
- ٨٠ - من آذى مسلماً بغير حق فكأنما هدم بيت الله ٤٩٥
- ٨١ - من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه ١٤٠
- ٨٢ - من أتى عرافاً فسأله عن شيء ١٤٠
- ٨٣ - من ترك مالاً فلورثته ٤٣٨
- ٨٤ - من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طوقه ٤١٣
- ٨٥ - من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا ٥٤
- ٨٦ - من عشق ففغ ثم مات مات شهيداً ٢٥٢
- ٨٧ - من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر ٢٥٣
- ٨٨ - من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها ١٤١

- ٨٩ - من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ٣
- حرف النون
- ٩٠ - نعم المال الأربعةون وإن كثرت فستون ١٦٤
- ٩١ - نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها ٢٨٢
- ٩٢ - نهى رسول الله ﷺ عن نكاح السر ٢٦٠
- حرف الهاء
- ٩٣ - هو الطهور ماؤه الحل ميتته ١٠٠
- حرف الواو
- ٩٤ - وفدنا إلى معاوية بن أبي سفيان وفيما أبو هريرة ٣٦٠
- حرف الياء
- ٩٥ - يا بلال ائذن له وبشره بالجنة ١١٩
- ٩٦ - يا بني ما من الناس أحد أحب إليّ غنى بعدي منك ٤٦١
- ٩٧ - يأتي الشيطان أحدكم ٥٨
- ٩٨ - يا عباس ألا تعجب من حب معيث بريرة ٢٥١
- ٩٩ - يا عائشة اتخذت الدنيا بطنك ٥٦٧
- ١٠٠ - يا معمر غط فخذيك فإن الفخذين عورة ١١٧

فهرس الأعلام

الصفحة

التسلسل

حرف الألف

٨٩	١ - إبراهيم بن أبي جعفر الزهري
٢٦٥	٢ - إبراهيم بن خالد البغدادي
٩٠	٣ - إبراهيم بن الحاج
٦٧	٤ - إبراهيم بن رسول الله ﷺ
١٧٩	٥ - إبراهيم بن عبد الصمد - ابن بشير
١٨٧	٦ - إبراهيم بن علي - ابن فرحون
٤١٩	٧ - إبراهيم بن فتوح العقيلي الغرناطي
٧١	٨ - إبراهيم بن مرعي - الشبرخيتي
٤٢٧	٩ - إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي
١٧٤	١٠ - إبراهيم بن هلال السجلماسي
٢١٤	١١ - أبو بكر الصديق رضي الله عنه
٣٥٩	١٢ - أبو بكر بن قاسم بن جماعة الهواوي
٩٣	١٣ - أبو القاسم بن أحمد البرزلي
١٤١	١٤ - أبو القاسم بن زياد البحصي
١٤٢	١٥ - أبو هريرة رضي الله عنه
١٠٣	١٦ - أحمد بن إدريس القراقي
٥٣٩	١٧ - أحمد بن الحسين - ابن سعد
١٧٥	١٨ - أحمد بن عبد العزيز بن هلال السجلماسي
٢٦٠	١٩ - أصبغ بن الفرّج
٤١٩	٢٠ - أحمد بن عبد الله القرشي الغرناطي

٧٨	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	٢١ -
٧٢	أحمد بن علي المنجور	٢٢ -
١٤٧	أحمد بن عمر القرطبي	٢٣ -
١٧٥	أحمد بن عمر بن هلال	٢٤ -
١٥٣	أحمد بن قاسم العبادي	٢٥ -
٨٩	أحمد بن القاسم بن الحارث الزهري	٢٦ -
٥٤٤	أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني	٢٧ -
١٨٩	أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (الإمام)	٢٨ -
٩٠	أحمد بن محمد بن الحاج	٢٩ -
١٠٤	أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني	٣٠ -
١٣٠	أحمد بن محمد بن عطاء الله الإسكندري	٣١ -
٥٦	أحمد بن محمد - المسناوي	٣٢ -
١٢٠	أحمد بن محمد القطان	٣٣ -
٥٦٥	أحمد بن المبارك السجلماسي	٣٤ -
٢٠٦	أحمد بن نضر الداودي	٣٥ -
٤٢٨	أحمد بن هارون - ابن عات	٣٦ -
٢١٤	أسماء بنت عميس	٣٧ -
١٤١	أشهب بن عبد العزيز القيسي	٣٨ -
٢٥٦	أم الخير رابعة العدوية	٣٩ -
٥٤٢	أم سعد رضي الله عنها	٤٠ -
٢١٧	أم كلثوم بنت علي	٤١ -
٢٣٣	أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر	٤٢ -

حرف الباء

٤٨	باب بن أحمد ييب	٤٣ -
٢٥٠	بريرة مولاة عائشة رضي الله عنها	٤٤ -
٣٨٣	بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري	٤٥ -

حرف الجيم

- ٥٥٦ - ٤٦ الجعيد بن محمد بن الجعيد القواريري

حرف الحاء

- ٤١٩ - ٤٧ حازم بن محمد الغرناطي
٩٠ - ٤٨ حمدون بن عبد الرحمن - ابن الحاج
٩٤ - ٤٩ الحسن بن رحال
٢٦٥ - ٥٠ الحسن بن علي بن أبي طالب
٥٠ - ٥١ الحسن اليوسي

حرف الخاء

- ٥٤١ - ٥٢ خالد بن معدان بن كريب الكلاعي
٥٤١ - ٥٣ خالد بن يزيد بن حارثة
٥٢ - ٥٤ خليل بن إسحاق الجندي

حرف الدال

- ٤٥٩ - ٥٥ دويد بن زيد

حرف الزاي

- ١٨٩ - ٥٦ زرارة بن أوفى العامري
٢٤٢ - ٥٧ زهير بن أبي سلمى
٣٨١ - ٥٨ زيد بن أسلم

حرف السين

- ١٤٧ - ٥٩ سالم بن محمد السنهاوري
٣٦٣ - ٦٠ سراج بن عبد الملك بن سراج
٣٦٢ - ٦١ سراج بن محمد بن عبد الله بن سراج
٥٨ - ٦٢ سفيان الثوري
٢٣٨ - ٦٣ سلمون بن علي بن عبد الله - ابن سلمون
٢٧٦ - ٦٤ سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني
٨٥ - ٦٥ سليمان بن خلف الباجي

- ٦٦ - سند بن عنان ٩٣
- ٦٧ - سيدي عبد الله بن محم بن القاضي - ابن رازكه ٨٦
- ٦٨ - سيدي محمد السملالي ١٨٣
- حرف الشين والصاد
- ٦٩ - شريح بن الحارث - القاضي ١٨٩
- ٧٠ - الشريف حمى الله التشيتي ١٥٠
- حرف الصاد
- ٧١ - صفوان بن المعطل ٢٥٧
- حرف العين
- ٧٢ - عاتكة بنت زيد بن عمرو ٥٢
- ٧٣ - عاصم بن عمرو بن الخطاب ٤٦٠
- ٧٤ - عامر بن الجراح بن عبد الله (أبو عبيدة) ٣٦٣
- ٧٥ - عبد الباقي بن يوسف - الزرقاني ٢١٥
- ٧٦ - عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي ١٨٣
- ٧٧ - عبد الخالق بن عبد الوارث السبوري ١٠٧
- ٧٨ - عبد الرحمن بن عفان الجزولي ٩٢
- ٧٩ - عبد الرحمن بن القاسم العتقي ١٠٥
- ٨٠ - عبد الرحمن بن محمد الأخصري ٩٨
- ٨١ - عبد الرحيم بن محمد الغرناطي - ابن فرس ٥٣٥
- ٨٢ - عبد السلام بن سعيد - سحنون ١٤٧
- ٨٣ - عبد العزيز بن مسعود الدباغ ٥٦٥
- ٨٤ - عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي ٩٥
- ٨٥ - عبد الله بن أبي زيد القيرواني ٢٣٨
- ٨٦ - عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢١٧
- ٨٧ - عبد الله بن رباح الأنصاري ٣٦٠

١١٠	عبد الله بن سعيد - ابن الشقاق	٨٨ -
٢٧١	عبد الله بن عباس	٨٩ -
٢٩٠	عبد الله بن عبد الحكم	٩٠ -
٢٨١	عبد الله بن عبد الرحمن - الشارمساحي	٩١ -
٥٤٢	عبد الله بن عدي	٩٢ -
٢٣٨	عبد الله بن علي - ابن سلمون	٩٣ -
٥٦٩	عبد الله بن محمد بن سليمان المنوفي	٩٤ -
١٠٩	عبد الله بن محمد بن شاس	٩٥ -
٣١٦	عبد الله بن محمد بن محسود الفاسي	٩٦ -
٥٨٢	عبد الله بن مقداد - الأفقهي	٩٧ -
٩٣	عبد الله بن وهب	٩٨ -
١١٠	عبد الله بن يحيى بن دحون	٩٩ -
١٦٦	عبد الملك بن حبيب القرطبي	١٠٠ -
٣٦٢	عبد الملك بن سراج	١٠١ -
٣٠٤	عبد الملك بن عبد العزيز - ابن الماجشون	١٠٢ -
٥٥٠	عبد الواحد بن أحمد بن عاشر	١٠٣ -
١٠٩	عبد الوهاب بن علي البغدادي	١٠٤ -
١٠٥	عبد الوهاب بن علي السبكي	١٠٥ -
٢٨١	عبيد الله بن الحسين البغدادي - ابن الجلاب	١٠٦ -
٤٦٠	عثمان بن عفان رضي الله عنه	١٠٧ -
١٥٧	عثمان بن عمر - ابن الحاجب	١٠٨ -
٢٩٤	عرقوب بن معبد	١٠٩ -
٦٢	علي - الأجهوري	١١٠ -
٣١٩	علي بن أحمد البغدادي - ابن القصار	١١١ -
١٠٣	علي بن أحمد العدوي	١١٢ -
٤٢٠	علي بن عبد الله بن إبراهيم - المتيطي	١١٣ -
١٤٧	علي بن عبد الله السنهوري	١١٤ -

٥٣٦	١١٥ - علي بن علي - ابن سلطان
٩٩	١١٦ - علي بن عمر - الدارقطني
٧٧	١١٧ - علي بن قاسم
١٠٢	١١٨ - علي بن محمد - الشاذلي
١٢٠	١١٩ - علي بن محمد - ابن القطان
١١١	١٢٠ - علي بن محمد - اللخمي
٣٩١	١٢١ - علي بن محمد بن خلف - القابسي
٩٤	١٢٢ - علي بن محمد بن عبد الحق
٩٨	١٢٣ - عمر بن الخطاب رضي الله عنه
١٨٧	١٢٤ - عمر بن عبد العزيز
٣١٦	١٢٥ - عمر بن علي بن قدام - الهواري التونسي
٥٤	١٢٦ - عياض بن موسى اليحصبي
١٧٦	١٢٧ - عيسى بن أحمد الغبريني التونسي
٤١٨	١٢٨ - عيسى بن سهل - ابن سهل

حرف القاء

١٩٣	١٢٩ - فرج بن قاسم بن لب - ابن لب
-----	----------------------------------

حرف القاف

٢٠٨	١٣٠ - قاسم بن سعيد العقباتي
٣٧٨	١٣١ - قاسم بن سودة - ابن سودة
١٠٦	١٣٢ - قاسم بن عيسى بن ناجي القيرواني

حرف الميم

٣٣٥	١٣٣ - مارية بنت أرقم
٥٣	١٣٤ - مالك بن أنس (الإمام)
١٨٣	١٣٥ - محمد بن إبراهيم الثاني
٣١٩	١٣٦ - محمد بن إبراهيم بن خلف - ابن الفخار
٥٥	١٣٧ - محمد أبو منصور - الماتريدي

٥٢٤	محمد بن أبي بكر - ابن قيم الجوزية	١٣٨ -
٢٧٤	محمد بن أحمد بن جزى - الغرناطي	١٣٩ -
٨٨	محمد بن أحمد بن رشد (الجد)	١٤٠ -
١١١	محمد بن أحمد بن محمد - (الحفيد)	١٤١ -
١٧٢	محمد بن أحمد بن محمد - ميارة	١٤٢ -
٣٢٣	محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني	١٤٣ -
٨٠	محمد بن إدريس - الشافعي	١٤٤ -
١٧٩	محمد بن إسماعيل - البخاري	١٤٥ -
٣٣٦	محمد بن بقي - ابن زرب	١٤٦ -
٥٣٢	محمد بن جعفر بن محمد - الخرائطي	١٤٧ -
٥٢	محمد بن حسن - البناني	١٤٨ -
١٤٧	محمد بن حسن بن غازي	١٤٩ -
٢٤٤	محمد بن حسن ناصر الدين اللقاني	١٥٠ -
٤٩٣	محمد بن خليفة بن عمر التونسي الأبي	١٥١ -
٥٦٦	محمد بن سالم بن أحمد - الحفناوي	١٥٢ -
٥٤١	محمد بن سعد بن منيع - ابن سعد	١٥٣ -
٩٣	محمد بن سعيد بن المواز	١٥٤ -
١٢٨	محمد بن عبد الباقي الزرقاني	١٥٥ -
٥٣٥	محمد بن عبد الرحيم بن محمد - ابن الفرس	١٥٦ -
١٠٠	محمد بن عبد السلام التونسي	١٥٧ -
١٧٩	محمد بن عبد الصمد بن بشير - ابن بشير	١٥٨ -
٤٢٨	محمد بن عبد الله - ابن العتاب	١٥٩ -
٢٩٠	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم	١٦٠ -
٢١٢	محمد بن عبد الله بن علي الخروشي	١٦١ -
٢٢٠	محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي	١٦٢ -
٣١٩	محمد بن علي الأندلسي - ابن الفخار	١٦٣ -
٤٨٧	محمد بن علي بن عمر - المازري	١٦٤ -

١٢٦	محمد بن عيسى بن سورة - الترمذي	١٦٥ -
٢٣٧	محمد بن عيسى الفاسي القيرواني	١٦٦ -
٣٩٧	محمد بن عيسى بن محمد - ابن المناصف	١٦٧ -
٢٩٥	محمد بن القاسم المكناسي - القوري	١٦٨ -
٤١٩	محمد بن محمد الأنصاري الغرناطي	١٦٩ -
٣٠٩	محمد بن محمد الغزالي	١٧٠ -
٧٢	محمد بن محمد بن أحمد المقرئ	١٧١ -
٥٦٦	محمد بن محمد بن أحمد بن ناصر الدرعي	١٧٢ -
٩٠	محمد بن محمد بن الحاج	١٧٣ -
٨٨	محمد بن محمد الخطاب	١٧٤ -
٩٠	محمد بن محمد بن زرقون	١٧٥ -
٥٢	محمد بن محمد بن عرفة التونسي	١٧٦ -
١٧٤	محمد بن محمد بن محمد - ابن عاصم الغرناطي	١٧٧ -
٥٦٨	محمد بن محمد بن محمد الطالب - التاودي	١٧٨ -
١٥٨	محمد بن مسلمة	١٧٩ -
١٠٨	محمد بن المختار بن الأعمش العلوي الشنقيطي	١٨٠ -
٢٤٤	محمد بن يعقوب بن يوسف الزواوي	١٨١ -
٦٥	محمد بن يوسف - المواق	١٨٢ -
٩٩	محمد بن يوسف بن علي - الشامي	١٨٣ -
٥٨	مسلم بن الحجاج - صاحب الصحيح	١٨٤ -
١٢١	مصطفى بن عبد الله الرماصي	١٨٥ -
٢٥٠	مغيث - مولى ابن حجنس	١٨٦ -
١١٠	منصور بن أحمد بن عبد الحق المشذالي	١٨٧ -
١٩٤	موسى بن محمد العبدوسي	١٨٨ -
٢٣٧	المعز بن باديس الصنهاجي	١٨٩ -

حرف النون

٤٦٢	النعمان بن بشير الأنصاري	١٩٠ -
-----	--------------------------	-------

- ١٩١ - النعمان بن ثابت (الإمام أبو حنيفة) ٢٦٢
- حرف الهاء
- ١٩٢ - همام بن غالب - الفرزدق ٢٩٢
- حرف الواو
- ١٩٣ - ورقة بن نوفل بن عبد العزى ٥٢٩
- حرف الياء
- ١٩٤ - يحيى بن زكريا - ابن مزين ٥١٨
- ١٩٥ - يوسف بن عمر الفاسي ٨٨

أهم مراجع التحقيق

- ١ - تفسير ابن كثير - الحافظ إسماعيل بن كثير - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٣ .
- ٢ - فتح الباري على صحيح البخاري - للحافظ ابن حجر العسقلاني - دار الريان للتراث - القاهرة ١٩٨٦ .
- ٣ - شرح الثوري على صحيح مسلم - دار الحديث - القاهرة ١٩٩٤ .
- ٤ - إكمال المعلم بفوائد مسلم - للقاضي عياض - دار الوفاء - القاهرة ١٩٩٨ .
- ٥ - بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرياني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لأحمد بن عبد الرحمن الساعاتي - دار إحياء التراث العربي .
- ٦ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٧ .
- ٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - للحافظ ابن عبد البر .
- ٨ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار في ما تضمنه .
- ٩ - في ما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار - للحافظ ابن عيد البر - دار الوعي - حلب .
- ١٠ - مصنف ابن أبي شيبة - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٥ .
- ١١ - مصنف عبد الرزاق - المجلس العلمي .
- ١٢ - عون المعبود - شرح سنن أبو داود - مكتبة ابن تيمية - القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٣ - شرح السيوطي على السنن الصغرى - النسائي - دار القلم - بيروت .
- ١٤ - السنن الكبرى - النسائي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠ .
- ١٥ - تحفة الأحوزي - شرح جامع الترمذي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠ .
- ١٦ - التعليق المغني - شرح سنن الدارقطني - دار المحاسن للطباعة - القاهرة .
- ١٧ - سنن الدارمي - دار إحياء السنة النبوية .
- ١٨ - السنن الكبرى - البيهقي - دار الفكر - بيروت .
- ١٩ - شرح السندي على سنن ابن ماجه - وبهامشه مصباح الزجاجة للبوصيري - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٦ .

- ٢٠ - المفهم شرح صحيح مسلم - أحمد بن مر القرطبي - دار الكتاب المصري - القاهرة .
- ٢١ - السنن الصغرى للبيهقي - جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي ١٩٨٦ .
- ٢٢ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - الحافظ الهيثمي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٨ .
- ٢٣ - المستدرک على الصحيحين - أبي عبد الله الحاكم النيسابوري - وبهامشه التلخيص للذهبي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠ .
- ٢٤ - تشيف الآذان بسماع الزائد على الستة عند ابن حبان - عبد السلام علويش - المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٩٦ .
- ٢٥ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان - الحافظ الهيثمي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٣ .
- ٢٦ - نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية - عبد الله بن يوسف الزيلعي - دار الحديث - القاهرة .
- ٢٧ - تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير - الحافظ ابن حجر العسقلاني .
- ٢٨ - حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار - لأبي زكريا يحيى بن شرف - دار الكلم الطيب - بيروت ١٩٩٠ .
- ٢٩ - مسند فردوس الأخبار شيرايه بن شهردار الديلمي ، وبهامشه تسديد القوس للحافظ ابن حجر العسقلاني - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٧ .
- ٣٠ - فيض القدير شرح الجامع الصغير - المناوي - دار المعرفة - بيروت .
- ٣١ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية - الحافظ ابن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٣ .
- ٣٢ - إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة - البوصيري - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٦ .
- ٣٣ - المنهج السوي والمنهل الروي في الطب النبوي - جلال الدين السيوطي - مكتبة الجيل الجديد - صنعاء - ١٩٨٦ .
- ٣٤ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة - جلال الدين السيوطي - دار المعرفة - بيروت .
- ٣٥ - الشماثل المحمدية - الترمذي - دار الحديث - القاهرة ١٩٩٦ .
- ٣٦ - الترغيب والترهيب - الحافظ المنذري - دار القلم - بيروت ١٩٩٢ .
- ٣٧ - الأحكام الشرعية الكبرى لعبد الحق الإشبيلي - مكتبة الرشد - الرياض ٢٠٠١ .
- ٣٨ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة - السخاوي - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٤ .

- ٣٩ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس - إسماعيل بن محمد العجلوني - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٦ .
- ٤٠ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة - الشوكاني - مطبعة السنة المحمدية .
- ٤١ - اللؤلؤ المرصوع في ما لا أصل له أو بأصله موضوع - محمد بن خليل القاوقجي - دار البشائر الإسلامية - بيروت ١٩٩٤ .
- ٤٢ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم - ابن رجب الحنبلي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٩٥ .
- ٤٣ - سبل السلام شرح بلوغ المرام - الصنعاني - دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٤ .
- ٤٤ - نيل النجاح شرح غرة الصباح - سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - ١٩٩٣ .
- ٤٥ - رفع الأستار عن محيا مخدرات طلعة الأنوار - حسن محمد المشاط ١٩٩٠ .
- ٤٦ - شرح الزرقاني على المواهب اللدنية - القسطلاني - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٦ .
- ٤٧ - شرح الزرقاني على مختصر خليل - دار الفكر - بيروت .
- ٤٨ - المعيار - الونشريسي - وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - المملكة المغربية ١٩٨١ .
- ٤٩ - مواهب الجليل شرح مختصر خليل - الحطاب - مكتبة الباز - مكة المكرمة ١٩٩٥ .
- ٥٠ - مجموع النوازل - عبد الرحمن بن أحمد (أبوى) - مخطوط .
- ٥١ - فتاوى الطالب محمد بن المختار بن الأعمش - مخطوط .
- ٥٢ - شرح زروق على الرسالة - دار الفكر - بيروت ١٩٨٢ .
- ٥٣ - المغني - ابن قدامة - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٤ .
- ٥٤ - شرح المنجوري على المنهج المنتخب - دار عبد الله الشنقيطي .
- ٥٥ - سنن المهتدين - محمد بن يوسف المواق - مخطوط .
- ٥٦ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء الدين - مرتضى الزبيدي - دار الفكر - بيروت .
- ٥٧ - إحياء علوم الدين، وبهامشه تخريج العراقي لأحاديث الأحياء - مكتبة عبد الوكيل الدوري - دمشق .
- ٥٨ - لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية - الشعراني - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٧ .
- ٥٩ - رد المختار على الدر المختار - ابن عابدين - دار التراث العربي - بيروت .
- ٦٠ - روضة الطالبين - النووي - دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٦١ - شرح الكوكب الساطع - للسيوطي - مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية ١٩٩٩ .

٦٢ - نشر البنود على مراقبي السعود - سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٨ .

٦٣ - فتح العلي المالك في الفتاوى على مذهب مالك - محمد أحمد عيش - دار الفكر - بيروت .

(٦٤) - حاشية كتون على شرح الزرقاني على مختصر خليل - دار الفكر - بيروت .

٦٥ - القاموس المحيط - الفيروزآبادي - دار الفكر - بيروت ١٩٩٥ .

٦٦ - لسان العرب - ابن منظور - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٦ .

٦٧ - مجمع الأمثال - الميداني - دار الجيل - بيروت ١٩٨٧ .

٦٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - الحافظ أبو نعيم الأصفهاني - دار الكتب العلمية - بيروت .

٦٩ - الإصابة في تمييز الصحابة - الحافظ ابن حجر العسقلاني، وبهامشه الاستيعاب في معرفة الأصحاب - للحافظ ابن عبد البر - مكتبة ابن تيمية - القاهرة ١٩٩٢ .

(٧٠) - الرسالة القشيرية - دار الجيل - بيروت .

٧١ - البداية والنهاية - ابن كثير - دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن عماد الحنبلي - دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٣ - لسان الميزان - ابن حجر العسقلاني - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٥ .

٧٤ - تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٦ .

٧٥ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - مصطفى حاجي خليفة - دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٧٦ - وفيات الأعيان - ابن خلكان - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٩٧ .

٧٧ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب - ابن فرحون - دار الكتب العلمية - بيروت .

(٧٨) - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - السخاوي - دار الجيل - بيروت ١٩٩٢ .

(٧٩) - كفاية الطالب المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج - أحمد باب التتبيكتي - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية ٢٠٠٠ .

(٨٠) - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - محمد محمود بن محمد مخلوف - دار الفكر - بيروت .

(٨١) - صفة الصفوة - لابن الجوزي - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٥ .

- ٨٢ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة - جلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٧ .
- (٨٣) - سلوة الأنفاس ومحادثة الأكباس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس - محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني - الطبعة الحجرية .
- ٨٤ - الوسيط في تراجم أدباء شنقيط - أحمد بن الأمين الشنقيطي - القاهرة ١٩٨٩ .
- (٨٥) - صحيحة النقل في علوية إدوعل وبكرية محمد قل - سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - مخطوط .
- (٨٦) - جامع كرامات الأولياء - يوسف بن إسماعيل النبهاني - المكتبة الثقافية - بيروت ١٩٩١ .
- (٨٧) - تزهة المستمع واللافظ - بدي بن سيدتنا - مخطوط .
- (٨٨) - أنساب والد الديماني - مخطوط .
- (٨٩) - تاريخ إمارتي مشظوف وإدوعيش - باب بن الشيخ سيدي - مخطوط .
- (٩٠) - مرجع المشكلات - أبي القاسم محمد التواتي - مكتبة النجاح .
- (٩١) - حياة موريتانيا - المختار بن حامد - الجزء الثاني - الدار العربية للكتاب ١٩٩٠ .
- (٩٢) - الحسوة البيسانية في الأنساب الحسانية - صالح بن عبد الوهاب الناصري - مخطوط .
- (٩٣) - ترصيع اللثال في مناقب محمد فال - محمد عبد الرحمن بن السالك العلوي - مخطوط .
- ٩٤ - الدر الخالد في معرفة الوالد - محمد محمود بن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم - مخطوط .
- ٩٥ - رسالة تحقيق - نظم المفيد من مفيد العباد - لنيل شهادة المثيرير في معهد الدراسات والبحوث الإسلامية - للسيد محمد محمود بن لمرايط .

فهرس الموضوعات

٣	مقدمة المحقق
١٠	نبذة عن صاحب الفتاوى
٣١	لمحة سريعة عن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الحافظ
٤٠	كلمة موجزة عن الشيخ محمد العاقب بن مايابى
٥٠	فتاوى التوحيد
٦٢	فتاوى الردة (أعاذنا الله منها)
٨٥	فتاوى الطهارة
١١٧	فتاوى ستر العورة
١٢٦	فتاوى الصلاة
١٤٩	فتاوى الزكاة
١٦٦	فتاوى الصوم
١٦٨	فتاوى الزكاة
١٧٠	فتاوى اليمين
١٧٤	فتاوى الأنكحة
٢٧١	الجادة المطروقة في تطليق الزوجة المحلوقة
٣٠٩	فتاوى البيع وما ألحق به
٣٤٩	فتاوى الحجر
٣٥٣	فتاوى الشراكة
٣٥٩	تحرير المقالة في تحريم ونكالة
٣٦٦	فتاوى الوديعة
٣٦٩	فتاوى في العارية
٣٧٠	فتاوى الغصب

٣٨٩	فتاوى الإجارة
٤١٧	فتوى في الاسترعاء
٤٢٤	فتاوى الحبس والمغاربة
٤٥٨	فتاوى الهبة
٤٧٦	فتاوى في اللقطة
٤٧٧	فتاوى القضاء
٤٨٨	فتاوى الشهادات
٤٩٢	فتاوى الجنايات
٥٣٢	فتاوى العتق
٥٣٥	مسائل ليست على منوال
٥٦٤	فتوى في التدخين والشم
٥٨٣	فتاوى الميراث
٥٨٥	فهرس الآيات القرآنية
٥٨٨	فهرس الأحاديث والآثار
٥٩٣	فهرس الأعلام
٦٠٢	المصادر والمراجع
٦٠٧	فهرس الموضوعات

التصويبات

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٧	٤	إنه أي	أنه أي
٥١	١٧	العام والإخلاص	العام والخاص
٢٧	١٩	وبينما	وبين ما
٣٦	١١	ولا مالا	ولا حالاً
٦٥	٥	أسوة للآهي	أسوة: لله
٨٥	٨	أولاً؟ فلا يضر	أولاً فلا يضر
٨٦	٥	زاء المخالط	أجزاء المخالط
١٠٩	٤	يقول النساء أنه	يقول النساء إنه
١١٠	٢	قول عبد الوهاب أنه	قول عبد الوهاب إنه
١١٨	٥	إن النبي لله	أن نبي الله
١٦٩	١٦	مناهج الإخلاص	مناهج الخلاص
١٨٥	٥	المتوفى عام ١١٨٨هـ	المتوفى عام ١٠٨٦هـ
١٨٨	٨	أمانة المدينة	إمارة المدينة
١٩٢	٩	بأخواتهن	بأخواتهم
١٩٤	١٨	شقوة	شقوتي
١٩٧	١٤	وكتاب النكاح: باب	في كتاب النكاح: باب
٢٠٣	٨	ولأنما تحدث	ولأنما حدث
٢٠٨	٦	بغير الإيمان	بغير الأيمان
٢٠٨	١٠	كجامع الإيمان	كجامع الأيمان
٢٠٩	١٤	إذ غاصبه	إذ غاصبه
٢١٩	٢٠	الشعراني المذهب	الشعراني الشافعي المذهب
٢٢٣	١٨	يذكر ابن عفره	يذكر ابن عترة

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣١	١١	يخلق بالزوج	يلحق بالزوج
٢٣٤	١٣	حمزة بنت عمرو	حمزة بنت عمرو
٢٤٦	٥	بته لامتناعها	غيبته لامتناعها
٢٥٢	٨	تاريخ دمشق	تاريخ بغداد
٢٥٥	٢٣	التكمل	التكميل
٢٦٤	٧	ولم يهتدي	ولم يهتد
٣٠٨	٥	حيثما ثبت	وحيثما ثبت
٣١٠	٥	صل	الأصل
٣٣٥	١٥	وابنه الحارث	وابنها الحارث
٣٤١	٤	أن ذا	إن ذا
٣٤٢	٥	شتره	المشتراة
٣٥٠	١٤	شينو	شينه
٣٦٤	١٠	في شأن ونكالة	في شأن ونكال
٣٦٤	١٩	ونكالة	ونكال
٣٧٢	٥	مة عليهم	غرامة عليهم
٣٨٤	١٦	ما لم يحقق حرمة	ما لم تحقق حرمة
٣٩٣	١٧	إن عصا	إن عصي
٣٩٥	١٨	على الأب	على الابن
٤٠٣	١١	ذي التماس	ذو التماس
٤٠٥	٢٣	اللهم إلا جعل	اللهم إلا إذا جعل
٤٠٦	١٩	وحفظها	فحفظها
٤٥٧	٢٠	مدة اثنا عشر	مدة اثني عشر
٤٧٠	٥	ن كانت	فإن كانت
٥٥١	٥	أقوى إذ منها	أقوى إذا منها
٥٥٥	٢٥	حذيفة بن اليماني	حذيفة بن اليمان
٥٦١	٢٢	شرح مسلم	شرح النووي
٥٦٦	٥	ل الولي	قول الولي